

برنار لايير

عالم متعدد الأبعاد

تأملات فى وحدة العلوم الاجتماعية

ترجمة : بشير السباعي

آفاق للنشر والتوزيع
AFAQ BOOKS

2712





ما السبيل إلى صوغ رؤية تستوعب مجمل العالم الاجتماعي بينما انغلاق كل فرع معرفي على نفسه والتخصص المعرفي الزائد عن الحد يدفعان الباحثين إلى دراسة شرائح محدودة بشكل متزايد باطراد من هذا العالم؟ لئن كان هذا التشظي نتيجةً لسيرورة التمايز الاجتماعي التي ينكبون على تأملها، فإنه أيضًا هو الذي يحرمهم من قراءة هذه السيرورة قراءة شاملة.

على أن سؤالاً محوريًا يُوَفِّرُ للعلوم الإنسانية والإجتماعية ركيزةً مشتركة: لماذا يقوم الأفراد بما يقومون به؟ وهي تُحسن الإجابة عليه بقدر توصلها إلى الإمساك بممارسات الفاعلين في ملتقى تجاربهم الماضية المختَزَنة وسياقات أفعالهم الحاضرة. ولئن كان أغلب الباحثين يتفقون على هذا، فإن قليلين هم الذين يتفقون مع ذلك على الأُطُر المناسبة التي يجب إدراج الفاعلين فيها لتحليل هذا البُعد أو ذاك من أبعاد ممارساتهم. والحال أن إخضاع مفاهيم «الحقل» و«العالم» و«النسق» أو «إطار التفاعل» للفحص النقدي، إنما يعني عندئذ العمل على الربط النظري بينها.

ويجتهد برنار لايير هنا في أخذ مسافة من الحالة الراهنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ومن التمزقات التي تتخللها متيحًا لنا إمكانية تأمل الوحدة المحتجبة لفضاءٍ يبدو في ظاهره بالغ التمزق.

برنار لايير، أستاذ علم الاجتماع بكلية المعلمين العليا بمدينة ليون، فرنسا، نشر خمسة عشر مؤلَّفًا، بينها الإنسان متعدد الأبعاد (ناثان، ١٩٩٨)، ثقافة الأفراد (لا ديكوڤيرت، ٢٠٠٤) وفرانز كافكا، عناصرٌ من أجل نظريةٍ عن الإبداع الأدبي (لا ديكوڤيرت، ٢٠١٠).

ISBN 978-977-765-025-0







عالم متعدد الأبعاد

تأملات فى وحدة العلوم الاجتماعية

تأليف : برنار لايير
ترجمة : بشير السباعى



تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف : جابر عصفور
مدير المركز : أنور مغيث

- عالم متعدد الأبعاد : تأملات فى وحدة العلوم الاجتماعية
- برنار لايير
- بشير السباعى

- العدد: 2712
- الطبعة الأولى : 2015
- اللغة : الفرنسية
- رقم الإيداع : 2502 / 2015
- الترقيم الدولى: 5 - 025 - 765 - 977 - 978
- الإشراف الفنى: حسن كامل

عالم متعدد الأبعاد

تأملات فى وحدة العلوم الاجتماعية

عالم متعدد الأبعاد

تأملات فى وحدة العلوم الاجتماعية

هذه ترجمة كتاب

MONDE PLURIEL: Penser l'unité des sciences socials.
Par: Bernard LAHIRE

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: 27354524 فاكس: 27354554
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax:27354554

Afaq Bookshop & Publishing House

4 Mohamed Mazloum st. - intersected with Houda Shaarawy - CAIRO – EGYPT
Tel: +202-2392-6114 Fax: 00202-2392-5917
E-mail:afaqbooks@yahoo.com – www.afaqbooks.com
٤ ش محمد مظلوم – تقاطع هدى شعراوي – القاهرة – جمهورية مصر العربية
ت: ٢٣٩٢٦١١٤ فاكس: ٢٣٩٢٥٩١٧

تمهيد

ما يهمني هو أن أجد أمامي أسس بناءات ممكنة، جلية.

L. Wittgenstien, *Remarques mêlées*
(Flammarion, «GF», 2002, p. 59).

برنامج *Apostrophes*، في ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٩، على القناة الثانية للتليفزيون الفرنسي. لقاء يجريه برنار پيڤو مع أحد المؤرخين وأحد علماء الاجتماع وأحد الروائيين: فرنان برودل، پيير بورديو وماكس جاللو. بعد بضع دقائق من الحديث مع فرنان برودل – الأشهر بين الثلاثة الذين دعاهم– حول صدور المجلدات الثلاثة من كتاب **الحضارة المادية، الاقتصاد والرأسمالية (من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر)**، يعطي المذيع الذي يدير الحوار الكلمة لپيير بورديو، الذي كان قد نشر للتوّ كتاب **التميز، النقد الاجتماعي للحكم على الأشياء**، كيما يبدي رأيه في المشروع الواسع – الذي يستوعب الفضاء العالمي ويغطي أربعة قرون– والذي قام به المؤرخ. وبشكل جد مهذب، يدلي عالم الاجتماع مع ذلك على الفور بملاحظة تدل على عدم ثقته حيال الكتابة التاريخية التي تنطلق من منظور الأمد الطويل. فهو يقول: «بالنسبة لعالم الاجتماع، فإن دراسة الزمن الطويل، الأمد الطويل، إنما تعطي الانطباع بغياب التاريخ، وهو ما يُشَكِّلُ مفارقة». وإذ يأخذ مَثَلَ «رمزية السلطة»، أي «كل ما يعمل على التعبير عن السيطرة، على بيانها»، («حفلات التتويج الكبرى»، أو «الطقوس التي أكدت الملكية من خلالها سيطرتها»)، يشدّد على واقع أن «الرأسمالية قد عبرت عن نفسها، من هذه الناحية، بلغات متباينة إلى أقصى حد»، مؤكدًا أنه، لهذا السبب، فإن منظور «الأمد الطويل في شأن الثقافة إنما يبدو [له] أنه يحجب تباينات ضخمة».

إن الكتابة التاريخية التي تنطلق من منظور الأمد الطويل، إذ تُعلي من شأن دراسة البنى الثقافية، السياسية، الاقتصادية، إلخ، غير المتغيرة نسبيًا، إنما تهمل بالضرورة سلسلة من التباينات وانعدامات الاستمرارية والانقطاعات التي تميز

تاريخ المجتمعات. لذا يرى عالم الاجتماع أن منظور الزمن الطويل إنما يعني من ثم غياب التاريخ أو محوه. وعلى الرغم من الشكل المهذب إلى أقصى حد والذي جرى طرح الاتهام به، فإن الاتهام يظل من الناحية الموضوعية بالغ القسوة. لأن اتهام مؤرخ بإنكار حركة التاريخ هو أسلوب للتشكيك على نحو جد جذري في مقاربته. ويتألف رد ف. برودل من التأكيد بهدوءٍ ورزانة على أن التباينات التي يتحدث عنها عالم الاجتماع لا تتضح ولا تكتسب معنى إلاَّ على أساس قاعدة مشتركة يتمثل هدف منظور الأمد الطويل في دراستها على وجه التحديد: «إنني على بينة جيدة من الأمر، لكن المراد هو المضي إلى ما هو أبعد من التباينات، المراد هو المضي إلى ما هو أبعد من التميزات، التمايزات. فالأمد الطويل هو نوع من استكشاف الأساس الذي سنحكم على ما عداه قياسًا إليه. وفي مجال الثقافة، فإن الأمد الطويل يسود ويفرض نفسه».

حوار طُرشان. وقد يكون بوسعنا السعي إلى تحديد من الذي كان على حق: المؤرخ أم عالم الاجتماع اللذان شاركا في الحوار في ذلك اليوم. ولكن أهوَ مناسب أن نتساءل، بشكل جد عمومي ومجرد، من المحق ومن المخطئ؟ أتوجد نقطة قد يتسنى لنا، انطلاقًا منها، أن نكون قادرين على تحديد الأفضل الذي يجب القيام به: الإعلاء من شأن دراسة البنى الثقافية الكبرى غير المتغيرة أم بالأحرى الانكباب على دراسة تنوع الأنماط التي تتحقق السلطة الرمزية من خلالها؟ إن مشكلة هذا النوع من الجدل إنما تكمن في واقع أن الطرفين يتصرفان غالبًا وكأن «الثقافة» كانت موضوعًا واقعيًّا جد محدَّد ينتظر شرحه وتفسيره على نحو صائب من جانب العلماء. والحال أنه إذا كان ف. برودل وپ. بورديو لا يفكران في الظواهر الثقافية بطريقة واحدة، فإن هذا إنما يرجع إلى أنهما لا يطرحان على نفسيهما أنماطًا واحدة للمسألة ولا يسعيان حقًّا إلى معرفة أشياء واحدة: إنهما لا يتقاسمان اهتمامات معرفية واحدة. وما يقوله پ. بورديو لبرودل، من دون أن يستخدم هذه الكلمات، هو، من حيث الجوهر، أن نطاق الملاحظة الذي اعتمده [المؤرخ] والتسلسل الزمني الذي يعمل عليه لا يسمحان له بكشف ودراسة الظواهر التي تهمه، هو، بوصفه عالم اجتماع يدرس أشكال السيطرة والوظائف الاجتماعية للثقافة. وهو محق في هذا تمامًا. ولكن أيجبُ أن نستنتج من ذلك أن ف. برودل

أخطأ وأن الباحثين يجب عليهم من ثم هجر دراسة الظواهر استنادًا إلى منظور الأمد الطويل؟ ما لا شك فيه أن هذا هو ما خطر ببال ب. بورديو وهو يوجه ملاحظته إلى المؤرخ. وتلك هي القناعة نفسها التي سوف تدفعه، بعد بضع سنوات، إلى التأكيد على أنه:

في الحالة الراهنة للعلم الاجتماعي، يبدو لي أن تاريخ الأمد الطويل إنما يعد أحد الساحات التي تُعلي الفلسفة الاجتماعية من شأنها. ولدى علماء الاجتماع، فإن هذا غالبًا جدًا ما يؤدي إلى تأملات عمومية حول التبقرط، وحول سيرورة العقلنة، والتحديث. إلخ، تعود بالكثير من الربح الاجتماعي على أصحابها بينما لا يربح العلم منها سوى القليل(١).

لكن حسم الجدل لصالح عالم الاجتماع، قد يعني التصرف وكأن ف. برودل قد سعى إلى تسليط الضوء على نمط الواقع الثقافي نفسه الذي سعى ب. بورديو إلى تفسيره. والحال أن بوسع برودل أن يرد عليه، من جانبه، بأن عالم الاجتماع يعمل أكثر من اللازم «على اللحظة» ولا يرى أن ما يدرسه ليس غير أحد تجليات ظواهر متكررة تتدرج في أمد جد طويل. ومن دون امتداد مُضيّ الزمن الطويل، لا تعود العين ترى سوى بريق أذواق العصر وممارساته، وتظل عمياء حيال النسيج الأعمق الذي لا يتطور إلاّ بشكل بطيء جدًا.

وفي ظروف أخرى، قد يكون من الوارد أيضًا أن يحدث انقلاب كامل في دور المؤرخ ودور عالم الاجتماع. ففي مواجهة مؤرخ يُعلي من شأن «زمن اللحظة»، أي التسلسل السريع للأحداث، والفوران البشري ودوافع الفاعلين القصدية والإشارات والخطابات الظرفية الصادرة عن نساء ورجال غارقين في معمعان الفعل، قد يكون بوسع عالم الاجتماع أن يلومه هو أيضًا على قِصَر نظره: فهو إذ يسعى إلى لصق الأمور بالواقع بشكل وضعي تمامًا، لا يمكنه أن يرى سوى مجموعة من الحقائق الواقعية الصغيرة المتناثرة، التي لا يمكن ترتيبها في بنية تراتبية، ومن ثم لا يصل إلى ما يرجوه. وفي مواجهة التاريخ الوقائعي، وإن كان أيضًا في مواجهة ميكروسوسيولوجيا معينة تدرس التفاعلات وتحول بالشكل نفسه دون رؤية البنى الأكبر التي تتدرج فيها اللقاءات الاجتماعية الظرفية على اختلاف طبائعها، يمكن لعالم الاجتماع استحضار البنى غير المتغيرة نسبيًا لفضاء العلاقات الطبقية أو السوق أو الحقل.

إن تنوع طرق بحث التاريخ أو علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا (كي لا نهتم إلاّ بهذه العلوم الكبرى الثلاثة ذات القرابه فيما بينها، وإن كان الكلام يسري على علوم أخرى تمامًا) هو كاشفٌ لتباين وجهات النظر وتباين الاهتمامات المعرفية، أي تباين الأسئلة التي يطرحها الباحثون على أنفسهم أو تباين المشكلات التي يرمون بشكل معلن إلى هذا الحد أو ذاك إلى حلها. لكن غياب النظر في هذا التباين إنما يسهم في حجب الوحدة العميقة التي تعيد ربط البحوث المتنوعة المنتمية إلى مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية. وقد تظهر مثل هذه الوحدة الأساسية بوضوح أكثر بكثير إن لم يسع العلماء إلى فرض طريقتهم في العمل بوصفها الطريقة الممكنة الوحيدة (الصائبة أو المناسبة أو الاستكشافية أو المثمرة). والحال أن مواءمة النماذج النظرية أو موشورات التحليل مع مستويات الواقع الاجتماعي المستهدفة بالبحث، ومع نطاقات الملاحظة المتبناة، ومع أنماط الموضوعات موضع البحث ومع المشكلات التي نطرحها بخصوصها، إنما تعني التمتع بإمكانية رؤية أوضح للأمور في تنوعها وإعادة احتياز مختلف الأعمال البحثية بوصفها أيضًا تحققات جزئية لبرنامج أعم لدراسة أشكال السلوك البشري.

على أن الشعور بتشتت بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية لا ينبع فقط من تنوع طرق بناء موضوعات البحث. فهذا الشعور ناتج أيضًا عن التقسيم الاجتماعي الكبير جدًا للعمل العلمي إلى فروع منفصلة (حيث نجد علوم «النفس» وعلوم «اللغة» وعلوم «المجتمع»، إلخ) وإلى قطاعات متخصصة في داخل كل فرع معرفي. ومثل هذا التخصص العلمي المفرط – والذي يدفع باحثين مختلفين (في فروع معرفية مختلفة أو في الفرع المعرفي الواحد) إلى أن يدرسوا بشكل منفصل كل مجال من مجالات الممارسات، كل قطاع من قطاعات الحياة الاجتماعية، وإلى صوغ نظريات جزئية عن الفاعل الاجتماعي – لا يفعل سوى المواكبة العمياء للسيرورة التاريخية للتمايز الاجتماعي للنشاطات. والحال أن العلماء، وقد احتوتهم حركة التمايز هذه، والتي تميز المجتمعات الحديثة، إنما تقل قدرتهم أكثر فأكثر على دراسة آثار هذه الحركة. فكيف يتسنى تكوين رؤية شاملة للعالم الاجتماعي بينما يدفع كلّ شيء كلّ فئة من الباحثين إلى الانكباب كليّةً على دراسة أجزاء جد صغيرة من هذا العالم؟ وكيف يمكن الاحتفاظ بمفهوم مركّب للأفراد الموجودين في مجتمع بينما انقسامات الفروع المعرفية أولاً، ثم التخصصات في داخل الفرع

المعرفي الواحد ثانيًا، تجبر الباحثين على العمل على أبعاد للممارسات الفردية هي في كل مرة أبعادٌ نوعية [بحسب كل فرع معرفي وبحسب كل تخصص داخل الفرع المعرفي الواحد. – المترجم]؟ وكيف يمكن الحفاظ على مستوى رفيع للإبداع العلمي بينما يقود مفهوم ضيق للمهنية بشكل عفوي إلى تخصص مفرط وتطبيع تدجينيٍّ للبحوث وللباحثين؟

إن الرد على مجمل هذه الأسئلة إنما يعني الاستيعاب الكامل لرهانات ولتحديات العلوم الإنسانية والاجتماعية المعاصرة بالسعي إلى إعادة التواصل مع الطموحات العلمية الأصلية الكبرى – طموحات إميل دوركايم أو ماكس ڤيبر خاصةً– مع تفادي الارتداد إلى الأشكال المتراخية إمبريقيًا والدعية نظريًّا لفكر «الكلية» أو فكر «التركيب».

إن هجر «النظرية الاجتماعية الكبرى» أو هجر «النظرية العامة عن المجتمع» لا يعني هجر كل برنامج علمي طموح. على أن الإقدام على التحدي الذي يمثله مثل هذا الطموح يتطلب اقتراح إجابات ملائمة للحالة الإشكالية للعلوم الإنسانية والاجتماعية القائمة. ولابد خاصةً من الاعتراف بأن البرنامج العلمي المقصود لا يسعه البتة إلاَّ أن يسمح بإنجازات إمبريقية تعد في الأغلب غير ناجزة كما تعد جزئية. لكن البحوث الإمبريقية المختلفة القائمة لا تتميز بالمعنى الواحد نفسه حالَ تقديمها كبحوث ناجزة وكاملة في نوعها أو حالَ التفكير فيها والنظر إليها بوصفها تحققات خاصة لهذا الجزء أو ذاك من برنامج علمي عام.

وهذا البرنامج، الذي يرد على مسألة لماذا يتصرف الأفراد بالشكل الذي يتصرفون به ويفكرون بالشكل الذي يفكرون به ويحسون بالأمور بالشكل الذي يحسونها به، إلخ، يمكن إيجازه في صيغة علمية جد بسيطة: ماض مختزَن + سياق فعل حاضر = ممارسات. وهذه الأخيرة تشكل تكثيفًا لهدف البحث المتمثل في النظر في الممارسات في موقع التقاطع بين الاستعدادات والكفاءات المختزَنة (نتاجات التواتر الدائم إلى هذا الحد أو ذاك لأطر الصوغ الاجتماعي(×) الماضية) والسياق الخاص دومًا للفعل (الفصل ١).

(×) الصوغ الاجتماعي: التنشئة الاجتماعية بالمعنى الواسع، أي ضمن مختلف الأطر وفي مختلف مراحل العمر. – م.

والمسألة المحورية التي يطرحها هذا الكتاب تنصب بشكل أخص على جانب من هذه الصيغة العلمية، ألا وهو جانب **أطر الفعل المناسبة** التي يجب رصد موقع الفاعلين فيها إن كُنّا نريد فهم هذا السلوك أو ذاك، هذا البُعد من أبعاد ممارساتهم أو ذاك. وهذا الجانب، بهذا المعنى، ليس مستقلاً عن المسألة السوسيولوچية المركزية المتعلقة بالتمايز الاجتماعي للوظائف ولمجالات النشاط: فالعَالَمُ الاجتماعي قد عرف سيرورة طويلة لتمايز مجالات ممارسات وهذا له آثاره – التي يجب على الباحثين أخذها في الحسبان– على صوغ بنية الأفعال البشرية التي تندرج في منطقٍ سياقيٍّ نوعيٍّ دومًا. لكن هذا التمايز الموضوعي في المجال الاجتماعي التاريخي الواقعي ليس السبب الوحيد لتنوع أطر الفعل التي يهتم بها الباحثون، وهو ليس السبب الوحيد لحجمها وطبيعتها، وخاصةً طبيعة العناصر المنظور إليها بوصفها مناسبة ضمن هذه الأطر.

وحتى أوجز الموقف المزدوج الذي سأتخذه على امتداد هذا الكتاب، ربما جاز لي القول بأنني على قناعة عميقة في آن واحد بأن الواقع الاجتماعي التاريخي موجود بشكل مستقل عن العلماء الذين يدرسونه وأنه ليس عديم الشكل، وأنه لا ينتظر «محتشمًا» تسليط الضوء عليه من جانب الباحثين لصوغ بنية أشكال السلوك البشري صوغًا موضوعيًا بل وأنه يقاوم بعض المحاولات (الخائبة) لتقديم تفسيرات علمية، وأن النماذج النظرية التي تسعى إلى تفسيره هي دومًا تصورات قد تتباين تبعًا لتباين الاهتمامات المعرفية ونطاقات الملاحظة ومستويات الواقع الاجتماعي المستهدفة بالبحث. ومع أن هناك بالفعل الكثير من الأشياء التي يجب **اكتشافها** في العالم الاجتماعي وانتظامات وتواترات وحتميات من كل نوع، إلاّ أن هذه **الاكتشافات** لا يمكن الوصول إليها إلاّ من خلال أو انطلاقًا من **تصورات** تنطوي على قدرٍ من التعسف من جانب من يصوغونها من حيث كونهم مهمومين بشواغل معرفية متباينة. وبالمقابل، فإن نماذج التحليل هي دومًا تصورات أيضًا، لكن هذه التصورات ليست متساوية كلها، فهي مناسبة إلى هذا الحد أو ذاك تبعًا لما نسعى إلى توضيحه، وعندما يحرص الباحثون على تقديم البرهان الإمبريقي، تقابل هذه التصوراتُ مقاوماتٍ على «الأرض الوعرة» للواقع. إننا بإزاء مفهوم إبستمولوچي [معرفي] هو مفهوم **واقعي وتصوري** (أو إسمي) بشكل مترابط.

وهذان الموقفان، اللذان يبذل البعض قصارى جهودهم لإثبات تنافرهما على الرغم من أنهما غير متنافرين، إنما يسمحان بتنظيم عقلاني للنقاش فيما يتعلق بسياقات الفعل الاجتماعي. فهناك، في واقع الأمر، أسلوبان رئيسيان لفهم «السياق» الذي تندرج فيه ويمكن أن نستوعب فيه الأنماط المختلفة للفعل الاجتماعي: أسلوب واقعي، يعاين وجود عوالم صغرى نوعية، في داخل العالم الاجتماعي، ويستفسر عن السيرورات التاريخية لتشكل هذه العوامل الصغرى أو لتحولها، إلخ (الفصلان ٢، ٣) ؛ أسلوب إسمي، يأخذ في حسبانه تنوع نطاقات الملاحظة ووجهات النظر المعرفية للباحثين ويرى أن عملية تحديد السياق التي يقوم بها الباحث إنما تتوقف أساسًا على ما يسعى الباحث إلى تسليط الضوء عليه (الفصل ٤).

وضمن منظور واقعي بشكل دقيق، فإن تَميُّز السياق إنما يُنظر إليه بوصفه سيرورة تاريخية واقعية، قابلة للدراسة الموضوعية، ويمكننا البرهنة على أن الفاعلين أنفسهم يتوصلون إلى استبطان معنى الحدود السياقية ومراعاة الحدود وأين ينتهي المجال الذي يتصرفون فيه. وعندئذ فإن سياقات الفعل الاجتماعي المناسبة إنما تفرض نفسها على الباحثين بوصفها عوالم صغرى موجودة في الواقع الاجتماعي. ويجب على العلماء أن ينكبوا أساسًا على دراسة سيرورات تمايز العالم الاجتماعي وعلى تحليل الخصائص النوعية لمختلف العوالم الصغرى المتباينة كما على دراسة وتحليل الأسلوب الذي يعمل به كل عالم من هذه العوالم الصغرى. وليس عليهم بالأخص إجراء اختيارٍ لنطاق الملاحظة ولتحديد السياق، لأن تحديد السياق الذي يقومون به إنما يمليه وجود «سياقات واقعية». ومن هذه الزاوية، فإن الحقول أو العوالم أو المؤسسات أو التنظيمات هي أشياء واقعية تمامًا، وبوسع الباحثين أن يتحروا فيما يتعلق بها ماهية الظروف الاجتماعية التاريخية التي أدت إلى ظهورها. كما يمكنهم تحري الطريقة التي يتمايز بها حقل أو عالم بمرور الوقت فيصبح حقولاً فرعية أو عوالمَ فرعية نوعية. وقد تتمثل المحصلة المثلى لعمل بحثي كهذا في توضيح مجمل العوالم الصغرى وعلاقات الاعتماد المتبادل القائمة فيما بينها والتي تؤلِّف معالم الشكل الاجتماعي العام.

لكن هذا المفهوم الواقعي له حدوده التي تستدعي بشكل لا مفر منه تأملاً إسميًا أكثر، حريصًا على مراعاة عمليات البناء العلمي للسياق واختيار سمات

التحليل المناسبة (أنماط الفاعلين الاجتماعيين محل النظر وكذلك أنماط علاقات أو أبعاد الممارسات الأولى بالدراسة). والحال أن تحديد السياق منظورًا إليه بهذا الشكل، إنما يتوقف على طبيعة المشكلات المطروحة، وعلى عدد معين من الخيارات النظرية والمنهجية التي يقوم بها الباحثون، كما يتوقف، في نهاية المطاف، على الخبرات الاجتماعية الشخصية التي يعتمدون عليها لممارسة علم العالم الاجتماعي. وكما كتب لودڤيج ڤيتجنشتاين: «هناك مشكلات لا أقاربها البتة، لا تندرج في مساري، لا تشكل البتة جزءًا من العالم الذي يخصني»[٢]. ودائمًا ما يتم التفكير في الواقع انطلاقًا من «وجهات نظر خاصة» (ڤيبر). والحال أن وجهات النظر هذه، وهي أيضًا «افتراضات "ذاتية"»، إنما تستند هي نفسها إلى أصل اجتماعي يرتبط بخبرات الباحثين في الصوغ الاجتماعي. وهذه الخبرات في الصوغ الاجتماعي هي التي حددت اتجاه نظرهم، اهتمامهم، ووجهت فضولهم المعرفي واهتماماتهم المعرفية. وهم يمارسون العلم [الاجتماعي] بها وأحيانًا ضدها، لكنهم لا يمارسونه من دونها البتة. وبما أن الصوغ الاجتماعي العلمي يحدث في مرحلة متأخرة من مراحل الخبرة الحياتية للباحثين، فليس غريبًا جدًّا من جهة أخرى أن يعاين عالِم اجتماع أن هذا الصوغ الاجتماعي العلمي لا يمكنه أن يمحو بالكامل آثار الصياغات الاجتماعية الأسبق.

وغالبًا ما نرى، على سبيل المثال، أن بعض الاستخدامات لمفهوم الحقل أو الحقل الفرعي تجعل عملية تحديد السياق متوقفة على الاهتمامات المعرفية للباحثين بأكثر من توقفها على موضوعية تحديدِ مشهودٍ بشكل بالغ الوضوح في الواقع الاجتماعي. فهل يجب، لفهم هذا النشاط العلمي أو ذاك، وليكن ذا طبيعة «بيولوچية» مثلاً في مُختبَرٍ مرتبط بمدرسة كبرى، إدراج هذا النشاط في حقل المدارس الكبرى؟ أم يجب بالأحرى إدراجه في الحقل الجامعي في مجمله؟ وهل قد يكون من الأفضل الانكباب على دراسة الحقل العلمي القومي للبيولوچيا، الذي قد يضم مُختبَرات المشروعات الاستثمارية الخاصة الكبرى؟ أم أنه قد يكون من الأنسب أيضًا إعادة بناء حقل علمي بيولوچي دولي؟ وبالنسبة لكل خيار من هذه الخيارات، تنطرح أيضًا مسألة بأي قَدرٍ ينتظم الواقع الاجتماعي التاريخي للأشياء حقًا على شكل «حقل».

وبعيدًا عن مسألة «الحقل»، قد يكون بوسعنا التساؤل عما إذا لم يكن السياق المناسب هو بالأحرى «عالم العلم البيولوچي» (بالمعنى الذي نجده عند هوارد س. بيكر أو عند آنسيلم ل. ستروس) حيث نجد جميع الفاعلين، الباحثين أو غير الباحثين، الذين يسمحون بقيام العلم؟ أو أيضًا، كما تزعم سوسيولوچيا معينة للعلوم، ما إذا لم يكن الأمر يتعلق بمختَبَرٍ من حيث كونه مؤسسة أو مجموعة عمل أصغر حقيقية؟ أو أيضًا ما إذا لم يكن من الأفضل إيثار دراسة التفاعلات فيما بين بعض الباحثين المعنيين في المختبَر أو دراسة التشكيل الاجتماعي الذي يشكلونه فيما بينهم؟ وأخيرًا، سوف يتساءل آخرون بالأحرى عن المسارات الاجتماعية والمسيرات العملية الأكاديمية للباحثين المعنيين وعن حقيقة أنه ما كان يمكن أن تصدر عنهم الافتراضات التي صدرت عنهم لولا التردد على هذه المؤسسة العلمية أو تلك، في هذه اللحظة الرئيسية أو تلك، من مسيرتهم (كحالة كلود ليڤي – ستروس عند نقاشه مع العالم اللغوي رومان چاكسون في نيويورك في عام ١٩٤١ واستفادته من هذا النقاش لاستحداث أنثروپولوچيا بنيوية). وفي نهاية المطاف، سوف يتوقف اختيار الأنسب على نمط الممارسات أو الحقائق الواقعية التي نرمي تحديدًا إلى فهمها وعلى درجة دقة التحليل التي نريد بلوغها: فهم نشاط علمي لأجل توضيح ظواهر التنافس الدولي فيما بين الباحثين، فهم الطريقة التي تتشكل بها يومًا بعد يوم الأحكام أو الحدوس أو الافتراضات أو التجارب العلمية، فهم المنطق الفردي أو الجماعي لاختيارات موضوعات البحث، إلخ.

إن كل مفهوم سوسيولوچي يحدد نمط عالم أصغر في الفضاء الاجتماعي العام، القومي أو الدولي (حقلاً، لعبة، عالمًا، مؤسسة، منظمة، أطارًا للتفاعل، طبقة، جماعة أو فريقًا أصغر)، إنما يختص بمستوى من مستويات الواقع الاجتماعي وبنطاق ملاحظة للعالم الاجتماعي كبيرين إلى هذا الحد أو ذاك، كما يرتبط باختيارٍ للعناصر المطلوب رصدها من بين عدد لا نهائي من العناصر التي يمكن أن تكون قابلة للملاحظة. بل إن النظريات الإمبريقية الأكثر تبلورًا، كنظريتي الحقول (بورديو) والعوالم (بيكر)، تشتمل على كل هذه الجوانب: فنظرية الحقول هي نظرية أكثر ماكروسوسيولوچية من دراسة التفاعلات محدَّدة الموقع أو من دراسة المؤسسات وهي تركز على الصراعات الرامية إلى امتلاك أو (إعادة)

تعريف رأس المال النوعي فيما بين الفاعلين المنتمين إلى الحقول ؛ ونظرية العوالم تفترض مستوى من مستويات الواقع الاجتماعي مماثل إلى حدٍّ ما، لكنها تُعلي من شأن نطاق ملاحظة أصغر غالبًا وتهتم بشبكة فاعلين أكثر تنوعًا بكثير (إنها تهتم، في الواقع، بمجمل الفاعلين المشاركين في تقسيم العمل في القطاع المعني). وسوف نرى أن نظريات اجتماعية أخرى – تهتم بالمؤسسات أو التنظيمات أو التفاعلات– تقيد نطاقات ملاحظتها، لكنها تتمكن من إنتاج بحوث جد متباينة[٣]، بل تسهم في معرفة البنى الاجتماعية الكبرى.

إن تفسير ممارسات وتمثيلات الفاعلين التاريخيين المطروحة إنما يفترض عددًا معينًا من العمليات العلمية، لاشك أن عملية **تحديد السياق** هي إحدى العمليات الأهم بينها. ولتقديم فكرة دقيقة عن السلسة الحجاجية التي سأجتهد في عرضها بخصوص هذا الموضوع على امتداد هذا الكتاب، سوف أقدم هنا حلقاتها الرئيسية:

– حتى يتسنى التوصل إلى تفسير صائب لأفعال وإشارات الفاعلين، يجب على العلوم الإنسانية والاجتماعية أن تجتهد في التساؤل، من جهة، عما يدفع الفاعلين إلى الانخراط في فعلهم، من زاوية خبراتهم الماضية المتبلورة على شكل كفاءات واستعدادات إلى الفعل وإلى الاعتقاد وإلى الشعور، ويجب أن تجتهد هذه العلوم في التساؤل، من الجهة الأخرى، عما يدين به الفعل للقيود النوعية لكل سياق فعل. ويمكن إيجاز هذا المطلب في الصيغة التالية: استعدادات أو كفاءات + سياق = ممارسات.

– **يوصي الجزء الثاني من هذه الصيغة العلومَ الإنسانية والاجتماعية بتحديد سياق ممارسات الفاعلين ؛ فهؤلاء الأخيرون يدرجون أفعالهم دومًا في سياقات، عامة أو موضعية، نوعية.**

– يتوقف تعريف هذه السياقات في آن واحد على الديناميات التاريخية لتمايز مجالات منفصلة نسبيًّا ونوعيةٍ فاعلةٍ في داخل الفضاء الاجتماعي والاهتمامات المعرفية للباحثين.

– غالبية عظمى من علماء الاجتماع تُسلِّم بحقائق التمايز الاجتماعي لمجالات النشاط، بصرف النظر عن التقاليد السوسيولوچية التي ينتمون إليها.

- إن جميع العوالم الاجتماعية الصغرى القابلة للملاحظة، وهي نتاجات للتمايز الاجتماعي، ليست حقولاً أو عوالم، وعلى الرغم من أن الحقل والعالم يوحيان بوجود قرابة بينهما، فإنهما لا يحيلان إلى حقائق واقعية اجتماعية واحدة.

- يجب تحديد نظرية الحقول تحديدًا نوعيًا وجعلها نظرية مركّبة وذلك بإجراء تمييزات بين مختلف أنماط الحقول (فعلى سبيل المثال، بما أن حقول الإنتاج الثقافي لا تكفل لغالبية المشاركين فيها حضورًا دائمًا في داخلها، فإنه يتعين تمييزها بدقة عن الحقول التي تكافئ الفاعلين الدائمين)[٤].

- من المشروع دراسة العالم الاجتماعي على نطاقات متنوعة وذلك لفهم مستويات الواقع الاجتماعي المختلفة (العالم أو الحقل أو المنظومة أو المجموعة أو المؤسسة أو المنظمة أو التفاعل أو الفرد المفرد) وتحليل الجوانب أو الأبعاد المتنوعة للممارسات.

وأنا لا أعلم على وجه الدقة إلى أي نوع ينتمي هذا الكتاب كما لا أعلم على وجه الدقة ما إذا كانت هناك أهمية لتحديد ذلك. وإذا كان لا يستند إلى بحث غير مسبوق، فإنه لا يفتقر إلى إحالات إلى بحوث إمبريقية، هي البحوث التي قمت بها أو أشرفت عليها والتي لولاها لما أمكن أن يخامرني الشعور بضرورة، وأحيانًا حتى بالحاحية، بعض المقترحات المفاهيمية أو بعض التدقيقات، كتلك الصادرة عن باحثين آخرين عديدين (علماء أنثروبولوجيا، مؤرخين، فلاسفة، علماء لغة، باحثين جغرافيين، علماء سياسة، علماء نفس، محللين نفسيين وعلماء اجتماع). والحال أن الكتاب إنما يُعَدُّ طريقة للربط بين مؤلفات الماضي ومؤلفات الحاضر على حدٍّ سواء وجعلها تتكلم بطريقة لم يسبق لها حتى الآن أن تكلمت بها. وشأني في ذلك شأن علماء آخرين، فإنني أزور الموتى والأغراب مثلما أزور الأحياء وذوي القربى. وفي عصرٍ نميل فيه إلى إيلاء الصدارة لـ«أحدث الإصدارات»، مع ميل غير عادي إلى النسيان يقود إلى اعتبار طقاطيق قديمة «جديدةً» و«أصيلةً»، كما نميل فيه إلى الإكثار - بدعوى «تثمين البحث»- من مناسبات اللقاءات بين الباحثين الذين يقضون أحيانًا وقتًا في الكلام في الندوات، وقد غمرتهم هذه النشوة الشهيرة، «نشوة انعدام الدقة» التي تحدث عنها جاستون باشلار، أطول من الوقت

الذي يقضونه في البحث، لا يبدو لي أن مما لا جدوى منه التذكير بمحورية البحوث وبضرورة الرجوع في هدوء وصرامة ودقة إلى النصوص(٥).

إن هذا الكتاب لا يقترح نظرية عن المجتمع لها شكلها الجيد والمناسب. والكتب التي تقدم لنا أنواعًا من اللوحات الموضوعية للعالم الاجتماعي موحيةً بأنها خارجة من العدم أو من قبعة ساحر إنما يبدو لي أنها تنتمي إلى زمنٍ آخر. زمن كانت فيه درجة انكباب العلماء على التأمل أضعف بما لا حدَّ له وكان بالإمكان فيه لانعدام وعيهم الأكاديمي أن يصل إلى الذروة. زمن كان بالإمكان فيه فصل صور العالم الاجتماعي المقترَحَة عن الأدوات (المفاهيم والمناهج) المستخدمة وعن وجهات النظر المعرفية المتبناة. وإذا كان هذا الكتاب كتابًا غير نظري بهذا المعنى، فإنه مع ذلك نتاج لرغبة في أخذ مسافة من الحالة الراهنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ولخطوط التمايز التي تخترقها وذلك باحتياز إمكانية تأمل الوحدة المستترة لفضاءٍ يبدو من الناحية الظاهرية بالغ التمزق. كما يهدف هذا الكتاب إلى القيام بطرحٍ أفضل لبعض المشكلات الحساسة لهذه الفروع المعرفية وذلك بصوغها بالطريقة الأكثر صرامة قدر الإمكان، سعيًا إلى توضيح بعض المسائل التي لا تزال مضمرة أو مشوشة غالبًا في ممارسات الباحثين. أن أجد أمامي «أسس بناءات ممكنة، جلية»، وإن كان المراد تحديدًا هو «إقامة بناء» مضبوط وممكن في آن واحد: تلك هي المهمة وذلك هو الأفق.

1- P.Bourdieu, *Choses dites*, Paris, Minuit, 1987, p. 56.

2- L. Wittgenstein, *Remarques mêlées, op. cit.*, p. 62.

٣- بوسع تحليلات التفاعلات، على سبيل المثال، أن تنصب على اتجاه الكلام، والمضمرات، والافتراضات المسبقة، والإجراءات التفسيرية أو المعارف التي يتقاسمها «المتفاعلون»، وطقوس التقديم، وظواهر الـ *code switching* [تحويل الشفرات] والـ code mixing [خلط الشفرات] عند استخدام المتفاعلين عدة لغات، والتمفصل فيما بين الممارسات والأقوال في سياق فعل، والتمفصل فيما بين الفاعلين والأشياء والترتيبات التقانية، والتوترات وعلاقات القوة أو علاقات السيطرة التي تنسج الحوارات، إلخ.

٤- إن حالة العالم الأدبي، والذي يجوز اعتباره مثالاً بين أمثلة أخرى لعالم فني وإن لم يكن بالتأكيد حقل إنتاج ثقافي نموذجي مثالي (عبر محو جميع الخصائص النوعية التي تفصله عن مجمل حقول الإنتاج الأكاديمية أو الجامعية أو العلمية)، سوف تراودني كثيرًا على امتداد هذا

الكتاب. ومن الواضح تمامًا أن هذا يرجع إلى مسيرتي الخاصة في مجال البحث، والتي قادتني إلى الاشتغال على هذا المجال الخاص من مجالات الممارسات. كما أنه يرتبط بواقع أن مفهوم «الحقل الأدبي» قد حفز كثيرًا من البحوث، في فرنسا كما في الخارج، كما حفز بعض التساؤلات النقدية، وهذا شيء نادر بالأحرى.

٥- قبل عشرين عامًا من ذلك بالفعل، تحدث جان - كلود پاسيرون عن «توافقات عديدة على المجاملة [...] عبر حياة الندوات» أدت إلى إغراق «وظائف التوضيح النظري» في نوع من «الإسپيرانتو [اللغة العالمية] الدبلوماسية حيث يبدأ من يقوم بمداخلة بالتأكيد على أنه يمد فكرة من يحاوره على استقامتها قبل أن يُبدي العكس».

J.-C. Passeron, *Le Raisonnement sociologique. L'espace non-poppérien du raisonnement naturel*, Paris, Nathan, 1991, p. 139.

الفصل الأول

صيغة علمية مُوَحِّدة

أن نفهم السبب في أن أفرادًا بعينهم، مغمورين أو مشهورين، أو جماعات اجتماعية، صغيرة أو كبيرة، تقوم بما تقوم به وتفكر بالشكل الذي تفكر به، وتشعر بالشكل الذي تشعر به، وتقول ما تقوله، هو بإيجاز وفي بضع كلمات الطموحَ الموضوعي للعلوم الإنسانية والاجتماعية – علم الاجتماع، التاريخ، الأنثروبولوجيا، الجغرافيا، علم اللغة، علم الاقتصاد، إلخ– منذ قيامها بوصفها معارف علمية. ويبدو لي أن هذه العلوم تصل إلى هذا الهدف بقدر رصدها – على النحو الأكثر دقة وعلى النحو الأكثر ملائمة – للممارسات عند **تقاطع الخصائص الاجتماعية للفاعلين والخصائص الاجتماعية للسياقات** التي يدرجون أفعالهم فيها. وإذا كنا نريد المضي بالتأمل النظري إلى مسافة أبعد وامتلاك وسائل التفكير، بشكل أكثر وعيًا وأكثر منهجية، في التمفصل القائم بين الفاعلين والسياقات، فمن الضروري تسمية ووصف اتجاهات البحث التي تستوعب عملية التمفصل المعنية.

الممارسات بين الاستعدادات والسياقات

في هذه الحالة، نجد أن كل باحث يجتهد – في بحوث إمبريقية محدَّدة– في التوصل إلى **نقطة توازن تفسيري بين** دراسة خصائص الفاعلين الاجتماعية المختزَنة، من جهة، ودراسة الخصائص الاجتماعية الموضوعية للسياقات، من الجهة الأخرى، إنما يجمع لا محالة بين استعدادية وسياقية. والحال أن فهم الممارسات أو أشكال السلوك (الإشارات، المواقف، الأقوال) عبر إعادة بناء لأنماط الاستعدادات الذهنية والسلوكية المختزَنة التي يحملها الفاعلون (وهي نتاج لاستبطان خبرات اجتماعية ماضية) ولخصائص السياقات الخاصة (طبيعة الجماعة أو المؤسسة أو مجال النشاط، نمط التفاعل أو العلاقة) التي يتطورون ضمنها، هو،

في رأيي، السبيل الأصوب والأكثر تركيبًا والأكثر إثمارًا من الناحية العلمية الذي يسع الباحثين استخدامه.

أمّا أن تكون النتائج الإمبريقية التي يحققها من يتبنون برنامجًا كهذا غير ناجزة دومًا وأنها لا تتوصل إلاّ بشكل استثنائي إلى نقطة التوازن المثلى – لأسباب ترجع غالبًا إلى أمور مألوفة كوقت البحث المحدود ومصاعب الوصول إلى بعض المعطيات الإمبريقية أو عقبات اجتماعية متباينة تقف في طريق تطبيق المناهج كما ترجع إلى ضعف عزيمة الباحثين أو ضعف جديتهم – فقد لا يجب لهذا أن يثير الشك في الصلاحية العامة للنموذج النظري **الاستعدادي – السياقي**. وفي جميع الحالات، فإن هذا لا يبرر البتة المشهد الذي غالبًا ما تبديه لنا «المجتمعات العلمية»، مشهد تجزئة العناصر المختلفة للمشكلة التي يتعين حلها إلى كثيرٍ من المواقف النظرية (بل والخاصة أحيانًا بكل فرع معرفي) المنفصلة المتعارضة بعضها مع البعض الآخر. وهكذا شهدنا على مدار الأعوام العشرين الماضية، في فرنسا، تَصَدُّرَ «براجماتيين»[1] للمسرح العلمي من جديد يطرحون «السياق» أو بالأحرى نوعًا معينًا من سياق أصغر قريبًا من ذلك النوع الذي حددته المدرسة التفاعلية أو المدرسة المنهجية الإثنية، في مواجهة «الاستعدادات» ويقدمون نسخة كاريكاتورية من سوسيولوجيا استعدادات كانت، من جهتها، قد تآكلت تآكلاً ملحوظًا بالفعل جراء تكاثر البحوث التي تشدّد على «الحقول» أو «المؤسسات» بأكثر من تشديدها على الـ«التطبع» [habitus] وذلك مع انحسار الاستخدام الفعلي لمفهوم التطبع وتراجع درجة الدقة العلمية لهذا المفهوم إلى مستوى هزيل.

وغالبًا ما يتصرف الباحثون كالعميان الأربعة لدى مصادفتهم فيلاً يُصَوِّرُ الحكمة الهندية. فكل واحد منهم قد لمس جزءًا منه، فيزعم أولهم أن الفيل شبيه بورقة جد كبيرة أو مروحة كبيرة، ويقول ثانيهم إنه يشبه عمودًا أو دعامة، ويشبهه ثالثهم بجرَّة بينما يخيل إلى رابعهم أن الفيل حيوان قريب من الثعبان: هاكم ما يؤول إليه فيل حين ننظر بشكل منفصل إلى أذنه أو إلى إحدى قوائمه أو إلى بطنه أو إلى خرطومه.

وحالة الأمور هذه لا تتجاوب مع أي منطق علمي أصيل، بل تتجاوب أكثر مع منطق التنافس و«ضرورة» الوجود **بشكل متميز**، وبالأخص التميز بالشكل

الأسرع والأكثر صخبًا قدر الإمكان. وعندما يبدو أن معسكرًا نظريًا له الغلبة مؤقتًا، فما من داعٍ هناك لأن ننتظر طويلاً جدًا حتى نرى ظهور معسكر مضاد نجد أنه، بدلاً من أن يسعى إلى احتياز مكتسبات البحوث المجراة، يُفضّل ادعاء موقف جديد جذريًا. وبما أن الجذرية هي شرط القابلية للظهور الأكثر جلاءً، فإن جميع من يهدفون إلى أن يكونوا ظاهرين بأكثر مما يهدفون إلى حل المشكلات العلمية لهم مصلحة في راديكالية نظرية ما. والحال أن البدء بدمج مكتسبات البحوث التي نرجو من جهة أخرى التميز بها فيما يتعلق بسلسلة من النقاط، إنما يعني المجازفة بعدم التميز وعدم الظهور بما يكفي. لهذا السبب يقوم عدد من الكُتاب بـ«لوي القضيب في الاتجاه الآخر». والواقع أن المثقفين، إذ يفعلون ذلك، إنما يُبدون، بسذاجة[٢]، تبعيتهم لمنافسيهم بأكثر مما يُبدون حرصهم على المضي إلى حقيقة أوفر إلى حدٍّ ما (أو إلى صقلٍ وتركيبٍ أوفر). وسوف نرى أن «من يلوون القضيب» مازال أمامهم مستقبل رائع، وذلك بالنظر إلى الأسلوب الذي تعمل به عوالم المثقفين من الناحية الاجتماعية.

ولكي نوجز المقاربة العلمية التي تنظر في الاستعدادات والسياقات نظرة تربط فيما بينها، يمكننا طرح الصيغة التالية:

استعدادات + سياق = ممارسات

إن **الممارسات** المنظور فيها (سواء كنا بإزاء «اختيار» غذائي أو لباسي، رياضي أو سياسي، أم بإزاء مسلك مدرسي أو اقتصادي، جنسي أو ثقافي، مهني أو أُسري، إلخ) لا تتضح من ثم إلاّ إذا درسنا، من جهة، **القيود السياقية** الضاغطة على الفعل (ما يتطلبه السياق أو ينتظره من الفاعلين) و، من الجهة الأخرى، **الاستعدادات** التي تتشكل من الناحية الاجتماعية والتي يدرك الفاعلون الموقف انطلاقًا منها ويتمثلونه انطلاقًا منها أيضًا، والتي يتصرفون على أساسها في هذا الموقف. وضمن صيغة كهذه، ندرك أنه إن كانت الممارسات قابلة للرصد والتسجيل من حيث كونها حقائق واقعية حاضرة وأنه إن كانت سياقات الفعل قابلة للإظهار الموضوعي من جانب الباحث بالنظر في «قواعد» عملها، وخصائص عملها النوعية، وطبيعة العلاقات التي تتضح فيها (والتي تجعل السياق المدرسي متميزًا عن السياق الديني أو السياسي وإن كانت تجعل السياق المدرسي الأصغر

أيضًا، كقاعة الفصل، متميزًا عن السياق المدرسي الأصغر لفناء الفُسحة، أو تجعل السياق الأصغر لحصة الفرنسية متميزًا عن السياق الأصغر لحصة الفنون التشكيلية)، فإن الاستعدادات لا تتضح بالمقابل على نحو مباشر وتحيل إلى ماضي الفاعلين الذين ندرس حالاتهم. وهكذا يمكن طرح الصيغة نفسها بالشكل التالي:

ماض مختَزَن + سياقٌ حاضر = ممارسات قابلة للملاحظة

الصياغات الاجتماعية والمواضي المختَزَنة

فيما يتعلق بالجزء الأول من الصيغة – «الماضي المختَزَن»–، فإن المقصود هو كل ما يُدخله الفاعل في مسرح الفعل، كل ما يدين به لمجمل التجارب التي عاشها والتي تبلورت فيه على شكل قدرات واستعدادات للفعل والشعور والاعتقاد والتفكير قوية ومستديمة إلى هذا الحد أو ذاك. ويصف الباحثون سيرورات تشكل الاستعدادات والكفاءات[٣] (القدرات) بأنها **سيرورات صوغ اجتماعي**[٤] ويتحدثون عن **خبرات صوغ اجتماعي** عندما يريدون التشديد على ما «تطبعه» سياقات الفعل المعيشة كالتغير والتعديل والتحول على الفاعلين[٥]. ومن ثم فإن الماضي المختَزَن ليس غير نتيجة التواتر الماضي – المبكر، المستديم، المنهجي إلى هذا الحد أو ذاك– المترتبة على سياقات فعل مختلفة (أسرية، مدرسية، مهنية، دينية، سياسية، ثقافية، رياضية، إلخ):

نتاجاتٌ مستبطَنَةٌ للتواتر
الماضي لسياقات الفعل
+
سياق حاضر
=
ممارسات يمكن ملاحظتها

وهذا يعني أن السياق الحاضر للفعل يمكن النظر إليه من وجهتي نظر مختلفتين: من حيث كونه الإطار الذي يُطلق الاستعدادات المختَزَنة، أو أيضًا من حيث كونه الإطار الذي يحقق الصوغ الاجتماعي للفاعلين. وحين يكون الفاعلون المعنيون أطفالاً، نرى على الفور بأي قَدرٍ تُعَدُّ سياقات الفعل سياقات صوغ

اجتماعي أيضًا، ومن ثم أطرًا تتشكل ضمنها كفاءات أو ميـول أو عـادات ذهنيـة وسلوكية. ومما يؤسف له أن الباحثين في مجال العلـوم الاجتماعيـة نـادرًا مـا يفكرون، من جهة أخرى، في الفاعلين – الأطفال. إلاَّ أنه حتى عندما يتعلق الأمـر بالصبية أو بالبالغين، فإن التواتر المتكرر لبعض سياقات الفعل لا يكون البتة عـديم الأثر عليهم من حيث دوره في خلق الـصوغ الاجتمـاعي (أو، بعبـارة أخـرى، الاستعدادات).

وسواء تحدث الباحثون عـن «اسـتعدادات» أو «عـادات» أو «ميـول» أو «اتجاهات» أو «نزوعات» أو «نزعات» أو «قدرات» أو «كفاءات» أو «آثار مـن الذاكرة» أو «تصورات» أو «عُرف أخلاقي» أو «تطبع»، فإنهم يجتهدون فـي أن يأخذوا في حسبانهم الحقيقة العلمية الجلية – من زاوية علم الأعـصاب كمـا مـن زاوية علم الاجتماع– المتمثلة في اختزان الناس نتاجات خبراتهم الاجتماعيـة. إن الإنسان حيوان اجتماعي، من حيث قدرته من الناحية البيولوچية – بما يتمتع به من دماغ وشبكة عصبية– على تذكر أو تخزين أو بلورة نتاجات خبراته، سواء كانـت موجَّهة بشكل لا لبس فيه أو بشكل غير سافر صوب تحصيل المعارف[٦]. ولو كان الناس غير قادرين – من الناحية البيولوچية– علـى التـذكر (بمعنـى الاختـزان اللاواعي كما بمعنى التذكر عبر مجهود يُبذل عن وعي)، فربما لـم تكـن العلـوم الاجتماعية لتكون بحاجة إلاَّ إلى برنامج سياقي وقد يكون بوسعها الاكتفـاء بـأن تكون علوم سياقات اجتماعية. وقد تكون تصرفاتنا قابلة للتفـسير بمجـرد مـا أن يتسنى لنا تحديد السياقات التي نمارس أفعالنا ضـمنها. وتبعًـا لـنمط الـسلوك أو الممارسة موضع البحث وتبعًا لدرجة الدقة التحليلية المرجوة، قد يتوصل البـاحثون إلى أن إطار التفاعل أو مجال الممارسة، الموقع في المنظمـة أو فـي المؤسـسة، الموقع في الحقل أو في النظام الاجتماعي الفرعي، هي التـي تحـدد كـل أنـواع السلوك التي يمكن ملاحظتها[٧]. ولو كان هذا هو نهجنا، فإن التفسير فـي مجـال العلوم الإنسانية والاجتماعية قد يكون أقل تركيبًا بما لا حدَّ له مما هـو عليـه فـي الواقع.

وبادئ ذي بدء، فإن خبرات اجتماعية متشابهة نسبيًّا قد تتبلـور علـى شـكل قدرات أو كفاءات تسمح بالقيام بأشياء معينة. والقدرات أو الكفاءات ليـست سـوى قدرات أو كفاءات يمكن أن تكون قابلة للاستنفار التطبيقي ولا يستنفرها الفـاعلون

استنفارًا تطبيقيًّا بالفعل إلاَّ حين تتطلب المواقف ذلك. وعلى سبيل المثال، فإن قدرات الحساب ذهنيًا [أي من دون استخدام آلة حاسبة] أو الكفاءات في مجال الطهو، أو الكفاءات في مجال ألعاب الكوتشينة أو في مجال رقص رقصة التانجو أو القدرات في مجال الفك الشفاهي لشفرة نصٍّ مكتوب أو في قيادة سيارة، هي كلها معارف ومعارف تطبيقية مكتسبة (متاحة في مخزون كفاءات الأفراد) تنتظر المواقف التي تعبر عن نفسها فيها تعبيرًا عمليًا. وإذا ما تدرب المرء تدريبًا منتظمًا على اللعب بالكُرات أوعلى ركوب الدراجة، فإن القدرات تبقى سليمة بل قد تتحسن، أو قد تصبح أكثر تركيبًا، إن انتقل المرء مثلاً من اللعب بكرتين إلى اللعب بثلاث كُرات. لكن هجرًا أو انخفاضًا لكثافة الممارسة من شأنه أيضًا أن يجعل هذه القدرات أقل رسوخًا، أقل حيوية(٨).

على أن كل ما نختزنه لا يأخذ دومًا شكل قدرات أو كفاءات بسيطة. وعندما تكون هذه الخبرات قد صاغت لدى الفاعل عادات خاصة في مجال السلوك أو الفعل أو رد الفعل، فإن هذه العادات إنما تصبح استعدادات، بمعنى أن الفاعل يصبح، بحكم خبرته الماضية، مستعدًا لأن يرى أو يشعر أو يتصرف بشكل معين بدلاً من شكلٍ آخر. وعندما نتحدث عن «الاستعداد» فإننا نتحدث عندئذ عن «الميل» أو «الاتجاه» إلى الاعتقاد أو إلى التفكير أو إلى النظر أو إلى الحكم على الأشياء أو إلى التصرف بشكل معين. فالاستعداد يعمل بوصفه استشرافًا عمليًا لمسار الأحداث.

ويدافع الفيلسوف ديڤيد هيوم، في عرضٍ موجزٍ لكتابه الشهير **بحث في الطبيعة البشريّة**، عن الفكرة التي تذهب إلى أن بالإمكان قيام «علم للإنسان» وإلى أنه «يبدو أن هناك كل المبررات لتصور أن بالإمكان الارتقاء بهذا العلم إلى أعلى درجات الدقة»(٩). وبوصفه فيلسوفًا تجريبيًّا ممتازًا، وعلى الرغم من أنه يعترف بوجود «أفكار فطرية»، فإنه يشدّد أساسًا على أهمية خبراتنا التي تخلق، حين تتكرر، عادات ذهنية وتعمل، في سياق الممارسة، كاستشرافات قبل تأملية لظواهر قادمة. وهكذا يأخذ هيوم مثال التفاعل بين كرتين من كرات البلياردو. فالأولى، المتحركة، تصطدم بالثانية، الثابتة، والتي تتحرك بدورها، بفعل الصدمة. ومن يقوم بتجربة متكررة لموقف كهذا يمكنه أن يعاين الظاهرة نفسها في كل مرة (يتحدث هيوم عن «الارتباط المتصل بين السبب والنتيجة») وهكذا ينتهي به الأمر، في

المواقف المشابهة، إلى توقع النتائج (الصدمة، ثم تحريك الكرة التي كانت ثابتة في البداية) الناجمة: «لنفترض أنني أرى كرة تنتقل في خط مستقيم نحو كرة أخرى ؛ إنني أستنتج على الفور أنهما سوف تصطدمان وأن الكرة الثانية سوف تتحرك».

ويرى هيوم أنه على أساس خبرة متكررة يتشكل أيضًا، شيئًا فشيئًا، استعداد ذهني - **بحكم التعود**. والحال أن هذا الاستعداد هو الذي يقود الفرد الراصد والفاعل إلى أن يُسقط على المستقبل (ومن ثم إلى أن يتوقع أفعالاً لم تكن قد حدثت بعدُ) النتيجةَ التي استبطنها من خبراته الماضية. ويكتب هيوم فيقوم إن «من شأن إدراكه أن يسبق نظرته وأن يصوغ استنتاجًا يتناسب مع خبرته الماضية». أو كما يقول أيضًا: «إننا محكومون بحكم **التعود** فقط على افتراض أن المستقبل سوف يتماشى مع الماضي. فعندما أرى كرة بلياردو تتحرك نحو كرة أخرى، يتركز تفكيري فورًا، بحكم العادة، على النتيجة المعتادة، ويسبق نظرتي في تصور الكرة الثانية وهي تتحرك». وهنا يقدم لنا هيوم نموذج كل نظرية عن الفعل تنطلق من دور الاستعدادات وتُسَجِّلُ - إذ تأخذ في حسبانها النتاجات المختزَنة لسلاسل من التجارب الماضية المتشابهة نسبيًا- واقع أن حاضر الفعل أو التفاعل وخاصة خصائص سياق الفعل لا تُفَسِّرُ كل مسلك للفاعلين. كما يشير هيوم إلى واقع أن «العقل» و«الإرادة» قلَّما يتدخلان في التمثيلات العادية التي - بما أنها قائمة على اعتقادات عملية مكتَسَبة من خلال التجربة، أي عبر التعود على مواقف متماثلة نسبيًا - تؤول في الأغلب إلى عادات قبل انعكاسية بأكثر مما تؤول إلى مخططات تصورية سافرة وواعية تُطَبَّقُ عن قصد: «ومن ثم فإن العقل ليس هو الذي يوجه الحياة، بل العادة. فهي وحدها التي تدفع الذهن، في جميع الحالات، إلى افتراض أن المستقبل سوف يكون متماشيًا مع الماضي». على أن المخططات التصورية التأملية التي يطبقها علماء يتخذون من انتقالات كرات البلياردو نموذجًا، من زاوية القوة التي يجري بها دفع الكرة الأولى إلى الحركة والاحتكاك على الجوخ والمسافة التي تفصل الكرة الأولى عن الكرات التي سوف تدخل في تفاعل معها، لا تتعارض مع الاستعدادات قبل التأملية، مثلما تتعارض الحرية مع الحتمية، وهي بالمثل نتاج الصوغ الاجتماعي. فالحساب والاستراتيجية أو التاكتيك والتفكير

العقلاني والمنطق والرياضيات أو الفيزياء هي طرائق فعلٍ وخطاب لا تنبثق من العدم الاجتماعي وتؤول إلى تدريب ضمني أو معلن (بل مدرسي أحيانًا).

ويكفي أن نستبدل بمثال كرات البلياردو التي يحدث بينها تفاعل على طاولة مواقفَ اجتماعيةٍ أساسًا، ومتغيرةٍ بحسب العصر أو الجماعة، حتى ندرك أهمية تأملٍ كهذا بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية. إذ يمكننا أن نفكر، مثلاً، في الأسلوب الذي يصبح به فرد – طفل أو صبي أو بالغ– حساسًا لبعض الألعاب على اللغة، أو لبعض أشكال العلاقات الاجتماعية، أو لبعض أنماط ممارسة السلطة، أو لبعض أنماط التفكير أو لبعض أنماط السلوك أو المواقف الأخلاقية أو الثقافية أو الجمالية أو السياسية، إلخ. فحيال هذا الموقف أو ذاك، يمارس الفاعل فعله أو رد فعله من زاوية ما يعتقد على الفور أنه يرصده بوصفه من الضرورات المرتبطة بهذا الموقف في ضوء خبراته الماضية. وما يتصوره الفاعل أو يراه أو يشعر به أو يتمثله عن الموقف الماثل وما يقوم حياله به لا يتضح إلاّ لدى تقاطع الخصائص (القابلة لاتخاذ شكل موضوعي) والمميزة للموقف المعني وخصائصه المختَزَنة (الاستعدادات الذهنية والسلوكية المتماسكة أو المتناقضة إلى هذا الحد أو ذاك والتي تشكلت عبر الخبرات الماضية في مجال الصوغ الاجتماعي). فالفعل الحاضر إنما تحوم حوله الذكرى اللاإرادية للخبرة الماضية.

والحال أن الاتجاهات إلى الفعل وأساليب التصرف والمخططات التصورية للإدراك وللتمثيل، والاستعدادات والكفاءات (أو القدرات) لا يمكن اختزالها إلى «معارف» أو إلى «موشورات تفسير» أو «رؤى للعالم». فهي سلوكية بقدر ما هي ذهنية (قام مارسيل موس بالتمييز بين «العادة العلمية» و«العادة الذهنية»[10]) ولهذا السبب بالتحديد فإن المنظور الذي يركز على دراسة الاستعدادات إنما يتمايز عن المفاهيم السوسيولوجية التي – على الرغم من مراعاتها لسيرورات استبطان العالم الاجتماعي– تختزل هذه السيرورات في تحصيل المعارف والدلالات. وهكذا نجد أن بيتر برجر وتوماس لوكمان يقومان في كتابهما الشهير باعتبار استبطان «العالم» أو «العوالم الفرعية» استبطانًا لـ«دلالات» أو لـ«مخططات تصورية تفسيرية» أو لـ«تعريفات للواقع» أو لـ«حقول دلالية» أو لـ«مفردات خاصة» ويتحدثان عن «المعرفة المستبطَنَة عبر الصوغ الاجتماعي الأولى»[11]. فكل شيء

إنما يجري وكأن الفاعلين ربما يستبطنون من ثم أساسًا «موشورات» أو «نظارات» لقراءة العالم أو تفسيره أو تمثيله(١٢).

ولو تمسكنا تمسكًا مطلقًا بالسعي إلى «عمومية شاملة» في العلوم الإنسانية والاجتماعية، فمن المؤكد أن هذا ليس وفق «قواعد» أو «قواعد عليا» غير مرجَّحة يُفترض وجودها في جميع المجتمعات البشرية التي يتعين بحثها. فكل محاولة تهدف إلى تحديد شيء معين كالأشكال الأولية، أو غير المتغيرة، للرابطة الاجتماعية، والتي قد يقال إنها أشكال تميز كل المجتمعات، هي مشروع ادعاء علمي يتميز بالشطط ومصيره الفشل لا محالة. فمن الذي يمكنه، بالفعل، ادعاء الدراية بما يكفي بجميع المجتمعات الموجودة أو التي كانت موجودة بحيث يمكنه استخلاص مثل هذه القواعد العمومية الشاملة؟ إن الباحثين، لكي يتوصلوا إلى «العمومي الشامل»، إنما يضطرون في الأغلب إلى تجريدات مفرطة لم يَعُد لها أي نوع من الأهمية بالنسبة للبحث. وبالمقابل، نجد في جميع المجتمعات البشرية جماعات وأشكال حياة ونشاط جماعية وأفرادًا مصاغين اجتماعيًا ويمارسون فعلهم في هذه الجماعات أو هذه الأشكال الجماعية للحياة. وفي جميع المجتمعات البشرية تتمفصل الاستعدادات والكفاءات (نتاجات التواتر المستديم إلى هذا الحد أو ذاك لأشكال الحياة الاجتماعية وهي، في الوقت نفسه، نتاجات صوغ اجتماعي ضمني أو نتاج تحصيلات معرفية وتدريبية لا لبس فيها) و«سياقات للفعل» تتغاير طبيعتها بحسب نمط المجتمع بل داخل المجتمع الواحد. و«العمومية الشاملة» لمثل هذا التمفصل ليست من ثم عديمة الصلة بالقدرات الطبيعية، البيولوجية، للإنسان، بقدراته على التذكر ونوع الدماغ الذي يتمتع به والذي يميزه عن الحيوانات الأخرى.

وأنا إذ أكتب هذا، وإذ أتحدث عن صيغة موحّدة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، من الواضح أنني لا أنطلق من مستوى العمومية المفاهيمية نفسه الذي ينطلق منه كاتب مثل م. ڤيبر في تقديم طابع المفاهيم التاريخية من حيث كونها مفاهيم نموذجية مثالية. ذلك أن «الاستعداد» أو «الكفاءة» أو «سياق الفعل» هي مفاهيم تتمتع بقابلية التطبيق العام لها، بصرف النظر عن طبيعة التشكيل الاجتماعي موضع البحث. وهي لا تصبح مفاهيمَ نموذجية مثالية، بالمعنى الذي نجده عند

ڤيبر، إلاّ عندما يجري استخدامها للإشارة إلى استعدادات وكفاءات وسياقات فعل محدَّدة من الناحية الاجتماعية التاريخية: استعدادات إلى الزهد أو إلى الانكباب على اللذة، كفاءات عملية أو خطابية خاصة، سياقات فعل نوعية كعالَم الفن أوالحقل الحقوقي، شكل مدرسي لعلاقة التعليم يميز المدرسة اللاسالية أو مؤسسة دينية، تنظيم بيروقراطي للعمل أو إطار للتفاعل الاجتماعي في بعض المحال التجارية الكبرى، إلخ. والحال أن م. ڤيبر قد تسنى له، باتخاذه موقعًا له على هذا المستوى البيني للواقع النظري – الإمبريقي، أن يكتب فيقول: «هناك علوم كُتب عليها أن تظل شابة إلى الأبد». وهو قد أراد بذلك أن يشدّد على حقيقة أن المفاهيم النموذجية المثالية إنما تعتمد دومًا على الحقائق الواقعية التاريخية، القابلة للتحول، والتي تحيل إليها أو تستند إليها. وهذه العلوم الشابة إلى الأبد هي «الفروع المعرفية **التاريخية**»، أي «الفروع المعرفية التي يمدها تدفق الحضارة المتحرك إلى الأبد بمشكلات جديدة بلا توقف. وبحكم الجوهر، تصطدم مهمتها بهشاشة **كل** المفاهيم النموذجية المثالية، لكنها مُجبرةٌ لا محالة على صوغ مفاهيم نموذجية مثالية **جديدة** باستمرار»[١٣]. والحاصل أن «السيرورة المستمرة لتحول المفاهيم والتي نسعى بواسطتها إلى استيعاب الواقع»[١٤]، وهي السيرورة التي يتحدث عنها عالِم الاجتماع الألماني، لا تتعلق إلاّ بالمفاهيم، كمفاهيم «السلطة الإمبراطورية القيصرية- البابوية» أو «السيطرة الكاريزمية»، والتي تنطوي بالفعل على عناصر مختارة من الواقع الإمبريقي. على أن هذا قد لا يجب له منع الباحثين من رفع رؤوسهم والتفكير إلى حدٍّ ما في ما وراء وفرة المفاهيم التاريخية وتنوعها المتواصل، سعيًا إلى إدراكٍ أفضل وإلى تداخلٍ أكبر لبحوثهم.

نسيان الماضي

إن الصيغة التي تجمع بين المواضي المختزَنة وسياقات الفعل الحاضرة قد يجب لها، في نظري، أن تلعب دورًا يتمثل في صوغ بنية العلوم الإنسانية والاجتماعية. إلاّ أنه، وعلى الرغم من **البرهان الاستعدادي**، فإن بعض نظريات الفعل تتصرف وكأن الفاعلين كانوا «بلا ماضٍ»، فاقدين كليَّةً للذاكرة وطوع التشكيل بالكامل بتأثيرٍ من القيود الضاغطة على مختلف سياقات الفعل. وهذه

النظريات لا تهتم بالفاعلين الذين يقومون بالفعل الاجتماعي قدر اهتمامها بالفعل بوصفه فعلاً، بصرف النظر عن تاريخ الفاعلين. وهي عندئذ تفترض إمّا أن بالإمكان القيام بتحليل العالم الاجتماعي من دون المرور بدراسة الفاعلين، أو أن الفاعلين بالغون مكتملو التشكل وأنهم لم يكونوا البتة أطفالاً. وهكذا نكون بإزاء إشارة خروجٍ لدراسة سيرورات الصوغ الاجتماعي، أو سيرورات بناء الذاكرة (الذاكرات) أو العادات الذهنية والسلوكية. والحال أن نظريةً عن الأنساق الاجتماعية يُستَبعَدُ الفاعلون منها، أو دراسةً لـ«نمط التفاعل» بشكل مستقل عن خبرات الفاعلين الماضية[١٥]، أو دراسةً صورية للمنظمات أو المؤسسات أو منظومات الفعل تكتفي برصد موقع فاعلين مجردين من أي ماضٍ، أو نظرياتٍ عن الفعل العقلاني تمنح الفاعلين (*homo œconomicus*[×] أو الفاعلين الذين يحسبون حساب الأمور والاستراتيجيين) سيكولوجيةً عامةً مختصَرة، أو علومَ اجتماع تُسمّى «براجماتية» تنسب للفاعلين سلسلة من الكفاءات لا تاريخ لها[١٦]، إنما تسهم كلها في هدم توازن الصيغة العلمية إذ تحذف أحد أطرافها ؛ ماضٍ مختَزَن + سياق حاضر = ممارسات.

وفي بعض البحوث الإثنوغرافية، بوسع الباحثين الذين يركزون على السياق أن يتصوروا أحيانًا أنهم قد أنجزوا البحث التحليلي بمجرد قيامهم بالوصف الدقيق لموقفٍ أو لمجرى فعلٍ، أو أيضًا بمجرد توصلهم، بعد الوصف، إلى استخلاص شيء ما بوصفه انتظامًا (قواعد المحادثة، أجرومية للفعل، بنى ثابتة للعلاقة أو للنشاط). لكنهم يصطدمون عندئذ بواقعٍ لا يمكن تفاديه، ألاَ وهو أننا لا يمكننا أن نفهم حقًا لماذا تأتي ردود أفعال الأفراد متباينة – وأحيانًا متناقضة– حيال «الحوافز» الخارجية الواحدة، حيال السياقات الواحدة، إذا تناسينا أنهم، بما أنهم يتميزون بسلاسل من الخبرات الماضية المتباينة، «يدخلون» في سياقٍ متقلين بماضٍ مختزَن، مترسب على هيئة أساليب في النظر والشعور بالفعل، مستديمة إلى هذا الحد أو ذاك.

لكن الباحثين المنتبهين إلى ثقل الماضي المختزَن، بل المندرجين على نحو معلن في تقاليد استعدادية، يهملون هم أيضًا أحيانًا آثار هذا الماضي المختزَن في

(×) الإنسان الاقتصادي، باللاتينية في الأصل. – م.

دراسة الحقائق الاجتماعية. وهكذا نجد أن نوربرت إيلياس، مثلاً، حتى وإن كان يتكلم عن «الاقتصاد النفسي» أو «التطبع» ويتحدث غالبًا عن سيرورات استبطان القيود الاجتماعية، غالبًا ما يُطبِّقُ فكرًا يهتم بالشكل العام، يشدّد على علاقات الاعتماد المتبادل التي تتشكل فيما بين الأفراد، وعلى القيود التي تفرضها هذه العلاقات على سلوكيات كل واحد منهم، بأكثر من تشديده على تمفصل «متوازي أضلاع القوى» هذا والماضي الذي يختزنه هؤلاء الأفراد المندرجين في صوغٍ اجتماعي[١٧]. كما يمكننا رصد انزلاقٍ سياقيٍّ مماثل في بعض البحوث التي تجرى انطلاقًا من نظرية الحقول، والتي تنتهي بإرجاع مجمل ممارسات وتمثيلات كل فاعل اجتماعي إلى موقعه في الحقل، مختزلةً إلى العدم تقريبًا خصائص ونتائج تَطَبُّع من يحتل هذا الموقع[١٨].

نسيان السياقات

إذا كان جزء من الباحثين غالبًا ما يحذف الماضي المختَزَن أو ينكره أو يشطبه أو يهمّشه، فإن بوسعنا التأكيد أيضًا، في المقابل، على انحرافات الاستعداديين، الذين يميلون إلى إهمال خصوصية وتنوع سياقات الفعل، مع كل ما يترتب على ذلك التنوع من آثار تتعلق بتحول السلوكيات. وتلك أحيانًا حالة نظرية التطبع (وإعادة الإنتاج) التي تجعل من هذا التطبع مبدأ تكريسٍ و، بالتالي، مبدأ اختيارٍ لسياقات متواترة، واحتماء من الأزمات المتعلقة بالاستعدادات، إذ تنسى هذه النظرية كل السياقات التي لا تخضع دومًا لـ«اختيار» أو «رغبة» الفاعلين بل تفرض نفسها عليهم بقيود قوية (العالم المدرسي، الإطار المهني، المؤسسة الاستشفائية، الوضع السياسي، الديني، أوضاع السيطرة الاستعمارية والحرب والحبس، إلخ). كما أنها حالة النسخ المختلفة من نظرية التحليل النفسي والتي، لتركيزها على الخبرات الأُسرية في الطفولة المبكرة، تجعل أحيانًا من كل حياةٍ بالغة حكاية العود الأبدي لمخططات خبرةٍ متشكلةٍ في الأصل. وفي جميع الحالات، فإن وزن أو دور السياق يجري إهمالهما بقدر ما يجري اختزال السياق بحيث لا يعود أكثر من سطح خارجي لتحققٍ واقعي لمخططات ذهنية، وسلوكية هي هي نفسها، وبحيث لا يعود أكثر من الساحة التي تُعرض فيها من جديد المشاهد نفسها،

ولا يكون سوى مناسبة لظهور المنطق نفسه. وهنا أيضًا، فإن الصيغة العلمية ينهدم توازنها، وهذه المرة لصالح خبرات الصوغ الاجتماعي المختزَنة (ماض مختزَن + سياقٌ حاضر = ممارسات). فكل شيء يدور وكأن كل شيء قد قام به الفاعلون بالفعل حتى قبل أن تكون قد أتيحت لهم الفرصة للدخول في مختلف الأدوار التي تطرح نفسها عليهم.

على أن النهج الذي يتألف من الاعتماد على بعض انحرافات تقاليد البحث الاستعدادية للتشهير بكل استعدادية – بدلاً من السعي إلى تحسينها والسعي بشكل محدد إلى تفادي انحرافات نموذج الاستعداد المستديم الذي لا يعرف السياق – إنما يندرج ضمن «أسوأ الطعنات» الفكرية التي وُجِّهت في ماضٍ قريب نسبيًّا للفرع المعرفي السوسيولوچي في فرنسا. وهكذا فإن لوك بولتانسكي قد انتقد البحوث – التي لم يحددها البتة– التي يُظَنُّ أنها كشفت عن «تحديدات» أو «خصائص» قد تكون مطبوعة «مرة وإلى الأبد» أو «بشكل لا سبيل إلى قلبه» في «الفاعلين» و«قد تكون موجَّهَةً لأفعالهم أيًّا كان الموقف الذي يجدون أنفسهم فيه» أو «قد تحدد تصرفاتهم في جميع الظروف»(١٩). وهذا الكاريكاتور لاستعداداتٍ ثابتة تعمل وفق أسلوب «طابعٍ» طبيعي، بصرف النظر عن السياق، قد أدى إلى الهجر المطلوب لكل نهج لا يرى سوى الاستعدادات وإن كان يترافق مع استخدامٍ إشكالي لمفهوم «الكفاءات»، التي يُفترض توافرها لدى «كل الأعضاء الأسوياء المنتمين إلى مجتمع واحد». وهكذا فإن إضفاء طابع عمومي شامل على الكفاءات قد شكَّل أسلوبًا، فظًّا لكنه «عملي»، لعدم الاحتياج إلى معرفة أن الماضي المختَزَن، وقد جرى طرده عبر الباب بعنف، قد عاد خلسة عبر النافذة. وفي نهاية المطاف، فإن مفهوم الاستعداد، بعد أن كان مُستَهدَفًا بالرفض السريع، يمكنه الآن أن يعود خلسة (بشكل نظري أساسًا)، مع بعض التحويرات الأسلوبية أحيانًا (سوف يتكلمون، مثلاً، عن «اتجاهاتٍ إلى الفعل»)، بين صفوف الباحثين المنتمين إلى التيارات الواحدة والذين يواصلون التدليل على أنهم نقاد لسوسيولوچيات الصوغ الاجتماعي مع أنها كانت السوسيولوچيات الوحيدة التي واصلت بإصرارٍ وصرامةٍ برنامج بحثٍ بشأن التشكيل الاجتماعي للاتجاهات أو الميول أو النزوعات أو الاستعدادات إلى الاعتقاد وإلى الشعور وإلى الفعل. وقد يكون بوسعنا القول، بشيء من الدعابة،

أننا نترقب بنفاد صبر أن نرى إلى أي حدّ مازال الزملاء قادرين على القيام بالانقلابات (أو الشقلبات) النظرية خلال مسيرتهم الأكاديمية الطويلة.

عندئذ يجري افتراض **قابلية** الاستعدادات (المخططات التصورية، العادات، إلخ) **للانتقال** أو **قابليتها لاتخاذ موقع جديد**، ويجري تصور واقع الاستعدادات أو البنى النفسية بوصفه واقعًا متجانسًا نسبيًّا، تماسكه مكفول إمّا بالظروف الاجتماعية للوجود والخاصة بالوسط الأُسري (نظرية التطبع) أو بالخصائص (المفترض أنها عمومية شاملة إلى هذا الحد أو ذاك) والمميزة للتشكيل الأُسري المؤلَّف من الأب والأم والأطفال. وفي مواجهة هذا، يمكن وضع حقائق عدم قابلية الاستعدادات المختزَنة للانتقال ومعاينة تعدد الاستعدادات والكفاءات التي يحملها الفاعلون الاجتماعيون بهذه الدرجة أو تلك[٢٠]. وكلما تردد الفاعلون على هذه السياقات الاجتماعية (أو التي تخلق الصوغ الاجتماعي) غير المتجانسة وكلما كان هذا التردد مبكرًا، في داخل التشكيل الأُسري (بحكم الاختلافات الاجتماعية بين أعضائه خاصةً) أو بحكم تنوع السياقات التي تخلق الصوغ الاجتماعي (الأسرة، المدرسة، دار الحضانة، المربيات أو أي فاعل آخر أو مؤسسة تحقق الصوغ الاجتماعي)، صاروا حاملين لاستعدادات غير متجانسة وأحيانًا متناقضة. والاستعدادات لا تمارس فعلها بشكل مستديم وإنما فقط من زاوية سياقات الفعل الماثلة. وعندئذ لا نكون بإزاء تجسيد واقعي منهجي لاستعدادات واحدة (**النسق** استعداداتٍ واحدٍ أو **لصيغةٍ مولِّدةٍ** للممارسات واحدة)، بل بإزاء فعلٍ أكثر تركيبًا يجمع بين **تنشيط وكبح** استعداداتٍ مختزَنة مختلفة قد تجتمع جزئيًّا فيما بينها في مواقف معينة[٢١] أو تعمل أحيانًا مستقلةً بعضها عن البعض الآخر في مواقف أخرى. وفي جميع الحالات، فإنه إذا كان ممكنًا للاستعدادات المستديمة (عبر السياقية) أن توجَد، فإنها ليست كلها من هذا النوع.

التطبع والحقل بوصفهما حالتين خاصتين للممكن

إن كل هذه الانحرافات صوب تحليلات أحادية الجانب، سياقيةٍ حصريًّا أو استعدادية حصريًّا، إنما تبين أن من الصعب بالفعل بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية أن تحافظ على توازن الصيغة العلمية في تحليل الممارسات

الاجتماعية. لكن التوازن من شأنه أن يكون أصعب على الحفاظ عليه ما لم نحـــدد بشكل واضحٍ هذه الصيغة. والمراهنة التي أقوم بها، إذ أُوَضّح عمل التفسير، إنمـــا تتمثل تحديدًا في إتاحة الإمكانية للتوصل إلى التوازن إلى أقصى حدٍّ ممكن.

وربما يرصد كل عليمٍ جيدٍ بعمل بييـــر بورديـــو فـــي صـــيغة «اســـتعدادات (وكفاءات) + سياق = ممارسة» حرفًا للمعادلة التي أعرب عنها عالم الاجتماع في عام ١٩٧٩: «[(تطبع) (رأس المال)] + حقل = ممارسة»[٢٢]. وإذا كنـــت أتقاســـم مبادئه الكبرى، وخاصة التوازن التفسيري الذي يعتبره مطلبًا مركزيًّـــا فـــي نهـــج البحث (بما في ذلك من حيث كونه نقطة ارتكازٍ لنقد الانحرافات الـــسياقية للحقـــل عند پ بورديو وبعض مستخدمي نظرية الحقول)، فإنني اختلف معه فيمـــا يتعلـــق بسلسلة من المسائل المتصلة بحدود المعادلة نفسها: التطبع والحقل والممارسة.

ففي المقام الأول، ليس التطبع بوصفه «نسق اســـتعدادات مـــستديمة وقابلـــة لاتخاذ موقع جديد» سوى **حالة من حالات الممكن**، حالـــة خاصـــة بـــين مجمـــل المخزونات الفردية من الاستعدادات والكفاءات القابلـــة للملاحظـــة. ولا يمكننـــا أن نفترض، كما يفعل پ. بورديو، أن كل الاستعدادات «مستديمة» و، مـــن ثـــم، ذات قوة وديمومة متساويتين. فكل شيء إنما يتوقف هنا على زمن الصوغ الاجتمـــاعي: على التبكير الكبير إلى هذا الحد أو ذاك لخبرات الصوغ الاجتماعي، وعلى الكثافة التي تَشَكَّلَ الاستعدادُ بها واستقر وترَسَّخَ، و، أخيرًا، على الأمد الطويل إلـــى هـــذا الحد أو ذاك لتَشَكُّل الاستعداد ولتَعَزُّزِه. والحال أن جميع الاستعدادات إلى الاعتقـــاد وإلى الفعل وإلى الشعور وإلى التفكير بأسلوب معين لم تستفد من ظـــروف واحـــدة للصوغ الاجتماعي ومن ثم لا يمكن أن تكون قوتها واحـــدة ولا أن تكـــون درجـــة دوامها واحدة ولا قدرتها على الانتقال من سياق إلى آخر واحدة. وهي قويـــة قـــوة متفاوتة بل من الوارد، جراء عدم القدرة على العثـــور علـــى ظـــروف لتجـــسدها الواقعي، أن تضعف (أن «ينال منها التعب»، كما قال تشارلز ساندرز بيرس).

وفكرة التطبع نفسها من حيث كونه «المبدأ المولِّد والموحِّد» للسلوكيات، ومن حيث كونه «الصيغة المولِّدة للممارسات»، والتي تسمح بالتفكير «بشكل توحيـــدي» في مختلف أبعاد ممارسة فرد أو طبقة من أفراد معينين، إنما تطرح مشكلةً بقدر ما أنها توحي بأن كل الاستعدادات المختزَنة من جانب شخصٍ في مسار وجوده تشكل

كُلاً، نسقًا ناجزًا يعمل «كإنسانٍ واحد»، تتضامن في داخله كل الاستعدادات بعضها مع البعض الآخر وتتأسس على شكل مبدأ فريد. والحال أن واقع المخزونات الفردية من الاستعدادات والكفاءات، إذا ما اجتهدنا في دراسته عن قرب، إنما يُعَدُّ مختلفًا تمامًا: فالكفاءات التي تنتظر استنفارها موجودة بالقدر نفسه الذي تُعَدُّ به النزعات التي لا يمكن كبحها موجودة ؛ والاستعدادات الضعيفة، التي تحتاج إلى سياقات جد ضاغطة أو جد مؤاتية لكي تتجسد واقعيًا، تُجَاوِرُ الاستعدادات القوية التي يمكن ترجمتها عمليًا، بصرف النظر عن أي إرادة، بما في ذلك في السياقات الأكثر انعدامًا للملائمة ؛ والاستعدادات الخاصة النوعية، التي يصعب جدًا انتقالها [من سياق إلى آخر] والمرتبطة بسياقات اجتماعية خاصة تمامًا، تتمايز عن الاستعدادات العامة والقابلة للانتقال ؛ وتنشط الاستعدادات أو تنتبه (فهي من الناحية الموضوعية تجد ما يعاكسها ويكبحها بل يثبطها ويردعها على نحو سافر أحيانًا) بحسب السياقات الماثلة(٢٣) ؛ وتجتمع الاستعدادات فيما بينها بشكل متباين بحسب سياقات الممارسة ؛ ثم إن استعدادات غير متجانسة، بل متناقضة، تجتمع في داخل المخزون الفردي الواحد من الاستعدادات، إلخ.

وعلى المستوى الفردي، فإن دراسة المخزونات من الاستعدادات والكفاءات تستعيد الطابع متعدد الأصوات، والتنازعي أحيانًا، والذي كشف عنه التحليل النفسي فيما يتعلق بالتكوين النفسي. فهذا التكوين يتشكل في الأغلب من نزاعات باطنية بين اتجاهات متعارضة، وقد نظر إليه فرويد بوصفه نوعًا من مجتمع مُصَغَّر تحدث فيه مواجهاتٌ بين ميول متعارضة. وإذا كان من الواضح أن بوسعنا التفكير في التباينات فيما بين الرغبات التي تتشكل اجتماعيًا والأعراف الأخلاقية المستبطَنة التي تكبحها أو تقمعها، فإن هناك أيضًا كل التوترات أو التناقضات الممكنة فيما بين مختلف أعضاء الأسرة، وبالأخص فيما بين الأب والأم، وفيما بين ما يقوله الأبوان وما يفعلانه، وفيما بين ما يريدان «نقله» بشكل مُعلن والظروف التي تجري فيها «عمليات النقل»، إلخ. والحال أن تنوع أنماط الاستعدادات والكفاءات (الجسدية، الجمالية، المدرسية، الدينية، الأخلاقية، الاقتصادية، السياسية، إلخ)، والاختلافات العديدة والتناقضات الممكنة بين الاستعدادات إلى الاعتقاد (النماذج التي نحلم بها، أو المعايير أو المُثل التي نهدف إليها) والاستعدادات إلى الفعل، إنما

تجعل كلها من نموذج «التطبع» نوعًا من نموذج نظري أوليٍّ أول ساعَدَ على القيام ببحوث في طريقٍ واعد، ولكنه لا يصمد – إذا ما أخذنا على محمل الجد تعريفه الأدق والمتطلِّب لتوافر الشروط العلمية– لامتحان سلسلةٍ من الحقائق.

يعتقد البعض أنهم يُكرِّمون العمل الذي أنجزه ب. بورديو إذ يقومون باستخدام بلاغي أو جد تقريبي لمفهوم التطبع(٢٤). إذ يجري اللجوء عندئذ إلى التطبع للقيام باستحضارٍ شاملٍ للماضي المختزَن أو لآثار الصوغ الاجتماعي، من دون الانتباه إلى الخصائص الأقوى التي عَـرَّفَ ب. بورديو هذا المفهوم بها: ديمومة الاستعدادات وإمكانية نقلها [من سياق إلى آخر]، وتنظيم الاستعدادات على شكل نسق، والطابع التوحيدي للسلوكيات أو للممارسات والذي يميز هذا النسق («الصيغة المولِّدة للممارسات»)، إلخ. ومن جهة أخرى، فإن المفهوم الذي كان يطمح في الأصل إلى التفكير في قالب الإدراك والحكم على الأشياء والفعل، وهو القالب الذي يتشكل أولاً في الأسرة، ثم، بالتعاقب أو بالتناوب، في المدرسة، وفي مختلف المؤسسات الدينية، السياسية، الثقافية، الرياضية، العالم المهني، إلخ، قد جرى توظيفه في البيان الموضوعي لتماسكات اجتماعية، في هذا المجال أو ذاك من مجالات الممارسات، بالنسبة لهذا البُعد أو ذاك من أبعاد الوجود، في هذه المؤسسة أو تلك أو في هذه الجماعة الفرعية أو تلك. وهكذا شهدنا تكاثر التطبعات التي، بعيدًا عن أن تكون أولاً وقبل كل شيء تطبعات طبقية (مصاغة أسريًّا)، يمكن أن تكون على نحو متباين تطبعات مدرسية، علمية، رياضية، حقوقية، أدبية، إلخ. وقد لا يكون هناك مفر من أن يؤدي توظيف كهذا، بشكل منطقي تمامًا، إلى تصور أن كل فرد قد يكون حاملاً لكثرة من التطبعات، الأمر الذي يبتعد بنا، مرة أخرى، عن التعريفات الأولى الأدق.

وسوف أُكرِّس تتمة هذا الكتاب لتطوير عناصر تأمل تتعلق بمفهوم «سياق الفعل» الداخل في المعادلة التي سبق لنا صوغها: استعدادات + سياق = ممارسات. وسوف يتعلق الأمر بادئ ذي بدء ببيان أن كل سياق مناسب ليس بالضرورة «حقلاً»، ولا حتى «عالمًا»، بالمعنى الذي نجده عند هوارد س. بيكر أو عند آنسيلم ل. ستروس، وأن من المفيد من جهة أخرى تمييز عدة أنواع من «الحقول» (كـ«الألعاب» من حيث كونها«حقولاً ثانوية»). وغالبًا ما نتقدم علميًّا

عندما نتوصل إلى بيان أن مفهومًا مطروحًا على شكل مفهوم عام، كمفهومي التطبع والحقل، ليس في الواقع سوى حالة خاصة لظاهرة أعمّ. وكان هذا هو نهجي بالفعل في تناولي للتطبع، في بعض مؤلفاتي السابقة، حيث بينت أنه ليس سوى حالة للممكن ضمن المجمل الواقعي للمخزونات الفردية من استعدادات وكفاءات. وإنه لوفق هذا النهج، التوحيدي، سوف أتناول الحقل، والذي لا يُعَدُّ غير نوع من عالم أصغر يمكن دراسته ضمن مجمل العوالم المتمايزة اجتماعيًّا في داخل مجتمعات متمايزة داخليًّا تمايزًا كبيرًا.

ونجد في عداد مفاهيم وصفية وتحليلية تستخدمها العلوم الإنسانية والاجتماعية، بما في ذلك مفاهيم يجري طرحها بوصفها مفاهيم عامة أو مناسبة على نحو شامل، مفاهيمَ اجتماعية تاريخية لها حدود صلاحية. ويتمثل أحد أساليب المرء في إنماء معرفته في إظهار الخاص الكامن وراء الحالة التي يُدَّعَى أنها عامة. وإذا كان جميع البشر في كل المجتمعات يتميزون ببنى نفسية، فإن هذه البنى لاشك في أنها لا تترجم نفسها عمليًّا كلها بالشكل الذي يزعمه لنا فرويد في ترتيبته الثانية (الهو [مجمل البواعث اللاواعية]، الأنا، الأنا الأعلى) [٢٥]، وإذا كان جميع البشر في كل المجتمعات يتميزون بمخزونات من استعدادات وكفاءات، فإن هذه المخزونات لا تأخذ كلها شكل تطبع (بالمعنى الذي نجد، عند پ. بورديو). وبالشكل نفسه، فإنه إذا كانت كل المجتمعات، بما في ذلك المجتمعات الأقل تمايزًا داخليًّا بين هذه المجتمعات، تشتمل على سياقات فعل متمايزة، فإن هذه السياقات لا تنتظم كلها على شكل «حقول» (بورديو) أو «عوالم» (بيكر).

تنوع التركيزات

من جهة أخرى، من المهم التساؤل عن تركيزات أخرى - بل ضرورية أحيانًا لفهم بعض الظواهر - على حقائق أو مجريات واقعية اجتماعية يمكن، جزئيًّا، دراستها على نحو مناسب بمساعدة نظرية الحقول. فالحقيقة الواقعية الواحدة يمكن النظر إليها من منظور نظرية عن الحقول كما يمكن النظر إليها من منظور نظرية أخرى تمامًا. وفي الحالتين المختلفتين، لن نشدّد تمامًا على الأبعاد نفسها للظواهر ولن نجذب الخيوط نفسها. وعندئذ يمكن للنقاشات العلمية أن تهدف إلى

تحديد ما النظرية التي تسمح أفضل من سواها بحلٍ نوع خـاص مـن المـشكلات ولكن ليس البتةَ البَتّ بشكل نهائي في مسألة «النظرية الـصحيحة» عـن العـالم الاجتماعي.

وأنا إذ أقول ذلك، لا أود الدفاع عن أي نوع من الريبية أو النـسبية العلميـة. إن جميع البحوث ليست متساوية من حيث قيمتها وقد تطور نقد تراكمي معين منـذ بحوث المؤسسين الكبار: إن الدرجات المتفاوتة لمتانة الحجاج المنطقيـة ولـصقل التفسير وللصرامة التجريبية إنما تخلق بما يكفي تباينات بين البحـوث الأضـعف والبحوث التي تعتبر أقوى والتي تصمد زمنًا أطول[٢٦]. إلاّ أنه لا مفر من معاينـة أن النماذج النظرية المختلفة لبناء الموضوعات، منظورًا إليها من زاويـة المبـادئ التي توجهها والأهداف التي ترمي إليها، قد يصعب النظر إليها على أنهـا إجابـات مختلفة على أسئلة **واحدة** أو على أنها حلول بديلة لمشكلات **واحدة**.

ومن ثم فسوف أجتهد في بيان أن الباحثين لهم كل المصلحة في أن يأخذوا في حسبانهم، لدى مناقشتهم بشأن السياقات، ليس فقط **نطاق ملاحظة** العالم الاجتمـاعي (من دراسة الأفعال أو التفاعلات قصيرة الأمد إلى دراسة معطيات كميـة كبيـرة تسمح بالمقارنة بين المجتمعات أو الجماعات أو الفئات، مرورًا بتحليل المـسارات الفردية)، وإنما أيضًا مستوى **الواقع الاجتماعي** الذي يرمون إلى توجيه إسـهامهم المعرفي إليه (فمن شأن ملاحظة تتم على مستوى جد صغير أن يتم التفكيـر فيهـا على نحو ممتاز بهدف الإسهام في معرفة ظواهر كبـرى ماكروسوسـيولوچية أو ماكروتاريخية أو، على العكس من ذلك، القيام بها ضمن منظـور معرفـةٍ أفـضل للسيرورات الصغرى)، و**الاهتمام المعرفي** الذي يجري الانخراط فيه (ما يبـين أن نظريات الحقول والعوالم، على الرغم من تقاسـمها مـستوى الواقـع الاجتمـاعي المستَهدَف الواحد، لا تنظر حقًا في المجريات الواقعية الواحـدة) و، فـي الوقـت نفسه، **نمـط** الموضوع (نمط «الممارسة» أو «الحقيقة الواقعية») الذي يتخذونه هدفًا للتفسير (لن يحشد الباحث السياقات نفسها ولا عناصر الماضي المختَزَن نفسها لكي يفسر اختيار مهنة أو التفاعل العفوي وخارج الإطـار المؤسـسي بـين شخـصين غريبين تمامًا أحدهما بالنسبة للآخر أو ممارسة رياضة أو الطبيعة الخاصة لعمـل أدبي لكاتب معين)[٢٧].

وما يثير انتباه من يتابع البحوث المعاصرة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وبالأخص البحوث المسماة بـ«السوسيولوچية»، هو التنوع البالغ لأنماط الموضوعات موضع البحث: من دراسة التفاعلات قصيرة الأمد أو المسارات البيوجرافية الفردية إلى التحليل المقارَن للجماعات الاجتماعية أو الطبقات الاجتماعية على نطاق فضاءٍ اجتماعي قومي (حيث المسألة المركزية هي مسألة انعدام المساواة)، مرورًا بدراسة ممارسات جماعات أو مؤسسات أو أوساط خاصة أو أصلها الاجتماعي. وفي مجمل البحوث القائمة، نرصد تنوعًا لنطاق الملاحظة المعتَمَد، لمستوى الواقع الاجتماعي المراد معرفته (فنجد أن بعض البحوث التي تتخذ من البنى الكبيرة موضوعًا لها ليست أقل اهتمامًا بالملاحظات الميكروسوسيولوچية أو بدراسة حالات بيانية) وتنوعًا في مراعاةٍ متوازنةٍ إلى هذا الحد أو ذاك لماضي الفاعلين المختزَن وللجوانب السياقية أو البنيوية، وتنوعًا في النطاقات الزمنية (نطاق التفاعل قصير الأمد، نطاق سيرة حياة فرد أو النطاق، الأطول بكثير، لحياة جماعات كبيرة أو مؤسسات كبيرة) وتنوعًا في عدد الفاعلين الأفراد موضع البحث، من الفرد المفرد – كالقديس لويس أو فلوبير أو موتسارت أو أشخاص غريبين تمامًا– إلى جماعة من الأفراد (جماعة صغرى، أعضاء منظمة أو مؤسسة، جماعة مهنية، فئة، طبقة أو شريحة طبقية، طائفة، إلخ). وهذا التنوع لا يشكل عيبًا أو عقبة ؛ بل إنه علامة ثراء عظيم وحيوية أكيدة. لكنه يسهم في زيادة صعوبة فهم رهانات وأهداف هذه العلوم. على أن هناك بالفعل وحدة وراء تكاثر وتعدد أساليب إجراء البحوث السوسيولوچية أو التاريخية أو الأنثروپولوچية. وسوف يُفضي حرصي على توضيح المشكلات والذي يحفز مقاربتي إلى بيان السبب في أن عالِمَ الاجتماع قد لا يكون عليه «اختيار معسكره» بالتخصص في دراسة مستوى من مستويات الواقع الاجتماعي أو بتطبيقه دومًا نطاقًا واحدًا لملاحظة العالم الاجتماعي، بل قد يتوجب عليه تكييف أدواته بما يتماشى مع أنماط الموضوعات التي يدرسها (والتي قد تتنوع) ومع المشكلات التي يرمي إلى حلها.

وأنا إذ استخدم مفهومي الاستعدادات والسياقات، لا أريد الإيحاء، في الواقع، بأن هذه تفترض الإعلاء من شأن نطاق ملاحظة أو مستوى تحليلٍ للواقع

الاجتماعي خاصين. فالنهج **الاستعدادي – السياقي** بوسعه إنعاش البحوث الهادفة إلى استيعاب التنوعات – في الممارسات وأشكال السلوك والمواقف– بين المجتمعات أو بين العصور، وكذلك البحوث الرامية إلى تفسير التنوعات فيما بين الجماعات وفيما بين الأفراد (ضمن جماعات متجانسة نسبيًا) أو التنوعات الخاصة بالفرد الواحد، التزامنية أو المتغيرة عبر التطور الزمني، من سياق فعلٍ إلى سياقٍ آخر. ويسمح هذا النهج نفسه بدراسة أفراد مفردين، مثلما يسمح بدراسة التفاعلات فيما بين بضعة أفراد أو جماعات صغرى أو مؤسسات أو فضاء الطبقات الاجتماعية. وقد تكون «الاستعدادات» استعدادات فرد واحد، كما قد تكون استعدادات بضعة أفراد داخلين في تفاعل أو في علاقة متبادلة، في مواقف أسرية، مهنية، لعبية، مدرسية، عامة، إلخ، أو استعدادات فئة أو جماعة من الأفراد الذين عاشوا ظروف صوغ اجتماعي متشابهة جزئيًا (تجارب أسرية[٢٨]، تجارب نوعية[٢٩] [ذكر / أنثى]، تجارب في مؤسسات دينية، رياضية، عسكرية، سياسية، إلخ). أمّا فيما يتعلق بـ«السياق»، فقد يكون أيضًا الفضاء القومي للطبقات[٣٠] والشرائح الطبقية، أو كونًا اجتماعيًا أصغر («حقلاً»، «لعبةً»، «عالمًا»)، منظمة أو مؤسسة، جماعة أو جماعة فرعية، بل إطارًا موضعيًا للتفاعل.

ومن ثم فإن سوسيولوچيا استعدادية – سياقية، كما أتصورها، يمكنها الاهتمام بجوانب العالم الاجتماعي نفسها ومع الحرص نفسه على التفاصيل شأنها في ذلك شأن سوسيولوچيا تفاعلية من النوع الجوفماني(×)، وإن كان بإدخال الفكرة التي تذهب إلى أن الفاعلين الماثلين حاملون الاستعدادات وكفاءات وأنهم ينخرطون في التفاعل، لأجل «تعريفـ»ـه[٣١] كما لأجل القيام بالفعل، وحاملون لمخططات تصوّرٍ وحكمٍ على الأشياء وتفسيرٍ ولكفاءات خطابية أو إيمائية، ولأساليب في النظر والشعور ورد الفعل قاموا بتشكيلها خلال خبراتهم الاجتماعية (والتفاعلية جزئيًا) الماضية. كما قد يتعين على **تفاعلية استعدادية**، قد يكون بمقدورها أن تدرس عن قرب ظروف إطلاق أو تنشيط الاستعدادات وكذلك ظروف كبحها أو جعلها مُحتَرِسَةً، أن تعمل على إظهار حقيقة أن الفاعلين يتفاوت استعدادهم للأنواع المتباينة من اللقاءات الاجتماعية التي يتعرضون دومًا لمواجهتها وأنهم قد

(×) نسبة إلى عالم الاجتماع الأميركي إرڤنج جوفمان. – م.

يتصرفون حيالها بشكل رائع إلى هذا الحد أو ذاك أو يتجنبون ارتكاب أخطاء حيالها أو يُبدون ما يدل على رعونتهم. كما يتفاوت استعدادهم، بحكم خبراتهم الاجتماعية الماضية، للقيام فيها بالأدوار الأولى أو بالأدوار الثانوية، بأدوار القادة أو بأدوار الأتباع، إلخ.

وغنيٌّ عن البيان أنه كلما تقارب نطاق الملاحظة ومستوى الواقع الاجتماعي للأفراد المنفردين، أمكن لهما إظهار التعقيدات الفردية وانعدامات التجانس والتناقضات في مخزون الاستعدادات والكفاءات. وعلى النطاق الذي يمكن ظهور مثل هذه التناقضات فيه، نستوعب مبدأ مشاعر عدم الفهم أو الضيق أو الإحباط أو «تأنيب الضمير» أو الذنب أو الحط من قيمة الذات، وهي مشاعر تتجبها على نحو متنوع التباينات فيما بين ما يجعلنا ماضينا المختَزَنُ قادرين عليه وما تتطلبه المواقف منّا. كما أن بالإمكان أن تولد مشاعر الضيق هذه من مواجهاتنا أو تواؤماتنا المتنوعة، الاضطرارية إلى هذا الحد أو ذاك، مع أشخاص حاملين لاستعدادات متناقضة جزئيًّا أو كليًّا، كما أن بإمكانها أن تولد من عدم إشباع استعدادات وكفاءات متشكلة لا تجد دومًا الظروف التي تسمح بتحققها، أو من استعداداتنا إلى الاعتقاد والتي تكون أحيانًا منفصلة عن استعداداتنا إلى الفعل أو في انفصال تامٍّ عن الظروف الموضوعية للوجود (ما يحول، في الحالتين، دون بلوغ أو إنجاز ما نعتبره «جيدًا» أو «رائعًا»)، أو، أخيرًا، من التزاحم المؤقت بين المجهودات في مجالات نشاط مختلفة (أسرية، مهنية، صداقية، إلخ). وبالمقابل، فكلما نظر الباحث في العالم على نطاق فئات أو جماعات أو طبقات أو عوالم أو حقول، اضطر إلى إجراء اختزالٍ لتعقد المخزونات من الاستعدادات ومن الكفاءات مُعليًا من شأن دراسة الاستعدادات النوعية الكبرى التي يتقاسمها أفراد فئة أو جماعة أو طبقة أو حقل (تَحَدَّث فرانسوا سيميان عن «تجريد العنصر المشترك»)[٣٢].

وليس من غير المفيد هنا أن نحدد سوسيولوجيا على النطاق الفردي، كتلك التي اجتهدتُ في تطبيقها في جانبٍ من بحوثي، وطبيعة تحليلٍ يقترب من أفرادٍ مفردين. ويبدو لي أن عددًا من علماء الاجتماع يخلطون فيما بين المشكلات العمومية التي يمكننا طرحها ومناقشتها فيما يتعلق بالنطاق الفردي لما هو اجتماعي

والطرق، الفريدة في كل مرة، والخاصة بتناول هذه المشكلات من الناحية الإمبريقية، خطوة خطوة. وهكذا يمكننا أن نطرح، بشكل عمومي، حقيقة أن الفرادة الفردية ترتبط بتعددية أطر خبرات الصوغ الاجتماعي، وبالدرجة المتغيرة لكثافة هذه الخبرات، وبآماد الصوغ الاجتماعي المقضية في هذه الأطر وباجتماع كل هذه الخبرات ذات الكثافات والآماد الزمنية المتباينة. لكن من لا يميزون المشكلة العمومية والحلول الإمبريقية الجزئية لهذه المشكلة نفسها قد يزعمون على الفور وبشكل جذري أن من المستحيل الاشتغال على الفرادة الأكبر، وأن «العمومي» وحده هو الذي يمكن دراسته والذي يمكن أن يكون موضوعًا لبحث علمي («ما من علم هناك سوى علم العمومي») وأن «الجمع» مرادف دقيق لـ«المجتمع». وعلى العكس من ذلك، سوف يجتهد عالم الاجتماع الإمبريقي في اقتراح تحقيقات جزئية لبرنامج علمي لعلم اجتماع على النطاق الفردي، يسمح، في حالة، بإجراء المقارنة المنهجية لسلوك حفنة من الأفراد في سلسلة من مجالات الممارسات، ويسمح، في حالة أخرى، بإجراء الشيء نفسه ولكن حول مجالات فرعية لممارسات ثقافية، أو أيضًا إجراء دراسة جد تنقيبية لحالة فريدة أو لسلسلة من الحالات غير النمطية(٣٣).

ولننظر في مثال. إن الاستعدادات الزهدية المرتبطة بالپروتستانتية لا تنفصل البتة، في واقع المخزونات الفردية من استعدادات وكفاءات، عن كثرة من الاستعدادات الأخرى المرتبطة بالنوع [ذكر/ أنثى]، أو بالوسط الاجتماعي الأصلي أو الوسط الاجتماعي الذي جرى الانتماء إليه، أو بالنشاطات المهنية و، بشكل أعمّ، بمجمل خبرات الصوغ الاجتماعي – من الخبرات العابرة أكثر من سواها إلى الخبرات الأكثر ديمومة، من الخبرات الأكثر عادية إلى الخبرات الأكثر خروجًا على المعتاد – والتي صاغت الأفراد على النحو الذي نجدهم عليه. إلاّ أنه عندما ينظر الباحث على نطاق مؤسسة امتد عمرها عدة قرون (الكنيسة الپروتستانتية) أو طائفة تتألف من ملايين ينتمون إليها في بلدان مختلفة، فإننا نشهد بالضرورة عملية نزع للفردنة أو نزع للفرادة وذلك قياسًا إلى أساليب الپروتستانت العديدة في الحياة. فالباحث يقوم بتجريد بعض الخصائص الاستعدادية الكبرى – التي تميز الپروتستانتية عن الكاثوليكية، ولكن أيضًا وبالأخص عن الكونفوشيوسية أو الطاوية أو الهندوسية أو الإسلام، إلخ– لمجمل السياقات الصغرى التي تؤخذ منها. وهو

يقوم بتركيب أو تلخيص أو تكثيف أو إضفاء طابع كلي على معطيات قد تكون متناثرة إلى أقصى حد. وحين ينسى إقرار الطابع «الطوباوي» (بمعنى الطابع «النموذجي المثالي») للّوحة التي يرسمها، فإنه يجازف بالإيحاء بأن العقيدة التي يتحدث عنها ماثلة بشكل بالغ النقاء والكثافة في كل لحظة وبالنسبة لجميع الأفراد الذين يشكلون الجماعات السكانية المعنية. ولهذا السبب تحديدًا كتب پول ڤين أن «عناوين فصول التاريخ الكبير: «عصر إيمان»، «الهوية الإسلامية»، «الوثنية والمدينة القديمة»، هي تفسيرات مطلقة عديدة لا تدرك وجود قوس قزح من ردود الأفعال المتفاوتة»(٣٤). وعلى الرغم من هذا التجريد أو هذا التنميط، والمصحوبين بتبسيطٍ لا مفر منه، فإن عالم الاجتماع الذي ينكبُّ على دراسةٍ كهذه(٣٥) ليس مع ذلك غريبًا بشكل جذري عن عالم الاجتماع الذي قد يقوم بدراسة اجتماعية – بيوجرافية لمارتن لوثر أو لواحد كچان كالڤن أو لپروتستانتي مغمور.

وفي الغالبية العظمى من الحالات، يقوم الباحثون في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية بتحديد نهجهم الخاص بإجراء استبعادات: استبعادات لنتاجات تاريخ متبلور (خلافًا للفعل الآخذ في الحدوث)، وللاستعدادات (خلافًا لقيود سياق الفعل)، وللبنى الماكروسوسيولوچية (خلافًا للأطر الميكروسوسيولوچية)، وللأفراد (خلافًا للجماعات)، إلخ. وهم إذ يتخذون هذا الموقف إنما يفترضون أن وجهة نظرهم أفضل من وجهات النظر الأخرى، في المطلق، بصرف النظر عن نوع المشكلة التي يرمون إلى حلها. وهكذا فإن الفرد غالبًا ما يكون ضحية استبعادٍ كهذا في العلوم الاجتماعية: إذ يُحكم عليه بأنه مفرد أكثر من اللازم (عندما يتعلق الأمر بالفرد الإمبريقي الملموس) أو بأنه نوعي أكثر من اللازم (عندما يتعلق الأمر بالفرد حين يتم تعريفه في عموميته البيولوچية) من جانب كاتب كإميل دوركايم الذي يرتأي دراسة جماعات أو مؤسسات ؛ ويُنظَرُ إليه بوصفه حقيقة مفرطة في تطلباتها النفسية والجوهرانية من جانب عالم اجتماع كهوارد س. بيكر الذي يشير إلى خطر تَشييء الأشخاص وتحويلهم إلى «أنماط» ويفضل «التركيز على النشاطات مما على الناس»(٣٦) ؛ ويستبعده ميشيل دو سيرتو من دراسته لأساليب التصرف اليومية، إذ يرى في «عودة الأفراد» شكلاً من أشكال الارتداد إلى «نزعة ذرّية اجتماعية» نَبَذَها «ما يزيدُ عن قرنٍ من البحوث السوسيولوچية أو البحوث

في مجال التحليل النفسي»[٣٧]، إلخ. على أنه يكفي التفكير في سلسلة بأكملها من الأسئلة التي يطرحها المؤرخون أو علماء الاجتماع أو علماء الأنثروبولوچيا أو علماء النفس – لماذا أبدع روائي أو موسيقار أو فيلسوف معين عملاً فريدًا جدًّا كهذا؟ ما السبب في أن فردًا معينًا هو الوحيد بين أشقائه الخارج على طبقته؟ لماذا ينجح هذا التلميذ مدرسيًّا نجاحًا رائعًا بينما يميل التلاميذ الآخرون المنتمون إلى الجماعة الاجتماعية نفسها إلى الفشل في عمومهم؟ لماذا أصيب فرد معين كهذا بمثل هذا النوع من المرض العقلي؟ – حتى نستوعب ما يستشعره بعض الباحثين من ضرورة الاعتماد على نظريةٍ عن الفاعل الفرد (وليس فقط عن الفعل أو سياقات الفعل).

الواقع أن هناك العديد من الأساليب لاختبار البرنامج المُدْرَج في صيغة كهذه: «استعدادات + سياق = ممارسات». وهذه الصيغة يمكنها المساعدة على إنتاج بحوث جد مختلفة بحسب نطاق الملاحظة المُطَبَّقِ ومستوى الواقع الاجتماعي المستهدَف. كما يمكن، بحسب البحوث المحقَّقة، التشديد بشكل أخَصَّ على هذا الجانب أو ذاك من مكونات الصيغة. فبمناسبة كل بحث خاص، يمكن للباحث من ثم تركيز المجهود البحثي على **السياقات** (بناها، أنماطها الخاصة في العمل، قواعد فعلها الخاصة، رهاناتها النوعية، طبيعة ما يجري فيها، إلخ) سواء كانت هذه السياقات عوالمَ أم حقولاً أم ألعابًا أم مؤسسات أم جماعات صغرى أم أُطرَ تفاعل ضيقة، أو تركيز هذا المجهود البحثي بالأحرى على الفاعلين و**استعداداتهم وكفاءاتهم** (نتاجات تجارب الصوغ الاجتماعي المتعاقبة و/ المتوازية التي مروا بها). و، في الحالتين، يمكنه التشديد على سيرورة التشكيل (الاجتماعي الأصلي) للسياقات أو للفاعلين، أو أيضًا دراسة حالة، في لحظةٍ محدَّدة، من حالات سياقٍ أو مخزونِ استعدادات وكفاءات (فرديين أو جماعيين). وفيما يتعلق بالسياقات، يمكن للباحث التأريخ لها، والإمساك بآليات عملها في مرحلة زمنية أو أيضًا دراستها من زاوية دورها في تحقيق الصوغ الاجتماعي برصد وتحليل الأسلوب الذي تسهم به الأُسرة، الكنيسة، الحزب، جماعة الأقران، المؤسسة الرياضية، الوسط المهني، إلخ، في تشكيل الأفراد الذين يتواصلون معها[٣٨]. وفيما يتعلق بالاستعدادات والكفاءات المختزَنة، يمكن للباحث نفسه القيام بتحليل الأصل الاجتماعي لتشكلها

لدى أفراد أو مجموعات من أفراد معينين أو أن يولي اهتمامًا أكبر إلى الأسلوب الذي يجري به، ما إن تتشكل هذه الاستعدادات والكفاءات ، استنفارها وإطلاقها برهافة في دينامية أفعالٍ وتفاعلاتٍ، بحكم سياقات الممارسة، أو على مدار مسيرة حياة تتألف من «اختياراتٍ» أو «قراراتٍ» وأحيانًا من افتراقات[٣٩]. ويمكن للباحث، أخيرًا، أن يتساءل كيف تنتقل هذه الاستعدادات والكفاءات أو لا تنتقل من سياق تكوينٍ إلى سياقات أخرى.

لقد تحدثت، في مستهل هذا الفصل، عن الطابع، غير الناجز بالضرورة، للتحققات الإمبريقية التي قد لا تهدف دومًا إلى تحقيق التوازن الشرحي (والتفسيري) للصيغة العلمية **الاستعدادية - السياقية**. لكن البحوث قد لا تُقرأ أو تُستخدَمُ بشكل واحدٍ إذا ما قدمت نفسها على نحو لا لبس فيه بوصفها أجزاء من برنامج، تحققاتٍ جزئية لبرنامج أتَمّ، مما بوصفها ضُروبًا من غايات في حد ذاتها كاملةً في نوعها (وتلك هي الحال في أغلب الأحوال، فنحن بإزاء ما تمليه لعبة التنافس الأكاديمي). وقد يُنظر إلى البحوث بوصفها أساسًا نقاط ارتكاز لبناء موضوعات أوسع أو أكثر تركيبًا مما بوصفها نظرات جزئية تزعم أنها نظرات شاملة أو كلية وتثبط البحث في التمفصلات والتركيبات.

رجال ونساء في التاريخ

أخيرًا، هناك شيء مستتر تَخَلَّلَ مجمل الصفحات السابقة، وهو شيء لا بدّ لي من رفع الستار عنه قبل المضي في مواصلة تأملاتي بهدوء. إن الحديث عن نظرية موضوعها الفعل أو الفاعل، وطرح الصيغة العلمية الأكمل والأكثر توازنًا والتي تسمح بتفسير ممارسات الفاعلين، كل هذا يفترض أن ممارسات الفاعلين المندرجة في سياق اجتماعي تاريخي يجب أن تكون في قلب البحوث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية. وهذا الحرص لا ينطوي على اختيار نطاق ملاحظة لا رجوع عنه (هو، مثلاً، النطاق الذي يسمح برصد الفاعلين في أقرب مسافة إلى ممارساتهم أو «قرب سطح الأرض»[٤٠]، بحسب تعبير جاك ريفيل الثري بالإيحاءات)، بل يفرض على الباحث، كضرورة ملحة، أيًا كانت طبيعة بحوثه وأيًا كان مستوى الواقع الاجتماعي الذي يدرسه، أن لا ينسى أبدًا أن هناك رجالاً ونساءً في التاريخ.

لم يكن هذا جليًا دومًا في الأوساط البحثية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ونحن نعرف أن بعض النماذج النظرية، كبنيوية كلود ليڤي- ستروس الأنثروپولوچية أو نظرية نيكلاس لوهمان عن الأنساق المتولدة ذاتيًا، قد استبعدت من حقل البحث بشكل يكاد يكون كاملاً الفاعلين وتواريخهم وممارساتهم وانعدامات اليقين أو التعقيدات المتصلة بأفعالهم. فسياقية البنية أو النسق قد وضعت بين قوسين أو اعتبرت محضَ ظواهر فرعية الفاعلينَ وأساليبَ العمل الفعلية للجماعات الصغيرة أو الكبيرة (ثنائي الزوجين، الأسرة، جماعة الأقران، الجماعة المهنية، الطائفة)، ومسارح التفاعل، وتسلسلَ الأفعال أو تسلسلَ الأحداث، والمصائرَ (المهنية، الأسرية، الصداقية، العاطفية، إلخ) الفردية أو الجماعية، والعلاقات التفصيلية للسيطرة وأشكالَ ممارسة السلطة. ومع النظرة البنيوية للعالم، فإن كل شيء – مجمل البنى الاجتماعية – الرمزية غير المتغيرة- قد بدا مجمّدًا وماثلاً إلى أبد الأبدين في كل مجتمع. وقد ترافقت هذه الرؤية لمجتمعات بلا تاريخ وبلا حراك إنساني مع مفهومٍ عن خصائص عامة للروح الإنسانية يجعل من هذه الخصائص طبيعة دائمة. والحال أن التفكير في التاريخ وفي المجتمعات يأخذ الفاعلين الذين يصنعون التاريخ والمجتمعات في الحسبان وبإعادة الفاعلين، الذين لهم تاريخ، إلى التاريخ وإلى الأطر الاجتماعية لأفعالهم هو بلا ريب ما قد يجب أن ترمي إليه العلوم الإنسانية والاجتماعية.

١- هكذا أعلنوا عن أنفسهم ويبدو لي أن الطابع البراجماتي فعلا لبحوثهم غالبًا ما يجوز التشكيك فيه إلى حد بعيد.

٢- «بسذاجة»، لأن هذا يستثير السخط العلمي والأخلاقي من جانب كل من يفكرون في أن الاعتراف بشيء كهذا إنما يعني الاعتراف بانتهازية فكرية معينة وجعلها، في الوقت نفسه، انتهازية رائجة مبتذلة. ولهذا السبب، لم نتوقف في عالم العلوم الإنسانية والاجتماعية عن رصد انتقادات جذرية للخصم، تليها بعد بضع سنوات انتقادات للذات. وهكذا يُراكمُ المؤلفون المغانم: المرتبطون بفعل التميز الافتتاحي، يليهم المتعاطفون مع الشجاعة المفترَضة أو سعة الأفق المزعومة لدى من يعترف جزئيًا بـ«أخطائـ»ـه أو بـ«مبالغاتـ»ـه. ولكن ما أكثر الوقت الضائع والطاقة المهدرة في هذه الحركات الرقاصة التي لا تتجاوب إلاّ مع منطق التنافس قصير الأمد.

٣- إنني أستخدم مصطلح «الاستعدادية» لكي أشير إلى المقاربات التي تأخذ في حسبانها الماضي المختزَن (نتاجات الصوغ الاجتماعي الماضية) لأجل تفسير الممارسات. إلاّ أنه لا يغيب عن

بالي أن المصطلح ليس كافيًا بصورة كلية بمعنى أن «الكفاءات»، المأخوذة في الحسبان في الصيغة، ليست «استعدادات» بالمعنى الدقيق بل مجرد قدرات يمكن استنفارها، «متاحة». ومما يؤسف له أنه لا يوجد أي مصطلح كاف بصورة كلية لوصف المنظور النظري الذي نحن بصدده وصفا شاملاً.

4- *Cf.* M. Darmon, *La Socialisation. Domaines et approaches*, Paris. Armand Cloin, «128». 2[e] éd. Revue et augmentée. 2010.

٥- يجب أن نلاحظ أن السوسيولوجيا الدوركايمية والسوسيولوجيا الفيبرية، اللتين غالبًا ما يجري اعتبارهما متعارضتين في العروض الأكاديمية لهما قد انكبتا كلاهما على دراسة هذه المسألة.

٦- يجب أن نأخذ مأخذ الجد البالغ حدس جان – بيير شانجو والذي ذهب إلى أن المفاهيم الاستعدادية – التي تفترض أن تحصيلاتنا المعرفية أو خبراتنا تسجّل نفسها على شكل آثار مستديمة إلى هذا الحد أو ذاك في الدماغ- إنما تسمح بإيجاد الصلة بين علوم الأعصاب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. انظر خاصة

L'Homme de vérité , Paris, Odile Jacob, 2002, et «Les bases neurales de l'habitus», *in* G. Fussman (dir.), *Croyance, raison et déraison*, Paris, Odile Jacob, 2006, p. 143-158.

والواقع أن بحوث علوم الأعصاب إنما تثبت أن عمل الدماغ (استنفار الدوائر العصبية) يعد حسّاسًا حساسية بالغة للكفاءات المكتسبة عبر التجربة أو عبر التحصيل المعرفي المنهجي. وهكذا فإن الباحثين في قسم علم الأعصاب الإدراكي باليونيفيرستي كوليدج في لندن قد توصلوا إلى أن مناطق الدماغ التي تتحكم في تصور المكان لدى سائقي سيارات التاكسي في لندن تزداد تطورًا كلما كان سائق سيارة التاكسي صاحب خبرة وكلما طوّر قدراته على الاهتداء إلى المكان في مدينة جد كبيرة كهذه. انظر

Maguire, D. G. Gadian, I. S. Johnsrude *et al.*, «Navigation-related structural change in the hippocampi of taxi drivers», *Proceedings of the National Academy of Sciences*, 2002, vol. 97, n° 8, p. 4398-4403.

٧- يجب أن نلاحظ أن الوضع في منظمة أو منظومة أو حقل أو عالم لا يعود فقط إلى السياق المعني، بل يفترض وجود أشخاص ذوي كفاءات واستعدادات تتماشى مع هذا الوضع. ومن ثم فإن ما نضعه أحيانًا، على المستوى النظري، في جانب السياق الخارجي للفاعلين (المكان، الوضع، الدور، الإحداثيات الاجتماعية) ليس مستقلاً بالمرة عن ماضي الفاعلين المختزَن.

٨- هنا أيضًا، نجد أن التدريب المكثّف وتوقف التدريب أيضًا يجدان ترجمة موضوعية لهما في الدماغ (الشبكات العصبية). انظر

B. Draganski, C. Gaser, V. Busch *et al.*, «Neuroplasticity: changes in grey matter induced by training», *Nature*, 2004, n° 427, p. 311-312, et B.Draganski, C. Gaser, G. Kempermann *et al.*, «Temporal and spatial dynamics of brain structure changes during expensive learning», *The Journal of Neuroscience*, 2002, n° 26, p, 6314-6317.

٩- د. هيوم، موجز كتاب نشر مؤخرًا تحت عنوان: بحث في الطبيعة البشرية يجري فيه بيان وتوضيح المحاجة الرئيسية بشكل أوسع [١٧٤٠]،

2002, www.upac.uquebec.ca/zone30/Classiques_des_sciences_Sociales/index.html.

10- M.Mauss, «Rapports reels et pratiques de la psychologie et de la sociologie», *Sociologie et anthropologie*, Paris, PUF, «Quadrige». 1991, p. 283-310.

11- P. Berger et T. Luckmann, *La Construction sociale de la réalité*, Paris, Méridiens-Klincksieck, 1986.

١٢- أشار إدوارد سابير وبنيامين لي ورف أيضًا إلى دور اللغة في إدراك المواقف وتفسيرها. إلا أن بإمكاننا أن نأخذ على الثاني حتميته اللغوية جد الضيقة والتي تجعل من الإدراكات والتفسيرات، بل السلوكيات أحيانا، منبثقة بشكل مباشر عن البنى اللغوية

(B. L. Whorf, *Linguistique et anthropologie*, Paris, Denoël, 1969).

ناسيًا أن هذه البنى إنما تعد هي نفسها النتاجَ – المتبلور تبلورًا مستديمًا إلى هذا الحد أو ذاك – المترتب على علاقاتها بالممارسات وبالسياقات النوعية لاستخدامها والتي يجب الاجتهاد في بيانها على نحو موضوعي.

13- M. Weber, *Essais sur la théorie de la science*, Paris, Presses Pocket. «Agora», 1992, p. 191.

14- *Ibid.*, p. 192.

١٥- إذا كان إرفنج جوفمان ليس غافلاً عن مسألة التوقع في مجرى التفاعل، فإنه يبني التوقع مع ذلك على معرفة مشتركة لا يدرس البتة أصلها الاجتماعي.

١٦- على سبيل المثال، دافع لوك بولتانسكي، في بعض نصوصه، عن رؤية سياقية حصريًا للفعل، إذ يقول إنه يهتم أساسًا بـ«القيود» المرتبطة بـ«بترتيب الوضع الذي يجد فيه الأشخاص أنفسهم»

(L. Boltanski, *L'Amour et la justice comme competences. Trois essays de sociologie de L'action*. Paris, Métailié, 1990, p. 69.

وهو يعزو من جهة أخرى إلى الفاعلين «كفاءات» لا يدرس البتة أصلها الاجتماعي (التاريخي كما الفردي) («إننا نرى أن بمقدور جميع الأفراد الأسوياء في المجتمع الواحد التمكن من تبينها وأخذها في الحسبان» ibid.).

١٧- هكذا يكتب فيقول إن «بنية وشكل سلوك فرد إنما يتوقفان على علاقاته بالأفراد الآخرين» (N. Elias, *La Société des individus*, Paris, Fayard, 1991, p. 104)، أو أيضًا «إن مختلف السبل الممكنة التي يختار [الفرد] من بينها إنما يطرحها عليه تكوين دائرة فعله وعلاقات الاعتماد المتبادل القائمة بينه وبين الأفراد الآخرين» *ibid.*, p. 95.

١٨- نجد هذا النوع من الانزلاق في بحوث ب. بورديو نفسها عندما يميل هذا الأخير، مثلاً، إلى تفسير عمل فلوبير بوضع فلوبير في الحقل الأدبي أساسًا ومن ثم إلى إهمال الدرس الأدق للتجارب والاستعدادات التي يوظفها فلوبير في عمله الأدبي. انظر

P. Bourdieu, *Les Règles de l'art. Genèse et structure du champ littéraire*, Paris, Seuil, 1992.

وانظر نقد هذا الانحراف السياقي في

B. Lahire, *Franz Kafka, Éléments pour une théorie de la creation litteraire*, Paris, La Découverte, 2010.

19- L. Boltanski, *L'Amour et la justice comme competences, op. cit.*, p. 65-69.

20- *Cf.* B. Lahire, *L'Homme pluriel, Les resorts de l'action*, Paris, Nathan, 1998; *Portraits sociologiques. Dispositions et variations individuelles*, Paris, Nathan, 2002, et *La Culture des individus, Dissonances culturelles et distinction de soi*, Paris, La Découverte, 2004.

٢١- إن بعض الاستعدادات غير المتجانسة، الناجمة عن خبرات صوغ اجتماعي متباينة أو عن جوانب مختلفة لخبرات الصوغ الاجتماعي هذه نفسها، إنما تجتمع فيما بينها لكي تسمح بهذا السلوك أو ذاك، بهذا الاختيار أو ذاك، إلخ. وسنجد أمثلة عديدة على ذلك في

B. Lahire, *Portraits sociologiques, op. cit.*

22- P. Bourdieu, *La Distinction, Critique sociale du jugement*, Paris, Minuit, 1979, p. 112.

٢٣- حين يكون المخزون الفردي من الاستعدادات متعددًا، فإن تنشيط استعداد ما في سياق ما غالبًا ما يكون نتاج التفاعل بين علاقات قوة داخلية وخارجية: علاقةَ قوة داخلية بين استعدادات تشكلت بهذه الدرجة أو تلك من القوة في مجرى الصوغ الاجتماعي الماضي، وعلاقة قوّة خارجية بين عناصر سياقٍ (أحيانًا بين أفراد مختلفين) تضغط بهذه الدرجة أو تلك من القوة على الفاعل.

٢٤- من المضحك جدًّا من جهة أخرى أن أرى نقدًا لأعمالي من جانب مدافعين عن نظرية التطبع لم يبذلوا هم أنفسهم مع ذلك مجهودًا في الدرس الجاد للأسلوب الذي تتشكل به الاستعدادات المختزنة وتتجسد به في الواقع. والواقع أنه سيكون من العبث أن نحاول العثور في هذا الجانب من العالم السوسيولوجي على باحثين قاموا بتدقيق نظري لمفهوم «الاستعدادات» وعرضوا بشكل منهجي الأسلوب الذي يمكن به إعادة بنائها بشكل ملموس، عبر بحوث إمبريقية لها تخومها الواضحة. وقد قدموا بذلك مبررًا، على مدار سنوات عديدة، لجميع الذين رأوا (ومازالوا يرون) في «الاستعدادات» نوعًا من قوة غامضة قليلة الفائدة شأنها في ذلك شأن الفكرة التي تتحدث عن «فضيلة الأفيون التنويمية» بهدف تفسير ظواهر الإغفاء المترتبة على تعاطي هذا المخدر.

25- *Cf.* N. Elias, *Au-delà de Freud. Les rapports entre sociologie et psychologie*, Paris, La Découverte, 2010.

26- B. Lahire, *L'Esprit sociologique*, Paris, La Découverte, 2005.

٢٧- لو لم يكن الأمر كذلك، فقد لا نفهم السبب في أن الباحثين لا يرجعون عمومًا إلى تجارب المتفاعلين في زمن طفولتهم أو لا يعيدون تكوين عناصر إشكاليتهم الوجودية بهدف فهم ما يحدث في التفاعل القصير بين غريبين أحدهما عن الآخر حول زجاجة خمر، أو حتى في التفاعل التربوي بين مدرس وتلميذ في حصة دراسية للنحو. وقد نرى هنا بالفعل الاهتمام الأكثر بكثير بتفسير العلاقات العاطفية و، بالأخص، الإخفاقات العاطفية المتعاقبة، حين يبدو أن هذه الإخفاقات تكرِّرْ بشكل متصل مخططًا واحدًا. والحال أن الاستعدادات الذهنية

والسلوكية التي تشكلت في أحضان الأسرة أو الكفاءات العائلية التي تشكلت في أحضان المدرسة أو المهنة إنما يحددها نوع الموضوع محل الدراسة والمسائل التي يطرحها الباحث على نفسه فيما يتعلق بها.

28- *Cf.* B. Lahire, *Tableaux de familles. Heurs et malheurs scolaires en milieux populaires*, Paris, Gallimard/Seuil, «Hautes Études», 1995

وكذلك كتاب

G. Henri-Panabière, *Des héritiers en «échec scolaire»*, Paris, La Dispute, 2010.

29- *Cf.* C. Mennesson, *Être une femme dans le monde des homes. Socialisation sportive et construction du genre*, Paris, L'Harmattan, 2005, et M. Court, *Corps de filles, corps de garcons: une construction sociale*, Paris, La Dispute, 2010.

٣٠- قد يكون بوسعنا أيضا البدء بالإشارة إلى البحوث، الأكثر ندرة على جانب علم الاجتماع، والتي تقارن فيما بين البيانات الدولية (نسبة التعليم المدرسي أو نسبة إجادة القراءة والكتابة، نسبة الوفيات أو نسبة المواليد، إجمالي الناتج المحلي أو نسبة البطالة، إلخ) أو التي تتخذ لنفسها كموضوع محدد العلاقات الاقتصادية، السياسية، الثقافية، إلخ فيما بين دول – أمم مختلفة.

٣١- يتحدث التفاعليون عن «تعريف الموقف» من جانب الفاعلين.

32- F. Simiand, «La méthode historique et les sciences sociales», *Revue de synthèse historique*, n° 6, 1903, p. 10-14.

٣٣- تحيل الحالات الافتراضية المختلفة التي نتحدث عنها بالتعاقب إلى

Portraits sociologiques, op. cit., La Culture des individus, op. cit., Franz Kafka, op. cit. et *Tableaux de familles, op. cit.*

34- P. Veyne, «L'interprétation et l'interprète. À propos des choses de la religion», *Agone*, n° 23, 2002, p. 73.

٣٥- يجب أن ننظر في هذا الصدد إلى نهج ماكس فيبر المقارن في دراسة الأعراف الدينية المختلفة في كتابه *Sociologie des religions*, Paris, Gallimard, 1996.

36- H. S. Becker, *Les Ficelles du métier. Comment conduire sa recherche en sciences socials*, Paris, La Découverte, 2002, p. 90.

37- M. de Certeau, *L'Invention du quotidien*, Paris, 10/18, 1980, p. 9.

٣٨- نجد هذا النوع من المقاربات فاعلاً في أطروحة الدكتوراه التي قدمها جوليان برتران حول تكوين لاعبي كرة القدم المحترفين

La Fabrique des foothalleurs. Analyse sociologique de la construction de la vocation, des dispositions et des savoir-faire dans une formation au sport professionnel, Université Lumière-Lyon 2, 2008),

وفي أطروحة إمانويل زوليسيو حول الصوغ الاجتماعي المهني لطبيبات جراحة الأمعاء

(*Chirurgiens au feminine? Socialisation chirurgicale et dispositions sexuées de femmes chirurgiens digestifs*, Université Lumière-Lyon 2, 2010)

وفي أطروحة لوسي بارجل حول الصوغ الاجتماعي السياسي لشبيبة الحزب الاشتراكي واتحاد الحركة الشعبية

(*Aux avant-postes. La socialization au métier politique dans deux organizations de jeunesse de parti. Jeunes populaires (UMP) et Mouvement des jeunes socialistes (PS)*, Université Paris 1, 2008).

كما في مؤلّف جي ڤنسان حول المدرسة الابتدائية الفرنسية

(*L'École primaire* francaise, Lyon, PUL, 1980)

ومؤلّف پاسكال دوڤان وجوانّا سيميان حول العاملين في مجال المساعدات الإنسانية

(*Le Travail humanitaire, Les Acteurs des ONG. Du siege au terrain*, Paris, Presses de Sciences Po, 2002)

أو مؤلّف سيلڤيا فور حول تعلم حرفة الرقص

(*Apprendre par corps. Socio-anthropologie des techniques de danse*, Paris, La Dispute, 2002).

39- *Cf.* S. Denave, *Ruptures professionnelles. Processus, contexts et dispositions*, these de doctorat de sociologie, Université Lumière-Lyon 2, 2008.

40- J. Revel, «L'histoire au ras du sol», preface à G. Levi, *Le pouvoir au village, Histoire d'un exorciste dans le Piémont du XVII^e siècle*, Paris, Gallimard, 1989, p. I-XXXIII.

الفصل الثاني

النظر في التمايز الاجتماعي

من النادر جدًا أن نجد اتفاقًا علميًا أساسيًا بين مجمل التيارات السوسيولوچية المتصادمة فيما بينها فيما يخص شتى أنواع المسائل. إلاَّ أنه إذا كانت هناك ظاهرة تحظى بالإجماع، فإنها بالفعل ظاهرة التمايز الاجتماعي للنشاطات. والحال أن الاعتراف بمثل هذا الاتفاق هو أسلوبٌ أولّ لاستعادة قدر من الوحدة بين العلوم الإنسانية والاجتماعية فيما وراء تنوِّع النماذج. إن مجتمعاتنا، التي نصفها بأنها حديثة أو صناعية، إنما يعتبرها الكتّاب الأكثر تنوعًا مجاميع تتميز بتمايز اجتماعي قوي للنشاطات أو للوظائف. وهي بهذا تتميز عن مجتمعات محدودة أكثر غالبًا من الناحية الديموغرافية، حيث التقسيم الاجتماعي للعمل أقل تطورًا بما لاحدّ له. ومن آدم سميث إلى پيير بورديو، مرورًا بهربرت سبنسر وكارل ماركس وإميل دوركايم وچورچ زيمل وماكس ڤيبر وموريس آلبواش وكارل پولاني وتالكوت پارسونز، وعلماء الاجتماع بمدرسة شيكاغو (روبرت پارك، لويس ويرث، إرڤنج جوفمان، هوارد س. بيكر، آنسيلم ل. ستروس، إلخ) ومارشال ساهلنز ونوربرت ايلياس وپيتر برجر وتوماس لوكمان أو نيكلاس لوهمان، يتفق الجميع في الأقل على حقيقة أن هذا الانعدام المتنامي للتجانس لابد من التفكير فيه وأن له نتائج تؤثر على البنى النفسية لأفراد هذه المجتمعات أو بنى سلوكهم أو بنى شخصيتهم. «التمايز الاجتماعي للوظائف»، «التقسيم الاجتماعي للعمل»، تعددية «مجالات النشاط»، «أبواب الفعل»، «الدوائر الاجتماعية»، «العوالم»، «الحقول»، «العوالم الفرعية» أو «المنظومات»: كل هذه الكلمات التي يستخدمها علم الاجتماع تشهد على اهتمام الباحثين بحقائق التمايز الواقعية.

والمشكلة جد كبيرة وجد معقدة بحيث إنها غالبًا ما دُرست بطرق مختلفة وانطلاقًا من حقائق واقعية متنوعة. فهناك (عديدون بين مؤرخي الثقافة والفن، وإن

كان أيضًا بين علماء اجتماع الثقافة) درسوا بالأحرى تمايز عوالم الإنتاج الثقافي وهناك أيضًا من ركزوا اهتمامهم على التحول الاستقلالي لمجال النشاط الاقتصادي ؛ كما أن هناك من اتخذوا موضوعًا لبحوثهم «حقول السلطة»، حيث تحدث جملة من الصراعات من أجل إعادة تعريف أو استحواذ رأس المال المميز لكل حقل من هذه الحقول ؛ وهناك من ركزوا بالأحرى على «العوالم» بوصفها فضاء تنسيق لجملة من المهن والمؤسسات والفاعلين حول نشاط مركزي ؛ وهناك من اقترحوا نموذجًا نظريًّا لتفسير سير عمل بعض أنماط العوالم الصغرى (نظرية الأنساق، العوالم، الحقول، إلخ) كما أن هناك من درسوا آثار تمايز النشاطات على «برامج أدوار» فاعلين عاديين، وهلمجرًّا. وهذا التقسيم العلمي للمهام وللبحوث – وهو نتيجة للسيرورة نفسها التي يجتهد الباحثون في استيعابها- إنما يساعد على الحيلولة دون رؤية المشكلة في عمومها أو على تمرير النظريات المناطقية – التي لا تتناسب إلاّ مع بعض جوانب وبعض أبعاد العالمَ الاجتماعي- وكأنها نظريات عامة.

ونحن لا يمكننا فهم النظريات المناطقية ذات الادعاء العام كنظريات ت. پارسونز أو ن. لوهمان حول الأنساق الاجتماعية، أو أيضًا النظريات، الأكثر إثمارًا من الناحية الإمبريقية، التي طرحها هـ. س. بيكر حول العوالم أو پ. بورديو حول الحقول، إلاّ إذا أدرجناها في استمرارية تراث طويل من التأملات السوسيولوچية والأنثروپولوچية حول التمايز التاريخي للنشاطات أو للوظائف الاجتماعية. والحال أن پيير بورديو قد أدرج نفسه بنفسه بشكل معلن في هذه السلسلة النظرية الطويلة حين كتب فقال:

إن انبثاق حقل سلطة إنما يرتبط بانبثاق تعددية حقول مستقلة نسبيًا، ومن ثم بانبثاق تمايزٍ للعالم الاجتماعي (يجب أن نحترس من خلطه بسيرورة تراتب، على الرغم من أنه يقود إلى تدشين هيراركيات اجتماعية). وهذه السيرورة كان قد حللها بالفعل دوركايم الذي، في تطويره لآراء سبنسر، الذي يرى أن العالم ينتقل «من المتجانس إلى غاير المتجانس»، يطرح في مواجهة نظرية برجسون عن «الحيوية التوحيدية» التطور الذي يقود من «الحالة الأولية لعدم التقسيم» حيث «الوظائف المتنوعة» حاضرة بالفعل وإن كان ذلك «في حالة اختلاط» (الحياة الدينية، مثلاً، والتي تمزج بين الشعائر والأخلاق والقانون والفن، بل وعلمٍ بادئ) إلى «الانفصال التدريجي فيما بين كل هذه الوظائف المتنوعة والمختلطة في البداية مع ذلك»:

«الفكر العلماني والعلمي ينفصل عن الفكر الأسطوري والديني ؛ الفن ينفصل عن العبادة ؛ الأخلاق والقانون ينفصلان عن العقيدة». ويرى دوركايم في هذا الاختلاط فيما بين الأشكال المختلفة للنشاط عقبة تعترض سبيل التحقيق الأمثل لكل شكل منها: «في البداية، تجتمع كل أشكال النشاط، كل الوظائف الاجتماعية، كأشكال تسجن إحداها الأخرى ؛ فكل شكل منها يمنع الشكل الآخر من تحقيق طبيعته التحقيق الأكمل». وإذا كان ڤيبر يذكر بالكاد التقدم خارج انعدام التمايز الأولي، فإنه يشير، على الأقل في حالة الاقتصاد، إلى أن ظهور مجالات منفصلة إنما يترافق مع تأسيس شرعية محدودة، تتجلى عبر صيغة: شيء بوصفه (كذلك) تشكّل (الاقتصاد بوصفه اقتصادًا، إلخ)[١].

وإذا كانت نظرية الحقول قد مثلت إحدى أكثر النظريات خصوبة في التاريخ القريب لعلم الاجتماع، فإن ذلك إنما يرجع في آن واحد إلى طابعها الإمبريقي وعزم واضعها على اتخاذ موضوع لبحوثه عوالمَ جد مختلفة ظلت بوجه عام موضع بحوث متخصصة لا تتواصل البتة تقريبًا فيما بينها[٢]. وكان من المستحيل إحراز تقدم في تحليل مجتمعات متمايزة داخليًا من دون رؤية أوسع إلى حدٍّ ما لسيرورات التحول الاستقلالي في قطاعات من الحياة الاجتماعية جد مختلفة، ومن دون إجراء تمييز بين الأنواع المختلفة للعوالم الصغرى ضمن العالم الاجتماعي الكبير. لكن الترددات المفاهيمية لهذه النظرية نفسها، خاصة فيما يتعلق بمسألة استقلالية الحقول، وكذلك ميلها إلى الإعلاء من شأن دراسة الثوابت فيما يتصل بالخصوصيات، إنما تجد تفسيرًا لها بالشكل نفسه في اتساع المجالات الاجتماعية المشمولة بالبحث. ولكي نحرز تقدمًا في دراسة العالم الاجتماعي المعاصر، يجب، ليس فقط حشد مجمل النظريات الجزئية أو العامة، الطامحة إلى النظر في النتاجات الاجتماعية للتمايز الاجتماعي (نظريات دوركايم، ڤيبر، پولاني، لوهمان، ميئيرسون، بورديو، بيكر، إلخ)، وإنما أيضًا إعادة إدراج هذه الحقائق في تاريخ المجتمعات.

وفي هذا الفصل، سوف أجتهد في جمع المكتسبات الرئيسية للبحوث والتأملات السوسيولوچية أو التاريخية أو الأنثروپولوچية الكبرى المتعلقة بمسألة التمايز الاجتماعي والتحول الاستقلالي للعوالم الاجتماعية. والواقع أنه لا يمكن إحراز أي تقدم علمي، هنا كما في المجالات الأخرى، من دون فحص نقدي

للبحوث السابقة الأكثر حسمًا. ويسمح المرور بالتأملات الكبرى التي ميزت العلوم الإنسانية والاجتماعية بجمع مكتسبات التحليلات الجزئية وتجاوزها وحصر النقاط الإشكالية أو المعضلات والتغلب عليها. وهنا ندرك الدور الذي تلعبه الصراعات الرمزية من أجل كسب الاعتراف في سيرورة تمايز المجتمعات المتسعة ديموغرافيًا، كما ندرك أهمية ممارسات الكتابة المتخصصة ومراكمة المعارف ذات التجليات الموضوعية في تاريخ الانفصال التدريجي بين الفروع المختلفة للنشاط البشري، وبالأخص قطاعات الإنتاج الثقافي والرمزي (الدين، القانون، العلوم، الأدب، إلخ). وسوف نرى، بالمثل، ضرورة التفرقة بين التخصص التدريجي لمختلف العوالم الاجتماعية الصغرى المتنوعة (الاستقلال الذاتي - الخصوصية النوعية) وإشكالية كسب استقلال هذه العوالم الصغرى عن أشكال المنطق والسلطة القائمة خارجها (الاستقلال الذاتي - الاستقلال). كما سوف نشدّد على عدم انغلاق العوالم الصغرى على نفسها، فهذه العوالم لا يمكنها تطوير خصوصيتها النوعية إلاّ باعتمادها بعضها على البعض الآخر، من جهة، وهي، من الجهة الأخرى، تحتفظ بعلاقات اعتماد متبادل (الأمر الذي يفسر أنه عندما يطرأ تحول على أحد العوالم الصغرى لا تبقى العوالم الأخرى من دون تغير البتة وأن بالإمكان ظهور انتقالات وتحركات من جميع الأنواع)، أو علاقات تنافس أو علاقات قوة. وسوف نتحدث، أخيرًا، عن آثار التمايز الاجتماعي للنشاطات على الهيكلة الذهنية والسلوكية للأفراد.

دور المعارف المبيّنة موضوعيًا

يشدّد إ. دوركايم، في تأملاته حول التقسيم الاجتماعي للعمل، على واقع أن هذه الظاهرة يمكن ملاحظتها في مجمل «مناطق» العالم الاجتماعي وليس فقط في عالم الإنتاج الصناعي، بفروعه المهنية، الصناعية خصوصًا، المتشعبة بشكل متزايد باطراد. بل إن المجالات السياسي والثقافي والإداري والحقوقي أو العلمي تعرف «انشطارًا» مماثلاً[٣].

وسيرورة تطور متواصل كهذه تفصلنا عن المجتمعات التقليدية التي تتميز بـ«حالتـ»ـها الأصلية «المفتقرة إلى التمايز الداخلي والمتسمة بالتجانس»،

وخاصة بالحضور الشامل لما هو ديني، وهو حضور يغلف كل شيء ويستوعبه. ففي هذه المجتمعات

يسلِّمْ الجميع بالديانة الواحدة ويمارسونها، من دون مناقشتها ؛ والملل والنحل المنشقة غير معروفة: إذ إن من شأنها أن لا تكون موضع اغتفار لها. والحال أن الدين، في هذه المرحلة، إنما يشمل كل شيء ويمتد إلى كل شيء. فهو يحتوي ضمن حالة من الامتزاج المشوش، علاوة على المعتقدات الدينية أساسا، الأخلاق والقانون ومبادئ التنظيم السياسي وصولاً إلى العلم نفسه، أو على الأقل ما يقوم مقامه. بل إن الدين يحكم تفاصيل الحياة الخاصة[٤].

ومن جهة أخرى، فإن عدم التمايز النسبي لما هو اقتصادي، سياسي، ديني، جمالي، إلخ، لا يمر من دون أن يطرح على المحلل مشكلة لأن كل المقولات التي يستخدمها لكي يتحدث عن العالم الاجتماعي («الاقتصاد»، «السياسة»، «الدين»، «الثقافة»، «الأخلاق»، «التمثيل»، «النسق»، إلخ) هي نتاج لغوي لتمايز مجالات ممارسات اجتماعية. والاستخدام عديم الرزانة، المفتقر إلى إمعان الفكر، لمثل هذه المقولات، يقود الباحثين خاصة إلى الحديث عن عوالم قليلة التمايز إلى حد بعيد – لا تمايز بعض أبعاد الواقع أو لا تمايزها إلاّ قليلاً – بالكلمات المنبثقة عن عوالم متمايزة. فالقيام، مثلاً، باستخدام لغة الاقتصاديين المعاصرين لوصف وتحليل حقائق واقعية «اقتصادية» هي أيضًا بشكل غير قابل للانفصال حقائق واقعية سياسية، أخلاقية، دينية، إلخ، إنما يعني إنكار هذا المنطق أو ذاك الذي يخص مجتمعات لم تميز بين ما كنا «نحن» معتادين، بحكم تقسيم العمل والنزع النسبي لاندماج السوق الاقتصادية في بقية العالم الاجتماعي[٥]، على اعتباره حقائق واقعية منفصلة وقابلة للفصل.

وبالمثل، فإن فهم الواقع الأسطوري – الطقسي للمجتمعات التقليدية انطلاقًا من مفهوم «الدين» قد يقود إلى إساءات فهم. فقد يوحي هذا بأننا بإزاء ممارسة اجتماعية خاصة، متمايزة تمامًا عن الممارسات الأخرى. والحال أننا، كما يلاحظ ذلك چاك جودي فيما يخص لغات أفريقية، لا نجد «أي مقابل لمصطلح الدين (ولا حتى لمصطلح الطقس) الذي نستخدمه في الغرب، كما أن الفاعلين، وهذا أهم بكثير، لا يبدو أنهم ينظرون إلى المعتقدات والممارسات الدينية بالشكل نفسه الذي

ننظر به إليها نحن المسلمين واليهود أو الهندوس أو البوذيين أو المسيحيين أو الملحدين، أي بوصفها كُلاً متمايزًا»[6]. وإذا كنا نريد الحديث عن الدين، فلابد من تحديد أن الأمر يتعلق بدينٍ كُليٍّ، حاضرٍ في كل شيء، ينظم ويضفي معنىً على كل الممارسات وليس برؤيةٍ للعالم نسبيةٍ تمامًا، رؤية للعالم بين رؤى أخرى له، قد يكون بوسعنا «اختيار» الانحياز إليها أو عدم الانحياز إليها. ويوضح سيرج جروزينسكي، أن «وثنية» هنود المكسيك «لا تنفصل عن نسيج اجتماعيٍّ و[...] بعيدًا عن احتلال مجال خارجي، فإنها تشكل أسلوبًا للتعبير عن العلاقات الاجتماعية ولصوغها ولتطبيقها»[7]. ومن ثم فليس فيها «ما يعَدُّ إضافة قد تساعد على إدامة وتوضيح الواقع أو قد تكفل برعايتها الطقسية التجليات الأكثر تنوعًا للنشاط الإنساني»[8]. وهي ليست نسق تعريفٍ للواقع بين أنساق أخرى موازية ومتنافسة لتعريف الواقع، قد تسمح للفاعلين بقول: «هذا دينيٌّ وهذا غير دينيٍّ»، «هذا عائدٌ إلى فعل البشر، وهذا عائدٌ إلى فعل الآلهة». ولكي يصبح شيء ما «ديانة»، يجب أن يصبح حكرًا على جماعة من المتخصصين المكلفين بنعَم الخلاص والمقدّس، والذين يتشكلون كوسطاء شرعيين ضروريين بين الآلهة والبشر[9].

ثم إن المجتمعات التقليدية، ذات التقاليد الشفاهية، قد وُصفت أيضًا بأنها مجتمعات «بلا رأس»، أو «بلا دولة»، أو «سُلالية»، أو «شرائحية»[10]. وكما أن من الشائك استخدام مصطلح «الدين» لتفسير الظواهر الأسطورية – الطقسية لهذه التكوينات الاجتماعية، فإنه لا يسعنا الحديث عن «السياسة» بمعنى وجود ممارسة، في هذه التكوينات، لسلطةٍ مستقلةٍ ذاتيًا، منفصلةٍ عن الممارسات الاجتماعية الأخرى. فدور زعيم العشيرة محدود: «إن خطابه يتألف، من حيث الجوهر، من الاحتفاء، المتكرر دومًا، بأعراف الحياة التقليدية: «رأى أسلافنا أن العيش على النحو الذي عاشوا به أمر حسن. فلنحذُ حذوهم و، بهذا الشكل، سنحيا معًا حياة هانئة». في هذا تقريبًا ينحصر خطاب الزعيم»[11]. والحالة لا يجمعها شيء بحالة المجتمعات التي تنشأ فيها مؤسساتُ سلطةٍ منفصلةٌ. وعندما تكتسب ممارسة السلطة استقلالية ذاتية، بمعنى أنها تصبح ممارسةً نوعية خاصة، ينشأ بونٌ أوضح بكثير بين حائزي السلطة والمحكومين. وهذا البونُ ليس من جهة أخرى مجرد بون رمزي ؛ فهو أيضًا بونٌ تقاني. فالواقع أن سلطة كهذه إنما تفترض دومًا تحصيل

كفاءات واحتياز مخزون من المعـارف المتراكمـة ولغـة خاصـة يفتقـر إليهـا المحكومون. وكلما ازداد تخصص السلطة وتَحَدُّدُ خصوصيتها، اتسعت الفجوة بـين الخبراء وعديمي الخبرة. وتلك حالة المجتمعات الديموقراطية الحديثة حيث تَـشَكّل ما يمكننا تسميته بـ«الحقول السياسية» كفضاءاتٍ للصراع والتنافس علـى كـسب السلطة البلدية أو الإقليمية أو سلطة الدولة:

إن الحرمان المتلازم مع تركز وسائل إنتاج الخطاب أو الأعمال التي يتم إدراكها على المستوى الاجتماعي بوصفها أعمالاً سياسية لم يتوقف عن التزايد بقدر اكتساب حقل الإنتـاج الإيديولوجي استقلالية ذاتية مع ظهور بيروقراطيات سياسية كبرى من المحترفين المتفرغين ومع ظهور مؤسسات (كمعهد العلوم السياسية ومعهد الإدارة القومي، في فرنـسا) مهمتهـا اختيار وتكوين المنتجين المحترفين لمخططات الفكـر والتعبيـر عـن العـالم الاجتمـاعي والسياسيين والصحافيين السياسيين وكبار الموظفين، إلخ(١٢).

ومن جهة أخرى، فإنه إذا كان زعيم العـشيرة أو القبيلـة فـي المجتمعـات التقليدية يأخذ (هبات أو خدمات)، فإن عليه أن يعطي في المقابـل، علـى غـرار الزعيم الفيجي الذي «كان لابد له من قبول هبات لها صفة الديمومة: وبما أننا نبني له بيتاً، فلا مفر أمامه من تقديم عطايا في المقابل، وإذا لم تكن هذه العطايا باذخـة بما يكفي، فإنه يصبح عديم الشعبية بل يجازف بأن يلقى حتفه»(١٣). ومـن الناحيـة الاقتصادية، يحول هذا الالتزام المتبادل دون أي تراكم بدائي لرأس مال اقتـصادي. وليس هناك عالَمُ اقتصادٍ متمايزٌ ومتخصصٌ، مثلما أنه ليس هنـاك مـن ديانـة أو مؤسسة سلطة منفصلتين. وهذا هو ما أوضحه مارشال ساهلنز بجلاء عندما تحدث عن «نمط إنتاجٍ منزلي»(١٤) غير متجه إلى إنتاج فوائض أو إلى التبـادل التجـاري لهذه الفوائض. وقد لاحظ آرثر موريس هوكارت مـثلاً غيـاب «تخـزين المـواد الغذائية [...] إلاَّ في الأيام التي تسبق عيدًا»(١٥) عند عشيرة الآراندا في أسـتراليا. وقد أشار چورچ بالانديه إلى حقيقة أن بعض المجتمعات «تحوز آليـات مـستترة (لكنها فعالة) تَحُدُّ من حيازة السلطات ومن تراكم الثروات. وهكذا، فـإن عـشيرة الفانج في الجابون، التي يتعرض للتصفية الجسدية عنـدها أي إنـسان قـد يهـدد التضامن العشائري والاتجاه المساواتي السائد في صفوفها، بإقدامـه علـى إشـباع طموحه ومصالحه الخاصة، مبررةً الوسائل التـي تـستخدمها لمحاصـرة انعـدام

المساواة»[١٦]. والحال أن الدراسة الاقتصادية، حين تتجاهل الظروف التاريخية لوجود مقولاتها التحليلية وتُطَبِّقُها من دون حذرٍ على عوالم لم تقم بالفصل بين الاقتصاد ومجالات النشاط الأخرى، إنما تنحرف صوب اقتصادوية قاصرة[١٧].

إن انفصال مجالات الممارسات يترافق، في وقت مبكر جدًا من التاريخ، مع انتشارٍ لممارسات كتابة ومعارف مرتبطة بهذه المجالات. وهكذا، ففي بلاد ما بين النهرين (قبل ميلاد المسيح بـ ٣٠٠٠ عامٍ)، يرصد الباحثون، استنادًا إلى نصف المليون من الوثائق المكتوبة المتوافرة، أن أنواعًا من الكتابات جد المحدَّدة تتوافق مع ممارسات متمايزة (اقتصادية، إدارية، حقوقية، دينية، سياسية، «أدبية»، تاريخية، طبية، تقانية، خاصة بالطهو، خاصة بالتنبؤات، فلكية، رياضية، نحوية، إلخ) [١٨]. والحال أن هذه الكتابات، حين تتراكم، ويتم حفظها، وتشكل مرجعًا، إلخ، إنما تُعَدُّ وسائل لإدراك الخصوصية النوعية لمختلف مجالات الممارسات، في الوقت نفسه الذي تستمد فيه طابعها موضوعيًا من انفصال هذه المجالات. ومن دون تجميد الحدود بين سلوكيات المعرفة أو الممارسة الاجتماعية، وهي حدود غير قائمة بعدُ، لا بُدَّ مع ذلك من التشديد على حقيقة أننا نرصد بالفعل، في جميع التكوينات الاجتماعية الأولى التي تُوجَدُ بها دولة، منطقَ تمايزٍ - تخصص للمارسات والمعارف. وإذا لم تكن هناك مجالات معارف مستقلة ذاتيًا، بالمعنى الدقيق للمصطلح، فإن هناك مع ذلك تيمات منفصلة موضع معالجة وتُشَكِّلُ، بتراكمها، أرشيفات حقيقية تظهر على أساسها أجناسٌ خطابية مكتوبة جديدة. ومن بين الأمثلة الكلاسيكية للاسترجاع، للعمل على مدونة مكتوبة موجودة من قبل، نجد، في مصر كما في بلاد ما بين النهرين[١٩]، مثال القوائم الكرونولوچية للأحداث، وهي القوائم التي تساعد على ظهور مروياتٍ وكتابات أخبار وحوليات، أو أيضًا مثال الأساطير المكتوبة أو القوائم البسيطة بأسماء الآلهة والتي تسمح للكُتَّاب بتحديد العلاقات فيما بينها وكذلك بممارسة تأملٍ جديدٍ وصفه عالم الآشوريات آدولف ليو أوبنهايم بـ«اللاهوت»[٢٠]. والتيمات المتمايزة نسبيًا والتي تتشكل تديجيًا في صورة تقاليد خاصة نوعية، يُعاد احتيازها من جيل إلى جيل بواسطة الكُتَّاب، تُشَكِّلُ جملةَ «عوالم فرعية للمعنى»[٢١] تَظهرُ بشكل متزايدٍ باطراد انفصالاً بين عديمي الخبرة والخبراء.

وتلك أيضًا حالة القانون. فالقانون، شأنه في ذلك شأن الفلك أو الرياضيات أو الطب، لن يتشكل كمجال مستقل ذاتيًا تمامًا ذي تقاليد خاصة نوعية مُبيَّنة في بلاد ما بين النهرين أو في مصر. ففي بلاد ما بين النهرين، نجد ما جرت تسميته، على نحو غير مستقيم تاريخيًّا البتة، بـ«مدونات قانونية»: شذرات من «قانون» أور-نامُّو الذي أسس سلالة أور الملكية الثالثة نحو عام ٢٠٨٠ قبل ميلاد المسيح، وشذرات من تشريعات مدينة إسنونًا نحو أعوام ١٩٥٠ - ١٩٠٠ قبل ميلاد المسيح، وشذرات من «قانون» ليبيت - إستار[عشتار]، ملك إزين نحو عام ١٨٧٥ قبل ميلاد المسيح وبالأخص «قانون» حامورابي (١٧٢٨ - ١٦٨٦ قبل ميلاد المسيح) الذي حظي بتفسيرات عديدة. إن «المواد» (نحو ٣٠٠) قد جُمعت فيه بحسب الموضوع (شهادة الزور، السرقة، العمل الزراعي، التجارة، الضرائب والديون، العبيد، إلخ)، إلاَّ أنه إذا كان مصطلح «القانون» قلَّما يكون مناسبًا، فإن هذا عائدٌ إلى أن مسلة حامورابي لا تقدم أي قانون عام، فهي لا تقدم غير حالات خاصة (على سبيل المثال، «إذا لم يكفل رئيسُ عمال البناء بالمرة متانةَ بيتٍ عُهِدَ إليه ببنائه، وإذا ما ترتب على ذلك انهيار البيت، وتسبب هذا الانهيار في موت صاحبه، فإن رئيس عمال البناء هذا سوف يتم إعدامه. وإذا ما تسبب انهيار البيت في موت ابن صاحب البيت، فسوف يتم إعدام ابن رئيس عمال البناء»)[٢٢]. ثم إن «القانون» المزعوم، كما يشير إلى ذلك چان بوتيرو، حافل بانعدامات التماسك. فقد تصف مادتان حالتين شخصيتين متماثلتين أو متطابقتين فتحكم مرة حكمًا بالغ القسوة (يصل أحيانًا إلى حد الإعدام) بينما تلقي بالمسؤولية مرة أخرى على الطرفين المختصمين. ومن ثم فإن «قانون» حامورابي إنما يشبه بالأحرى «مجموعة أحكام»[٢٣] سَجَّلَ فيها الكاتبُ أحكامًا صادرةً لا قواعدَ أو قوانين. لكنه فاعل مع كل ذلك، شأنه في ذلك شأن «رسائل» «التشريح» أو «الطب» أو «التنبؤ» أو صيغ أو موشورات الملاحظة المتكررة التي تضفي طابعًا منهجيًّا على التفكير.

إن «رسائل» الطب، مثلاً، تتناول مختلف أجزاء الجسم بطريقة منظمة تمامًا، إذ تبدأ من الجمجمة نزولاً إلى القدمين مرورًا بالصدغين والجبين والأنف، إلخ. ثم، فيما يتعلق بكل جزء من أجزاء الجسم، يستخدم الكاتب إجراءً يتمثل في التنويع

على صيغة مستقرة انطلاقًا من معايير (سلسلة من الألوان: أبيض، أصفر، أحمر، أسود ؛ تضادات من قبيل ساخن / بارد، جاف / رطب، إلخ) يجري تطبيقها دومًا بالترتيب نفسه. والصيغة التي نجدها في «القوانين» الحقوقية ومختلف «الرسائل» إنما تتألف من «فرض» يبدأ بـ«لو» (الشرط) تتلوها «محصلة» أو «نتيجة» (جواب الشرط)[٢٤]. فكُتَّابُ بلاد ما بين النهرين يختبرون كل حالة أو كل شيء أو كل جزء من الجسم وفق معايير واحدة، إلى حد عبثيّ أحيانًا، في سعيٍ واضح إلى الاستقصاء الشامل[٢٥]. والمهم بالأخص هو أن هذه «القوانين» و«الرسائل» هي بمثابة أرشيفات يمكن إعادة العمل عليها لإفساح المجال أمام صياغات منهجية أو تعميمات أو إنجاز تطويرات تالية. والحال أن هذه المدونات المسجّله، هذه القواعد للبيانات المتجلية موضوعيًا، والتي سوف تتراكم بمرور الزمن، ليست عديمة الأثر على تخصص بعض قطاعات العالم الاجتماعي. فالواقع أنه يصبح من الصعب على نحو متزايد باطراد استيعاب كل الممارسات أو المعارف أو أنماط الكتابات وعندئذ نشهد سيرورة تخصصٍ للكُتَّاب و، بشكل أعم، للفاعلين في هذه القطاعات المختلفة.

وفيما يتعلق بالأساطير والطقوس، سوف يُسهم الكُتَّابُ في إضفاء طابع تخصصي على الصيغ المستخدمة. فهم يحولون الإشارات والأقوال التي يجب القيام بها ونطقها إلى أعرافٍ ويثبّتونها. فالنصوص التي ترجع إلى بلاد ما بين النهرين أو النصوص المصرية التي «تقرر على نحو تفصيلي إلى أقصى حدٍّ غالبًا كل فعل من الأفعال الطقسية، والصلوات والصيغ التي تجب تلاوتها [...] وكذلك القرابين والأدوات التي لابد من استخدامها في تقديم القربان»[٢٦]، إنما تستتبع توحيدًا معياريًا وتخصصًا للإشارات والمنطوقات المستخدمة وتُحدث، بهذا نفسه، فصلاً بين الكهنة – الخبراء الذين يتمسكون «بحرفية» الكتابات النصية (والتي تعمل كأوامر ونماذج مرجعية يمكن المعاقبة عن الانحرافات عنها)، من جهة، وعديمي الخبرة الذين يحضرون أداءات الطقوس والذين لا يعودون قادرين دومًا على فهمها فورًا فهمًا كاملاً، من الجهة الأخرى. وليس من قبيل الصدفة أن م. ڤيبر قد عَرّفَ الكهنة بأنهم «موظفوا مشروع دائم، يُنَظِّمُ بصورة منتظمة بهدف التأثير على الآلهة، خلافًا للتدخلات الشخصية والظرفية التي يقوم بها السَحَرة»، ومن ثَمّ عبر

ارتباطهم بـ«وجود أماكن عبادة ثابتة معينة، وهو وجود مرتبط بجهاز موضوعي كامل للعبادة» وبـ«معرفةٍ خاصةٍ ومذهبٍ محدَّدٍ وتأهيلٍ مهني»[٢٧]. والحال أن المكتوب هو وحده الذي يسمح بتثبيت وتخصص معرفةٍ مُبَيَّنةٍ موضوعيًا.

والحال أن الاستقلالية الذاتية الوظيفية التي تتحقق تدريجيًا للمعبد وللقصر الملكي، وبشكل أكثر دقةً أيضًا لـ«الديني»، «السياسي»، «الحقوقي»، «الأدبي»، «الطبي»، «الرياضي»، «الفلكي»، إلخ، هي استقلالية غير قابلة للانفصال عن ممارسات كتابة تُشَكِّل تراثات نوعية خاصة، تسمح بـ«التراكم البدائي لرأس المال الثقافي»[٢٨]. وهذه التراثات التي يجري استعادتها وتحويلها وإعادة صوغها صوغًا تفصيليًا، إنما تُشَكِّلُ أساسًا للعمل بأنماط تفكيرٍ وموضوعاتٍ وأساليب تعبير أكثر خصوصية دومًا: «على مدار التاريخ كله، يجتمع تخصص الكُتَّاب مع الاستقلالية النسبية للتراث المكتوب فيترتب على ذلك حفز الاستقلالية الذاتية البنيوية لـ"منظمات كبيرة". وهكذا تميل هذه الأخيرة إلى إنماء مدونتها الأدبية، ومجموعاتها الخاصة من المعارف المتخصصة»[٢٩].

وفي مجمل مجالات الإنتاج الثقافية والرمزية (المجالات الحقوقية، السياسية، الدينية، العلمية، الأدبية، الفنية، إلخ)، لا ينفصل التمايز عن هذه المراكمة للأعمال وللمعارف المبينة موضوعيًا، ولا عن تنظيمها المادي والرمزي، ولا عن سيرورات احتيازها من جانب كل جيل جديد من الحقوقيين أو السياسيين أو الدينيين أو الباحثين أو الكُتَّاب أو الفنانين. وقد أكد كارل ماركس وفريدريك إنجلس على أن «هذا التثبيت للنشاط الاجتماعي، هذا التحجير لما أنتجناه نحن وتحويله إلى سلطة موضوعية تسيطر علينا [...] هو واحدة من المراحل الرئيسية في التطور التاريخي حتى أيامنا هذه»[٣٠]. وبقدر تراكم نتاجات الماضي الخاصة بهذا المجال أو ذاك، تتضاءل الفرص الفردية للتمكن من استيعاب تاريخ عدة مجالات، الأمر الذي يجبر الفاعلين في هذه المجالات على التخصص. وفي جميع المجالات التي تلعب فيها النصوصُ دورًا مهمًا، نعرف أن التنظيم المادي والرمزي في المكتبات العامة هو الذي سمح بممارسة الاستشهاد والإحالة البيبليوجرافية. والتناص، الذي يجمع بين الكُتَّاب الأحياء والكُتَّاب الذين ماتوا، إنما يسمح به هذا الحفاظ المنظم على المكتوب. وقد كتب لوي ماران فقال: «إن الاستشهادات والموضوعات الوثائقية ومجموعات الاستشهادات والمجموعات الوثائقية، يبدو أنها تعمل وفق

السيرورات نفسها وتستخدم الترتيبات نفسها من جهة الكلمات ومن جهة الموضوعات»[٣١].

إن تصنيف واختيار استشهادات، مقارنةَ نصوص أو المقابلة فيما بينها، تركيبَ سلسلة من المؤلفات، الإشارة إلى ذلك ضمنيًا أو علانيةً، الاستشهادَ إيجابًا أو سلبًا بهؤلاء الكُتّاب أو أولئك، كل هذا هو عبارة عن عمليات تفترض العودة إلى ماضٍ خاص كان قد تم الحفاظ عليه بعنايةٍ حتى يظل متاحًا ويتمايز دومًا بدرجة أكثر إلى حدٍّ ما، بقدر مضي الوقت وبقدر تعاقب احتيازاته، عن موروثات أخرى منظّمة بشكلٍ موازٍ. وكريستيان چاكوب يرصد في اليونان القديمة واحدة من كبرى اللحظات الأولى في هذا التاريخ. فهناك «تتحدد معالم المناهج، واجبات العمل الفكري، حول المكتبات»، فحين «تُوضع الكتابات المتاحة كلها تحت تصرف الباحثين»، نجد أنها «تحدد في الواقع المبادئ، البنيةَ الداخلية للنص العلمي، أيًا كان الفرع المعرفي المعني»[٣٢]. فالمكتبات أو الأرشيفات تشكل ترتيبات محورية للعمل الفكري وهي أشبه ما تكون بأشكالٍ معروضة لـ«البحث العلمي» الذي «لا بدّ له من دمج ماضي الفرع المعرفي الذي يندرج فيه، أي لا بدّ له من أن يتضمن، إن جاز القول، أرشيفات المجال الفكري الذي يسعى إلى الإسهام في تحسينه والارتقاء به»[٣٣]. فالاندراج في تراث، في سلالةٍ، مع أو ضد هذا النص أو هذا الكاتب أو ذاك، إنما يفترض تراكمية للمجهودات الفكرية، بل فكرةً معينة عن «التقدم»، حتى وإن كان بوسع كل بحث جديد استنفار الماضي الواحد لاقتراح المضي في اتجاهات جد مختلفة. والبحث العلمي هو، بطريقته، «ترتيبُ أرشفةٍ»:

ومن ثم فإن البحث العلمي الجديد إنما يُكتب ضمن سيرورة الاستشهاد والنقد هذه، ضمن هذه الحركة التناوبية فيما بين ماضي الفرع المعرفي وتقدمه التالي. فالبحث لابد له من أن يحتفظ بآثارٍ، وكأنها طبقات چيولوچية كثيرة، من القواعد التي ينبني عليها. وهو يُكتب في مكتبةٍ، حيث يجد عالم الجغرافيا نفسه محاطًا بخرائط ومذكرات، إلاّ أن البحث لابد له، في نهاية المطاف، من أن يصبح هو نفسه هذه المكتبة، بأرشفةِ مجمل المعلومات المشهود بدقتها بعد القيام بمشروع التصحيح النقدي. وبأكثر بكثير من أن يكون مجرد إجراء تأليف، يزيد من حدته ميل الإغريق غير المعتدل إلى السجال، فإن هذا اللجوء النقدي إلى التراث، كمبدأ محرّكٍ للاكتشاف العلمي، إنما يظهر بوصفه الأداة الأساسية التي تكفل ليس فقط تأبيد المعارف وإنما تقدمها أيضًا.

ومن ثم فإن مكتبة الإسكندرية تدخل تحولاً في العمل الفكري، وهو تحول يجد تجلياته بالفعل في المدرسة الأرسطوطاليسية. فكل عالم يجب أن يكون أيضًا فقيهًا لغويًا، يقرأ ويعيد قراءة نصوص من سبقوه، ويصحح المفاهيم الخاطئة كما نصحح درسًا خاطئًا لنصٍ من نصوص هوميروس. ويصبح البحث المكتوب أداةً للعمل، دعامةً لقراءة نقدية تولّد كتابة جديدة. وهذه الحركة بين القراءة والكتابة تصبح تكوينية للنص العلمي الذي يجب عليه، بوصفه دعامة لبحوث وصفية ولنظريات جديدة، أن يقدم تكثيفًا للتراثات الماضية، بين الدوكسوجرافيا [وصف المعتقدات] والأنطولوجيا [المنتخبات من النصوص]. ومن ثم فإن البحث هو ذاكرة حقل معرفي، وهو يحدد المدى المؤقت لمسيرة، أصلها موجودٌ في مؤلفات السابقين الأقدم. ومع كونه نقطة وصول هذا التراث، سيكون هو نفسه نقطة انطلاق جديدة للبحوث التي ستتلوه. ومن ثم فإن الأرشفة المنهجية والمنطقية للنتاجات الفكرية، في إطار المكتبة، إنما تظهر بوصفها الشكل المؤسسي لترتيب ماثل في قلب البحث العلمي نفسه. إنها الحركة نفسها والمنطق نفسه اللذان يقودان إلى تخزين تراث الماضي وبناء معارف جديدة على هذا الأساس. فليس هناك من علمٍ من دون تاريخ علوم. وليس هناك من عالمٍ من دون ذاكرة. فالكتابة العلمية هي ذاكرة حية وإبداعية، يتأسس فيها ديالكتيك تقدمٍ مستندٍ إلى استغلالٍ نقديٍّ للماضي[٣٤].

وضمن هذا التناصِّ التبادلي النوعي الخاص تحديدًا تتأسس الاستقلالية الذاتية لحقل معرفي أو لمجال ثقافي. وهذه الخصوصية – التي تجعل الأطباء، المهندسين، علماء الرياضيات، الشعراء، الحقوقيين، اللاهوتيين، إلخ يقرءون نصوص أسلافهم ويُبدون رد فعلهم حيالها– يجب تمييزها بعناية عن استقلال مجالٍ عن المطالب أو السلطات الخارجية قياسًا إليه. وبهذا المعنى الدقيق، منذ العصر القديم، يوجد شيء ما بوصفه «حقلاً فلسفيًا»، لأننا بالفعل بإزاء عالم خاص، له تقاليده الخاصة، ونصوصه التي يمكن الرجوع إليها في المكتبات والاطلاع عليها والاستشهاد بها والتي يمكن أن يجد المرء نفسه أحيانًا، فيما يتعلق بها، مندرجًا في لعبة منافسة جد مرهفة:

كيف يمكن عرض نسقٍ فلسفي من دون تحديد موقعه قياسًا إلى مذاهب سابقة، بل منافسة له؟ إن المناظرات فيما بين المدارس الفلسفية القديمة إنما تمضي إلى ما هو أبعد من منافسة مؤسسية انطوت غالبًا على إفقاد أطروحات الخصم اعتبارها: فالتفكير في المبادئ الأولى ومفهوم المادة نفسه يفترض اتخاذ موقف في مشهد مذهبي تحدِّد معالمه أطروحات

قوية، بعضها بعيد وبعضها الآخر قريب. والتراث الفلسفي، وقد جرى صوغه في خطوطه العريضة في صياغات تصويرية للعقائد، إنما يسمح باستحضار السابقين في جدل يُستخدم فيه نقد الأنساق السابقة كأساس لبيان الحقيقة. إلاّ أن بوسع فيلسوف حجب هذا عن فيلسوف آخر، والمناظرة الأبيقورية، باستهدافها واحدا من مشاهير الأسلاف، إنما تسعى إلى إفقاد أطروحات المدرسة المنافسة اعتبارها، في اللحظة القريبة للمجادلات الأشد قوة: لوكريشيوس ينتقد هراقليطس لكي يدحض الرواقيين على أفضل نحو، بكلام مبطّن [إله خبيء]، بخطاب الثقافي، بلعبة ريكوشيه [تزلج] (يتحدث آلان چيجانديه عن «نوع من البلياردو»[٣٥].

وتاريخ هذا التمايز الطويل لمجالات النشاط الثقافي أو الفكري يظل علينا كتابته إلى حد كبير، ناهيك عن التاريخ الأعم بكثير للتقسيم الاجتماعي للعمل. إن العوامل الفرعية، العوالم الاجتماعية، الأنساق أو الحقول، والتي تُعَدُّ كلها مفاهيم لا تحيل بدقةٍ إلى أنماط واقع اجتماعي واحدة، وإن كانت تتقاسم كلها رغبةً واحدة في التفكير في ظواهر التمايز الاجتماعي، هي مفاهيم لها أصلها الذي قد يتعين الاجتهاد في دراسته.

لقد أشار عالم الاجتماع تالكوت پارسونز إلى أهمية حقبة ما بعد الرينسانس في إيطاليا بوصفها حقبة ظهور ثقافة خاصة، مستقلة عن كل الاعتبارات الدينية، حقبة تكوينٍ لعوالم ثقافية وعلمية ذات خصوصية نوعية نسبيًا. فعلى نحو متزايد باطراد، لم تعد هناك قدرة على تحمل تراكم الانتماءات: وإذا كان بوسع ليوناردو دا ڤينشي أن يكون في آنٍ واحدٍ فنانًا وعالِمًا، فإن هذه لم تعد حالة رافاييل أو جاليليو جاليلي[٣٦]. بل إن علماء عليمين بالتاريخ لا يترددون، فضلاً عن ذلك، في رد اللحظة التي تستقل فيها ذاتيًا سلسلةٌ من حقول الإنتاج الثقافي إلى العصور الوسطى. وتلك حالة چان – فيليب چينيه، الباحث في تاريخ العصور الوسطى، والذي يرصد بداية تمايزٍ قويٍّ حدثت في القرن الثالث عشر:

لذا فإننا إذا ما عدنا إلى الساحة التاريخية، يتبين لنا أنه منذ القرن الثالث عشر جرى كسر الاحتكار الكنسي وأنه، شيئا فشيئا، سوف يستقل ذاتيًا عدد معين من الحقول، التي مازال من الصعب جدًا تحديد موقعها على أي حال. فأولاً وقبل كل شيء، هناك حقل القانون، الأكثر قابلية للرصد، والأفضل انفصالاً عن الكنيسة، وإن كان لا يُعدُّ فقط، فيما نظن، سوقًا للسلع الرمزية. ثم هناك الحقل الجامعي: من السهل تحديد معالمه من خلال مستوياته، لكنه يظل بوجه عام تحت السيطرة الكنسية، ليس من دون أزمات جسيمة والحق يقال، وهو يميل هو

نفسه إلى الشعب، حيث يحوز القانون دفعةً واحدة أسلوب عمله الخاص من الناحية العملية وحيث يتجه الطب إلى الفوز بما فاز به القانون. ثم هناك ما قد يجوز لنا تسميته، فعليًا، بالحقل أو بالأحرى الحقول الأدبية، التي لا تتمتع بمستويات ظاهرة، لكنها تفلت من الاحتكار الذي تفرضه الكنيسة وتعمل بالفعل كأنساق[٣٧].

الاستقلال الذاتي الذي نحن بصدده

مفهوم «الاستقلال الذاتي»، وبشكل أخص أيضًا مفهوم «الاستقلال النسبي»، له تاريخ هو من حيث الأصل غير قابل للفصل عن عمل ماركس والتراث الماركسي. والواقع أن الماركسية قد كشفت ميلها إلى نزعة اقتصادوية معينة تتألف من ردّ كل نشاط – سياسي، حقوقي، مدرسي، فني، ديني، إلخ – إلى البنية التحتية الاقتصادية، بشكل ميكانيكي(×). فما يحدث في هذا النوع أو ذاك من الممارسات ليس من شأنه إلاّ أن يكون النتيجة المباشرة لحركات تجد موقعها في الأساس الاقتصادي. وفي ردّ فعل على هذه النزعة الاختزالية الاقتصادية، توصل بعض الكُتّاب، الذين يحتل بينهم الفيلسوفان الماركسيان إرنست بلوخ وأنطونيو جرامشي مكانة مركزية، إلى تطوير فكرة الاستقلال النسبي لمجالات النشاط ولممارساتها وللصراعات الخاصة التي تدور فيها. فبدلاً من أن نكون بصدد مجرد انعكاس للاقتصاد أو تحديدٍ مباشرٍ من جانب الاقتصاد يطال مجالات المجتمع الأخرى، بدأ الاعتراف، مثلاً، بالطابع «**النوعي الخاص** الفعال الذي تتميز به البنى الفوقية»[٣٨].

على أننا نجد، لدى ماركس وإنجلس بالفعل، أن دراسة تقسيم العمل، وهو «واحد من قوى التاريخ الرئيسية»، قد سمحت بالتعرف على وجود «افتراقات شرائحية» وحثت على التفكير في المنطق الخاص لكل عالم أصغر ناجمٍ عن «انقسامٍ فرعيٍّ» أكثر تزايدًا دومًا. فبحسب هذين الكاتبين، يتخذ تقسيم العمل بادئ ذي بدء شكل فصلٍ بين العمل اليدوي والعمل الذهني. لكنه ينشأ أيضًا بين العائلات المختلفة، وبين المدن والأرياف، وبين الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي والتجارة، وبين مختلف فروع العمل الصناعي أو الزراعي أو التجاري، وبين مختلف الطوائف الحرفية، إلخ[٣٩].

(×) من المؤكد أن هذا لا ينطبق على ماركسية ماركس وإنجلس. – م.

وهكذا ندرك السبب في أن مفهوم الاستقلال الذاتي قد أصبح شيئًا فشيئًا، بشكل ضمني أو مُعلَن، مفهومًا مركزيًا لدى فريق من الباحثين في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية. وهو مفهوم مركزي لاسيما أن هؤلاء الباحثين لا يكتفون بالاقتصار على دراسة مجالٍ أو عالمٍ أصغر والنظر إليه بوصفه عالمًا معزولاً، بل يفكرون في العلاقات بين المجال أو العالم الأصغر المعني وما يقع خارجه.

الاستقلال الذاتي – الخصوصية النوعية والاستقلال الذاتي – الاستقلال: حالة العالم الأدبي

إن انفصال مجالات المعرفة أو مجالات الإنتاج الثقافي إنما يحدث مبكرًا جدًا في تاريخ المجتمعات. فالنتاجات تتحدد خصوصيتها النوعية وتُشكل تقاليد خاصة يجب على القادمين الجدد احتيازها. ومن غير المتوقع من أحد أن يجهل تاريخ المجال الذي يدخله. وهذا النوع من التحول الاستقلالي للمجالات (الاستقلال الذاتي – الخصوصية النوعية)، والذي هو نتاج لتقسيم للعمل الثقافي، ليس هناك من شيء كبير يجمعه بالتحول الاستقلالي لهذه المجالات نفسها عن السلطات (سلطة الدولة أو الكنيسة أولاً، ثم سلطة الاقتصاد) ولا بالاستقلال الاقتصادي للمنتجين (الاستقلال الذاتي – الاستقلال). ومثال العالم الأدبي يقول لنا الكثير فيما يتعلق بهذه المسألة ويسمح بتوضيحها.

في الحالة الأولى، يتوافق الاستقلال الذاتي للعالم الأدبي مع تمايز الأدب بوصفه نشاطًا منفصلاً عن النشاطات الاجتماعية الأخرى (النشاطات السياسية، الحقوقية، الدينية، الاقتصادية، الفلسفية، إلخ). فعلى مدار قرون، تُولد مؤسسات أدبية نوعيًا كالأكاديميات وجمعيات الكُتّاب ودور النشر المتخصصة في نشر الأدب وتراثٌ أدبي قومي أو عالمي وأرففُ المكتبات العامة والمكتبات المخصَّصة للأدب والجوائز والمسابقات الأدبية وتعليمٌ للآداب وكُتب تاريخ الأدب ومعاجم الأدب أو المعاجم التي تتحدث عن الكُتاب والتظاهرات الأدبية، إلخ. ولو اعتمدنا زاوية نظر كهذه، فإن التحول الاستقلالي للمجال الأدبي لم ينتظر نهاية القرن التاسع عشر حتى يكتمل. إن هذا الاستقلال الذاتي – الخصوصية النوعية هو أولاً وقبل كل شيء شأن يخص المؤلفات والمعارف المتراكمة، المصنَّفة، المرتَّبة ترتيبًا

هيراركيًا، والتي يجري تدريسها (بفضل المكتبات العامة أو الأكاديميات أو المدارس)، والتي تُجبر من يدخلون اللعبة ويريدون إبداع عمل أدبي على احتياز كل هذا الموروث أو جزء منه. ومن هذه الزاوية، فإن كل عالم ثقافي راكم مخزونا نوعيًا خاصًا إنما ينفصل بالضرورة عن مجمل العوالم الاجتماعية الأخرى (القريبة منه أو البعيدة عنه) ويحقق استقلاله الذاتي.

وبوسع المؤلفين أن يؤلفوا بناءً على طلب من ملك مسرحيات أو أن يكتبوا بناءً على طلب من دار نشر أجزاء من سلسلة روايات بوليسية أو روايات عاطفية تقليدية أو أن يكتبوا روايات تتماشى مع أمنيات أو ذائقات موجودة سلفًا لدى جمهور واسع، وهذا لن يشكك في الاستقلالية الذاتية – الخصوصية النوعية للأدب، أي وجوده كمجال خاص للنشاط يتمايز عن المجالات الأخرى: فبينما يقوم البعض بالكتابة، يقوم البعض الآخر بالتصوير أو بالرسم أو بالنحت أو بالتفلسف. والاعتماد الأقوى والأكثر مباشرة على «طالبي المُنتَج الأدبي» لا يحول دون إعمال كفاءات أدبية نوعيًا. وعلى الرغم من أن «الأدب الصناعي» (المصطلح لسانت بوف) يتكيف مع الضغوط أو التوقعات التجارية، فإنه، بما يتميز به من أعراف سردية وطرائق أو تيمات «ضرورية»، إنما يُعَدُّ نتاجًا للتحول الاستقلالي الذاتي للأدب بوصفه مجال نشاط شأنه في ذلك شأن الأدب الأكثر «نقاءً». والحال أن الضغوط الواحدة أو التوقعات الواحدة أو المطالب الاجتماعية الخارجية الواحدة (السياسية، الثقافية، الأخلاقية، الدينية أو الاقتصادية) إنما تجد ترجمة لها بأشكال متباينة في الأدب وفي الفلسفة، في الرسم وفي السينما.

ما هو رياضي وما هو خارج الرياضة

يسمح تحليل العالم الرياضي بإجراء المعاينة نفسها وبإبداء النوع نفسه من الملاحظات. إذ يشير چاك دوفرانس، فيما يتعلق بحالة فرنسا، إلى أن الألعاب الرياضية قد تطورت وتبلورت من الناحية التقانية بشكل مكثف بين الخمسينيات من القرن العشرين وعام ١٩٨٥. فالعالم الرياضي قد «اتسع» و«رسَّخ قواعده وسلطاته وتقاليده» (حيث ساعد النادي

المتخصص والمنافسة على ذلك) إلى درجة أنه قد يكون بات «موصدًا بشكل متزايد باطراد حيال العالم الخارجي»(٤٠). على أننا إن تحدثنا عن خصوصية نوعية لعالمٍ له قواعد لعبته ورهاناته الخاصة، فإن هذا لا يعني أننا نزعم انغلاقه بالضرورة على نفسه.

فأولاً وقبل كل شيء، من الواضح أن روح المنافسة الرياضية، ومن خصائصها أن تكون معلنة ومطلوبةً بوصفها «جيدة» أو «صحية»، لا تنمو في صحراء ثقافية: إن المنافسة هنا تتخذ، بالتأكيد، أشكالاً خاصة، لكنها ليست عديمة الصلة بوجود منافسات اقتصادية، علمية، مدرسية، إلخ. والحقل الرياضي يتواصل على نحو مستتر، بحكم هذه الحقيقة نفسها، مع عدد كبير من العوالم الأخرى المتنافسة ضمنيًا أو بشكل معلن. ومن جهة أخرى، فإنه إذا كانت المؤسسات الرياضية قد اجتهدت في فصل الألعاب الرياضية عن الرهانات أو الوظائف غير الرياضية (التقانية) نوعيًا - كالرهانات أو الوظائف الدينية، السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الوطنية، الانضباطية، التمدينية، الأخلاقية، المدرسية، إلخ - ، فإنها لا تزال بعيدة عن أن تكون قد وصلت إلى هذا الفصل. ومن الصعب اليوم أن لا نرى الرهانات السياسية، الوطنية، الأخلاقية، الاقتصادية أو الطبية المرتبطة بالرياضة. ولو كان الحقل الرياضي منغلقًا بالكامل على نفسه، لما كان من شأن التعليقات على مباريات كرة القدم أن تكون تعليقات قومية إلى هذا الحد (كان من شأننا أن نعلق على جودة الأداءات بصرف النظر عن البلد الذي تجئ منه الفرق)، ولَمَا كان من شأن الفرق القومية أن تردد أناشيدها القومية ولَمَا كان من شأن الصفير الذي يصاحب أحيانًا ترديد هذه الأناشيد القومية أن يكون مثار كل هذه المجادلات. كما أنه لم يكن ليكون من

الوارد أن نتحدث عن مهامنا الخاصة بتكوين مواطنين يحترمون قواعد التمدن ولا عن دورنا في الحفاظ على «الجسم السليم» «في صحة جيدة». وما كنا لنشهد دخول الأندية الرياضية في البورصة كما ما كنا لنشهد تدخل منطق الإعلانات أو المنطق التليڤيزيوني في تنظيم بعض الألعاب الرياضية ذاته.

وهذه التمفصلات بين ما هو رياضي وما هو خارج الرياضة، هذه الوظائف الاجتماعية المطلوبة أو المرغوبة أو هذه الرهانات الخارجية قياسًا إلى المنطق الرياضي الخالص، لا تحول دون وجود مجال الممارسات هذا بوصفه مجالاً «مستقلاً» ولا دون إخضاع من يدخلونه لضوابط نوعية خاصة (قواعد اللعبة، التدريب، إلخ).

ولو فهمنا «الاستقلال الذاتي» للعالم الأدبي، بالمقابل، بمعنى الاستقلال عن السلطات السياسية أو الدينية أو الاقتصادية، فإن الشيء الوحيد الذي يمكننا قوله عندئذ بيقين هو أننا قد انتقلنا تاريخيًا من اعتماد الكُتّاب على السلطات السياسية والدينية، على الممولين وطالبي الأعمال الأدبية، إلى اعتمادٍ عامٍّ على السوق. فحرية التعبير الأدبي لجزءٍ كبير من المبدعين هي في كل مرة محكومة بإطار وحدود علاقة اعتمادهم على مموليهم: النخب السياسية والدينية أمس، سوق النشر اليوم. وحين نقارن أعمال شيكسبير أو ثيرڤانتس أو راسين أو كورني بأعمال كُتاب القرن التاسع عشر أو القرن العشرين الذين يكتبون روايات عاطفية أو روايات بوليسية أو روايات تاريخية شعبية كي يتعيشوا من إيرادات مطبوعاتهم، نرى بشكل واضح أن التبعية السياسية والدينية القوية لم تحل دون ظهور أعمال أدبية عظيمة، وأن السوق، التي تقوم بفرزٍ انتقائي بحسب معيار المبيعات بدلاً من معيار الجودة، قد تَحُدُّ بدرجة ملحوظة من إمكانية الابتكار من الزاوية الأدبية.

ولكي نحدد موقع «كسب» الاستقلالية الذاتية للعالم الأدبي في أواخر القرن التاسع عشر (مع فلوبير وبودلير)، ولكي نرى أن تدشين سوق أدبية قد شارك في

هذا التحول الاستقلالي الذاتي في القرن التاسع عشر قبل أن يهدده بعد ذلك خلال القرن العشرين[٤١]، لا بُدَّ، من جهة، اختيار تعريف خاص للاستقلال الذاتي، ولا بُدَّ، من الجهة الأخرى، أن نضع في السوق خصائصَ تحريرية بشكل مُبَالغ فيه. ومن جهة أخرى، نجد أن ب. بورديو، في نصوصه بشأن الحقل الأدبي، يظل غير واضح إلى حد بعيد فيما يتعلق بالطريقة التي يمكن بها لعالَمٍ كهذا أن يصبح مستقلاً ذاتيًا حين تتشكل سوق للأدب، لأن نظام السوق، كنظام رعاية الفنون والآداب، ينطوي دفعةً واحدةً على خطرٍ - ذي طبيعة مختلفة- على استقلالية المبدعين.

لقد مَزَجَ ب. بورديو، في واحد من نصوصه الأولى المبكرة، نُشر في عام ١٩٦٦[٤٢]، محاجتين لكي يؤكد أن تكوين سوق قد ترتب عليه الفوز باستقلالية ذاتية مهمة. وتتعلق المحاجة الأولى بالانتقال من صلة تبعيةٍ مباشرة وشخصية («حلقة صغيرة من القراء الذين يتردد عليهم الفنان بشكل مباشر» والذين يجب عليه الإصغاء لنصائحهم وانتقاداتهم) إلى «جمهور، "كتلة" غير متمايزة وغير شخصية ومجهولة الأسماء من القراء الذين لا وجه لهم»[٤٣]. وفيما يتعلق بهذه النقطة، فإن مكسب الاستقلالية الذاتية إنما يظل محل شك إلى حد بعيد لأن بوسعنا أن نتساءل: في أي شيء سمح الجانب الأكثر «توزعًا» للتبعية بحرية أكبر للمناورة الأدبية ؟ ثم هل انتقلنا بالفعل من تبعية مباشرة وشخصية إلى تبعية أخفّ وأكثر توزعًا؟ ليس هناك ما هو أقل صحة من هذا. فالناشر أو المشرف الأدبي أو المشرف على السلسلة هم بشكل ملموسٍ جدًّا الأشخاص الذين يُذكرون الكتاب، الذين ربما نسوا قيود السوق، بهذه القيود. وتاريخ الكُتاب ليس تاريخ تحررهم التدريجي من كل قيد، وإنما هو بالفعل تاريخ أشكال مختلفة من القيود لم تكف عن الضغط عليهم. ومن الطلب (المباشر) إلى الطلب (الموزَّع)، فإن ما يتغير هو مجرد طبيعة المحدِّدات. لأن السعي إلى إرضاء أمير أو ملك أو الكنيسة، أو محاولة اجتذاب الجمهور أو عدم إغضاب الناشر، إنما يعني في جميع الحالات اضطرار الكاتب من الناحية الاقتصادية إلى توجيه قلمه من زاوية اعتبارات خارج - أدبية (هجرُ الشعر والاتجاه إلى كتابة الرواية، أو، وهذا أسوأ، إلى كتابة المسرح الشعبي، أو المسلسلات الروائية أو إلى الكتابة الصحافية، هو تيمة متكررة لدى روائيي القرن التاسع عشر)[٤٤]. وكان جوستاف فلوبير مدركًا لذلك جيدًا، فهو الذي كتب فقال:

عندما لا تخاطب عامة الناس، فمن العدل أن لا يدفع لك عامة الناس شيئًا. إنها مسألة اقتصاد سياسي. والحال أنني أرى أن العمل الفني الجدير بهذا الأسم والمكتوب بضمير هو عمل لا يُقدّر بمال وليست له من قيمة تجارية ولا يمكنه الحصول على مقابل مالي. والخلاصة أنه إذا لم يكن الفنان يملك مصدرًا للدخل، فلا بُدَّ له من أن يموت من الجوع! إننا نجد أن الكاتب، لأنه لم يعد يحصل على معاش من الكبار، أصبح أكثر حرية، أكثر نبلاً. وكل نبله الاجتماعي يتألف الآن من أن يكون ندًّا لبقّال. فيا له من تقدم[٤٥]!

أمّا المحاجة الثانية التي استخدمها ب. بورديو فهي تبدو لي أكثر إشكالية أيضًا. فهو يقول من حيث الجوهر أنه إذا كانت السوق تولّد الاستقلال الذاتي فإن هذا إنما يرجع إلى أنها تسمح لمن اتخذوا من الفن والثقافة مهنةً لهم بأن يكونوا موجودين، بشكلٍ مستقلٍ عن السلطات السياسية أو الدينية. «إن السوق المؤلّفة من مشترين افتراضيين قادرين على أن يمنحوا العمل [الفني] إقرارًا اقتصاديًّا» يمكنها من ثم «ضمان الاستقلال الاقتصادي والفكري للفنان» و"وجود سوق أدبية وفنية" يسمح بتكوين قوام مهنٍ فكرية بشكل محدّد»[٤٦]. والحال أن العكس بالضبط هو ما يظهر تاريخيًّا: فالدولة، لا السوق، هي التي سمحت، بأشكالٍ سلطوية أحيانًا، بتطور فرقٍ من المبدعين المهنيين (فرق ممثلين، باحثين، كُتّاب، فنانين، إلخ). وإدراكًا لحقيقة أن هيئات حقيقية من المهن الفكرية لم تُخلق قط إلاّ من جانب الدولة (أو من جانب الكنيسة)، وأن الكُتاب لم يشكلوا قط «فريقًا مهنيًّا» وأنهم لم يتمكنوا إلاّ نادرًا من الاستفادة من هذا الاستقلال الاقتصادي من خلال السوق، فمن الصعب أن نميز أين يقع فعل السوق في سيرورة التحول الاستقلالي الذاتي. فأين هو مكسب الاستقلال الذاتي الأدبي المترتب على فعل السوق بينما نعرف أن المؤلفين الأكثر «نقاءً»، المنتجين لسلع رمزية موجّهة إلى منتجين آخرين لسلع رمزية، لا يملكون غير القليل جدًّا من فرص الاستفادة من وجود السوق؟ إن ب. بورديو يشير بالفعل هو نفسه، فيما يتعلق بالقرن التاسع عشر، إلى أن الأكثر «ثراءً» هم وحدهم الذين كان بوسعهم أن لا يكونوا «مضطرين إلى الانكباب على مهام ثانوية لكي يتمكنوا من تأمين عيشهم» وأن الآخرين كانوا «مضطرين إلى أن يهجروا بهذه السرعة أو تلك كتابة الشعر لكي ينكبوا على نشاطات أدبية أفضل عائدًا» كالرواية أو المسرح أو «"الأدب الصناعي" الذي جعل من الكتابة نشاطًا كأي نشاط آخر»[٤٧].

ولا يبدو أن ب. بورديو قد رأى الفارق الرئيسي بين الحقوقيين أو الكهنة، الذين تولت الدولة أو الكنيسة تكوينهم وتجنيدهم ودفع الرواتب لهم، وبين الفنانين (بالمعنى الكامل للمصطلح) الذين لم يعرفوا قط ظروفًا مماثلة من حيث التكوين وتحقيق الاستقرار المهني والحصول على رواتب، حين كتب فقال: «بعبارة أخرى، فكما أن ظهور القانون بوصفه قانونًا، أي بوصفه "مجالاً مستقلاً استقلالاً ذاتيًّا" ؛ يُعَدُّ، كما يلاحظ إنجلس ذلك في رسالة إلى كونراد شميت، مرتبطًا بوجوه تقدم تقسيم العمل التي تؤدي إلى تكوين هيئة حقوقيين مهنيين، وكما أن «ترشيد» الدين يدين بـ«معياريته»ـه «الذاتية» الخاصة، المستقلة نسبيًا عن الظروف الاقتصادية (التي 'لا تؤثر عليه إلاّ كـ«خطوط تطور»') لحقيقة أنه يعتمد أساسًا على تطور هيئة كهنوتية، ذات اتجاهات ومصالح خاصة، كما يلاحظ ذلك ماكس ڤيبر في كتابه *Wirtschaft und Gesellschaft*[×]، فإن السيرورة التي تقود إلى تشكل الفن بوصفه فنًا إنما ترتبط هي أيضًا بتحول في العلاقة التي يحتفظ بها الفنانون مع غير الفنانين و، من ثم، مع الفنانين الآخرين»[٤٨]. والحال أن ب. بورديو، إذ يجعل، هنا، من الطابع المهني لفاعلي الحقل معيارًا للاستقلال الذاتي، إنما يجازف بإعطاء الانطباع بأن الفنانين والكُتاب لا يمكنهم، بحكم التعريف، أن يكونوا مستقلين ذاتيًّا. والحاصل أن درجة التحول المهني الضعيفة لدى المبدعين إنما تشير على أي حال إلى فرادة هذه العوالم وإلى ضرورة تحديد لنظرية الحقول[٤٩].

والخلاصة هي أن الحقيقة من ثم هي أن الاستقلالية الذاتية – الخصوصية النوعية للأدب والتي تميز العالم الأدبي عن العوالم الاجتماعية الأخرى ليست الاستقلال الذاتي – الاستقلال الأدبي بمعنى تحرر الأدب من القيود والمطالب الاجتماعية، الاقتصادية، الدينية أو الأخلاقية والذي تُعَدُّ نظرية الفن للفن، التي جرى تطويرها في القرن التاسع عشر، أحد مآلاته الرئيسية. ومن الواضح أن النوع الثاني من الاستقلال الذاتي يتوقف على النوع الأول، أي على انفصال النشاط الأدبي وتخصصه قياسًا إلى النشاطات الثقافية الأخرى، وإن كان لا يختلط به. ولابد من أن نضيف أن الاستقلال الذاتي – الاستقلال لا يخص إلاّ أقلية جد ضعيفة من الكُتاب (من أصحاب الإيرادات أو أصحاب مهنة ثانية أساسًا) الذين يكتبون نصوصًا لا يقدر على قراءتها غير جمهور محدود.

(×) الاقتصاد والمجتمع. – م.

وإذا لم نميز الخصوصية النوعية للأدب (وجوده كمجال منفصل) عن استقلاله عن المطالب الخارجية، وإذا ما جعلنا من هذه الخاصية الثانية – مثلما يفعل ذلك پ. بورديو – المعيارَ المحدِّدَ الذي يقرر ما إذا كنا بصدد حقل أم لا(٥٠)، فقد يتعين عندئذ أن نستخلص من ذلك سلسلة من النتائج الحاسمة التي لا ريب في أن طارح نظرية الحقول ومستخدميها ليسوا على استعداد لاستخلاصها:

١. قد يتعين بادئ ذي بدء الإقرار بأن الاستقلال الذاتي – الاستقلال نادرًا ما يتم بلوغه، بما في ذلك من جانب من اعتبرهم پ. بورديو مبدعي هذه المواقف النقية (فلوبير وبودلير). يؤكد پ. بورديو أن هذين الكاتبين قد ابتدعا «الشخصية الاجتماعية غير المسبوقة والمتمثلة في الكاتب أو الفنان الحديث، المحترف طيلة الوقت، المنكب على عمله بشكل كلي وحصري، غير المبالي بمتطلبات السياسة ووصايا الأخلاق وغير المعترف بأي سلطة أخرى سوى المعيار النوعي لفنه»(٥١). والحال أننا لسنا مضطرين إلى تصديق فلوبير حين يزعم استقلاله عن كل مؤسسات السلطة (دُور النشر، سلطة الدولة، المجلات، الكنيسة، إلخ). فهذا الذي يزعم أن «التكريمات تنزع الكرامة» إنما يحصل في عام ١٨٦٦ على وسام الصليب الكبير لجوقة الشرف. بل إنه يكتب على نحو ساخرٍ في **معجم الأفكار الجاهزة** (١٩١٣): «وسام جوقة الشرف: تسخر منه لكنك تشتهيه. عندما تحصل عليه، قل دومًا أنك لم تسع إليه». وهو أيضًا الذي كان من المتصور أنه لا يستجيب لوصايا الأخلاق والذي تكشف مخطوطاته عن مكابدته جلد ذاته أخلاقيًّا وإيديولوچيًّا(٥٢).

٢. قد يتعين قبول فكرة أن «حقلاً» قد يختفي فجأة من حيث كونه حقلاً في فترات التدخل المتوحش من جانب النظام السياسي في النظام الأدبي (كالأدب في البلدان التي تحكمها سلطات ديكتاتورية أو سلطوية) (٥٣). فعندما يتم غزو المجال الأدبي من جانب منطق صادر عن مجالات مغايرة، تحت تأثير رقابة سياسية واجتماعية تقود إلى حظر أو إجازة نشر أعمال الكُتاب، تشجيع الكُتاب أو تجريدهم من الاعتبار ليس على أساس اعتبارات أدبية نوعيًا، بل انطلاقًا من معايير إيديولوچية، فقد لا يعود بالإمكان عندئذ الحديث عن «الحقل».

٣. إن فكرة «الحقل التابع لسواه» نفسها قد تكون جمعًا ناجزًا بين متناقضين لأن «الحقل» يجري تعريفه أحيانًا باستقلاله الذاتي عن السلطات. والواقع أن پيير

بورديو يجعل من «الاستقلال عن السلطات الاقتصادية والسياسية» «القانون الأساسي» أو الـ «*nomos*»[٥٤] [الناموس المعياري] الحاكم للعالم الأدبي. و«الحقل الأدبي» الحقيقي الوحيد، منظورًا إليه على هذا الأساس، إنما هو، في حقيقة الأمر، «الحقل الفرعي للإنتاج المحدود»، الذي يخص أقلية ضئيلة من الكتاب. والواقع أن عالم الاجتماع [پ. بورديو] يقوم هنا على نحو سيء، عبر مركزية إثنية طليعية قد يتعين دراسة آثارها العديدة على التحليل، بتعميم ما لا يخص إلا شريحة ضئيلة من الحقل على مجمل الحقل. ولا يسعنا إلاَّ أن نوافق هنا على ما يذهب إليه آلان ڤيالا حين يكتب فيقول:

ما أكثر ما رضخنا بالفعل، منذ قرن، لغواية أن نجعل من بعض الصور التي وُلِدت في مخيلة شعراء الفن للفن، الذين أرهقوا أنفسهم بأعباء تناقضاتهم الخاصة، نظريةً للأدب. بادعاء أنها نظرية عامة ؛ بينما هي في أفضل الأحوال – وإن كانت مهمة بصفتها هذه– نظرية عن أدب ؛ وليس هناك من تنظيرٍ يصمد، يتماسك، إلاَّ شريطة إمساكه بزمام كلية الأشياء التي يجري التنظير لها[٥٥].

وبينما قد يكون بالإمكان أن يبدو منطقيًا، من وجهة نظر معينة، الاعتراف بوجود «حقول» مستقلة ذاتيًا إلى هذا الحد أو ذاك ومفتقرة صراحةً أيضًا إلى الاستقلالية، فإن جانبًا من نظرية الحقول إنما يجعل من تركيبة كهذه أمرًا غير معقول.

٤. أخيرًا، يبدو أنه قبل انبثاق «حقل» (بمعنى عالم مستقل ذاتيًّا يدفع إلى الاستقلال عن السلطات)، من غير الممكن منطقيًا وصف المجال الأدبي بأنه «حقل». وكان پ. بورديو مدركًا تمامًا لمصاعب تصور كهذا دون أن يستخلص مع ذلك من هذا دروسًا فيما يتعلق بالقيود الرهيبة لاستخدام مفهوم «الحقل» الذي ينطوي عليه هذا التصور:

إذا كان لا بُدّ من الاعتراف بأنه في أواخر القرن التاسع عشر وليس قبل ذلك تصل إلى غايتها السيرورة البطيئة التي مكنت من انبثاق حقول مختلفة للإنتاج الثقافي ومن الاعتراف الاجتماعي الكامل بشخصيات اجتماعية متماشية [مع انبثاق هذه الحقول]، كالرسام والكاتب والعالم، إلخ، فليس هناك من شك في أن بوسعنا ردَّ بدايات [هذه السيرورة] إلى أسبق زمن نشاء، أي إلى اللحظة نفسها التي يظهر فيها المنتجون الثقافيون الذين يناضلون (بحكم التعريف تقريبًا) من أجل الفوز بالاعتراف باستقلالهم وبكرامتهم الخاصة[٥٦].

ومعايير الاستقلالية الذاتية (الخصوصية النوعية قياسًا إلى الاستقلال) تتنوع بحسب الحالات وبحسب الكُتّاب، وهذه التنوعات كاشفة لتردد مفاهيميٍّ معين. وكما سبق لنا أن رأينا، فإن احتراف فاعلي عالم من العوالم إنما يعتبر مؤشرًا يعتد به على الدرجة العالية التي تم إحراز الاستقلال الذاتي بها. وعندئذ فإن الاستقلالية الذاتية - الخصوصية النوعية هي التي تكمن في قلب التفكير: فالاحتراف يعني التخصص على أساس معارف وكفاءات نوعية، وتنظيم الفصل الاجتماعي والرمزي بين الخبراء وعديمي الخبرة. وهكذا يرى پ. بورديو في تطور «منظمات المحترفين الدائمة» مؤشرًا على تزايد «الاستقلالية الذاتية للحقل السياسي»[٥٧]. لكننا لو تذكرنا تعريف الاستقلال الذاتي - الاستقلال، فيمكننا القول بأنه لا شيء أكثر انصياعًا لما يجري خارجه من الحقل السياسي في المجتمعات الديموقراطية المعاصرة بقدر ما أن وجود فاعلي الحقل إنما يستند، في المقام الأخير، إلى الانتخابات ومن ثم إلى قدرتهم على إقناع الناخبين أو إغرائهم. والفاعلون السياسيون، بحكم هذا الواقع، قريبون جدًّا من المنتجين الثقافيين الأكثر افتقارًا إلى الاستقلالية (القطب التجاري) الذين يغازلون ذائقات «الجمهور الأوسع» ويعتمدون عليها. وإذا كانت الصراعات الداخلية قد قررت المصير المخصَّص لفاعلي الحقل، فلربما رأينا أكثرَ ظهورَ استراتيجيات براعةٍ وغرائبية ونقاءٍ وتصنيفات نهائيةٍ جد مختلفة عن التصنيفات التي تحدث تحت سيطرة الناخبين الدائمة. والواقع أن مراحل الاختيار الداخلية في الأحزاب إنما تحدث هي نفسها اعتمادًا على قوى خارجة عن الحقل، الأمر الذي يسمح لعديمي الخبرة الذين «لا يعلمون شيئًا عما يدور هناك» بالحسم والاختيار بين طلاب السلطة المختلفين.

وبالمقابل، يمكن أن يكون عندنا حقل مستقل ذاتيًا - نوعي بشكل خاص، كما هي حالة الحقل الحقوقي- فهذا عالم احترافي بشكل خاص، منفصل عن العالم العادي إلى درجة أنه ابتدع لنفسه لغة خاصة لا تفهمها الغالبية العظمى من عديمي الخبرة ويُقَرِّرُ ما هو مناسب وما هو غير مناسب، ما يجوز تناوله وما لا يجوز تناوله، من زاوية القانون-، الذي يعتبره پ. بورديو مع ذلك حقلاً يتميز بضعف استقلاله الذاتي بحكم الوظائف والرهانات العملية للمسائل التي يتعين على فاعليه حلها[٥٨]. وإذا ما قارنّا معالجة الحقل الحقوقي ومعالجة الحقل السياسي، فإن التردد

النظري يبدو واضحًا عندما يتعلق الأمر بتحديد الاستقلالية الذاتية لحقل أو افتقاره إلى هذه الاستقلالية. ففي حين أن الحقل السياسي يجري اعتباره «مستقلاً ذاتيًا» بحكم درجة احترافيته العالية نفسها، وبصرف النظر عن حقيقة أنه هو أيضًا يتعين عليه حل مسائل عملية أو أنه يعتمد على قوى خارجية (انتخابية)، نجد أن الحقل الحقوقي يعتبر، على الرغم من احترافيته جد القوية، مفتقرًا إلى الاستقلالية الذاتية لأنه قد يكون خاضعًا لمطالب خارجية ومضطرًا إلى ترجمتها في منطقه هو.

ومن ثم فإن العيب الرئيسي في نظرية الحقول هو خلطها بين نوعين جد متمايزين من الاستقلالية الذاتية ومبالغتها في تقدير وزن السوق في سيرورة التحول إلى الاستقلال الذاتي – الاستقلال عن السلطات. وبحسب اللحظات أو دراسات الحالات، فإن مستخدمي نظرية الحقول يتذبذبون بين هذه التعريفات المختلفة للاستقلالية الذاتية ولا يستخدمون بالضرورة معايير واحدة لتقرير ما إذا كانت هناك استقلالية ذاتية أم لا. وهكذا فمن بين معايير الاستقلالية الذاتية يمكننا أن نرى التذرع بوجود ذخر ثقافي نوعي (نصوص، مؤلفات، إلخ) يتمايز عن أنواع موازية أخرى من الذخر الثقافي (وهو السبب في أن الأدب يتمايز عن الفلك، القانون، الدين، إلخ) [٥٩]، وبنشوء سوق اقتصادية (تُحَرِّرُ من الطلب المباشر)، وبخلق مستويات تقديرات نوعية، بل وبوجود نظريات خالصة، خاصة بالحقل وتستخلص قانونه النوعي الخاص: النظريات الخالصة في القانون، في الأدب، في الاقتصاد، في السياسة، إلخ. ومع تردد كهذا، يمكننا أن نفهم أن بالإمكان، بحسب الحالات، تحديد بداية «حقل» في زمن مبكر جدًا أو في زمن متأخر جدًا من التاريخ وأن الباحثين يمكنهم أن يروا، فيما يتعلق بالواقع الواحد، حقلاً مستقلاً استقلالاً ذاتيًا بدرجة ضعيفة (من وجهة نظر معينة)، أو حقلاً مستقلاً استقلالاً ذاتيًا بشكل كامل (من وجهة نظر أخرى) أو عالمًا ليس، بكل بساطة، حقلاً أو لم يعد حقلاً.

إلى متى يرجع الاستقلال الذاتي؟

دَرَسَ آلان ڤيالا التحول الاستقلالي الذاتي المتزايد، في فرنسا القرن السابع عشر، لمجال أدبي متمايز عن مجالات النشاط الثقافي الأخرى بمؤسساته ورهاناته

ومقولاته النوعية في الحكم على الأعمال الإبداعية، وهو مجال يحدده بتعبير «الحقل الأدبي الأول»[٦٠]. وهذا التعبير، الذي يتسم بالحذر، ليس له من معنى إلاّ قياسًا إلى الأطروحة التي طرحها ب. بورديو الذي لا يرى مجئ «حقل أدبي» إلاّ اعتبارًا من أواخر القرن التاسع عشر. وقد نندهش من واقع أن باحثًا يَرُدُّ إلى القرن السابع عشر ظهور ما لا يعتبره الباحث الآخر موجودًا إلاّ بعد ذلك بنحو قرنين ونصف قرن. ولو كان تعريف الحقل ومعايير تقرير وجوده واحدة لما كان بالإمكان، كما هو واضح، أن يظهر مثل هذا التباين الزمني.

إننا نشهد في القرن السابع عشر خلق أكاديميات (بينها الأكاديمية الفرنسية في عام ١٦٣٥، وإن كان أيضًا عدة عشرات من الأكاديميات الأخرى في كل أرجاء فرنسا) بوصفها جمعيات لمتخصصين أكفاء يتبادلون الدعم فيما بينهم ويتبادلون قراءة أعمالهم والحكم عليها وتوجيه النقد إليها وينظمون مسابقات ويَمنحون جوائز أدبية. ويرى أ. ڤيالا في تطور هذه المؤسسات البرهانَ على وجود استقلالية ذاتية متزايدة للمجالات الفكرية و، بالأخص، للعالم الأدبي: «كانت الأكاديميات عاملاً حاسمًا في التحول الاستقلالي الذاتي للحقل الفكري وانقسامه إلى فروع تخصصات متمايزة»[٦١]. وتَنصبُّ المحاجَّةُ هنا أساسًا على تكون عالم مؤسسي نوعي خاص للنقاش ولإضفاء المشروعية[٦٢]. وضمن خط الحجاج نفسه، يشير إلى التكاثر (الذي حدث في القرنين السابع عشر والثامن عشر) للصالونات والقهوات الأدبية حيث يتسنى للكُتاب الالتقاء بجزء من جمهورهم، كما يشير إلى دخول الأدب في التعليم، في القرن الثامن عشر. وكل هذه العناصر تخلق «الأسس الاجتماعية والذهنية» لتمايز للنشاطات الأدبية.

ومن جهة أخرى، فيما يتعلق بالمحاجَّة الاقتصادية عن الاستقلال، فإن «الآداب» قد دعمتها رعاية الدولة أو الرعايات الخاصة والتي تشكل شكلاً مهيئًا للاعتراف بموهبة الكاتب لا مجرد شراء لخدماته أو محض طلب. فرعاية الفنون والآداب تتيح للكاتب الإمكانية المادية لممارسة فنه دون أن يكون هذا الفن أداءً لخدمة مطلوبة محدَّدة. واعتبارًا من عام ١٦٦٤، يصل الأمر بالسلطة الملكية إلى حدّ القيام، في كل عام، بتوزيع إعانات، بما يجعل شأن الأدب والكُتاب شأنًا رسميًّا للدولة. وأخيرًا فإن تجارة المؤلفات وإنشاء حق للكاتب (مع الاعتراف بالملكية

الفكرية ومكافحة مرتكبي السرقات الأدبية) هما اللذان يشكلان أحد الأسس الاقتصادية الأولى لاستقلال الكُتاب في قطيعةٍ مع المفهوم الأرستقراطي للأدب بوصفه تسلية أو تزجية بريئة لوقت الفراغ.

وإذا كان «الكُتاب» يظلون غير متمتعين بحرية التعبير الأدبية (يقول آ. فيالا انطلاقًا من مفهوم عن الاستقلالية الذاتية – الاستقلال إن الرقابة التي هي «أحد الأشكال الأكثر وحشية للحرمان من الاستقلال»[٦٣] تتطور في القرن السابع عشر كردّ فعل على تنظيم الحياة الأدبية المستقلة عن السلطات) وإذا كانت الأكاديميات موقع توتر بين قوى خارجية (مع التعزز التدريجي لحضور نبلاء وكهنة) وداخلية، فإنه يبقى مع ذلك أن الأدب يملك نتاجاته الخاصة وأنه يكتسب قيمة ثقافية من الدرجة الأولى وأنه يتمايز داخل مجال ثقافي أوسع بكثير، ويتميز بقواعد أداءٍ ورهانات خاصة.

ولا تسمح إيرادات النشر للكُتاب، إلاّ بشكل جد نادرٍ، بتوفير أسباب عيشهم وتظل ضرورة مهنة ثابتة أو ثروةٍ شخصية تهبط عليهم ضرورة حاسمة، ما يُسهم في إبقاء النشاط الأدبي في وضعيةٍ غامضة، لم يفقدها منذ ذلك الحين. والكُتاب الأفضل حظًّا هم الكُتاب الذين يجمعون بين إيرادات النشر ومنح رعاية الآداب. وإذا كانت السوق تسمح بزيادة الاستقلالية الذاتية للكُتاب بالمقارنة مع من كان بوسعهم، تاريخيًّا، إعاشة الكُتاب، فإن ما ينشأ، مع ذلك، هو تبعية أخرى (الذائقات الجمهور وللقيود التجارية التي لا يتخلف الناشرون عن التذكير بها).

وفي العصر الكلاسيكي، فإن المهنة الثانية[٦٤] أو، وهذا أفضل، الثروة الشخصية، إنما تسمحان للكاتب بأن يكون مستقلاً في نظام أدبي تتحدد خصوصيته بتمايزه، ويشهد الكُتاب المدركون لهذه الحقيقة على ذلك في مؤلفاتهم[٦٥]. ومن كانوا يعتمدون على نظام الزبونية كان استقلالهم الأدبي محدودًا جدًّا. لكن رغبة الكاتب في العيش من عمله ككاتب إنما تفرض اللجوء إلى التعاقد مع المكتبات أو البحث في شيء من الخنوع عن المِنح، كما تفضي، في نهاية المطاف، إلى خطر ضياع الاستقلال. ومن يعتمدون، اليوم، في عيشهم، على الذائقات الأدبية وعادات القراءة لدى الجمهور أو على طلبات الناشرين، ومَن (وهم غالبًا هم أنفسهم) يضطرون إلى الانصياع لإيقاعات نشر منتظمة – مع ما لذلك من آثار متنوعة على طبيعة إنتاجهم الأدبي– لكي يحققوا مستوىً اقتصاديًا مُرضيًا، لا يملكون

استقلالية أكبر. فاليوم كما بالأمس، تشكل الثروة الشخصية أو المهنة الثانية الضمانتين خارج الأدبيتين الأقوى لاستقلالية فنية. لكن الظروف الاقتصادية المؤاتية لا تفضي، كما هو واضح، بصورة منتظمة، إلى استقلال ذاتي كهذا، وهو الاستقلال الذي يتوقف أيضًا وبالأخص على كل العمل، الضخم أحيانًا، لاحتياز الكُتاب للموروث الأدبي[٦٦].

وهدف آ. ڤيالا هو إعادة إدراج انبثاق مجال أدبي نوعيًا في تاريخ أمد أطول. وهكذا فإنه يميز، مع دوني سان – چاك، ثلاثة أشكال وثلاث مراحل في هذا التاريخ: المرحلة التي «يخضع فيها الأدب بشكل رئيسي لإملاءات إرادة خارجية (كآداب العصور الوسطى في علاقتها بالكنيسة)»، المرحلة التي «يحدث فيها صراع بين الإملاءات الخارجية (إملاءات السلطة السياسية مثلاً) والاستقلالية الذاتية (وجود مؤسسة أو سوق) ليس فقط في الأفكار المتعلقة بالأدب وإنما، في الوقت نفسه، بحكم الارتباط الحتمي بين الاثنتين، في وضعية الأدب («العصر الكلاسيكي» بالمعنى الذي أعطاه فوكوه لهذا التعبير)[٦٧]» وأخيرًا، المرحلة التي «تتأكد فيها الاستقلالية الذاتية في المجال المحدود للمواقف السائدة بوصفها استقلالية ذات قيمة رمزية (المرحلة التي أمسك بها پ. بورديو)»[٦٨]. كما تذهب بعض الملاحظات التي أدلى بها باحثون آخرون في اتجاه منازعة لأطروحة الاستقلالية الذاتية المتأخرة من الناحية التاريخية، في القرن التاسع عشر. وهكذا فإن ميشيل چارتي يشدّد على تأمل الأدب لذاته في القرن السابع عشر:

تعليقًا على إشارة دولورييه في [رواية] التربية العاطفية[×] إلى راستينياك، يرى بورديو في هذه الإشارة من جانب شخصية روائية إلى شخصية روائية أخرى «دخول الرواية إلى تأمل ذاتها، والذي، كما نعرف، يعد أحد التجليات الرئيسية للاستقلالية الذاتية لحقل من الحقول: فالإشارة إلى التاريخ الداخلي لجنس أدبي هي نوع من توجيه إيماءة إلى قارئ قادر على احتياز تاريخ المؤلفات هذا» (LR, 148). لكنّ عبارة كما نعرف لا تكف عن إثارة دهشتنا ما دمنا لا نجد أمامنا أي برهنة [على هذا الزعم]، على أن العلاقة بالاستقلال الذاتي للحقل ليست أقل إثارة للدهشة إذا ما فكّرنا، مرة أخرى، في العصر الكلاسيكي، في رواية تيليماك[×] لفينلون، في استخدام الروعة الوثنية، أو، ببساطة، في محاكاة النماذج التي شكلت الأدب في

(×) من تأليف جوستاڤ فلوبير (١٨٦٩). – م.
(×) مغامرات تيليماك (١٦٩٩). – م.

تسلسل منطقي طويل أكثر استقلالية ذاتية بكثير، من هذه الناحية، مما في القرن التاسع عشر. وإذا كان بوسع القارئ، في زمن فلوبير، بشكل أكثر ندرة، أن يثبت قدرته على إدراك إيماءة الكاتب، فإن جميع القراء، قبل ذلك بقرنين، قد أثبتوا قدرتهم على إدراكها[٦٩].

على أن البرنامج، المنشود بقوة، والذي يتمثل في إعادة إدراج الأدب في تاريخ أمد أطول سوف يظل برنامجًا خطرًا وغامضًا طالما لم يقم الباحثون بإجراء تمييز مفاهيمي بشكل واضح بين استقلالية ذاتية - خصوصية نوعية واستقلالية ذاتية- استقلال (تظل دومًا جد نسبية وذات أشكال عديدة بحسب الحقب والأحوال).

تحول المجال الاقتصادي إلى الاستقلال الذاتي

لا مفر من الاعتماد على تأملات كارل پولاني لإدراك بعض خصائص التحول الاستقلالي الذاتي لمجال خاص من مجالات الحياة الاجتماعية: مجال النشاط الاقتصادي. فهذه التأملات تسمح بأن نفهم في آن واحد انبثاق مؤسسات ووجوه منطقٍ اقتصادية نوعيًا، في المجتمعات الغربية في القرن التاسع عشر، وواقع أن هذه الخصوصية النوعية لا تعني الانغلاق على النفس والانفصال عن بقية العالم الاجتماعي. فالسوق الاقتصادية، بوصفها مجالاً أو نظامًا نوعيًا، ليست بأي حال من الأحوال نظامًا مغلقًا على نفسه. فهي ليست فقط معتمدة على «بيئتها» السياسية، الثقافية، الدينية، الحقوقية، المدرسية، إلخ، لكي تتمكن من الوجود بل إنها عالم موجَّه إلى مجمل القطاعات الاجتماعية الأخرى، يمكن أن يصبح أيضًا نظامًا غازيًا إلى حدٍّ ما.

وقد قدم لوي دومون تلخيصًا جيدًا لمساهمة ك. پولاني التحليلية:

يعاين پولاني، وهو يرصد الأمور من مستوى جد عالٍ، أن فكرة الاقتصاد نفسها فكرة حديثة العهد. ففي الحضارات والثقافات الأخرى، نجد أن ما نسميه بالظواهر الاقتصادية ليس متميزًا عن الظواهر الاجتماعية الأخرى، إذ لا يجري اعتباره عالمًا متميزًا، نظامًا، بل هو موزَّع ومندمج اندماجًا عميقًا (*embedded*)[×] في النسيج الاجتماعي. وقد قال مارسيل موس شيئًا مماثلاً إلى حدٍّ ما عندما تحدث عن الهبة أو التبادل بوصفه «ظاهرة اجتماعية كلية» حيث

(×) بالإنجليزية في الأصل. - م.

تتشابك جوانب اقتصادية، دينية، حقوقية وجوانب أخرى، بحيث إنّ فصلها تحليليًا قد لا يكون كافيًا لفهم ما نحن بصدده[٢٠].

وفي مثل هذه المجتمعات، فإن «"الاقتصاد" لا وجود له من الناحية البنيوية» ومن شأن الحديث عن الاقتصاد فيما يخص هذه المجتمعات أن يشكل «تمرينًا على اللاواقعية»[٢١]. ففي غياب مؤسسات اقتصادية نوعيًا (بما تتميز به من وجود النقود والبنوك والقروض المصحوبة بالفوائد ومؤسسات البورصة والمضاربات التي ترافقها، إلخ)، لا يمكن أن نجد فاعلين ذوي دوافع اقتصادية بشكل محدّد، يجعلون من الكسب ومن مراكمة الثروات ومن السعي إلى الأرباح غايات في ذاتها من الجيد أو المهم بلوغها. وإذا أمكن لأحد البنوك إنشاء وقف لتمويل الفنون أو العلوم أو أعمال اجتماعية مختلفة، فإن هذا أمر مستقل عن وظيفته التي هي وظيفة اقتصادية بشكل حصري. ولا يمكننا مطالبة بنك أو مشروع استثماري أو تاجر بالتعبير عن مشاعر أو أخلاق أو احترام لهذا العرف الديني أو الثقافي أو ذاك ضمن مقتضيات الممارسة التي يقوم بها.

إلاّ أنه إذا كان انفصال مجال اقتصادي نوعي يعني نزعًا نسبيًا لاندماج (*disembeddedness*)(×) ممارسات اقتصادية لا تعود بشكل غير قابل للانفصال ممارسات أخلاقية، دينية، سياسية أو أخرى، فإن هذا لا يعني وجوده بشكل مستقل بالكامل عن المؤسسات ووجوه المنطق الحقوقية، السياسية، الثقافية أو الدينية. فنزع اندماج وجوه المنطق الاقتصادية التي يمكنها، في مجتمعات معينة، أن تجد ظروفًا تسمح لها بأن تكون فاعلة، لا يحول دون كل علاقات التحديد المتبادل أو كل ما يجمع بين ما هو اقتصادي وما ليس اقتصاديًا. وهناك الكثير من الشروط السياسية [الدولتية] والحقوقية التي تحكم عمل سوق اقتصادية. ويكفي أن نتذكر التصاريح العمومية الممنوحة للبرلة التبادلات التجارية أو سياسات عدم التدخل لضمان حرية المنافسة (القوانين المضادة للتروستات الاحتكارية)، أو حقوق الملكية أو التعاقدات الممنوحة بقانون والتي تسهم في إقامة الثقة بين الشركاء في تبادل، حتى نرى جيدًا أن السوق الاقتصادية لا تظهر بوصفها عزلة طافية فوق جميع الظروف خارج

(×) بالإنجليزية في الأصل. – م.

الاقتصادية (المؤاتية لوجودها إلى هذا الحد أو ذاك). وهذا يعني أن العوالم الاجتماعية المختلفة تعتمد دومًا بعضها على البعض الآخر، بما في ذلك في إمكانية تطور منطقها الخاص: فالقانون يتولى تأمين الحد الأدنى من الحماية والثقة اللتين تتطلبهما التبادلات التجارية؛ والدولة يمكنها التدخل، عبر سياسات المساعدة أو التمويلات غير المشروطة، لصالح المنطق الأنقى في داخل العوالم الأدبية أو الفنية أو العلمية، والدين، كما بيَّن ذلك م. ڤيبر، يمكنه تقديم دعم حاسمٍ لتطور أشكال اقتصاد رأسمالي، إلخ.

وقد أسهم بولاني أخيرًا في إبراز أهمية النظريات الاقتصادية الليبرالية في عملية نزع اندماج المجال الاقتصادي. فالمذاهب الليبرالية، التي تفترض وجود فاعلين عقلانيين يسعون إلى تحقيق الأرباح ووجود أسواق تنظم نفسها بنفسها، إنما تعد في آن واحد عَرَضَ تحولٍ استقلالي ذاتي متعاظم ونظريات «خالصة» تسهم، بممارستها لتأثير أدائي، في زيادة نزع اندماج الحقائق الواقعية التي نحن بصددها إلى حدٍّ ما وذلك بتوضيح خصوصيتها النوعية، منطقها الخاص[72]. لأن هذه النظريات لا تبقى في سماء الأفكار ولا سرًّا يخص مجتمعات العلماء الصغرى: إذ يجري تدريسها ونشرها وتسهم في تنظيم الممارسات الاقتصادية تنظيمًا ملموسًا. وكما يكتب فرانسوا كوزان ودانييل بناموزيج:

> إن النظريات الاقتصادية والترتيبات الإدارية المدمجة في الممارسات إنما تعزز إجراءات الحساب وتلعب دور البديل عن معايير أخرى لاتخاذ القرار كانت تعتمد في السابق على عوامل اجتماعية أو ثقافية (التقاليد أو العادات مثلاً). وعندئذ فإن «الاندماج الأدائي» للترتيبات الاقتصادية والإدارية في الممارسات إنما يجد ترجمة له في تعزيزٍ للإدارات العقلانية وتوسيع مجال الحساب الاقتصادي[73].

وكما هي الحال مع نظريات الفن للفن بالنسبة للمجالات الأدبية والفنية، أو على غرار نظرية خالصة في القانون كنظرية هانز كيلزن، فإن النظريات الاقتصادية هي نتاج تقسيم علمي للعمل. فالباحثون يرتدون الغمامات التي يختصهم بها التقسيم الاجتماعي للعمل؛ فهم لا يعودون يرون في العالم إلا: ما فيه مما هو «اقتصادي» (أو «حقوقي»، إلخ)، أو، وهذا أسوأ وأكثر تواترًا، يرون ما هو «اقتصادي» (أو ما هو «حقوقي»، إلخ) في كل مجال، حتى عندما لا

يكون موجودًا هناك بالضرورة. وهم عندئذ يختزلون الكائن البشري في مجرد homo oeconomicus(×) (أو homo juridicus(××)، إلخ).

بين الوصف والوصفة:
النظر الصعب في حقائق الاستقلال الذاتي

خلافًا لعوالم الإنتاج الثقافي التي غالبًا ما يمتدح الباحثون بشكل ضمني أو جهرًا تحولها الاستقلالي المتزايد، فإن السيرورة الفعلية لنزع اندماج الاقتصاد وعمله المستقل ذاتيًا إنما يُنظر إليهما، كما هي الحال مع السيرورة الفعلية لنزع اندماج العالم السياسي وعمله المستقل ذاتيًا، نظرةً نقدية أكثر من جانب من يقومون بدراستهما. وهكذا فإن ك. پولاني لا يفعل سوى وصف وتحليل سيرورة نزع الاندماج: وهو يشجب آثارها السلبية من زاوية العدالة الاجتماعية. ومعيارية الكلام هذه لا تمر من دون أن تطرح مشكلةً لأنها تحول دون النظر بكل الموضوعية الضرورية إلى سيرورات التمايز التي تجتاح عوالم الإنتاج الثقافي كما تجتاح العالمين الاقتصادي والسياسي. ولأن پولاني ينتقد النزع الليبرالي لاندماج الاقتصاد والذي يحدث خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، فإنه يميل إلى إهمال دراسة كل المؤسسات السياسية، الحقوقية، الدينية، العائلية، كل التمثيلات الأخلاقية، الثقافية، إلخ، وكذلك كل أشكال علاقات الاعتماد المتبادل فيما بين الأشخاص والتي يستند إليها نظام السوق. وبالمقابل، فإن باحثين آخرين، لكونهم ينتقدون النماذج النظرية الاقتصادية المجردة، يذكّرون بأن الفاعلين لا يمكن اختزالهم إلى homo oeconomicus(×××) رشيدين وبأن الأسواق بعيدةٌ عن أن تكون حقائق واقعية مستقلة ذاتيًا بصورة كلية(٧٤). وبحكم همهم السياسي الرئيسي – نقد النظرية الاقتصادية التي جرّدت السلوكيات الاقتصادية من سياقاتها الاجتماعية التاريخية في مقابل نقد الحركة الفعلية لنزع الاندماج–، سوف يُشدِّدُ الباحثون، ضد الاقتصاديين، على علامات اندماج الاقتصاد، أو، ضد بعض السياسات أو بعض الممارسات الاقتصادية، على مؤشرات نزع للاندماج تستحق الشجب.

(×) إنسان اقتصادي، باللاتينية في الأصل. – م.
(××) إنسان حقوقي، باللاتينية في الأصل. – م.
(×××) بشر اقتصاديين، باللاتينية في الأصل. – م.

وكذلك لأن پ. بورديو يعتبر التحول الاستقلالي الذاتي المتزايد للمجالات الثقافية أو الفكرية تحولاً إيجابيًا فإنه يميل إلى إهمال كل ما ليس بشكل نوعي خاص «أدبيًا» في تحليله لـ«الأدبي» وكل ما ليس بشكل نوعي خاص «علميًا» في تحليله لـ«العلمي»، إلخ. فما يهمه هو بيان كل علامات الاستقلال الذاتي لمؤلفي أواخر القرن التاسع عشر. وقد تكون السوق عندئذ هي ما يُحَرِّر من علاقة التبعية المباشرة وما يجعل استقلال المبدعين الذاتي ممكنًا. لكنه عندما يسود، بالمقابل، شدّ الانتباه إلى التهديدات التي تضغط على الاستقلال الذاتي للحقل، يشدّد بالأحرى على الدور السلبي لسوقٍ تفرض منطقًا إملائيًا في حقول الإنتاج الثقافي.

ولربما كان بوسع پ. بورديو أن يكتفي، كمجرد باحث يقوم بالتحليل، بإجراء دراسة لأصل الحقول ولتطورها وبالقيام بالرصد البارد لدرجة الاستقلالية الذاتية - الاستقلال التي حققها كل حقل منها ولمكتسبات وخسائر الاستقلال الذاتي- الاستقلال التي يمكن رصدها من زاوية العصور والظروف الاقتصادية والسياسية، إلخ. والحال أن عالم الاجتماع [پ. بورديو]، إذ يتخذ بشكل معلن موقفًا معياريًا(٧٥)، إنما يمنح الاستقلال الذاتي لحقول الإنتاج الثقافي علامة إيجابية. إن پ. بورديو، إذ يتحدث عن «كسب» الاستقلال الذاتي وإذ يُبدي انزعاجه من «التهديدات»(٧٦) التي تضغط على هذا الاستقلال، إنما يفصح بجلاءٍ عن القيمة التي ينسبها إليه.

إلاّ أنه، في توازٍ مع هذا، نجد أن الاستقلال الذاتي لحقول أخرى، وبالأخص الحقل السياسي، يتعرض لنقد قاسٍ، ومن ثم يمكننا التساؤل عن أسباب التباين في الحكم، الإيجابي جدًا أو السلبي جدًا، على الاستقلال الذاتي، بحسب ما إذا كنا بصدد الحديث عن الثقافة (بالمعنى الواسع للمصطلح) أو عن السياسة. وهكذا نجد أن الحقل السياسي يتعرض للنقد بقوة وذلك بسبب انغلاقه الذي قد يقود السياسيين إلى الكف عن الاهتمام بأي شيء سوى الرهانات السياسية («السياسة السياسية») متجاهلين المواطنين العاديين الذين هم مع ذلك ممثلوهم. يكتب پ. بورديو فيقول:

لقد انغلق العالم السياسي شيئًا فشيئًا على نفسه، على تنافساته الداخلية ومشكلاته ورهاناته الخاصة. وكما آلت إليه الحال مع الخطباء الشعبيين العظماء، تزداد بشكل مطرد ندرة السياسيين القادرين على فهم توقعات ومطالب ناخبيهم وعلى التعبير عنها، وهم بعيدون عن أن يكونوا في الصدارة في التشكيلات التي ينتمون إليها(٧٧).

ولعل هذا الاستقلال الذاتي للعالم السياسي الأصغر هو الذي يفسر جزئيًا عزوف المواطنين عن الشؤون السياسية، بل إنه تجري الإشارة أحيانًا إلى القرابة مع الحقل الفني، دون أن يتم صوغ أي تساؤل عن تنوع الحكم [المعياري]. يكتب ب. بورديو فيقول إن الحقل السياسي «يميل بشكل متزايد باطراد إلى الانغلاق على نفسه وإلى العمل كحقل مستقل ذاتيًا، مستقل عن زبائنه (أي، من حيث الجوهر، كحقل فني)»(٧٨).

وقد يكون كافيًا تطبيق التفكير الذي جرى تطويره بشأن العالم السياسي على حالة اللعبة الأدبية للّحاق بنقد الطليعة الأدبية وكل سعي وراء الشكل من نوع السعي الذي يحبذ «الفن للفن». وهذا من شأنه أن يقود إلى الصياغة التالية: «لقد انغلق العالم الأدبي شيئًا فشيئًا على نفسه، على تنافساته الداخلية ومشكلاته ورهاناته الخاصة. وكما آلت إليه الحال مع الفنانين العظماء، تزداد بشكل مطرد ندرة الكُتاب القادرين على فهم توقعات ومطالب قرائهم». ونرى بوضوح أننا نصل إلى نقد الفن للفن، إلى رؤية سلبية للأدب الأكثر «نقاءً»، للطليعة الأدبية التي – بما أنها منشغلة حصريًا باهتماماتها الخاصة (الأسلوبية، الحريصة على الشكل وعلى الإنشاء التأليفي، إلخ) (٧٩)– يُحتمل أن تكون قد انفصلت عن الذائقات الأدبية للغالبية العظمى من السكان. وعندئذ فلربما يكون مؤلفو الأعمال الأكثر مبيعًا أو، على أي حال، مؤلفو الروايات التي تحظى بجمهور واسع، هم الذين قد يكون من حظهم نيل المديح لقدرتهم على الإنصات لتوقعات الجمهور وعلى استشرافها.

وبالمقابل، ما الذي قد تقوله رؤية إيجابية لانغلاق العالم السياسي أو العالم الاقتصادي أو النشاط الحربي على نفسه؟ إن «الفن للفن» قد يكون له نظيره في نوع من «فن السياسة للسياسة» (حيث تصبح السياسة هدفًا في ذاتها بدلاً من أن تكون وسيلة)، أو في نوع من «فن الربح الاقتصادي للربح الاقتصادي» (السعي اللاأخلاقي إلى الربح لأجل الربح)، أو في نوع من «فن الحرب للحرب»، إلخ. والحال أن السياسة السياسية والكلبية الاقتصادية والحرب المرفوعة إلى مستوى الفن – وكلها انحرافات يتم الحكم عليها بالسلب، وليس فقط من جانب عالم الاجتماع [ب. بورديو]–، شأنها في ذلك شأن [مبدأ] «الفن للفن» الخاص بالعلوم أو الآداب أو الفنون –والذي يدافع عنه الكاتب ويقدره، كما يدافع عنه ويقدره فريق

من فاعلي حقل الإنتاج الثقافي- ليست سوى تعبيرات وتجليات مختلفة لمنطق اجتماعي كلي واحد، هو التمايز - التحول الاستقلالي التدريجي لمجالات النشاط. فهذه المجالات تنزع إلى العمل على نحو متزايد باطراد كدوائر مغلقة غير شفافة ومنفصلة في الوقت نفسه عن عديمي الخبرة. وهي تُطوِّر وجوه المنطق الخاصة بها، أي قواعد عملها ورهاناتها النوعية.

ومما لا مراء فيه أن النظر الهادئ في حقائق الاستقلال الذاتي - الخصوصية النوعية وفي حقائق الاستقلال الذاتي- الاستقلال إنما يفترض الابتعاد عن المشاعر التي تبعث عليها، سواء كانت مشاعر إيجابية أم سلبية. فالدفاع من جهة عن الاستقلالية الذاتية للعوالم الثقافية ومؤاخذة بعض المحللين على إفراطهم في إضفاء استقلالية ذاتية على عوالم السلع الرمزية أو شد الانتباه إلى مخاطر الإملاءات الخارجية، والحكم بالسلب من جهة أخرى على التحول الاستقلالي الذاتي الفعلي للعوالم السياسية والاقتصادية أو استهداف الرؤى الاقتصادية أو الرؤى السياسيوية حصريًا للحقائق الواقعية والتي تتجنب الظروف الاجتماعية للممارسات، إنما يعني نسيان أن حركة التمايز التاريخية الواحدة تُشَكِّلُ أصل كل هذه الظواهر، كما يعني رهن تحليل الحقائق الواقعية بالعلاقات العاطفية التي نحتفظ بها حيالها أو حيال وجهات نظر معرفية أخرى تتعلق بها. فتبعًا للمهمة النقدية التي يحددها الباحث لنفسه، سيكون بوسعه أن ينوع في مواقفه وأن يتفادى أي نظر موضوعي إلى الواقع ولو بأقل درجة من درجات الموضوعية.

وقد أتيحت لي بالفعل الفرصة للإشارة إلى أثر تغير الركيزة النقدية على تفسير وظائف العمل الاجتماعي من أواخر سبعينيات القرن العشرين إلى مستهل تسعينيات القرن العشرين[٨٠]. فالعمل الاجتماعي، الذي جرى تعريفه في البداية بـ«دور»ه «كمُكَلَّف بالمهمة الإيديولوجية للطبقة السائدة»[٨١]، كان قد جرى النظر إليه، بعد ذلك بخمسة عشر عامًا، بوصفه الموفِّر لـ«أبسط الخدمات العامة، في مجال التعليم والصحة خصوصًا، للجماعات السكانية الأكثر حرمانًا في المدن أو في الضواحي التي تخلت الدولة على نحو متزايد باطراد عن رعايتها»[٨٢]. وفي غضون خمسة عشر عامًا، انتقلنا من نقدٍ للعلاقات الطبقية إلى نقدٍ لتخلي الدولة وللتعميم التدميري لمنطق السوق: وهكذا انتهينا إلى أن العاملين الاجتماعيين قد

تحولوا من بورچوازيين صغار يمارسون وظيفة سيطرة معنوية وإيديولوچية إلى فاعلين أبطال يعملون، في ظروف سيئة، في خدمة الناس الأضعف.

مشكلة التمايز القديمة

العلمُ عَالَمُ إنتاج ثقافي لا يُعَدُّ فيه أي تقدم حقيقي ممكنًا من دون معرفة النتاجات الماضية والنظر فيها نظرة نقدية. وهذا كان معنى كلام توماس س. كوهن عندما أكد أن «البحوث التي تمد جذورها بقوة في التقليد العلمي المعاصر هي وحدها التي تملك فرصة لكسر هذا التقليد وإنجاب تقليد جديد»(٨٣). فمواجهة الماضي بإظهار أخطاء التفكير وبتطوير بعض التحليلات أو بالقطيعة جزئيًا مع سلسلة من الكُتاب مع استعارة جانب من تفكيرهم هي الأسلوب الوحيد للتمكن من بناء صروح جديدة راسخة.

تقسيم العمل والصراعات من أجل نيل الاعتراف

خلافًا لما قد نتصور، ليست رؤية دوركايم للعالم الاجتماعي رؤية توفيقية بصورة خالصة، تُشَدِّدُ أساسًا على التوافق والتلاحم الاجتماعي، في خلافٍ مع مفاهيم أخرى، خاصة مفهوم ماركس، والتي قد تُشَدِّدُ على النزاعات والصراعات. فالواقع أن دوركايم هو الذي يتحدث عن الصراعات وعن السعي إلى الفوز بالاعتراف كمبدأين تفسيريين لظواهر التمايز.

ما الذي يدفع في اتجاه التمايز، في العالم الاجتماعي؟ يقدم دوركايم إجابة تبدو، للوهلة الأولى، شكلية وآلية إلى حدٍّ ما، فهو يكتب فيقول إن «تقسيم العمل يتباين على نحو مباشر تبعًا لحجم المجتمعات وكثافتها، وإذا كان يتسع بشكل متصل في مسار التطور الاجتماعي، فإن هذا إنما يرجع إلى أن المجتمعات تصبح بصورة منتظمة أكثر كثافة وأضخم حجمًا بشكل جد عام»(٨٤). فهل المسألة مسألة قوام شكلي لا أكثر؟ الواقع أن دوركايم يطرح، في ارتباطٍ مع خاصيتي الكثافة والحجم، مخططًا تصوريًا تفسيريًا أكثر تعقيدًا وأصالة بما لا حدّ له. ولكي نكتف ما يذهب إليه دون أن نخونه، قد يكون بوسعنا القول بأن الكثافة والحجم المتزايدين يطرحان **مشكلة المكانة الاجتماعية والرمزية** على الأفراد المختلفين الذين يؤلفون

تشكيلة اجتماعية. فإذا كان الجميع «يركضون» وراء عدد صغير من الأهداف المشتركة، فإن الغالبية العظمى من «الراكضين» قد لا يكون بوسعها أن تجد في ذلك ما يعود عليها بالفائدة. وبالمقابل، فإنه إذا ما جرت سلسلة من التنافسات النوعية، المتمايزة، فإن بوسع كل واحد عندئذ أن يركض ولديه فرصة أعظم في أن لا يجد نفسه في موقع سيئ جدًا. وهكذا فإن التمايز الاجتماعي للوظائف هو أسلوب لخفض المعدل العام للإحباط، بالإكثار من إمكانيات الفوز بالاعتراف الاجتماعي: «ومن ثم فإن تقسيم العمل هو نتيجة للصراع من أجل الحياة: لكنه مَخرج ملطَّف له. فبفضله، في حقيقة الأمر، لا يضطر المتنافسون إلى إزالة بعضهم البعض الآخر، بل يمكنهم التعايش بعضهم مع البعض الآخر»[٨٥]. ولم يقل پ. بورديو شيئًا مختلفًا عندما كتب، داعمًا كلامه ببحوث مؤرخ للقانون تتعلق بإيطاليا في العصر الوسيط: «بيَّنَ چيرشنكرون أنه ما أن انتزع الحقوقيون استقلالهم الذاتي عن الأمراء بدأ كل واحد في تقسيم التخصص بشكل يسمح له بأن يكون الأول في قريته بدلاً من أن يكون الثاني في روما»[٨٦]. وقد ترتب على خلق عالم فرعيٍّ الحدُّ من التوترات التي كانت تنجم عن وجود عدد جد مرتفع من المتنافسين، ومن ثم من المهزومين أو من المحبَطين، والتي كانت ترجع في جانب منها أيضًا إلى حقيقة أن المتنافسين كان من الوارد أن يكون لديهم تعريف مختلف للنشاط الأصلي.

وفي عوالم السلطة حيث تتجلى صراعات الجميع ضد الجميع، فإن الفجوة بين ندرة المكانات المتميزة التي يجب الفوز بها وعدد المتنافسين إنما توضح من ثم السبب في ارتفاع درجة الإحباط ارتفاعًا خاصًا. وقد أجاد ڤنسان ديكومب بيان كيف يُطوِّرُ شاعرٌ كبودلير في هذا الصدد، في عمله رسام الحياة الحديثة[٨٧]، تحليلاً شبه سوسيولوچي وجد قاتم لـ«لنظام الفنون الفردي» حيث يسعى الجميع إلى الفوز بالاعتراف بأصالتهم. وهو يذهب إلى أن ما يسميه بودلير بـ«تمجيد الفرد» لا يقود إلى التحرر، إلى الاستقلال الذاتي وإلى تحقيق الذات، بل يقود إلى «الشك» المستديم، إلى «بؤس الإبداع»، إلى «فوضى حرية مُنهكة وعقيمة». والخلاصة أنه من الأصعب بالنسبة للغالبية العظمى من الفنانين أن يكونوا «سعداء» في نظام «فردي» كهذا. وفي النظام القديم، كان الأفراد الأقل أصالة

يجدون مكانًا لأنفسهم بـ«الانصياع للقاعدة التي يحددها رئيسٌ وبمساعدته في جميع أعماله». ولم يكن الجميعُ يُعتبرون آنذاك أصلاء. والحال أنه، بانتهاء النظام القديم، صار من المتصور أن على كل واحد تقديم حل غير مسبوق للمشكلات الفنية المطروحة ؛ وبما أن الغالبية العظمى لا تملك إمكانات إنتاج أعمال أصيلة فعلاً، فإن هذا يُوَلِّدُ الضيق والشك العام[٨٨].

وكل عالم صغير له رهاناته الخاصة ومكانته النوعية الخاصة، الأمر الذي يفسر أن الجندي قد يسعى إلى المجد العسكري ويظل غير مبالٍ بالشهرة العلمية (والعكس بالنسبة للعالِم) أو أن المرء لا يمكنه «مزاحمة فيلسوف برهانات جغرافي»[٨٩]:

الجندي يسعى إلى المجد العسكري والكاهن يسعى إلى السلطة المعنوية ورجل الدولة يسعى إلى السلطة والصناعي يسعى إلى الثراء والعالم يسعى إلى الشهرة العلمية ؛ ومن ثم يمكن لكل واحد منهم أن يصل إلى مراده من دون أن يحول دول وصول الآخرين إلى مرادهم. والأمر كذلك حتى عندما تكون الوظائف أقل تباعدًا بعضها عن البعض الآخر. فطبيب العيون لا ينافس الطبيب الذي يعالج الأمراض العقلية، كما أن الإسكافي لا ينافس صانع القبعات وكما أن البنّاء لا ينافس نجّار الأثاث وكما أن عالم الفيزياء لا ينافس عالم الكيمياء، إلخ[٩٠].

ويتحدث دوركايم عن نوعين كبيرين من الصراع أو المنافسة (يُستخدم المصطلحان في الكتاب) بحسب ما إذا كان الفاعلون ينتمون أم لا إلى عالم واحد. والنوع الأول الذي ذكره من الصراع يصور أفرادًا يؤدون وظائف متقاربة نسبيًا من دون أن يكونوا منتمين إلى وسط مهني واحد. وتلك حالة المنافسة التي قد تنشأ بين «صانع الجعة وصانع النبيذ أو بين صانع الجوخ وصانع المنسوجات الحريرية، أو بين الشاعر والموسيقي» اللذين «غالبًا ما يجتهدان في أن يحل أحدهما محل الآخر». وهو يصور هنا صراعات مماثلة لصراعات يمكن رصدها اليوم، على سبيل المثال، بين مختلف فئات المتطلعين إلى وضعية «المثقف»: إن المشتغلين بالفلسفة وعلماء الاجتماع وعلماء السياسة وكُتاب المقالات الافتتاحية، بين آخرين، والمنخرطين في عوالم نوعية خاصة، ليسوا أقل تنافسًا فيما بينهم،

أحيانًا، على الوصول إلى وضعية «المفكر العام الكبيـر»: «وبمـا أن [...] [هـذه الوظائف] تُشبع بوسائل مختلفة حاجات متماثلة، فمما لا مفر منه أن تـسعى إلـى التعدي بهذه الدرجة أو تلك بعضها على البعض الآخر»(٩١).

والحالة الثانية للصراعات والتي ذكرها دوركايم تتعلق بالصراعات الداخليـة في كل عالم مهني أصغر، وهي صراعات يمكن أن تكـون الـسبب فـي نـشوء تقسيمات فرعية جديدة. فكلما كنا قريبين وكلما كانت المنافسة قوية أحسسنا بتباعدنا وأدت اللامبالاة النسبية إلى خفض التوترات:

فيما يتعلق بمن يؤدون الوظيفة الواحدة بالضبط، لا يمكنهم الازدهار إلاَّ على حـساب بعضهم البعض الآخر ومن ثم فإذا تمثلنا هذه الوظائف المختلفة على شكل حزمـة متـشعبة، نابعة من جذر مشترك، فإن الصراع يكون في حده الأدنى بين الطرفين الأبعد، بينما يتزايـد بصورة منتظمة بقدر اقترابنا من المركز(٩٢).

مجالات النشاط والتوترات بين وجوه المنطق النوعية

أشار م. ڤيبر، من جهته، إلى ضرورة فهم مجالات النـشاط ضـمن منطقهـا الخاص و، في الوقت نفسه، ضرورة إدراك التوترات التي قد تنشأ فيما بينها. وهو كان دومًا «معارضًا لكل شكل من أشكال الاختزالية» مع عدم كفـه عـن «تأكيـد الاستقلالية الذاتية للأبواب المختلفة للفعل الاجتماعي»، والتـي «يتبـع كـل منهـا قوانينه الخاصة»: «وهذه الفكرة هي الفكرة التي تجد تكثيفًا لها فـي مفهـوم الـ *Eigenesetzlichkeit*، والذي يعني حرفيًا: "الشرعية الخاصة". وهو ينطبق علـى كل المجالات، كما تشير إلى ذلك بجلاءٍ "المراعاةُ البينية" وهو يحيل إلـى وجـوه منطق "داخلية" أو "محايثة"»(٩٣). والواقعُ أن المقاربة الڤيبرية للديانات إنما تتنـاول بوضوحٍ مسألة الاستقلال الذاتي النسبي للأساليب المختلفـة للعـيش وفـق الـدين وللمفاهيم الدينية المختلفة، وهي أساليب عيش ومفاهيم ليست البتة مجرد انعكاسـات لمصالح مادية أو رمزية لدى طبقة أو جماعة. والمؤثرات الخارجية لا بد، بـشكل ما، أن تجد ترجمة لها في اللغة والأعمال الدينية نوعيًّـا(٩٤). والحـال أن التمـايز الاجتماعي لأبواب الفعل هو الذي قاد إلى الاستيعاب التدريجي لوجوه المنطـق أو لـ«الشرعيات» الخاصة بكل باب منها:

الواقع أن الترشيد والإعلاء الواعي لعلاقات الإنسان بمجالات الخيرات المختلفة، الخارجية والداخلية، الدينية والدنيوية، قد قادا عندئذ إلى توضيح المنطق الأصيل الحاكم [...] للمجالات المختلفة، في تماسكاتها الداخلية، وقادا، بذلك، إلى إظهار ما بينها من توترات كانت مجهولة في الأزمنة الأولى، مادامت قد سادت آنذاك علاقات ساذجة مع العالم الخارجي(٩٥).

وعندما نتحدث عن التمايز فإننا نتحدث من ثم عن تكوين وإدراك «منطق داخلي»، «داخلي»، أو «محايث» مميز لكل باب من أبواب الفعل. وكل مجال من مجالات النشاط، إذ يستقل ذاتيًا وإذ يتمايز (بما يُعَدُّ أسلوبًا، عند المقارنة، لكسب هوية خاصة) إنما يكتشف أو يُنتج شيئًا فشيئًا قانونه الخاص. والصيغ التي هي من قبيل تحصيل الحاصل كصيغة «*business is business*»(×) في العالم الاقتصادي، والتي تعني أنه ما من أخلاق أو عواطف في عالم المال والأعمال، أو كصيغة «القانون هو القانون» في المجال الحقوقي، هي إشارات إلى انفصال ما هو اقتصادي أو ما هو حقوقي عن «الأخلاق الدينية عن الإخاء»، وعن الأخلاق العادية وعن العواطف الأسرية، إلخ. وقد يكون بوسعنا قول الشيء نفسه عن صيغة «الحرب هي الحرب» أو «الفن للفن» أو حتى النصيحة الدوركايمية الشهيرة «تفسير الاجتماعي بالاجتماعي». والحال أن تكاثر إحالة المجال إلى نفسه والذي تشير إليه لغة هذه التعبيرات إنما يشير بجلاء إلى مجهود الانفصال والانغلاق الذي جرى القيام به. إلاّ أنه فيما وراء الصيغ، فإن النظريات (الاقتصادية، الحقوقية، السياسية، الدينية، الجمالية، العسكرية، إلخ) هي التي ستولد من الانفصالات المؤسسية والاجتماعية، حيث يتمفصل تقسيم العمل العلمي تحديدًا على محور التمايز الاجتماعي للوظائف. وسوف تبني كل نظرية فاعلها على مقاس موضوعها: *homo œconomicus, homo politicus, homo juridicus, homo religiosus, homo aestetcus, homo eroticus*(××).

وفي نهاية المطاف، فإن انفصال وإدراك القوانين النوعية الخاصة إنما يقودان إلى توترات أو تنافسات أو تناقضات فيما بين مجالات النشاط. والواقع أنه يبدو

(×) بالإنجليزية في الأصل. – م.

(××) الإنسان الاقتصادي، الإنسان السياسي، الإنسان الحقوقي، الإنسان الديني، الإنسان الجمالي، الإنسان الإيروتيكي، إلخ.، باللاتينية في الأصل. – م.

جليًا لأعين الجميع أن القوانين المختلفة التي تحكم الأساليب المختلفة للفعل في جماعة ما هي في الغالب غير متماشية فيما بينها. وهكذا فعندما تُطالبُ الجماعات (الطوائف) الدينية بالولاء المطلق والأول لنبي أو لإله، فإنها تدخل في تعارض مع المنطق الأسري الذي يستند إلى الولاء للأسرة[٩٦]. وبالمثل، فعندما تفرض المؤسسات الاقتصادية منطق التبادل التجاري وحساب التكاليف، فإنها تدخل بالضرورة في تعارض مع القيم الأخلاقية، الدينية، العائلية، السياسية، إلخ. وتعبير كالتعبير الذي يقول إن «الوقت مالٌ» يتعارض مع التعبير الذي يقول «عندما نحب لا نحسب (المال والوقت المبذولين في الحب) [٩٧]». وكذلك يطبق القاضي القانون ويعاقب المذنبين من دون حساب للعواطف – من دون أي اعتبار شخصي أو غير ذلك.

ولكن ما الحقائق الواقعية الاجتماعية التي يقصدها م. ڤيبر عندما يتحدث عن «أبواب الفعل الاجتماعي» أو «مجالات النشاط»؟ هل يقصد فقط عوالم تشبه العوالم التي سوف يشير إليها پ. بورديو فيما بعد بمصطلح «الحقل»؟ إن القراءة الدقيقة للنصوص إنما تشير إلى أنه قد يكون من المعيب اختزال الفهم الڤيبري لسيرورات التمايز في أشكال اجتماعية كهذه. فبعض مجالات النشاط تشبه ما قد يكون ممكنًا أن يكون حقولاً (مجالات النشاط الاقتصادي، السياسي، الديني، الجمالي، الفكري)، لكن مجالات أخرى إنما تتمايز عنها كل التمايز (الحياة المنزلية، النشاطات الإيروتيكية – الجنسية، والتي يُدرج ڤيبر ضمنها البغاء والجنس بين الزوجين وكذلك الجنس التهتكي، والبعد الأخلاقي للنشاطات، إلخ). إلاّ أن المجالات الأولى نفسها غالبًا ما يجوز اعتبارها أبواب فعل أو أبعاد حياة اجتماعية أو نشاطات مندرجة في فضاءات – أزمنة مستقلة ذاتيًا نسبيًا على حدٍّ سواء. ومن جهة أخرى، يتحدث م. ڤيبر عن «الروابط الاجتماعية والذهنية للعائلة وللملكية وللمصالح السياسية، الاقتصادية، الفنية، الإيروتيكية»[٩٨] مثلما يتحدث عن «مجالات». وهذا المفهوم الأخير يحيل إلى فضاءٍ ذي ثلاثة أبعاد، مغلق على نفسه، بينما توجد أبعاد إيروتيكية، أخلاقية، جمالية، اقتصادية، إلخ، في ممارسات ليست موجّهةً بالضرورة إلى نشاطات متخصصة كهذه. وبالمثل، فإن عالمًا كعالم الأسرة هو موقع تنتشر فيه تعددية وظائف: أبوية، عاطفية، إيروتيكية، أخلاقية، جمالية، اقتصادية، سياسية، دينية، إلخ.

ولا يجب لافتراض تمايزٍ وتحولٍ استقلالي ذاتي لوجوه منطق أو لأبواب الفعل أن يقود إلى وهم انفصالٍ حاسم للنشاطات المختلفة، فيما أن هذا الانفصال، الذي يمكن رصده بوضوح عند مستوى معين في التحليل (مستوى «المنتجين المحترفين» المرتبطين بهذه العوالم المختلفة)، قد يكون أقل وضوحًا في مستويات أخرى (مستويات تداول أو تطبيق أو احتياز منتجات هذه النشاطات).

وإذا كان يبدو واضحًا، على سبيل المثال، أن المجالات الاقتصادي، السياسي، الحقوقي، الفلسفي أو الرياضي تؤدي عمومًا، من زاوية رهانات كل منها، إلى «تسابق» فاعلين مختلفين، في فضاءاتٍ – أزمنةٍ مختلفة ومتوازية، فإن المسألة تتعقد إذا ما نظرنا إلى الأمور من زاوية أخرى. وهكذا فإن العالم الاقتصادي ليس، في مجتمعاتنا الرأسمالية، «عالمًا» يحيا بشكل موازٍ للعوالم الأخرى. فالواقع أنه قلما توجد [في هذه المجتمعات] نشاطات يمكنها الإفلات من **منطق** إضفاء قيم اقتصادية على منتجاتها، خدماتها، إلخ، ولا من **منطق** التبادل التجاري. ومن ثم فإن المنطق الاقتصادي (الترشيد أو الحساب الاقتصاديين) هو منطق شامل يتخلل مجمل مجالات النشاط ويتميز بالحضور الواسع، بدرجة أو بأخرى: فحتى عندما يرعى عالم خصوصيته النوعية واستقلاليته الذاتية ويصل بهما إلى أعلى درجة (شأن العوالم المدرسية أو الفنية أو الأدبية)، فإنه يلتقي دومًا، في لحظة أو أخرى، بهذا المنطق الاقتصادي: فالتشكيلات المدرسية الأكثر «نقاءً» تجد دومًا ترجمة لها – حتى وإن كانت غير مؤاتية– في سوق العمل، والكُتّاب أو الفنانون الأكثر «نقاءً» يعرضون أعمالهم للبيع، إلخ. وينطبق الشيء نفسه على المنطق السياسي أو المنطق الحقوقي اللذين يمكنهما، بحكم طبيعتهما، تَخَلُّل أو تغطية مجمل مجالات الحياة الاجتماعية (من الحياة الخاصة إلى النشاطات العامة، المهنية، اللعبية، إلخ).

ووجوه المنطق أو أبواب الفعل أو وظائف أو أبعاد الحياة الاجتماعية كثيرة كثرة العوالم أو المجالات المنفصلة: وتنوع المفردات المستخدمة هو علامة على صعوبة تحليلية. وهو يحفز بالأخص إلى عدم تصور منتجات التمايز الاجتماعي على شكل مجالات منفصلة كليًا، تحيا في توازٍ صارمٍ من دون أن تتماس أو تتَقاطع، وإن كان يحفز بالأحرى إلى تصور وجوه منطق تتجاور أو تتمفصل أو تتناقض أو تتعارض فيما بينها أو تعتمد بعضها على البعض الآخر. ومفاهيم

«الكون» أو «العالم» أو «المجال» أو «الحقل» هي نفسها – والتي لا غنى عنها من دون ريب من الزاوية التحليلية– يجب استخدامها بحذر إن كنا نود تجنب الإيحاء بوجود حقائق واقعية منغلقة على نفسها ولا تعرف تداخلاً ولا تفاعلاً فيما بينها. فخصوصية كل مجال من مجالات الممارسة، وهي الخصوصية التي يحملها المتخصصون أو الخبراء، لا تحول دون المؤثرات المتواصلة للاعتماد المتبادل – للتكامل، للدعم، للتعاون أو للتوتر، للتنافس، للتناقض أو للسيطرة.

وهكذا قد يكون بوسعنا تمييز العوالم المختلفة بالأخص من زاوية استعدادها الكبير إلى هذا الحد أو ذاك وقدرتها الفعلية العالية إلى هذا الحد أو ذاك على التدخل في مجمل قطاعات المجتمع الأخرى. وفي بعض الحالات، تميل العوالم إلى التعامل مع كل الممارسات في داخل العالم الاجتماعي: وهكذا فإن من وظائف العالمين السياسي والحقوقي تنظيم مجمل العالم الاجتماعي (المجال العام كما المجال الخاص، إلخ). إلاّ أن سيرورة امتداد منطق خاص غالبًا ما يُشار إليها، على شكل إساءة، بالمفردات المستخدمة. وعندئذ سوف نتحدث عن «حقوننة» [إضفاء طابع حقوقي] أو «تسييس» أو «تسليع»[٩٩] أو «طبيننة» [إضفاء طابع طبي] أو «سيكلة» [إضفاء طابع سيكولوجي]، أو «مديتة»[١٠٠] [إضفاء طابع ميدياتي]، إلخ، مجمل العالم الاجتماعي وأساليب تناول أو معالجة المشكلات. وإنه لمن أجل نقد أو شجب تجاوزٍ، توسيعٍ غير مشروعٍ أو إشكاليٍّ، غزوٍ أو استيطانٍ لكلِّ الساحات (العوالم الاجتماعية الفرعية) من جانب منطق عالم فرعي خاص، يجري استخدام هذه المصطلحات: طبيننة مسألة الفشل المدرسي، سيكلة كل مشكلات الأزواج أو كل مشكلات المعاناة في العمل، إدخال أفكار اقتصادية في مجالات الصحة أو الفن أو الثقافة أو التعليم، تسييس مسائل تعتبر مسائل شخصية بشكل خالص، اللجوء بشكل منهجي إلى القضاء بدلاً من تسوية المشكلات بسبل أقل رسمية، مديتة مسائل أو ممارسات قد لا تجب مديتتها، إلخ.

وقد طرح ب. بورديو مصطلح «الحقل الأعلى» لتسمية حقل كحقل سلطة الدولة الذي يملك مشروعية وإمكانات التدخل في مجمل الحقول الأخرى. لكن المسألة تظل هي هي مسألة بأي قدرٍ يتم أو لا يتم تدخل الدولة في مراعاة «القوانين الداخلية» لكل عالم. وبالنظر إلى الإلحاح الذي شخّص به ب. بورديو

الحقول بوصفها فضاءات ذات قواعد عمل نوعية خاصة، فإنه لا يسعنا سوى الاستغراب من طرحه الفكرة التي تذهب إلى أن الدولة قد تكون في عملها بمثابة «حقل أعلى يحدد القواعد التي تحكم الحقول المختلفة»(١٠١). فعالم الاجتماع [پ. بورديو] ينضم هنا إلى كارل شميت، المُنظِّرُ الكبير للقانون والدولة، والذي رأى أن خصوصية السياسة إنما تكمن في حقيقة أن كل قطاع يمكن تصوره للنشاط البشري يمكن أن يكون قطاعًا سياسيًا» بإعطائه «نهجًا جديدًا»(١٠٢). وإذا كان بوسع حقل أن «يحدد القواعد التي تحكم الحقول الأخرى»، فإن هذا إنما يشكك جديًا في الفكرة التي تذهب إلى التحول الاستقلالي الذاتي – الاستقلال الذي تفوز به هذه الحقول. وبما أن ما يقال عن الحقل الدولتي قد يمكن قوله أيضًا عن عدد كبير من قطاعات اجتماعية خاصة أخرى (الحقوقي، الاقتصادي، العلمي، إلخ) (١٠٣)، فإن هذا إنما يجر عالم الاجتماع [پ. بورديو] أكثرَ نوعًا ما إلى اعتبار أن هذه القطاعات ليست أنساقًا مغلقة على نفسها، بل عوالم يمكن أن تكون معنية بمجمل الممارسات الاجتماعية ويمكن أن يكون لها فعل عليها.

مشكلاتُ نظريةٍ عن الأنساق الفرعية

تستند نظريةُ عالم الاجتماع الألماني نيكلاس لوهمان، هي أيضًا، إلى فكرةِ تمايزٍ للمجتمعات الحديثة في أنساق اجتماعية وظيفية فرعية: اقتصادي، سياسي، حقوقي، ديني، تعليمي، علمي، فني، ميدياتي، إلخ. وكل نسق فرعي ناشئ ذاتيًّا (مصطلح مستعار من علم الأحياء)، بمعنى متولد ذاتيًا، ينظم نفسه بنفسه، يحيل إلى ذاته، إنما يجري تصوره بوصفه عالم «اتصالات» مغلقًا على نفسه، يعمل بشكل مستقل ذاتيًّا. وتتعامل الأنساق الفرعية مع ما هو غريب عنها بوصفه «بيئتـ»ـها، ويؤكد ن. لوهمان، بشكل جد غريب، أن الأفراد يشكلون جزءًا من هذه «البيئة». وضمن رؤية تتميز بهذه الدرجة من تجاوز المعقولية ولابد أيضًا من قول إنها رؤية مثالية للعالم الاجتماعي لا لبس فيها، فإن البشر لا يصنعون تاريخهم. فالموجود وحده هو أنواع من الأجسام الاجتماعية العضوية من المتصور أن بالإمكان رصد منطقها الخاص بشكل مستقل عن ملاحظة ممارسات ودراسة فاعلين أفراد محدّدين.

وتجتمع المثالية والعضوانية مع مفهوم توفيقي للأنساق الاجتماعية الفرعية. [وبحسب هذا المفهوم] فإن هذه الأنساق لا تحتفظ فيما بينها بأي علاقة تنافس أو توتر أو سيطرة. والفكرة التي تذهب، مثلاً، إلى أن النسق الفرعي الاقتصادي قد يكون بوسعه ممارسة فعل مُقرِّر على مجمل الأنساق الفرعية الأخرى أو حقيقة أن بعض الأنساق الفرعية وزنها أضعف في مجمل العالم الاجتماعي تتعارضان كليًّا مع المفهوم اللوهماني عن مجتمع يتألف من أنساق فرعية مستقلة ذاتيًا ذات أهمية متساوية. وبالمثل، لا يرى لوهمان، في داخل كل نسق فرعي، سوى انتشار «اتصالات». فالعالم اللوهماني هو عالم بلا فاعلين أفراد (لهم تواريخهم، استعداداتهم وكفاءاتهم، مصالحهم الشخصية واستراتيجياتهم) وبلا طبقات اجتماعية؛ إنه عالم بلا طبقات اجتماعية ؛ إنه عالم بلا علاقات سيطرة أو علاقات قوة بين الأنساق الفرعية أو الجماعات أو الطبقات (الجنسية أو العمرية أو الاجتماعية) أو الأفراد.

لكن نظرية الأنساق لا تقتصر على دراسة الأنساق المتمايزة وظيفيًّا. فبالنسبة للوهمان، كل شيء نسق، من الأنساق الوظيفية الفرعية الكبرى المذكورة إلى التفاعلات العابرة بين شخصين، مرورًا بسلسلة بأكملها من التنظيمات. وهو يتحدث عن هذه الحقائق الواقعية المختلفة كما لو كان بإزاء أشياء متمايزة ذات مقاييس مختلفة مندرجة بعضها في البعض الآخر: فبوسع تفاعلات تجارية متعددة العناصر أن تتم ضمن إطار تنظيم كالسوبر ماركت، المندرج هو نفسه في النسق الفرعي الاقتصادي. وكل نسق فرعي يستند إلى منظمات نوعية خاصة كيما يتسنى له الوجود: النسق الاقتصادي يستند إلى المشروعات الاستثمارية، والنسق الحقوقي يستند إلى المحاكم ومكاتب المحامين والخدمات القانونية وكليات الحقوق، إلخ، والنسق التعليمي يستند إلى المدارس المختلفة من الأولى إلى الأعلى، والنسق السياسي يستند إلى الأحزاب وإلى برلمان، إلخ[١٠٤]. ثم إن حياة كل منظمة إنما تتألف من تفاعلات عديدة ذات طبيعة جد متنوعة. وفي جميع الحالات، فإن المنظمات أو التفاعلات تشكل، بالنسبة للوهمان، أنساقًا ذاتية النشوء شأنها في ذلك شأن الأنساق الفرعية الوظيفية الكبرى ولا تتمايز عنها إلاّ بطابعها العابر أكثر.

وإذا ما نحينا جانبًا هذه الرؤية النسقية المفرطة، والتي ترى أنساقًا ذاتية النشوء في كل مكان وتنتهي بإثارة الشك في أهمية مفهوم النسق نفسها[١٠٥]، وحتى

إن كان لوهمان لا يتروى من زاوية نطاق الملاحظة، فإن بوسعنا مع ذلك الاستفادة من بعض ملاحظات الكاتب فيما يخص تركيز الحقائق الواقعيـة المدروسـة فـي مستويات واقع جد مختلفة:

تقود نظرية الأنساق إلى تصور الواقع الاجتماعي بوصفه عالم أنساق اجتماعية عديدة – أنساق وظيفية، منظمات، تفاعلات – متقاطعة بعضها مع البعض الأخر، متراكبة بعـضها مع البعض الآخر، مندرجة بعضها في البعض الآخر. ويجب أن يتطابق مع هـذا المفهـوم مفهومٌ تعددي عن كل واقعة يتحقق عبرها المجتمع المتشكل بهذا الشكل. فكل إشارة، شـيء، علامة، إلخ، تتخذ معنى في نسق اجتماعي، يمكنها، في الوقت نفسه، المشاركة في الاتـصال المكوِّن لواحدٍ أو لعدَّةٍ من الأنساق الاجتماعية الأخرى[١٠٦].

وهكذا فإن برنامج مُدَرِّسٍ يمكن رده إلـى إطـار التفاعـل بـين المدرسـين والتلاميذ في داخل قاعة الدرس، أو إلى المنظمة المدرسية التي تستقبله، بأسـلوب استخدامها للوقت وطاقمها التربوي، إلخ أو إلى النسق التعليمي في مجمله. والحـال أن ن. لوهمان، وقد أربكه مجموع الأنساق التي يصفها، إنما ينتهي بإيضاح أهميـة التركيز الذي يقوم به الباحث الذي لا يفعل من ثم سوى رسم تخوم أنساق منفـصلة موجودة في العالم الاجتماعي كما قد يفعل ذلك راصد حصوات على شاطئ بحـر. وبحكم المسألة التي يطرحها الباحث على نفسه، وبحكم المشكلة التي يعمـل علـى حلها، سوف يتبنى الباحث نوع تركيز بدلاً من نوع آخر[١٠٧].

الاعتماد المتبادل بين طبقات التعبير

يمضي كل شيء وكأن الباحثين قد قاموا، من زاوية اهتماماتهم البحثية وحالـة المجهودات المبذولة في فرعهم المعرفي، بالعودة على نحو مستديم إلـى اكتـشاف النوع نفسه من المشكلات ومن الحلول ناسين بصورة منتظمة البحوث التي أجريت في السابق. والحق إن نادرين جدًا هم علماء الاجتماع الذي قرأوا واسـتفادوا مـن تأملات عالم نفس كإجناس ميئيرسون حول مسائل ذات صلة بالتمـايز الاجتمـاعي للنشاطات. على أننا ندين لعالم النفس هذا بملاحظات تنصبُّ على مـسائل مهمـة تتعلق بالخصوصية النوعية لمجالات ممارسات متمايزة (كـ«الصياغات المنهجيـة الجماعية الكبرى» المتمثلة في المجالات التقانية، الاقتصادية، الدينيـة، الحقوقيـة،

الفنية والعلمية) والخصائص التي تتقاسمها وانتقال المعارف أو الابتكارات أو الإشكاليات من مجال إلى آخر.

وهذه المجالات متغيرة تاريخيًا وتعتمد على حالة التقسيم الاجتماعي للعمل. وإ. مينيرسون يهتم بها بوصفها «طبقات تعبير» أو «أنساق أعمال» نوعية خاصة: «لكل منها محتواه الخاص، مادته، ظروفه التقانية الخاصة بإنتاجه، أطره الرسمية، قواعده»(١٠٨). والحال أن مينيرسون، شأنه في ذلك شأن جميع المفكرين الذين تناولوا التمايز الاجتماعي، حريص على التمييز بين العوالم الفرعية في داخل العالم الاجتماعي الشامل وعلى إبراز المنطق النوعي الخاص لكل عالم منها. لكنه، خلافًا لعدد من الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية، يهتم خاصةً بالمضامين وبالإجراءات القابلة للملاحظة في مجالات النشاط المختلفة. ولهذا يكتب فيقول:

العالم البشري: الأنسب أن نقول العوالم البشرية. ولأنها ابتداعات وتصورات، فهي تنقسم إلى طبقات، بشكل مبكر بلا شك في التاريخ الإنساني. والابتداع ليس واحدًا، فهو منقسم. ويمكن الحديث عن مجالات المُتَصَوَّر، مجالات نوعية خاصة ومستقلة ذاتيًا للأعمال، تتطابق مع مجالات الخبرة البشرية. ولكل مجال بناه الكلية الخاصة وأشكاله الأولية الخاصة وقواعد بنائه الخاصة ومحتواه الدال عليه، شيء ما هو بمثابة قيمته الخاصة كحقيقة واقعية. ومن نافلة القول – قد يكون لازمًا أن يكون من نافلة القول على الأقل – أن الرسم، الموسيقى، إلخ، لا يمكن ترجمتها الواحدة إلى الأخرى ؛ أن ما نعبر عنه في صيغ رياضية لا يمكن قوله بلغة عادية. وبوسعنا أن نضيف أن النشاط التصوري هو منذ الأصل نشاط موجّه ومجدِّد أيضًا، أنه منذ بداية كل مهمة فإن العلامات التي «نفكر» ونبدع ضمنها وبها هي علامات مصوغة لطبقة تعبير(١٠٩).

وهذا الاهتمام هو اهتمام عالم نفسي يحاول التفكير في الآثار النفسية لتعددية طبقات التعبير هذه.

لكن هذه التعددية لا يجري تصورها على أنها تعددية عوالم مغلقة على نفسها. فمع أن طبقات التعبير هذه لها خصوصيتها النوعية، فإنها تتقاسم خصائص مشتركة («مسالك مشتركة، آليات متجاورة، تلاقيات») وتحتفظ فيما بينها بعلاقات اعتماد متبادل («أفعال تبادلية»). ولكي نأخذ في الحسبان في آن واحد خصوصية

كل طبقة ونفاذيتها (عدم انغلاقها)، يتحدث ميئيرسون عن «إشراط مزدوج، أفقي ورأسي»[١١٠]. فالإشراط الرأسي هو ما يربط عملاً بتاريخ أعمال تنتمي إلى المجال نفسه («تاريخ طبقته، تاريخ السلسلة التي ينتمي إليها») والإشراط الأفقي هو ما يربط العمل بما هو مشترك، إلى هذا الحد أو ذاك، بين مجمل مجالات عصر من العصور[١١١]. ويعرض ميئيرسون رأيه على النحو التالي:

إن استخدام اللون، ورسم الأشكال وتصوير المكان في فن الرسم في أربعينيات – خمسينيات القرن العشرين إنما تتبع كل الجهود التي قام بها الرسامون في الماضي من أجل حل مشكلات المكان والحركة والموضوع وخبرات وإنجازات الانطباعيين والتكعيبيين خاصة ؛ كما أنها تتبع مضمون مجتمع أربعينيات – خمسينيات القرن العشرين بتراتبه المعقد وتوازناته وتهديداته المنذرة باختلال التوازن وحقائقه الواقعية الاقتصادية والتقانية وعلمه ونظرياته وإيديولوچياته[١١٢].

وعندما يتحول مجال، فإن هذا لا يحدث من دون أن يكون له صداه على المجالات المرتبطة به. ويقدم ميئيرسون مثالاً لذلك بالإشارة إلى الآثار التي تركها على قواعد بناء فن الرسم الإيطالي الاكتشافُ العلمي للمنظور، ويمكننا متابعة فكرته بتذكر العلاقات فيما بين الفنون والعلوم، وفيما بين الأدب والسينما، وفيما بين الأدب والفوتوغرافيا[١١٣]، وفيما بين الرسم والفوتوغرافيا[١١٤]، وفيما بين السينما والرسم[١١٥]، إلخ. كما يمكننا أن نلاحظ، على المستوى الفردي، آثار انتقال استعدادات طبقة تعبير إلى طبقة تعبير أخرى، كما حين يُدخل الكُتاب الصحافيون إلى الأدب أجناسًا خطابية جديدة وأساليب صحافية جديدة في الكتابة[١١٦]، أو كما حين يحشد فرانز كافكا بعض جوانب أسلوب الكتابة أو الحجاج القانوني أو بعض عناصر العالم الحقوقي (عالم المحكمة والمحامين والقضية) في كتاباته الأدبية. ومن جهة أخرى، فإن ميئيرسون، بوصفه عالم نفس تاريخيًّا لا ينسى النطاق الفردي لما هو اجتماعي – بدلاً من أن يتبنى على وجه الحصر نظرة تُعلي من شأن منطق المجالات أو الطبقات أو الأنساق أو السلاسل–، يُذَكِّرُ بأن الفاعل ليس مُدرَجًا البتة في عالم اجتماعي واحد، بل «يسبح في عالم من الأعمال: اللغات، الديانات، القوانين، العلوم، الفنون» وبأنه «مُصاغ وفقًا لها» وبأنه انطلاقًا من مجمل تجاربه في هذه المجالات المختلفة يسهم هو نفسه أحيانًا في الإبداع في

مجال معين[١١٧]: «إنه يتحرر منها إلى هذا الحد أو ذاك ويعبر بأعمال إبداعية أخرى عن جوانب من مجهوده الروحي»[١١٨].

وبعبارة أخرى، فإن الاستقلالية الذاتية – الخصوصية النوعية لا تعني انسداد المجالات: «الأمر كذلك لأن هناك تدخلات وأفعال متبادلة في كل لحظة. فالاستقلالية الذاتية والتدخلات ليست متعارضة بل تتكامل فيما بينها، بشكل متزايد باطراد»[١١٩]. لأن الخصوصية النوعية للمجالات لا تفضي إلى تطورات مستقلة استقلالاً كليًا وعديمة الارتباط بما يعتمل خارج كل مجال من هذه المجالات. وما هو خارج المجالات لا يتوقف عن التمكن من تعديل الممارسات الداخلية. والمسألة ليست حتى مسألة درجة الاستقلال الذاتي لأن الاستقلال الذاتي، على نحو ما يقوم بتعريفه، – من حيث كونه مادةً، ظروفًا تقانية للإنتاج، أطرًا رسمية وقواعد – إنما يتأكد دفعة واحدة. ولا تعود هناك استقلالية ذاتية للتعبير الأدبي في عمل فلوبير، **التربية العاطفية**، ولا في عمل ثيربانتس، **دون كيخوته** أو في تراچيديات إيسخيلوس أو سوفوكليس. ودفعة واحدة، في تاريخ الأدب أو فن الرسم، فإن الخبرات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، أو الدينية، إنما تتغلغل في النصوص واللوحات. إلاّ أنه تنطرح دفعة واحدة مسألة **تبدل الموقع** الأدبي أو التصويري للخبرات الاجتماعية خارج الأدبية:

إن الخصوصية النوعية لطبقات التعبير – أصالة المعنى والمضمونِ والشكلِ – هي التي تشكِّلُ سمتَها الأساسية كما تُشَكِّلُ من دون شك العنصرَ المحرِّك لها. فهي تقود إلى خبرات من أنواع خاصة وتؤثر بذلك على تطور سلاسل من الأعمال الإبداعية ؛ وهي تدفع في اتجاه مساراتٍ وتنويعاتٍ مستقلة ذاتيًا إلى حد كبير جدًا. ومن المؤكد أن الاستقلالية الذاتية لا تعني الاستقلال، الانعزال: فكل سياقِ مجتمعٍ يمكنه التأثير على كل طبقة ؛ لكنه لا يؤثر إلاّ بشرط **تبدل موقعه**. وبإيقاعات متغيرة، تحت تأثير خبرات تُجَدِّدُ إبداعات الإنسان تجديدًا عميقًا إلى هذا الحد أو ذاك، تتحقق هذه الإبداعاتُ على نحوٍ متزامنٍ على امتداد عدة طرق: تعبيرات ضرورية، متكاملة بالمثل، لكنها تتميز بخصوصيتها النوعية[١٢٠].

فاعلون متعددون في مجتمعات متمايزة داخليًا

تألف جانبٌ كبيرٌ من المراد من كتابي **الإنسان متعدد الأبعاد** من التأكيد، ليس على أن الفاعل هو **بالضرورة** «متعدد الأبعاد»، كما يمكن أن يكون قد ظن ذلك من

توقفوا عند عنوان الكتاب، بل على أن الفاعل يملك فرصًا أكبر لأن يكـون متعـدد الأبعاد، من زاوية «استعدادية» (وليست «هوياتية»)[١٢١]، بقدر عيشه في مجتمعات متمايزة تمايزًا داخليًا كبيرًا وبقدر تردده، بشكل مبكر إلى هذا الحـد أو ذاك، علـى سياقات صوغ اجتماعي متعددة غير متجانسة بل ومتناقـضة أحيانـًا. والواقـع أن الظروف الاجتماعية التاريخية لصوغٍ فاعل قـد يمكـن اختـصار ذخيرتـه مـن الاستعدادات والكفاءات في صيغة مولدة وموحّدة لمجمل ممارساته قد اجتمعت إلـى هذا الحد أو ذاك بقدر تقدم تقسيم العمل وتقدم التمايز الاجتماعي للوظائف.

والحال أن البيان الموضوعي للتزحزحات الصغرى أو للتباعدات الكبرى التي اضطر فاعلو هذه المجتمعات المتمايزة داخليًا إلى القيام بها خلال مسيرات حيواتهم أو في مراحل مختلفة من حياتهم اليومية إنما يسمح بفهم الأسباب التي ترتب عليهـا إمكانُ أن يكون كل فاعل حاملاً لاستعدادات (ذهنيـة وسـلوكية) وكفـاءات غيـر متجانسة يحدث أحيانًا أن تتصادم فيما بينها. والتناقضات أو التذبذبات أو التـرددات أو انعدامات الانسجام التي يحياها الأفراد ليست سوى نتاج اسـتبطان («احتـواء» داخلي) لاستعدادات للاعتقاد (وخاصة استبطان أفكارٍ أو أعراف مثاليـة) وعـادات إدراكيةٍ ومقولات تقديرٍ أو أساليب فعل نابعة من سياقات اجتماعية/ سياقات صـوغ اجتماعي مختلفة.

لم يتوقف فرويد وعدد من المحللين النفسيين في إثره عن بيـان «النزاعـات النفسية» ووصل بهم الأمر إلى حد اعتبار «النزاع عنصرًا تشكيليًا للكائن البشري» من دون أن يبرزوا مع ذلك طابعه الاجتماعي بشكل رئيسي. فهم يرون أن النـزاع يحدث «عندما تتصادم، في الذات، متطلبات داخلية متعارضـة»[١٢٢]. والحـال أن هذه المتطلبات الداخلية لها أصل خارجي ؛ فهي تـرتبط بتعـدد المتطلبـات التـي يحملها أشخاص أو مؤسسات مختلفـة أو تـرتبط بـــ«إيعـازات متناقـضة» أو «مُفارقة» قد توجهها إلى الفاعل شخصيات مؤثرة فـي بيئتـه الاجتماعيـة (الأب، الأم، الزوج، إلخ)، معجونة هي نفسها بالتناقضات[١٢٣]. ومـن الـوارد أن يكـون النزاع ظاهرًا عندما يضع «رغبةً في مواجهة مطلب أخلاقـي» أو عنـدما يـضع رغبة في مواجهة رغبة أخرى لا تتماشـى معهـا أو عنـدما يـضع «شـعورين متناقضين» في مواجهة أحدهما الآخر. لكنه غالبًا ما يكون «كامنًا» عندما لا يعبـر

عن نفسه إلاَّ بشكل ملتوٍ في «أعراض مرضية واضطرابات سلوكية وارتباكات شخصية، إلخ»(١٢٤).

ولابد من النظر نظرة تاريخية إلى مجمل العناصر المؤلِّفة للفرضية الفرويدية الثانية - «الهو» من حيث كونه «مستودعًا للدوافع»، و«الأنا» من حيث كونها بنية نفسية واعية و«الأنا الأعلى» من حيث كونها حُكمًا أخلاقيًا أو «مستوى نقديًا» مستبطَنين - مثلما يميل إلى فعل ذلك نوربرت إيلياس، حتى ندرك الطابع الاجتماعي العميق للنزاعات الموصوفة بأنها «نفسية» بقدر ما أنها تُعاش من جانب فرد واحد بعينه(١٢٥). والحال أن نوربرت إيلياس، إذ يجعل من الأنا الأعلى النتاج التاريخي لمجتمعٍ تستند أشكال ممارسة السلطة فيه إلى استبطان القسر وإلى ضبط الذات، وإذ ينظر إلى الاقتصاد النفسي الفردي بوصفه نوعًا من حقل صراعات(١٢٦) بين هذه الأنا الأعلى وجزء من الاستعدادات، التي تشكلت اجتماعيًا، إنما يضفي طابعًا تاريخيًا بشكل جد جذري على مقولات التحليل النفسي ويجعل من الفرضية الفرويدية الثانية نموذجًا مُقرَّرًا ومحدَّدًا تاريخيًا لسير عمل الاقتصاد النفسي.

وحتى إذا لم يكن فرويد منتبهًا إلى التنويعات التاريخية والاجتماعية لأشكال وأنماط ممارسة السلطة وإلى آثارها على سير عمل الاقتصاد النفسي، فإنه قد اعترف فعلاً بالطابع الاجتماعي للأنا الأعلى التي هي نوع من ممثل لسلطات خارجية في داخل كل فرد. فهو قد اعترف بها بوصفها شكلاً مستبطَنًا لسلطة مُمَارَسَة في الأصل من الخارج، من جانب الوالدين أو مختلف من يحلون محلهما: «إن هذا المستوى النفسي الجديد إنما يواصل أداء وظائف كانت مقصورة من قبل على بعض أشخاص العالم الخارجي ؛ إنه يراقب الأنا، ويصدر إليها أوامر ويقودها ويهددها بالعقاب، تمامًا مثلما كان يفعل الوالدان اللذان حل محلهما»(١٢٧). لكن «الرغبات» أو «الدوافع» هي حقائق واقعية مُقرَّرة اجتماعيًا هي أيضًا شأنها في ذلك شأن الأنا الأعلى. ويؤكد إيلياس أن الرغبات «ليست موجودة لدى [الفرد] قبل أي تجربة»: «إنها تتشكل منذ الطفولة الأصغر تحت تأثير الوجود المشترك مع الآخرين، وهي تتحدد تحت الشكل الذي سيقرر مسار الحياة تدريجيًا، على مدار أعوام، وأحيانًا بشكل جد مفاجئ أيضًا على أثر تجربة مؤثرة تأثيرًا خاصًا»(١٢٨).

إن «الطاقات الشخصية» تُبنى وتأخذ شكلاً ويتم توجيهها وتحديد وجهتها عن طريق الخبرات الاجتماعية، منذ التفاعلات الأولى مع الطفل:

خلافًا لما قد نتصوره عندما نقرأ بعض مؤلفات التحليل النفسي. فإن الأولى [«الاتجاهات وبنى الدوافع»] ليست أقل تناسبًا من الثانية [«بنى الأنا والأنا الأعلى»] مع المعطيات الاجتماعية، وهي ليست أقل خضوعًا لأثر التطور التاريخي من بنية وظائف الأنا والأنا الأعلى(١٢٩).

وليست هناك «طبيعة بشرية ثابتة» («شهوة»، أو «غريزةُ عدوانية» أو «دافع إلى الموت») ولابد من أن ننحاز بحزم إلى جانب فرويد المدرك لـ«تأثير الأبوين» أو لآثار «التربية الأسرية» ضد جانب فرويد الذي يتحدث عن «الموروث العتيق» و«الاستعدادات الموروثة» أو «الفطرية».

والحال أن التعددية الداخلية للفاعلين الأفراد إنما تظهر بوضوح أيضًا عند سلسلة من علماء الاجتماع الذين قاموا بوصلها على نحو سافرٍ بأشكال الحياة الاجتماعية التي يضطر الفاعلون المعنيون إلى المشاركة فيها. وهكذا فإن چورج زيمل يرتأي، كفرويد، إمكانية رجوع نزاعات داخلية إلى تبعية الأفراد المزدوجة لقوى أو أفكار متناقضة. وهذا هو الموقف الذي يحياه بشكل نمطي «خادم سيدين» وهو الموقف الذي يمكن رصده خاصةً «لدى الأطفال الموزعين بين والديهما المتنازعين»(١٣٠). لكن هذه التبعية المزدوجة (بل قد يجب تصورها تبعية متعددة) والمتناقضة يمكن استبطانها كليًا وقد تتخذ شكل «قوى معنوية مثالية تسكن متطلباتها في داخل الإنسان نفسه» وقد تتخذ شكل «تَنَازع واجبات»(١٣١).

فما الذي تصبح عليه «الشخصية المعنوية» لفرد عندما يجد نفسه «في تقاطع دوائر عديدة»(١٣٢)؟ إن تعدد «الدوائر الاجتماعية» أو «الجماعات» التي يشارك فيها أفراد المجتمعات المتمايزة داخليًا (الجماعة العائلية الأصلية، الأسرة الجديدة، الوسط المهني مع كل الجماعات الفرعية من المرؤوسين أو الرؤساء الذين يتم التعامل معهم، مختلف دوائر الأصدقاء، إلخ) «يُوَلِّدُ نزاعات داخلية وخارجية، تهدد الفرد بالإزدواجية النفسية، بل بالتمزق»(١٣٣). لكن هذا التعدد نفسه هو الذي يكمن على وجه التحديد في منشأ الفرادة النسبية لكل فاعل. لأنه

كلما كانت [جماعات الانتماء هذه] عديدة، قلّت فرَصُ إتاحة أشخاص آخرين التوليفة نفسها من الجماعات وتلاقت هذه الدوائر العديدة أيضًا في نقطة أخرى. إننا لا نعود نعرف شيئا ملموسًا في فرادته عندما ندرجه تحت مفهومٍ عام من زاويةٍ خاصيةٍ من خصائصه، لكنه يستعيدها عندما نضع في الصدارة المفاهيم الأخرى التي تضعه تحتها خصائصه الأخرى، بحيث يمكن لكل شيء، إن تحدثنا كما كان يتحدث أفلاطون، أن يكون منتميًا إلى عدد من المثُلِ كعدد الخصائص التي يتميز بها، الأمر الذي يمنحه تحديده الفردي: والشيء نفسه ينطبق بالضبط على الشخصية في علاقتها بالدوائر التي تنتمي إليها[١٣٤].

وهكذا نرى بوضوح أن مما لا جدوى منه، بل أن من المستحيل، لكي نفهم «الفردية» أو «الفرادة»، الخروج من شبكات القيود الاجتماعية و، في الوقت نفسه، من حتميةٍ اجتماعية. وهذه الأخيرة أكثر تعقيدًا بالفعل من الحتمية التي تؤدي إلى تحرك شيء تأثير قوة تُمارس عليه. فالفردية أو الفرادة هي مسألة اجتماعٍ وتركيبِ معقدين لخصائص اجتماعية مُتَقَاسَمَة («إمكانية لا نهائية من التوليفات التي تصوغ الفردية»). وليس من باب الصدفة أن زيمل يستشهد بأفلاطون ليدعم فكرته، لأن هذا الأخير كان قد عَرَّف المثال بأنه خاصية خالصة لا يمكن رصدها البتة بصفتها هذه في الواقع الملموس. فمثال «الابن» هو «ابن بشكل خالص» قد لا يكون شيئًا آخر غير «ابن». والحال، في الواقع الاجتماعي، أن «الابن» هو أيضًا «أب»، «أخ»، «زوج»، «عشيق»، «عامل»، «صديق»، «لاعب بالورق»، «تلميذ سابق»، إلخ. ومن ثم فإن الفرادة النسبية لكل واحد هي نتاج «تقاطع خيوط اجتماعية لا حصر لها، كميراث لدوائر ولفترات تكيفات أكثر تنوعًا»[١٣٥]. ويعني التمايز الاجتماعي القوي أن من المحتوم على الأفراد أن يكونوا متعددين. والحال أن تعدد التحديدات الممارَسَة على الأفراد لا يقلل في شيءٍ من قوة الحتميات.

كما يؤكد زيمل، من جهة أخرى، على تنوع «المواقع» (السائدة أو المسودة، في التنافس أو التحالف، في الحب أو الكراهية، إلخ) التي يشغلها بشكل متزامنٍ الشخصُ الواحدُ في الدوائر المختلفة التي ينتمي إليها، وعلى تنوع هذه «المواقع» نفسه من علاقة إلى الأخرى في داخل الدائرة الواحدة. وكمثال لحالة افتراضية ثانية، يأخذ حالة «المدرسين الخصوصيين»: «إن المربي يجب أن يتمتع بالتفوق على تلميذه، يجب أن يسيطر عليه وأن يقوده – بينما هو من جهة أخرى خادمٌ

والآخرُ هو السيد»؛(١٣٦). ويسمح تنوع الدوائر للفاعل بأن يحيا ظـواهر تعـويض عن دائرة باختيار دائرة أخرى(١٣٧) وإشباع «ميـول» أو «طموحـات» مختلفـة. وخلافًا لدوركايم، الذي لا يتصور رهانات كالشهرة العلمية أو المجد العسكري أو السلطة السياسية أو الثراء إلاَّ ضمن منظور «انتشاري» لجماعاتٍ أو أوساط مهنية ناتجة عن تقسيم العمل، يستخلص زيمل آثار هذا التمايز لأشكال «الـشرف» مـن وجهة نظر فردية («ملمومة»): «وهكذا، بوسع جوانب متنوعة للشخص أن تخضع لمفاهيم متنوعة عن الشرف، هي أشبه بانعكاساتٍ للجماعات التـي ينتمـي إليهـا الشخص في الوقت نفسه»(١٣٨). فالانتماء إلى دوائرَ مختلفة إنمـا يعنـي اسـتبطان رهاناتٍ أو توجهاتٍ أو وجوه منطق غير متجانسة ويمكن أن تكون متناقضة.

وفيما بعد، سوف يحاول تالكوت پارسونز هو أيضًا استخلاص نتـائج تعـدد المنظومات الاجتماعية من وجهة نظر الأفراد الذين يترددون بهذه الدرجة أو تلـك من الديمومة على هذه المنظومات المختلفة. وإذا كان زيمـل يتـرد فـي تحليلـه للتناقضات أو التوترات أو الخيارات التعويضية التي يحياهـا الأفـراد بـين عـدة تعريفات لما يكمن في قلب هذه الظواهر (أعراف، ميول، طموحات، واجبات، إلخ) و، في الوقت نفسه، فيما يتعلق بالعناصر المحوريـة لنظريـةٍ عـن الفعـل، فـإن پارسونز يشدّد أساسًا على «تنازع الولاءات» الممكن الناشئ عن تعـدد «الأدوار» التي يقوم بها الأفراد الواحدون في منظومات اجتماعية متمايزة:

إن تعدد الأدوار، أي كون الأشخاص الواحدين يشكلون جزءًا من عدة مجموعات، هو خاصية أساسية لكل المجتمعات البشرية. وبوجه عام، فإن تزايد تعدد الأدوار هـو خاصـية كبرى لسيرورات التمايز التي تقود إلى الأنماط الحديثة من المجتمعات. وبسببه، فإن تنظـيم الولاءات، حيال الجماعة وحيال الجماعات الأخرى، هو مشكلة اندماج كبرى بالنسبة لجماعة اجتماعية. [...] إن دوافع الأفراد الخاصة يتم، بوجه عام، تحويلها بشكل فعال نحو المنظومة الاجتماعية بفضل الانتماء إلى عدد كبير من الجماعات ونحو الولاءات التي تترتـب علـى الانتماء إليها. والمشكلة الأهم بالنسبة لغالبية الناس هي تعديل التزاماتهم في حالـة حـدوث تصادم مع الولاء. وعلى سبيل المثال، فإن البالغ الذَّكر في المجتمعات الحديثة هـو فـي آن واحد «موظف» وعضو بيت أسري. وعلى الرغم من أن متطلبات هذين الدورين غالبًا مـا تكون في نزاع، فإن غالبية الرجال لهم مصلحة كبيرة في الإخلاص للـدورين. والجماعـة الاجتماعية هي شبكة معقدة من الجماعات والولاءات حيال هذه الجماعـات: وتتميـز هـذه

المنظومة في آن واحد بالتمايز وبالتوزع الوظيفيين. وهكذا فإن الوحدات التي تشكلها البيوت الأسرية والمشروعات الاقتصادية والكنائس والوحدات الحكومية، وجماعات التعليم، إلخ، تتمايز بعضها عن البعض الآخر(١٣٩).

والحال أن بارسونز، إذ يختزل مسألة الانخراطات أو الاندراجات في سياقات فعل مختلفة في مسألة واجبات حيال المجموعات أو الجماعات أو المؤسسات المعنية المختلفة، إنما يجعل من الفاعل نوعًا من *homo juridicus*(×) أو *homo moralis*(××) مجرّد نوعًا ما، ناسيًا أن الانخراطات في عوالم مختلفة إنما تنطوي بالأخص على استعدادات (للفعل وللاعتقاد) وكفاءات، كما تنطوي على مقادير من الطاقة والوقت.

والحاصل أن عدم تجانس الانتماءات والاندراجات الاجتماعية كان، بالمثل، موضع تأمل من جانب عالم الاجتماع موريس آلبواش في كتابه عن الذاكرة. فخلافًا لدوركايم، الذي فكّرَ أساسًا على نطاق الجماعات والمؤسسات، نجد أن آلبواش، الذي كان اهتمامه بعلم النفس، وخاصة بعلم النفس المسمى بـ«الجماعي»، اهتمامًا عظيمًا، إنما يهتم بالآثار العائدة على كل فرد جرّاء كونه «مُنغمسًا في وقت واحد أو بالتعاقب في عدة جماعات»(١٤٠) هي نفسها لا هي متجانسة ولا هي ثابتة. فالجماعات المختلفة التي انتمى إليها كل فرد (الأسرة، المدارس المتعاقبة، جماعات الأقران المتنوعة والمتباينة، الأوساط المهنية، أعضاء المنظمة السياسية، أو الدينية أو الثقافية الواحدة، إلخ) هي الأطر الاجتماعية لذاكرته، وعدم تجانس الأطر الاجتماعية يستتبع عدم تجانس الذكريات المختزنة. وفي كتاب **الذاكرة الجماعية**، يشدّد عالم الاجتماع هذا على حرصه على النظر في تعدد الأطر الاجتماعية وإثارة الشك في الكيانات الجماعية التي جرى التسرع أكثر من اللازم واعتبارها متجانسة:

حتى نكوّن فكرة، على العكس من ذلك، عن تعددية الذاكرات الجماعية، لنتخيل ما قد تكون عليه قصة حياتنا لو توقّفنا، بينما نقوم بحكيها، في كل مرة نتذكر فيها واحدة من الجماعات التي مررنا بها، لكي ننظر فيها في ذاتها ونقول كلّ ما نعرفه عنها. قد لا يكفي

(×) إنسان حقوقي، باللاتينية في الأصل. – م.
(××) إنسان أخلاقي، باللاتينية في الأصل. – م.

تمييز بضع كيانات جماعية: أباءنا، المدرسة، الليسيه، أصدقاءنا، إنـاس مهنتنـا، علاقاتنـا الدنيوية، وأيضًا هذه الجمعية السياسية أو الدينية أو الفنية التي تسنى لنا الارتباط بها. وهـذه التقسيمات الكبيرة مريحة، لكنها تتجاوب مع نظرة تظل خارجية ومبسَّطة إلى الواقع. فهـذه المجتمعات تشمل جماعات أصغر بكثير، لا تحتل غير جزء من المكان ونحن لم نكـن فـي اتصال إلاّ بقسم موضعي من هذه الأقسام بينها. وهي تتحول، وتتقسم بشكل واسع بحيـث إن الجماعة، حتى عندما نظل في موقعنا، ولا نخرج من الجماعة، إنما تصبح فعليًا، عبر التجديد البطيء أو السريع لأعضائها، جماعة أخرى ليس هناك ما يجمعها بمن شكلوها في البدايـة سوى القليل من التقاليد المشتركة[١٤١].

وهذه التأملات ليست عديمة الصلة بالتوجهات التي ستكون توجهات مدرسـة شيكاغو. ففي نص يرجع إلى عام ١٩٣٨، وَصَفَ لويس ويرث الظاهرة الحضرية على أساس تمايز النشاطاتِ والتقسيم المتزايدِ للعملِ والتخصصِ وهي أمور تـرتبط كلها بازدحام المكان. وهو إذ يرجع إلى عمل دوركايم حول تقسيم العمـل، شـدَّد، فيما يخصه، على حقيقة أن «سكان المدن يتلاقون في أدوار موزَّعة توزعًا قويًـا». وهكذا كتب فقال:

إن أي جماعة بشكل خاص لا تتمتع بولاء حصري من جانب الفرد. فالجماعات التـي ينتمي إليها لا تخضع بسهولة لتصنيف هيراركي بسيط. وبحكم تنوع اهتمامات الفرد، الناشئة عن جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة، فإنه يشارك في جماعات متباينة إلى حد بعيد، لا تعمل كل جماعة منها إلاّ قياسا إلى جزء من شخصيته[١٤٢].

وهذا الحدس الابتدائي سوف يتكرر فيما بعد لدى كُتاب مثل إرڤـنج جوفمـان وأنسيلم ل. ستروس وأدولفِ هانيرتس وآخـرين كثيـرين أيـضًا. بـل إن آ. ل. ستروس يجعل من هذا الانتماء المتعدد إلى عوالم وعوالم فرعية اجتماعية، ليـست متماشية دومًا فيما بينها، بل ومتصادمة أحيانًا فيما بينها، أحد الـشروط الأساسـية للحياة الاجتماعية المعاصرة[١٤٣]، وهو يشير، بالمقابل، إلـى حقيقـة أن تكوينـات اجتماعية قليلة هي المؤلَّفة من فاعلين يمارسـون فعلهـم وينخرطـون فـي عـالم اجتماعي وحيد. كما رأى أ. هانيرتس في ذلك أيضًا خاصية أساسـية للمجتمعـات التي شهدت تحولاً حضريًا. واعتمادًا على نص لماكس جلوكمـان، الـذي يـضع «المدينة الكبرى» في تعارض مع «المجتمع القبلي» على أساس حقيقة أن «الأدوار

العديدة التي تلعبها غالبية الأفراد يتمايز أحدها عن الآخر، لأنها لا تُلعب على مسارح واحدة»[١٤٤]، يستدعي صورة الطفل الذي يخرج من بيته لكي يذهب إلى المدرسة، موقع العمل المتميز عن موقع الحياة الأسرية، وكذلك المواقع الدينية ومواقع ممارسة النشاط السياسي المختلفة هي أيضًا عن كل المواقع الأخرى. وانفصالُ الأدوار وانفصالُ الأحكام الأخلاقية أثران للتمايز الاجتماعي للوظائف.

وعند كُتاب عديدين منبثقين من مدرسة شيكاغو أو يستلهمونها، نجد، على أي حال، أن الحياة الاجتماعية يجري اختزالها في مسائل «أدوار» (و«عناصر أدوار») و«تقديم للذات» و«مناورات تقديم للذات» و«تلاعبات بمعلومات كواليس» و«سيطرة على الانطباعات» و«صور الآخرين عن الذات» و«انشغال بمصير هذه الصور»، و«معلومات» و«أضاليل» مضفاة على الذات من جانب الذات، إلخ[١٤٥]. والحال أننا نجد في مفهوم «الدور» وفي كل المفاهيم المصاحبة له (التلاعب، التقديم، المناورات، الخدع، إلخ) بُعدًا واعيًا قويًا بل استراتيجيًّا: فنحن نتبنى أو نلعب دورًا، مدركين في الوقت نفسه أن الدور ليس «الذات» بشكل كلي. وكل شيء إنما يدور وكأن الأدوار قد لُبست وخُلعت من دون أن تَمَسَّ أو تُحَوِّل بشكل أساسي من يلبسونها أو يلعبونها. وما يهم كُتابا مثل إ. جوفمان أو أ. هانيرتس في تعدد الأدوار وانفصالها، هو كل إمكانيات الخدع والإخفاءات التي تتيحها حقيقةُ أن الأفراد يمكنهم تقديم أنفسهم للآخر على مسارح منفصلة. ولعبةُ «قولٍ» و«سكوتٍ» كهذه، لعبةُ مكشوفٍ ومحجوبٍ كهذه، هي أكثر محدودية بكثير في المجتمعات الضيقة للمعرفة المتبادلة حيث تكون مخاطر التردد على الأشخاص الواحدين في مسارح مختلفة أعظم بكثير. لكن من الواضح أن ما يفتقر إليه هؤلاء الكُتاب هو نظرية صوغ اجتماعي كيما يتسنى لهم أن يحسبوا جيدًا الآثار الاجتماعية المختزنة من هذا التردد على سياقات متمايزة.

وأخيرًا، هناك كُتاب يكمن ما يثير انتباهنا إليهم أساسًا في الأسلوب الذي يمكنهم به المضي بتفكيرهم الخاطئ إلى حد العبث. وتلك حالة ن. لوهمان الذي قام، وهو منظِّرٌ صرفٌ مُجَرَّدٌ من أي روح بحثية، بتطوير منطق نظرية منظومات (نظرية ت. پارسونز). فهو إذ يقوم بقطيعة أكثر إلى حد ما مع منطق البحث الإمبريقي، وعلى غرار أسلوب المفاهيم البنائية أو البنيوية الصرفة أكثر من

سواها[١٤٦]، يستبعد بشكل جذري الفاعلين الأفراد وتاريخهم من النظام الاجتمــاعي. فبما أن بوسع كل فرد أن يشارك في عدة منظومات وظيفية متوازية (بصفاتٍ جــد مختلفة) وبما أنه يتحرك «ضمن تعددية أنساق دلالية متناقــضة»[١٤٧]، فــإن مــن المفترض أن الفاعل الفرد يفقد تماسكه أو وحدته. وقد لا يعود له، في الوقت نفسه، أي مكان في نسق تفسير المجتمعات. وبــدلاً مــن القيــام، كمــا فعــل ذلــك ن. إيلياس[١٤٨]، بتوجيه النقد إلى المفهوم الديكارتي عن ذات فردية واعيــة، مونــادة[×] متماسكة مقفلة على نفسها، يرى ن. لوهمان أن هذه الذات وُجدَت في المجتمعــات التقليدية حيث لم تنتم إلاّ إلى منظومة فرعية وحيدة وواحدة (القرية، السلالة، إلــخ) وأنها قد اختفت بحكم تعدد المنظومات الاجتماعية الوظيفية:

في السابق، كانت كلُّ ذاتٍ جزءًا من منظومة اجتماعية واحدة، موزّعة في البداية، ثم متراتبة فيما بعد، كانت [الذات] تستمد منها هويتها كنتيجة لوضعها في داخل هذه المنظومة. وقد تطابقت الهوية الفردية للشخص مع هويته الاجتماعية. لكن هــذا اختفــى مــع ظهــور المنظومات الوظيفية الحديثة. ففي مجتمع ينبني على أساس علاقات بين منظومات، لا علــى أساس علاقات بين أفراد، لابد لكل شخص من أن يتعامل مع جميع المنظومات الاجتماعيــة وليس فقط مع منظومة واحدة منها ؛ «الآن، لا يمكن للشخص مواصلة الانغــــراس بــشكل مستديم في منظومة اجتماعية فرعية، وفقط في منظومة واحدة من [هذه المنظومـــــــات]»
[N. Luhmann, *El amor como passion. La codificación de la intimidad*, Barcelona, Peninsula, 1985, p.16]

إن الشخص الواحد، كل شخص، سوف يعمل بوصفه ذاتًا لها حقوقها، مستهلكًا، مشاركًا فــي السياسة، إلخ[١٤٩].

وبدلاً من استخلاص آثار تعددٍ كهذا للمنظومات، عندما يرتبط بانتماءٍ متعــدد، على الصوغ الاجتماعي للأفراد، يتخلص ن. لوهمان من هذا الفرد المــزعج (جــد المعقد) لكي يُعلي من شأن القيام بدراسةٍ عن بُعد لما هــو اجتمــاعي فــي الحالــة الانتشارية: حالة المنظومات الفرعية بمنطقها الخاص والتي يُتَــصَوَّرُ أن بالإمكــان وصفها وتحليلها من دون القيام بوصف وتحليل دقيقين لممارسات الفــاعلين الــذين يجعلونها تحيا. إلاّ أننا عندما ندرس المجتمعات المتمايزة على النطاق الفردي، قــد

(×) جوهرٌ فرد. ــ م.

يكون بوسعنا فهمها فهمًا أفضل أيضًا: فقد نستوعب نزاعات وجوه المنطق الاجتماعي أو تصادمات استثمار الوقت، وظواهر التعويض التي تحدث جرّاء الانتقال من منظومة فرعية إلى منظومة فرعية أخرى، إلخ. إلاَّ أنه لكي يتم ذلك، قد يتعين أيضًا أن لا يتمسك الباحث بتحليلات مجردة يقوم بها في طلعة تحليقية، متصرفًا على الأرجح كما لو أن الفاعلين لم يُوجَدوا بدلاً من المضي البتة إلى رصدهم أو الاستفسار عنهم. وقد يحتم هذا أيضًا مقاربةً من زاوية الصوغ الاجتماعي قد تدرس الوزنَ الكبير إلى هذا الحد أو ذاك لكل منظومة فرعية في الصوغ الاجتماعي للأفراد وطبيعة ما يُستبطَن، تحديدًا، والأسلوب الذي يتم به استبطان التعددية (فادعاء أن «التعددية أصيلة فيه(١٥٠) [في الفاعل]»، هو، في أحسن الأحوال، تحديد اتجاهٍ لبحث ممكن، لكنه قلَّما يكون أكثر من ذلك) (١٥١).

على أن «المنظومات المتمايزة وظيفيًّا» أو «المنظومات الوظيفية» المختلفة التي يتحدث عنها لوهمان ليست كلها ذات طبيعة واحدة. فالفن أو الدين قد لا يمسان غير جزءٍ من أفراد مجتمع، في حين أن التعليم المدرسي إلزامي في الجانب الأعظم من المجتمعات وهو يسهم بشكل مركزي وبالغ القوة في الصوغ الاجتماعي للأفراد. والمنظومة الحقوقية تفرض نفسها من الخارج على الجميع («ليس مُفتَرَضًا أن أحدًا يجهل القانون» ومن يجهلونه وينتهكونه تلاحقهم العقوبات) على الرغم من ندرة من جرى صوغهم اجتماعيًّا للوقوف على القانون، إلخ. ولا يقوم لوهمان بأي تفرقة بين المنظومات التي تملك إمكانات لتحويل الأفراد تحويلاً منهجيًا (التعليم) أو التي تملك إمكانات تقرير مجمل نشاطاتهم (الاقتصاد، السياسة، القانون) والمنظومات التي تضغط بشكل أخفٍّ بكثير أو التي لا تتمتع بأي تأثير مباشر على جزء كبير من السكان (الدين، العلم، الفن).

ما الذي يجب الاحتفاظ به من كل هذا من وجهة نظر سوسيولوجيا عن الصوغ الاجتماعي استعدادية وسياقية في آن واحد؟ إن الحركة التاريخية الطويلة لتمايز الوظائف وتكوين عوالم صغرى مستقلة ذاتيًا نسبيًا (بمعنى تميزها بخصوصية نوعية) إنما تترتب عليها آثار مهمة فيما يتعلق بالصوغ الاجتماعي

للأفراد. فالسياقات الاجتماعية المتعددة الحاملة لوجوه منطق خاصة هي بالقدر نفسه أطر ممكنة للصوغ الاجتماعي، تصوغ استعدادات وكفاءات. وعندما يتردد الأفراد الواحدون على أطر صوغ اجتماعي غير متجانسة (قد يكون بإمكاننا في الواقع تخيل تمايزٍ قد يكون من النادر معه أن يتعرض كل فرد لتعددية أطر)، وعندما تحدث هذه التجارب بشكل مبكر نسبيًا، فإن هذه الأطر إنما تكمن في أساس مخزونات فردية من استعدادات وكفاءات غير متجانسة نسبيًا يتوقف تفعيلها على كل سياق جديدٍ لفعلٍ حاضرٍ.

والصوغ الاجتماعي المتعدد للأفراد في مجتمعات متمايزة هو ما يفسر أولاً وقبل كل شيء التنوع الفردي المتبادل لسلوكياتهم الاجتماعية. ففي مجتمعات كهذه، نجد حتى أن فردين ينتميان إلى طبقة اجتماعية واحدة، أو إلى جماعة اجتماعية فرعية واحدة، أو إلى أسرة واحدة، يتمتعان بفرص قوية لأن يتوافر لديهما جزء من ممارساتهما التي تتباين، لأنهما لم يكونا خاضعين بشكل دقيق لأطر صوغ اجتماعي واحدة. ومن جهة أخرى، فإن معاينة وجود تنوعات لدى الفرد الواحد في السلوكيات الاجتماعية إنما تُسَجِّلُ من ثم آثار التمايز الاجتماعي وتعدد أطر الصوغ الاجتماعي. وبحكم تعدد مؤثرات الصوغ الاجتماعي التي عاشها الذين يشكلون هذه التكوينات الاجتماعية كما بحكم تنوع السياقات التي اضطروا إلى الفعل ضمنها، فإن من المرجح بقوة أن يتميزوا بتعدد استعداداتهم (فخبرات الصوغ الاجتماعي تتبلور على شكل استعدادات وكفاءات قوية إلى هذا الحد أو ذاك). والحقائق الواقعية للعوالم الصغرى والمتمثلة في التنوعات لدى الفرد الواحد وفي التنوعات فيما بين الأفراد إنما تحيل إلى الخصائص الأكثر أساسية لواقع أكبر موسوم بما لمجتمعاتنا من تركيب معقد ومتمايز.

وإذا كانت سوسيولوچيات ب. بورديو عن الاستعدادات لم تتمكن من الاستكشاف المنهجي للآثار الفردية لتعدد مجالات النشاط أو أبواب الفعل، فإن هذا إنما يرجع، بما يشكل مفارقةً، إلى أنه فَكَّرَ في أفراد متجانسين في عالمٍ غير متجانس. وبدلاً من مراعاة آثار تعدد الأطر الاجتماعية على الصوغ الاجتماعي، تصرَّف غالبًا كما لو أن فاعلاً تَشَكَّلَ اجتماعيًا بالفعل (ضمنيًا في أسرته الأصلية) قد واجه مواقف غير متجانسة. وهكذا كتب فقال إن

فعالية التطبع الخاصة تتضح بكل جلاء في كل المواقف التي لا يكون فيها نتاج ظروف تحققه (المتواترة بشكل متزايد باطراد بقدر تمايز المجتمعات الداخلي): وتلك هي الحال عندما يصطدم فاعلون، غزل، تشكلوا في اقتصاد قبل رأسمالي، بمتطلبات عالم رأسمالي ؛ أو أيضا عندما يقوم أشخاص معمّرون بتأبيد استعدادات لم يعد لها موضع من الإعراب، مثلما فعل دون كيخوته ؛ أو عندما تكون استعدادات فاعلٍ في صعود أو في انحدارٍ في بنية اجتماعية غير منسجمة مع الموقع الذي يشغله(١٥٢).

والحال أن الفاعل الذي يجري وصفه بهذا الشكل لا يتميز من ثم أساسًا، في مخزونه من استعدادات وكفاءات، بتعدد السياقات الاجتماعية التي تردد عليها. فبوصفه نتاجًا جرى صوغه صوغًا اجتماعيًّا وحيد الجانب، يبدو أنه لا يكتشف التعدد الموجود بخارجه إلاّ في مرحلة ثانية. ومن المؤكد أن هذا الفاعل، بحكم مبدأ الوقاية، يقاوم أو يدخل في أزمة أو يُمنى بالحيرة، لكنه لا يتحول.

وهذه الرؤية نفسها للأمور تدفع پ. بورديو إلى أن يكتب أنه قد يكون من المفيد إجراء

دراسة لأشخاص، شاركوا، بشكل «خلاق» إلى هذا الحد أو ذاك، في عدة حقول، أمكنهم، بحسب النموذج اللايبنتسي بشكل نموذجي عن العوالم الممكنة، إنتاج عدة منجزات ذات تطبع واحد (مثلما تتيح الفنون المختلفة، في نسق الاستهلاكات، فرصة لتعبيرات، منهجية من الناحية الموضوعية، بوصفها «مقابِلات»، بالمعنى الذي نجده عند لويس، لذائقة واحدة(١٥٣).

هنا أيضًا، نجد أن ما يجري افتراضه هو وجود تطبع هو واحد، منتظم، متجانس، صيغة واحدة مولّدة للممارسات، من شأنها أن تجد ترجمة لها في حقول ذات خصائص وممكنات متباينة. فالأفراد يحيون في مجتمعات متمايزة لكن تطبعهم، وهذا غريب، لا يتأثر بذلك ؛ فكل شيء يحدث وكأنهم كانوا محميين من انعدام تجانسٍ لا يلتقون به إلاّ بعد تشكلهم في ظروف اجتماعية متجانسة. على أن دراسة الأوضاع المعاصرة تدفع على العكس من ذلك إلى الاجتهاد في التفكير في خصوصية الفاعلين الذين اندرجوا في صوغ اجتماعي في مجتمعات متمايزة داخليًّا وخاصة إلى الاجتهاد في التفكير في البنية المتشعبة لمخزوناتهم من استعدادات

وكفاءات وهي بنية ليست سوى نتاج اندراجاتهم الاجتماعية المتعددة ونتـــاج تعقـد تجاربهم في مجال صوغهم الاجتماعي.

1- P.Bourdieu, *La Noblesse d'État. Grandes écoles et esprit de corps*. Paris, Minuit, 1989, p. 376, note 2.

٢- هذا بالأخص رأي المؤرخ كارل إ. شورسكه في «Pierre Bourdieu face au problem de l'autonomie», *Critique*, n° 579/580, août-septembre 1995, p. 697-703.

3- É. Durkheim, *De la division du travail social* [1893], Paris, PUF, «Quadrige», 1991, p. 2.

4- *Ibid*., p. 105.

5- K. Polanyi, *La Grande Transformation. Aux origins politiques et économiques de notre temps*, Paris, Gallimard, 1983.

6- J. Goody, *La Logique de l'écriture*, Paris, Armand Colin, 1986. p. 16

7- S. Gruzinski, *La Colonisation de l'imaginaire. Sociétés indigenes et occidentalisation dans le Mexique espagnol (XVI^e-XVIII^e siècle)*, Paris, Gallimard, 1988, p. 217.

8- *Ibid*., p. 221.

9- E. Dianteill, «Pierre Bourdieu et la religion. Synthèse critique d'une synthèse critique», *Archives de sciences socials des religions*, n° 118, 2002, p. 5-19.

10- G.Balandier, *Anthropologie politique*, Paris, PUF, 1967.

11- P. Clastres, *La Société contre l'État*, Paris, Minuit, 1974, p. 135.

12- P.Bourdieu, «La representation politique. Éléments pour une théorie du champ politique», *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 36-37, 1981, p.6.

13- A. M. Hocart, *Rois et courtesans*, Paris, Seuil, 1978. p. 270

14- M. Sahlins, *Âge de Pierre, âge d'abondance. L'économie des sociétés primitives*. Paris, Gallimard, 1976, p. 270.

15- A. M. Hocart, *Rois et courtesans, op. cit*., p. 272.

16- G. Balandier, *Anthropologie politique. op. cit*., p. 77-78.

١٧- انظر في هذا الموضوع P.Bourdieu, *Le Sens pratique*, Paris, Minuit, 1980.

18- J. Bottéro, *Mésopotamie. L'écriture, la raison et les dieux*, Paris, Gallimard, 1987, p. 35-36.

19- J. Goody, *La Raison graphique. La domestication de la pensée sauvage*, Paris, Minuit, 1979, p. 64-69.

20- J. Goody, *La Logique de l'écriture, op. cit.*, p. 48-49.

21- P. Berger et T. Luckmann, *La Construction sociale de la réalité, op. cit*, p. 118.

22- J. Bottéro, *Mésopotamie, op. cit.*, p. 198.

23- *Ibid.*, p. 200.

24- *Ibid.*, p. 208-209.

٢٥- هذا يتيح مجالاً، مثلاً، للمسلسل التالي:
«إذا سال من أنف المريض دمٌ ... إذا سال من أنفه خلطٌ ... إذا كانت أرنبة أنفه رطبة ... إذا كانت أرنبة أنفه باردة وساخنة بالتعاقب ... إذا كانت أرنبة أنفه صفراء ... إذا كانت أرنبة أنفه تتميز بطفح جلدي أحمر ... إذا كانت أرنبة أنفه تتميز بطفح جلدي أبيض ... إذا كانت أرنبة أنفه تتميز بطفح جلدي أحمر وأبيض ... إذا كانت أرنبة أنفه تتميز بطفح جلدي أسود...»، *Ibid.*, p. 211.

26- A. L. Oppenheim cité dans J. Goody, *La Logique de l'écriture, op. cit.* p. 49.

27- M. Weber, *Économie et société*, Paris, Plon. P. 450

28- P. Bourdieu, «Les modes de domination», *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 2-3, juin 1976, p. 124.

29- J. Goody, *La Logique de l'écriture, op. cit.*, p. 172.

30- K. Marx et F. Engels, *L'Idéologie allemande* [1845], Paris, Éditions sociales, 1968, p. 63.

31- L. Marin, *De la representation,* Paris, Gallimard/Seuil, «Hautes Études», 1994, p. 76.

32- C. Jacob, «La mémoire graphique en Gréce ancienne», *Traverses. Revue du Centre de création industrielle.* n° 36, Centre Georges-Pompidou, 1986, p. 62.

33- *Ibid.*, p. 65.

34- *Ibid.*, p. 66.

35- C. Jacob, «Postface», *in* L, Ciccolini, C, Guérin, S. Itic, S. Morlet (dir.), *Réceptions antiques. Lecture, transmission, appropriation intellectuelle*, Paris, Éditions Rue d'UlM/Presses de l'École normale supérieure, 2006, p. 154-155.

36- T. Parsons, *Le Système des sociétés modernes*, Paris, Dunod, 1973, p. 46.

37- J.-P. Genet, «La mesure et les champs culturels», *Histoire & Mesure*, Vol 2, n° 1. 1987. p. 139.

38- L. Althusser, «Contradiction et surdéterminatgion (Notes pour une recherche)», *La Pensée*, n° 106, 1962, p. 3-22.

39- K. Marx et F. Engels, *L'Idéologie allemande, op. cit.*

40- J. Defrance, «La politique de l'apolitisme. Sur l'autonomisation du champ sportif», *Politix*, vol. 13, n° 50, 2000, p. 25.

٤١- «إن التهديدات التي يتعرض لها الاستقلال الذاتي إنما تنجم عن التداخل الكبير بشكل متزايد باطراد بين عالم الفن وعالم المال»، P. Bourdieu, *Les Règles de l'art, op. cit.*, p. 468.

انظر أيضًا

A. Boschetti, «Légitimité littéraire et stratégies éditoriales», *in* R. Chartier et H.-J. Martin (dir.), *Histoire de l'édition française. Le livre concurrencé 1900-1950,* Paris. Fayard/Cercle de la Librairie. 1991, p. 511-551.

42- P.Bourdieu, «Champ intellectuel et projet créateur», *Les Temps modernes,* n° 246, 1966, p. 865-906.

43- *Ibid.*, p. 870.

44- M.-È. Thérenty, *Mosaïques. Être écrivain entre presse et roman (1829-1936)*, Paris, Honoré Champion, 2003.

45- G. Flaubert, «Lettre à George Sand, 12 décembre 1872», *Correspondance*, t. IV (1869-1875), Paris, Gallimard, «Bibliothèque de la Pléiade», 1998.

46- P. Bourdieu, «Champ intellectuel et projet créateur», art. cité, p. 870.

47- *Id.*, «Le champ littéraire», *Actes de la recherche en sciences sociales,* n° 89, september 1991, p. 40.

48- *Id.*, «Le marché des biens symboliques», *L'Année sociologique*, n° 22, september 1971, p. 51.

٤٩- انظر الجزء الفرعي الرابع من الفصل الثالث من كتابي هذا.

٥٠- يتحدث ب. بورديو بالفعل عن «انبثاق حقل» في القرن التاسع عشر.

51- *Id.*, *Les Régles de l'art, op. cit.*, p. 115.

٥٢- انظر،

C. Gothot-Mersch, *La Genèse de Madame Bovary*, Genève, Slatkine, 1966, et Y. Leclerc, *Crimes écrits, La littérature en procès au XIX^e^ siècle*. Paris, Plon, 1991.

تلاحظ جيزيل سابيرو في نصٍّ يقدم دون قصد مثالا مضادًا جميلاً للأطروحات التي تدافع عنها: «إن استبطان القيود الخارجية، الإيديولوجية أو الأخلاقية، قد ترك أثرًا في عدد من الأعمال التي صارت كلاسيكية (فمخطوطات رواية مدام بوفاري لفلوبير تكشف، مثلاً، عن المجهود الذي بذله في محو كلمات جد مبتذلة كـ«مومس» و«ماخور» وصور الانحلال وعبارات التجديف والتلميحات السياسية)».

G. Sapiro, «L'autonomie de la littèrature en question», in J.-Martin, *Bourdieu et la littèrature*; Nantes, Éditions Cècile Defaut, 2010, p. 49.

٥٣- فيما يتعلق بالأدب الفرنسي في عهد حكومة فيشي، يمكننا الإحالة إلى كتاب

F. Federini, *Écrire ou combattre, Des intellectuels prennent les armes (1942-1944)*, Paris, La Découverte, 2006.

54- P. Bourdieu, *Les Régles de l'art, op. cit.*, p.93.

الواقع أن ما يُفترَضْ أنه يشكل ناموس مجمل الحقل ليس سوى المعيار المثالي الذي يدافع عنه دعاة الفن للفن. ومن هنا المشكلة المتمثلة في عزو قواعد تنتمي إلى الحركات الفنية الطليعية وحدها إلى مجمل الحقل (الطليعي، الأقطاب الأكاديمي، البورجوازي، الشعبي أو التجاري).

55- A. Viala, «Ah, qu'elle était jolie...», *Politix*, vol. 5, n° 17, 1992, p. 141.

56- P. Bourdieu, *Les Règles de l'art, op. cit.*, p. 357-358.

57- *Id.*, «La représentation politique...», art. cité.

٥٨- «خلافًا للهرمنيوطيقا الأدبية أو الفلسفية، فإن الممارسة النظرية لتفسير النصوص الحقوقية ليست غاية في حد ذاتها ؛ فبحكم توجهها مباشرة إلى غايات عملية، وبحكم تناسبها مع تقرير آثار عملية، فإن ثمن فعاليتها هو الحد من استقلالها الذاتي».

P. Bourdieu, «La force du droit, Éléments pour une sociologie du champ juridique», *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 64, 1986, p. 4.

٥٩- يتبنى بيير بورديو بوضوح هذا التعريف فيما يتصل بالحقل العلمي إذ يكتب فيقـــول: «بقدر تزايدِ الموارد العلمية المتراكمة، وبما يترتب على ذلك، تزايدِ الاستقلالية الذاتية للحقل»

(P. Bourdieu, «Le champ scientifique», *Actes, de la recherche en sciences sociales*, n° 2, 1976, p. 89).

على أن هذا المخزون الثقافي النوعي المتراكم يمكن، في العلم كما في الفن، في الأدب، في القانون، إلخ، أن يتكون في اعتماد جد كبير على السلطات (الدولتية أو الدينية أو الاقتصادية).

60- A. Viala, *Naissance de l'écrivain, Sociologie de la littérature à l'âge classique*, Paris, Minuit, 1985.

61- *Ibid.*, P. 50.

٦٢- بالمقابل، لا يتردد جان – فيليب جينيه، المتخصص في دراسة العصور الوسطى، في التأكيد على أن التحول الاستقلالي الذاتي للعوالم الأدبية كان تحولاً واقعيًا قبل ظهور مؤسسات كالأكاديميات وعلى أن هذه المؤسسات ليست «دليلاً بالمرة» على وجود حقل أدبي، «فهي في أقصى تقدير مؤشر، بين مؤشرات أخرى، على درجة معينة من الاستقلالية الذاتية».

انظر J.-P. Genet, «La mesure et les champs culturels», art. cité, p. 140.

63- A. Viala, *Naissance de l'écrivain, op. cit.*, p. 115

٦٤- «إن «المهنة الثانية» تعرقل مسيرة العمل باستحواذها على جانب من الإمكانيات، حين تكون [هذه المهنة] بعيدة عن النشاطات الأدبية: تلك مثلاً حالة مينار ووظيفته القضائية. أو أيضًا، حين يتعلق الأمر بمنصب مرتبط بشواغل أديب، نجد أن [هذه المهنة الثانية] تحرف المسيرة: تلك حالة وظائف الأستاذ الجامعي، المؤرخ، أمين المكتبة، إلخ» (*ibid.*, p. 191).

65- *Ibid.*, p. 161.

٦٦- «قد أودّ أن أكتب إليك رسالة جد طويلة بخصوص قرارك أن تكون أديبًا متفرغا للأدب وحده. إذا كنت تستشعر حاجةً إلى الكتابة لا سبيل إلى مقاومتها، وإذا كانت إرادتك هرقلية، فقد أحسنت القرار. وإلاّ فلا داعي لذلك! [...] عليك أن تبذل مجهودًا ضخمًا ومتواصلاً في القراءة وأن تنكب على موضوع مستفيض ومعقد. عليك أن تعيد قراءة جميع الكلاسيكيات، ليس بعدُ كما كنت تفعل في الكلية، وإنما لأجلك أنت ولتحكم عليها في وجدانك كما قد تحكم على الأعمال الحديثة، باستفاضة ودقة».

G. Flaubert, «Lettre à M. X…., avril 1858, du 5 au 9». *Correspondance*, t. II (juillet 1851-décember1858), Paris, Gallimard, «Bibliothèque de la Pléiade», 1980.

٦٧- يستعيد عندئذ من دون مسافة نقدية الفكرة التي تذهب إلى أن «السوق» تشكّل قوة استقلال ذاتي.

68- D. Saint-Jacques et A. Viala, «À propos du champ littéraire. Histoire, Géographie, histoire littéraire», *Annales, Histoire, sciences sociales*, n° 2, 1994, p. 400-401.

69- M. Jarrety, «Marginalia», *in* J.-P. Martin, *Bourdieu et la littérature, op. cit.*, p. 189.

70- L. Dumont, «Préface», *in* K. Polanyi, *La Grande Transformation, op. cit.*, p. 12.

71- M. Sahlins, *Âge de pierre, âge d'abondance, op. cit.*, p. 118-119.

٧٢- نجد النوع نفسه من الوصل بين النظام الاقتصادي والنظرية الاقتصادية في N. Luhmann, «L'économie de la société comme système autopoïétique», *Sciences de la société*, n° 52, 2001, p. 23-58.

73- F. Cusin et D. Benamouzig, *Économie et sociologie*, Paris, PUF, «Quadrige», 2010, p. 428.

٧٤- يمكننا أن نحيل هنا إلى كل مؤلفات V. Zelizer: *Morals and Markets: The Development of Life Insurance in the United States*, Piscataway (New Jersey), Transaction Publishers, 1983 ; *Pricing the Priceless Child: The Changing Social Value of Children*, Princeton, Princeton University Press, 1994 ; *The Social Meaning of Money*, Princeton, Princeton University Press, 1997 (trad, fr. Par C. Cler: *La Signification sociale de l'argent*, Paris, Seuil, 2005) ; *Economic Lives: How Culture Shapes the Economy*, Princeton, Princeton University Press, 2010 ؛ كما إلى مؤلف P. Dimaggio et S. Zukin: *Structgures of Capital. The Social Organisation of the Economy*, Cambridge, Cambridge University Press. 1990 ومؤلف N. Fligstein, *The Architecture of Markets: An Economic Sociology of Twenty-First Century Capitalist Societies*, Princeton, Princeton Universitty Press, 2002 أو إلى مقال M. Granovetter, «Economic action ad social structure: the problem of embeddedness», *American Journal of Sociology*, vol 91, n° 3, november 1985, p. 481-510.

75- P. Bourdieu, «Post-scriptum: pour un corporatisme de l'universel», *Les Règles de l'art, op. cit.*, p. 459-472.

٧٦- «إن التهديدات التي يتعرض لها الاستقلال الذاتي إنما تنجم عن التداخل الكبير بشكل متزايد باطرد بين عالم الفن وعالم المال» *Ibid.*, p. 468.

77- P. Bourdieu, *La Misère du monde*, Paris, Seuil, 1993, p. 941.

78- *Id.*, *Intérêt et désintéressement*, Cours du Collège de France *Cahiers de recherche du GRS*, n° 7, september 1989.

٧٩- «إن التأكيد على أولوية الشكل على الوظيفة، أولوية أسلوب التمثيل على موضوع التمثيل، إنما يُعدّ، من حيث كونه يُبرز القطيعة مع المتطلبات الخارجية ويبرز الرغبة في إقصاء الفنانين المشتبه بانصياعهم لهذه المتطلبات، التعبير الأكثر تحديدًا عن دعوى الاستقلالية الذاتية للحقل وزعمها إنتاج وفرض مبادئ شرعية خاصة فيما يتصل بإنتاج العمل الفني كما فيما يتصل بتلقيه» P. Bourdieu, *Les Règles de l'art, op. cit.*, p. 412.

٨٠- انظر

B. Lahire, *L'Invention de l'«illettrisme». Rhétorique publique, éthique et stigmates*, Paris, La Découverte, 1999.

81- J. Verdès-Leroux, *Le Travail social*, Paris, Minuit, 1978, p. 57.

82- P. Bourdieu, *La Misère du monde, op. cit.*, p. 223.

83- T. S. Kuhn, *La Tension essentielle*, Paris, Gallimard, 1977, p. 307.

84- É. Durkheim, *De la division du travail social, op. cit.*, p. 244.

85- *Ibid.*, p. 253.

86- P. Bourdieu, *Choses dites, op. cit.*, p. 53.

87- C. Baudelaire, *Le Peintre de la vie moderne* [1863], Paris, Éditions du Sandre, 2009.

٨٨- انظر

V. Descombes, *Proust, Philosophie du roman*, Paris, Minuit, 1987, p. 142-143.

89- P. Bourdieu, *Questions de sociologie*, Paris, Minuit, 1980, p. 114.

90- É. Durkheim, *De la division du travail social, op. cit.*, p. 249.

يقول جورج زيمل إن كل «دائرة اجتماعية» تنتج «شرفًا خاصًا» (عائليًا، عسكريًا، تجاريًا، إلخ).

G. Simmel, *Sociologie. Études sur les formes de la socialisation*, Paris, PUF, 1999, p. 422.

91- *Id.*, *De la division du travail social, op. cit.*, p. 249.

92- *Ibid.*

93- J.-P. Grossein, «Présentation», *in* M. Weber, *Sociologie des religions, op. cit.*, p. 122.

انظر أيضا

P. Fritsch, «La *Zwischenbetrachtung*», *Enquête*, n° 7, «Max Weber», 1992, <http://enquete,revues,org/document134.html>..

94- M. Weber, *Sociologie des religions, op. cit.*, p. 335.

95- *Ibid.*, p. 417.

96- *Ibid.*, p. 418.

٩٧- «ينتج عن ذلك أن عالم (*Kosmos*) الاقتصاد الحديث، العقلاني والرأسمالي هو أكثر انسدادًا في وجه أي صلة يمكن تخيلها مع أخلاق دينية عن الأخوة وذلك بقدر اتباعه أكثر لمنطقه الكامن فيه والمحايث له: فكلما ازداد عقلانية و، في الوقت نفسه، لا شخصانية، تعزز هذا الانسداد» *Ibid.*, p. 421.

98- *Ibid.*, p. 194.

٩٩- هكذا يكتب F. Cusin et D. Benamouzig dans *Économie et sociologie*, *op. cit.*, p. 66: «ثم إن السوق قد امتدت إلى مجالات جديدة عبر سيرورة تسليع للمجتمع».

١٠٠- يمكننا الإحالة إلى الأسلوب الذي يستخدم به نك كولدري فكرة الحقل الأعلى لكي ينظر في التوسع الميدياتي. انظر، بين كتابات أخرى

N. Couldry, «Media meta-capital: extending the range of Bourdieu's field theory», *in* D. L. Swartz et V.L. Zolberg (dir.), *After Bourdieu*, Kluwer Academic Publishers, 2004, p. 165-189.

101- P. Bourdieu, «De la maison du roi à la raison d'État», *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 118, juin 1997, p. 67.

يجب أن نلاحظ أن ب. بورديو، في ميله إلى التفكير في كل شيء من زاوية الحقل، ينسى أن فعل الدولة لا ينحصر في الفعل الذي تمارسه على «الحقول» الأخرى: فهي تتدخل أيضًا وتؤثر على الأسرة أو السلوكيات الفردية، الخاصة كما العامة، في الأحوال الأكثر تنوعًا في الحياة الاجتماعية.

102- C. Schmitt, *La Notion de politique*, Paris, Flammarion, 1992, p. 79.

١٠٣- ليست الدولة العالم الوحيد الذي يتدخل في كل مجالات الممارسة وقد لا تكون الأقوى أو الأكثر فعالية في هذا الشأن. ومن المؤكد أن العالم الاقتصادي هو، من هذه الزاوية، العالم الذي غزا القطاعات الأكثر اكتفاء بذاتها في الأصل.

١٠٤- يجب أن نلاحظ أن بعض المنظمات يمكن اعتبارها جزءًا من عدة منظومات وظيفية ؛ وهكذا فإن كليات الحقوق هي جزء لا يتجزأ من المنظومة التعليمية ومن المنظومة الحقوقية والمنظومة العلمية ؛ ثم إن بعض مجموعات الخبراء الاقتصاديين تنتمي أيضًا إلى المنظومة العلمية وإلى المنظومة السياسية والمنظومة الاقتصادية.

١٠٥- قد يمكننا أن نلاحظ مازحين أنه كما أن المنظومة تتحدد بما ليست عليه، فإن مفهوم «المنظومة» لا معنى له أو لا يكون ذا أهمية وصفية أو تحليلية إلا إذا كان كل شيء ليس «منظومة». وكما هي العادة في حالة كهذه، يمكننا القول إن من يُفرط في العناق يخنق.

106- P. Guibentif, *Foucault, Luhmann, Hobermas, Bourdieu. Une génération repense le droit*, LGDJ, 2010, p. 116.

١٠٧- انظر الفصل الرابع من كتابي هذا.

108- I. Meyerson, «Discontinuités et cheminements autonomes dans l'histoire de l'esprit» [1948], *Écrits 1920-1983. Pour une psychologie historique*, Paris, PUF, 1987, p. 61.

109- *Id.*, «Problèmes d'histoire psychologique des œuvres: spécificités, variation, expérience» [1948], *Écrits 1920-1983*, *op. cit.*, p. 82.

110- *Ibid.*, p. 84.

١١١- نجد الاستخدام نفسه لهذا المجاز عند كارل إ. شورسكه

(*Vienne fin de siècle, Politique et culture*, Paris, Seuil, 1983, p. 13)

حين يسعى إلى استخلاص «خطي قوة»: الأول، الذي يصفه بأنه «رأسي» و«دياكروني»، يقيم علاقات بين مؤلَف ومؤلفات أخرى تعود إلى الماضي ؛ والثاني، «الأفقي، السينكروني»، يوجد الارتباط بين المؤلَف والأنواع الأخرى من المؤلفات العائدة إلى عصر واحد والمنتمية إلى مجالات مختلفة.

112- I. Meyerson, «Problèmes d'histoire psychologique des œuvres: spécificités, variation, expérience», *loc. cit.*, p. 85.

113- J.-P. Montier, L. Louvel, D. Méaux, P. Ortel (dir), *Littérature et photographie*, Rennes, PUR, 2008.

114- J.-L. Chalumeau, *Peinture et photographie: Pop art, figuration narrative, hyperréalisme, nouveaux pop*, Paris, Édition du Chêne, 2007.

115- L. Vancheri, *Cinéma et peinture*, Paris, Armand Colin, 2007.

116- M.-È. Thérenty, *Mosaïques. Être écrivain entre presse et roman (1829-1836)*, *op. cit.*, et A. Vaillant (dir.), *Presse et plumes. Journalisme et littérature au XIX[e] siècle*, Paris, Nouveau Monde Éditions, 2004.

١١٧- يعتقد ميئيرسون، لهذا السبب، أن «الأنا لديها الكثير من الساحات». انظر

I. Meyerson, *Les Fonctions psychologiques et les œuvres* [1948], Paris, Albin Michel, 1995, p. 153.

118- I. Meyerson, «L'entrée dans l'hmain» [1951], *Écrits 1920-1983, op. cit.*, p. 77.

119- *Ibid.*, p. 83.

120- *Ibid.*, p. 91.

١٢١- أشدِّد هنا على الطبيعة الاستعدادية لهذه التعددية والتي كانت تُنسى أحيانًا من جانب مستخدمي أعمالي أو المعلقين عليها. والواقع أنني قد رأيت، ليس من دون شيء من الاستغراب، خلال السنوات العشر الأخيرة، تلخيصًا لأطروحات كتابي من جانب كتّاب يتحدثون عن «التعددية الهوياتية» التي يفترضون أنني أدلل عليها. إن التأملات حول الاستخدام، الواعي والاستراتيجي إلى هذا الحد أو ذاك، لهويات فردية متعددة، وهي تأملات ترسم أحيانا صورة سريعة لفاعلين في سعي هوياتي مستديم أو في تأكيد هوياتي، هي تأملات بعيدة جدًا عن التأملات التي تدفع الباحث المشتغل على تعددية الاستعدادات بحيث إنه قد لا يجب أن يكون من الضروري تحديد الفوارق.

122- J. Laplanche et J.-B. Pontalis, *Vocabulaire de la psychanalyse*, Paris, PUF, 10[e] éd., 1990. p. 90.

١٢٣- يمكننا استحضار مفهوم الـ *doublebind* [الربط المزدوج] الذي يحيل إلى مؤلفات جريجوري بيتسون وبول ڤاتزلاڤيك ومدرسة پالو ألتو.

124- J. Laplanche et J.-B Pontalis, *Vocabulaire de la psychanalyse, op. cit.*, p. 90.

١٢٥- للوقوف على تحليل للأصل الاجتماعي لحالة بنية نفسية منشطرة، أسمح لنفسي بإحالة القارئ إلى السيرة السوسيولوجية لكافكا والتي طوّرتها في كتابي *Franz Kafka, op. cit*.

١٢٦- «بمعنىً معين، كانت ساحة المعركة قد انتقلت إلى دخيلة الإنسان. وهنا لابد له من أن يتضارب مع جزء من التوترات والعواطف التي كانت فيما قبل تجد تعبيرًا خارجيًا عنها في الصراعات التلاحمية حين كان الناس يدخلون في مواجهات مباشرة فيما بينهم. إن القيود السلمية التي تفرضها عليه علاقاته مع الآخرين تجد انعكاسها في نفسيته. فهو ينمي آلية نوعية للاعتياد، أنا عليا تعمل على ضبط أو تحويل أو كبت مشاعره من زاوية البنى الاجتماعية. لكن الدوافع، المشاعر الملتهبة التي لا تعود تتجلى على نحو مباشر في الصراع بين الناس، إنما تثور غالبًا في داخل الفرد ضد الجزء «المُراقِب» من أناه».

N. Elias, *La Dynamique de l'Occident*, Paris, Calmann-Lévy, 1975, p. 197.

127- S. Freud, *Abrégé de psychanalyse* [1938], Paris, PUF, 2009, p. 82.

128- N. Elias, *Mozart. Sociologie d'un génie*, Paris, Seuil, 1991, p. 14.

129- *Id, La Dynamique de l'Occident, op. cit.*, p. 255.

130- G. Simmel, *Sociologie. Études sur les formes de la socialisation, op. cit.*, p. 201.

131- *Ibid.*

132- *Ibid.*, p. 417.

133- *Ibid.*

134- *Ibid.*, p. 416.

135- *Ibid.*, p. 417.

136- *Ibid.*, p. 426.

١٣٧- «وهكذا، فعندما تسود في داخل دائرة منافسةٌ قوية، يبحث أعضاؤها بحرية عن دوائر أخرى تكون قدر الإمكان خالية من المنافسة ؛ وهذا هو السبب في أننا نجد لدى التجار تحبيذًا جليًا للروابط الودية، في حين أن الوعي الطبقي لدى الأرستوقراطية، التي تستبعد بالأحرى المنافسة في داخل دائرتها الخاصة، يجعلها تعتبر هذه المكملات عديمة الأهمية بشكل مقبول ويجذبها بالأحرى إلى مجالات الصوغ الاجتماعي التي تتطور فيها منافسات أقوى، شأن كل تلك المرتبطة باهتمامات رياضية» *Ibid.*, p. 427.

138- *Ibid.*, p. 432.

139- T. Parsons, *Le Système des sociétés modernes, op. cit.*, p. 13-14.

140- M. Halbwachs, *La Mémoire collective* [1950], Paris, PUF, 1968, p. 67-68.

141- *Ibid.*, p. 76.

142- Louis Wirth, «Le phénomène urbain comme mode de vie» [1938], *in* Y. Grafmeyer et I. Joseph (dir.), *L'École de Chicago. Naissance de l'écologie urbaine*, Paris, Aubier, 1990, p. 255-281.

143- A. L. Strauss, *Continual Permutations of Action*, New York, Aldine de Gruyter, 1993, p. 41-42.

144- M. Gluckman (dir.), *Essays on the Ritual of Social Relations*, Manchester, Manchester University Press, 1962, p. 35-36.

١٤٥- كل هذه التعبيرات موجودة في كتاب

U. Hannerz, *Explorer la ville*, Paris, Minuit, 1983.

146- A. Bensa, *Après Lévi-Strauss. Pour une anthropologie à taille humaine*, Paris, Textuel, 2010.

147- H. Rabault, «Sens et portée de l'œuvre de Niklas Lumann: un libéralisme désenchanté ?». *Droit et Société*, n° 65, 2007, p. 181.

148- N. Elias, *La Société des individus*, *op. cit.*

149- J. A. Garcia Amado, «Introduction à l'œuvre de Niklas Luhmann», *Droit et société*, n° 11/12, 1989, p. 36-37.

150- E. Ferrarese, *Niklas Lumann: une introduction*, Paris, Presses Pocket, 2007, p. 66.

١٥١- نجد من جديد هذا الحدس بشأن التعددية الأصيلة في الفاعلين لدى كُتّاب عديدين أكثر «إمبريقية» من لوهمان، لكنهم لم يستخلصوا مع ذلك كل الاستنتاجات النظرية المترتبة على هذا الحدس: ويليام لابوف وفكرته عن «المتكلم متعدد الأسلوب» (في مقابل المتكلم «وحيد الأسلوب»)، ميخايل باختين ومفهومه عن الفرد بوصفه «مزيجًا من أساليب» و، بشكل أقرب أيضًا من موقف استعدادي، ميشيل دو سيرتو وصورته عن الفرد الذي تخترقه «أساليب فعل» أو «أساليب أدائية». وقد رأى هذا الأخير أن «بإمكان "أساليب" مختلفة أن تتعايش سواء كان ذلك في حقل واحد أم عند الفاعل الواحد، تمامًا كما أن بالإمكان أن نجد في الوقت الواحد، في شقة واحدة، لدى الساكن الواحد نفسه، أساليب حداثية، تقليدية أو فيتيشية جنبًا إلى جنب في "التعامل" مع المكان».

M. de Certeau, «Le rire de Michel Foucault» [1986], *in Histoire et psychanalyse. Entre science et fiction*, Paris, Gallimard, «Folio histoire», 2002, p. 151.

بل إنه كان قد كتب قبل ذلك ببضع سنوات أن «العلاقة (الاجتماعية دومًا) تحدِّد شروطها، وليس العكس وأن كل فرد هو الموقع الذي تعمل فيه تعددية غير متماسكة (ومتناقضة غالبًا) من هذه التحديدات العلائقية»،

M. de Certeau, *L'Invention du quotidien*, *op. cit.*, p. 9-10.

152- P. Bourdieu, «Le champ économique», *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 119, 1997, p. 65.

153- *Id.*, «Le champ littéraire», *op. cit.*, p. 18, note 33.

الفصل الثالث

حدود الحقل

من الواضح تماماً أن پ. بورديو قد أراد، بنظريته عن الحقول، اقتراح نموذج جد عام للنظر في مجتمعاتنا المتمايزة داخليًا(١). إن پ. بورديو، حاسبًا من دون ريب حساب أزمنة التاريخ الثلاثة التي تحدث عنها ف. برودل - الزمن «الجغرافي»، الطويل وشبه الثابت، وزمن التاريخ الاجتماعي وزمن التاريخ الوقائعي وثورانات الحاضر الدائمة -(٢)، من الواضح أنه يضع برنامجه البحثي ومفهومه عن الحقل بين السياقات الكبرى لتاريخ الأمد الطويل والسياقات العابرة الصغرى للتاريخ الوقائعي:

حتى لا نتورط في ترك كل عالم الممارسات الواقعي للأهواء أو للأحاجي، لا بد في الواقع من أن نبحث في تاريخ بنيوي للفضاءات الاجتماعية التي تولد وتتعزز فيها الاستعدادات التي تصنع «العظماء»، حقل السلطة، الحقل الفني، الحقل الفكري أو الحقل العلمي، عن الوسيلة اللازمة لسد الفجوة فيما بين الحركات البطيئة غير المحسوسة للبنية التحتية الاقتصادية أو الديموغرافية والثورانات المكشوفة التي تسجلها يوميات التاريخ السياسي أو الأدبي أو الفني(٣).

ومن ثم فإن العالم **الواقعي** قد يتطلب، لكي نفهمه، اللجوء إلى نظرية الحقول. ولا تدع صياغات أخرى أي مجال للشك فيما يتعلق بالطموح «العام» لنظرية الحقول من حيث كونها نظرية عن المجتمع:

في المجتمعات ذات التمايز الداخلي الكبير، يتشكل العالم الاجتماعي من مجمل هذه العوالم الاجتماعية الصغرى المستقلة ذاتيًا نسبيًا، فضاءات العلاقات الاجتماعية التي هي موقع منطق وضرورة نوعيين ولا يمكن اختزالهما في المنطق والضرورة اللذين يحكمان الحقول الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإن الحقل الفني أو الحقل الديني أو الحقل الاقتصادي تخضع لوجوه منطق مختلفة: فالحقل الاقتصادي قد انبثق، تاريخيًا، بوصفه عالمًا نجد فيه، كما نقول،

أن «البزنس بزنس» *business is business*[×]، وهو عالم لا مجال فيه مـن حيـث المبـدأ لعلاقات القرابة والصداقة والحب السعيدة ؛ أمّا الحقل الفني، على العكس من ذلك، فهو يتكون ضمن وعبر رفض أو عكس قانون الربح المادي[٤].

إن هذا النص الذي غالبًا جدًّا ما جرى الاستشهاد به، لا يجتذب عمومًا تعليقًـا نقديًا خاصًّا، كما لو أن من الواضح بذاته أن مجمل العوالم الاجتماعية كان يتكـون من حقول (عوالم صغرى). على أن الواقع مختلف تمامًا، وهو يعاود الظهور كزلة لسان، حين يشير الكاتب إلى أنه ما من مشاعر هناك في البـزنس (فـي «الحقـل الاقتصادي»). لأن «علاقات القرابة والصداقة والحب السعيدة» لا تحيل بالفعل إلى حقول وإنما إلى جماعات أو إلى مؤسسات أو إلى علاقات فيما بين أفراد: الأسـرة، مجموعة الأقران أو شبكات الاختلاط الاجتماعي، علاقات الحب أو الصداقة فيمـا بين أشخاص.

وغالبًا ما يجري تصوير «الحقل» من جانب مُستحدثه [ب. بورديو] بوصـفه السياق الوحيد الذي يسمح بتفسير «عالم الممارسات الـواقعي». علـى أن مفهـوم «الحقل» إنما ينطوي على اختيار خاص لنطاق التحليل (بين تاريخ الأمـد الطويـل والتاريخ اليومي) كما ينطوي على اختيارٍ مُفرد من بين شتى الاهتمامات المعرفيـة الممكنة. وعلى الرغم من تعريفه بوصفه السياق [بـألف ولام التعريـف] الأنـسب لتفسير السلوكيات الاجتماعية وتغطية كلية الفضاء الاجتماعي، فإنه لا يـشير فـي نهاية المطاف إلاّ إلى سياق اجتماعي من نوع خاص جدًّا ويشدّد على وجوه محدَّدَة لهذا السياق نفسه (وليس على كليته). أو أن مفهوم الحقل، حتى نعبر عـن الأمـر بشكل آخر، لا يستنفد كلية ظواهر التمايز. وإذا ما أردنا التقدم على نظرية الحقول، لابد من ثم، بدلاً من تجاهل ما تقوله لنا، التساؤل عما تقوله لنا تحديدًا ورصد ما لا تقوله لنا[٥].

وقبل الدخول في تفاصيل المناقشة، سوف أكثف منطق كلامـي علـى شـكل الأطروحات الست التالية:

١. هناك مجتمعات «بلا حقول» (كما أن هناك مجتمعات «بلا دولة»، «بـلا كتابة»، «بلا مدرسة» أو «بلا مجال لنشاط اقتصادي متمايز»). والحقول لها تاريخ

(×) بالإنجليزية في الأصل. – م.

ولا معنى لها إلاّ ضمن إطار مجتمعات متمايزة. ومن ثم فإن مفهوم الحقل ليس مناسبًا بشكل شامل ووجود حقل إنما يتوقف على الطبيعة التاريخية للتشكيلات الاجتماعية التي يشكلها الفاعلون الاجتماعيون فيما بينهم.

٢. حتى في المجتمعات المتمايزة داخليًا، ليس كل سياق فعل مناسب حقلاً بالضرورة. فالحقول عوالم خاصة بالطبقات السائدة أو بالنخب. والمراد بالدرجة الأولى هو «حقل السلطة» (كما حدَّد ذلك بورديو أحيانًا). ومن جهة أخرى فإن الحقول لا تغطي مجمل واقع تقسيم العمل في داخل صفوف الطبقات السائدة. فهي أساليب خاصة للنظر في هذا الواقع المتعدد من زاوية منافسات وصراعات مستديمة من أجل امتلاك رأس مال نوعي خاص (سياسي، حقوقي، صحافي، ديني، علمي، اقتصادي، فني، أدبي، رياضي، إلخ) أو من أجل إعادة تعريف رأس المال هذا.

وقد يتعين لهذه المعاينة البسيطة أن تقود الباحثين إلى تطوير تأملات وساحات بحث:

– حول العوالم الاجتماعية (العوالم، المؤسسات، التشكيلات الواسعة إلى هذا الحد أو ذاك لعلاقات الاعتماد المتبادل أو أطر التفاعل) التي ليست حقولاً (كالأسرة التي ليست، بالمعنى الدقيق للمصطلح، «حقلاً»).

– حول جميع اللحظات خارج الحقول (كممارسات «الهوايات» أو تزجية وقت الفراغ، والتي ليست لها رهانات أخرى سوى الرهانات الموضعية ولا تقود إلى صراعات ذات طبيعة مماثلة للصراعات التي تدور في الحقول) حيث يمارس الفعل ويتبادل الفعل فاعلون ينتمون أو لا ينتمون، من جهة أخرى، إلى حقل (كما في حالة مجمل التفاعلات غير الرسمية والتي تحدث في الحياة اليومية بين أشخاص لا يعرف أحدهم الآخر أو بين أقارب، «الأحداث الكلامية الارتجالية والعابرة» [شيكوريل]، والتي لا يمكن ردها دومًا إلى حقول نشاط نوعية خاصة والتي غالبًا ما تكون موضع تحليلات تفاعلية أو إثنومنهجية)؛

– حول المسارح المختلطة اجتماعيًا، حيث يتفاعل الأفراد الأعضاء في حقل ومن لا يشاركون في المنافسة المنظَّمة في داخل الحقل لكنهم مجرد مساندين أو مساعدين لـ«المتنافسين» (كمجمل الكوادر التقانية المرؤوسة، والتي من شأن

المنافسات أن لا تحدث من دونها، وإن كانت هذه الكوادر ليست هي نفسها من ضمن فاعلي الحقل) ؛

– حول المسارح المسودة، التي بلا رهانات كبيرة تتعلق بالسلطة، والتي لا يمارس الفعل فيها الغير المسودين حصريًا (من الواضح أنه ما من «حقول» هناك للطبقات الشعبية، أو للنساء في إطار الأسرة أو للعاطلين لأمد طويل أو لمن بلا مأوى، إلخ). وهذا لا يعني أن كل منافسة قد تكون غائبة عن الجماعات أو الفئات المسودة. لكن وجود منافسات أو مزاحمات أو صراعات لا يكفي على أي حال للتمكن من الحديث عن «حقل».

٣. عندما نكون بإزاء حقل بالفعل، بالمعنى التاريخي للمفهوم، أي بإزاء عالم اجتماعي أصغرِ تَمَايَزَ تاريخيًا عن العوالم الصغرى الأخرى الموجودة وحيث تدور صراعات من أجل احتياز «سلطة» نوعية خاصة، يمكننا أيضًا إجراء تفرقات بين عائلات الحقل. والحال أن مراعاة الخصائص النوعية للحقول المختلفة، وليس فقط خصائصها الثابتة، التي أعلى من شأنها إعلاءً بالغًا جدًا حتى الآن مستخدمو المفهوم، إنما تقود إلى التحديد الضروري لهذه النظرية.

ولاشك في أن بيير بورديو قد أحسَّ بأنه أنصف إلى حد كبير خصوصية الحقول والتي تسلط الضوء على الثوابت التكوينية لكل حقل، حيث ناضل ضد الاختزالية الاقتصادية التي ترى في كل ساحةٍ المصلحة ذات النمط الاقتصادي والسعي إلى تعظيم الأرباح الاقتصادية. وهو إذ أشار إلى أن المصالح ورؤوس الأموال والاستراتيجيات وحتى أشكال الصراع لها خصوصيتها النوعية المميزة لكل حقل، سَمَحَ بالفعل بإجراء التفرقات. فقد كتب يقول: «إن العالم "الخالص" للعلم "الأنقى" هو حقل اجتماعي كأي حقل آخر، بعلاقات القوة فيه وباحتكاراته، وصراعاته واستراتيجياته، ومصالحه وأرباحه، لكنه عالم تتخذ فيه كل هذه الثوابت أشكالاً نوعية خاصة»[٦]. على أن المفهوم قد ظل أعمى حيال فروق أخرى هي أيضًا حاسمة ويمكنها أن تقود إلى تسمية بعض «الحقول» باسمٍ آخر: درجة مهنية الحقل واستقرار الفاعلين في الحقل خاصةً، العلاقة بين فاعلي الحقل و«الجمهور» الذي يخاطبونه أو يوجهون إليه نتاجاتهم (المؤلفات، الخطابات، الكفاءات، إلخ)، درجة الغرائبية أو الاعتيادية التي قد يمارس بها فاعلو الحقل نشاطهم، إلخ. وهكذا

فإنني كنت، من جهتي، مدفوعًا إلى الحديث عن «لعبة» لكي أشير إلى «حقل ثانوي»، ربحه ضعيف، وطابعه المؤسسي ضعيف، وغير مهني.

٤. يمكننا للأسف الانزلاق إلى تفسير اختزالي لممارسات الحقل أو نتاجاته (كالمؤلفات، الخطابات، إلخ): هذا قد يحدث عبر تفسير كل شيء بالموقع في الحقل ؛ وقد يكون من المطلوب البحث عن مجمل حقيقة كل ممارسة في داخل الحقل ضمن حدود الحقل وبذا يجري اختزال الفاعلين في كينونتهم – أعضاء– في – الحقل. ومن التقدم العلمي الذي تمثل في **تحديد** المحدّدات الاجتماعية الضاغطة على التصرفات (انظر خاصةً التحليلات الماركسية المتصلة ببنية العلاقات الطبقية)، ننزلق إلى انحباسٍ ضمن حدود الحقل الضيقة. وعندئذ ينسى الباحث أن الحياة خارج الحقل (السابقة على الدخول في الحقل – في الأسرة، في المدرسة، وفي سلسلة بكاملها من الأطر الأخرى للصوغ الاجتماعي– وإن كانت أيضًا موازية للحياة في الحقل) لها أهميتها بالنسبة لفهم ما يدور في داخل الحقل.

٥. إن نقد الانحرافات الاختزالية التي تشكو منها نظرية الحقول هو نقد مناسب تمامًا لاسيما أننا بإزاء ما سميته «لعبة». ومراعاة الفضاءات والأوقات خارج الحقل تُشكّكُ جزئيًا في مفهوم «الاستقلالية الذاتية» الضبابي للغاية والذي يمكننا أن نستعيض عنه بمفهومي **الخصوصية النوعية والاستقلال**. فما يدور في اللعبة الأدبية خاص ولا يمكن اختزاله في ما يدور في الحقلين الفلسفي أو السوسيولوجي، لكنه غير قابل بالمرة للانفصال عما يحياه، أو ماعاشه، الكُتّاب في خارج اللعبة.

٦. إن ميل الباحثين إلى نقل نموذج الحقل بهدف وصف وتحليل سير عمل عوالم جد عديدة قد أدى إلى الإعلاء من شأن تحليل الثوابت بلغة **سوسيولوجيا سلطة** وإلى هجر **سوسيولوجيا معرفةٍ ودراسات** كان من شأنها السماح بالدخول في لحم («مضمون» و«شكل») الممارسات والمؤلفات (الصحافية، الفلسفية، العلمية، الحقوقية، الأدبية، إلخ). إذ يجري هجر دراسة الخطابات أو المؤلفات أو الممارسات لصالح تحليلٍ للخصائص الاجتماعية للفاعلين ولمسيراتهم ولمواقعهم ولاستراتيجياتهم وللصراعات التي يخوضونها فيما بينهم.

الخصائصُ المميزة للحقل

المفاهيم السوسيولوچية الجيدة هي المفاهيم التي توسع المخيلة العلمية وتستلزم، في الوقت نفسه، الانكباب على مهام إمبريقية جديدة وأعمالٍ بحثيةٍ ما كان يمكن البتة لعالِم الاجتماع أن يجد نفسه مدفوعًا إلى إنجازها لولاها. ومفهوم الحقل، منظورًا إليه انطلاقًا من هذا التعريف، بوسعه، بلا جدال، أن يكون مفهومًا مفيداً للبحث السوسيولوچي. ولهذا السبب، يظل من الواجب أن يتجاوز الباحث الاستخدام الديكوري أو البلاغي (والهوياتي[٧]) الخالص لهذا المفهوم وأن يتجنب جعله مرادفًا لـ«الكون» أو «المجال» أو «العالم» ناسيًا، وهو يتحرك بهذا الشكل، جانبًا كبيرًا من المتطلبات التي ينطوي عليها تعريف هذا المفهوم. فلكي نكون بإزاء حقل، لا يكفي رصد خاصية أو خاصيتين للمفهوم أو بضعة عناصر من عناصر تعريفه. ولا يكفي الـ *illusio*[×] أو المصلحة لصنع الحقل، ولا حتى وجود صراعات أو منافسات. وبالمثل، فإن إعمال نمط تفكير علائقي أو بنيوي، يتألف من تأمل موقعٍ أو فعلٍ قياسًا إلى مواقع أو أفعال أخرى في داخل عالم معين، ليس من خصائص نظرية الحقول. وكل مفهوم علمي مأخوذ في تعريفه الأكثر تطلبًا إنما يفرض واجبات منهجية وإمبريقية على من يستخدمه. ومن دون مراعاة هذه الواجبات، لا يعود هناك سوى *flatus vocis*[××] عديم التماسك. وكما أشار إلى ذلك ڤيبر، فإنه فقط حين «ننشئ مفاهيم صارمة وغير ملتبسة لوجهة النظر المفردة التي توجه العمل في كل مرة» يمكننا «أن ندرك كل مرة بوضوحٍ حدود صلاحية [هذه المفاهيم]»[٨].

وقد عَرَّفَ ب. بورديو مفهومه عن الحقل بالجمع بين خصائص تنتمي إلى عوالم نظرية مختلفة (خاصة عوالم دوركايم وڤيبر) درسنا إسهاماتها الرئيسية. وليس من السهل جدًّا تلخيص الخصائص الجوهرية للحقل. والواقع أنه إذا كانت المهمة قد حَدَّدَ وجهتها الكاتب نفسه الذي عاد في عدة مناسبات إلى مفهوم كان قد احتل، منذ ثمانينيات القرن العشرين، مكانة محورية في سوسيولوچياه[٩]، فإنها [؛ المهمة] قد أصبحت أصعبَ جَرَّاء الانقلابات الصغيرة والتي لا تكاد تكون محسوسة والتي عانى منها المفهوم بمناسبة كل استخدام خاص.

(×) الوهم، باللاتينية في الأصل. ــ م.

(××) تبجح صوتي، باللاتينية في الأصل. ــ م.

إن العناصر الأساسية والثابتة نسبيًا لتعريف الحقل والتي يمكننا استخلاصها من مؤلفات ومقالات الكاتب المختلفة حول المسألة هي العناصر التالية (أُشيرُ بين حاصرتين، في كل مرة يكون لذلك معنى، إلى تقاربات ممكنة أو إلى التباينات الأهم قياسًا إلى نظريات أو تأملات كُتاب آخرين أو تيارات أخرى في علم الاجتماع):

– الحقل عالم صغير ضمن العالم الكبير المتمثل في الفضاء الاجتماعي (القومي أو، بشكل أكثر ندرةً، الدولي) العام. [يتقاسم المفهوم هذه الخاصية مع غالبية مفاهيم المنظِّرين الآخرين للتمايز الاجتماعي: مجالات النشاط عند م. ڤيبر، نظرية العوالم عند هـ. س. بيكر وآ. ل. ستروس، نظرية المنظومات الاجتماعية الوظيفية عند ت. پارسونز و ن. لوهمان، العوالم الفرعية عند پ. برجر وت. لوكمان، قطاعات النشاط عند م. دوبري(١٠)، إلخ].

– لكل حقل قواعد فعل ورهانات نوعية خاصة، ليست من جنس قواعد فعل ورهانات الحقول الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإن ما يدفع عالم رياضيات إلى «الركض» – والأسلوب الذي «يركض» به – لا علاقة له بما يدفع رب عمل في مجال الصناعة أو مصمم أزياء كبير إلى «الركض» – والأسلوب الذي «يركض» به. فالمصالح الاجتماعية هي دومًا مصالح نوعية خاصة بكل حقل ومن ثم لا تُختزل في مصلحةٍ من نوعٍ اقتصادي. [نجد هنا من جديد عنصر تحليل دوركايمي لآثار تقسيم العمل، لكننا نجد أيضًا مخطط «الشرعية النوعية» التصوري أو «القانون الأصيل» لكل باب من أبواب الفعل عند م. ڤيبر. وبالمقابل، تنفصل نظرية الحقول عن اقتصادوية بعض نظريات الفعل، سواء كان مصدر إلهامها ليبراليًا أو ماركسيًا].

– الحقل «منظومة» أو «فضاء» مبني من مواقع يشغلها الفاعلون المختلفون المنتمون إلى الحقل. ولا يمكن فهم ممارسات الفاعلين واستراتيجياتهم إلاّ إذا أرجعناها إلى مواقعهم في الحقل. ومن بين الاستراتيجيات الثابتة، نجد التعارض بين استراتيجيات الحفاظ على حالة علاقة القوة القائمة واستراتيجيات هدم هذه الحالة. والاستراتيجيات الأولى هي غالبًا استراتيجيات السائدين والثانية استراتيجيات المسودين (و، بينهم، «الداخلين الجدد» بشكل أخص). وقد يتخذ هذا

التعارض شكل نزاع بين «القدامى» و«الحديثين»، «المتزمتين» و«المارقين»، «المحافظين» و«الثوريين»، إلخ. [يتمايز ب. بورديو عن كل الكتاب الذين يستبعدون الفاعلين من تأملاتهم، ومنهم ن. لوهمان بنظريته عن الأنساق. وهو يتقارب بالمقابل مع المفاهيم العلائقية عند ن. إيلياس الذي يجعل من الموقع في تشكيلات علاقات الاعتماد المتبادل عنصرًا محوريًا في تحليلاته. لكنه يتمايز أيضًا، بأسلوب آخر، عن نظرية العوالم التي لا تُدخل الفاعلين أنفسهم في اللعبة. ففي نظرية العوالم الاجتماعية، نجد أن جميع الفاعلين المسهمين في الصوغ المادي والرمزي للمنتجات أو للأعمال هم موضوع الدارسة وليس فقط الفاعلين المحوريين المتصارعين على السلطة: فهناك صانعو الأدوات الموسيقية بمثل ما أن هناك من يقومون بالعزف الموسيقي ؛ وهناك من يقومون بالطباعة بمثل ما أن هناك من يمارسون الكتابة ؛ وهناك من يلعبون دور المساعدين التقانيين بمثل ما أن هناك من يقومون بالبحوث، إلخ].

– هذا الفضاء فضاء صراعات، فهو ساحة تدور فيها منافسات أو مزاحمات، بين الفاعلين الذين يشغلون المواقع المختلفة. [الطابع الصراعي للفضاء الاجتماعي يبرزه ك. ماركس، وإن كان يبرزه أيضًا، كما أمكننا أن نرى، إ. دوركايم. وتتمايز نظرية الحقول هنا، جزئيًا، عن نظرية العوالم – مثلما تتمايز عن المقاربات من زاوية الإدراك الموزّع – بقدر ما أن هذه النظرية تشدّد على تنسيق الأفعال والتضامن الوظيفي بين الفاعلين المنتمين إلى العالم الواحد والذين يتآزرون ويتعاونون ويبنون ويصوغون الأمور معًا، ويعتمدون بعضهم على البعض الآخر، إلخ، مثلما تشدّد على الصراعات بين الفاعلين المحوريين في العالم وحدهم].

– رهان الصراعات هو احتياز رأس المال النوعي الخاص بالحقل (احتكار رأس المال النوعي الشرعي) و/ أو إعادة تعريف رأس المال هذا. [تنضم نظرية الحقول هنا إلى التحليل الدوركايمي للصراعات الدائرة من أجل كسب الاعتراف ومن أجل الفوز بالمكافآت الرمزية. كما أن نظرية الحقول ليست بعيدة جدًا عن نظرية العوالم، حين تطرح هذه النظرية مسألة الصراعات الدائرة من أجل تحديد حدود كل عالم].

– رأسُ المال موزعٌ بشكل متفاوت في داخل الحقل ؛ ومن ثم فهناك سائدون ومسودون. والتوزيع المتفاوت لرأس المال يحدد بنية الحقل، التي تُعَرِّفها حالةُ

علاقة قوة تاريخية بين القوى (الفاعلين والمؤسسات) الموجودة في الحقل. [تتقاسم نظرية الحقول هذه الخاصية مع كل النظريات، الماركسية أو الڤيبرية أو الأخرى، التي تضع مسألة السلطة أو السيطرة في قلب العالم الاجتماعي. وتنفصل النظرية عن الرؤى التوفيقية ضمنيًا أو علانية].

– إن فاعلي الحقل، المتصارعين بعضهم مع البعض الآخر، لهم مع ذلك كلهم مصلحة في وجود الحقل، ومن ثم فإنهم يحتفظون فيما بينهم بـ«تواطؤ موضوعي» على الجانب المقابل للصراعات القائمة بينهم. [يربط بورديو هنا مبدأ الصراع (عند ماركس ودوركايم) بمبدأ التضامن أو التلاحم (عند دوركايم)، لكي يصوغ فكرة تضامنٍ في الصراع أو عبره].

– يتطابق مع كل حقلٍ تَطَبُّعٌ (منظومة استعدادات مختزنة) خاص بالحقل (التطبع الفيلولوچي، التطبع الحقوقي، التطبع الخاص بكرة القدم، إلخ). ومن اختزنوا التطبع الخاص بالحقل هم وحدهم القادرون على اللعبة وتصديق (أهمية) اللعبة. [تتقاسم نظرياتٌ أخرى الفكرة التي تذهب إلى أن المشاركين في العالم الأصغر الواحد لديهم استعدادات مشتركة. لكنها كلها لا تشدّد على الأبعاد الواحدة لهذه الشواهد المتقاسمة: فالدلالات، المعارف، القيم، المثل العليا، والأعراف لا تضع التحليل على المستوى نفسه الذي تضعه عليه الاستعدادات، و، بشكل أكثر إلزامًا بكثير، على المستوى نفسه الذي يضعه عليه التطبعُ بوصفه منظومة استعدادات].

– يمتلك الحقل استقلالية ذاتية نسبية: فالصراعات التي تدور فيه لها منطق خاص، حتى وإن كانت نتيجةُ الصراعات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، إلخ) الموجودة خارج الحقل تضغط بقوة على مسألة علاقات القوة في داخل الحقل. [تتمايز نظرية الحقول عن النظرية الماركسية والدور المقرّر الذي يلعبه الاقتصاد «في التحليل الأخير»، وإن كانت تنفصل عن الرؤى النسقية كرؤى لوهمان، الذي يرى أن الاستقلال الذاتي والنشوء الذاتي للأنساق الاجتماعية كليان].

قد يتعين اعتبار قائمة الخصائص هذه تلخيصًا مؤقتًا لحالة البحث في المجال، قائمًا على سلسلة (محدودة، حتى وإن كانت مهمة بالفعل) من دراسات الحالة التي أجريت بهذه الدرجة أو تلك من الجودة وبهذه الدرجة أو تلك من التفصيل، وهي

سلسلة تسمح بإرشاد الباحث في مجرى بحوثه[11]. ومن المؤسف أننا غالبًا جدًا ما نرى – بحكم تأثير المدرسة والسلطة– باحثين يتكلمون، من دون حتى أن يفكروا في الأمر، عن «الحقل» (هذا الحقل أو ذاك)، مفترضين عندئذ دفعةً واحدة، وقبل تحري الأمر، أن العالم الذي يتحدثون عنه ينتظم بالشكل الذي ينتظم به حقل. وبدلاً من تطبيق تفكير علمي من نوع: «لنطرح الافتراض الذي يُعَدُّ العالمُ الذي نحن بصدده حقلاً ولنَرَ ما إذا كنا بالفعل بإزاء حقل. و، في جميع الحالات، لنسأل أنفسنا بأي نوع من العوالم يتعلق الأمر وما هي خصائصه النوعية أو فراداته النسبية»، لأن عددًا من الباحثين يختصرون هذا الدرب ويفترضون إلى حد بعيد نتائج البحث التي يعرفونها حتى قبل أن يشرعوا فيه.

ليس كل سياق مناسب للفعل حقلاً

رأينا أن ب. بورديو، بتأكيده على أن الحقل الأدبي لا يتشكل إلاَّ في أواخر القرن التاسع عشر، قد جعل هو نفسه من مفهوم الحقل مفهومًا تاريخيًّا، متمفصلاً مع سياقات اجتماعية تاريخية خاصة. وهو يشير بوضوح بهذا الشكل إلى أنه من غير الممكن أن نرى «الحقل» في كل مكان وفي كل زمان وإلى أن الحديث عن «الحقل» لا يؤول إلى قرار نظري تعسفي سهل من جانب الباحث. فلو كانت تلك هي الحال، فإن مفهوم الحقل قد يصبح مفهومًا شكليًّا بعض الشيء قد يكون بوسعنا استخدامه أيًّا كانت الساحة، التاريخية أو الاجتماعية، التي نفكر فيها. لكن ما يحدده مفهوم الحقل هو نتاج سيرورة طويلة للتمايز الاجتماعي للوظائف ولمجالات النشاط. وبوصف مفهوم الحقل مفهومًا مُعَرَّفًا تعريفًا صارمًا، فإن هناك من ثم حدودًا تاريخية واجتماعية لصلاحيته.

ويمكننا أن نستخلص من هذا الإضفاء للتاريخية على المفهوم أن المجتمعات لم تكن دومًا منظَّمة بالشكل الذي يمكن معه لحقول متمايزة أن تظهر في داخلها («هناك مجتمعات بلا حقل») وبوسعنا مد الفكرة بإضافة أن كل عالم مستقل ذاتيًّا – خاص نوعي نسبيًّا ضمن إطار مجتمعات شديدة التمايز، ليس بالضرورة «حقلاً». ومن جهة أخرى فإن ب. بورديو يدعو إلى هذا النوع من مد الفكرة عندما يحدّد، على سبيل المثال، أن

الحقل، في بعض الظروف التاريخية، التي يجب دراستها بشكل إمبريقي، يمكن أن يشرع في العمل كجهاز. فعندما يتوصل السائد إلى سحق ومحو مقاومة وردود فعل المسود، وعندما تتم الحركات بشكل حصري من فوق إلى أسفل، يميل الصراع والديالكتيك المكونين للحقل إلى الاختفاء. [...] وهكذا فإن الأجهزة تمثل حالة حدّية، شيئًا يمكن اعتباره حالة مَرَضية، للحقول[١٢].

ونحن نحيا في «مجتمعات دولتية حضرية ومتمايزة»[١٣] ومن ثم فمن المهم أن نستوعب ظواهر التمايز الاجتماعي، حتى يتسنى لنا خاصةً أن نأخذ في حسابنا التحديدات الاجتماعية النوعية المضافة إلى تلك المرتبطة بالانتماء إلى جماعات أو إلى طبقات. ومثل هذه التحديدات تُكره الفاعلين وتسهم في بناء تصرفاتهم. ولكن ما هي هذه السياقات الاجتماعية المتمايزة؟ إننا نفكر بشكل عفوي تمامًا في مجالات النشاط أو العوالم الاجتماعية أو المؤسسات هذه التي نَظَّمَ علمُ الاجتماع حولها جانبًا كبيرًا من مجالاته الدراسية: الأسرة، المدرسة، العالم المهني، الكنيسة، النادي الرياضي، عالم الفن، عالم السياسة، عالم القانون، عالم الأدب، عالم العلم، إلخ. وهذه العوالم الاجتماعية المختلفة ليست مع ذلك متساوية.

وعلى سبيل المثال، ففي حين أن الأطار الأسري، بكل أشكاله التي يمكن رصدها، يشكل جزءًا، في مجتمعاتنا، من قوالب الصوغ الاجتماعي الأكثر انتشارًا بشكل عام، نجد أن الكنيسة (الآن) أو العالم الرياضي لا يشكلان فقط عالمين اجتماعيين لا يتردد عليهما سوى شريحة من السكان بل يمثلان أيضًا مكانين يمارس فيهما بعض الفاعلين نشاطهم الاجتماعي الرئيسي (الكاهن، مسؤول تفعيل النشاط الرياضي، الرياضي المحترف)، بينما الآخرون لا يوجدون هناك إلاّ لوقت محدود ولا يبذلون هناك غير جزء ضعيف من طاقتهم. ومن ثم فإن بعض العوالم الاجتماعية مبنية بطريقة تجعلها تقسمُ الفاعلين إلى «منتجين» (حيث إن جزءًا منهم يتألف من «محترفين» ومن «مستديمين») وإلى «مستهلكين - مُشاهدين» أو «منتجين/ ممارسين هواة». لكن تمايزًا كهذا لا معنى له بالنسبة لما يخص العالم الأسري، مثلاً: فنحن لا نتردد على العالم الأسري كتزجية شخصية لوقت الفراغ، ولا «نمارس» نشاط الأب أو الأم أو الشريك أو الابن أو الإبنة، أو الأخ أو

الأخت، إلخ، «كهواة» بينما قد يمارسه الآخرون كـ«محترفين»، ونحن لا نعرض «مشهدًا أسريًّا» على «مشاهدين»، إلخ. وسوف نلاحظ أن نظرية الحقول تركز انتباهها تركيزًا حصريًّا على «المنتجين» أو «الممارسين» بوصفهم فاعلين محوريين في هذه العوالم، متصارعين على احتياز رأس مال نوعي خاص بالحقل أو على إعادة التعريف الشرعية لرأس المال النوعي هذا الموافق لمصالحهم.

إن تأمل هذه الأمثلة وحده يسمح بمعاينة أن من الوارد أن يحاصرنا الوهم الخاص بعالم اجتماعي من دون أن يجمع هذا العالم كل الخصائص التي قد تسمح بتعريفه على أنه حقل. والأسرة جزء من هذه العوالم، إذ تميز نفسها بشكل بالغ الوضوح عن عوالم كتلك التي يشكلها الصحافيون أو الفلاسفة أو الفاعلون السياسيون. والوهم، من حيث كونه استثمارًا في اللعبة وإيمانًا بها، قد يحيل بشكل أعم إلى المخطط التصوري الپاسكالي عن التسلية والذي ينطبق على مواقف جد متباينة في الحياة الاجتماعية. والواقع أن ضرورة حدٍّ أدنى من الاستثمار في النشاطات الاجتماعية وحدٍّ أدنى من الإيمان بأهمية مثل هذه النشاطات قد يمكن استخلاصها من تأملات پاسكال، كهذه التأملات: «ليس هناك ما هو فوق قدرة الإنسان على التحمل من أن يكون في استرخاء تام، من دون عواطف، من دون شواغل، من دون تسلية، من دون عمل. إنه يشعر عندئذ بعدمه، بهجره، بنقصه، بتبعيته، بعجزه، بخوائه». لكن هذه الضرورة لـ«اشتراك» الناس «في اللعبة» لا تتعلق فقط بالرهانات الكبرى كالرهانات التي تحكم العوالم التنافسية، عوالم الأدب، العلم، الصحافة، السياسة، الاقتصاد، إلخ. فالروح والجسد مأخوذان، منشغلان ومستثمران في حالة نشاطات لعبية بسيطة: «لابد من أن يحمي عضلاته هناك وأن يخدع نفسه بنفسه بأن يتخيل أنه قد يكون سعيدًا بالفوز بما لا يود الحصول عليه شريطة عدم اللعب أصلاً ...». والحال أن الاستثمارات التي تحول دون استغراق الإنسان في التفكير في وضعه البائس لا تنحصر في الاستثمارات في هذه الحقول: «إن أتفه شيء، كلعبة البلياردو أو كرة يدفعها، إنما يكفي لتسليته»[١٤]. والوهم لا يكفي لصنع الحقل وليست الحقول هي العوالم الوحيدة للوهم. على أن تعميم مفهوم الحقل يُلاحَظُ أيضًا في اللحظات التي يتناول فيها پ. بورديو مسألة الوهم أو الرغبة [*libido*] هذه. وهكذا فإنه يوضح أن العالم الاجتماعي يسمح بالانتقال من

رغبة غير متمايزة إلى رغبات مُشكلة اجتماعيًا، نوعية خاصة، ويضيف أن «هناك رغبات بقدر ما هناك من حقول»[١٥]. والحال أن بورديو، إذ يصوغ الأمور بهذا الشكل، لا يقصر فقط تشكيلة الاستثمارات (**الالتزام، الانخراط**) على المجالات المهنية أو العامة، بل يفترض أن الحقول وحدها هي التي تُشَكِّلُ **الرغبات** ومن ثم فإن الحقول، بالنسبة له، تغطي مجمل العوالم الصغرى الممكنة في الفضاء الاجتماعي.

وبالمقابل، من غير الممكن «العيش» في قلب عالم أو مجال ممارسات من دون الإفلات من وسواس رهانات السلطة الخاصة بهذا العالم، من دون المشاركة في **الوهم** النوعي الخاص بهذا العالم، أي من دون الدخول في المنافسة ومن دون حشد استراتيجيات الفوز برأس المال النوعي الخاص بهذا العالم. والواقع أن بإمكان المرء المشاركة في عالم اجتماعي كمجرد ممارسٍ هاوٍ (في مقابل الممارس المحترف)، كمستهلك (في مقابل المنتج) أو أيضًا كمجرد مشارك في التنظيم المادي لهذا العالم، من دون انخراط مباشر في اللعبة التي تدور فيه (يتحدث هـ. س. بيكر عن «العاملين المساندين» أو «الداعمين» [*support personnel*](×))[١٦]. وعلى سبيل المثال، فإن بوسع فرد أن يتمرن في نادٍ لرياضة التنس مرة في الأسبوع من باب الاستجمام الشخصي، من دون أن يجري تصنيفه ومن دون أن يسعى إلى تصنيفه ومن ثم من دون أن يكون متأثرًا بوسواس رهانات المنافسة الموجودة بين لاعبي التنس (××)[*tennismen*] المحترفين. كما أن بوسعه أن يكون مشاهدًا لمباريات التنس من دون أن يشارك هو نفسه في رياضة التنس. وأخيرًا، بوسعه الانغماس ماديًا في قلب عالم التنس من دون أن تثقله رهانات الصراع والمنافسة الخاصة بهذه اللعبة، لأنه منشغل بإعداد أرضية الملعب أو التقاط الكرات أو بيع التذاكر في أحد الشبابيك أو لأنه جزء من طاقم تنظيف غرفة تغيير الملابس. وفي هذه الحالات الافتراضية الثلاث، فإن القوى المؤثرة بكل هذه القوة على لاعبي التنس (المحترفين، فاعلي العروض التي يمكننا مشاهدتها، الفاعلين المحوريين في الحقل والذين يتصارعون على امتلاك رأس المال النوعي الخاص بالحقل) لا تؤثر عليه. لكن هذا إنما يرجع تحديدًا إلى

(×) بالإنجليزية في الأصل. ــ م.
(××) بالإنجليزية في الأصل. ــ م.

أن هؤلاء الفاعلين ليسوا فاعلي الحقل الرياضي المقصود. فالحقل لا يشبه فضاءً فيزيقيًا أو هندسيًا قد يتألف من كل ما «يحتويه»: إنه العالم المتصوَّرُ علميًا لصراعات تدور بين أو تجمع بين جزء فقط من فاعلي العالم الاجتماعي. فإذا كان العمال والموظفون والتقانيون والعاملون الثانويون الآخرون ينتمون إلى «عالم التنس» (بالمعنى الذي نجده عند بيكر)، فإنهم لا يشكلون جزءًا من «حقل التنس» (بالمعنى الذي نجده عند بورديو).

وخلافًا لما أمكن لپاسكال أن يكتبه من أن «مدينة، ريف، من بعيد هي مدينة وريف، إلاَّ أننا بقدر اقترابنا نجد أننا بإزاء بيوت وأشجار وقرمدات وأوراق شجر وأعشاب ونمل وهروب للدم من سيقان السائرين في الطرقات، إلى ما لا نهاية. وهذا كله مطوي تحت اسم الريف»(١٧)، لا يسع عالم الاجتماع [پ. بورديو] أن يتصور الحقل على أنه ساحة فيزيقية عادية قد تحتوي كل عناصر الواقع الموجودة في داخلها. ومن جهة أخرى بمعنى مفاهيمي محدود جدًّا من حيث صرامته، فإن الريف أو المدينة لا يحتويان النمل الذي يحيا فيهما: فما تحتويانه هو أشكال تنظيم اجتماعية مكانية، تشكيلات متميزة تتضمن علاقات خاصة بين عناصر لا يبرز بينها، بشكل قبلي، النملُ، وعلماء اجتماع الريف وعلماء الشمائل وعلماء الحشرات لا يمارسون مهنة واحدة ولا يتحدثون عن واقع واحد. والقول بأن النمل يشكل جزءًا من الريف، لأن بالإمكان رصده في الريف، هو خطأ راجع إلى واقعية ساذجة. ومن المؤكد أن الريف، من حيث كونه أرضًا واقعية، يحتوي نملاً، لكنه، من حيث كونه واقعًا سوسيولوجيًا أو تاريخيًا، واقع من نوع خاص، بنية يمكن فهمها على مستوى خاص لا حاويةً تتألف من كل ما تحتويه فعليًا (نمل، تراب، بكتريا، جزيئات، إلخ). ومن ثم فإنه جرَّاء وهم واقعي خالص يمكن للمرء أن يعتبر أن ما نسميه «ريفًا» يشمل أو يحتوي نملاً.

ويرضخ پيير بورديو هو نفسه لهذا المفهوم الهندسي للحقل بوصفه حاويةً حين يكتب فيقول إن «الحقل الحقوقي يختزل من يتخلون ضمنيًا، بقبولهم الدخول فيه، عن حل نزاعهم بأنفسهم (باللجوء إلى القوة أو إلى حَكَم غير رسمي أو بالسعي المباشر إلى حل ودي) إلى وضعية زبائن لمحترفين»(١٨). وقد أشار پيير جيبنتيف في هذا الصدد إلى غموض الفعل «دَخَل» الذي يستخدمه پيير بورديو عمومًا «للإشارة إلى السيرورة التي يجري عبرها تأهيلُ شخصٍ ما للتدخل بنشاطٍ في

الحقل (انظر خاصةً مفهوم «حق الدخول»)»[١٩]. وهو يقترح بشكل مناسب جداً تمييز الأوضاع والكلمات التي تشير إليها: «قد يتعين ربما قصر مفهوم «الحقل الحقوقي» على المستوى الذي يلتقي فيه الحقوقيون الذي يُعَرّفون أنفسهم، بشكل متبادل، كحقوقيين، في غياب غير الحقوقيين، واستخدام مفاهيم نوعية خاصة لتحديد المستويات التي يلتقي فيها الحقوقيون وغير الحقوقيين (علاقات التشاور، المناقشات بين الحقوقيين وغير الحقوقيين، والتي تنظمها في نهاية المطاف الميديا، التقليدية أو الإليكترونية، المناقشات بين خبراء ذوي تخصصات مختلفة، إلخ)»[٢٠]. وهذه الملاحظة مهمة بقدر ما أن الحقل الحقوقي ليس إطارًا بسيطًا قد يمكننا أن نضع في داخله كل ما له صلة أو علاقة بما هو حقوقي. ويؤدي الاستخدام الإمبريقي لصيغة ضعيفة من صيغ المفهوم إلى اعتبار الحقل حاويًا لكل ما يجري بين جدران المؤسسات الحقوقية. ومن هذه الزاوية، المعيبة من الناحية النظرية، فإن عديمي الخبرة يدخلون الحقل مثلما يدخل المرء بنايةً، أمّا التفاعلات التي تقوم بينهم وبين المحامين والقضاة، إلخ، فهي مؤطّرة بالحقل الحقوقي.

إن نظرية الحقول ليست بلا ريب السلاح الأفضل لدراسة هذه **التبادلات المختلطة** بين فاعلي الحقل (الذين يتمتعون، بصفتهم هذه، بسلطة معينة) وعديمي الخبرة (المرضى، الزبائن، المستهلكين، القراء، المشاهدين، المستخدمين، إلخ). وهي تشكل، بالمقابل، موضوع بحوث من جانب علماء يهتمون، كآرون ف. شيكوريل، بهذه الأشكال للاستيلاء على السلطة والتي تشكلها سيرورات ترجمة وجوه المنطق العادية إلى منطق خاص (ولغة خاصة) لعَالَمٍ متخصصٍ معين:

لأجل توضيح التباين بين معارف المرضى ومعارف الأطباء، يمكننا توسيع مفهومي «التجريد عبر إعادة التشفير» و«التجريد المستند إلى مضمون» واللذين ندين بهما لداندراد (١٩٨١). فإذا كان بوسع مفهوم «التجريد عبر إعادة التشفير» تفسير السبب في إعادة تشفير المعاملات التجارية في نسق رمزي صوري كالجبر، فإن بالإمكان أيضًا مَدّه إلى جميع الأوضاع التي يعاد فيها تشفير المشكلة الحقوقية، الطبية، الضريبية، الخاصة بالتأمينات، إلخ – التي يواجهها فرد– في نسق رمزي مهني أو بيروقراطي [...]. والحال أن الأطباء معتادون على إعادة تشفير كلام المريض في نسق رمزي مختلف، يعلي من شأن اللغة المجردة أو الصورية وإن كان مع استخدام مذكرات خارجية مثل معجم المصطلحات الطبية والمراجع الطبية والفحوص المعملية وصور الأشعة [...] أمّا المرضى فهم يجدون صعوبة في متابعة

شروح الطبيب وإعادات التشفير الرمزية المصاحبة لها، سواء كانت هذه الأخيرة ضمنية أو معلنة بشكل محدد. فمهما كانت ثقافتهم، قد لا يكون بوسع درايتهم ومنطقهم منافسة اللغة الطبية والنسق الذاكراتي الخارجي الذي يعتمد عليه كل طبيب (وهو نسق يجري علاوة على ذلك تنشيطه من جديد من جانب الممارسين الذين يواكبون أحدث تقدم في مجال الطب). وفي كل مرة يتعين علينا فيها مواجهة إجراءات بيروقراطية، لابد لنا من مواجهة أفراد أصبحوا أساتذة في فن إعادة تشفير المعلومات في أنساق رمزية مختلفة. واتصالاتنا بالأطباء أو المحامين أو أطباء الأسنان أو المحاسبين وكوادر أخرى أو تقانيين تتضمن في الأغلب تفاعلات تتميز بانعدام مساواة في السلطة. وفي هذه السياقات، يتعين علينا عادة استنفار أشكال من التفكير والشعور تتفاعل أو تتداخل، في تعارض كامل مع عمليات إعادة التشفير التي يجبرنا على مواجهتها الكوادر والإجراءات البيروقراطية(٢١).

ومن ثم فإن الحقل، بوصفه مفهومًا علميًا متطلبًا، هو إطار اختياري لا يحتفظ بكل واقع، كل مؤسسة، كل تفاعل، كل ممارسة تنتمي إلى مجال من مجالات الممارسات (الحقوقية، الأدبية، إلخ)، بل يحتفظ فقط بما يخص الصراعات على احتياز أو إعادة تعريف رأس المال الخاص بالحقل. وبتعبير دقيق، فإن علاقات المحامين – الزبائن [الموكلين] لا تشكل جزءًا من الحقل الحقوقي، كما أن علاقات الأطباء– المرضى لا تشكل جزءًا من الحقل الطبي أو كما أن التفاعلات بين لاعبي التنس المحترفين والأفراد التقانيين الحاضرين خلال مباراة لا تشكل جزءًا من حقل رياضة التنس. لكن كل ما يجري في المؤسسات الحقوقية بين فاعلي الحقل ليس هو أيضًا قابلاً بالضرورة للارتباط بالحقل الذي نحن بصدده. تلك، مثلاً، حالة بعض أنواع التفاعلات غير الرسمية بين فاعلي الحقل الحقوقي الذين يحتفظون، من جهة أخرى، بعلاقات عائلية، زواجية، علاقات صداقة، علاقات جيرة، إلخ. ولا يتضمن الحقل الحقوقي علاوة على ذلك الفاعلين الثانويين («أفراد الدعم»، كما يقول بيكر) كالسكرتيريين الحقوقيين وكتّاب المحكمة والموظفين المكلفين بالاستقبال أو مراقبة المحاكم، إلخ، بمثل ما أن مفهوم الحقل الفلسفي ليس من برنامجه الاهتمام بمن يعدون قاعات المحاضرات أو الندوات أو ينظمون خطط التدريس، إلخ. فالحقل يتم تعريفه بأسلوب يسمح بأن لا يأخذ في الحسبان بشكل رئيسي لا عديمي الخبرة (غير الحقوقيين، غير الكُتاب، غير الفلاسفة، إلخ)(٢٢)،

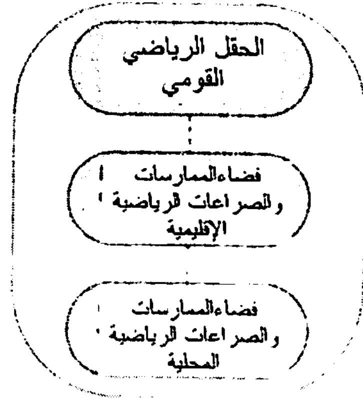
ولا أفراد الدعم (الموجودين بالمقابل وجوداً كاملاً في نظرية العوالم)، ولا الممارسات أو التفاعلات التي يقوم بها فاعلو الحقل عندما ترتبط هذه الممارسات أو التفاعلات بأطر اجتماعية أخرى. ومن زاويةٍ نظرية، هناك بوضوحٍ عناصرٌ من الواقع الإمبريقي لا تدخل في الحقل ولا تتشكل كعناصر مناسبة من وجهة نظر نظرية الحقول.

نرى من ثم، بشكل أعم، أن بعض فئات الفاعلين لا يشلكون جزءًا من أي «حقل». والواقع أننا لو راعينا بدقةٍ مفهوم الحقل، فإن جزءًا كبيرًا من أفراد مجتمعاتنا – الطبقات الوسطى، الطبقات الشعبية، النساء في الأسرة أو العاطلين المستبعدين بحكم التعريف من عوالم السلطة – سوف يتكشف أنهم خارج الحقل أيضًا. فهم مندرجون في تشكيلات أسرية أو صداقية، إلخ، أو غارقون في فضاء اجتماعي عامٍّ لم يَعُدْ له من محورٍ للهيكلة سوى حجم وبنية رأس المال المملوك (رأس المال الثقافي ورأس المال الاقتصادي أساسًا). والحال أن پ. بورديو يعترف هو نفسه بذلك بشكل غير مباشر عندما يُبين أن فهم مؤلِّف كاتب شهير إنما يطرح مشكلات خاصةً قياسًا إلى فهم مقابلة مع شخص «عديم الخبرة» (بمعنى شخص مغمور)، وأن هذا إنما «يرجع خاصةً إلى انتماء كاتبه [كاتب المؤلَّف] إلى حقل»(٢٣). ولو مددنا مجاز المشهد، يمكننا قول إن نظرية الحقول تسلط الضوء على المشاهد الكبرى التي تدور فيها رهانات السلطة، لكنها لا تسلط الضوء البتة على المشاهد التي يمارس الفعل فيها الريچيسيرات أو التقانيون أو العمال الذين ينكبون على تركيب الديكورات أو حائكو ملابس الممثلين أو الموظفون المكلَّفون بالإدارة أو باستنساخ صورٍ من نصوص الحوارات أو بنسخ الخطابات على آلات النسخ. وفي نهاية المطاف، فإن جزءًا كبيرًا من فاعلي مجتمعاتنا هو الذي يجري إخراجه من لعبة تحليلٍ من زاوية الحقل تُعلي من دراسة «المتنافسين الكبار» – بصرف النظر عن المجال الذي تدور فيه المنافسة– ورهاناتهم النوعية الخاصة.

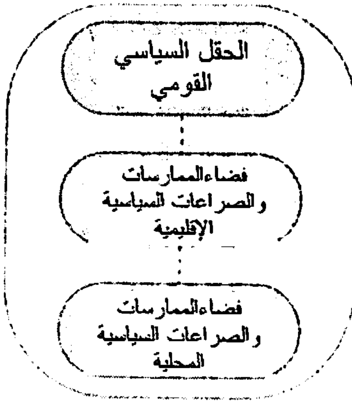
إن نزعة نظرية الحقول الشرعية، والملحوظة في خفض الاهتمام الممنوح للفاعلين بقدر ابتعادنا عن كبار فاعلي الحقل، ليس من شأنها أن لا تطرح مشكلة أيضًا في دراسة جميع فاعلي الحقل المسودين وفي دراسة كل الأشكال الهامشية للخبرة، ذات الطابع المؤسسي الضعيف. بل إن النزعة الشرعية تمضي إلى حد

استبعادها من الحقل دفعةً واحدةً الفاعلين جد المسودين أو الممارسات جد البعيدة عن قلب الحقل. وإذ يبرر علماء الاجتماع هذه الاستبعادات العلمية بالاستناد إلى أوضاع استبعاد فعلية، تؤدي إلى إبعادٍ فعلي لبعض الفاعلين أو لبعض الممارسات عن الرهانات الكبرى القومية (الرهانات الكبرى الباريسية عمومًا، في حالة فرنسا) أو العالمية، فإنهم إنما يشيئون عندئذ حالةً خاصةً لصراعات جارية ولعلاقات القوة المنبثقة عنها. والحال أن اختزال فضاء الصراعات والاستثمارات الأدبية في فضاء عالمٍ باريسي أصغر، وعدم الاحتفاظ من بين ألعاب السلطة السياسية إلاّ بالألعاب التي تبرزُ الطامحين إلى أعلى المسؤوليات السياسية (المتنافسين في الانتخابات الرئاسية أو على المناصب الوزارية أو على مناصب النواب)، وعدم الاهتمام إلاّ بالصراعات بين كبار ممثلي الديانات المختلفة، إنما يعني مضاعفة الاستبعاد الذي يسقط ضحيةً له، بشكل مستديم إلى هذا الحد أو ذاك، فاعلون عديدون جدًّا هامشيون أو مسودون أو بعيدون عن المركز أو مبتدئون أو ثانويون. إن الكُتّاب الذين ينشرون أعمالهم لدى عديد من ناشري الأعمال الأدبية في الأقاليم (مدفوعين أحيانًا بمقاصد أدبية «خالصة» أكثر، من جهة أخرى، قياسًا إلى دور النشر الباريسية الكبرى المرتبطة بالقطب السائد الأنقى)، والفاعلين السياسيين الذين يُدرجون أفعالهم في حدود فضاءات إقليمية أو في فضاءات المحافظات أو الكومينات المتبادلة أو البلدية، والفاعلين السياسيين غير المنتخَبين الطارحين لمشكلات جديدة أو لمسائل قديمة لكنها ظلت هامشية، والذين يحتلون (بشكل مؤقت على الأقل) مواقع في فضاءات صراعات موازية (يمكننا أن نفكر على سبيل المثال في المناضلين القدامى من أجل حماية البيئة أو في المناضلين الجدد من أجل خفض النمو أو في المدافعين عن صيد الطرائد وصيد الأسماك)، والمراتب الأخيرة للكنيسة المؤسَّسة (الشماسين) أو أئمة [مساجد] الأحياء، إلخ، أو أيضًا المجموع المتحرك لأشكال التدين الجديدة ... إن كل هؤلاء الفاعلين وأفعالهم غائبة عن نظرية الحقول.

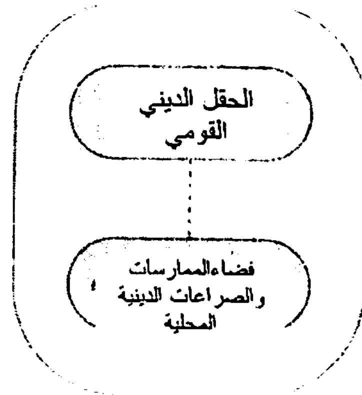
الفضاءات الرياضية الممأسسة



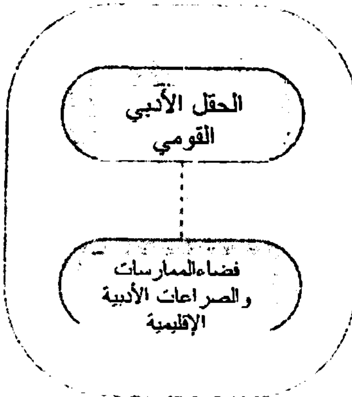
الفضاءات السياسية الممأسَسة



الفضاءات الدينية
الممأسسة



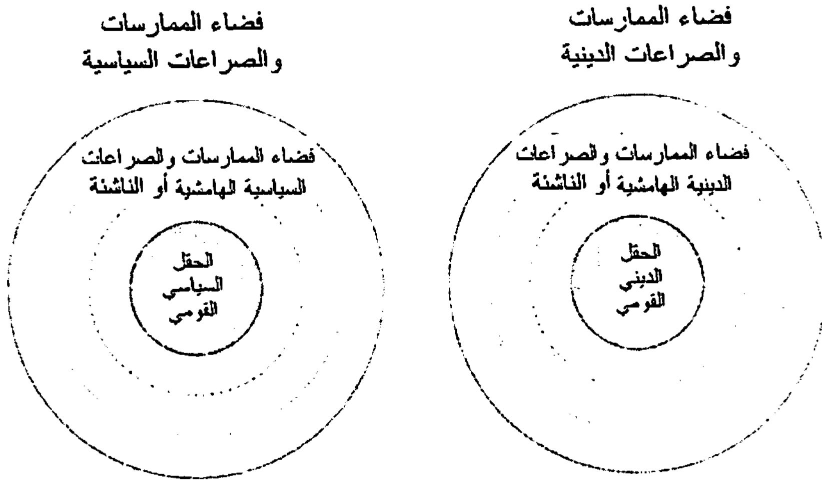
اللعبة الأدبية:الفضاءات
الأدبية الممأسَسة



الشكل ١. الفضاءاتُ ذات الطابع المؤسَّسي للممارسات والصراعات: من الفضاء القومي إلى الفضاء المحلي

إنهم يتطورون في فضاءات ممارسات وصراعات متمايزة نسبيًّا، لكــل منهــا منطقه الخاص، وعلى مبعدة من الرهانات المحركــة للحقــول التــي درســها ب.

بورديو، أو يمكنهم مراكمة ممارسات وطموحات على نطاقات أو في فضاءات متمايزة (انظر الشكلين ١ و٢).



الشكل ٢. فضاءات الممارسات والصراعات: من فضاء المركز إلى فضاء المحيط

ويشير مجاز حقل القوة المغناطيسية إشارة ممتازة إلى المشكلة المطروحة: فإذا كان الفاعلون الأكثر شرعية بين فاعلي الحقل تجتذبهم بقوة رهانات مركزية، كبُرادات الحديد جد القريبة من قطب مغناطيسي، فما الذي يمكننا قوله عن الفاعلين الأقل شرعيةً، الواقعين تحت السيطرة أكثر من الآخرين، أو الأكثر محيطية أو الأكثر هامشية والذين تُمارَسُ عليهم القوة [المغناطيسية] المذكورة بشكل بالغ الضعف، بل لا تُمارس عليهم بالمرة؟ إن ما يدعو إلى الاستغراب هو أن نعاين أن سوسيولوچيا مدركة بشكل قَبلي لمسائل السيطرة وحريصة غالبًا على إنصاف المسودين إنصافًا علميًا تبدو شرعية النزعة بشكل خاص – وقريبة من قطاعات البحث الأكثر أكاديمية– عندما يتعلق الأمر، ليس بالمسودين في الفضاء الاجتماعي العام، بل بالمسودين في الحقل الذي تدرسه أو بالمسودين الذين يقرر الباحثون، عن وعي إلى هذا الحد أو ذاك، استبعادهم من حقل بحثهم دفعةً واحدة.

وهكذا فإن ب. بورديو وجميع علماء اجتماع الأدب الذين يستلهمون هذه السوسيولوجيا لا يشتغلون إلاَّ على حالات كُتّاب جد شرعيين (فلوبير، بودلير، آبولّينير، مالارميه، سارتر، بيكيت، إلخ) ومن ثم يركزون اهتمامهم ليس فقط على الجزء المسيطر في حقول الإنتاج الثقافي، وإنما على أقطاب الإنتاج الضيق[٢٤]. وهذا له أيضًا آثاره – كما يبين ذلك تعليق إرڤان ديانتيل– على تحليل أشكال التجارب الدينية البادئة أو ذات الطابع المؤسسي الضعيف:

إن تعريفًا لـ«الدين» يتركز على «الحقل الديني»، أي على الصراعات بين المتخصصين في علاقاتهم بالبنية الاجتماعية العامة، يصعب في الواقع أن يسمح بدراسة ظواهر دينية تفلت إلى حد بعيد من سيطرة الكهنة، حتى وإن كانوا «كهنة جددًا». ولعله كان بالإمكان تجنب هذا الخطأ في المنظور بإتاحة مكان أوسع للواقع الديني الموجود خارج المؤسسة، بما في ذلك في المجتمعات المتمايزة داخليًا. فنحن حين نركز اهتمامنا، مثلاً، على ارتجال المعتقدات أو على بناء سلالات من المؤمنين ضمن الحداثة أو على تنظيم هواة الباطنية في شبكة أو على التنظيم غير البيروقراطي لبعض نزعات الإيمان بحلول الروح القدس على تلاميذ المسيح، يمكننا تفادي مماهاة دراسة الوقائع الدينية بمعاينة بسيطة لفقدان المؤسسات الكنسية سلطتها[٢٥].

وبالمثل، فإن مجمل النشاطات التي نُدرِجُ أنفسنا فيها بصورة مؤقتة فقط (ممارسة لعبة كرة القدم أو لعب لعبة الشطرنج كهواة، أو اللقاءات والتفاعلات الظرفية مع أصدقاء أو أشخاص ليسوا من معارفنا في فضاء خاص أو عام، إلخ) إنما يصعب إحالتها إلى حقول خاصة، وذلك لأن هذه النشاطات ليست منظّمة بشكل منهجي على شكل فضاءات مواقع وصراعات بين الفاعلين المختلفين الذين يشغلون هذه المواقع. ومن ثم فإن نظرية الحقول لا تبدي غير اهتمام ضئيل لقارة الحياة خارج حقل الفاعلين المتصارعين داخل حقل. على أن من المستحيل التصرف وكأن الصحافيين أو لاعبي كرة القدم المحترفين أو الفلاسفة أو الحقوقيين، على الرغم من استثمارهم القوي في حقل كل منهم، كان من الوارد اختزالهم إلى كينونتهم – بوصفهم– أعضاء – في– حقل، كما لو أنهم كانوا قد وُلِدوا في الحقل وكانوا مستعدين للموت من أجل رهانات الحقل[٢٦].

ومن ثم فخلافًا لما قد توحي به الصيغ الأكثر عمومية، فإن الجميع – الفرد أو المؤسسة أو الممارسة أو الوضع أو التفاعل- لا يمكن ربطهم بحقل. ففي نهاية المطاف، لا تشمل الحقول غير جزء من مجالات النشاط المهني و/ أو العام – الأكثر فوزًا بالشرعية بينها- ولا تخص [الحقول] الجماعات السكانية التي لا تقوم بنشاط مهني- ومن بين هذه الجماعات، غالبية من النساء. وبشكل أدق أيضًا، فإنها تخص النشاطات المهنية و/ أو العامة الأكثر هيبة، التي يكون فيها لمفهوم «رأس المال» معنى، والتي يمكنها أن تنتظم، بحكم هذا، على شكل فضاءات لمنافسات ولصراعات بين فاعلين كبار من أجل كسب رأس المال النوعي هذا (خلافًا للمهن أو النشاطات التابعة: الكوادر المهنية «الصغيرة»، أفراد الخدمات، العمال، الفلاحين، إلخ).

وسواء جرى النظر في الحقل السياسي أم الحقل الحقوقي أم الحقل الصحافي أم حقل النشر أم حقل بيوت الأزياء الراقية أم الحقل الفلسفي أم حقل رجال الأعمال أم الحقل الديني أم الحقل العلمي، فإننا نلحظ أن الاختيار لا ينصب فقط على الفاعلين ذوي النشاطات المهنية أو العامة الرفيعة، بل نلحظ أنه يجري النظر إلى هؤلاء الفاعلين انطلاقًا من هذه النشاطات وحدها، بينما هم مندرجون في كثير من الأطر الاجتماعية الأخرى، الخاصة أو العامة، المستديمة أو العابرة. وإنه لأمرٌ كاشف تمامًا من هذه الزاوية، بالنظر إلى هذا الاستبعاد المزدوج لـ«الأوقات المقضية خارج الحقل» ولـ«الفاعلين الموجودين خارج الحقل»، أن هذه السوسيولوجيا، علاوة على اهتمامها بوضع من «وُلدوا داخل الحقل» تقريبًا، تعمم نموذج الوضع هذا تعميمًا مخلاً:

> إن الوهم هو نوع من المعرفة مبنيٌ على واقع أن المرء مولود في اللعبة، ينتمي إلى اللعبة بحكم الميلاد: فالقول بأنني أعرف اللعبة بهذا الشكل، إنما يعني أنني حائز لها في جلدي، في جسدي، أنها تلعب فيَّ من دوني ؛ كما حين يستجيب جسدي لجسمٍ مضادٍ حتى قبل أن أدرك أنا أن هذا الجسم المضاد جسمٌ مضاد(٢٧).

إن نظرية الحقول هي أسلوب للرد على سلسلة من المشكلات العلمية، إلاَّ أن من الوارد أن تشكل بدورها عقبة أمام معرفة العالم الاجتماعي، خاصة حين يصبح الحقلُ ألفَ وَياءَ كل تحديدٍ لسياق الممارسات. فالنظرية تتجاهل أولاً وقبل كل شيء

الانتقالات المتواصلة التي يقوم بها الفاعلون المنتمون إلى حقلٍ بين الحقل الذي هم فيه منتجون والحقول التي هم فيها مجرد مستهلكين – مشاهدين أو مجرد هواة والأوضاع العديدة التي لا يمكن إحالتها إلى حقل، فتختزلُ [النظرية] بذلك الفاعل إلى كينونته – بوصفه- عضوًا – في- حقل. وهذا الحد الأول تترتب عليه آثار ملحوظة – يمكننا رؤية ذلك فيما يتعلق بالعالم الأدبي- على فهم الممارسات أو الأعمال في داخل الحقل. كما أن هذه النظرية، بشدها السياق المناسب للتفسير على الحقل، إنما تحذف كل خبرات الصوغ الاجتماعي السابقة على الدخول في الحقل أو الموازية للتردد عليه، وهي خبرات على جانب كبير من الأهمية أيضًا ويجب أخذها في الحسبان لأجل التوصل إلى تفسير صحيح للممارسات أو للأعمال المندرجة في الحقل. ثم إن هذه النظرية تهمل وضع من يُعَرِّفون أنفسهم اجتماعيًّا، ويتشكلون ذهنيًّا، خارج كل نشاطٍ ضمن حقل محدَّد، كما هي الحال مثلاً مع النساء في الأسرة واللواتي لا يقمن بنشاطٍ مهني أو عام[٢٨]، شأنهن في ذلك شأن جزء من المتقاعدين، والذين يجري وضعهم بخشونةٍ خارج اللعبة[٢٩]. وأخيرًا، فإن نظرية الحقول تتركنا عرايا بشكل خاص فيما يتصل بفهم الطبقات غير السائدة (الطبقات الوسطى، الطبقات الشعبية، أشباه البروليتاريين) أو الفاعلين المسودين، الموجودين على هامش أو أطراف الحقول السائدة. ولكل هذه الأسباب، فإن نظرية الحقول ليست نظرية عامة وشاملة بل نظرية موضعية للعالم الاجتماعي[٣٠]. ومن ثم فقد يتعين الحرص دومًا على تسميتها بـ«نظرية حقول السلطة».

وقد يتفق فريقٌ من الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية على قول إن الممارسات لا يمكن فهمها إلاَّ عند نقطة التقاء ماضٍ مختَزَنٍ وسياقٍ اجتماعي حاضرٍ تندرجُ فيه الممارسات. لكن پ. بورديو يوحي لنا، في بعض نصوصه، بأن كل سياق هو بالضرورة حقل. واعتمادًا على هذا الاعتقاد، يمكنه طرح المعادلة السوسيولوچية التالية: «[(تطبع) (رأس مال)] + حقل = ممارسة»[٣١]. وبالمثل، فإنه غالبًا ما يشدِّد على التلازم المفاهيمي لمصطلحي «التطبع» و«الحقل»: «إن التطبع لا يهم إلاَّ في العلاقة مع الحقل، ورأس المال لا يهم إلاَّ في العلاقة مع الحقل»[٣٢]، أو أيضًا: «لكي نفهم الممارسات الإنسانية في مجتمعات متمايزة داخليًا، لا بد من التعرف على الحقول و، من جهة أخرى، لا بد من أخذ ما أسميه بالتطبعات في الحسبان»[٣٣]. إلاَّ أننا لو تذكرنا التأملات السابقة حول

الحقول، فلن يكون بوسعنا سوى الاستغراب من مزاوجةِ إلزاميةٍ كهذه، من شأنها أن تَحول، إن طبقناها بحذافيرها، دون التفكير في حشدٍ من الممارسين والممارَسات.

«التطبع» لا يهم – لحسن الحظ– «إلاّ في العلاقة مع الحقل». فمفهوم التطبع، بوصفه مفهومًا مرتبطًا بنظريةٍ عن الصوغ الاجتماعي، إنما يهدف إلى استيعاب ما هو حيٌّ في الحالة المختزَنة، في العالم الاجتماعي. على أنه كان قد صيغ في البداية لأجل فهم منطق الممارسات في عوالم ضعيفة التمايز داخليًّا (كمجتمع القبائل الجزائري) وهي مجتمعات تفتقر إلى مجالات نشاط منفصلة. والحال أن بالإمكان فهم الممارسات فهمًا جيدًا عند التقاء الاستعدادات والكفاءات المختزَنة (والتي تتخذ أحيانًا شكل تطبع) وسياقاتِ الفعل، لكن هذه السياقات ليست، في كل مكان وفي كل وقت، حقولاً.

من المفهوم التاريخي إلى الفكرة المرنة

هل يجب صون الطابع التاريخي لمفهوم الحقل وعدم استخدامه إلاّ وفق تعريفه الأدق والأكثر صرامة، أم يجب بالأحرى جعله فكرة، أكثر مرونة وأقل دقة في تعريفها، يمكن تطبيقها تطبيقًا شاملاً؟ هل يجب عندئذ أن لا يكون الباحث مراعيًا أكثر من اللازم لتعريف الحقل، وأن يتخلى في تلك الأثناء عن هذه الخاصية أو تلك لكي يتمكن من مواصلة استخدامه؟ بعبارة أخرى، هل يجب قصر مصطلح «الحقل» على تسمية عوالم فرعية خاصة، تشكلت تاريخيًّا في مجرى سيرورة التمايز الاجتماعي للوظائف ويتصادم داخلها فاعلون متصارعون على احتياز رأس المال النوعي، أم أن بوسعنا أن نجيز لأنفسنا استخدام الفكرة من أجل التحدث عن أي نوع من الأوضاع التاريخية والاجتماعية؟ ولو كان الخيار الأول هو الخيار الصحيح، فسوف نُسلِّمُ عندئذ بأنه، بمثل ما إن الدولة أو الطبقات الاجتماعية أو السوق الاقتصادية لم توجد في جميع الأزمنة، فإن كل شيء ليس «حقلاً»: فقد وُجدت علاقات اجتماعية قبل الحقول ومن الوارد أن تُوجد اليوم سياقاتٌ اجتماعيةٌ غيرُ قابلة لتحليلها بلغة الحقل. والحال أن هذا الدرب تحديدًا، وهو، في آن واحد، دربٌ أكثر صرامة في استخدام التعريفات وأكثر حرصًا على تأكيد الطابع التاريخي للمفاهيم، هو الدرب الذي يبدو لي أنه الدرب الأكثر إثمارًا

من الناحية العلمية، والدرب الذي يتفادى تجميد المفاهيم في كلمات سر شاملة. لأنه، كما قال ذلك م. ڤيبر: «كلما كانت صلاحيةُ، أي اتساع، مفهومٍ نوعيٍّ كبيرةً، زاد من إبعادنا عن ثراء الواقع، لأنه، حتى يستوعب المفهومُ ما هو مشتركٌ بين أكبر عدد ممكن من الظواهر، لابد له من أن يكون أكثر المفاهيم الممكنة تجريدًا، ومن ثم لا بُدَّ أن يكون فقيرًا في المضمون»[٣٤].

لكن هذا الدرب ليس هو الدرب الذي سلكه دومًا پ. بورديو، ما أسهم فورًا في جعل المناقشة العلمية أكثر صعوبة. فعالم الاجتماع [پ. بورديو] يمكنه، أحيانًا، أن يجعل من مفهوم «الحقل» مرادفًا خالصًا لـ«مجال الممارسة». وهكذا نراه يكتب عند حديثه عن الحقول المختلفة التي يجد التطبع فيها تعبيرًا عنه.

لكي يتم بشكل كامل بناء فضاء أساليب الحياة التي تتحدد في داخله الاستهلاكات الثقافية، قد يتعين أن تتحدد، بالنسبة لكل طبقة وشريحة طبقية، أي بالنسبة لكل تشكيل من تشكيلات رأس المال، الصيغة المولِّدة للتطبع التي تعيد ترجمة الضرورات والتسهيلات المميزة لهذه الطبقة التي تتمتع بظروف وجود متجانسة (نسبيًا) في أسلوبِ حياةٍ خاص، ثم القيام، بعد ذلك، بتحديد الكيفية التي تتحدد بها استعدادات التطبع، بالنسبة لكل مجال من المجالات الكبرى للممارسة، بتحقيق هذا الممكن أو ذاك من الممكنات الأسلوبية التي يتيحها كل حقل، حقل الرياضة وحقل الموسيقى، حقل التغذية وحقل التزيين، حقل السياسة وحقل اللغة، وهلمجرا[٣٥].

وإذا ما تذكرنا تعريف الحقل بوصفه فضاءً فرعيًا نوعيًا خاصًا، منفصلاً عن الفضاءات الفرعية الأخرى بحكم سيرورةٍ تاريخيةٍ لتَمايزِ الوظائف، فمن البديهي أن الممارسات اللغوية لا تشكل بأي حالٍ ممارسة منفصلة ولا تشكل بالأحرى «حقلاً» يمكن دراسته كأي حقل آخر.

عالم الأسرة البدائي

أحيانًا، نجد أن كلَّ مجموعٍ – «الجماعة، الأسرة أو المشروع» – هو الذي يجري تصويره على أنه قابل لأن «يعمل بأسلوب حقل»[٣٦]. والحال أن پ. بورديو، بحديثه عن الأسرة بوصفها حقلاً، قد أجاز الاستخدام المجازي والأقل

صرامة للمصطلح، الذي قد لا يعودُ يشيرُ إلاَّ إلى التشكيلات التي قد تدور في داخلها علاقات قوة بين فاعلين ذوي خصائص موضوعية ومصالح واستراتيجيات متمايزة. وهكذا يكتب فيقول: «إن الأسرة، إذا ما اضطرت، حتى تُوجَدَ وتستمر، إلى العمل كهيئة، إنما تميل دومًا إلى العمل كحقل، بما له من علاقات قوة ماديـة، اقتصادية وبالأخص رمزية (وهي علاقات ترتبط على سبيل المثال بحجم وبنية رؤوس الأموال التي يملكها أعضاؤه) وبصراعاته من أجل البقاء أو من أجل تحويل علاقات القوة هذه»[٣٧]. وهو يعيد التأكيد بعد ذلك ببضع سنوات على النمط نفسه من الاستخدام التقريبي لفكرة الحقل متحدثًا عن «الحقل المنزلي» أو «الحقل الأسري»[٣٨] حتى وإن كانت بعض التعبيرات قد تميل إلى الإيحاء على العكس من ذلك بأن العالم الأسري يتمايز عن الحقول[٣٩].

والحال أن إمكان أن يكون من المفيد اعتبار الأسرة حقلاً لا يرجع إلى أنها يجب أن تُدرَس، كأي واقع اجتماعي آخر، انطلاقًا من نمط تفكير يهتم بالعلاقات[٤٠]، وأن بالإمكان النظر إليها، جزئيًا، كموقعٍ لعلاقات قوةٍ بين أفراد حاملين لخصائص اجتماعية متمايزة. فنحن بإزاء مستوى صوغ اجتماعي مستديم، مستقل ذاتيًا نسبيًا، وهو، مع ذلك، ليس حقلاً.

إن الأسرة، وهي عالم نوعي خاص، له منطق عمله الخاص، هي تشكيلٌ لعلاقاتِ اعتمادٍ متبادل يشكل في الأغلب، خلافًا للحقل – وحتى لو كان البالغون المنتمون إلى هذا العالم ينتمون أحيانًا إلى حقول – الإطارَ الذي يولد فيه الطفل ويَكتشفُ العالم الاجتماعي، الإطارَ الذي يُمارِسُ عليه أعظم قوة صوغٍ اجتماعي، بحكم بداءة ومنهجية وكثافة وأمد فعله. والصوغ الاجتماعي الأسري هو الذي سوف يشكل الاستعدادات الذهنية والسلوكية لمبدأ الالتزامات والعلاقات المعقودة بعد ذلك. وهكذا فإن كل فردٍ يحمل في نفسه، منذ طفولته، سلسلةً من أقطاب الانجذاب والرفض، التجاذب واللامبالاة، التعاطف والنفور، تشرط علاقاته القادمة بعديد من الأفراد الآخرين الذين سيتردد عليهم، أو بعديد من المواقف التي سيتعين عليه مواجهتها. وعاداتُ فعله وردودِ فعله تتشكل ضمن هذا الإطار الضاغط الذي يفرض بداهته بمجرد حقيقة أنه موجود بالشكل الذي هو موجود به وأنه لا يظهر بوصفه إطارًا بين أطر أخرى، وإنما بوصفه **أفق الفعل والتفاعل الطبيعي**[٤١].

ومن ثم فإن الأسرة لا تشكل فضاءً قد تظهر فيه أساسًا صراعاتٌ من أجل احتياز «رأس مال أسري»[٤٢] - غير واضح بالمرة. فالعلاقات بين الآباء والأبناء أو بين الشريكين هي علاقاتُ تضامنٍ وتآزرٍ وتعاونٍ بمثل ما هي علاقاتُ صراع، ومختلف أفراد الأسرة - الآباء والأبناء خاصة- ليست لهم لا الوضعية نفسها ولا الدور نفسه، حيث يمارس الأولون - خلال فترة طويلة إلى هذا الحد أو ذاك - وظيفة حماية ورعاية وتربية للأخيرين.

وأخيرًا، فإن الأسرة، خلافًا للحقل، هي شكل للحياة الجماعية لا «يخصص» «تأثيره» على الفاعلين المكوِّنين له. فهي موقع غير متخصص، نجد أن جميع الأبعاد الاجتماعية الأخرى (الاقتصادي، الأخلاقي، السياسي، الديني، الجمالي، الرياضي، الغذائي، إلخ) الموزَّعة في حقولٍ متمايزة تُعَالَجُ فيه أو تتدخل فيه دومًا بشكل مختلط. ولهذا السبب الأخير تحديدًا، أمكن لدوركايم إيجاد فارق واضح بين الأسرة والطائفة المهنية:

مما لا مراء فيه أنه سيوجد بينهما دومًا هذا الفارق بحيث يشترك أفراد الأسرة في كل جوانب وجودهم بينما لا يشترك أفراد الطائفة المهنية إلاَّ في شواغلهم المهنية. فالأسرة أشبه ما تكون بمجتمع كامل يمتد فعله إلى نشاطنا الاقتصادي كما إلى نشاطنا الديني، السياسي، العلمي، إلخ. وكل ما نقوم به مهما كانت ضآلة أهميته، حتى خارج المنزل، يجد صدىً له في المنزل ويستثير فيه ردود فعل تتناسب معه. أمَّا مجال تأثير الطائفة المهنية فهو، بمعنى من المعاني، أكثر محدودية. على أننا لا يجب أن نغفل عن الموقع الأهم دومًا الذي تتخذه المهنة في الحياة بقدر تزايد تقسيم العمل ؛ ذلك أن حقل كل نشاط فردي إنما يميل بشكل متزايد باطراد إلى الانغلاق ضمن الحدود التي ترسمها الوظائف المعهود بها على نحو خاص إلى الفرد. ثم إنه إذا كان فعل الأسرة يمتد إلى كل شيء، فإنه لا يمكنه إلاَّ أن يكون جد عمومي ؛ فالتفاصيل تغيب عنه. وأخيرًا وبالأخص، فإن الأسرة، بفقدانها وحدتها واستحالة تقسيمها السابقتين، قد فقدت في الوقت نفسه جانبًا كبيرًا من فعاليتها. وبما أنها تتشتت اليوم لدى كل جيل، فإن الإنسان إنما يقضي جانبًا ملحوظًا من وجوده بعيدًا عن كل تأثير منزلي. لكن الطائفة المهنية لا تتميز بشيء من هذه الانقطاعات، فهي مستمرة استمرار الحياة. ومن ثم فإن ضآلة الشأن التي قد تظهر في بعض نواحيها، قياسًا إلى أهمية شأن الأسرة، ليست بلا مقابل[٤٣].

ومع أن الأسرة ليست حقلاً، فإنها على أي حال أول من تأثر بالتقسيم الاجتماعي للعمل. فالانفصال الكبير الأول هو الانفصال الذي يحدث بين الأسرة وعالم العمل، وخاصة عالم المشروع الاستثماري. فبينما تُعَدُّ الأسرة، في المجتمعات التقليدية، وحدة إنتاجٍ ووحدة استهلاك في آنٍ واحد، فإن الأسرة، في المجتمعات الصناعية المتمايزة داخليًا، غالبًا ما تُعَدُّ أقل فأقل موقعًا للعمل ولتنظيمه(٤٤). وهذا الانفصال بين الخاص والعام، بين المنزلي والمهني، وتخصص المهام الإنتاجية، إنما تتدخل فيهما أيضًا مؤسسة المدرسة من حيث كونها عالمًا نوعيًا خاصًا تنتقل من خلاله المعارف التي لا يستوعبها الآباء دومًا والتي لا يملكون أيضًا قدرات القيام بتدريسها. وبحسب الوسط الاجتماعي الذي تندرج فيه الأسرة، فإن العلاقات بين إطار الصوغ الاجتماعي الأسري وإطار الصوغ الاجتماعي المدرسي هي علاقاتُ استمراريةٍ أو علاقات انقطاعٍ، علاقاتُ تكاملٍ أو علاقاتُ تناقضٍ، لكن المدرسة هي في جميع الحالات - بحكم طابعها الإلزامي، المبكر، المنهجي وطويل الأمد - السبب الكبير الأول لانعدام التجانس الداخل في المخزونات الفردية من الاستعدادات والكفاءات. وبحسب تعبير مارتين سيجالن، فإن:

قيام التعليم المدرسي الإلزامي للجميع قد أدخل تغييرًا مُعتَبرًا في داخل المؤسسة الأسرية والمجتمع عمومًا، وهو تغيرٌ حدث بشكلٍ كان رصده أقل من رصد عمل النساء أو الاستخدام الحر لموانع الحمل. فالطفل، في الوسط الشعبي أو العمالي، كان ملكيةً عائدةً إلى الأسرة، التي كان صوغه الاجتماعي يتم في داخلها. وكانت التنشئات المهنية الزراعية على يد الأب والتنشئات المنزلية على يد الأم تُشَكِّل الأطر الرئيسية للصوغ الاجتماعي للطفل. أمّا المدرسة فقد اقتحمت البيت الأسري. فهي تصبح شريكًا جديدًا، حليفًا للمشاريع الأسرية عند البورجوازية ؛ وكانت في السابق منافسًا في الأوساط العمالية التي قلّما رأت فيها فائدة قياسًا إلى المصير الذي ارتأته لأطفالها. إذ ما الداعي إلى حصرهم في دراسات كان مضمونها بعيدًا عن ثقافتهم وغير مفيد بالنسبة للعمل الذي كان بانتظارهم، بل كان [هذا المضمون] يؤخر توظيفهم أيضًا؟(٤٥).

وكلما كان الأفراد البالغون في الأسرة مشدودين في اتجاه الرهانات المهنية خارج - الأسرية(٤٦)، صارت الوظائف التي كانت من اختصاص الأسرة في

البداية وظائفَ يتم القيام بها خارجها ويتولاها مهنيون معنيــون بالطفولــة وبــسن الرشد وبالصحة والثقافة والفن والتربية الدينية والتعليم، والعمل المنزلي، إلخ: فدور رعاية الأطفال ودور الحضانة وحدائق الأطفال أو المربيات تهتم بالأطفال الرضــع وبالأطفال الصغار وتتولى المنظومة التعليميةُ تعليم الأطفــال والفتيــان والبــالغين الشبان، وتهتم المنظومة الصحية (أطبــاء الأطفــال، وأخــصائيو تقــويم العظــام، والأطباء العامون والأطباء المتخصصون والمستشفيات، إلخ) برعاية الجميع، وتهتم المؤسسات الاجتماعية الثقافية والرياضية بحشدٍ بأكمله من النشاطات التي لا يملــك الآباء أنفسهم الكفاءات أو الوقت لتنظيمها، وتهتم الكنائس بالوعظ، ويهــتم الأطبــاء النفسيون بمشكلات العلاقات والمتاعب الوجودية والاضطرابات السلوكية... وحتى دُور المحالين إلى المعاش والتي تهتم بالمسنين الذين كانوا في الماضي محبوســين في العالم الأسري حتى موتهم. وعندما تسمح الإمكانات المالية بذلك، يتم الاعتمــاد على أفراد من خارج الأسرة في وظائف أخرى أيضًا لتخفيف العبء المنزلي عــن الأبوين (الاعتماد على جليسة الأطفال وعلى الشغالات). وفي نهاية المطاف، فــإن الأسرة تتحول تحت تأثير الأداء خارجها لوظائف كانت، في مجتمعات أقل تمــايزًا داخليًا، وظائف مكفولة بالكامل تقريبًا في داخلهــا. ويلاحــظ دوركــايم أنـــه فـــي المجتمعات الأكثر تمايزًا داخليًا، فإن «الجيران وأفراد الأسرة الواحدة أنفسهم قلَّمــا يكونون في تواصلٍ مستمر ومنتظم، وذلك بحكم كونهم منفصلين أحدهم عن الآخــر في كل لحظة جرَّاء كتلة من الأمور والأشخاص تقتحم حياتهم»(٤٧).

والحال أن توزيع الوظائف والنشاطات على مؤسسات متميزة إنما يسهم فـــي زيادة انعدام تجانس ظروف الصوغ الاجتماعي للأطفال وأطر الحياة الاجتماعيــة. إن تخصص المهام والوظائف وكذلك سيرورة الأداء خارج الأســـرة لهـــذه المهـــام ولهذه الوظائف التي كانت تؤدَّى في البداية داخل الأسرة إنما يقودان إلى ســـيرورةِ تنازلٍ عن السيطرة. فكل وظيفة منتزَعَةٍ من الأسرة (أو كل وظيفة يتخلى أفرادهـــا عنها بملء إرادتهم إلى هذا الحد أو ذاك) إنما تسهم في قلب النظام الأســـري لأداء الأمور. والواقع أن كل «المخارج» من الفضاء الأسري، أو كل تفويضاتٍ في أداء المهام إلى أشخاص أو إلى مؤسساتٍ خارج الأسرة، إنما تميل إلى العمل على إفقاد الأسرة احتكار ممارسة السلطة الممارَسَة على الأطفال، وإلى الحد من سلطتها فـــي

مجال الصوغ الاجتماعي. على أن الأسرة تظل مع ذلك واحدًا من المواقع الأخيرة غير المتخصصة اجتماعيًا (حيث تمتزج في داخلها دومًا الأمور الثقافية والأخلاقية والعاطفية والدينية والسياسية والرياضية، إلخ) في عالمٍ على مستوىً عالٍ من التمايز وعلى مستوى مفرط من التخصص.

والواقع أن الأسرة، والتي يتعلم عبرها كل فردٍ اكتشاف العالم الاجتماعي ويتعلم عبرها العثور على مكان له فيه (قياسًا إلى والديه وإلى إخوته وأخواته)، هي الفضاء الأول (البدائي) الذي ينزع إلى أن يُثبِّتَ من الناحية الموضوعية – من دون أن يدرك ذلك كما من دون أن يريده – حدود الممكن والمرغوب فيه. فالأطفال يصوغون فيه رغباتهم وتوجهاتهم بحكم تراثاتٍ والديةٍ تفرض نفسها عليهم بقوة البداهة ويتعين عليهم التوافق معها. وهم يتعلمون إسقاط ذواتهم على عوالم الكبار والتماهي مع شخصيات الكبار من الذكور أو الإناث و، في المحصلة النهائية، يستعدون مبكرًا إلى هذا الحد أو ذاك لاقتحام عوالم مهنية تُعَدُّ، في جانب منها، حقولاً. والتقدير الذاتي لفرص الوصول إلى هذا الموقع الاجتماعي أو ذاك، إلى هذه الموارد المادية أو الرمزية أو تلك، لا يرجع البتة إلى حسابٍ واعٍ ولا يطرح نفسه البتة بالوضوح الذي يتجلى به حل مشكلةِ احتمالات. والواقع أن الإمكانيات الموضوعية، التي يمكن للباحثين قياسها إحصائيًّا، إنما تتجلى في الحياة اليومية بأشكال عديدة وتحفز لدى الفاعلين حدوسًا عملية بشأن ما يبدو لهم طبيعيًّا أو غير طبيعي، ممكنًا أو مستحيلاً، يمكن أن يكون من المعقول أو من غير المعقول توخيه أو الأمل فيه. وما لا يكون ممكنًا من الناحية الموضوعية لا يصبح أيضًا مرغوبًا من الناحية الذاتية وينتهي الأمر بنا إلى أن لا نحب إلاَّ ما يسمح لنا الموقف الموضوعي بأن نحبه، أي أن لا نضع رغباتنا موضع الواقع، بل أن نضع واقع الممكنات موضع رغباتنا الأكثر شخصية.

المشروعات والأوساط المهنية

بالشكل نفسه، يحلو لبورديو اعتبار المشروعات حقولاً صغرى أيضًا في داخل حقل المشروعات. ففي فقرة تحت عنوان «المشروع بوصفه حقلاً»، يكتب بيير بورديو ومونيك دو سان مارتان أنه

انطلاقًا من مستوى معين للتمايز داخل المشروع، أي انطلاقًا من حجمٍ معين، فإن المتطلعين، بصفات مختلفة، إلى السلطة على المشروع، إنما ينخرطون في صراعٍ له منطقه الخاص وإن كان مآله يتوقف دومًا إلى حد بعيد على نتائج الصراع، المماثل تمامًا في منطقه ورهاناته، الدائر في داخل حقل السلطة الاقتصادية في مجمله[٤٨].

ومن شأن تعميم استخدامٍ كهذا أن يحفز إلى جعل كل جامعة حقلاً أصغر في داخل الحقل الجامعي، وكلّ دارٍ للنشر حقلاً أصغر في داخل حقلِ النشر، وكلّ لسانِ حالٍ صحافيٍّ حقلاً أصغر في داخل الحقل الصحافي، وكلّ مختبَرٍ حقلاً أصغرَ في داخل الحقل العلمي، وهلمجرًّا. والحال أن منظومة الدمى الروسية هذه ليست عديمة التسبب في مشكلة للتحليل[٤٩](×).

فالحقل يفترض أن الفاعلين المتصارعين أو المتنافسين في داخل الحقل إنما يتصارعون أو يتنافسون حول نشاطٍ متمايزٍ عن الأنواع الأخرى من النشاطات (هناك رأس مالٍ خاص بالحقل). وعلى سبيل المثال، ففي داخل الحقل الاقتصادي أو، بشكلٍ أكثر تحديدًا، حقل المشروعات، هناك قطاعات إنتاج معينة تستقل ذاتيًّا عن قطاعات أخرى وتُطَوِّرُ رهاناتها الخاصة حول نشاطٍ معين (وعلى سبيل المثال، فإن مشروعات المعلوماتية المتنافسة منفصلة عن مشروعات البناء أو المشروعات المنتمية إلى الصناعات الغذائية). ومن ثم يمكننا تصور أن سوق المعلوماتية تستقل ذاتيًّا بشكل تدريجي وتشكل قطاعًا مهنيًّا نوعيًّا. إلاَّ أنه في داخل كل مشروع واحد، فإن المنافسات أو علاقات القوة أو الصراعات (بين الملاك والمديرين مثلاً) ليست من طبيعة واحدة وقد لا يجب لوجودها أن يكون كافيًا لأن يكون بوسعنا الحديث عن «حقل المشروع» بوصفه فضاءً نوعيًّا خاصًّا مُنَظَّمًا حول رهاناتٍ نوعية خاصة متميزة عن رهانات المشروعات الأخرى.

وأخيرًا، ففي حين أننا نجد، في التعريف التاريخي للمفهوم، أن الحقل هو فضاءُ منافسةٍ أو صراعٍ (على رأس مالٍ نوعي خاص) يستقل ذاتيًّا بانفصاله عن بقية العالم الاجتماعي، فإن ب. بورديو لا يتردد في استخدام المصطلح للحديث عن البيئة المهنية المباشرة للعمال. إن خاصيتين تجعلانه يتحدث عن وجود الحقل:

(×) الدمى الروسية: دُمى خشبية ملونة مُجَوَّفة تحتوي كل دمية منها الدمية الأصغر منها. – م.

الاستثمار في العمل، والذي يحيل إلى وهم الحقل، و منطق التميز أو المنافسة الذي يؤدي إلى تميز العمال الأكثر كفاءة عن العمال الأكثر هشاشة أو المسودين أكثر منهم. وهكذا يكتب فيقول:

قد يتعين الحديث هنا عن كل سيرورة الاستثمار التي تدفع العمال إلى الإسهام في استغلالهم هم بالمجهود ذاته الذي يبذلونه من أجل احتياز عملهم وشروط عملهم والذي يجعلهم يميلون إلى **الارتباط بمهنتهم** (بكل معاني الكلمة) عبر الحريات نفسها (التافهة غالبًا والتي تكاد تكون «وظيفية» دائمًا) المتروكة لهم، وكذلك، بكل تأكيد، تحت تأثير المنافسة الناشئة عن الاختلافات (قياسًا إلى العمال المتخصصين وإلى المهاجرين وإلى النساء، إلخ)، المشكِّلة للفضاء المهني الذي يعمل بوصفه **حقلاً**[٥٠].

لكن هاتين الخاصيتين وحدهما لا تكفيان لإيجاد «حقل عمال». فقد نبحث من دون طائل عن رأس المال الخاص الفاعل هنا أو عن الناموس الخاص بالحقل الذي نحن بصدده، أو عن انفصال – تمايز هذا الحقل عن بقية العالم الاجتماعي، أو عن استراتيجيات البقاء والهدم، وهلمجرًا.

اللعبة الأدبية كحقل ثانوي

خلال بحث أُجرى مؤخرًا عن الكُتَّاب في روح علم اجتماعٍ للظروف العملية لممارسة الإبداع الأدبي، انتهى بي المطاف إلى التباعد عن فكرة «الحقل الأدبي» وإلى استخدام فكرة «اللعبة الأدبية»[٥١]. وترتبط أصول هذا التغير المفاهيمي بغياب المراعاة، من جانب نظرية الحقول، للوقت المقضي خارج الحقول وبالاختزال المترتب على ذلك للفاعلين الاجتماعيين إلى «كينونتهم – بوصفهم – أعضاء – في – حقل». وإذا كان هذا النقد يتعلق بجميع الفاعلين الاجتماعيين في المجتمعات المتمايزة حيث يجد الأفراد أنفسهم مدفوعين في الأغلب إلى التردد على سياقات اجتماعية مختلفة، فإنه أكثر أهمية بكثير بالنسبة لفاعلين كالكُتاب الذين، لأسباب اقتصادية، لا يشاركون في غالبيتهم في العالم الأدبي إلاَّ بصورة متقطعة.

فعلى الرغم من أن العالم الأدبي يُعَدُّ من الناحية الرمزية عالمًا جد مهيب وبوسعه حفز ميول واستثمارات شخصية كثيفة، فإنه، بشكل عام، ذو طابع مؤسسي وقانوني ضعيف (فهو لا يحتاج إلى حق رسمي للدخول فيه ولا يحتاج إلى تأهيل

خاصٍ ولا إلى مسابقات لدخوله، ولا إلى دبلوم ولا إلى مسيرة وجوبية)، وهو ذو طابع احترافي محدود (إذ ليست فيه «وضعية مهنية» ولا «منصب» ولا آلية مؤسسية لتثبيت أو لبلورة المراحل المجتازة وليست فيه «مهنة» مستقرة)، و، في الوقت نفسه، فإن مكافآته جد ضعيفة (عدم وجود دخل منتظم) بالنسبة لفاعليه المحوريين، الكُتاب. ومن المفارقات أن إنتاج الكُتاب يتوصل بالمقابل إلى توفير أسباب العيش، بشكل مباشر أو غير مباشر، لمجمل من يسمون بـ«مهنيي الكتاب»: العاملين في مجال الطباعة، الناشرين، العاملين في المكتبات التي تبيع الكتب والعاملين في دور الكتب، إلخ. كما أن العالم الأدبي يجمع غالبية جد عظيمة من الأفراد الذين ينتمون إلى عوالم مهنية متنوعة (التعليم، الصحافة، المهن الحرة، إلخ). والحال أن المشاركين في العالم الأدبي، وهم مضطرون في أغلب الأحوال إلى ممارسة ما جرت العادةُ على تسميته بـ«مهنة ثانية» - وهو تعبير ينطوي على مفارقة حين نعرف أنها، في أغلب الحالات، المهنة الوحيدة المجزية- هم بحكم هذا الواقع أقرب ما يكونون إلى **لاعبين** - يخرجون بصورة منتظمة من اللعبة للمضي إلى «كسب عيشهم» في الخارج- منهم إلى «فاعلين دائمين» في حقلٍ كأولئك الفاعلين الذين تُصوِّرهم لنا نظريةُ الحقول. ولهذا السبب خاصةً آثرت الحديث عن «اللعبة الأدبية» بدلاً من الحديث عن «الحقل الأدبي»(٥٢). والواقع أن مفهوم «اللعبة الأدبية» إنما يشير إلى **حقل ثانوي**، جد مختلف في أسلوب عمله عن الحقول القريبة إليه - الحقول الأكاديمية والعلمية خاصةً- التي تحوز إمكانات اقتصادية لتحويل الأفراد المشاركين فيها إلى فاعلين يحوزون دخولاً ويتمتعون باستقرار [وظيفي] ولدفعهم من ثم إلى بذل الجانب الرئيسي من طاقاتهم في خدمتها.

وخلافًا لبيير بورديو، الذي يستخدم صورة اللعبة كمجرد طريقة بيداجوجية لبيان ماهية الحقل، فقد نسجتُ مجاز «اللعبة الأدبية» واستخدمتُ إمكاناته سعيًا إلى تمييز أنماط العوالم التي تتيح للمشاركين في كل عالم منها شروط حياةٍ مختلفة بقوة. وليس المراد هو أن نعيد إدخال نظرية ألعابٍ ما في دراسة الحقائق الواقعية الاجتماعية، بل استغلال علاقة التعارض التي تحتفظ بها كلمة «اللعبة» مع كلمة «العمل»: عملٌ له مردوده/ لعبة أو تزجيات بريئة لوقت الفراغ، نشاط رئيسي/

نشاط ثانوي، نشاط جادٌّ/ نشاط لا جدوى منه، نشاط وجوبي/ نشاط «حـر»، إلـخ. والحال أن العالم الاجتماعي، شئنا ذلك أم أبينا، إنما يتعامل من الناحية الموضوعية – في المجريات الواقعية وأحيانًا في الخطابات أيضًا – مع ممارسة الأدب على أنها مجرد تسلية، نشاط لا جدوى منه، ثانوي، هامشي، يمكننا الانكباب عليه في الأوقات التي تدعها النشاطات «الجادة» حرة.

وتتجاوب خصائص أخرى للألعاب (بالمعنى العادي للمصطلح) مع الخصائص المميزة لنشاط المبدعين في العالم الأدبي(٥٣). فالإبداع الأدبي، شأنه في ذلك شأن اللعبة، يشتمل على قواعد ورهانات خاصة ؛ وهو يظل غير مؤكد في سيره ونتائجه، شأن النتائج الجمالية أو الاقتصادية (مبدأ انعدام اليقين الاقتصادي ومبدأ انعدام اليقين الجمالي) ؛ ولا يمكن تصوره دفعة واحدة على أنه مجز من الناحية الاقتصادية ولابد له من أن يظل «مجانيًا»، على الأقل في الروح التي تحرك اللاعبين ؛ و، أخيرًا، فإنه نشاط يترافق مع شعور قوي بـ«اللاواقعية» قياسًا إلى «الحياة الجارية»، لكنه «قادر مع ذلك على استيعاب اللاعب كليًا» (هويتسينجا) بل قد يعتبره اللاعبون الأكثر انغماسًا في اللعبة «الواقع الحقيقي» أو «الواقع الوحيد» الجدير بأن يُعاش(٥٤).

والحال أن جانبًا كبيرًا من الحقول الفنية، وجانبًا من الحقول الرياضية أيضًا، يُغذّان ألعابًا حيث يفترضان غالبًا، وعلى مدار وقت طويل في حياة الفاعلين، الممارسة الموازية لـ «مهنة ثانية» تعود عيهم بدخل، وذلك مع كونهما جد تنافسيين ويتطلبان استثمارًا قويًا(٥٥). واللعبة الأدبية لا تتم مزاولتها «بصفة رئيسية» إلاَّ نادرًا، وإن كانت مزاولتها تتم بالأحرى باعتبارها عالمًا ثانويًا، عائده جد ضعيف، من جانب فاعلين يحيون من ثم في وضع حياة مزدوجة دومًا. والمشكلة التي يجتهد مفهوم اللعبة الاجتماعية في حلها هي عندئذ من النوع نفسه الذي تنتمي إليه المشكلة التي تقود الباحث إلى التمييز بين صوغ اجتماعي شامل، طويل، منهجي، وصوغ اجتماعي متخصص، قصير، غير مستمر. والتعامل مع الفنانين بوصفهم كائنات مُعَرَّفة بخصائصها الفنية وحدها إنما يعني ارتكاب خطأ تجريد وتكثيف للممارسات، فالمرء لا يكون في أغلب الأحوال «كاتبًا» مثلما يكون «طبيبًا» أو «محاميًا» وهذا له آثاره على طبيعة المؤلفات التي ينتجها الكاتب.

والحال أن مستخدمي نظرية الحقول، إذ تصرفوا وكأن العالم الأدبي حقل كالحقول الأخرى، لم يدركوا حقيقة أن اختزال الأفراد في وضعيتهم كـ«فاعلي حقل» كان أكثر إشكالية بكثير مما في أي ساحة أخرى، وذلك بقدر ما أن هؤلاء الأفراد قد عرّفوا أنفسهم، لأسبابٍ ترتبط بخصائص العالم الذي نحن بصدده، بانتماءٍ مزدوجٍ متواتر. والحاصلُ أن أحد الرهانات العلمية لإعادة الصياغة هذه بلغة «اللعبة» إنما يكمن في السعي إلى **تحديد خصوصية نظرية الحقول**. فالواقع أنه يتعين أن نسمي بشكل متباينٍ العوالم الاجتماعية التي تتمايز من زاوية العلاقات التي تحتفظ بها حيال الدولة والسوق كما من زاوية طبيعة علاقاتها بكل جمهور يخص كل عالم منها أو من زاوية شروط حياة أفرادها.

عالم اجتماعي ليس كالعوالم الاجتماعية الأخرى

الكتابة الأدبية هي من ثم نشاط تتم ممارسته في جانب كبير منه من جانب أفرادٍ لا يجنون الجانب الرئيسي من دخولهم من ممارسته (حقوق المؤلف أساسًا بمجرد اعتماد الكاتب اعتمادًا شبه حصري على سوقٍ للقراء) ولذا فهم مضطرون إلى توفير أسباب عيشهم المادية من نشاطات أخرى غير النشاط الذي قد يحبون التمكن من تعريف أنفسهم به. فالكُتاب، سواء كانوا مدرسين أو صحافيين أو أطباء أو مستشارين لدور النشر أو مهندسين أو ممارسين لوظائف عديدة «إعاشية» وأحيانًا هشة، نادرًا ما يكونون «كُتابا متفرغين». وهم أقل تفرغًا بقدر إبداعهم أعمالاً جد غريبة أو جد غامضة، لا تتماشى بالمرة مع الأعراف الأدبية وتوقعات الجمهور. وفيما عدا استثناءات، فإن الكُتاب الطليعيين، أولئك الذين يقومون بالخيارات [الأدبية] الخالصة أكثر من سواها، فيجددون أو يقلبون الأعراف (كالشعراء والكتاب التجريبيين أو المثورين للأشكال في كل نوع أدبي) والذين يسهمون، في الوقت نفسه، الإسهام الأكبر في العمل على تقدم الأدب، هم الكُتاب الأقل حظًا في العيش من إبداعهم الأدبي وفي الانكباب عليه وحده.

على أن ب. بورديو يؤكد أن كُتابا كفلوبير أو بودلير قد اخترعا «الشخصية الاجتماعية غير المسبوقة والمتمثلة في الكاتب أو الفنان الحديث، المحترف المتفرغ، المنكب على عمله بشكل كامل وحصري»[٥٦]. ويبدو تعبير «المحترف المتفرغ» تعبيرًا خاطئًا بشكل مزدوج: فالكُتاب، في غالبيتهم العظمى، لا يمكن

تعريفهم كـ«محترفين» [مهنيين] (بالمعنى الاقتصادي للمصطلح) و، عندما ينكبون على الأدب، لا يقومون بذلك «متفرغين له كل الوقت» إلاّ نادرًا جدًّا. ومن ينطبق عليهم هذا التعريف هم من يتعيشون من أدبهم الصناعي أو التجاري أو جد الأكاديمي لا الروائيين أو الشعراء الطليعيين الذين كانوا مضطرين إلى الاحتفاظ بـ«مهنة ثانية» على مدار حياتهم. ويقول إليوت فريدسون بشكل محدَّد: «لو تكلمنا بشكل مناسب، فإن الفن لا هو مهنة ولا هو نشاط تسلية. فهو هجين غير طبيعي من الاثنين، قد يتوجب على دراسة دقيقة له أن تسمح بتوسيع وتعميق فهم وصلاحية المفاهيم والنظريات التي نستخدمها في التحليل السوسيولوچي للعمل»[٥٧].

ويركز النموذج الفلوبيري عن الكاتب – الذي يحيا من ريع عمله على عمل فلوبير وما من نموذج أقل فاعلية بالنسبة للتفكير في اللعبة الأدبية في مجملها من عمله هو. ففلوبير، الأعزب والذي لا طفل له، والذي يحيا من ريع عمله، وليست له مهنة ثانية، «الرجل – القلم»[٥٨] الذي تميل حياته اليومية إلى اختزال نفسها في الكتابة، سواء كانت كتابة أدبية أم رسائلية، والذي تؤدي قوة استعداداته الأدبية إلى جعله يحيا الأدب بوصفه عنصره الطبيعي، هو الاستثناء الذي يؤكد قاعدة الجمع بين نشاطات.

ونموذج القادرين، كفلوبير، على أن يهبوا أنفسهم «جسدًا وروحًا» لمهنتهم، والذين يستثمرون فيها وقتًا وطاقة، يُعدَّان أحيانًا «غير معقولين» بالنسبة لجميع من تعتبر استثماراتهم أقل كثافة، هو من ثم أيضًا نموذج الفاعلين الذين يهملون أو الذين يعدون الأقل استثمارًا في جميع مجالات الوجود الأخرى (الأسرية، السياسية، الرياضية، الثقافية، إلخ). ومن ثم فإن الدرجات العليا للاستثمار تفترض إدارة وتولي هذه العلاقة بالعوالم الاجتماعية الأخرى. وإذا لم نأخذ كنموذج إلاّ الفاعلين الذين حدّوا ممّا لهم من علاقات اختلاط اجتماعي خارج أدبية وأوكلوا إلى آخرين القيام بالمهام المنزلية اليومية، ووجدوا شريكًا «متفهمًا»، بل وأحيانًا «مساعدًا» ماليًا ومعنويًا، أو اختاروا العزوبية لكي يكرسوا كل وقتهم للأدب، فقد ننظر إلى اللعبة الأدبية نظرة تضخيمية وقد لا نرى أن الغالبية العظمى من الفاعلين لا يلعبون في ظروف على هذه الدرجة من «المثالية» أو، على أي حال، «المؤاتية» للاستثمار شبه الكلي في اللعبة.

بل قد يتكون لدينا الانطباع، ونحن نقرأ بعض فقرات كتاب **قواعد الفن** [لبيير بورديو]، بأن من لا يحوزون التركة الاقتصادية التي تسمح لهم بالاستثمار الكلي في العالم الأدبي إنما ينتمون إلى العالم البوهيمي الأدبي وحده. وهذا على أي حال هو ما يقودنا إلى افتراضه تعريفهُ للعالم البوهيمي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فهذا التعريف ينطبق تمامًا على الحالة جد العامة للكُتاب، وخاصة أولئك الذين، كمالارميه وكافكا والغالبية العظمى من الشعراء والكُتاب الطليعيين، كان إنتاجهم الأدبي أكثر غرابة بكثير وتتعذر قراءته من جانب الغالبية العظمى من جمهور القراء بحيث لا يتسنى له أن يكون مجزيًا من الناحية التجارية: «إن عالم مورچيه أو شانفليوري أو دورانتي البوهيمي إنما يُشكِّلُ جيشًا احتياطيًّا فكريًّا حقيقيًا، خاضعًا بشكل مباشر لقوانين السوق، **ومضطرًّا إلى ممارسة مهنة ثانية، ليست لها، أحيانًا، علاقة مباشرة بالأدب، للتمكن من عيش فن لا قدرة له على إعاشة [الكُتاب البوهيميين]**»(٥٩).

وحتى ندرك جيدًا خصوصية المنتجين الثقافيين بشكل عام، والكُتاب بشكل خاص، قياسًا إلى السوق، يجب أن نتخيل ما قد تكون عليه حال المحامين أو الأطباء الذين قد لا يكون بوسعهم تقديم الدفاع القانوني أو الرعاية الصحية إلاَّ لموكِّلين أو لمرضى قادرين على فهم معارفهما وأداءاتهما. فلو كانت تلك هي الحال، فقد نرى من دون شك محامين وأطباء موزعين بين من قد يجتهدون، لرغبتهم في العيش من مهنتهم، في ممارسة دفاع قانوني عادي أو ممارسة طبية بسيطة ولا صعوبة في القيام بهما، ومن، لحرصهم أولاً وقبل كل شيء على ممارسة فنهم بكل تعقيده، قد يبحثون عن إمكانات لعيشهم في مجال آخر غير ممارسة هذا الفن. وعلى الرغم من أن الكاتب أو الفنان الرسَّام أو المحامي أو الطبيب يمكن اعتبارهم كلهم «خبراء» أو «عارفين» في مجالاتهم، فإن الاختلاف الكبير بين المنتجين الثقافيين والمشتغلين في المهنتين الحرتين المذكورتين إنما يكمن في حقيقة أن الأولين يبيعون منتجات معارفهم وتطبيقاتهم لجمهور تتوفر لديه الرغبة بهذه الدرجة أو تلك في احتيازها رمزيًا كما تتوفر لديه القدرات اللازمة لهذا الاحتياز، في حين أن الأخيرين يبيعون خدماتهم لـ«زبائن» يمكنهم الاستفادة منها من دون أن تكون لديهم حاجة إلى احتياز المعارف المستخدَمة، أي من دون أن يكونوا مضطرين إلى امتلاك الكفاءات الثقافية الضرورية لفهمها.

كما يمكننا قياس الفجوة الفاصلة بين حقول الإنتاج الثقافي المختلفة من زاوية درجة الكفاءة والمجهود اللذين تحتمهما الأنواع المختلفة من المنتجات الثقافية. وهكذا، فإن الرواية، حتى حين تُكتَبُ بنية التأثير في أوسع جمهور ممكن، إنما تفترض لـ«استهلاكها» (قراءتها) أن يتمتع «المستهلك» (القارئ) بكفاءات قراءة ليست تافهة (مكتسبة أساسًا في المدرسة، ثمرة مرانٍ طويل) وبوقت (ساعات عديدة بل وغالبًا عدة أيام). أما حالة المُشاهد في المسرح أو في دار الأوبرا أو في السينما أو في صالة الحفل الموسيقى أو أمام جهازه التليفزيوني، أو أيضًا حالة من ينظر إلى لوحات أو صور فوتوغرافية، فهي حالة مغايرة بشكل محسوس. وحتى إن كان الأمر يتسبب في إساءات فهم ثقافية لا تُصدَّقُ جرَّاء عدم الدراية بالشفرات الثقافية، فإن اللوحة أو الصورة الفوتوغرافية أو الفيلم أو الحفل الموسيقي أو الأوپرا أو المشهد التمثيلي أو المسرحية يمكن النظر إليها والاستماع إليها والحكم عليها من دون كفاءة تقانية جد خاصة كتلك التي يقوم القارئ بإعمالها. كما أن بالإمكان - وهذه خاصية مائزة كبرى ثانية - الحكم عليها في بضع دقائق، بل بضع ثوانٍ (مجاورة لوحةٍ) أو في بضع ساعات (مدة فيلم، مدة عرض مسرحي، مدة حفل موسيقي، إلخ). فالعرض المسرحي أو الفيلم، فهمناه أو لم نفهمه، هو حدث، أداء له بداية ونهاية مستقلتان عن قدرات الجمهور على الفهم، بينما، في حالة الكتاب، نجد أن القارئ هو الذي يجب عليه قلب الصفحات والعمل على تقدم «الحكاية» من زاوية استيعابه الكبير إلى هذا الحد أو ذاك للشيء المكتوب(٦٠). وهذا الوضع يضغط بقوة، من زاوية النتائج الاقتصادية التي ينطوي عليها، على اللعبة الأدبية.

ولو واصلنا العمل على تنويع الحالات، فبوسعنا ملاحظة أن حالة المشتغلين بالعلوم حالة قريبة، كائنة بين المنتجين الثقافيين والمهن الحرة التي تحدثنا عنها. فهم إمّا أنهم يحصلون على رواتب من الدولة (تلك حالة المدرسين - الباحثين أو الباحثين المتفرغين في هيئات البحث العامة الكبرى) أو أنهم يحصلون على رواتب من المشروعات الكبرى أو المختبرات الكبرى الخاصة. فهم قريبون من المنتجين الثقافيين حين تتمثل مهمتهم في إبداع معارف معقدة ونقلها ونشرها على جمهور من الطلاب، بينما يتمايزون عن المنتجين الثقافيين تمايزًا واضحًا من حيث كونهم موظفين لا يتوقف مستوى دخلهم على عدد الطلاب الذين يقومون بإعدادهم. وإذا

كانوا يكتبون أو ينشرون مؤلفات تخاطب جمهورًا واسعًا إلى هذا الحد أو ذاك (المراجع العامة، كتب تبسيط المعارف، إلخ)، فإن الدخول التي تعود عليهم من ذلك ليست غير إضافة قياسًا إلى راتب رئيسي تكفله الدولة. ومن جهة أخرى، فإنهم أقرب إلى المحامين أو الأطباء بقدر ما أن معارفهم، غير المفهومة من جانب العدد الأعظم من الناس، يمكن أن تفضي مع ذلك في الأمد الطويل إلى هذا الحد أو ذاك إلى ابتكارات تكنولوجية، طبية، إلخ، يمكن استخدامها بسهولة من جانب المستهلكين أو قد يستفيد الجمهور الأكبر منها عبر مستخدمين خبراء (يمكننا التفكير في الأجهزة الحديثة المعقدة التي تتمتع بها المستشفيات). وفيما عدا المهمة التربوية المتمثلة في تكوين مواطنين عن طريق العلم، والتي تبرر تَكَفُّلَ الدولة القوي بالعلماء، فإن الدولة والمشروعات على استعداد لدفع رواتب للمشتغلين بالعلوم وللاستثمار في البحوث لأن منتجات المعرفة العلمية يمكنها أيضًا أن تجد مكانًا لها في السوق.

وبالمقابل، فإن فئات أخرى من الفاعلين، كالفاعلين في الحقل السياسي في المجتمعات الديموقراطية، منقادةٌ بالضرورة إلى الحد من الدرجة العامة لانغلاقها. فالواقع أن انتخاب فاعلي الحقل السياسي ومن ثم السلطة التي يحوزونها إنما تتوقفان على قدرتهم على كسب أصوات بين المواطنين. وهذا الاعتماد المباشر على الجمهور – والذي يجعلهم قريبين من القطاعات الأكثر تجارية في مجال الفن وفي مجال الثقافة– إنما يدفعهم موضوعيًا إلى استراتيجيات «ديماجوجية» وتمنعهم من الاستراتيجيات «الأنقى» والأكثر غموضًا والتي قد تفصلهم فصلاً جذريًا إلى هذه الدرجة أو تلك عن من يستمعون إليهم أو يقرءونهم (الزبائن – الناخبين). وهكذا فإن من شأن «فن للفن» حقيقي في السياسة أن يقود إلى انتحار سياسي[1]:

إن الاتجاه إلى الاستقلال الذاتي وإلى التقسيم اللانهائي إلى شيع ضئيلة متناحرة، وهو اتجاه ماثل، في حالة إمكانية موضوعية، في تكوين قوام من المتخصصين ذوي المصالح النوعية الخاصة والمندرجين في منافسة على السلطة في الحقل السياسي [...] إنما يوازيه في المقابل بدرجات مختلفة واقعُ أن مصير الصراعات الداخلية إنما يتوقف على القوة التي يمكن للفاعلين وللمؤسسات المنخرطة في هذا الصراع حشدها خارج الحقل. وبعبارة أخرى، فإن الاتجاه إلى الانشطار إنما يجد حده في واقع أن قوة خطاب ما لا تتوقف على خصائصه الأصيلة فيه بقدر توقفها على القدرة التعبوية التي يمارسها، أي، في جانب من الأمر على

الأقل، على درجة الاعتراف به من جانب جماعة غفيرة العدد، وقادرة، تتعرف على نفسها فيه ويعبر عن مصالحها (على شكل مشوّش وملتبسٍ إلى هذا الحد أو ذاك)[٦١].

ولا يقتصر الأمر على أن السير العام لعمل الحقل يتوقف على نوع العلاقة التي يقيمها فاعلو الحقل مع جمهورهم، زبائنهم، المستمعين إليهم، المموّلين لهم أو المكلفين لهم بتأدية الطلبات، بل إن بنية المواقع في الحقل إنما تتوقف على التباينات الكامنة في صفوف هذا الجمهور، هؤلاء الزبائن، المستمعين، المموّلين أو طالبي الطلبات. وليس هناك من شيء مشترك بين حقل علمي كحقل الفيزياء، الذي تموله الدولة أو المشروعات الخاصة، والذي لا يخضع للمنطق التجاري الذي يتطلب وجود «جمهور واسع»، والذي يخاطب بشكل شبه حصري متخصصين – حيث يشبه مجمل الحقل العلمي الحقول الفرعية للإنتاج المحدود الذي تفرزه حقول الإنتاج الثقافي–، أقول ليس هناك من شيء مشترك بين حقل علمي كهذا الحقل وحقل فني في نظام السوق يمكن أن يشهد ظهور أقطاب داخليةٍ عددها عدد أنواع الجمهور الممكن. ولهذا السبب فإن الحقول العلمية الأكثر انغلاقًا على الخاصة لا تعرف أي توزع ثنائي بين قطب شعبي وقطبِ عالِمٍ، لكنها مهيكَلَةٌ في الأغلب بين قطب «تطبيقي» وقطب «أساسي»، من زاوية علاقتها بطلب المنفعة المباشرة. أمّا الحقول الفنية القادرة على الوصول إلى مجمل السكان فغالبا ما تشهد في داخلها مواجهةً بين أقطاب «دنيوية»، «بورچوازية»، «بورچوازية صغيرة»، «فكرية»، «طليعية» أو «شعبية».

لكن حقول الإنتاج الثقافي المختلفة ليست كلها خاضعة لقيود خارجية واحدة ويستند جانب من الاختلافات إلى طبيعة العرض الثقافي وتسويقه. وهكذا فإن اقتصاد الكتاب ليس اقتصاد الرسم. وفي حين أن الكتاب (العمل الرئيسي والرواية المسلية على حدٍّ سواء) يتم نشره ويعاد نشره بآلاف النسخ مما يسهم في خفض سعر النسخة الواحدة، فإن كل لوحة فنية لفنانٍ متميز تعد لوحةً فريدة، ما يميل إلى رفع ثمنها، وإلى الحد من عدد ونوع المشترين المحتملين، ويولِّد، في الوقت نفسه، آثارًا على طبيعة الجمهور المُفترَض. وحين نأخذ في حسباننا هذه الحقيقة البسيطة، ندرك أن من غير الوارد أن يُوجَدَ رسامون شعبيون بمثل وجود كتب شعبية وليس من قبيل الصدفة أن بورديو أمكنه أن يقول بشكل عابرٍ: «إذا كان الرسامون، فيما

عدا كوربيه، نادرًا ما طرحوا مبررات شعبية، فقد يكون هذا راجعًا إلى أنهم لا يواجهون مشكلة التوزيع الواسع، بحكم أن منتجاتهم فريدة وسعر الوحدة منها مرتفع نسبيًا وبحكم أن النجاح الوحيد الذي يمكنهم الاعتراف به هو النجاح الدنيوي، القريب في آثاره الاجتماعية من نجاحات المسرح»(٦٢). وإذا كان الاختلاف بين الأعمال [الفنية] الفريدة والمؤلفات التي يمكن استنساخها كان بالفعل موضع تأملات من جانب اقتصاد وسوسيولوجيا أسواق الفن(٦٣)، سعيًا إلى إبراز آثاره على القيمة الاقتصادية للأعمال [الإبداعية]، فإن الأصداء هي أيضًا ذات طبيعة أعمق بكثير على بنية توزيع المواقع في داخل الحقل نفسها. فما أن يكون المقتنون الأكثر ثراءً هم وحدهم الذين يمكنهم شراء الأعمال الفنية الفريدة، فإن المبدعين لا يمكنهم أن لا يستبطنوا هذا المعطى الواقعي الأساسي، ما يحول بشكل شبه كاملٍ دون أن يوجد في داخل حقل فن الرسم رسمٌ شعبي مماثل للأدب الشعبي أو للموسيقى الشعبية. ولا يمكن لفنانين تشكيليين شعبيين أن يظهروا إلاّ إذا نجحوا في تسويق مستنسخاتٍ من أعمالهم.

وإذا كانت نظريةُ الحقول بحاجة إلى تحديد، فهذا لأن وضع المشاركين في العوالم الاجتماعية المختلفة (الطبية، الحقوقية، السياسية، الصحافية، العلمية، الفنية، الأدبية، إلخ) جد متباين بحسب طبيعة إنتاجهم (عرضُ كفاءاتٍ متطلبٌ إلى هذا الحد أو ذاك، بسعرٍ مرتفعٍ إلى هذا الحد أو ذاك للوصول إليها، إلخ)، بحسب طبيعة العلاقة الاقتصادية والرمزية بين الجمهور المحتمل لهذه العوالم وأعضائها (شراء خدمة وكفاءات أو شراء واحتياز سلع رمزية لا يتعامل معها سوى الخاصة من الناس) وبحسب طبيعة العلاقات المنسوجة بين الدولة، المموّلين الخاصين، السوق والعالم المعني. وهكذا، فحتى من دون جمهور أو مع وجود جمهور محدود إلى أقصى حد، يمكن للفاعلين الدائمين في الحقول الأكاديمية والعلمية التي تمولها الدولة أن يواصلوا إنتاج المعارف الأكثر تخصصًا. وهو ما لا ينطبق على المشاركين بصورة متقطعة في لعبة اجتماعية كاللعبة الأدبية، فهم خاضعون للسوق والدعم الذي يستفيدون به من جانب الدولة أكثر محدودية بكثير. على أن الشاعر الذي يكتب شعرًا مبهمًا، وهو ابن عمٍ للعالم الذي لا يفهمه سوى الخاصة (هناك أيضًا رياضيون عديدون كتبوا الشعر) لا يتقاسم معه ظروفه.

من المؤكد أن پ. بورديو قد فكّر في العوالم الثقافية التي درسها (العالم الفني أو الأدبي) استنادًا إلى نموذج الحقل العلمي أو الحقل الأكاديمي، أي انطلاقًا من مثال العوالم الاجتماعية ذات الطابع المؤسسي، المقنّن والمهني (بالمعنى الاقتصادي للمصطلح) والتي نظّمت إلى حد كبير مسألة الأوضاع الاقتصادية لحياة أعضائها(٦٤). وهذه العوالم ذات الطابع المؤسسي، من حيث تنظيم حق الدخول إليها، والمستند إلى المسابقات، الديپلومات، الامتحانات، الانتخابات، كما من حيث تنظيم المراحل المختلفة لـ«المهنة»، إنما تعرض مهنًا حقيقية على الفاعلين الرئيسيين في الحقل (الباحثين أو المدرسين – الباحثين المشتغلين بالفلسفة أو بالفيزياء أو بالرياضيات أو بعلم الاجتماع، إلخ) الذين يمكنهم و، بشكلٍ معين، يجب عليهم، بحكم الواجب المهني، تكريس أنفسهم لها بالكامل. وهذه الحقول التي تعرض «التفرغ الكامل» على أعضائها وتُشكل بحكم هذا الواقع العالم الاجتماعي الرئيسي الذي ينتمون إليه إنما تعد مختلفة عن عوالم، كالعالم الأدبي، لا يتم الارتباط بها في أغلب الأحيان موضوعيًا (زمنيًا كما اقتصاديًا) إلاّ بشكل ثانوي، حتى وإن كان فريق ممن يندرجون فيها يَعتبر هذا الانتماء انتماءه الرئيسي. إذ ما العلاقة، في الواقع، بين كاتب يحيا بشكلٍ مُوازٍ كمدرس أو أمين مكتبة أو مدرب أو محام أو صحافي أو طبيب أو عالم نفسٍ أو مدير مشروعٍ أو مشتغل بالزراعة، وغير موجودٍ في الأدب إلاّ بشكل غير متفرغ أو بصورة متقطعة، أقول ما العلاقة بين كاتب كهذا وطبيب أو مشتغل بالفلسفة أو رب عمل أو محام أو مشتغل بالزراعة يمارس بشكل كاملٍ ومتصلٍ نشاطه في العالم الاجتماعي الذي يخصه؟

وعبر قرار منهجي (بنيوي)، قد يكون بالإمكان اختيار عدم النظر إلاّ في الأعمال بصرف النظر عن ماهية منتجيها وعملهم («في الحقل» كما «في خارج الحقل»)، كما بصرف النظر عن الظروف الاجتماعية الملموسة لإنتاجها. وهكذا فإن البنيوية مُطَبَّقَةً على الأعمال الأدبية إنما تتجه إلى محوٍ للكُتاب لصالح المؤلفات. وحتى إذا كانت تسمح بالقطيعة مع بنيوية نصّية (متجهة حصريًا صوب المؤلفات بوصفها بنىً دالة)، فمن الممكن تمامًا أن تتناسب فكرة «الحقل» بشكل حاسمٍ أكثر مع الموقع والقيمة المتمايزة للمؤلفات ولدور النشر التي تنشرها مما مع دراسة منتجي المؤلفات.

إن عالم الاجتماع الذي يهتم بتنويعات الأداءات السلوكية لدى الفرد الواحد وبالمخزونات الفردية من الاستعدادات لا يمكنه التخلف عن التساؤل عن نوع «نموذج الإنسان» (بالمعنى الذي نجده عند ڤيبر) الذي يصوغه العالم الاجتماعي عندما يجعل من الحياة المزدوجة السكيتزوفرينية بهذه الدرجة أو تلك حالة اجتماعية عادية، وعندما يُرَوّجُ الشعور المستديم بالإحباط المرتبط مواقع عدم قدرة الكاتب على تكريس نفسه لفنه، وعندما يجعل المعاناة، المرتبطة بالفجوة بين تعريف ذاتي لذاته (من حيث كونه كاتبًا) وجانب كبير من ظروف وجوده الموضوعية، معاناة «طبيعية». وخلافًا لجميع من يمكنهم عيش مهنتهم كبُعد مركزيٍّ ومستديمٍ لشخصيتهم، فإن الكُتّاب الذين يمارسون، بحكم قوة الأشياء الاقتصادية، «مهنًا إعاشية» لهم قدمٌ «شخصيةٌ» في الأدب وقدمٌ ماديةٌ (وإن كانت أحيانًا «شخصية» أيضًا، عندما تكون للمهنة شهادة نبالة) خارج الأدب، حيث تتولى القدم الثانية تخليص الأخرى من التبعية حيال ضغوط السوق.

وعلى أي حال فإن مشروع تفسير خصوصية عمل العالم الأدبي إنما يرغم الباحث على توسيع الإطار وعلى التساؤل عن ماهية الفاعلين الذين يمكن رصدهم في العالم الأدبي أو عما يقومون به خارج الأدب. وحتى من زاوية المسائل التي تطرحها نظرية الحقول (بأفكار الوهم والتطبع والاستثمار)، فإن حياة الكُتاب المزدوجة المتواترة لا تشكل حقيقة واقعية تافهة أو عديمة الأهمية، بل تشكل حقيقة واقعية مركزية بصورة مطلقة في الحياة الأدبية. إذ كيف يدير الكُتاب استثماراتهم الاجتماعية حين لا يوجد نشاطهم الأدبي إلاّ «بصورة متقطعة» أو من زاوية «الفسحات الزمنية» أو «الفراغات» التي تدعها لهم التزاماتهم الأخرى – الأسرية والمهنية خاصةً؟ وهل يمكننا أن «نستثمر» بدرجة واحدة من الكثافة في عوالم اجتماعية مختلفة، سواء كانت منظّمة أم لا على شكل حقول صراعات؟ وعندما يشتركون في «حقول» مختلفة (أدبية وطبية أو صحافية أو جامعية أو دبلوماسية، إلخ)، أيمكنهم الجمع بين الاستثمارات والأوهام (بمعنى الإيمان)؟ وهل يمكننا الانتماء إلى حقلين مختلفين واختزان الوهم الخاص بالحقلين؟ إن حالة الكُتاب والعالم الأدبي ليست سوى حالة، صارخة أكثر وأكثر حدة من حالات أخرى، للمشاركة السينكرونية كما الدياكرونية، في أطر اجتماعية غير متجانسة، وهي

مشاركة مميزة للتجارب الفردية في المجتمعات المتمايزة داخليًا، أي ذات التمايز القوي في الوظائف والممارسات والرهانات والأوهام. وقد تمضي المشاركة في عوالم اجتماعية متمايزة من التردد الأكثر ديمومة إلى الاستثمار الأكثر عرضية ومرحليةً في أطر اجتماعية متنوعة (الأسرة أو الجماعات أو المؤسسات). والكُتّابُ، المحصورون بين الأدب ومهنة ثانية، ناهيك عن أطر اجتماعية أخرى كالأسرة، إنما يشكلون حالةً، فريدةً إلى حدٍّ ما لكنها ليست هامشية، لانتماءات اجتماعية متعددة.

وإذا كان سير العمل العام للعالم الاجتماعي ليس عديم المبالاة بحقيقة أن الأفراد الواحدين أنفسهم هم الذين يتصرفون ويفكرون ويشعرون في سياقات جد مختلفة للحياة الاجتماعية، وأيضًا بحقيقة أن هؤلاء الأفراد يَحيون توترات أو تناقضات مرتبطة بالذهاب والإياب المستديمين من عالم أو عالم فرعي إلى آخر، فإن من المهم بصورة رئيسية أن يراعي علماء الاجتماع ذلك بالشكل الأكثر منهجية قدر الإمكان في بحوثهم وتحليلاتهم، الأمر الذي يفترض بيان شروط إمكانيةِ وأدواتِ سوسيولوچيا تنويعاتٍ سلوكيةٍ لدى الفرد الواحد[٦٥]. ومن هذه الزاوية، قد يكون بوسع نظرية الحقولِ المشاركة، ضد إرادة مُنشئها، في التخصص الفائق، السابق لأوانه، لعلم الاجتماع، بحيث يصبح الباحثون المختلفون متخصصين في حقول مختلفة، والتعامي عن ظواهر الانتماءات أو الاندراجات الاجتماعية المتعددة والتي تُعَدُّ ذات أهمية كبرى في المجتمعات المتسمة بدرجة فائقة من التمايز.

الحقول والعوالم: معارك واحدة؟

يبدو أن نظرية الحقول لها أبنةُ عمٍ لَزَم قادمة من وراء المحيط الأطلسي: نظريةَ العوالم الاجتماعية. فنظرية عوالم الفن التي طرحها هوارد س. بيكر يبدو أنها نسخة مختلفة إلى حدٍّ ما من نظرية الحقول الفنية. فالاثنتان تتخذان لهما موقعًا على مستوى الواقع الاجتماعي السوسيولوچي الأكبر خلافًا للباحثين الذين يعلون من شأن الأطر الموضعية للفعل، والاثنتان تشكلان أسلوبًا للنظر في نتاج سيرورة التمايز الاجتماعي للنشاطات. وقد ترتب على الاثنتين توضيح أن ما يجري الظن

تلقائيًا بأنه مشروعات أو إشارات فريدة، فردية، ثمرات عبقرية فنيـــة، هـــو نتـــاج جماعيٌّ ينخرط فيه فاعلون ومؤسسات مختلفة ومتنوعة. على أن هاتين النظـــريتين تتمايزان من حيث نطاق الملاحظة الذي تقومان بإعماله (سنجد من جانب منظـــري العوالم استخدامًا أكثر تواترًا بكثير لمناهج البحث الميداني الإثنوغرافية بينما سنجد فيما يتعلق بالبحوث عن الحقول بحوثًا إحصائية وبحوثًا تعتمد على المقابلات [مـــع الفاعلين في الحقول])، وإن كانتا تتمايزان أيضًا من حيـــث اختياراتهمـــا للفـــاعلين ولأنماط العلاقات القائمة بينهم.

وكما سبق لي أن أشرت، فإن الحقل لا يشبه ساحة فيزيقية من الوارد تعريفها بكل ما تحتويه. والحقل الأدبي لا يطمح إلى النظر في كـــل الموضـــوعات وكـــل الأفعال التي تدور في عالم النتاجات الأدبية. فهو، أولاً وقبل كل شيء، يركز نظره على بعض الفاعلين الأفراد أو الجماعيين (الكُتـــاب، نقـــاد الأدب، المجـــلات، دور النشر) من دون أن يخلط بينهم، بل يدرســـهم منفـــصلين (فـــي الحقـــول الفرعيـــة للناشرين والمجلات والكُتاب ونقاد الأدب) قبل أن ينظر في تماثلهم البنيوي. ثم إنه، حتى وإن كان ب. بورديو قد أشار غالبًا إلى التواطؤ الموضوعي الذي يجمع بـــين كل الفاعلين في الحقل (والذين توجد لديهم مصلحة مشتركة إلى هـــذا الحـــد أو ذاك في دوام الحقل)، يشدّد على الصراعات التي تدور بين الكُتاب، وبين دور النـــشر، وبين نقاد الأدب، وبين المجلات، إلخ. ومن ثم فإن علماء الاجتماع إنمـــا يدرســـون حالات خاصة لعلاقات القوة بين الكُتاب، وبين دور النشر، وبـــين النقـــاد، وبـــين المجلات، إلخ.

وهذا ليس ما تسعى إلى القيام به نظريةُ العوالم[٦٦]. فهي سوسيولوچيا عمـــل أساسًا وتتساءل عن كيفية إنتاج الأعمال الفنية وصوغها، ماديًّا ورمزيًّا، من جانـــب سلسلة من الفاعلين والمؤسسات. فالفاعلون الذين تفصلهم نظرية الحقول في حقـــول فرعية يشكلون جزءًا من عالم واحدٍ. ويهدف الباحثون إلى وصف وتحليل علاقـــات التعاون والتنسيق التي يتم نسجها بين القطاعات المهنية المختلفة التي تتعـــاون فـــي عالم الفن. والمشتغلون بالطباعة أو صانعو الورق والملحقون المكلفون بالعلاقـــات مع الصحافة أو القائمون على الإعلانات أو المديرون التجاريون فـــي دور النـــشر يشكلون جزءًا من عالمٍ واحدٍ مع الكُتاب وأصـــحاب دور النـــشر ونقـــاد الأدب أو

مديري المجلات ويحتفظون فيما بينهم بعلاقات تعاون موضوعية أو يـدخلون فـي تفاعلات مباشرة بعضهم مع البعض الآخر. ومثلما يكتب هـ. س. بيكر، فإن

> علينا أن نفكر في جميع النشاطات التي يجب إنجازها قبل أن يتخذ عمل فنـي شـكله النهائي. فلكي تقدم أوركسترا سيمفونيةٌ حفلاً موسيقيًا، مثلاً، كان لابد مـن اختـراع الآلات الموسيقية وصنعها والإبقاء عليها في حالة جيدة، وكان لابد من تجهيـز النوتـة الموسـيقية وتأليف الموسيقى باستخدام هذه النوتة، وكان لابد من أن يتعلم أناس العزف كل على آلته بعد توزيع أدوارهم في النوتة، وكان لابد من العثور على الوقت والمكان اللازمـين للبروفـات، وإعلان برنامج الحفل الموسيقي، وتنظيم الدعاية، وبيع التذاكر لحجـز الأمـاكن واجتـذاب جمهور قادر على الاستماع وعلى فهم الحفل الموسيقي إلى هذا الحد أو ذاك وقـادر علـى تقديره[٦٧].

وتشير فكرة عالم الفن إلى «الشبكة التي تجمع كـل أولئـك الـذين تتـضافر نشاطاتهم، المنسَّقة بفضل درايةٍ مشتركةٍ بوسائل العمل التقليدية، في إنتاج الأعمـال الفنية»[٦٨]. فما يميز نظرية العوالم عن نظرية الحقول هو أخـذ عـدد أكبـر مـن الفاعلين في الحسبان ووضعهم في عالم واحد، وإيلاء اهتمام أكثر تواصلاً لدراسـة وجوه التآزر والتعاون كما لدراسة علاقات السيطرة أو استراتيجيات كسب السلطة، ولدراسة الأواصر بين الأفراد كما لدراسة العلاقات الموضوعية، ولدراسـة الأدوار التي يلعبها الفاعلون المختلفون في داخل شبكة التعاون كمـا لدراسـة خصائـصهم الاجتماعية الأعم و«مساراتـ»ـهم الاجتماعية (بدءًا بالميلاد في وسـطٍ اجتمـاعي خاص)[٦٩].

وبما أن النظريتين لا تختاران الفاعلين أنفسهم ولا تهتمـان بالأبعـاد نفـسها للحياة الاجتماعية ولا تردان حقًا على أنواع التساؤل نفسها، فمن الـصعب تمامًـا الزعم بأن أحد النموذجين يُعَرِّفُ بشكلٍ أفضل من الآخر الحقائق الواقعيـة الفنيـة. وبحكم المنافسة العلمية، رأي ب. بورديو مع ذلك أن نظرية عـوالم الفـن تمثـل «خطوة إلى الوراء قياسًا إلى نظرية الحقول»[٧٠]. وبما أنه يعطي الأولوية لأولئـك الداخلين في منافسة على احتياز رأس المال الرمزي الخاص بالحقل (أي للفنـانين، للكُتاب، إلخ)، فإنه لا يمكنه أن يرى – انطلاقًا من استفساراته هو– غير نوع مـن الارتداد الوضعي في تعدد الفاعلين الذين يأخذهم هـ. س. بيكر في الحسبان. لكـن

لغة الارتداد قد تكون ملائمة لو كان بيكر قد قصد الإجابة عن الأسئلة نفسها، والحال ليست كذلك. والنشاط الفني منظورًا إليه انطلاقًا من سوسيولوجيا عمل موسّعة تفتح بؤرة الهدف وتدخل في حقل الملاحظة كل من يسهمون في الإنتاج الجماعي لأعمال فنية لا يكتسب الملمح نفسه.

ومن ثم فإن نظرية عوالم الفن تهتم أساسًا بالفن من حيث كونه عملاً جماعيًّا يقوم به عدة أنواع من الفاعلين (وخاصة عدة مجموعات احترافية)، ولا تتمحور لا على الفاعلين ولا على أعمالهم الفنية. ويكتب بيكر فيقول: «لقد نظرتُ إلى الفن بوصفه عملاً، مُركِّزًا اهتمامي على أشكال التعاون التي يطبقها من يحققون أعمالهم الفنية بأكثر من تركيز اهتمامي على الأعمال الفنية نفسها أو على مبدعيها بالمعنى التقليدي»(٢١). وعلى الرغم من الاختلافات التي تفصل نظرية العوالم عن نظرية الحقول، فإنها تتقاسم معها تركيزًا على الفاعلين من حيث كونهم أعضاء عالم (أو حقل). والحال أن التساؤل الذي يقود إلى تحديد نظرية الحقول بالحديث عن «اللعبة الأدبية» إنما يستند إلى مراعاة حياة الفاعلين (أشكال صوغهم الاجتماعي، خبراتهم) خارج العالم الأدبي موضع النظر. وهذا التساؤل يبدو لي ملائمًا، لاسيما أن الفنانين، بأكثر من أي فاعلين آخرين، منقادون إلى أن يحيوا حيوات متوازية. ونظرية الحقول، وكذلك نظرية العوالم، تفترضان دفعةً واحدة، بحكم تحديداتهما، أن العمل الفني لا يتحقق إلاَّ من جانب فاعلين أو مؤسسات أو علاقات أو تفاعلات موجودة في داخل العالم أو في داخل الحقل، في حين أن مجمل التجارب الفردية، التي لا تندرج بالكامل ضمن الحدود الضيقة للعالم أو للحقل، هي تجاربٌ حاكمةٌ وتشارك في تحديد بنية العالم أو الحقل.

فاعلون وصراعات ونسيان الممارسات

إن نظرية الحقول، المتمسكة بتحليل الصراعات التي تدور بين الفاعلين المنتمين إلى عالم واحد، أو بتحليل الصراعات التي تنشأ بين فاعلين منبثقين من حقول متمايزة، قد انتهى بها الأمر إلى تجاهل دراسة طبيعة وخصوصية النشاطات التي تدور في العوالم المختلفة موضع النظر. فالحقل لا يجعلنا نرى – الأمر الذي يمثل مكسبًا تحليليًا ليس ضئيل الأهمية– سوى فضاءات مواقع واستراتيجيات

فاعلين متصارعين وعلاقات قوة وسيطرة، وبنى متفاوتة لتوزيع رؤوس أموال نوعيةٍ خاصة[٧٢]. وهذا قد يقود إلى سوسيولوچيا غير مُجَسَّدَة عن المنتجين وعلاقات القوة بينهم واستراتيچياتهم.

حقل أدبيّ من دون أدب

إن سوسيولوچيا أدبٍ تهمل النصوص الأدبية لكي تعلي من شأن الإنتاج الرمزي لقيمة المؤلفات، ومن شأن بناء مسارات الكُتاب والاستراتيچيات الأدبية وصوغ بنية فضاء المواقع الأدبية أو تاريخ المؤسسات الأدبية، هي سوسيولوچيا لا تفتقر إلى الأهمية، إلاّ أن من الواضح تمامًا أنها تسمح بإغفال بُعد محوري لما تعتبره هي نفسها موضوعها. وحتى إذا كان پ. بورديو يؤكد أنه قد تجاوز القسمة الثنائية «القاتلة» التي تشدّد على التعارض بين القراءة الداخلية والقراءة الخارجية[٧٣]، فإن أي بحث إمبريقي لا يأتي للشهادة على هذا التجاوز عمليًّا، ولا يسعنا سوى إبداء معاينة أن پ. بورديو يظل، شأنه في ذلك شأن عدد من علماء اجتماع الأدب، منفيًا خارج الأرض النصية بشكل محدد، مُهملاً دراسة التيمات والأسلوب على حدٍّ سواء، بتركه الساحة للتحليلات الأدبية أو الجمالية أو الخاصة بالشكل. كيف يمكن إيجاد تمفصلٍ بين التحديدات الخارجية المنفصلة عن المؤلفات (وأيها؟ الأنواع المختلفة للتجارب المتراكمة خلال مسيرة فردية؟ الطبقة الاجتماعية التي ينحدر منها الكاتب؟ انتماؤه إلى جيل معين؟ نوعه [ذكر / أنثى]؟ أصله الجغرافي؟ انتماؤه الديني؟ تكوينه الأدبي؟ موقعه في الحقل الأدبي؟، إلخ) والخصائص الأدبية للنصوص؟ بهذا النوع من المسائل تحديدًا يصطدمُ، بشكل بالغ العمومية، علماء اجتماع الأدب. ولا يفلت پ. بورديو، هنا، من هذه القاعدة.

إن سوسيولوچيا پ. بورديو عن الحقل الأدبي هي أساسًا سوسيولوچيا منتجين، بدلاً من أن تكون سوسيولوچيا نتاجات، ولم يتسن لأي تحليلٍ أن يتوصل حقًا إلى إقناعنا بأن سوسيولوچيا المنتجين هذه قد تمكنت من أن تستوعب، في خصوصيتها، نسق لإنتاجات. ويعود هذا في جانب منه إلى حقيقة أن خصوصية الحقل، الخاصية الأدبية المحدَّدة لـ«المنتجات» المتداولة، إنما تخص كل فاعلي الحقل وتتجاوز، جزئيًا، الاختلافات والصراعات الداخلية في الحقل. والحال أن

عالم الاجتماع، وقد تسمَّر أساسًا على استيعاب تباينات مواقع المنتجين وعلى صراعاتهم واستراتيجياتهم الساعية إلى زيادة رأسمالهم الأدبي أو إلى تغيير التعريف الشرعي للأدب، لا يمكنه الرد على السؤال الذي يطرحه الكُتاب أو النقاد أو منظرو الأدب أو الفلاسفة على أنفسهم بشكل متكرر كما لو كان طقسًا: «ما الأدب؟».

ومع افتراض هذه المشاطرة أو الاهتمام المشترك، الذي نادرًا ما جرى التشكيك فيه بصفته هذه (وذلك، كما يقول پ. بورديو، بالنظر إلى «التواطؤ الموضوعي» الموجود بين مختلف الخصوم المنتمين إلى الحقل الواحد)، فإن أسلوب تأطير الظواهر الخاصة بنظرية الحقول إنما يفسر عدم تناسبها مع مهمة التساؤل عن طبيعة «النقطة المشتركة»، أي «الأدبية» من حيث كونها **التصور الأدبي للواقع**. والحال أن سوسيولوچيا تاريخية مقارنة تتناول العوالم الاجتماعية المختلفة، قد تبحث عما تتمايز به الرؤية الأدبية، من حيث كونها شكلاً لتصور العالم، عن الرؤى العلمية أو الحقوقية أو الفلسفية، إلخ، للعالم، وقد تُوَسِّع، من ثم، بؤرة هدفها، توسيعًا أكبر، وقد تسمح بالإجابة عن سؤال: «ما الأدب؟». ومن شأن مقاربة كهذه أن تعاود التواصل مع المفاهيم الڤيبرية والدوركايمية عن الدين أو عن العلم وقد تسمح بعدم نزع تجسُّد حقول القوة والصراع، أي بعدم نسيان خصوصية الممارسات وسبل وتوجهات الحياة التي تتجلى فيها. ما خصوصية المنتجات الجمالية؟ إن الإجابة التي تتمثل في أن «الأدب» هو ما تعتبره المؤسسات الأدبية أدبًا، وفي أن «الفن» هو ما يتم عرضه في متحف، وفي أن «العلم» هو ما يُنشَرُ في مجلة علمية، إلخ، هي، في رأيي، إجابة غير كافية. وإذا كانت هذه التوتولوچيا [تحصيل الحاصل، كتعريف الماء بالماء] مفيدة في التذكير بإضفاء طابع مؤسسي من جانب العالم الاجتماعي على معنى الأفعال أو على منتجات هذه الأفعال، فإنها لا تجيب عن السؤال المتعلق بما يميز هذه التصورات الرمزية المختلفة للواقع. ومع ذلك فإننا قد لا نقدم إجابة أوفر عن المسألة بالحديث عن الوظائف الاجتماعية للفن أو للعلم (كوظيفة التميز الثقافي).

وبقدر مراعاتنا لمشكلة البؤرة وللأولوية المعطاة للمقارنات فيما بين الحقول[٧٤]، نفهم جيدًا أن مثل هذه الشواغل يمكن أن تكون حاضرة أكثر لدى

المؤرخين والأنثروبولوچيين مما لدى علماء الاجتماع. فعندما يدرس عالم الأنثروبولوچيا أو المؤرخ المواجهة بين الفكر الأسطوري والفكر الديني أو بين الفكر الأسطوري والفكر العقلاني، الفلسفي أو العلمي، عندما يدرسان ابتكار الفكر العقلاني أو العلم التجريبي أو الفلسفة أو الأدب(٧٥)، يتسنى لهما الإجابة – بشكل جاد تمامًا من الناحية العلمية– عن أسئلةٍ يمكن لبعض علماء الاجتماع اعتبارها مع ذلك أسئلة «فلسفية» أكثر من اللازم، بل «ميتافيزيقية».

والحال أن علماء الاجتماع، شأنهم في ذلك شأن المؤرخين أو علماء الأنثروبولوچيا، إنما يتساءلون عن خصوصية مفهومهم عن العالم، عن خصوصية نظرتهم، السوسيولوچية، أو التاريخية أو الأنثروبولوچية، إلى الواقع، بمناسبة تأملات إبستمولوچية حقًّا عندما يكون عليهم تحديد موقفهم حيال معارف ودرايات تطبيقية فكرية أخرى. فما السبب في أن المروية التاريخية، مع كونها مروية، لا يمكن اختزالها في كونها مروية، وأنها تتمايز، في الوقت نفسه، عن مروية أدبية؟ وما السبب في أن العلوم الإنسانية والاجتماعية تختلف عن الأدب (حتى الأدب الأكثر واقعية) وعن الصحافة (حتى وإن كانت صحافة تحقيقات) وعن الفلسفة (حتى الفلسفة الأكثر اجتماعيةً أو سياسيةً) وعن العلوم الفيزيائية – الكيميائية أو علوم الحياة أو العلوم المنطقية الصورية؟ وفي أي شيء تتمايز الرؤية السوسيولوچية عن الرؤى العالمة الأخرى للعالم؟

قد يكون بوسعنا الظن بأن پ. بورديو يقدم ردًّا جيدًا، في عمله عن فلوبير، على الاعتراض الذي يذهب إلى أن سوسيولوچيا الحقل الأدبي قد تكون مهتمةً بالمنتجين أكثر مما هي مهتمة بالمؤلفات. لكن هذا هو ما يقوم به پ. بورديو ببيانه أن **التربية العاطفية** تتضمن سوسيولوچيا ضمنية للعالم الاجتماعي الذي يندرج فيه فلوبير هو نفسه وبمقارنته سوسيولوچيتـ«ـه» بالأدب في نسخته الفلوبيرية، لا يفسر بحالٍ من الأحوال الإبداع الاجتماعي لعمل أدبي في كل أبعاده (الجنس الأدبي، الأسلوب، أبواب الخطاب أو التيمات). والنظر إلى ما هو بمثابة نظرية سوسيولوچية ضمنية أو إلى «معنى اجتماعي» في الأعمال الأدبية هو أسلوب جيد لتوسيع الخيال السوسيولوچي، لكنه هيهات أن يحقق برنامج علم اجتماع للإبداع الأدبي(٧٦).

يتميز كل حقل، في آن واحد، ببنية المواقع وببنية المواقف التي تتطابق معها. وبحسب الحالات، فإن المصطلح الثاني إنما يغطي أعمالاً (أدبية، تصويرية، موسيقية، علمية، إلخ)، أو ممارسات أو خطابات (سياسية، حقوقية، دينية، إلخ). إلاّ أنه في جميع الحالات، لا تقترح نظرية الحقول أي أداة لدخولها في الأعمال أو في الممارسات أو في الخطابات. فهي تعلي من شأن إبراز التطابق (القائم على أسس إحصائية في الأغلب) بين مؤشرات المواقع الموضوعية في الحقل ومؤشرات المواقف (أنواع الأعمال، أجناس الخطاب، الانتماءات الدينية والسياسية، الذائقات أو الآراء أو الممارسات أيًا كانت طبيعتها).

والحال أن الاتجاه إلى الإعلاء من شأن دراسة البنى المفتقرة إلى المساواة، وعلاقات السيطرة، والفوارق ين الجماعات الاجتماعية، كان اتجاهًا قويًا في بحوث علم اجتماع التربية والثقافة حتى قبل أن يتم استخدام التحليل بلغة الحقول استخدامًا منهجيًا. وحتى لا نأخذ سوى حالة المدرسة، فإن معاينة غياب تحليل للخصوصية النوعية للمعارف وللممارسات جليةٌ بالمثل تمامًا[٧٧]. وهكذا فقد أمكن لبازيل برنشتاين، عالم اجتماع التربية الإنجليزي، أن يكتب أن

النظريات العامة لإعادة الإنتاج الثقافي يبدو أنها مهتمة بتحليل ما يعاد إنتاجه في التربية وعن طريق التربية أكثر من اهتمامها بالتحليل الداخلي لأداة وعماد إعادة الإنتاج: الطبيعة الخاصة لخطاب متخصص. فكل شيء يجري وكأن الخطاب التربوي ليس في حد ذاته أكثر من ناقل مساعد لعلاقات السلطة الخارجية قياسًا إليه، ناقل قد يكون شكله عديم الأهمية بالنسبة لما ينقله. [...] إنهما [ب. بورديو وج.- ك. باسيرون] لا يهتمان بالعلاقات **في داخل** الاتصال التربوي قدر اهتمامهما **بالعلاقة ب**الاتصال التربوي، أي بالاستعدادات المتمايزة للمتلقين (وهي نفسها دالة على موقعهم الاجتماعي) حيال الاتصال التربوي الشرعي، وبإدراكاتهم المختلفة لهذا الاتصال[٧٨].

والحاصل أن ب. بورديو وج.- ك. باسيرون، إذ أرجعا ظواهر انعدام المساواة المدرسية إلى البنية غير المتساوية لتوزيع رأس المال الثقافي وإلى ظواهر الموروثات الثقافية، قد انتهيا إلى رؤية سوسيولوجية لا تاريخية[٧٩] للعالم الاجتماعي وتكاد تكون شكلية، إذ لم يعد بوسعهما الإمساك بشيء سوى البنى

المفتقرة إلى المساواة أو الفوارق أو التقاربات التفاضلية، وتركانا بلا حول ولا قوة حيال ما يُشَكِّلُ خصوصية المدرسة، أي المضامين (المتغيرة تاريخيًّا) المميزة للنشاطات التي تُنْسَجُ فيها وللمعارف التي يتم تداولها فيها، وإشارات الدراسة التي يجري نقلها فيها، والاستعدادات الذهنية والسلوكية التي تتشكل ويعاد تشكيلها فيها، من دون توقف، وأشكال العلاقة التربوية (وهي أيضًا علاقات سلطة) التي تُنْسَجُ فيها، إلخ. والحال أن تركيز علماء اجتماع التربية الأعم على أثر شهادة المدرسة (المرتبط جزئيًّا بفكرة «تضخم الدبلومات») سوف يؤدي، بالمثل، إلى إهمال ما قد يؤول إلى «سوسيولوجيا ممارسات تربوية موضوعها هو مضمون وتنظيم المواد التعليمية، ومعايير أو آليات الاختيار»[٨٠]. وفي الوقت نفسه، فإن فكرة «رأس المال الثقافي»، التي قد تكون عملت في آن واحد كأداة لفهم ظواهر إعادة الإنتاج الاجتماعي، أو السيطرة السياسية (حيث رأس المال مُوَزَّعٌ بشكل غير متساوٍ) وكوسيلة لتحديد مضامين ثقافية، معارف، إشارات، علاقاتٍ بالمعرفة، باللغة، إلخ، قد مالت في نهاية المطاف ميلاً أقوى لصالح المنظور الأول (سوسيولوجيا السيطرة والسلطة) ممًا لصالح المنظور الثاني (سوسيولوجيا المعرفة).

وبشكل أعم، فعندما يُنتج فاعلو حقلٍ خطابات (شفاهية أو مكتوبة)، فإن كل شيء إنما يجري وكأن هذه الخطابات كانت شفافة ومن دون شكلٍ، وأنه كان بالإمكان تلخيصها في بضع خصائص يمكن للمحلل الإفصاح عنها بسهولة. والحال أن هذا الإهمال للخطابات إنما يرجع في جانب منه إلى حقيقة أن بيير بورديو يرمي إلى مخالفة أولئك الذين تصوروا أن السلطة تكمن في الكلمات. فحول هذه المسألة الكلاسيكية ؛ مسألة «السلطة والكلمات»، شدّد بيير بورديو على المشروعية الاجتماعية للمتحدث [بلسان مؤسسة ما]، على السلطة التي يخلعها عليه، ليس الخطابُ، وإنما ما يُعتبر خارجًا عن هذا الخطاب، أي المؤسسة التي يمثلها المتحدث (الدولة، الحكومة، الإدارة، الكنيسة، الحزب، النقابة، الفريق الطبي، العلم [بألف ولام التعريف]، الجامعة، إلخ)[٨١].

ومن المفارقات أن من يشدّدون على ضرورة التزود بأدواتٍ مفاهيمية ومنهجية، ما إن يتعلق الأمر بإظهار التجلي الموضوعي للمواقع أو للبنى الاجتماعية أو للمؤسسات، غالبًا ما يقرءون الخطابات مُسَلَّحين بمجرد حسن نيتهم

في القراءة المهنية. وعندما يكون كل «موقف» أو «وجهة نظر» قد جرى اختزاله في ما يبدو لعيني المحلل على أنه خلاصة، موجز، صيغة مولِّدة لفكر كاتبٍ أو لتيارٍ فكريٍّ أوسع، فلن يعود هناك بعدُ سوى استخدام هذه الموجزات القصيرة، هذه الصيغ الاختزالية القصيرة، في الحِجاج، للتركيز على ما يجعل وجهات النظر هذه ممكنة (عندئذ سوف نتحدث عن «الكاثوليكية الاجتماعية» أو «نخبوية الكفاءة» أو «الشعبوية الرعوية»، أو «الإنسانوية الاقتصادية»، إلخ)[٨٢]. وبعد محاولة وضع الحقل موضع النظر في داخل حقل السلطة، ثم تحليل البنية الداخلية للحقل وكذلك المسارات الاجتماعية والمواقع التي يحتلها الفاعلون في داخل الحقل، لا يسع الباحث من جهة أخرى سوى الوصول مُجهدًا إلى أبواب الخطاب.

حقل مستهلكين من دون استهلاك

إن سوسيولوجيا پ. بورديو عن حقول الإنتاج الثقافي هي أساسًا سوسيولوجيا منتجين متصارعين على احتياز رأس المال النوعي الخاص بالحقل. وهكذا فإن الأعمال الإبداعية إنما تتحدد بالموقع (الذي يتمتع به السائد أو الذي يوجد فيه المسود، الذي يوجد فيه الداخل إلى الحقل أو المُكرَّسُ فيه، الذي يحتله المُنتِجُ «الخالص» أو المُنتِجُ «التجاري»، إلخ) وباستراتيجيات الحفاظ على الوجود أو استراتيجيات الهدم التي يتبعها منتجو الأعمال الإبداعية. ولكن إذا كان «المستهلكون» أو «المتلقون» للأعمال الإبداعية لا يشكلون بجلاءٍ مركز اهتمام هذه السوسيولوجيا، فما الموقع الذي يمكن منحهم إياه على أيِ حال؟ إن فاعلي تكويناتنا الاجتماعية سواء كانوا منتمين أم لا إلى حقول السلطة، سواء كانوا سائدين أم مسودين، إنما يرصدون، بهذه الدرجة أو تلك من التواتر، مشاهد يستهلكون فيها، بهذه الدرجة أو تلك من المثابرة، منتجات فاعلي حقول مختلفة: فهم يقرءون روايات أو بحوثًا فلسفية أو مؤلفات في العلوم الاجتماعية أو شرائط مُصَوَّرة. أو صحفًا، وهم يذهبون إلى السينما أو إلى المسرح أو إلى المتحف، وهم يشاهدون السياسيين ويسمعونهم في التليڤيزيون، إلخ. فماذا عن تجربة هؤلاء «المتلقين» المتعددين للعروض والنصوص والصور والأصوات؟

إن الأسلوب الأول الذي تُدمِجُ بهِ سوسيولوجيا الحقول «المستهلكَ» إنما يتألف من التساؤل عما إذا كان هذا الأخير يستوعب أو لا يستوعب الشفرة الثقافية

المفترَض أنها مُضمَرَةٌ في العمل الإبداعي: «إن العمل الفني لا يتخذ معنى ولا يكتسب أهمية إلاَّ بسبب ما يزود به من الثقافة، أو الكفاءة الثقافية، أي الشفرة التي يتم تشفيره بموجبها»[٨٣]. وسوسيولوچيا استهلاك ثقافي كهذه إنما ترتبط بسوسيولوچيا تفاوتات اجتماعية في الوصول إلى الأعمال الثقافية. وهي تعتبر أن العمل الفني يمتلك، بشكل يُعَدُّ متضمَنًا فيه، الشفرة التي لا بد للمستهلك من امتلاكها حتى «يفك شفرتـ»ـه. وتظل طرق التلقي جد بسيطة دائمًا. فالتفكير هو تارة ثنائي القطبية («امتلاك الشفرة» في مقابل «عدم امتلاك الشفرة»)[٨٤]، وهو تارة أخرى ثلاثي القطبية، بشكل يساعد على دمج العلاقة بين ثلاث طبقات اجتماعية كبرى (فالبورچوازية الثقافية تتميز بـ«استيعابـ»ـها لـ«الشفرة» والطبقات الشعبية تتميز بـ«عدم استيعابـ»ـها «للشفرة»، والبورچوازية الصغيرة الثقافية تتميز بـ«ادعائـ»ـها «استيعاب الشفرة» أو بـ«استيعابـ»ـها «الجزئي للشفرة»)[٨٥].

والأسلوب الثاني للنظر إلى العلاقة بين النتاجات الثقافية ومستهلكيها – المتلقين لها في إطار نظرية الحقول يكمن في فكرة «تَنَاظُرٍ بين فضاء المنتجين وفضاء المستهلكين»[٨٦]. وهكذا فقد يوجد تطابق بين أنواع الجمهور وأنواع الأعمال الإبداعية وأنواع المنتجين. وفي مواجهة من يرون أن الحساسية الثقافية أو الجمالية شيء فطري، ترمي هذه السوسيولوچيا إلى إظهار **التطابق الإحصائي** القوي بين **هيراركية الفنون** (من الفنون الأكثر شرعية إلى الفنون الأقل شرعية) وإظهار **هيراركية الأجناس الفنية**، في داخل كل فن، وترمي، من الجهة الأخرى، إلى إظهار **الهيراركية الاجتماعية للمستهلكين** (الجمهور).

ويفترض پ. بورديو مثلاً وجود تَنَاظُرٍ كهذا بين الحقل الأدبي (المنتجين) وحقل السلطة (المستهلكين):

> إن التناظر بين فضاء المنتجين وفضاء المستهلكين، أي بين الحقل الأدبي (إلخ) وحقل السلطة، إنما يُوجِدُ المواءمة غير المرغوب فيها بين العرض والطلب (حيث نجد، عند القطب المسود زمنيًا والسائد رمزيًا في الحقل، الكُتاب الذين ينتجون لأقرانهم، أي للحقل نفسه أو حتى للشريحة ذات الاستقلالية الذاتية الأكبر في هذا الحقل، ونجد، عند الطرف الآخر، من ينتجون للمواقع السائدة في حقل السلطة [...]»[٨٧].

وبالمقابل، يبدو الارتباط بالنسبة له أكثر ضبابية عندما نتجاوز حدود السائدين لكي نضيع في شساعة الفضاء الاجتماعي العام، الأصعب على تحديد بنيته: «إن التناظر بين الموقع في الحقل الأدبي (إلخ) والمواقع في الحقل الاجتماعي العام لا يكون أبدًا بهذه الدرجة من الكمال والتي يتميز بها التناظر الذي ينشأ بين الحقل الأدبي وحقل السلطة حيث يتم تجنيد الجانب الرئيسي من زبائنه، في أغلب الأحيان»(٨٨).

ويمكننا أن نتساءل عما عسى تكون القوة الكشفية التي يمكن عزوها إلى هذا النموذج الخاص بالتطابق التناظري بين فضاء المنتجين وفضاء المستهلكين، إذا كانت ملاءمته تقتصر أساسًا على «الاتصال» بين مختلف فات «السائدين» (فالعالم الاجتماعي يجري اختزاله بشكل فريد في أقطابه الأكثر مشروعية، في فضاءات السلطة الموجودة فيه). إلاّ أنه، بشكل أعم، يترتب على هذا الأسلوب في النظر إلى المستهلكين، كما على الأسلوب الذي يعتبرهم أفرادًا حاملين بشكلٍ متفاوت لـ«شفرات ثقافية»، الحيلولة دون استيعاب الاحتيازات المتعددة للأعمال الإبداعية الواحدة. كما أن ب. بورديو، إذ يفترض أيضًا وجود «عقد قراءة بين المصدر والمتلقي» قائم «على أساس افتراضات مشتركة بينهما»(٨٩) إنما يقدم صورة بائسة إلى أبعد حدٍّ عما يمكن أن تتألف منه تجربة قراءة(٩٠). وهكذا فإنه يهمل مجمل بحوث علم الاجتماعي وتاريخ تلقي أو احتياز الأشكال الثقافية(٩١). فبحسب هذه المقاربات، فإن المعنى الذي يتخذه العمل الإبداعي بالنسبة لمن يقبلون عليه ليس كامنًا فيه وينتظر الكشف عنه أو فك شفرته. بل هو نتاج لقاء بين العمل الإبداعي و«المتلقين» له، الذين يُعتبرون عندئذ **مشاركين في إنتاج** معنى العمل. ومن ثم فليس هناك «معنى للعمل» قد يكون بوسع هذا الجمهور المختلف عن ذاك الجمهور أن يتوصل بهذه الدرجة أو تلك إلى فك شفرته، بل هناك معاني يتم إنتاجها بمناسبة كل لقاء من اللقاءات الفردية بين جمهور محدد والعمل الإبداعي.

ويترتب على دراسة أنماط الاحتياز العديدة تجنب شراك الشرعية الثقافية. وبدلاً من التصرف وكأن الآثار الإيديولوچية أو الرمزية أو الثقافية أو الدينية أو السياسية التي تهدف إليها مختلف مؤسسات السلطة تساوي الآثار المنتَجة فعليًّا، وبدلاً من المبالغة في تقدير قدرات السائدين على تثقيف الجماعات السكانية

المسودة أكثر من سواها، فإن هذا المفهوم حساس للمقاومات الصارخة أو الصامتة التي تدور عبر أفعال الاحتياز العادية. إن المعلقين الجماليين، العلماء أو الجهابذة، الذين يعلقون على العمل الإبداعي، ليسوا المعلقين الوحيدين الممكنين، حتى لو ادَّعوا بيان «الشفرة»، «المعنى» الحقيقي للعمل. ونحن ندرك المشروعية التي تشكل هاجسًا لسوسيولوچيا الاستهلاك الثقافي، العاجزة غالبًا عن وصف وتحليل اللقاءات مع الأعمال الإبداعية الخارجة عن المألوف والخارجة عن الشفرة. والواقع أن من لا يملكون «الشفرات» إنما يجري تعريفهم بـ«بؤسهم الثقافي» (واختزالهم فيه)، دون أن يتسنى وصف وتحليل **ممارساتهم، ذائقاتهم، خبراتهم**[٩٢]. وتهتم سوسيولوچيا وتاريخ تلقي أو احتياز الأعمال الإبداعية **بكل أشكال الخبرة أو الاحتياز**، من الأشكال الأكثر شرعية إلى الأشكال الأكثر غرابة، الشاذة أو غير الاتباعية. وهما يهتمان **بالاحتيازات الفعلية، بالشكل الذي تتشكل به**[٩٣].

ويهتم المحللون الذين يحللون الحاضر باعتماد مثل هذه المنظورات التفسيرية. فاليوم – حيث نجد، بأكثر بكثير مما نجد في مجتمعات النظام القديم، قدرًا كبيرًا من المنتجات الثقافية في شتى الأوساط الاجتماعية، على شكل البث التليفزيوني أو الإذاعي، بين أشكال أخرى – من المهم، إذا كنا نريد التصدي للخطابات المتشائمة والبائسة علميًا بشأن التنميط وتوحيد المقاييس وتسوية الذائقات، أن ندرس السبب في أن المنتجات الواحدة، الأعمال الإبداعية الواحدة، تشكل موضوع احتيازات متمايزة.

تفسيرٌ متضمَّنٌ في حدود الحقل

حدَّد پ. بورديو، في صياغاته الأولى لنظرية الحقول، الصلة بين سيرورة فعلية لفوز الحقول باستقلالية ذاتية وعملية منهجية لتحقق الاستقلال الذاتي. وقد بيَّن أنه جرَّاء تميز الحقل الثقافي بـ«حيازة استقلالية نسبية»، يمكن لعلم الاجتماع أن يجيز لنفسه «استقلالية ذاتية منهجية» وذلك بـ«التعامل مع الحقل الفكري بوصفه منظومة تحكمها قوانينها الخاصة»[٩٤]. والعودة إلى هذه الصلة مهمة لأنه إذا كانت هذه «الاستقلالية الذاتية» قد أُسيء تعريفها، كما أعتقد ذلك، فإن مبدأ الاستقلالية الذاتية المنهجية هو الذي يجب عندئذ استبعاده جزئيًّا.

وقد ترافقت فكرة الاستقلال الذاتي للحقل، في التطبيقات الفعلية، مع انحـــراف شرحيٍّ أو تفسيري ذي طبيعة ســياقية. ويتألف هذا الانحراف من اعتبار أن كل ما يجري في داخل الحقل لا يجب تفسيره إلاّ ضمن حدود الحقل موضع النظر. وهكذا يمكننا أن نأسف لوجود انزلاقٍ لدى مستخدمي مفهوم الحقل صوب تفسير اختزالـــي لممارسات أو نتاجات الحقل: فكل شيء (من استراتيجيات المسيرة العملية [للمبدع] إلى الأعمال الإبداعية، فيما يخص حقول الإنتاج الثقافي، إنمــا يجــري تفــسيرها بالموقـــع في الحقل ؛ وحقيقة كل ممارسة في داخل الحقل يجـب البحـث عنهــا والتوصل إليها كلها ضمن حدود الحقل وهكذا فإن الفاعلين الاجتماعيين إنما يجري اختزالهم في **كينونتهم – بوصفهم – أعضاء – في – الحقل.**

وهكذا، فمن التقدم العلمي الذي تَمَثَّلَ في تحديد المحدِّدات الاجتماعية المــؤثرة على التصرفات (مع تفادي ردّ كل شيء إلى الطبقة الاجتماعية التي ينتمـــي إليهــا الفاعل أو إلى آثار العصر)، يجري الانزلاق صوب انحباسٍ فـــي حـــدود الحقـــل الضيقة. ومن **الاستقلالية الذاتية النسبية** المعلنة، يجري الانتقـــال مـــن ثـــم فـــي التطبيقات الواقعية إلى **التحول الاستقلالي الذاتي المطلق** بوصفه مبدأ إغلاق العالم موضع النظر. وينتهي الباحثون إلى الشك في، أو إحباط أو شجب، أي بحثٍ عـــن محدِّدات اجتماعية خارج الحقل، أللهم إلاّ حين نعتبر أن الحقل المعني أو جزءًا من فاعليه يتميزان باستقلالية ذاتية جد ضعيفة: فالحقول القومية المــسودة أكثـــر مـــن سواها (كحقول الآداب «الصغرى» أو «الأقلوية») أو «الحقول الفرعيـــة للإنتـــاج الكبير» (بإنتاجاتها التجارية، الموجَّهة إلى جمهور أوسع) أو الفـــاعلون المـــسودون أكثر من سواهم والذين ينتمون إلى حقل سائد، يشكلون الحالات الوحيدة التي يجيـــز الباحث لنفسه فيها البحث في خارج الحقل عن مبادئ أو عناصر تفسير للتصرفات أو للأعمال في داخل الحقل. على أن مستخدمي نظريـــة الحقـــول، وهـــم ناقـــدون لأسطورة «الخالق [المبدع] غير المخلوق»، إنما يوجهون تحيةً غير منتَظَـــرة إلـــى هذه الأسطورة حين يدرسون الفنانين الأكثر «نقاءً» بالتركيز تركيزًا يكـــاد يكـــون حصريًا على الجوانب الفنية لتجاربهم الاجتماعية (الأكثر نبلاً، الأكثر سموًّا، الأكثر رُقيًا). على أن التجارب خارج الفنية الأكثر عاديةً – مـــن التجـــارب الأســـرية أو الزواجية إلى التجارب المهنية، مـــرورًا بجميـــع التجـــارب الـــسياسية، الدينيـــة،

الرياضية، إلخ- ليس أخذها في الحسبان أقل جدوى بالنسبة لفهم أعمال السائدين مما بالنسبة لفهم أعمال المسودين[٩٥].

عندئذ ينسى الباحث أن الحياة خارج الحقل (السابقة على الدخول إلى الحقل - في أسرة المنشأ وفي المدرسة وفي سلسلة بأكملها من أطر الصوغ الاجتماعي الأخرى كالمؤسسات الدينية أو السياسية، إلخ- والموازية للحياة في الحقل) والتي عاشها ويعيشها الكُتاب والفنانون، إنما تُعَدُّ بالغة الأهمية بالنسبة لفهم ما يدور في داخل الحقل. وهذا، من جهة أخرى، صحيح أيضًا بالنسبة للحقول الأكثر تمأسسًا وشرعيةً أو بالنسبة للمنتجين المنتمين إلى «الحقل الفرعي للإنتاج المحدود» (كحقل الأدب الأكثر «نقاءً»، بطئ البيع، والمتجه إلى جمهور محدد من ذوي الدراية). وعلى سبيل المثال، فإن استبعاد پ. بورديو، في كتابه **قواعد الفن**، لأي تناولٍ بيوجرافي - وهذا، في روحه، نهج مُفرطُ الارتباط بسارتر بحيث يتعذر النظر فيه بالشفافية والحذر الضروريين- إنما يسهم في إبعاد عالم الاجتماع أكثر إلى حدٍّ ما عما ربما كان من الواجب لنظريةٍ عن التطبع (مُعَدَّلةٍ بالتأكيد) أن تجبره على دراسته عن قرب: ظواهر **النقل**، في الباب الأدبي بشكل محدَّد، ليس فقط [نقل] الاستعدادات التي تشكلت اجتماعيًا، من جانب الكاتب، والتي تصوغ أسلوب الكتابة، وإنما أيضًا [نقل] العناصر التكوينية لما يمكن تسميته **بإشكاليته الوجودية**[٩٦].

وعندما نُبَيِّنُ أن ما يحياه الفاعلون خارج اللعبة الأدبية له آثاره على ما يقومون به ويخلقونه داخل اللعبة، فإننا نساعد على الظهور الحتمي، بشكل غير مباشر، للخطر الذي يتعرض له استخدامٌ معينٌ لفكرة الاستقلال الذاتي: خطر الحيلولة دون أي بحثٍ حول الدور الذي تلعبه التجارب خارج الأدبية أو شبه الأدبية في سيرورة الإبداع، وبشكل أكثر تحديدًا حول ما يكتبه الكُتاب وحول الأسلوب الذي يكتبونه به. وهذا يقود إلى تصور أنه إذا كان العالم الأدبي عالمًا نوعيًا **خاصًا** بالفعل (لا تتم كتابة الأدب بالطريقة التي تتم بها كتابة الفلسفة أو الكتابة الحقوقية)[٩٧]، فإن من غير الممكن مع ذلك التعامل معه كعالم **مغلق على نفسه** من شأن الأعمال أن تُولَدَ في داخله عن طريق نوعٍ من مفعول منافسة تنظم نفسها بنفسها بين الكُتاب. إن ما يجري في اللعبة الأدبية خاص (ولا يمكن اختزاله في ما يدور في العالمين الفلسفي أو الحقوقي) إلاَّ أنه لا يمكن بأي حالٍ فصله عما

يحياه الكُتاب في خارج اللعبة والذي يُعَدُّ – الأمر الذي غالبًا ما يتم نسيانه كثيرًا– كامنًا في أصل ميولهم أو دوافعهم التعبيرية. وقد رأى پيير بورديو أن العمل الإبداعي، تيماته وكذلك شكله، يمكن فهمه في ضوء مجرد موقع كاتبه في «الحقل الأدبي». وتثبت الدراسة الدقيقة أن من المستحيل التصرف بهذا الشكل، أو الاعتماد على برنامج بحث كهذا، إذا كنا نريد تقديم تفسير للأعمال الإبداعية تحديدًا. وعالم الاجتماع المنتبه لسيرورات إبداع الأعمال لا يمكنه الاستغناء عن دراسة المخططات التصورية للتجارب خارج الأدبية (خارج اللعبة) التي يمر بها المبدعون.

ويتصرف مستخدمو مفهوم الحقل وكأن الكُتاب كان عليهم الاختيار بين الأجناس الأدبية والأساليب والتيمات من زاوية حالة العرض الأدبي الحاضر ومن زاوية موقعهم في داخل الحقل. فمن زاوية هذا الموقع ومن زاوية طموحاتهم (المحدَّدة اجتماعيًّا) العالية إلى هذا الحد أو ذاك، من شأنهم من ثم القيام بخيارات جريئة أو محفوفة بالمخاطر أو تقليدية أو طليعية أو كلاسيكية إلى هذا الحد أو ذاك، ضمن سلسلة من قوائم تراتبية للأجناس الأدبية والأساليب والتيمات:

> يُحَدِّدُ [الحقل] فضاء ممكنات للكُتاب على شكل اختيارٍ يجب القيام به بين خيارات تتشكل بهذه الصفة إلى هذا الحد أو ذاك عبر تاريخه (الشعر العمودي أو الشعر الحر، لسان الراوي من الخارج أم لسان الراوي من الداخل، الأسلوب غير المباشر أو المباشر أو غير المباشر الحر، إلخ). والخيارات الجمالية متساوقة مع المواقع التي يحتلها أصحابها في الحقل، من زاوية حجم وتركيب رأس المال الرمزي النوعي الخاص المُحاز [...][٩٨].

لكن الكُتاب ليسوا في موقع تلاميذ أو طلاب يتعين عليهم اختيار موضوع مدرسي من قائمة موضوعات مفروضة. ومادة وشكل إبداعهم لا يُستمدان من مستودعٍ متاحٍ في داخل الحقل الأدبي. كما أنهم ليسوا في الحالة نفسها التي يُوجد فيها فاعلو الحقول الأكاديمية الذين يتصارعون علنًا البعض ضد البعض الآخر، والذين يستشهدون بأنفسهم وينتقدون أنفسهم ويتراجعون وينقلبون، إلخ. والحال أن البحوث الفلسفية أو السوسيولوچية المنظمة وفق متطلبات وقيود الفروع المعرفية الأكاديمية ومجلاتها والتكوينات الجامعية المُطَابقة التي تُعَوِّدُ المبتدئين على تسجيل «أحوال الفن»، إن لم نأخذ سوى مثال هذه البحوث، إنما تتميز ببُعدٍ عقلاني

و«سجالي» بشكل مُعلَن، وذلك بمعنى أن الباحثين يتعلمون تحديد موقعهم (تحديد موقع عملهم) بشكل مُعلن، قياسًا إلى الكُتاب الذين ينتمون إلى الماضي كما إلى الكُتاب الذين ينتمون إلى الحاضر(٩٩). وهذا البُعد ليس غائبًا عن اللعبة الأدبية، لكنه لا يتخذ الأشكال نفسها وذلك بحكم غياب تعليمٍ خاصٍ (يتميز بوجود مدرسين من شأنهم توبيخ من لا يستوعبون تاريخ الإبداعات الأدبية)، وبحكم غياب هيئات مهنية لتنظيم النتاجات وبحكم اختلاف الهدف المنشود (فالعَالِمُ الذي يهدف إلى إنتاج معارف أكاديمية ليست طبيعته كطبيعة عَالَمٍ موجَّه نحو الإبداع).

وهكذا تسنى لي بيان أن الأسلوب البسيط، غير المنمق، الذي يسعى إليه كافكا إنما يتخذ، بالتأكيد، معنىً خاصًا قياسًا إلى اتجاهات عددٍ من معاصريه ذوي الأسلوب المزخرف الرومانسي الجديد، الغنائي والمنتفخ بالإفراط في المجازات، لكنه ليس أسلوب رد فعل. وهو أسلوب لا معنى له إلاّ قياسًا إلى استعدادات زهدية تشكلت أُسريًا – تتصل بطريقته في الأكل أو في الشرب، أو في اللبس أو في ممارسة الرياضات البدنية أو في استخدام المال كما تتصل بميولٍ إلى نوع معين من الأثاث المنزلي أو من العمارة– وهي استعدادات تجد تواصلاً لها في دراسات حقوقية (هي بمثابة مدرسةٍ للصرامة والدقة). بل إن بعض الروايات مكتوبة بأسلوب الكتابة القانونية للقضايا، ولا يمكن فهمها من حيث شكلها وجمالياتها من دون مراعاة هذا الاختطاف لأساليب الكتابة المهنية، والذي يتم لأجل غاياتٍ أدبية. أمّا فيما يتعلق بـ«تيمات» الحكايات أو المرويات أو الروايات، فإن كافكا يستمدها من الأغوار العميقة المعتمة لوجوده هو – بنصيبه من التناقضات والمكابدات.

والحال أن نظرية الحقول – إذ تأخذ على النظريات الاقتصادية تنميطاتها التي تلغي الواقع والتي تجعل من الفاعلين كائنات بلا أبعاد اجتماعية أو تاريخية، يمكن عزو قدرات تفكير وحسابٍ عامة إليها– ليست أقل ميلاً إلى تجريدٍ يمكن مخالفته بالمثل. فما أن يكون فردٌ ما عضوًا في حقل، يجري نزعه من الشبكة الملموسة للاعتمادات المتبادلة الماضية والحاضرة التي شكَّلته، ويجري اعتباره فاعلاً في حقلٍ من شأن كل تصرفاته في داخل الحقل أن لا تعود متوقفة إلاّ على موقعه في هذا الحقل نفسه وعلى العلاقات الموضوعية التي يحتفظ بها مع الحقول الأخرى. والمبدأ البنيوي (العلائقي) الذي يَدفع إلى النظر إلى عمل إبداعي باعتباره «موقفًا»

ياسًا إلى كل «المواقف» الأخرى، هو أسلوبٌ لافتراض انغلاق الحقل على نفسه. هذا يعني اعتبار أنه ما من شيء يحدث في الحقل من الوارد أن يكون محكومًا قوى موجودة خارج الحقل موضع النظر.

والحال أن المراد ليس هو التشكيك في المبدأ التفسيري العلائقي، بل، على لعكس من ذلك، توسيع تطبيقه بمراعاة أن المبدع يمكن تعريفه بصلات كثيرة خرى غير الصلات التي تسنّى له نسجها وبكثير من الخبرات الأخرى غير لخبرات التي تسنّى له تكوينها في الحقل. وإذا كان الحقل يمارس قوة على فاعلي لحقل بطريقة حقلٍ مغناطيسي(١٠٠)، فلابد من أن يكون بوسعنا أن نتذكر، وأن دمجَ في النموذج التفسيري للتصرفات، حقيقة أن الفاعلين قد اجتازوا ساحات قوة ي الماضي وأنهم يكابدون ساحات قوة في الحاضر ليست ساحات الحقل بشكل حصري. والحال أن ب. بورديو قد افترض أحيانًا هذا الإمّحاء النسبي للخبرات لتي تشكلت خارج الحقل:

حين أتحدث عن الحقل الفكري، فإنني أعلم تمامًا أنني بسبيلي إلى أن أجدَ، في هذا الحقل، «جزيئات» (لننظر إلى الأمر مؤقتًا وكأننا بإزاء حقل فيزيقي) تخضع لقوى الجذب والطرد، إلخ، كما في حقلٍ مغناطيسي. إن الحديث عن الحقل إنما يعني إيلاء الأولوية لمنظومة العلاقات الموضوعية هذه على الجزيئات نفسها. وقد يكون بوسعنا القول، مستعيدين صيغة عالم فيزياء ألماني، أن الفرد، شأنه في ذلك شأن الإلكترون، هو *Ausgeburt des Felds*، انبعاث من الحقل. فهذا المثقف الخاص أو ذاك، هذا الفنان أو ذاك، لا يوجد بصفته مثقفًا أو فنانًا إلاّ لأن هناك حقلاً فكريًا أو فنيًا(١٠١).

والحال أن سياقية الحقل الحصرية هذه هي ما يجب انتقاده بقوة وما يجب لنأي عنه.

قد يتعين، في رأيي، تحاشي خطأين نظريين متعارضين. والخطأ الأول هو لتصرف وكأن مفهوم الحقل قابل للتطبيق بشكل شامل وتصور أن كل سياق ناسب للفعل هو بالضرورة حقل. فمن شأننا عندئذ أن ننكر تاريخية الحقل ووجود شكال تنظيم جماعية أخرى غير الحقول. وبالمقابل، يقود الخطأ الثاني إلى تصور ن بوسعنا الاستعاضة على نحوٍ مفيد عن هذا المفهوم استعاضة جذرية بأنماط

تقسيم أخرى للموضوعات. وهو ما يقترحه ميشيل كالون عندما يكتب فيقول إن منشئي نظرية الفاعل – الشبكة «يرفضون كل فكرة عن مجالات اجتماعية أو أنساق فرعية أو حقول»(١٠٢). وعندئذ نتصرف وكأن لا شيء، في الواقع الاجتماعي التاريخي، يمكنه تأكيد جود مثل هذه العوالم الاجتماعية الصغرى ونوحي بأن أنماط بناء الموضوعات –«الشبكة»، «الحقل» أو غير ذلك– هي مجرد مسألة اختيار أو وجهة نظر أو قرار ملكي من جانب الباحثين.

والحال أن روح هذا الفصل قد تآلفت تحديدًا من الوقوف على مبعدة واحدة من واقعية دوجماطية وإسمية نسبية. فالتفكير في التمايز الاجتماعي إنما ينطوي علي التعرف من العمل الإبداعي، في داخل العالم الاجتماعي، على سيرورات تشكل عوالم صغرى (مفهومة بوصفها عوالم أو مجالات أو أنساق فرعية أو حقول). وهذا يفرض أيضًا ليس فقط التنوع الفعلي لأنواع العوالم الصغرى، وإنما أيضًا تنوع الاهتمامات المعرفية التي تقود إلى «تقسيم» متباين للسياقات المناسبة التي يجب إعادة إدراج الفاعلين فيها إذا كنا نريد فهم هذا البُعد أو ذاك من أبعاد أفعالهم.

١- التأملات النقدية التي أطرحها هنا حول مفهوم «الحقل» ليست أكثر ولا أقل نظرية من التأملات التي طرحها ب. بورديو هو نفسه في حواره مع سوسيولوجيا م. ڤيبر عندما اجتهد في بناء نظريته عن الحقول

(*cf.* P. Bourdieu, «Genèse et structure du champ religieux», *Revue française de sociologie*, vol. 12, n° 3, 1971, p. 295-334).

وهي منبثقة عن، ومن ثم تتغذى على، أعمال بحثية إمبريقية قمت بها، منذ نحو عشرين عامًا، حول ساحات مختلفة، مدرسية وثقافية ثم أدبية. وأنا إذ أناقش نقاطًا نظرية انطلاقًا من مسائل إمبريقية، إنما يحدوني الأمل في أن أتمكن من الإسهام، في الوقت نفسه، في حفز أسلوب لمناقشة ولاستخدام المفاهيم. فعالم الاجتماع لا يجب عليه اعتبار هذه الأخيرة شيئًا آخر سوى أدوات مفيدة إلى هذا الحد أو ذاك بحسب المهمة التي يجب إنجازها. وفي الحياة اليومية، من شأنه أن لا يتوصل أبدًا إلى فكرة شخص من المتوقع منه دق مسمار بمفك براغي. والحال أن كثيرين من الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية يرتكبون للأسف هذا النوع من الأخطاء حتى من دون أن يدركوا ذلك.

2- F. Braudel, *Écrits sur l'histoire*, Paris, Flammarion, «Champs», 1969.

3- P. Bourdieu, *Leçon sur la leçon*, Paris, Minuit, 1982, p. 37.

4- P. Bourdieu et L. Wacquant, *Réponses, Pour une anthropologie reflexive,* Paris, Seuil, 1992, p. 73.

٥- حول هذا المفهوم عن المناقشة العلمية، أُجيز لنفسي إحالة القارئ إلى
«Scène II: Champs de pertinence» *in L'Homme pluriel, op. cit.*, p. 241-254.

6- P. Bourdieu, «Le champ scientifique», art. cité, p. 89.

٧- للإشارة إلى انتماء نظريٍّ.

8- M. Weber, *Essais sur la théorie de la science, op. cit.*, p. 194.

٩- خاصةً في
«Quelaues propriétés des champ», *in Questions de sociologie, op. cit.*, 0. 113-120
وفي «Le champ littéraire», art. cité.

10- M. Dobry, *Sociologie de crises politiques, La dynamique des mobilizations multisectorielles,* Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1987.

١١- هذا هو ما من شأن عمل نقديٍّ أن يحرص على القيام به: فحص الإسهامات الحقيقية أو الوهمية، الحاسمة أو البلاغية، المهمة أو الضعيفة، لمختلف دراسات الحالات التي سمحت بإدراج فكرة «الحقل» إدراجًا مقيمًا في معجم علم الاجتماع المعاصر.

12- P.Bourdieu, *Les Régles de l'art, op. cit.*, 78-79.

13- N. Elias, *La Société des individus, op. cit.*, p. 119.

14- B. Pascal [1970], *Pensées*, Paris, Larousse, 1965.

15- P. Bourdieu, *Intérêt et désintéressement, op. cit.*, p. 14.

١٦- المقصود، في عالم الفن، هو كل من يسهمون، بدرجة أو بأخرى، في الإنتاج المادي والرمزي للأعمال الفنية (ولقيمتها) من دون أن يكونوا «كتابـ»ـها أو «مبدعـ»ـيها المحوريين.
H. S. Becker, «Art as collective action», *American Sociological Review*, vol. 39. n° 6, 1974, p. 767-776.

17- B. Pascal, *Pensées, op. cit.*, p. 104.

18- P. Bourdieu, «La force du droit...», art. cité, p. 11.

19- P. Guibentif, *Foucault, Luhmann, Habermas, Bourdieu..., op. cit.*, p. 284.

20- *Ibid.*

21- A. V. Cicourel, *Le Raisonnement medical. Une approche sociocognitive*, Paris, Seuil, 2002, p. 84-85.

٢٢- نرى من جهة أخرى بوضوح أن عديمي الخبرة لا يظهرون في نظرية الحقول إلاّ من زاوية الخصائص الاجتماعية التي تميزهم والتي يُفترض أنها مناظرة لخصائص فاعلي الحقل. وهكذا، فإن بنية المواقع في الحقل الأدبي تحفظ علاقةً تناظر مع بنية الخصائص الاجتماعية للقراء (فالكتاب الطليعيون والكتاب الأكاديميون وكُتاب الأدب الصناعي يخاطبون شرائح سكانية متمايزة من زاوية حجم وبنية رؤوس الأموال - الاقتصادية والثقافية- المملوكة).

وبالمثل، يتحدث ب. بورديو، فيما يتعلق بالحقوقيين، عن «الهيراركية الداخلية لمجموعتهم، والتي تتطابق دومًا تطابقًا جد وثيق مع موقع زبائنهم في الهيراركية الاجتماعية»
(P. Bourdieu, «La force du droit…», art. cité 6).

23- P. Bourdieu, *Les Règles de l'art, op. cit.*, p. 418, note 25.

٢٤- إن مجمل رهان أطروحة جيرالدين بوا إنما يتمثل في إعادة طرح مسألة المسودين في اللعبة الأدبية. انظر

G. Bois, *Les Écrivains dominés du jeu littéraire. Définition de l'espace d'investissement et rapports aux enjeux littéraires*, these de doctorat de sociologie de l'Université Lumière-Lyon 2, 2009.

25- E. Dianteill, «Pierre Bourdieu et la religion, Synthèse critique d'une synthèse critique», art. cité, 0. 18.

٢٦- هذا له آثاره في موضوع بحث المبادئ التفسيرية للممارسات الاجتماعية. انظر أدناه، «تفسير متضمَّن في حدود الحقل».

27- P. Bourdieu, *Intérêt et désintéressement, op. cit.*, p. 44.

هذا هو الافتراض نفسه الذي نجده من جديد في السؤال الذي يطرحه بورديو: «ما السبب في أن من المهم التفكير في الحقل بوصفه موقعًا نولَدُ فيه وليس بوصفه لعبة يتم تأسيسها بشكل تعسفي؟» (*Ibid.*, p. 49).

٢٨- تلاحظ ليزلي ماككول أن «البنية الاجتماعية [...] يتم تعريفها» عند بورديو، «بالمهن ورؤوس الأموال المرتبطة بها» وأن التطبع يكتسب بُعدًا «عامًا إلى حدٍّ بعيد». وبالتالي، فإن الممارسات الاجتماعية للمرأة، الحاضرة أكثر في المجالات الخاصة، قليلاً ما تسهم في التعريف – المهني والعام – للفضاء الاجتماعي. انظر

L. McCall, «Does gender fit? Bourdieu, feminism and conception of social order», *Theory and Society*, vol. 21 n° 6, 1992, p. 837-867.

٢٩- بوسعنا أن نحيل القارئ، من بين الأدبيات الغزيرة المنصبة على هذا الموضوع، إلى الكتاب الذي أشرف عليه

M. Kohli, M. Rein et A.-M. Guillemard, *Time for Retirement: Comparative Studies of Early Exit from the Labor Force*, Cambridge, Cambridge University Press, 1991.

٣٠- نجد الفكرة، التي تذهب إلى أنه لا يمكن ردُّ كل فعل إلى حقل، مصاغةً صوغًا واضحًا في مقال جون ليفي مارتن المعنون بـ

«What is field theory?», *American Journal of Sociology*, vol. 109, n° 1, 2003, p. 1-49.

لكن الكاتب لا يطوِّرْ هذا الطرح ولا يستخلص منه كل النتائج، النظرية كما الإمبريقية، المترتبة عليه.

31- P. Bourdieu, *La Distinction, op. cit.*, p. 112

32- *Id., Intérêt et désintéressement, op. cit.*

33- *Ibid.*

34- M. Weber, *Essais sur la théorie de la science, op. cit.*, p. 159.

35- P. Bourdieu, *La Distinction, op. cit.*, p. 230

36- *Id.*, «Le champ économique», art. cité, p. 49.

37- *Id.*, «À propos de la famille comme catégorie réalisée», *Actes de la recherche en sciences socials*, n° 100, décembre 1993, p. 34.

38- *Id.*, *Méditations pascaliennes*, Paris, Seuil, 1997, p. 197-199.

بل إن المدخلين، «الحقل الأسري» و«الحقل المنزلي» يظهران في فهرست موضوعات الكتاب.

٣٩- على سبيل المثال، نرى في المقتطف التالي التذبذب بين استخدام ضيق (يميز الأسرة عن الحقول) واستخدام أقل صرامة (يجعل من الأسرة «حقلاً منزليًا»): «إنّ اكتساب تَطَبُّع أولي في داخل الأسرة ليس البتة بمثابة سيرورة آلية لغرس بسيط في الذهن، مماثلة لطبع «طابع» مفروض بالإكراه. والأمر نفسه ينطبق على اكتساب استعدادات نوعية خاصة يتطلبها حقل [ما يعني أن الأسرة ليست حقلاً]، وهو اكتسابٌ يَحدث في العلاقة بين استعدادات أولية، بعيدة إلى هذا الحد أو ذاك عن الاستعدادات التي يتطلبها الحقل، والقيود الكامنة في بنية الحقل: فمجهود الصوغ الاجتماعي يميل إلى المساعدة على تحويل الرغبة الأصلية، أي التأثيرات الأولية المصاغة اجتماعيًا والمتشكلة في الحقل المنزلي، إلى شكل أو آخر لرغبة نوعية خاصة، وذلك خاصةً بفضل طرح هذه الرغبة بحيث تنصب على فاعلين أو مؤسسات تنتمي إلى الحقل (على سبيل المثال، بالنسبة للحقل الديني، شخصيات رمزية كبرى كالمسيح أو العذراء، بأشكالها التاريخية المختلفة)» *Ibid.*, p. 197. التشديد من عندي.

٤٠- إن فكرةَ شكل علاقات الاعتماد المتبادل عند ن. إيلياس هي أيضًا نتاج مقاربة علمية كهذه.

٤١- ترجع قوة الأسرة كإطار أولي للصوغ الاجتماعي إلى كونها الفاعلة في تشكيل تجارب الطفل الأولى وما يكتسبه. ولا يستطيع الطفل أن يتوصل، في آن واحد، إلى تشكيل نفسه وإدراك ما يشكله لأن هذا من شأنه أن يتطلب منه قاعدةً، نقطة ارتكاز، لا يتمتع بها أصلاً. وكما كتب ذلك لودفيج ڤيتجنشتاين: «في الواقع، كيف يمكن للطفل أن يزود نفسه فورًا بما نغرسه في ذهنه؟ هذا ليس من شأنه إلاّ أن يعني أن هناك ألعاب لغة معينة قد لا يكون بمقدوره تعلمها».
(*De la certitude*, Paris, Gallimard, «Idées», 1976, p. 79.)

٤٢- إن استعداد الناس لهجر العالم المنزلي لكي يقتحموا عوالم خارج أُسرية إنما ينبئنا بالكثير عن درجة الاعتراف بالنشاطات المنزلية ودرجة هيبتها.

43- É. Durkheim, *De La division du travail social, op. cit.*, p. xxx

من جهة أخرى، فيما يتعلق بحقيقة أن «تأثير المهنة» تأثير نسبي جدًا، بقدر ما لا تكون العالم الوحيد الذي يتم التردد عليه، وبقدر إدراك كل فرد، في مجتمع متمايز، لعدم عمومية القواعد الخاصة بنشاطه المهني، انظر *ibid.*, p. 289-290.

44- F. Cusin et D. Benamouzig, *Économie et sociologie, op. cit.*, p. 74-75.

45- M. Segalen, *Sociologie de la famille*, Paris, Armand Colin, 6e éd., 2008, p. 194.

٤٦- تلاحظ م. سيجالين أنه منذ مستهل تسعينيات القرن العشرين نجد أن «نسبة ٨٦% من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و٤٩ وترعى كل واحدة منهن طفلاً واحدًا كن يعملن، بينما كانت النسبة ٧٦,٥% لدى النساء اللاتي ترعى كل واحدة منهن طفلين». *Ibid.*, p. 253.

47- É. Durkheim, *De la division du travail social, op. cit.*, p. 285.

48- P. Bourdieu, M. de Saint Martin, «Le patronat», *Actes de la recherche en sciences socials*, n° 20-21, mars-avril 1978, p. 57.

٤٩- يدور الحديث، في المقال نفسه، عن «حقل صراع الطبقات» و«حقل الطبقة السائدة»، و«حقل السلطة الاقتصادية»، و«حقل المشروعات» و«حقل المشروع». حقول كثيرة، إذا.

50- P. Bourdieu, «Le mort saisit le vif. Les relations entre l'histoire réifiée et l'histoire incorporée», *Actes de la recherché en sciences socials*, n° 1, 1980, p. 11.

51- B. Lahire, *La Condition littéraire. La double vie des écrivains*, Paris, La Découverte, 2006.

٥٢- بصرف النظر عن مجاز اللعبة، فإن مفهوم اللعبة يرتبط أيضًا، في تفكيري وفي عملي، بمفهوم أقل شرعية عن فضاء الممارسات والصراعات الأدبية. والواقع أن علماء اجتماع الأدب الذين يستعينون بفكرة الحقل يميلون بشكلٍ مزعج إلى أن يستبعدوا من الحقل كل أنواع الكتاب الهامشيين، غير المحوريين، غير الشرعيين. والمشكلة هي أنه بتعريف على هذه الدرجة من التضييق لحدود الحقل الأدبي (وهو تعريف يستند إلى النشر المتكرر في دور النشر الكبرى) كان من شأن علماء اجتماع الأدب أن يستبعدوا كاتبًا مثل فرانز كافكا، في حياته، من «الحقل الأدبي». وكان من شأنهم أن يبرهنوا آنذاك على افتقارهم لسعة البصيرة كالشاعر فرانز ويرفل الذي زعم بيقينية الكاتب راسخ القدمين أنه: «لا أحد سيفهم كافكا خارج حدود تيتشن – بودنباخ»، حيث كانت تيتشن – بودنباخ الموقع الحدودي على خط سكة حديد براغ– برلين.

53- *Cf.* J. Huizinga, *Homo Ludens, Essai sur la function sociale du jeu* [1938]. Paris, Gallimard, 1951. ou R. Caillois, *Les Jeux et les Hommes. Le masque et le vertige* [1958], Paris, Gallimard, 1967 (édition revue et augmentée).

٥٤- في كتاب *La Condition littéraire, op. cit.* أميِّز بين ثلاثة أنواع من اللاعبين: «اللاعبين العرضيين» و«المولعين باللعبة» و«اللاعبين المحترفين».

٥٥- قد يكون بالإمكان أيضًا إجراء تمييز بين عوالم اجتماعية يُحرِّكها فاعلون خلال فترة قصيرة من الزمن وعوالم اجتماعية يمكن أن تخص مجمل حياة عمل. والنوع الأول من العوالم يخص بالأخص عددًا من العوالم الرياضية أو الفنية التي تتطلب حجمًا من الموارد البدنية كبيرًا بشكل خاص (مدة النشاط التمريني لعدّائي المائة متر أو ممارسي الرياضة البدنية أو الراقصات قصيرة بشكل خاص).

56- P. Bourdieu, *Les Règles de l'art, op. cit.*, p. 115.

57- E. Freidson, «Purquoi l'art ne peut pas être une profession?», *L'Art de la recherche. Essais en l'honneur de Raymonde Moulin*, Paris, La Documentation française, 1994, p. 134.

٥٨- «حياتي ترس يدور بصورة منتظمة. فما أقوم به اليوم سأقوم به غدًا وقمت به أمس. لقد كنت من كنته هو نفسه منذ عشر سنوات. والحال أن تنظيمي نظامٌ ؛ وكل شيء يدور دون التفات إلى نفسي، عبر منحدر الأشياء الذي يجعل الدب الأبيض يسكن المناطق الجليدية ويجعل الجمل يمشي في الصحراء. إنني إنسانٌ – قلمٌ. فأنا أفكر به، وبسببه، وقياسًا إليه وأكثر كثيرًا معه».

G. Flaubert, «Lettre à Louise Colet, 31 janvier 1852», *Correspondance*, t. II, *op. cit.*

59- P. Bourdieu, *Les Règles de l'art, op. cit.*, p. 88. التشديد من عندي

٦٠- نجد أثرًا لهذه التباينات الموضوعية في كلام طلاب الجامعات وطلاب المدارس الثانوية عند الحديث عن القراءة والتليفزيون. ففي حين ان البث التليفزيوني أو الأفلام تدور في وقت «قصير» وبصرف النظر عن فعل المشاهد، نجد أن القراءة تتطلب مجهودًا وانتباهًا خاصًا، تأرجحه أصعب («لكي أقرأ، لابد أن أنكب على القراءة بنفسي ثم إن المرء إنما يقرأ عندما تكون لديه الرغبة حقًا في معرفة الحكاية» ؛ «عندما يقرأ المرء كتابًا فإنه مضطر إلى التركيز منكبًا على الحكاية، في حين أنني يخامرني الانطباع عند مشاهدة التليفزيون أن أحدًا يتلوه بدلًا منا»). انظر

F. de Singly, *Matériaux sur la lecture des jeunes*, Paris, Ministère de l'Éducation nationale et de la Culture, DEP, no 25, janvier 1993.

61- P. Bourdieu, «La representation politique...», art. cité, p. 12-13.

62- P. Bourdieu, *Les Règles de l'art, op. cit.*, p. 169, note 2.

٦٣- انظر، خاصةً، فيما يتعلق بالجانب الذي يخص علم الاجتماع، تأملات ريمون مولان في كتابه *De la valeur de l'art*, Paris, Flammarion, 1995.

٦٤- من جهة أخرى، فعلَ كلّ شيء لكي يقلل إلى أدنى حدٍّ من شأن الاختلافات بين حقول الإنتاج الثقافي (الفني، الأدبي، الفلسفي، العلمي، إلخ). وحتى إذا كان ب. بورديو ينفي عن نفسه الرغبة في «تجاهل الاختلافات بين الحقول»، فإنه يبين، بتعاقد الكتابة الذي يتبناه ويشرحه للقارئ، أن التشابهات أهم من الاختلافات: «يمكننا، على مدار هذا النص، أن نضع في موضع الكاتب كلاً من الفنان والفيلسوف والمثقف والعالِم، إلخ وأن نضع في موضع الأدبي كلاً من الفني والفلسفي والفكري والعلمي، إلخ (لكي نذكّر القارئ في جميع المرات بأن هذا سيكون ضروريًا، أي في جميع المرات التي لن يكون بوسعنا الاضطرار فيها إلى اللجوء إلى التسمية النوعية للمنتج الثقافي، المختارة، من دون سرور خاص، لبيان القطيعة مع الإيديولوجية الكاريزمية عن «المبدع»، سوف نتبع كلمة الكاتب بإلخ)»

P. Bourdieu, «Le champ littéraire», art. cité, p. 4.

65- B. Lahir, «Les variations pertinentes en sociologie», *in* J. Lautrey, B. Mazoyer et P. Van Geert (dir.), *Invariants et variabilité dans les sciences cognitives*,

Paris, Éditions de la MSH, 2002, p. 243-255, et »Post-scriptum: individu et sociologie», *La Culture des individus, op. cit.*, p. 695-742.

66- H. S. Becker, «Art as collective action», art. cité, et *Les Mondes de l'art*, Paris, Flammartion, 1988.

67- *Id., Les Mondes de l'art, op. cit.*, p. 28.

68- *Ibid.*, p. 22.

٦٩- إن التعارض الطقسي بين أنصار فكرة «المسيرة العملية» وفكرة «المسار» إنما يسهم في الإيحاء بأننا أمام «أشياء» متمايزة في الواقع. والحال أن «المسيرة العملية» ليست سوى جزء محدد وليست غير بُعد خاص من أبعاد «المسار». ومن ثم فإننا نتساءل بالفعل لماذا يمتنع غالبًا من يستخدمون هذا المصطلح عن فهم ليس فقط الظروف الاجتماعية لإمكانية الدخول في مسيرة عملية [مسيرة وظيفية] (الفاعلون لهم مع ذلك بالفعل حياة قبل دخولهم في المسيرة العملية كمدخني ماريجوانا أو جانحين)، وإنما أيضًا عن فهم الطرق التي يحيا الأفراد بموجبها المراحل المختلفة لمسيراتهم العملية تبعًا لتجاربهم الاجتماعية قبل الدخول في المسيرة العملية (أي كل التجارب الأسرية والمدرسية خاصةً) أو الموازية للمسيرة العملية (ففي تواز مع مسيرتهم العملية الكفاحية، وليس بشكل مستقل عنها كليًا البتة، يحيا الفاعلون حيوات غرامية وأحيانًا زواجية، وحيوان انتقالات مدرسية أو مهنية، إلخ).

70- P. Bourdieu, «Les champ littéraire», art. cité, p. 4.

71- H. S. Becker, *Les Mondes de l'art, op. cit.*, p. 21.

٧٢- يمكننا الإشارة أيضًا إلى أن ب. بورديو، إذ يركز انتباهه على مسألة السلطة، واستراتيجيات كسب رؤوس الأموال، وإعادة إنتاج رأس المال أو تدويره، غالبًا ما يختزل الاختلاط الاجتماعي، العلاقات فيما بين الأشخاص (ومن بينها علاقات الصداقة) إلى «رأس مال اجتماعي»، من الوارد أن يكون قابلاً للاستثمار وقابلا لتحقيق فائدة. وفي حالة افتراضية كهذه، فإن ما يجري تجاهله هو طبيعة الأواصر الاجتماعية. وبالمقابل، فإن الاختزال الذي تجريه فكرة «رأس المال الاجتماعي» يظهر لدى قراءة عمل .

C. Bidart, *L'Amitié, un lien social*, Paris, La Découverte, 1997.

٧٣- «تسمح فكرة الحقل بتجاوز التعارض بين القراءة الداخلية والتحليل الخارجي من دون خسارة شيء من مكتسبات ومتطلبات هاتين المقاربتين، اللتين جرى العرف على اعتبارهما غير قابلتين للتوفيق بينهما» P. Bourdieu, *Les Règles de l'art, op. cit.*, p. 288.

٧٤- عند استحضار المقارنات بين الحقول، فإن هذا إنما يتم أساسًا بهدف إبراز علاقات القوة بين هذه الحقول المختلفة أو الصراعات التنافسية بين الفاعلين المنتمين إلى هذه الحقول المختلفة.

٧٥- انظر، بين كثير من النتاجات الأخرى،

M. Detienne, *L'Invention de la mythologie*, Paris, Gallimard, 1981, et *Les Savoirs de l'écriture en Grèce ancienne*, Lille, PUL, 1988 ; F. Dupont, *L'Invention de la literature. De l'ivresse grecque au livre latin*, Paris, La Découverte, 1994; J. Goody, *La Raison graphique, op. cit.* ; S. Gruzinski, *La*

Colonisation de l'imaginaire, op. cit. ; E. A. Havelock, *Preface to Plato*, Harvard, Harvard University Press, 1963 ; C. Lévi-Strauss, *La Pensée sauvage*, Paris, Plon, 1962 ; J.-P. Vernant, *Les Origines de la pensée grecque*, Paris, PUF, 1969, et *Mythe et pensée chez les Grecs*, II, Paris, Maspero, 1981 ; F. Yates, *L'Art de la mémoire*, Paris, Gallimard, 1975.

٧٦- للتصدي لهذا التحدي العلمي تحديدًا، كرّست مؤخرًا دراسة لإبداع كافكا
(*Franz Kafka, op. cit.*).

٧٧- يمكن قراءة الاستثناءات النادرة في
M. Millet, *Les Étudiants et le travail universitaire. Étude sociologique*, Lyon, PUL, 2003 ; F. Renard, *Les Lectures scolaires et extra-scolaires de lycéens : entre habitudes constituées et solicitations contextuelles*, these de doctorat de sociologie, Université Lumière-Lyon 2, 2007, et J. Deauvieau et J.-P. Terrail (dir.), *Les Sociologues, l'école et la transmission de saviors*, Paris, La Dispute, 2007.

وأجيز لنفسي أن أحيل القارئ، من جهة أخرى، إلى
B. Lahire, «La sociologie de l'éducation et l'opacité des saviors», *Éducation et sociétés. Revue internationale de sociologie de l'éducation*, n° 4, 1999, p. 15-28, et à *La Raison scolaire. École et pratiques d'écriture, entre savoir et pouvoir*, Rennes, PUR, 2008.

78- B. Bernstein, «La construction du discourse pédagogique et les modalités de sa pratique», *Critiques sociales*, n° 3-4, novembre 1992, p. 20-21.

79- J.-C. Passeron, *Le Raisonnement sociologique, op. cit.*, p. 89-109.

80- J. C. Passeron, «L'inflation des diplômes, Remarques sur l'usage de quelques concepts analogiques en sociologie», *Revue française de sociologie*, vol, 23, n° 4, décembre 1982, p. 553.

81- P. Bourdieu, *Ce que parler veut dire. L'économie des échanges linguistiques*, Paris, Fayard, 1982, p. 103-105.

82- *Cf.* P. Bourdieu et L. Boltanski, «La production de l'idéologie dominante», *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 2-3, juin 1976, p. 3-73.

83- P. Bourdieu, «Consommation culturelle», Paris, *CD Encyclopœiea Universalis*, 2008.

84- P. Bourdieu et A. Darbel, *L'Amour de l'art. Les musées d'art européens et leur public*, Paris, Minuit, 1966.

85- P. Bourdieu, *La Distinction, op. cit.*

86- *Id., Les Règles de l'art, op. cit.*, p. 347.

87- *Ibid.*

88- *Ibid.*, p. 349.

89- *Ibid.*, p. 329.

90- B. Lahire, «De l'expérience littéraire : lecture, rêverie et actes manqués», *in L'Homme pluriel, op. cit.*, p. 107-118.

91- C. Ginzburg, *Le Fromage et les Vers. L'univers d'un meunier du XVI[e] siècle*, Paris, Flammarion, 1980 ; M. de Certeau, *L'Invention du quotidian, op. cit.* ; R. Chartier, «Du livre au lire», *Pratiques de la lecture*, Marseille, Rivages, 1985, p. 62-88, et *Lectures et lecteurs dans la France d'Ancien Régime*, Paris, Seuil, 1987 ; I. Ang, *Watching Dallas : Soap Opera and the Melodramatic Imagination*, Londres/New York, Methuen, 1985 ; J.C. Passeron, «L'usage faible des images. Enquêtes sur la reception de la peinture», *Le Raisonnement sociologique, op. cit.*, p. 257-288 ; I. Charpentier (dir.), *Comment sont reçues les œuvres*, Paris, Créaphis, 2006.

92- C. Grignon et J.-C. Passeron, *Le Savant et le Populaire. Misérabilisme et populisme en sociologie et en literature*, Paris, Gallimard/Le Seuil, «Hautes Études», 1989, et B. Lahire, *La Raison des plus faibles. Rapport au travail, écritures damestiques et lectures en millieux populaires*, Lille, PUL, Sociologie, 1993.

٩٣-سوسيولوجيا الاستهلاك الثقافي شرعية أيضًا من حيث أنها غالبًا ما تعزو الكثير إلى الأغنياء: فهي تعزو إلى الجمهور الأكثر ثقافة استيعاب «الشفرة»» في حين أن من الواضح أن هذا الجمهور لا يتألف البتة من مؤرخين ناشئين للفن أو من نقاد محتملين للأدب.

94- P. Bourdieu, «Champ intellectual et project créateur», art. cité. P. 866.

٩٥-من البديهي، في حالة الآداب الأقلوية، أن من المستحيل بشكل دقيق فهم المؤلفات المُنتَجة من دون مراعاة الانخراطات السياسية لفريق من مؤلفيها. انظر خاصة

Clémence Scalbert-Yücel, «Politics, identity and the theory of fields : a sociological approach to "small literatures"», *Nationalities Papers*, numéro special (à paraître).

96- *CF.* B. Lahire, «Une problématique existentielle transposée», *Franz Kafka, op. cit.*, p. 77-87.

٩٧-وهذا يأخذ كل معناه بالنسبة لكاتب مثل كافكا الذي يكتب، بوصفه موظفًا في شركة تأمينات ضد حوادث العمل، نصوصًا قانونية في توازٍ مع نصوصه الأدبية.

98- G. Sapiro, «L'autonomie de la literature en question», *loc. cit.*, p. 45-46.

٩٩-بالمقابل، قد لا يجب للوجود العلائقي الواضح لبحوث أكاديمية مختلفة لا تكف عن التصادم والتعارض فيما بينها أن ينسينا أن هذه البحوث إنما تستند أيضًا إلى تنوع التجارب

الاجتماعية التي يعتمد عليها الباحثون لتوجيه تأملاتهم الفلسفية أو لصوغ علم العالم الاجتماعي. ولفهم النتاجات الفلسفية أو السوسيولوجية، قد يتعين بالقدر نفسه الخروج من المنطق النوعي الخاص بالحقل الفلسفي أو السوسيولوجي والتساؤل عما يقوم الباحثون بإضفائه أو استثماره من ماضيهم المختزن ومن موقفهم الوجودي الحاضر في اختيار موضوعاتهم وفي الأسلوب الذي يعالجونها به.

١٠٠- «أولاً، يُعدّ الحقل، على غرار حقل مغناطيسي، نسق قوى موضوعية له بنيته، شكلاً علائقيًا له قوة جاذبية خاصة يمكنه فرضها على جميع الأشياء والفاعلين الداخلين فيه».

P. Bourdieu, *Les Règles de l'art, op. cit.*, p. 24-25.

101- P. Bourdieu et L. Wacquant, *Réponses, op. cit.*, p. 82.

102- M. Callon et M. Ferrary, «Les réseaux sociqux à l'aune de la théorie de l'acteur-réseau», *Sociologies pratiques*, vol. 13, n° 2, 2006, p. 43.

الفصل الرابع

تحديد السياق:
النطاق والمستوى والموضوع

قد يتعين على الباحثين في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية أن يميزوا، بشكل أوضح مما يفعلون، **نطاق ملاحظة** (أو قياس) الواقع الاجتماعي، أي النطاق - من النطاق الأصغر إلى النطاق الأكبر- الذي ينظرون إلى العالم انطلاقا منه، عن **مستوى الواقع الاجتماعي** الذي يرمون إلى تطوير معرفتنا به. فعندما نفصل بين الاثنين، ندرك، على سبيل المثال، أن بوسع بعض الباحثين تبني منهجيات تتناسب مع نطاق الملاحظة الأصغر (دراسة الأفعال أو التفاعلات الظرفية وذات الأمد جد القصير أو، في باب آخر، دراسة الحالة البيوجرافية التفصيلية)، مع السعي إلى إنتاج معرفة عن عناصر بنيوية كبيرة (العلاقات بين الطبقات، العلاقات الاجتماعية بين جماعات سكانية متمايزة ومتراتبة لغويًا وثقافيًا، علاقات السيطرة بين الرجال والنساء، العوالم أو الحقول، الأوساط المهنية، الطائفية، إلخ). والحال أن الغالبية العظمى من تحليلات التفاعلات - فيما عدا البحوث التي تعلي من شأن خصوصية جذرية لواقع التفاعلات- إنما تربط هذه الحقائق الواقعية الاجتماعية، ضمنيًا أو بشكل معلن، على نحو متحفظ أو مُلحٍّ، بأطر تنظيمية أو مؤسسية أو بنيوية عبر بنائها بوصفها إيضاحات لظواهر عامة أو عبر اختيارها بأسلوب من شأنه أن يجعلها قادرة على توضيح بعض الجوانب الأساسية للبنية الاجتماعية. على أن المسألة تظل على أي حال مسألة معرفة بأي مقدار يجب علينا تحديد سياقٍ موضعي أو سياقٍ أعم لفعلٍ أو لتفاعلٍ أو لمسيرةٍ عمليةٍ فردية أو سيرة حياة، حتى نفسرها تفسيرًا صحيحًا. والحال أن الرد على هذه المسألة لا يمكن أن يكون عموميًا وقاطعًا، وهذا لأنه لا يمكن فصله عن طبيعة الموضوع محل البحث ولا عن نوع المشكلة التي يجتهد الباحث في طرحها وحلها.

وطبيعة الماضي المختزَن التي تجب دراستها لتفسير الممارسات إنما تتوقف هي أيضًا على نوع الموضوع محل الدراسة. فالمسألة ليست مسألة نوعٍ فريدٍ من ماضٍ مختزَن من شأن الباحث أن يكون قادرًا على الاجتهاد في إعادة بنائه بصرف النظر عن نطاق الملاحظة وعن مستوى الواقع الاجتماعي وعن نوع الموضوع محل الدراسة، بل هي مسألة ماضٍ مختزَن يُعاد بناؤه بهذا الدرجة أو تلك من الدقة وبمكونات متغيرة. ولكي نفهم ما يدور بين فردٍ وآلةٍ تقوم باستنساخ صور ورقية[1]، أو في تفاعلٍ يحدث في الحياة اليومية بين شخصين لا يعرف أحدهما الآخر[2]، أو في العلاقة بين خبير مُثمِّن وتحفةٍ في معاينة لتحفةٍ قديمة[3]، ليس الباحث مدعوًا إلى حشد عناصر الماضي المختزَن نفسها التي يكون مدعوًا إلى حشدها حين يريد فهم محددات ممارسةٍ رياضية، أو رابطة غرامية أو صداقية، أو انجذابٍ أو لا مبالاةٍ حيال الأمور الثقافية أو المدرسية أو الحسم الذي يجريه فاعلٌ عند اختيار مدرسةٍ لأطفاله، أو تلقي أو إنتاج عملٍ أدبي أو فني، إلخ فبحسب الحالات، سوف يكون الباحث بحاجة إلى إعادة بناء الكفاءات والاستعدادات والمعارف والخبرات التي يتقاسمها المشتركون في تفاعلٍ ما أو إشكالياتٍ وجودية، بمعنى عناصر متبلورة لها دورها الكبير في صوغ بنية حياة الأفراد المعنيين. ففي حين أنه لفهم طبيعة أواصر الحب أو الصداقة التي يعقدها هذا الشخص أو ذاك قد يكون بوسع الباحث أن ينكب على نوع الماضي المختزَن نفسه الذي يهتم به التحليل النفسي الفرويدي (ذخيرة الخبرات الأسرية التي ترجع إلى الطفولة الصغرى)، فإنه قد يكون من غير المناسب بصورة قبلية استدعاء هذا النوع من الخبرات الماضية حتى نفهم كيف يدور تفاعلٌ عادي بين بائعة وزبون في سوبر ماركت أو بين شخصين لا يعرف أحدهما الآخر يحدث بينهما احتكاك في الشارع. وينطبق الشيء نفسه على أي نوع من الموضوعات. وغالبًا ما يتمثل الخطأ الذي يرتكبه الباحثون في الرغبة في استدعاء نوع الماضي المختزَن الواحد بصرف النظر عن الموضوع محل البحث وكأن بوسع فهم إبداع نص أدبي أن يؤول إلى نوع التحليل عينه الذي تؤول إليه دراسة استراتيجيات كاتبه بشأن نشره أو علاقاته الصداقية أو اختياره دراسات عليا أو «مهنة ثانية»، أو وكأن دراسة المؤلِّف الواحد لكاتب ما يمكنها حشد الأدوات نفسها والتصرف بالأسلوب نفسه الذي تقتضيه دراسة مجمل الأعمال الأدبية لحقبةٍ معينة أو لتيارٍ خاص.

إن إدراك تنوع نطاقات الملاحظة المستهدَفة وأنماط الحقائق الواقعية موضع الدراسة، إنما ينطوي، بشكل مفارقٍ، على الفوز بنظرة أوسع واستعادة استيعاب وحدة العلوم الإنسانية والاجتماعية التي ينتهي تنوع البحوث إلى حجبها عن أعين من ينتجونها هم أنفسهم. والواقع أننا بمعاينة أن البحوث المختلفة تتجه كلها، عن وعي أو من دون وعي إلى اختيار نطاقِ ملاحظة، وأنها تسهم كلها في إثراء الدراية بالحقائق الاجتماعية على مستويات جد مختلفة من مستويات الواقع الاجتماعي، وأنها تختار كلها أنماط موضوعات خاصة، إنما نوفر السبل اللازمة لإرساء روابط أو علاقات بينها ليست مرئية على الفور. إننا نجعل المقارنة بينها أيسر، كما أننا نجعلها، إلى حدٍّ معين، قابلة للجمع فيما بينها. كما يمكننا، بهذا الشكل، أن نأمل في أن نجعل الحياة أصعب إلى حدٍّ ما للاستراتيچيات العلمية التي تتألف من إضفاء بُعدٍ شاملٍ أو عامٍّ، بشكلٍ غير مشروعٍ، على نطاقِ ملاحظة خاص أو على مستوى خاص من مستويات الواقع الاجتماعي أو على نمط خاص من الموضوعات. وفي الحالة القائمة للأمور، فإن مختلف النماذج النظرية إنما تقدم نفسها في أغلب الأحيان على أنها نماذج تفسير شاملة للسلوكيات حتى مع أنها غالبًا ما لا تكون غير شذرات من برامج أكمل بشكل مثالي: برامج موضعية تقدم نفسها على أنها برامج عامة.

نطاقات الملاحظة وتحديد السياق

ما من مفهوم أكثر ضرورة للتفكير السوسيولوچي وأكثر عرضة للإهمال في الوقت نفسه من مفهوم «السياق». كما أن من المألوف أن نقرأ أن مصطلح «السياق» مصطلح غير متبلور وغير ذي أهمية كبيرة، حتى مع أن عملاً بحثيًا واحدًا لا يمكنه الإفلات من الاستخدام المعلَن أو المضمَر لهذا المفهوم. ومن المؤكد أننا لكي نفهم فعلاً من الأفعال (بالمعنى الواسع لمصطلح الفعل)، يجب أن نستوعب خصائصه الأصيلة ويجب أن لا نهمل أبدًا مجهود الوصف الدقيق، لكن العلوم الإنسانية والاجتماعية علمتنا أيضًا، ضد كل انحرافات التجريد واللاتاريخية ونزع الحقائق الواقعية من التربة التي شهدت ميلادها، أنه يجب علينا أن نعيد وضع هذا الفعل نفسه في المجموعات الأوسع التي تحتويه والتي يشكل عنصرًا من العناصر

المكوّنة لها. وحين ننظر إلى السياق بهذا الشكل، فإنه هو الذي سيسمح للباحث بالتوصل إلى تفسير صحيح لما يلاحظه، وذلك بإجبار الباحث على أن يبحث، ضمن الواقع الاجتماعي الذي يدرسه، عن المجموعات الأشمل المناسبة التي تندرج فيها أفعال الأفراد، بدلاً من أن يتصور أنه يفهم هذه الأفعال على الفور بإرجاعها، من دون أن يدري ذلك، إلى سياق المرء الخاص (القومي، التاريخي، العلمي، الشخصي، إلخ).

وبهذا المعنى، ليست هناك البتة سياقات جامدة، بل عمليات **تحديد سياق**[٤] تبعًا لما يجتهد الباحث في فهمه تحديدًا. ومن غير الوارد البتة فصل السياق عن عملية تحديد السياق التي هو نتاجها. وعملية **بناء السياق** تشير إلى الإجراء المتمثل في الحبك أو الربط أو التشكيل عن طريق الجمع. ومن ثم فإن صوغ السياق إنما يتمثل في نسج الروابط بين **عنصرٍ مركزيٍ** (حقيقة واقعية فردية أو جماعية، إشارة أو ممارسة، موضوع أو منطوق، حدث أو مسار، فعل أو تفاعل، إلخ)، نريد تسليط الضوء عليه، **وسلسلة من عناصر مستمدة من الواقع** تشكل إطارًا له[٥]. وبالتصرف على هذا النحو، فإننا نفترض أن **العنصر المركزي** المعني لا يمكن فهمه وتفسيره فهمًا وتفسيرًا كاملين إلاَّ إذا **ربطناه** بإطار معين، إلاَّ إذا **أعدنا وضعه** في هذا الإطار. وترتيبًا على ذلك فإن تحديد السياق هو عملية تجميع تسمح بإعطاء معنىً خاص للعنصر المركزي. ونحن نعرف أن العنصر الواحد، مأخوذًا في تجميع مختلف، لن يكون معناه هو هو تمامًا، ولا حتى هو هو بالمرة. وكما ذكّرنا بذلك چوزيف ڤندريس، فإن كلمة «عملية»، من الواضح أنها لن تكون ذات معنىً واحد، فمعناها سيكون مختلفًا بحسب السياق الذي تقال فيه، أهو سياق طبي أم رياضي [نسبةً إلى الرياضيات] أم عسكري أم مالي[٦].

ومن ثم فإن السياق ليس واقعًا خارجيًا بالنسبة إلى العنصر الذي نسعى إلى فهمه. فالسياق يحتوي ويتضمن ويشمل العنصر المعني. وهو يشير إلى «المجموع»، «الكل» الذي ينتمي إليه العنصر الذي نحن بصدده أو الذي يندرج فيه هذا العنصر أو الذي يعطي لهذا العنصر معنىً. وليست هناك، من جهة، حقيقة واقعية معزولة (حدث، خطاب، فعل، إلخ) و، من الجهة الأخرى، سياق، بوصفهما جوهرين منفصلين، بل هناك **نسيج مترابط** يشكله مجمل العناصر الموصولة فيما

بينها، هناك الترتيب المتناسق الذي تشكله العناصر المختلفة المندرجة في كُلِّ واحد.

والفاعلون أنفسهم بحاجة إلى أن يستوعبوا عمليًّا السياقات التي يُدرجون فيها أفعالهم. وهم يعتمدون دومًا، لكي يتفاعلوا مع الآخرين، على **السياق المكاني – الزماني** الذي يتقاسمه جميع المشاركين في التواصل، أي على كل العناصر التي يمكن رصدها مباشرة والتي تتبادل فيما بينها الاستماع والرؤية والاحتكاك أو الشعور في موقف معين. والحال أنه إنما إلى هذا التعريف للسياق المباشر المرصود من جانب جميع الفاعلين يحيلُ العلماءُ المهتمون باللغة وبالمحادثة وبالمنهجيات الإثنية وجزءٌ من المهتمين بالتفاعلات والذين يدرسون الإشارات إلى معلومٍ (إن **أنا، أنت، هنا، هناك، الآن، قبل، بعد، أمس، اليوم، غدًا،** إلخ، لا معنى لها إلاّ في السياق المكاني – الزماني للنطق(٧)) أو يدرسون الضمنيات المُضمرة. كما أن الفاعلين لا يتصرفون التصرف نفسه أيًّا كان السياق (فهم، على سبيل المثال، لا يخاطبون رئيسهم بالشكل الذي يخاطبون به زملاءهم أو أصدقاءهم أو أزواجهم أو أطفالهم). كما أن جانبًا كبيرًا من التواصلات اللفظية أو غير اللفظية الحادثة يستند إلى **معارف ومعتقدات** مشتركة، أو إلى **خبرات** مشتركة: معارف ومعتقدات مشتركة، تُعَدُّ بديهية بالنسبة لمن يحيون في العصر الواحد، في الوسط الاجتماعي الواحد، في الفرع المهني الواحد، والذين تلقوا التربية الثقافية، الدينية، إلخ، الواحدة ؛ خبرات مشتركة بين زوجين أو بين مدرسين وتلامذة يعرفون بعضهم البعض الآخر معرفة جيدة أو بين أفراد فريق عملٍ يجمع بينهم ماضيهم المشترك، إلخ.

إن بعض الباحثين – ممن يقدمون أنفسهم في أغلب الأحيان على أنهم «براجماتيون» – يحددون لأنفسهم هدفًا قوامه فهم ما يحتاج إليه الفاعلون وما يؤدونه من أجل تنسيق أفعالهم، أو العمل معًا، أو تطوير نشاطاتهم والإبقاء عليها، إلخ. وهكذا يمكنهم التساؤل عن الكيفية التي يتم بها التفاعل فيما بين الفاعلين (بتمثيلاتهم أو تعريفاتهم لكل موقف جديد يتفاعلون فيه) أو مع الموضوعات أو الفضاءات أو الترتيبات التقانية، إلخ، ويحلم هؤلاء الباحثون بالتوصل إلى نوع من الوصف الخالص لأجرومية الأفعال أو التفاعلات. لكن ما يحدث *hic et nunc*(×) لا

(×) في التوّ والحال، باللاتينية في الأصل. – م.

يمكنه غالبًا أن يكتسب معنىً بالنسبة للباحث – وليس فقط من زاوية الفهم المباشر وتكيف الفاعلين المتبادل– إلاً قياسًا إلى عناصر سياقٍ أعم لا يعرف الفاعلون عنها بوجه عام أي شيء. ومن ثم فإن الباحثين في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية يقومون بتحديد سياقٍ لمجريات واقعية يمكن لمعناها الذي تم استخلاصه بهذا الشكل، بحكم تحديد سياقها، أن يفلت بالكامل من إدراك المشاركين في الفعل(٨).

ومن جهة أخرى، فلو اعترفنا بتنوع الاهتمامات المعرفية، والذي يترتب عليه أن الباحثين لا يهتمون كلهم بحقائق واقعية واحدة، أو بمستوياتٍ – جوانب– أبعاد واحدة للواقع الواحد، ولو اعترفنا بتنوع نطاقات الملاحظة، فلابد عندئذ من الاعتراف بالتنوع الممكن لأنماط السياق المناسبة المفسرة للواقع المركزي محل النظر.

وانطلاقًا من موقفٍ كهذا، يمكننا أن نكون، في آنٍ واحدٍ، ناقدين في القراءة التي نضطلع بها للأعمال البحثية المنجَزَة وأن يكون لدينا مفهوم تعددي بخصوص المقاربات العلمية الممكنة. وإنه لَبهذا الشكل أمكنني الدفاع عن الفكرة التي تذهب إلى أنه ليس كل سياقٍ حقلاً، وأنه، عندما نكون بإزاء حقل، فإن مفهوم الحقل لا يسمح بفهم كل شيء، دون أن استخلص من ذلك نتيجةً مؤداها أن مفهومًا كهذا لا فائدة منه بالمرة. وعلى سبيل المثال، فإن تحديد سياقٍ لكاتبٍ في حقلٍ لا يكفي لتفسير إبداع مؤلفاتٍ مفردة أو نصوصٍ خاصة، من حيث شكلها كما من حيث معناها. و«وصل»، ربط، النص المفرد لكاتبٍ محددٌ بمجرد موقع هذا الكاتب في الحقل لا يسمح بتفسير صحيحٍ لهذا النص (مثلما لا يسمح بمثل هذا التفسير الصحيح للنص ردُّ [النص المفرد لكاتبٍ محدَّد] إلى موقع الكاتب في الفضاء الاجتماعي أو في جماعة معينة). لكن جوانب أخرى كثيرة من الحياة الأدبية – استراتيجيات النشر، الجوائز أو المسابقات الأدبية، منجزات عروض الكتب، إلخ– يمكن فهمها بالمقابل في ضوء المواقع التي يحتلها الكُتاب في اللعبة الأدبية.

ومثل هذا الموقف، النقدي والتعددي، حيال مشكلة تحديد السياق، إنما يسمح، في آنٍ واحدٍ (١) بتجنب اعتبار أن هناك «سياقًا مناسبًا بشكل شامل» بتصورٍ، في الوقت نفسه، أن جميع أنواع تحديد السياق الأخرى «أخطاء»، و(٢) بعدم السقوط في نوع من المسالمة الجذرية القائمة على فكرةِ تعدديةٍ نسبيةٍ وغير متمايزةٍ فيما

يتعلق بعمليات تحديد السياق. وهذا الموقف الأخير أكثر إشكاليةً بكثير على مستوى التقدم العلمي لأن فكرةَ تَعَدُّدِ مقاربات علمية تحيا في توازٍ، دون أن تتقاطع ودون أن تتناقض البتة فيما بينها، إنما تقود إلى تصور أنه ما من فائدة تُرجى من نقد تحديدات السياق التي يقوم بها باحثون آخرون.

والحال أن الإمبريالية العلمية كما التعددية النسبية إنما تحولان دون إجراء نقاشات حقيقية، قد يتوجب عليها أن تَنْصَبَّ أساسًا على درجةِ ملاءمةِ تحديد سياقٍ من زاوية الهدف المعرفي المنشود. ونموذج الباحث الذي يدور بخلدي هنا هو، في آن واحد، نموذج باحثٍ مدركٍ للتعددية الصلبة للاهتمامات المعرفية والأدوات المفاهيمية والمنهجية المُستخدَمَة، ومقاتلٍ أو ناقدٍ بمعنى أنه يجيز لنفسه تحدي ملاءمة هذه الأدوات إذا دعت لذلك الموضوعاتُ والأهدافُ المعرفية.

التفاعل: نسقٌ نوعي خاص أم تجلي أمثلة للبنى؟

تُغطي التفاعليةُ مواقعَ وإجراءات جد مختلفة ؛ حيث هذه الاختلافات كاشفة لعدم تطابق نطاقات الملاحظة ومستويات الواقع الاجتماعي. ولأجل توضيح موقف علمي معقد، يمكن البدء بتحديد أن التفاعلية هي أولاً وقبل كل شيء مرتبطة بنطاقٍ لملاحظة العالم الاجتماعي. وقد لاحظ برنار لوبيتي أنه «بالنسبة لجغرافيٍّ قد يود التساؤل عن تضاريس شبكة طرق إقليمية، فإن خريطة بمقياس ١ على ٢٥ ٠٠٠ سنتيمتر قد لا تفيده بشيء، في حين أنها قد تكون ثمينة بالنسبة لذلك الذي قد يود فهم العلاقة بين توزيع البيئة السكنية ومسار السكك الريفية»(٩). والملاحظة صالحة في نسق الحقائق الواقعية الاجتماعية: فالتفاعل يفترض ملاحظة قريبة من الأحداث، أو أن نكون قريبين منها عن طريق تقانات التسجيل السمعية البصرية.

والحال أن علماء الاجتماع الذين يدرسون التفاعلات الصغرى إنما يلاحظون، في مقاربةٍ تجعلهم قريبين من علماء الإثنولوجيا، أفرادًا يتفاعلون، *in situ*(×)، في الإطار «الطبيعي» (بمعنى «المعتاد») لحياتهم الاجتماعية. وهكذا، فإن إرفنج جوفمان قد وصف الموضوعات التي يميل إليها متحدثًا عن «بيئات يكون فيها فردان أو أكثر موجودين جسديًا في حضورِ تجاوبٍ مُتَبادَل»(١٠) أو عن «أي

(×) في موقعهم الأصلي، باللاتينية في الأصل. – م.

مساحة مادية يكون فيها شخصان أو أكثر، في أي نقطة منها، في مدى بصر وسمع كل منهم»[١١]. ومن ثم فإن التفاعلية هي «الدراسة الطبيعية للقاءات واجتماعات الكائنات البشرية، أي أشكال وظروف التفاعل المباشر وجهًا لوجه»[١٢]. والحال أن بعض الحقائق الواقعية غير المرئية على نطاقات ملاحظة أكثر صغرًا إنما تصبح، كالميكروبات تحت الميكروسكوب، مرئية وقابلةً للدراسة من جانب الباحثين: النظرات، اللفتات، الإيماءات، الإشارات،، الأوضاع، النبرات، الوقفات التمهلية، إلخ[١٣].

ومع ذلك فقد لا يكون جميع الباحثين التفاعليين متفقين على التأكيد، مثلاً، على أن نطاق الملاحظة الذي يعتمدونه يتطابق مع مستوى الواقع الاجتماعي الذي يرمون إلى إيضاحه. وهكذا، فإن البحوث عن العوالم الاجتماعية من منظور هـ. س. بيكر وأ. ل. ستروس غالبًا ما تقوم على ملاحظات إثنوغرافية، وإن كانت تغذي معرفةً بشأن مستوى من مستويات الواقع الاجتماعي ليس مستوى الموقف أو التفاعل، وإنما مستوى «العالم»، وهو مستوى سوسيولوچي أكبر. وقد يكون من الوارد الحديث تقريبًا عن **تفاعلية منهجية** لتسمية هذا النوع من المقاربات للتفاعلات والذي ينظر إلى هذه الأخيرة ليس بوصفها موضوعًا للدراسة بشكل محدَّد، بل بوصفها وسيلةً (يجري الإعلاء من شأنها أحيانًا) للوصول إلى حقائق واقعية اجتماعية من صنف آخر. والحال أن بعض الباحثين غير التفاعليين، وهم باحثون أكثر حرصًا على استيعاب البنى الاجتماعية ممَّا على نسق التفاعل، وإن كانوا يدرسون بعضها عند نقطةِ تقاطعِ القيود البنيوية التي تُعَدُّ تَعبيرًا عنها أو تحققًا لها، إنما يسلكون بهذا الشكل نفسه بالضبط. وإذا كانت مثل هذه التباينات في معالجة التفاعل ممكنة، فإن هذا إنما يرجع إلى أن نطاق الملاحظة الضيق الذي قد يطبقه الباحث في هذه اللحظة أو تلك لا يحول دون تذكر بعض مكتسبات البحوث التي أجريت على نطاقات سوسيولوچية أوسع. ومن المؤكد أنه ليس عن طريق ملاحظة الفاعلين «على مستوى الأرض»، في ظروف تفاعلاتهم، يمكننا قياس الفوارق بين الطبقات وتحديد وجودها، ولكن هل يجب أن ننسى مع ذلك وجود مثل هذه الفوارق عندما نرصد أفرادًا ليسوا أقل تميزًا بانتمائهم الطبقي، إذا ما نظرنا إليهم عند اندراجهم في منطق تفاعلٍ خاص؟

إن الباحثين الذين يتخذون من التفاعل موضوعًا لبحوثهم، وليس فقط بوصفه ساحةً أو وسيلةً، بينهم تعارض أيضًا فيما يتعلق بمسألة العلاقة التي يجب تحديدها بين التفاعل بوصفه مستوى من مستويات الواقع الاجتماعي ومستويات أخرى للواقع الاجتماعي (مستوى المنظمة أو المؤسسة، أو حتى مستوى البنية الاجتماعية العامة). ومن يرون أنه لا يجب تحديد موقع التفاعل إلاَّ ضمن الإطار الموضعي لحدوثه إنما يتمايزون بذلك عن أولئك الذين يميلون إلى وصلِ للتفاعل بمستويات تنظيمية أو اجتماعية كبيرة أكثر عمومية وذلك بنقدهم بتر تحديد السياق الذي يقوم به إخوتهم.

وقد طالب إ. جوفمان بـ«معالجة نسق التفاعل بوصفه مجالاً مستقلاً استقلالاً ذاتيًا بكامل المشروعية»، ما يعني أن «العناصر المتضمَّنة في هذا المجال مرتبطة فيما بينها ارتباطًا أوثق من ارتباطها بعناصر موجودة في خارج النسق[١٤]». والحال أن تأكيد مثل هذا الحق في «الانتزاع التحليلي» إنما يفترض النظر إلى التفاعل ليس بوصفه إيضاحًا لظواهر اجتماعية كبرى أو بوصفه تحققًا لقيود بنيوية، بل بوصفه واقعًا خاصًا، يشكل، بشكلٍ ما، نسقًا[١٥]، ولا يحتاج بالضرورة إلى ربطه بعناصر خارجية قياسًا إليه. فالتفاعل، بأكثر من أن يكون مجرد واقع مرئي على نطاق ملاحظة سوسيولوچي ضيق، هو نظام أو نسق خاصين. فالمحادثة «لها حياتها ومتطلباتها الخاصة»: ويكتب جوفمان فيقول: «إنها نسق اجتماعي صغير يميل إلى صون حدوده ؛ إنه جزيرة صغيرة للاعتماد والولاء بها أبطالُها وخونتُها»[١٦]. وعندما يُعرِّفُ [جوفمان] منظوره السوسيولوچي على أنه إطار يسمح بـ«دراسة الحياة الاجتماعية وبشكل أكثر تحديدًا نمط الحياة الاجتماعية الذي ينتظم ضمن الحدود المادية لبنايةٍ أو لمنشأة»، سواء كان التنظيم المعني الذي ندرسه «منزليًا أم صناعيًا أم تجاريًا»[١٧]، فإنه لا يعني أن يكون موضوعه هو حياة الجيرة أو شبكات الاختلاط الاجتماعي أو الحياة الأُسرية أو المجال المهني، وإنما الأسلوب الذي يقوم عبره «شخصٌ، في المواقف الأكثر عاديةً، بعرض نفسه وعرض نشاطه للآخرين ؛ الوسائل التي يُوَجِّهُ ويسيطر [بها] على الانطباع الذي يُحدثه في نفوسهم وماهية أنواع الأشياء التي يمكنه أو لا يمكنه أن يجيزها لنفسه في مجرى عرضه»[١٨]. والإطار بحد ذاته الذي تدور فيه

التفاعلات قلّما يهمه، لأن هذه التفاعلات تحديدًا هي التي تشكل الموضوع الوحيد والحقيقي للبحث (بل، بشكل أدق بكثير، «تمثيل الأنا» الذي نرصده في التفاعلات)[١٩].

والحال أن إ. جوفمان، إذ يدافع عن وجهة نظر كهذه، إنما يناضل بشكلٍ ما ضد التفاعلية المنهجية التي تعتبر التفاعلات المباشرة «بمثابة مؤشرات أو تعبيرات أو أعراضٍ لبنىً اجتماعية كالعلاقات والجماعات غير الرسمية والدرجات العمرية والنوع [ذكر/ أنثى] والأقليات الإثنية والطبقات الاجتماعية وأشياء أخرى مماثلة»[٢٠]. لكنه يستخلص من وجهة النظر هذه أيضًا استنتاجًا من زاوية التواضع العلمي وذلك بقدر ما أنه يعبر بوضوح عن خلافه مع أولئك الذين يريدون أن يجعلوا من دراسة التفاعلات طريقةً لفهم الظواهر الاجتماعية الكبرى فهمًا أفضل. ومن المؤكد أن مراعاة نسق التفاعل (بوصفه مستوىً من مستويات الحياة الاجتماعية) إنما تفترض عدم معالجة التفاعل بوصفه مجرد صوغ مَثَلٍ أو بوصفه مجرد إيضاح لظواهر بنيوية، لكن هذا يفترض أيضًا عدم ادعاء القدرة على فهم مستوياتٍ من الواقع الاجتماعي أشمل بحسبانها مجرد «مكونات» لـ«ما يمكن رصده في واقع اللقاءات»، أي نتاجاتٍ لـ«تجميعٍ و[لـ] استكمالٍ لآثارٍ تفاعلية»[٢١].

ويتألف موقف جوفمان من صوغ رسالة مزدوجة. وتخاطب الرسالة الأولى إخوته الذين يقومون بالبحوث السوسيولوچية المكبَّرة ويمكن تلخيصها في الصيغة التالية: «راعوا نسق التفاعل، وهو نسق له منطقه الخاص ومستواه التنظيمي وتركيبه الخاص». والرسالة الثانية، الموجهة إلى زملائه التفاعليين، هي التالية: «إذا كنتم تريدون مراعاة مستوى الواقع الاجتماعي الذي يشكله التفاعل، يجب عليكم الاعتراف بأن مستويات الواقع الاجتماعي السوسيولوچية الأكبر لا يمكن اختزالها في التفاعلات التي تغطيها، كما يجب عليكم الاعتراف بأن [التفاعلات] تشكل أنساقًا خاصة من أنساق الواقع الاجتماعي». وحول هذا الجانب الثاني، يؤكد جوفمان بشكل بالغ الوضوح:

لا أظن أن بالإمكان تعلم أي شيء أيًا كان عن حالة سوق السلع الاستهلاكية أو القيم العقارية المختلفة في مدينة من المدن أو أنماط التوريث الإثني في إدارات البلديات أو بنية

نظام القرابة أو أيضا التغيرات الصوتية في لهجات جماعة من الجماعات، عن طريق حشد أو تجميع لقاءات اجتماعية مع أشخاصٍ قد يكونون منخرطين في هذه المجالات[٣٢].

وعندما ينصب مجهوده، في بحوثه الأخيرة، على «بنية التجربة الفردية في الحياة الاجتماعية»، بأكثر مما ينصب على نسق التفاعل، فإنه يحدّد أنه «يعطي شخصيًا الأولوية للمجتمع ويعتبر انخراطات فرد من الأفراد ثانوية»، لكنه يعترف بأن التحليل الذي يقترحه «يبدو أنه يبتعد بشكل حاسم» عن مسائل كمسائل «التباينات بين الطبقات المحظوظة والطبقات غير المحظوظة»[٢٣].

وإذا كانت سوسيولوجيا إ. جوفمان، بنطاق الملاحظة ومستوى الواقع الاجتماعي المستهدَف المميزين لها، لا تسمح برؤية ودراسة الطبقات الاجتماعية، فإنها لا تنفي مع ذلك وجودها الواقعي. على العكس، فجوفمان لا يتوقف عن التذكير بوجود تلك المستويات من مستويات الواقع الاجتماعي والتي تُوجَدُ فيها كيانات كالجماعات أو الطبقات والتي لا يدرسها هو نفسه. وقد كتب يقول: «إن مقصدي لا يتمثل البتة في تناول الموضوعات المركزية لعلم الاجتماع، أي التنظيم الاجتماعي والبنية الاجتماعية»[٢٤]. وقد يقوم بعض علماء الاجتماع الذين يدرسون التفاعلات بالجمع بين هذا الخيار والزعم الخاص بعدم وجود جماعات أو طبقات أو أي كيان جماعي آخر قد لا يكون [في نظرهم] سوى اختلاقات. ولكن حتى عندما يتحلون بالاتزان الإبستمولوچي والتواضع النظري اللذين يتمتع بهما واحد مثل جوفمان، فإن من الوارد أيضًا أن يشتبه آخرون بأنهم ينفون وجود هذه الكيانات الجماعية. والحال أن موقفًا كهذا، لو وصل إلى سمع علماءٍ من فرعٍ معرفيٍّ آخر، من الوارد أن يبدو موقفًا بشعًا ودنيئًا تمامًا. فالواقع أنه من غير الوارد أن تخطر ببال أي عالم من علماء الفلك فكرة الاشتباه في أن علماء الأحياء الذين يلاحظون الميكروبات بمساعدة الميكروسكوبات، أو الاشتباه في أن علماء الفيزياء، الذين يشتغلون على أصغر مادة بما لا حدَّ له، ينفون وجود الأجسام البشرية أو الكواكب. ولابد من رصد سبب هذا التباين في طبيعة الموضوع (الاجتماعي أو الفيزيقي) المدروس كما في الأسلوب الذي يدافع به الباحثون عن صلاحية نظرياتهم. والموضوعات الاجتماعية تتميز دومًا بطابعٍ سياسي أو

إيديولوچي. ونادرًا ما يفلت الباحث – هو نفسه أو عبر النظرة المنصبّة من الخارج على بحوثه – من هذا النوع من الأحكام أو الشبهات المتعلقة بالآثار السياسية لبحوثه، لكن المشكلة يفاقمها دفاعُ الباحثين غالبًا عن نموذجهم النظري بوصفه نموذجًا صالحًا لتوضيح أو لتفسير كل شيء(٢٥).

ويحاول إ. جوفمان أن لا ينزلق من اختيار نطاق سوسيولوچي ضيق، ومن الرغبة في مراعاة النسق الخاص للتفاعل، إلى موقف واقعي من الناحية الإبستمولوچية، قد يجعل من التفاعلَ الشكلَ الأولي للحياة الاجتماعية ومن التصرفات في التفاعلِ المبدأ التفسيري لكل بنية اجتماعية عامة. وخلافًا لعددٍ من الباحثين المشتغلين على مواقف من النوع نفسه، فإنه لا يرى أن العالَمَ الاجتماعي «يصمد» عن طريق «المواءمات المتواصلة التي يجريها الفاعلون بعضهم مع البعض الآخر في مجرى أفعالهم الملموسة»(٢٦). ولا نجد عنده أي رؤية رومانسية للحياة الاجتماعية على أنها سيرورة إعادة خلق متصل من جانب الفاعلين. على العكس تمامًا، فجوفمان يحذو حذو جميع الباحثين الذين، كماركس أو دوركايم أو ليڤي– ستروس، شدَّدوا على الوجود المسبق لعدد من المؤسسات أو البنى الاجتماعية:

> لكن الأفراد الذين أتحدث عنهم لا يخترعون عالم لعبة الشطرنج في كل مرة يجلسون فيها إلى اللعب ؛ كما أنهم لا يخترعون السوق المالية عندما يشترون سهمًا ما، ولا يخترعون نظام السير على القدمين عندما يتحركون في الشارع. وأيًا كانت فرادات دوافعهم وتفسيراتهم، فإن عليهم، لكي يشاركوا، أن يندرجوا في معيارٍ قياسيٍّ للنشاط وللتفكير يجعلهم يتصرفون بالشكل الذي يتصرفون به(٢٧).

ومثل هذا التفكير يفترض نظرية عن الصوغ الاجتماعي الضمني، وذلك لأن الفاعلين، لكي يندرجوا في مقاييس تواصلاتٍ مدرسية، اقتصادية، ثقافية، إلخ، موجودة قبلهم، لديهم حاجة إلى أن يكونوا قد شكلوا الكفاءات والاستعدادات التي تسمح لهم بالتكيف على النحو الصحيح مع المواقف المتباينة التي تظهر لهم والتي تعلموا التعرف على طبيعتها. إلاّ أنه إذا كان إ. جوفمان يحدّد أن أطر التجربة التي يدرسها «ممأسَسَةٌ بأشكال مختلفة» وأنها «تتغير من الناحية التاريخية»(٢٨)، فإنه لا يوجّه عمله مع ذلك في طريق دراسةٍ سوسيووراثية.

وغالبًا ما تُعَدُّ أنماط الموضوعات التي ينظر فيها جوفمان جد بعيدة عن تلك التي يحرك النظرَ فيها منظِّرو العوالم أو الحقول. فهو يتحدث، مثلاً، عن «دراسة سوسيولوچية للمحادثات واللقاءات العَرَضية والمآدب والمرافعات القضائية والتسكعات»[٢٩]. والحاصل أن جانبًا من هذه المشاهد إنما يقع خارج الحقل، بل غالبًا خارج أي مؤسسة. ويصعب علينا، في الواقع، أن نرى كيف يمكن دراسة حفل زواج – أو تفاعلٍ مدنيٍّ عابرٍ بين شخصين يجهل أحدهما الآخر أو محادثة خاصة بين زوجين حول موضوع حياتهما الجنسية أو محادثة غير رسمية بين أصدقاء في بارٍ – انطلاقًا من فكرة كفكرة الحقل: فالفاعلون لا يتصرفون هنا بوصفهم فاعلين متنافسين في عالم اجتماعي معين، بل إنهم أحيانًا ما يكونون، كما في حالة العمال، فاعلين خارج الحقل بحكم التعريف: فموضوع لقائهم لا يرتبط باحتياز أي رأس مالٍ خاص بحقلٍ ما، إلخ.

على أن من الصعب أن نمنع أنفسنا من تصور أن ما يدرسه إ. جوفمان، ويضعه على مستوى نسق التفاعل، غالبًا ما يمكن ربطه بقواعد أعمَّ للحياة الحضرية مميِّزَة لبعض المجتمعات (الحضرية[٣٠])، في بعض العصور، بل وربما في بعض الطبقات. والحال أن «قواعد الاعتزاز بالنفس والمراعاة» التي يتحدث عنها جوفمان[٣١] والتي تقود الفاعلين إلى «عدم فقدان احترام» الآخر وإلى «صون ماء الوجه» من شأنها أن تكون، بحسبه، «كابحًا اجتماعيًّا أساسيًّا» أو «سمة بنيوية أساسية للتفاعل». وكان هذا التوجه قد جرت مواصلته (وتجذيره أكثر بقدر ما أنه يظل توجهًا نظريًّا بالأساس) من جانب آن و. رولز التي فصلت بشكلٍ أوضح مما فعل جوفمان بين «نسق التفاعل ونسق البنية الاجتماعية»[٣٢]. فمن شأن التفاعل أن يكون في الواقع نسقًا متمايزًا عن الأنساق الأخرى له قواعده الخاصة أو قيوده الخاصة أو متطلباته الخاصة («لزوميات الأنا ولزوميات الاختلاط الاجتماعي»)[٣٣] وتحدّد رولز هذه الخصوصية بالحديث عن «اللزوميات المساواتية لنسق التفاعل الخاص»[٣٤] أو عن «قيم التبادلية الخالصة الكامنة في أساس نسق التفاعل»[٣٥].

ولكن ماذا تكون أنماط التكوينات الاجتماعية الداعمة أو المولِّدة لمبادئ سلوك كهذه (الاعتزاز بالنفس، المراعاة، التبادلية، المساواتية)؟ لو كان نسق التفاعل بنية

شاملة مستقلة عن أي بنية كبرى تستوعب كل شيء، فإن هذا من شأنه أن يعني أن هذه القواعد أو هذه المبادئ يمكن رصدها في شتى أنواع المجتمعات (التقليدية كما الحديثة)، وفي جميع أنواع مجالات النشاط (في الأسواق الاقتصادية كما في صالونات الاجتماعيات) أو في كل أنواع الجماعات الاجتماعية (عند أدنى شرائح البروليتاريا أو بين الذين بلا مأوى كما عند البورجوازيين أو الأرستوقراطيين)، وهو أمر أكثر من مشكوك فيه. ويبدو أن إ. جوفمان ينسى أن قواعد السلوك المهذّب إنما يتم تعلمها في إطار الأسرة كما بمناسبة الاتصالات بأعضاءٍ من خارج هذه الأسرة، وأن هذه القواعد متغيرة بحسب المجتمعات، وخاصة بحسب درجة تهذيب الشمائل والسيطرة الذاتية على النفس التي تم بلوغها[٣٦]. وليس من قبيل الصدفة أن باحثين آخرين قد تمكنوا من تخيل الأطر البنيوية الغائبة أو غير المرئية في جزءٍ من بحوث عالم الاجتماع [إ. جوفمان]. وهكذا صيغ الافتراض الذي يذهب إلى أن جوفمان ربما يكون قد عالج خاصةً الطبقات المتوسطة الأميركية، وبالأخص العلاقات بين الأنداد في وسط هذه الطبقات، وأنه ربما يكون قد نسي العلاقات الأقل تناظرًا، الأكثر تراتبية والأكثر عنفًا والتي تنشأ بين أعضاء طبقات اجتماعية مختلفة[٣٧]. والحال أن إهمال الخصائص الاجتماعية العامة للمتفاعلين أو التصرف وكأن اندراجهم في جماعة أو في مؤسسة أو في حقل يعد جانبًا ثانويًا في التحليل، إنما يعني المجازفة لا محالة بالانتباه إلى النسق الاجتماعي والتاريخي عبر أنساقٍ أخرى لأن نسقِ التفاعل، حتى وإن كان يشكل مستوى خاصًا من مستويات الواقع الاجتماعي، لا يمكن أن يكون شاملاً ولا أن يدير المنطق نفسه أو القواعد نفسها أيًا كان العصر أو المجتمع أو الطبقة موضع الدراسة.

بل إن بعض الباحثين قد أفصحوا عن الفكرة التي تذهب إلى أن بحوثًا كبحوث إ. جوفمان إنما تنطوي دومًا على مستوىً خلفي سوسيولوچي كبير ضمني. وتلك حالة روبير كاستل، الذي يعتمد مع ذلك بشكل أساسي على العمل الأكثر تناسقًا من الناحية المؤسسية والذي قام به جوفمان في مستشفى لعلاج الأمراض النفسية. ويقول ر. كاستل إنه قد انجذب إلى كتاب «**الملاجئ**» «بسبب التوجه الذي [رآه] يطبقه بين مفاهيم سوسيولوچية مكبَّرة، عامة، تطل على التشكيلات الدقيقة، من جهة، والتحليل الأكثر دقة، والأكثر قربًا والأكثر رهافة، لهذه المواقف

الخاصة، من الجهة الأخرى»[٣٨]. فنحن بإزاء «مفهوم بنيوي» مبني على أساس «ثوابت» تقترب من حقائق واقعية جد متباينة كالدير والثُكنة والمدرسة الداخلية والسجن ومعسكر الاعتقال والمستشفى ومستشفى العلاج من الأمراض النفسية، إلخ (الفاعلون تتولى المؤسسةُ المسئوليةَ عنهم بالكامل، ويحيون في اختلاط كبير ضمن فضاءٍ مفصول عن الخارج، ومرجعيتهم إيديولوچية مشتركة، إلخ)، ويسمح مفهوم المؤسسة الكاملة بإعطاء معنىً للتفاعلات المرصودة. ويواصل ر. كاستل التحليل رائيًا في فكرة «علاقة الخدمة» (التي يمكن رصدها بين طبيب ومرضاه أو بين صاحب جراج وزبائنه، إلخ) نوعًا هو النوع نفسه لإطارٍ سوسيولوچي كبير. وفي بعض هذه التحليلات، من المؤكد أن النظام الاجتماعي ليس في المركز، لكنه يُبدي حضوره وكأنه خلفية مستترة. وعندئذٍ فإن جوفمان لا هو تفاعليٌّ جذري، من شأنه أن لا يرى التفاعل إلاَّ بوصفه واقعًا معزولاً مستقلاً بالكامل، له قواعده أو أعرافه الخاصة، ولا هو سوسيولوچي النظرة المكبِّرة الذي يتخذ من التفاعلات ذريعة أو مثالاً توضيحيًا لحقائق واقعية من نوع آخر – أكبر: مجموعة صغيرة، مؤسسة، عالم، حقل أو فضاء اجتماعي شامل– قد تكون الموضوعات الحقيقية للتحليل.

والحال أن الخلفية السوسيولوچية الكبيرة – «المجتمع المعاصر، البيروقراطي والصناعي»– إنما يدافع عنها علنًا كاتب كچون جومبيرز. فهذا الأخير ينطلق من صورة مجتمعٍ متعدِّد الثقافات لا تحيا فيه الجماعات المختلفة حياة «جيوب منعزلة» بل تكون في تواصل مستديم فيما بينها:

إننا نعتمد، في حياتنا اليومية، بشكل متزايد باطراد على الخدمات العامة وعلى التعاون بين أناس لا يتقاسمون بالضرورة ثقافتنا. والحال أن المصاعب الخاصة إنما تُولَد ما أن ينخرط أفرادٌ من أصول ثقافية مختلفة في أحداث عامة يجري فيها استخدام اللغة، سواء تعلق الأمر باجتماعات اللجان أو بمقابلة أو بمواقف تشغيل لعمال أو بأيِ موقف آخر يتضمن تفاعلاً كلاميًا له وجهة محدَّدة[٣٩].

ويشدِّد چ. جومبيرز تشديدًا أكثر من تشديد إ. جوفمان على المواقف الأساسية (في مقابل المواقف العادية) لحياة المجتمعات، وهي المواقف التي يمكن في ختامها

اتخاذ قرارات مهمة. وغالبًا ما تكون هذه المواقف بمثابة اختبارات إذ تصل بين فرد أو مجموعة من الأفراد ومؤسسات (ممثلي مؤسسات) في إطار محدَّد مؤسسيًا. ومن ثم فإن المواقف يتم اختيارها للنظر في مناسبات الاتصال – ومناسبات سوء التفاهم أو مناسبات شجب التصرفات غير المناسبة- بين مؤسسات رسمية وأفراد منتمين إلى جماعات ثقافية متباينة، وهي مناسبات قد يترتب عليها أثرٌ مُقيمٌ على حياة الأفراد الذين ينخرطون فيها: النجاح أو الرسوب في امتحان، الحصول أو عدم الحصول على وظيفة أو علاوة، إغراء أو عدم إغراء لجنة يمكنها تقديم هذا النوع أو ذاك من المزايا (ترقية أو إعانة أو منحة أو ما سوى ذلك)، إلخ.

ولاشك أن نطاق الملاحظة هو النطاق الذي يسمح بالدراسة الدقيقة للتفاعلات، وأن التحليل يمر عبر وصفٍ دقيقٍ لأسباب وأنماط إساءات الفهم (الافتراضات الثقافية الخاطئة فيما يتعلق بالأسلوب الذي يجب التصرف به في الموقف، معايير التهذيب، النحو، الأسلوب، استراتيچيات الحجاج أو تقديم المعلومات، استراتيچيات تقديم الذات، نبرة الصوب، الوزن، الإيقاع، الوقفات التمهلية، العلامات غير اللفظية كالإشارات والإيماءات وغمزات العينين أو الأوضاع الجسمانية، إلخ)، لكن الباحث إنما يرمي في نهاية المطاف إلى أن يجعل من دراسة حالة التفاعلات التي اختارها بعنايةٍ وسيلةً لتوضيح علاقاتٍ اجتماعية وثقافية متبادلةٍ عامة. ويكتب چ. جومبيرز فيقول أنه يجب «العثور على حالاتٍ نموذجية لمواقفَ أساسية أو لأحداث دالة فيما يتعلق باستخدام اللغة لأجل تحليل الخلفية الاجتماعية والإثنوغرافية»[٤٠]. ويتعلق الأمر، من حيث الجوهر، بالعمل على إظهار «الافتراضات الثقافية المختلفة» والتعسفات الثقافية المضمَرَة لدى من لهم السلطة في هذه المواقف (يتحدث عالمُ اللغة الاجتماعي عن «افتراضات غير مُصاغة غالبًا، خاصةً بالثقافة السائدة أو بالمنظمة التي تُصدِرُ الحكم» أو أيضًا عن «قواعد تفضيلٍ مُجازةٍ ضمنيًا، اتفاقات غير مصاغة بشأن ما يُعتبر صالحًا أو بشأن المعلومات المسموح بها»)[٤١].

وإذا كان چ. جومبيرز يصل التفاعلات التي يدرسها بالفضاء العام للاختلافات الثقافية، فإن آرون ڤ. شيكوريل لم يكف، من جهته، عن العمل على تفاعلات تؤطرها مؤسسات أو منظمات (المدرسة والمستشفى أساسًا). وهو يعتبر الموقف موقعًا لانحرافٍ إلى «مستوى ميكروسكوبي» لـ«قيودٍ وموارد تنظيمية

ومؤسسية أوسع تعكس الاختلافات في الوضعية وفي السلطة، والمميزة لمجتمع معين»[٤٢]. فالمريض والطبيب ليست لهما الأهداف نفسها ولا الشفرات الثقافية نفسها ولا التمثيلات نفسها للمرض أو للجسد ولا المشاعر نفسها تجاه الألم. وهما لا يفسران بالضرورة الموقف بالشكل نفسه، وهذا كله يتباين بحسب النوع [ذكر/ أنثى] والوضعية والأصل الإثني والمعتقدات الدينية ودرجة حياء المرضى. ومن جهة أخرى، فإن الطبيب قد يكون في تفاعل مع عدة أشخاص لهم وضعياتهم المختلفة (تلميذ داخلي، أب، ابنه، إلخ)، وهذا يجد ترجمة له عبر استخدامات لأساليب لغوية مختلفة (مع نبرات وبنىً أسلوبية ونحوية مختلفة).

وحتى إذا كان إ. جوفمان قد دافع عن فكرة نسق تفاعل نوعي خاص، فإنه قد رأى أن التحليلات النحوية أو اللغوية، شأنها في ذلك شأن التحليلات السوسيولوچية الخاصة بالمحادثات بشكلٍ دقيق (والتي لا تراعي العناصر الموضوعية، خارج الكلامية، للسياق المباشر، بوصفها مكوّنات لبنية التواصلات لها استقلاليتها) [٤٣]، قد ارتكبت ما سماه بـ«خطأٍ غير سياقي» إذ قامت بدراسة «عبارات – أمثلةٍ كافية بذاتها» أو بدراسة «تواصلاتٍ كافية بذاتها»[٤٤]. والحال أنه استنادًا إلى المحاججة نفسها، مع مدّها على استقامتها مسافة أبعد إلى حدٍّ ما، يعتقد آ. شيكوريل أن اللغويين قد ضيقوا أكثر من اللازم «سياق» التفاعلات بعدم اشتغالهم إلاَّ على «المحادثات المحدودة بين الأطباء والمرضى». ويتصورهم أن «الوضعيات والأدوار والعلاقات التنظيمية – سواء كانت شخصيةً أو موضعية أو عامة» لا تشكل جزءًا من السياق الذي يجب إعادة بنائه. وهو ينتقد بشكل خاص المقاربات التي تركز على المحادثات[٤٥] والتي – إذ تفصّل أدواتها التحليلية على تواصلاتٍ عاديةٍ، ذات «طابع متخصصٍ» محدودٍ ويسهل نسبيًا فهمها بالنسبة لباحثين يشكلون جزءًا من المجتمع نفسه الذي ينتمي إليه المشاركون في التواصل – تميل بسهولة إلى نسيان حقيقة أن التفاعل قد يظل غير مفهوم بتاتًا بالنسبة لجميع الذين لا يحوزون بعض المعلومات الخارجية قياسًا إلى التفاعل (على سبيل المثال، [معلومات] بشأن توزيع السلطة في المستشفى)، أو الذين لا يحوزون المعرفة العلمية أو التقانية أو المهنية[٤٦] اللازمة لفهم بعض المصطلحات أو بعض المحاجات أو الذين لم يحيوا التجارب الماضية نفسها التي يتقاسمها المتفاعلون.

ويهتم آ. ف. شيكوريل بالفعل أساسًا بالأسلوب الذي يحدث به هذا في هذه اللحظات، هذه اللقاءات، هذه التفاعلات. كيف يجرى تفسير أو إنتاج إشارات، أقوال، من زاوية معارف لغوية أو طبية، أو من زاوية اتفاقات أو معايير ثقافية ضمنية، أو من زاوية قيود تنظيمية أو تقانية أو علمية؟ كيف يتحدث المرضى عن أمراضهم وكيف يعبرون عن مشكلاتهم انطلاقًا من مقولات خارج – طبية قائمة على معتقدات محدَّدة؟ كيف يفك الأطباء شفرة المعلومات التي يقدمها المرضى وكيف يعيدون تشفيرها [بلغتهم الطبية]؟ كيف يتم إجراء التشخيصات؟ كيف يجري اتخاذ القرارات العملية؟ إن هذا المستوى من مستويات الواقع الاجتماعي هو ما يسعى شيكوريل إلى فهمه. ولكي يتم ذلك، فإنه بحاجة إلى إعادة بناء «التأطير المؤسسي للنشاطات» والذي يحدد الوضعيات والأدوار والمؤسسات. لكنه إذا كان يضع التفاعلات في داخل بنى المستشفيات، أو في الفضاء الاجتماعي العام، عندما يتعلق الأمر بالمرضى، فإنه لا يستشعر بالضرورة الحاجة، فيما يخص نمط الموضوع المدروس، إلى القيام، مثلاً، بإعادة بناء المسارات الاجتماعية أو الصياغات الاجتماعية الأسرية، المدرسية، إلخ، للمرضى الذين يدخلون في التفاعل. والواقع أن الباحث، لكي يفهم نمط التواصلات المقصود، ليس مضطرًا في الأغلب إلى استدعاء العناصر الخارجية (السياقية) نفسها أو السابقة على الموقف (والباقية في الحالة المختَزَنة في شخص المريض) إلاَّ حين يسعى إلى فهم أنماط أخرى من الحقائق الواقعية (ممارسات، اختيارات، إلخ).

وما تساعد بالفعل على إظهاره بحوث آ. ف. شيكوريل، هو كل المعارف والخبرات المشتركة والمضمَرَة والتي تستند إليها التواصلات الكلامية الأكثر عادية. وسواء كانت هذه الخبرة مهنية أو ثقافية أو مدرسية (ومرتبطة بالطبقات الاجتماعية الأصلية للمشاركين أو التي انتموا إليها) أو مرتبطة على نحو مباشر أكثر بتاريخ تواصلات ماضية بين شركاء التواصل (بين زوجين، بين أبوين وأبنائهم، بين مدرسين وتلامذة، بين زملاء في العمل، بين أصدقاء، إلخ)، فإنها تقوم إلى حد بعيد جدًا بصوغ بنية الكلام كما الصموتات، أو أشكال الفهم من دون حاجة إلى استماع كلام كثير، أو إساءات الفهم، أو التوترات(٤٧). وبحسب ما إذا كان الشركاء في تفاعلٍ من التفاعلات يعرفون أم لا يعرفون أحدهم الآخر وبحسب ما إذا كان أم لم يكن بينهم ماضٍ مشترك، وبحسب ما إذا كان هذا التفاعل تصوغ

بنيته إلى هذا الحد أو ذاك خصائصَ مؤسسيةً أو مواقع جدّ محدَّدة في فضاء اجتماعيٍّ ما، فإن نوع «السياق» الضروري لفهم التفاعل سوف يتباين. ولهذا السبب تحديدًا فإنه «حيال حدثٍ لغوي، قد يكون الباحث مضطرًا إلى أن يأخذ في حسبانه المعاني المتباينة لكلمة "سياق" – من المعنى الأضيق إلى المعنى الأوسع–، تبعًا لأنماط المعطيات التي يجري تقديمها إلى القارئ»(٤٨).

والحال أن ج. جومبيرز أو آ. ف. شيكوريل لا يمارسان في واقع الأمر تفاعليةً منهجية، وذلك بقدر ما أن التفاعلات، من حيث كونها مستوىً خاصًّا من مستويات الواقع الاجتماعي، هي التي تشكل بالفعل موضوع الدراسة الذي يشتغلان عليه. على أنهما يعترفان بضرورة بناء سياقٍ شاملٍ إلى هذا الحد أو ذاك بحسب نمط التفاعل الذي يتعاملان معه: سياق الفضاء القومي المتمايز والمتراتب اجتماعيًّا وثقافيًّا ؛ سياق المنظمة أو المؤسسة التي تُنظِّم إلى حدٍّ بعيد بنية التواصلات ؛ سياق التفاعلات السابقة بين شركاء التفاعل، أو سياق المعارف التي يتقاسمها هؤلاء الشركاء أنفسهم ؛ السياق المباشر للتفاعل والذي لا يخلق غير عناصر كلامية(٤٩). أمّا التفاعلية المنهجية، بالمقابل، فهي واضحة تمامًا في حالة پ. بورديو الذي اشتغل على نمط معين للتفاعل الاقتصادي (بين الباعة والزبائن)، وإن كان بهدف توضيح ظواهر سوسيولوجية مكبَّرَة(٥٠). وكما عند ج. جومبيرز، الذي يختار بعض التفاعلات الخاصة المحسوسة (مقابلة من أجل اختيار طالبي العمل، امتحان شفاهي، إلخ)، أو عند آ. ف. شيكوريل، الذي يتغلغل في قلب سيرورات تشكيل التشخيصات الطبية أو يلاحظ تواصلاتٍ مصاغةً صياغة مدرسية للغاية في داخل برامج تعليم اللغة الأم في المدرسة الابتدائية، فإن دراسة تفاعلٍ اقتصادي على مستوى جيد من الإعداد، يكتسب كل معناه بمجرد ردّه إلى سوق البيت الفردي وإلى تاريخ بنائه، من شأنها أن تقودنا بعيدًا عن «أحداث لغوية ارتجالية وعابرة»، وعن التسكعات وعن التواصلات الكلامية العابرة في الأماكن العامة أو عن كلام عابرٍ آخر على مناضد دفع الحساب، وكلها أمور يتخذها بعض الباحثين التفاعليين موضوعاتٍ للدراسة.

وبالنسبة لپيير بورديو، فإن التفاعلات المعنية (التفاعلات ذات الطابع الفردي والشخصي وذات الموقع المكاني واللحظة الزمنية، بين زائرٍ لصالون المنزل الفردي لعام ١٩٨٥ [والبائع]) «ليست غير تحققات ظرفية للعلاقة الموضوعية

بين سلطة البنك المالية، والتي يجسّدُها وكيلٌ مكلّفٌ بأن يمارسها بأدب (تفاديًا لإخافة الزبون، الذي لا يملك حرية أخرى سوى الهرب)، وزبون مُعَرَّف، في كل حالة، بقدرة معينة على الشراء و، على نحو ثانوي، بقدرة معينة على إظهارها، وهي قدرة ترتبط برأس ماله الثقافي، المرتبط هو نفسه إحصائيًا بقدرته على الشراء»[٥١]. وكما في النموذج السوسيري، نموذج اللغة/ الكلام، والذي يجعل من كل منطوقٍ جديدٍ تحققًا لبنى افتراضية للغة، فإن بورديو يشكل هذه التفاعلات بوصفها تحققات لبنى اجتماعية (اقتصادية ودولتية هنا) يجب من ثم البدء بإبانتها إبانة موضوعية قبل كل شيء، عن طريق اللجوء إلى التحليل التاريخي والإحصائي خاصةً. وضد النزعة الإمبريقية المفرطة لدى الباحثين الذين يمضون مباشرةً إلى التفاعل ظانين أنهم يمسون الواقع الملموس أكثر من سواه، يرى عالم الاجتماع [بورديو] قلب المقاربة واعتبار أن دراسة التفاعل التفصيلي لا يمكن أن تكون سوى المرحلة الأخيرة للتحليل: «وهكذا يمكن الوصول، بعد هذا المرور الطويل بتحليل بنى وعلاقات القوة الموضوعية بين الفاعلين والمؤسسات، إلى ما يظهر أنه، وفق منهج إمبريقي أو تجريبي مناسب، المرحلة الأولى للبحث، وغالبًا الأخيرة: التفاعل المباشر، القابل لرصده وتسجيله، بين المشتري والبائع، والذي ينتهي أحيانًا بالتعاقد»[٥٢].

لكن ب. بورديو، لكونه كان ناقدًا لبنيوية أنثروبولوجية غالبًا ما أفرطت في اعتبار أشياء المنطق منطقَ الأشياء، يدرك مع ذلك أن التجربة العملية لهذه اللقاءات لا تشبه سيرورةَ تحقُّقٍ محكومة ويمكن التنبؤ بها بالكامل:

إن التفاعل، بعيدًا عن أن يكون مجرد تصديقٍ على بنية العلاقة الاقتصادية، هو تحقق لها غير مؤكَّد دومًا، في مداره، الحافل بالترقب والمفاجآت، وفي وجوده نفسه: وهكذا فإن الملاحظة والوصف الإثنوغرافي يقدمان الوسيلة الوحيدة لفهم ولإعادة تشكيل الصورة التي يتخذها، في تجربة الفاعلين المعيشة، فعلُ عوامل لا يمكنها ممارسة فعلها إلاّ بتحققها عبر [هذه التجربة][٥٣].

وهذا التحديد يذكّرنا بأن نسق التفاعل، على الرغم من إمكان وصله بسياقات تستوعبه، له ديناميته ومنطقه الخاصين، كما يذكرنا بأن هذه الدينامية وهذا المنطق يشكلان جزءًا من الخبرة العملية للعالم الاجتماعي. وما يظهر بوصفه بمثابة

«الحقائق الواقعية الموضوعية الواحدة» منظورًا إليها من بعيد لا يعرض نفسه بشكل واحد في واقع التجربة المعيشة. وهكذا، كما أبرز ذلك إ. جوفمان، فإن تسريحًا أو امرأة تقرر ترك زوجها إنما يشكلان حقيقيتين موضوعيتين لهما دلالتهما وآثارهما الاجتماعية المستقلة عن الأسلوب الذي دارت به الأمور. ومع ذلك، فإن «هذه الأنباء السيئة قد تصل إليك عبر لقاء خاص من شأن لطفه ورقته المساعدة على أنسنة الصدمة [تخفيف حدة وقعها]»(٥٤). والواقع أن الباحثين الذين يشتغلون على أساليب تسريح أو انفصال للزوجين وعلى الآثار التي لا تتخلف هذه الأساليب عن إحداثها على الأفراد المعنيين لا يشتغلون حقًا على الواقع نفسه الذي يشتغل عليه الباحثون الذين يدرسون معدلات التسريح أو معدلات الطلاق بوصلها بسلسلة من المتغيرات التابعة لقياس آثارها في المسارات الفردية.

وبالشكل نفسه، فإن الباحثين الذين يشتغلون بالأساليب الإحصائية على الظروف الاجتماعية لإمكانية اللقاءات السعيدة (الصداقية أو العاطفية) لا يشتغلون بالمرة على الموضوع نفسه ولا على موضوع الاهتمام نفسه الذي يشتغل عليه الباحثون الذين يدرسون الأسلوب الذي تحدث به اللقاءات السعيدة خلال سلسلة من التفاعلات طويلة إلى هذا الحد أو ذاك («الإدراك التدريجي، خطوة خطوة، للأمور المتبادلة، والذي يسمح، في مواقف ومع شركاء معينين، بإمكانية لعبة التعارف المتبادل التدريجية»)(٥٥). ونحن ندرك، في آن واحد، أن علاقات التفاعل لا تدور بشكل مستقل عن الاستعدادات الذهنية والسلوكية لدى المتفاعلين وانطلاقًا من خصائصهم الاجتماعية المتنوعة (المدرسية، السوسيومهنية، الثقافية، الدينية، السياسية، إلخ)، و أنها لا تُختزَلُ في مجرد تحققٍ لاستعدادات اجتماعية بمعنى أنها لها ديناميتها ومنطقها الخاصين:

حين يكون أحدهم «على غير هواك»، لكونه طيبًا أكثر مما يجب أو بشعًا أكثر مما يحتمل، ثريًا أكثر من اللازم أو فقيرًا أكثر ممّا يُحتمل، راقيًا أكثر من اللازم أو مبتذلاً أكثر مما يُحتمل، أو عندما يكون هناك على ما يبدو، على العكس من ذلك، «تيار عابر زائل»، فإن الأمر ليس مجرد مناغمة أوتوماتيكية و«موضوعية» لصفات فيزيقية واجتماعية لكل حدّ أقصى من الحدين ؛ ولو كان هناك قانون لمناغمة من هذا النوع، فمن شأن البحث عن التبادلية الغرامية أن يكون أيسر بما لا حدّ له مما هو في الواقع، وهو ما أمكن لكل واحد تجربته. إن المسألة الأهم هنا هي مسألة تسلسلِ سماحاتٍ متعاقبة تنتهي إلى أن تُشَكِّلَ بالنسبة للطرفين الطابع الغرامي للعلاقة(٥٦).

لكن الأسلوب الذي يُعَرِّفُ به ب. بورديو التفاعل بوصفه تحققًا لبنىً مجاوزة للموقف المباشر إنما يشير بوضوحٍ إلى أنه لا يهتم به بالشكل نفسه الذي يطبقه المتخصصون في دراسة المحادثات دراسة إثنومنهجية أو الذي يطبقه التفاعليون. فما يكمن في قلب مقاربته هو دومًا الفوارق الاجتماعية وعلاقات السيطرة والعنفُ الرمزي الذي يمكن أن تولده لعبة الفوارق الاجتماعية أو انعدامات التناظر بين المتحاورين:

إذا ما تحدث فرنسي إلى جزائري، أو أميركي أسود إلى أميركي أبيض أنجلو ساكسوني بروتستانتي، فإن من يتحدثان ليسا شخصين، بل يتحدث، من خلالهما، كل التاريخ الاستعماري أو كل تاريخ الإخضاع الاقتصادي، السياسي والثقافي للسود (أو للنساء والعمال والأقليات، إلخ) في الولايات المتحدة. وهذا يشير بالمناسبة إلى أن «تركيز [الإثنومنهجيين] على الترتيب المرئي مباشرةً» (شاروك وآندرسون، ١٩٨٦، ص ١١٣) والحرص على إبقاء التحليل أقرب ما يكون إلى «الواقع الملموس» والذي يلهمْ التحليل الأحاديثي (ساكس وشيجلوف، ١٩٧٩، على سبيل المثال) والذي يغذي القصد السوسيولوجي المصغَّر، قد يؤديان إلى إضاعةِ واقع يفلت من الحدس المباشر، ذلك أنه يكمنْ في بنىً مجاوزةٍ للتفاعل مسؤولة عن صوغه[٥٧].

إن المسكوت عنه والضمني والافتراضات المسبقة (*background assumptions*)(×)، والصموتات، والاستخدامات للإشارات شبه الكلامية، الوقفات التمهلية، وبدايات ونهايات المحادثات، وانعطافات الكلام، والعلاقات بين المستويات الكلامية وشبه الكلامية وخارج الكلامية، كل هذا لا يهم بشكلٍ خاص ب. بورديو أو لا يهمه إلاّ بقدر قدرته على السماح بمواكبة الإشكالية السوسيولوجية الكبرى الخاصة بالعلاقات غير المتكافئة بين الجماعات أو الطبقات. فدراسة التفاعل يمكنها أن تكون وسيلة للوصول إلى بنىً اجتماعية أعم، لكنها لا يمكن أن تكون الموضوع الحقيقي الذي يدرسه. وفي هذا النوع من المقاربات، فإن التفاعلات المدروسة ليست فقط تفاعلات دون سواها (يتعلق الأمر بالأحرى بالتفاعلات التي تطلعنا على فاعلين ذوي موارد غير متكافئة)، بل إن المتفاعلين إنما تجري دراستهم بوصفهم ممثلين للجماعات التي ينتمون إليها، وبهذه الصفة وحدها: «إن الرؤية "التفاعلية"،

(×) بالإنجليزية في الأصل. ــ م.

لتعذر مُضيّها إلى ما وراء الأفعال والفاعلين المنظور إليها وإليهم في الواقع الملموس المرئي بكلٍ مباشر، لا يمكنها أن تكتشف أن الاستراتيجيات اللغوية للفاعلين المختلفين تتوقف بشكل وثيقٍ على موقعهم في بنية توزيع رأس المال اللغوي التي نعلم أنها تتوقف على بنية العلاقات الطبقية، عبر بنية فرص الوصول إلى المنظومة المدرسية»(٥٨).

وسوف يُوجَدُ دومًا باحثون يمكنهم لوم إ. جوفمان، انطلاقًا من عملية تحديد مختلف للسياق، على تشديده على الاستقلالية الذاتية للتواصلات اللغوية. وهذا ما يقوم به پ. بورديو، بين آخرين، حين يرى أن حقيقة التفاعل ليست متضمَّنةً كلها بالكامل في التفاعل. وقد لا يكون الإطار المباشر للتفاعل السياق المناسبَ. وبما أنه غارق في نوع من واقعية البنية، ومقتنع بأن وجهة نظره هي وجهة النظر الممكنة الوحيدة وبأنه لا تُوجَدُ من ثم عدة اهتمامات معرفية، فليس بإمكانه أن يرى في المقاربات التفاعلية غير جانبها **الخاطئ** (التجريبية، الوضعية)(٥٩) مشدّدًا على كل ما يغيب عن نظرها:

> إن فكرة **الموقف** الموجودة في مركز الخطأ التفاعلي إنما تسمح باختزال إلى المرتبة متناهية الدقة، الموضعية، العابرة (كما في اللقاءات العرضية بين غرباء) و**المصطنعة** غالبًا (كما في تجارب السيكولوجيا الاجتماعية)، والتي تحدث في التفاعلات، للبنية الموضوعية والمستديمة لعلاقاتٍ بين المواقع المتشكلة والمكفولة رسميًا والتي تنظِّم كل تفاعلٍ واقعي: فالأفراد المتفاعلون يُدخِلون **كل خصائصهم** في التفاعلات الأكثر ظرفيةً وما يقود الموقع في التفاعل هو الموقع النسبي في البنية الاجتماعية [...](٦٠).

وفي طرف المعارضة القصوى لبنيوية پ. بورديو الوراثية، كما في الطرف الأقصى لمجال العلوم الاجتماعية (الأقرب تقريبًا في بعض الأحيان إلى العلوم الإدراكية)، نجد أن بعض البحوث الإثنومنهجية تقوم، من جهتها، باختزال الـ *homo sociologicus*(×) إلى نوع من *homo cognitivus*(××) يحيا في سياقات عملية أو تقانية جد محدودة. فتنمحي الخصائص الاجتماعية للفاعلين أكثر إلى حدٍّ ما، ولا يعود هؤلاء الأخيرون ينتمون إلى جماعات أو إلى طبقات، إلى مؤسسات

(×) الإنسان السوسيولوجي، باللاتينية في الأصل. – م.
(××) الإنسان الإدراكي، باللاتينية في الأصل. – م.

أو إلى عوالم، ولا يحتلون مواقع في حقول، بل ينعزلـــون أو يرتبطـــون بكيانـــات احتمالية (تدفق سيارات أو مشاة، طـــابور انتظـــار، حـــشد)، وتـــصبح المواقـــف المدروسة مواقف تقانية أو عملية بشكل متزايد باطراد. والماضي المختزَن الوحيـــد الذي يظهر ؛ وإن كان أصله الاجتماعي لا يخضع للسؤال البتة، تـــشكله الكفـــاءات التفاعلية المتبادلة أو الممارسات التي يبدو أن الفاعلين يقدمون الدليل عليها:

سواء تَعلَّقَ الأمر بالسير في الشارع أو بأخذ مكانٍ في طابور انتظار أو بقيادة السيارة في ازدحام مروري أو بركوب مصعد أو بمشاهدة حادثة أو بتداول الكلام حول ظروف انتهاك لقانون المرور أو بتنظيم المرور الجوي أو على السكك الحديدية أو بتحديد الاتجاه لعـــابرٍ أو لعاملٍ في الحفاظ على النظام في الفضاء العام، فإن كل نشاط من هذه النشاطات إنما يختبـــر الحياة الاجتماعية الحضرية في *status nascens*(×) الخاصة بها(٦١).

ومع ذلك، فعندما تنصبُّ كل هذه البحوث على بعض استخدامات المكتـــوب، أو على ظواهر التخطيط أو التحضير للفعل، فإن بوسعها الإسهام في تقدم مـــسائل سوسيولوچية جد مهمة من وجهة نظرٍ نظريةٍ تطرح مسألة دور التأمل والحـــساب والقصدية والتخطيط ضمن الأطر الاجتماعية المختلفة للفعل(٦٢).

الفرد: كائن مُفردٌ أم ممثّلٌ لجماعة؟

اتخذ عدد من البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية كأفقٍ له مستوى الواقع الاجتماعي الماكروسوسيولوچي الأوسع، في حدود الدولة – الأمـــة، أي مـــستوى الفضاء الاجتماعي المتمايز والمتراتب. وعندئذ فإن الإطار المناسب لتحديد الـــسياق هو التكوين الاجتماعي «المفهوم بوصفه نظام علاقات قوة ومعنى بين جماعـــات أو طبقات»(٦٣). والحال أن هذا النوع من البحوث كان لوقتٍ طويلٍ في قلب النتاجـــات السوسيولوچية، في النصف الثاني من القرن العشرين في فرنسا، وما مـــن ســـبب علمي هناك بالمرة لئلاَّ يستمر في صوغ بنية جانبٍ من البحـــوث المعاصـــرة. إن تعبيرات مثل «الاستخدامات الاجتماعية لـــ» أو «الاحتيازات المتمـــايزة اجتماعيًّـــا لـــ»، غالبًا جدًّا ما استُخدمت من جانب باحثين يشتغلون على التباينات أو الفـــوارق

(×) الوضعية الأوليَّة، باللاتينية في الأصل. – م.

أو التفاوتات بين الطبقات أو الشرائح الطبقية في موضوع العلاقات بالجسد والصحة والثقافة والمعرفة والفوتوغرافيا والفضاءات الحضرية والنقود، إلخ.

والحال أن الباحثين، مع اهتمامهم بهذا المستوى الماكروسوسيولوچي، لم يظلوا على أي حالٍ معتمدين دومًا على البيانات الإحصائية التي تسمح بالإبانة الموضوعية للفوارق بين الطبقات. كما أنهم قد تمكنوا من تغيير نطاق الملاحظة بإجرائهم لقاءات استطلاعية مع أعضاء طبقات مختلفة أو برصدهم ممارسات هؤلاء الأفراد ذوي الموقع الواضح على خارطة الفضاء الاجتماعي[٦٤]. وباتخاذهم هذا النهج في العمل، واصل الباحثون إثراء المعارف المتعلقة بالطبقات الاجتماعية، راصدين في الوقت نفسه واقع هذه الطبقات على نطاقات متغيرة. وعلى سبيل المثال، فإن الباحثين المشتغلين على التفاوتات المدرسية قد تسنى لهم إمّا العودة إلى الاعتماد بشكل حصري على البيانات الإحصائية، أو الانطلاق من معاينات إحصائية للتغلغل في واقع قاعات الدرس (مدركين أن الأصل الاجتماعي للتلاميذ يلعب الدور الحاسم) أو في واقع الأسر. وعندئذ فإن الدراسة السوسيولوچية المصغرة، الموضعية، إنما تسترشد تمامًا بمعطيات ماكروتاريخية أو ماكروسوسيولوچية عن المدرسة وعن العلاقات المتمايزة للطبقات الاجتماعية في المدرسة. وهدفها هو مواصلة الاشتغال على التفاوتات المدرسية الكبرى على نطاقٍ يسمح مع ذلك بإظهار السلوكيات وأنماط الممارسات والأفعال وردود الأفعال من جانب تلاميذ أفراد وإن كان يتم اختيارهم بوصفهم ممثلين للجماعة أو للطبقة التي ينتمون إليها.

كما تمكن الباحثون من استكشاف الاختلافات داخل الطبقة الواحدة: بين العمال والعاملات، العمال من النوع الحرفي والعمال من النوع الصناعي، عمال التعدين وعمال النسيج، العمال النقابيين والعمال غير النقابيين، إلخ. وعندئذ فإن السياق المناسب للدراسة لا يعود هو مجمل الطبقات الاجتماعية ومجمل علاقاتها، بل الطبقة أو الجماعة المحدَّدتين وما في داخلهما من اختلافات أو تراتبيات محتملة. وهنا، أيضًا، ليس من النادر أن نرى الباحثين يتعمقون، متبنين نطاقات ملاحظة متنوعة، سعيًا إلى رسم صورٍ للعمال أو إلى اقتراح دراسات من موضوع واحدٍ في مجال الممارسات. ومع ذلك، فعندما يستخدم الباحث، مثلاً، صورة فرد

لكي يثري درايته بطبقةٍ أو بشريحة طبقية أو حتى بفئة فرعية في داخل جماعة معينة، فإنه لا يدرس هذه الحالة في ذاتها ولذاتها، بل يدرسها فقط بوصفها مثالاً توضيحيًا للمجموع الذي ترتبط به. فكل شيء إنما يجري وكأن الحالة قيد النظر تمثل شهادة على ماهية طبقةِ هذا الفرد أو جماعته أو فئته، وكأنه، بشكل ما، لسان حالها في فضاء البحث. وكما كتب ذلك چيوڤاني ليڤي، فإن

هذا النوع من السيرة، والذي قد يجوز لنا اعتباره نموذجيًا من حيث إن السير الفردية لا تساعد إلاّ على توضيح أشكال نمطية للسلوك أو للوضعية، إنما يتشابه كثيرًا مع البروزوجرافيا [وصف قسمات وملامح الوجوه]: فالواقع أن السيرة ليست هنا سيرة شخصٍ فرد، بل هي بالأحرى سيرة فردٍ تتركز فيه كل خصائص جماعة. ومن جهة أخرى، فإنه لمن الإجراءات الشائعة الإفصاح عن أعرافٍ وقواعد بنيوية (بنىً أسرية، أشكال تَرَاتُب أو حراك اجتماعيين، إلخ) قبل تقديم أمثلة نموذجية تتدخل في البيان بوصفها براهين إمبريقية(٦٥).

والأمر مختلف تمامًا عندما تكون الحالة قيد النظر غير مبنية وغير مطروحة من الناحية الفكرية بوصفها مجرد نسخة من طبقة أو من فئة معينتين. وهكذا، فعندما ندرس حالات نختارها خاصةً لطابعها الإحصائي غير النموذجي (كحالة الطحان مينوتشيو الذي عاش في القرن السادس عشر في قرية صغيرة في فريول(٦٦) أو حالات النجاح المدرسي في الأوساط الشعبية) (٦٧)، أو لطابعها الفريد (كحالات موتسارت(٦٨) أو القديس لويس [التاسع] (٦٩) أو أوميه تالون(٧٠) أو جيوم الماريشال(٧١) أو فرانز كافكا) (٧٢) أو بمراعاة تعقد المخزونات الفردية من الاستعدادات والتنوع في سلوكيات الفرد الواحد بحسب مجال الممارسة أو ظروف الممارسة(٧٣)، فإن مستوى الواقع الاجتماعي الذي تجرى دراسته هو مستوى مختلف تمامًا(٧٤). وهذا لا يعني أن الباحث الذي يشتغل على حالات فردية بصفتها هذه، أي في فرادتها النسبية، إنما ينتزع هذه الحالات من السياقات الاجتماعية التي تتطور ضمنها. على العكس تمامًا. فالاشتغال على موضوع الأصل الاجتماعي والذي حاولتُ القيام به عن كاتبٍ مثل كافكا، بما لديه من استعدادات وكفاءات وخبرات وإشكالية وجودية فريدة نسبيًا، بهدف إجراء تفسير تاريخي لإبداعه، قد

حتمَ تنويع بؤرة الهدف لإعادة إدراجه في سلسلة من الأطر الواسعة أو الضيقة إلى هذا الحد أو ذاك: وهذا يفترض إعادة بناء كل «مُسلَّمات» العصر (العلاقات الطبقية، حالة القوميتين الألمانية والتشيكية ضمن العلاقات الطبقية، حالة اليهود الخاصة، إلخ)، وإن كان يفترض أيضًا تركيز الانتباه شيئًا فشيئًا على اليهود من جيله وعلى الحلقات الأدبية البراغية في زمنه، وعلى دائرة أصدقائه المحدودة وعلى حياته الأُسرية والمدرسية والسياسية والدينية والعاطفية، إلخ. ومن الواضح أننا قد لا نحشد العناصر نفسها أو قد لا نهبط إلى التفاصيل الدقيقة، إذا كنا نود فهم ممارسات كافكا الغذائية بدلاً من نصوصه، أو إذا كنا نريد دراسة كافكا بوصفه ممثلاً نموذجيًا مثاليًا لحلقة براغ أو بوصفه مشاركًا، بين آخرين، في تيار ثقافي وفني عابر للمجالات. فكافكا - الممثل لحلقة أدبية أو لعصر أو لطبقة أو لمجتمع أو لجماعة أو لنوع من اتخاذ موقع أدبي، أو كافكا الذي نتأمله من حيث ما يميزه عن كل الكُتاب الآخرين، بمن فيهم الأكثر قربًا إليه - ليس كافكا واحدًا. وفي جميع الحالات، فإننا لن نُعلي من شأن العناصر ذاتها في النصوص (أحيانًا سنبقى حيالها على مستوىً بالغ الفجاجة) ولن نمضي إلى البحث عن العناصر نفسها التي يجب وصلها بنصوصه سعيًا إلى تفسيرها أو استنطاقها (بصدد تلك العناصر السياقية).

وكما أن بالإمكان دراسة التفاعل في ذاته ولذاته، **في نسقه الخاص**، أو من حيث كونه مثالاً توضيحيًا أو كاشفًا لظواهر بنيوية كبرى، فإن بالإمكان دراسة الفرد في فرادته وتعقيداته الخاصة، عبر النظر في ما يميزه عن أفراد جد قريبين إليه من الناحية الاجتماعية أو عبر اتخاذه موضوعًا لتحليل التنويعات في سلوكياته كفرد [في مواقف متباينة]، أو من حيث كونه يتقاسم خصائص مع أفراد آخرين في داخل جماعات أو فئات. والحال أن **الفرد بوصفه ممثلاً لجماعة ليس كالفرد بوصفه جماعًا وتسلسلاً شبه فريدين لخبرات صوغ اجتماعي**. ففي الحالة الأولى، يتم النظر إليه من حيث كونه نقطة خاصة في فضاء معين أو من حيث كونه عنصرًا بين عناصر أخرى في مجمل معين (فئة، جماعة، طبقة). وفي الحالة الثانية، يجري إدراجه في تعددية فضاءات أو إجماليات تجعل منه، في نهاية المطاف، كائنًا مفردًا بشكل نسبي. ومن ثم فإن نطاق الملاحظة السوسيولوجي

الأصغر من سواه إنما يُعَدُّ شرطًا ضروريًا، وإن لم يكن كافيًا، للاهتمام بالفرد أو بالتفاعل بصفتهما هذه. وبوسع من هو من بين الباحثين أكثر تركيزًا على الفحص الميكروسوسيولوچي أو الإثنوغرافي أو على تناولٍ وحيد الموضوع[٧٥] أو على السيرة الشخصية أن يتعامل مع الأفراد أو التفاعلات محل الدراسة من باب كونهم وكونها صيغًا مبسَّطة، وذلك بقدر ما أنه يتذكر فضاء الجماعات أو الطبقات بوصفه الأفق التفسيري المناسب الوحيد والفريد. وبالمقابل، يمكن التمسك باستيعاب بعض التعقيدات الفردية على النطاق الماكروسوسيولوچي بالاعتماد على معطيات إحصائية مهمة مبنية بشكلٍ يجعلها قادرةً على مراعاة سلاسل من المعلومات عن الأفراد الواحدين[٧٦].

وفيما يتعلق بدراسة المخزونات الفردية من الاستعدادات ومن الكفاءات، بحسب مستوى الواقع الاجتماعي، المضمر أو المعلن، الذي يستهدفه الباحث، فإن الأولوية هي لانعدام التجانس أو للتجانس، للتناقض أو للتماسك. ومن يعلون من شأن المتغيرات فيما بين الطبقات في داخل العالم الاجتماعي والذين يقومون، في الوقت نفسه، بإيجاد تماثل بين «أطر الصوغ الاجتماعي» و«درجات ظروف الوجود»، يرون أن الحالة الأكثر تواترًا من الناحية الإحصائية للمخزون الفردي من الاستعدادات هي حالة التماسك والتجانس الاستعدادي (الـ *habitus*) [التطبع]؛ حيث الحالة الأكثر ندرة هي حالة التناقض الاستعدادي (*habitus clivé*) [التطبع المنفلق]، والمميز لمن عاشوا حراكًا اجتماعيًا كبيرًا في مجرى حياتهم («المرتدون عن طبقتهم»). ونموذج المرتد هو الحالة الوحيدة للتعددية الاستعدادية التي يسلم بها تلقائيًا علماءُ الاجتماع المتشبثون بالنظر في الفوارق فيما بين الطبقات لا غير. وهم يرون فيها حالةً عجائبية لهوَّةٍ بين طبقاتٍ وقد ارتدَّتْ إلى داخل فردٍ هو هو الفرد الواحد نفسه. والحال أن وجهة نظر سوسيولوچية أخرى حساسة تجاه انتقالاتٍ اجتماعية أقل إثارة وتجاه انتماءات متعددة حتمية مميزة لحيوات فردية في المجتمعات المتمايزة تمايزًا كبيرًا، وتتفادى علاوة على ذلك اختزال تجارب الصوغ الاجتماعي في تجارب يمكن ربطها بالظروف الأسرية الطبقية، يمكنها أن تُظهِرَ تشكيلة أكبر لحالات التعددية الاستعدادية – من حالات تناقضات استعدادية مبكرة وإشكالية إلى انعدامات تجانسات استعدادية أخفَّ مرتبطة بمسار حياة متنافرٍ

أو مضطــرب-، إذ يتكشف في نهاية المطاف أن هذه الحالات الأخيرة أكثر تواترًا من حالات التوحد أو التجانس.

التحليل النفسي والعلوم الاجتماعية:
مسألة نطاق

ما أن نأخذ في الحسبان مسألة نطاق الملاحظة ومستوى الواقــع الاجتمــاعي المستهدف، لا يبدو التحليل النفسيُّ بعدُ بمثابة نهج غريب بشكل خاص عن العلــوم الاجتماعية. وإذا أردنا أن نوجز في بضع كلمات ماهية التحليل النفسي، من حيــث الجوهر، فقد يكون بوسعنا القول بأنه يهــتم أساسًــا بــالتكوين النفــسي والــسلوك الفرديين(٧٧)، وبأنه يرصد لذلك العالم الاجتماعي على النطاق الفــردي - بفــضل النمط الخاص للتواصل الكلامي الذي يشكله العــلاج التحليلــي(٧٨)، وبأنــه يركــز اهتمامه على طفولة الأفراد موضع الدراسة، مع القيام في الوقــت نفــسه بإعطــاء موقعٍ محدَّدٍ في تفسير التصرفات للتجارب الأسرية الأولى (المنفصلة عــن مــسائل ظروف الوجود الاقتصادية والثقافية)، وبالأخص للبُعد «الجنسي» للتجارب.

ومن ثم فإن السلوكيات العادية لفرد معين إنما تُعَدُّ، بالنسبة للتحليــل النفــسي أيضًا، نتاج لقاءٍ بين علاقاتٍ داخل الأسرة مستبطَنَةٍ على شكل «آثــارٍ ذاكراتيــة» والسياقات العلائقية الجديدة التي يندرج فيها الفــرد البــالغ. والعــالم الاجتمــاعي المضمرُ عند فرويد عالمٌ مؤلف من علاقات بين أشخاص، يقوم الأشخاص بمناسبة قيامها بطرح خبرات علاقاتهم الماضية داخل الأُسرة عليها (كعلاقة ســلطة لــلأب على الابن وعلاقة صراعية بين الأم والابنة وعلاقة احترام مــن جانــب الأبنــاء للأبوين، وعلاقة تنافس بين الإخوة والأخوات، إلخ). وكل علاقة مفردة هي ســاحة تحَقُّقٍ أو تنشيطٍ أو بعثٍ لعلاقاتٍ ماضية مشابهة. وقد تقود إلى إعــادة لعــب أدوار عيشت من قبل بالفعل، لأن ما يصفه فرويد هو **مخططــات تــصورية اســتعدادية** بالفعل: وساوس، إكراهات، تواترات، تكرارات، فالعلاقات التي عاشها الفرد داخل الأسرة تعاود الظهور في الحاضر، ما أن يسمح تشابه العلاقات أو مــا أن يكــون قابلاً لإطلاق الطرح (هذا «النقل [التجارب ماضية] إلى موقع آخر»(٧٩))، بوصــفه عنصر إكراه «أقوى مني». وبما أن فرويد قد اشتغل، أولاً وقبل كل شــيء، علــى

حالات مرضى يعانون من أمراض عصابية أو من أمراض ذُهانيــة، فلــيس مــن الغريب معاينة أن هذه العلاقات داخل الأسرة، والتي «تعود» إلى مسارح حاضــر الذات، لها طبيعة صراعية (عودة مكبوتٍ صراعيّ)[٨٠].

وفي جميع الحالات، يشدّد فرويد كثيرًا على العلاقات فيما بــين الأشــخاص (العلاقات مع الأب ومع الأم). ونطاق الملاحظة الفردي والتركيز على المؤســسة الأُسرية يبينان أن التحليل النفسي يركز بؤرة هدفه على المريض وعلى الأشخاص المنتمين إلى كوكبته الأسرية المباشرة. وهذا التشديد علــى الاتــصالات أو علــى العلاقات المباشرة لا ينطوي بالمرة على تنازلٍ وضعيٍ من شأنه التــشديد بــشكل حصري على التفاعلات المرئية المباشرة[٨١]: فهو نتيجةُ حرصٍ على الدقة.

إلاَّ أنه إلى هذا التركيز المشروع للاهتمام المعرفي على التفاعلات فيما بــين الأشخاص، يُضَافُ بحثٌ للأحداث التفصيلية التي تدور فيما بين الأشخاص. وعبــر العلاج التحليلي، نساعد المريض على أن يتذكر مشهدًا كهذا أو تفاعلاً كهذا وقعــا في الطفولة المبكرة، من المتصور أنهما يفسران المعاناة الحاضرة. وهــذا البحــث عن المشهد أو عن الفعل الصادمين إنما يقود إلى نوع مــن الاختزاليــة الوقائعيــة يحول دون فهم المنطق الذهني والسلوكي الذي لا يتشكل مــرةً واحــدة. وكمــا أن «روما لم تُبن في يوم واحد»، فإن الاستعدادات الذهنية (النفــسية) والــسلوكية قــد تطلبت وقتًا وتكرارًا حتى تترسخ ترسخًا مقيمًا في صورة مصغَّرة. فما يتم اختزانه أو استبطانه هو إلى حد بعيدٍ تلخيصات أو تكثيفات لحشد من التفاعلات المتــشابهة إلى هذا الحد أو ذاك. ومما لا شك فيه أن ما نعتبره، مثلاً، علاقة بالأب، هــو فــي الأغلب نتاج – يتعذر رصده بسرعة بالغة في حياة الأفراد التي تتطور – لتنويعــة من التفاعلات مع الأب والأعمام والجد والإخوة والمدرس وصديق الأُسرة، إلخ.

ويدرك فرويد خصوصية التحليل النفسي – على مستوى نطاق الملاحظة كما على مستوى الموضوع محل الملاحظة– حين يحدد لنفسه، كهدف للتفكير، الــصلة بين «السيكولوچيا الفردية» و«السيكولوچيا الاجتماعية». وهو يبدأ بتوضــيح أننــا غالبًا ما نُفرط في تصور وجود تعارض بين هذين الفرعين لعلم النفس وأن دراســة الفرد «لا تنجح إلاّ نادرًا، وفي حالات استثنائية تمامًا، في تجريد العلاقات القائمــة بين الفرد ومن يشبهونه»، لأن

الآخرَ يلعب دوما في حياة الفرد دورَ نموذجٍ، أو موضوعٍ أو شريك أو خصم، ومنذ البداية تطرح السيكولوجيا الفردية نفسها بوصفها، في الوقت نفسه، من جانبٍ معين، سيكولوجيا اجتماعية، بالمعنى الموسَّع، وإن كان المشروع تمامًا، للكلمة. فموقف الفرد من أبويه ومن إخوته وأخواته ومن محبوبه ومن طبيبه، باختصارِ كل العلاقات التي تشكل إلى الآن موضوع بحوث التحليل النفسي، يمكن اعتبارها عن حقٍ ظواهرِ اجتماعية[٨٢].

ويكمن الفارق الكبير في أن السيكولوجيا الاجتماعية – خلافًا للتحليل النفسي الذي ينظر إلى كل علاقة من هذه العلاقات (بالأبوين وبالإخوة وبالأخوات، إلخ) بوصفها مؤثراتٍ لا تَمَسُّ غير أشخاصٍ جدُّ محدَّدين لهم في نظر الفرد المعني «أهمية من الدرجة الأولى»، لا تهتم بالمؤثرات المباشرة للأشخاص المحيطين بالفرد قدر اهتمامها بمؤثرات أكثر عموميةً وجماعيةً: «عندما نتحدث عن السيكولوجيا الاجتماعية أو الجماعية، فإننا نقوم عمومًا بتجريد هذه العلاقات، كي لا ننظر إلاَّ في التأثير المتزامن الذي يمارسه على الفرد عددٌ كبير من الأشخاص الذين يمكن، من نواحٍ كثيرة، أن يكونوا غرباء عنه، وإن كانت تربطه بهم مع ذلك بعضُ الصلات»[٨٣].

ومن جهة أخرى، يُجري فرويد تمييزًا مفيدًا بين نمطين لعودة الماضي إلى الحاضر: الأول هو التذكر الواعي (الذكرى) بينما يتألف النمط الثاني من تكرارٍ معيشٍ لمخطط تصوري علائقي ماضٍ يؤول إلى التحقق – غير الواعي، ضمن العلاج التحليلي (مع ظاهرة «الطرح» على شخص من يقوم بالتحليل) [٨٤] أو ضمن علاقات الحياة العادية – لاستعداداتٍ مختَزَنَة. والنمط الثاني هو الأكثر أهمية بالنسبة لإدراك أن الأفراد إنما يعيدون دومًا لعب الأدوار التي عاشوها في الماضي، من دون أن يدركوا أنهم يعيدون لعبها. فهم يتبنون المواقف نفسها ويعيدون إدراج أنفسهم في المواقع أو المواقف نفسها، ويتصرفون بالأسلوب نفسه وغالبًا ما يُنتجون الآثار نفسها أو النتائج نفسها. ذاكرة لا إرادية، «قوة فاعلة»، ومن ثم يتخذ الماضي شكل استعداداتٍ ولا يعاود الظهور فقط بوصفه ذكرياتٍ تتعلق بأفعالٍ أو أقوالٍ أو مشاعر أو أفكارٍ محدَّدة. فالماضي المختزَن يُوجَدُ أساسًا بحسب ثلاثة أنماط في البنية النفسية: اللاوعي، الذي يتألف من كل التجارب المكبوتة خارج الوعي، والأنا الواعية، والأنا الأعلى، وهي بمثابة محكمة داخلية،

قاضٍ معه رقيب، من حيث كونها النتاج المُستبطَنَ للمحظورات والحدود، إلخ، التي حدَّدها الأبوان (يسندهما في ذلك تنظيمٌ اجتماعي بأسره).

ويرى فرويد أن اللاوعي يتألف أساسًا من خبراتٍ يتعذر وصفها ويتعذر الاعتراف بها وهو نتاج كبت (لـ «ميولٍ جنسية في زمن الطفولة»). والحال أننا هنا بإزاء مسألةٍ إشكاليةٍ بالنسبة للسوسيولوچيا الاستعدادية التي تشير إلى أن قارة اللاوعي تتألف من مجمل التجارب السابقة المشكِّلة للفرد، وإن كان يتعذر الاحتفاظ بذكرى واعية عنها. ليس لأن هذه التجارب قد تكون بالضرورة تجارب أليمة ويتعذر وصفها، وإنما لأن الطفل لا يمكنه «تعلم» التصرف والرؤية والشعور، إلخ، بشكل معين ولا أن يعرف على وجه التحديد، بشكل واضح، ما هو بسبيله إلى تعلمه. وهناك، كما قال پ. بورديو، «نسيانٌ لمنشأ الأمور». فالفرد لا يضع تجاربه الماضية أمامه بوصفها «رصيدًا» أو «مكتسبًا»: فهي جزءٌ مُكَوِّنٌ له هو نفسه، يحدِّد جزئيًا، من دون أن يكون الفرد مدركًا لذلك، تصوراته أو أفعاله. وفي كل علاقة، يستخدم الفرد العناصر اللاواعية (قد يتعين القول، بشكل أقل تشييئًا، عناصر لا واعية) من ماضيه ترسبت على شكل طرق في النظر والشعور والفعل. والحال أن التحليل النفسي، إذ يختزل اللاوعي في ما هو مكبوت، إنما يستحدث رؤية شبه أخلاقية للتكوين النفسي: فقد تكون هناك أشياء محجوبة، يتعذر الاعتراف بها، سرّية، مستترة في الظل، جرَّاء نوع من التحفظ أو الرقابة الأخلاقيين. والواقع أن مما لا مراء فيه أن رؤية كهذه للأمور هي التي تمنح التحليل النفسي جانبًا من قوة غوايته، لأنه هو الذي يزعم كشفه للذات عن الأشياء الأكثر سرّية، المحرَّمة، المسكوت عنها، والتي تكاد تكون مريعة. والقول خاصة بأن المحجوب أو المكبوت يتميز أساسًا بطبيعة «جنسية»، إنما يتميز بطابعٍ مُغْوٍ في الإثارة[٨٥].

والخلاصة أن فاعل العالم الاجتماعي المُضمَر لدى فرويد - الـ *homo psychanalyticus*[×] - هو من ثم أساسًا كائن ذو علاقات، ذو ماضٍ يختزن علاقات، إلاَّ أنه يَجري حذف خصائصه الاقتصادية والثقافية والمدرسية والمهنية والدينية، إلخ[٨٦]. وهكذا فإن التفسير الفرويدي إنما يعتمد على الصيغة التالية:

(×) إنسان التحليل النفسي، باللاتينية في الأصل. - م.

ماض مختزَن (تجارب أسرية مستبطنة ترجع إلى زمن الطفولة، مع التشديد على البُعد الرغبوي في العلاقات داخل الأسرة)

+

سياق (علاقات حالية بين الأشخاص)

=

ممارسات (غضابات فردية، ذُهانات، سلوكيات مَرَضية، زلات، تصرفات خائبة، إلخ).

وبهذه الصيغة، وهي نسخة خاصة من الصيغة العامة التي سبق بيانها، ندرك أن نهج التحليل النفسي ليس غريبًا بشكل جذري عن نهج العلوم الاجتماعية. وفي بعض انحرافات التحليل النفسي التي تركز على الاستعدادات بشكل حصري، يمحو التحليل النفسي السياق ودوره الفاعل. وعندئذ نكون بإزاء «نزعة حتمية خطية لا تنظر إلاَّ إلى تأثير فعل الماضي على الحاضر»[٨٧]. فجميع سلوكيات الذات إنما يجري إرجاعها إلى «الماضي الذي ينتمي إلى زمن الطفولة» وحده والذي قد يكون المحدِّدَ لمجمل مصير الذات. لكن ج. لابلانش وج. – ب بونتاليس يلاحظان أن مؤسِّسَ التحليل النفسي قد اشتغل على مخطط تصوري أكثر تعقيدًا، ليس حاضرُ التجارب فيه أقل أهمية من التجارب الماضية:

لقد أشار فرويد إلى أن الذات تقوم بإعادة النظر فيما بعد في الأحداث الماضية، وأن إعادة النظر هذه هي التي تضفي على هذه الأحداث معنى، بل وفاعلية أو قوة إمراض. ففي ٦-١٢-١٨٩٦، يكتب إلى ف. فلايس: «[...] إنني أشتغل على تطوير فرضٍ مؤداه أن الميكانيزم النفسي ينشأ عبر سيرورة تراتبية: فالمواد الحاضرة على شكل آثارٍ ذاكراتية تتعرض من وقتٍ إلى أخر، بحكم ظروف جديدة، لإعادة تنظيم، لإعادة إدراج»[٨٨].

وإذا كانت تعددية طرائق ممارسة التحليل النفسي لابد لها أن تدفع كل مُعَلِّق إلى الحذر، فإن بالإمكان مع ذلك تعريف التحليل النفسي الفرويدي بعلاماته العازلة الكبرى أو، وهو ما يؤول إلى الأمر نفسه، بتشديداته على هذا الجانب أو ذاك من جوانب الخبرة. وهكذا فإن التحليل النفسي الفرويدي قد تمكن بالفعل من إدراك أهمية البنية الأُسرية في تفسير السلوكيات الإنسانية، وذلك بالنظر إلى المكانة

الأولى لهذه البنية – والتي لم تتأثر كثيرًا بمزاحمة من جانب هيئات أخرى للصوغ الاجتماعي في زمن فرويد– في حياة الأفراد. فالأطفال يكتشفون الواقع الاجتماعي عبر العادات الذهنية والسلوكية لأفراد أسرتهم، حتى وإن كانوا يتصورون أنهم يكتشفون «العالم» لا أكثر. على أن فرويد قد قام ببناء كل نظريته العامة عن التكوين النفسي على نوع خاص من البنية الأُسرية يخص وَسَطَه وعصره: أب قوي، موضع احترام، غارق في نشاط خارج الأسرة ولا يتدخل إلاّ قليلاً في الحياة اليومية للأسرة ؛ أم يسيطر الأب عليها لكنها تلعب دورًا محوريًا في داخل التشكيل الأسري ؛ طفل يتعلم، بحكم جنسه، أن يحب وأن ينجذب إلى أشخاص من الجنس الآخر، ومن ثم يرى في الشخص الذي هو من جنسه منافسًا/ مُزاحمًا محتمَلاً، إلخ. على أن عقدة أوديب، التي يعتبرها حقيقة واقعية في كل طفولة صغرى، إنما ترتبط ارتباطًا قويًا بالبنية التاريخية للعائلة، المتوقفة هي نفسها على علاقات اجتماعية أعمّ (علاقات النوع والعلاقات الطبقية والعلاقات فيما بين الأجيال، إلخ) وعلى أشكال لممارسة السلطة.

لكن التركيز شبه الحصري على التجربة الأُسرية هو أيضًا دالّ على نوع من العمى فيما يخص الأطر الأخرى للصوغ الاجتماعي. فعلى أي حال، يُوَاصِلُ الطفل والصبي والبالغ تشكيل استعداداتهم الذهنية والسلوكية ضمن فضاءات اجتماعية أخرى كالمدرسة وجماعة الأقران والوسط المهني والمؤسسات الدينية والسياسية والثقافية والرياضية، إلخ. وجميع التجارب اللاحقة للتجارب الأُسرية إنما يجري التفكير فيها عمومًا انطلاقًا من المثلث الأصلي المؤلَّف من الأب والأم والأبناء. وعندئذ فإن المُرَبي أو الأستاذ، الكاهن أو الراعي أو الحاخام، رب العمل أو رئيس المصلحة، زعيم الحزب أو الملك أو رئيس بلدٍ ما، العشيق أو العشيقة، الشريك أو الشريكة في ارتباطٍ زواجي، لا يجري تصورهم إلاّ كنسخ بديلة من شخصيات أُسرية (الأب والأم أساسًا).

ومن جهة أخرى، فإنه لو كانت الأُسرة هي الإطار الاجتماعي الوحيد الذي يدرس التحليل النفسي أثره في الصوغ الاجتماعي، فإن هذا التحليل قد ركّزَ نظرته على الأُسرة النووية، وخاصة على شخصيتي الأب والأم، في حين أن الطفل يبني أيضًا تجربته مع أطفال آخرين من العائلة، أو، في بعض الأوساط الاجتماعية، مع

شخصيات موجودة في المنزل كالمربيات والمُربين والخدم. وأخيرًا، فإن التحليل النفسي يشدّد على البُعد الجنسي في العلاقات الاجتماعية، في حين أن أبعادًا أخرى كثيرة، و، بالأخص، دوافع أخرى، تصوغ بنية العلاقات الاجتماعية (من الأبعاد الوجدانية إلى الأبعاد الاقتصادية مرورًا بالأبعاد الأخلاقية والسياسية والجمالية، إلخ). وهذا التركيز على نوعٍ خاص من الأواصر – وهو ميل اختزاليٌّ بالفعل– من الواضح أنه يشكل قيدًا في النموذج الفرويدي لتفسير السلوكيات التي لا تُعَدُّ محكومةً كلها بدوافع جنسية. وقد شدّد نوربرت إيلياس على «وجود أنواع بأسرها من الأواصر العاطفية، غير المتميزة بأي نبرة جنسية»[٨٩]. وهو يرى أن التكوين النفسي لكل كائن بشري إنما يظهر بوصفه تشكيلاً من «التكافؤات الذرية» التي يتميز كل واحد منها بطبيعة مختلفة (التكافؤات الرغبوية والوجدانية والفكرية)، والتي يمكنها أن تتحقق أو أن تتجمد، بشكل مستديم أو بشكل عابر، في العلاقات فيما بين الأشخاص أو في أنماط نشاط جد متنوعة. وهذا «التشكيل الشخصي للكتافؤات»، جد القريب من روح ما أسميه بالمخزون الفردي من الاستعدادات والكفاءات، إنما يتخذ شكله الأول في الطفولة الصغرى، ضمن البنية الأُسرية. ومن ثم فإنه جد متوقف، دفعةً واحدةً، على أنماط من العلاقات والنشاطات – جد متغيرة تاريخيًا واجتماعيًا– يتم تدشينها في داخل الأسرة[٩٠]. وكما هي الحال مع نظرية الـ *homo œconomicus*[×] أحادية المعنى، والتي لا ترى سوى المصلحة الاقتصادية في جميع التصرفات البشرية، فإن الـ *homo psychanalyticus*[××] من الواضح أنه يجري اختزاله في الـ *libido sexualis*[×××] التي تخصه.

وحتى إذا ما كان من الوارد أن يكون عدد من علماء الاجتماع مستعدين للاعتراف، دون مشقّة، بأن العلاقات بين أب/ أم وابنهما/ ابنتهما علاقات اجتماعية وبأن من الأهمية بمكانٍ استيعاب طبيعة العلاقات المنسوجة في وقت مبكر مع شخصيات جد محوريةٍ ومهمّة كالأب والأم سعيًا إلى فهم أنماط السلوك، وخاصة العلاقات مع الآخر بعد البلوغ، فإنهم غالبًا ما يربطون ذلك الجانب من نسيج العلاقات الاجتماعية بمقاربةٍ من النوع السيكولوجي أو من نوع التحليل النفسي.

(×) الإنسان الاقتصادي، باللاتينية في الأصل. – م.
(××) إنسان التحليل النفسي، باللاتينية في الأصل. – م.
(×××) الرغبة الجنسية، باللاتينية في الأصل. – م.

ومما لاشك فيه أنه ليس من قبيل الصدفة – فالتقسيم العلمي لعمل التفسير يفرض ذلك– أن غياب الاهتمام السوسيولوچي بهذه العلاقات المبكرة في داخل الأسرة يشكل ردًا على غياب اهتمام التحليل النفسي بمسائل الظروف الاقتصادية والثقافية لوجود الأفراد وبمواردهم الاجتماعية. وفي هذا نرصد الضعف النسبي للفرعين المعرفيين. فالعلاقات بالأب والأم ليست البتة علاقات منبتة الصلة بالتربة الاجتماعية (فالأب والأم اللذان يتفاعل معهما الطفل، واللذان «يستبطن» أو «يستدمج» وجهات نظرهما، على شكل أنا عليا، لهما أصولهما الاجتماعية ومهنهما وتكويناتهما المدرسية وخصائصهما الطائفية وميولهما الثقافية ومواقفهما الأخلاقية، إلخ) والعلاقات فيما بين الأشخاص هي بالقدر نفسه علاقات «نقل» لموارد مادية وغير مادية شأنها في ذلك شأن العلاقات التي تنسجها الرغبة الجنسية (*libido*). وبالمقابل، فإن الفاعلين الاجتماعيين لا يولودون في طبقات اجتماعية أو في حقول أو في مؤسسات[91]، بل يولدون في أسرٍ و«يتعلمون» طبقتهم (يشكلون استعداداتهم الذهنية والسلوكية المرتبطة بطبقتهم الاجتماعية الأصلية) في العلاقات الحميمة، الفردية، علاقات التماهي والتماهي المضاد، والتي يقيمونها مع أفراد أسرتهم وليس (×) *in abstracto*. والـ *homo sociologicus*(××) والـ *homo psychanalyticus*(×××)، ليسا فاعلين مختلفين، بل إنهما أسلوبان جزئيان في النظر إلى واقعٍ واحدٍ تتداخل فيه أبعادٌ اقتصادية وثقافية ودينية وعاطفية وأخلاقية وجنسية وسياسية وجمالية، إلخ. وإذا كانت النماذج التفسيرية قد انفصلت تاريخيًا بحكم استخدام معاجم ومناهج نوعية خاصة، فإنها ليست غريبة غربةً شديدة الواحد عن الآخر كما قد يبدو ذلك لدى النظرة الأولى. ويمكننا، بالمقابل، اعتبار بقاء الانفصال فيما بينها عقبة في طريق التقدم العام للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

إن التحليل النفسي، إذ يولي الانتباه إلى طبيعة العلاقات التي تُنسَجُ بين الأطفال والأبوين، إنما يسمح بإدراك حقيقة أن علم الاجتماع يختزل الفاعلين الاجتماعيين في خصائص اجتماعية أو رؤوس أموالٍ/ موارد. وهكذا ينتهي علم

(×) في المجرَّد، باللاتينية في الأصل. – م.
(××) الإنسان السوسيولوچي، باللاتينية في الأصل. – م.
(×××) إنسان التحليل النفسي، باللاتينية في الأصل. – م.

الاجتماع إلى تشييئ المواقف وإلى نسيانٍ، في الوقت نفسه، لحقيقة أن الخصائص الاجتماعية ليست فقط ظروفًا موضوعية مادية، وإنما أيضًا استعدادات وكفاءات - مجسَّدة في أجسادٍ جرى صوغها اجتماعيًا- لا تُنتج آثارها الخاصة بالصوغ الاجتماعي إلاّ ضمن علاقات شخصية متبادلة محدَّدة. وظروف وجود طفلٍ ما هي دومًا ظروف وجودٍ مشترك، والخصائص أو رؤوس الأموال أو الموارد التي عرَّفَ علماءُ الاجتماع بها الكبارَ، في خطوط عريضة - وذلك غالبًا لاعتبارات تتعلق بالفهم الإحصائي للواقع- لا يمكن فصلها عن أشكال العلاقات الاجتماعية الفعلية التي تتجلى عبرها وتنتشر وتُحدث آثارها. ولا يمكن لعلم الاجتماع أن يتجاهل حقيقة أن «شخصية» طفلٍ ما، استعداداته الذهنية والسلوكية، إنما تتشكل أولاً وقبل كل شيء من خلال العلاقات الاجتماعية التي يقيمها مع أفراد التشكيل الأُسري. فالطفل يتعلم التصرف من زاوية أفعال وردود فعل أبويه (وإخوته وأخواته، إن كان لديه إخوة وأخوات، لكنه يدرك بسرعة كبيرة أن والديه، بالدرجة الأولى وقبل الجميع، هما اللذان يتمتعان بالجانب الرئيسي من السلطة في داخل البنية الأُسرية، وخاصة سلطة الحكم وتحديد المكانة) واللذين يحددان، من دون أن يدركا ذلك دومًا، مساحة الممكن (الممكن فعله أو الممكن التفكير فيه أو المحتمل). وإذا كان التحليل النفسي ينسى مراعاة الخصائص الاجتماعية للأب وللأم، فإنه، في المقابل، يُحسن صُنعًا حين يذكر الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية بأن من يَدخل في علاقات اعتماد متبادلٍ نوعيةٍ خاصة هو كائنات اجتماعية لا «موارد» أو «رؤوس أموال» أو «خصائص» تُمارسُ فعلها بوصفها «عوامل» أو «متغيرات» في الواقع الاجتماعي. فخلف «الوسط الاجتماعي» أو «الأصل الاجتماعي»، اللذين يجري الجمع بينهما لأغراض التحليل الإحصائي، تتشكل أنماط من العلاقات المشحونة بالمشاعر - الصراعية أو المتناغمة، المتوترة أو غير المتوترة، العنيفة أو السلمية، إلخ- بين كائنات اجتماعية بينها اعتماد متبادل، تصوغ بنىً خاصة للتعايش والتفاعل. ولهذا السبب تحديدًا نجد أن كل علم اجتماعي يرصد العالم الاجتماعي على نطاق الأفرادِ والعلاقاتِ المتبادلة فيما بينهم يقتربُ، طوعًا أو جبرًا، من التحليل النفسي[٩٢].

وما أن نكون بصدد سلوكيات غير نموذجية من الناحية الإحصائية أو جدُّ أقلّوية، يتعاظم خطرُ الاصطدام بمشكلة مزدوجة: هروب من جانب الباحثين في

مجال العلوم الاجتماعية الذين رأوا لزمنٍ طويل أن الظواهر الجماعية وحدها هي التي تهمهم (و«الجماعية» عندئذ اسم آخر للحديث عن «الاجتماعية»)، ومن جانب علماء النفس والمشتغلين بالتحليل النفسي: احتياز لهذه الحالات على أسس خاطئة، أي بالاستناد إلى فكرة أن دراسة التكوين النفسي الفردي (خلافًا لـ«الاجتماعي») هي وحدها التي يمكنها تفسير مثل هذه الحقائق الواقعية. والحال أن الباحثين، في الحالتين، إنما ينسون التفكير من زاوية نطاق الملاحظة: فالعالم الاجتماعي، من حيث كونه عالم علاقات متبادلة بين بشر، يمكن استيعابه في بناه الماكروسوسيولوچية الكبرى كما في بعضٍ من فراداته الفردية أو الجماعية الصغرى. وعندما ندرس على النطاق الفردي حالات غير نموذجية أو أقلّوية – كالنجاحات المدرسية غير المرجَّحة في الأوساط الشعبية أو الرسوبات المدرسية غير المتوقعة بين أبناء آباء يحملون شهادات تعليم عالٍ، أو الأفعال الإجرامية، أو الحالات المرَضيَة (العصابات، الذهانات، فقدان الشهية، السُعار، إلخ)، أو الإقدامات على الانتحار، إلخ – فإننا لا ننتقل من «عوامل سوسيولوچية» إلى «عوامل سيكولوچية»، بل ننتقل من تحليلٍ عن طريق متغيرات كبرى إلى تحليلٍ أكثر تحديدًا وتفصيلاً للواقع. وإذا ما انقاد المرء إلى اعتبار أن «العوامل السيكولوچية» هي وحدها التي تفسر هذه الحقائق الواقعية، فمرجع هذا الانقياد هو الظن بأن التحليل السوسيولوچي هو بالضرورة تحليلٌ عامٌّ بلغة «العوامل» الكبرى أو «الأوساط الاجتماعية» الكبرى أو «الخصائص الاجتماعية» الكبرى. والحال أن الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية، لتمسكهم بنطاقِ تحليلِ ماكروسوسيولوچي، قد جازفوا لزمنٍ طويلٍ بتأكيد هذا التمثيل وبترك أجزاء كبيرة من الواقع الاجتماعي خارج مجال تفكيرهم. إلاَّ أنه علاوة على أن مثل هذه التحليلات بعيدةٌ عن أن تكون عديمة الأهمية تمامًا بالنسبة لفهم هذه الحقائق الواقعية[٩٣]، لم تعد العلوم الاجتماعية تنحصر الآن في تفسيراتٍ «تستند إلى الوسط أو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد».

والحال أن «التفسير استنادًا إلى الوسط» كان متواترًا في قطاعات من علم النفس ومن التحليل النفسي، كما تشهد على ذلك ملاحظة ر. باستيد بشأن الجريمة: «إن المشتغلين بالتحليل النفسي يعترضون على النظرية السوسيولوچية عن الجريمة والتي يعتبرونها نظرية غير كافية. فلو كان الوسط الاجتماعي مسؤولاً

[عن الجريمة]، فإننا لا نفهم كيف أنه، من بين الأفـراد المنتمـين إلـى الجماعـة الواحدة، لا يصبح مجرمين سوى بعضهم، بينما لا يصبح الآخرون مجرمين. ومن ثم فلابد أن التكوين الفردي والبنية النفسية للشخص تتفوقـان علـى العوامـل الاجتماعية»[٩٤]. على أننا باستيعابنا لما هو اجتماعي «بشكلٍ مباشر» بوصفه شبكة متقاطعة من القيود وبوصفه اجتماعًا لعلاقاتٍ ولخصائص غير متجانسة، وأيضًا ببياننا أن كل فرد واقعٌ دومًا في شبكة علاقات اجتماعية مُكَوِّنـة لكينونتـه، فـي سياقات محدَّدة للفعل ورد الفعل، يكون بوسعنا فهم الفرادات التي يمكن ملاحظتهـا في العالم الاجتماعي.

والحال أن الزمن الذي كان بوسع العلوم الاجتماعية فيه استبعاد الفـرد مـن التحليل لكي تهتم فقط بدراسة «الأوساط» أو «الجماعات» أو «المؤسسات» لا بـد أنه قد أصبح الآن منقضيًا. فبحسب الأهداف المعرفية، سوف يتعمق الباحـث فـي الوصول إلى نقطة فردية في شبكة علاقات الاعتماد المتبـادل أو سـوف يتمسك بوصف تشكيل الشبكة في مجملها أو حتى سيحرص على إجراء تحليلٍ يستند إلـى وضع الأفراد في فئة. وتبعًا لما يسعى إلى فهمه، قد يختـزل فـردًا فـي خاصـية اجتماعية (أو في سلسلة من خصائص مجتمعة)، بالنظر إليه على أنه عنصر بـين عناصر أخرى – ومساوٍ لعناصر أخرى– في داخل فئة محـدَّدة، كمـا أن بوسـع الباحث أن يرصد الفرد عن قُربٍ أكثر في فرادته النسبية، مرتبطًا بألف خيط، مـن الخيوط الماضية والخيوط الحاضرة على حدٍّ سـواء، بـأفرادٍ آخـرين. وبحـسب البحث، يمكن النظر إلى الفرد الواحد بوصفه مبحوثًا فاقدًا لفرديته بين آخـرين، أو منتميًا إلى مجموعة من الأطر والمهن الفكرية العليا (أو إلى الفئة الفرعية لمدرسي [المهنة الفكرية] العليا، أو مفصحًا، مثلاً، عن ميوله الثقافية أو تحبيذاته الغذائية فـي إطار بحث كمي واسع النطاق على المستوى القومي، أو بوصـفه كلـود ليفـي – ستروس، الأستاذ الشهير بالكوليج دو فرانس ومؤلف **البنى الأولية للقرابـة**. لكـن ذلك قد ينطبق أيضًا على أي فاعلٍ فردٍ أيًا كان، بـصرف النظـر عـن درجـة شهرته.

وبشكل أعمّ، فقد لا يجب للباحثين أن يغيب عن نظرهم البتة – حتـى حـين تجبرهم تحليلاتهم على الفصل بين الأشياء– أن الفاعلين كائناتُ علاقاتٍ وكائنـاتٌ حاملةٌ لخصائص اجتماعية بشكل غير قابل للانفصال. وحتى مع أن پ. بورديو لم

ينجح هو نفسه قط في الجمع بين البُعدين في بحوثه هو، فإن بوسعنا التعبير عن امتناننا له لكونه أشار إلى هذه الصلة الضرورية بين الأبعاد العلائقية (العاطفية والجنسية) والأبعاد الأكثر كلاسيكية التي دَرَستها العلومُ الاجتماعية:

أود أن أقول فقط أن التاريخ الفردي من حيث ما هو أكثر فرادة فيه، بل من حيث بُعده الجنسي نفسه، هو تاريخ موسوم بمحدِّدات اجتماعية. وهذا هو ما تعبر عنه ببالغ الروعة صيغة كارل شورسكه: «لقد نسيَ فرويد أن أوديب كان ملكًا». إلاّ أنه حتى وإن كان محقًّا في تذكير المحلل النفسي [فرويد] بأن علاقة الأب – الابن هي أيضًا علاقة وراثة، فإن عالم الاجتماع [شورسكه] يجب عليه هو نفسه أن يتجنب نسيان أن البُعد السيكولوچي الخاص لعلاقة الأب – الابن قد يشكل عقبة في وجه وراثة بلا تاريخ، يكون الوريث فيها، في واقع الأمر، موروثًا بالميراث[٩٥].

أين الواقع الحقيقي؟

خلافًا لـ إ. جوفمان الذي سلَّمَ بوجود مستويات مختلفة للواقع الاجتماعي، ذهب بعض التفاعليين إلى أن نسق التفاعل وحده، والذي يصل الأمر بهم أحيانًا حتى إلى اختزاله في نسق «المحادثة»، هو الواقعي، ومن ثم فإن المستويات المختلفة الأكثر ماكروسوسيولوچيةً قد تكون مجرد اختلاقات، نتاجات لإعادات بناء (توليفات، تركيبات، تجميعات) عاديةٍ أو عالمةٍ. وتلك خاصةً حالة راندول كولنز الذي يرى، بشكل محدَّد، أنه ما من وجود حقيقي هناك لأشياء كالدولة أو الاقتصاد أو الثقافات أو الطبقات الاجتماعية[٩٦]. فقد لا تكون هذه الكيانات الجماعية سوى أساليب اختزالية للحديث عن مجموعاتٍ من أفراد يمارسون فعلهم في مواقف صغرى[٩٧]. وسعيًا إلى زيادة حدة هذا الواقع الخاص بإفقاد الكيانات الجماعية واقعيتها، يُبرز هؤلاء الباحثون أنفسهم مجهود التوليف و«الاختلاق» الذي تقوم به هذه الكيانات الجماعية والذي ينجزه الفاعلون العاديون أنفسهم. وسواء كانوا إداريين أو مديرين أو محاسبين أو شرطة أو أطباء، إلخ، فإن الفاعلين المشاركين في مجهود توليف وتركيب المعطيات الديموغرافية أو الاقتصادية أو الوبائية أو الجنائية، إلخ، متيحين إمكانية للعمل على إظهار حقائق واقعية غير مرئية للإدراك المباشر، هم فاعلون عديدون[٩٨]. وهكذا يتحدث آ. ف. شيكوريل عن الفاعلين المكلَّفين بعمل «ملخصات» تقود إلى «تحويل الأحداث الصغرى إلى بنى كبرى».

وقد لا يكون هناك ما يمكن إعادة قوله لهذه السوسيولوچيا التي تُركِّزُ على تقانات الإبانة الموضوعية وتوليف وتشكيل المعطيات، لو لم تكن مصحوبة غالبًا بمفهوم بأكمله عن «الواقعي» يتميز بمحدودية خاصة ويسهم بالأخص في الإبقاء على الفكرة التي تذهب إلى أن الأحداث الصغرى هي وحدها الموجودة وجودًا واقعيًا بينما لا تعدو البنى الكبرى أن تكون آثار تَصَوُّرٍ لدى الفاعلين أو الباحثين.

على أن استخلاص استنتاجاتٍ كهذه من ذلك هو نهج جد غريب لأن هذا يعني نسيان أن جانبًا كبيرًا من موضوعات الواقع التي تشتغل العلوم الاجتماعية عليها لا تتم ملاحظته بشكل مباشر، بل يفترض أدوات وحسابات وتصورات مفاهيمية، تكون أحيانًا شديدة التعقيد. ومن المؤكد أن المواقف أو الميول أو الاستعدادات المرتبطة بالطبقات أو بالشرائح الطبقية المختلفة يمكن رصدها على نطاق الأفراد وممارساتهم وتفاعلاتهم، إلاَّ أنه قد لا يكون بوسع أحد العمل على إظهار المواقف أو الميول أو الاستعدادات التي تتقاسمها أغلبية أفراد طبقة ما، وهي مواقف وميول واستعدادات متمايزة عن مواقف وميول واستعدادات طبقات أخرى، من دون بيان موضوعي إحصائي يوضح هذا النوع من التواتر والافتراق. وتساعد البحوث الإحصائية الكبرى (الوبائية، المدرسية، الاقتصادية، الثقافية، إلخ) على إظهار انقطاعات في الاستمرارية وفوارق وتعارضات وتمزقات قد يكون من الصعب رصدها من جانب العين التي تركز بصرها على الأفراد وتفاعلاتهم. والحال أن شيكوريل، إذ يكتب فيقول أن «القرارات التي تقود إلى إيجاد توزيعات بحسب الدخول والتعليم والطبقة الاجتماعية والجماعة المهنية، إلخ، **تخلق كيانات جماعية** في المجتمع العام»(٩٩)، إنما يساعد على ترك الشك يحوم فيما يتعلق بالوجود الواقعي لهذه الكيانات الجماعية. لكنه ينسى أن الباحثين، إذ يقومون مثلاً بإظهار علاقات سببية قوية بين درجات ظروف الوجود وسلسلة بأكملها من الممارسات والميول والمواقف، إلخ، لا يختلقون هذه التلازمات أو هذه التواترات: إنهم **يكتشفونها** لا أكثر. بل يمكننا أن نضيف أنهم لا يمكنهم اكتشافها إلاَّ بهذه الطريقة، وبهذا النوع من عمليات التشفير وبيان الارتباطات المنتظمة بين المعطيات. أمَّا أن الباحثين يضطرون إلى «اتخاذ قرار» بشأن سلسلة من التشفيرات، فإن هذا لا يقلل في شيء من واقعية الحقائق التي يمكنهم توقعها بفضل مناهج التحليل الكمي هذه.

والحال أن كل شيء يدور وكأن مجال الواقع قد انحصر – في أعين بعض الباحثين– في ما يمكن للإدراك الذاتي المباشر، غير المستعين بأدوات، أن يسمح لنا بملاحظته. الأفراد، الأشياء، التفاعلات فيما بين الأفراد أو فيما بين الأفراد والأشياء: تلك ألِفُ وياءُ الواقع في هذا المفهوم التفاعلي الضيق عن الواقع (الـ[×] «*truly empirical level*»، بحسب تعبير ر. كولنز). ويرى كولنز أن الميكروسوسيولوجيا التي تدرس الأسلوب الذي يتفاعل به الأفراد في المواقف التي يرى فيها الأفراد بعضهم البعض الآخر ويحسون فيها بعضهم بالبعض الآخر ويستمعون فيها بعضهم إلى البعض الآخر إنما تشكل «الجانب الأكثر صلابة في ما نعرفه عن العالم الاجتماعي». وهو يرى أن من شأننا أن نتوصل إلى فهم أفضل للحقائق الأكبر أو ذات الأمد الزمني الأطول لو نظرنا إليها على أنها مُؤَلَّفة من مواقف صغرى عديدة[١٠٠]. وعلى أي حال، فإننا لا يمكننا – مثلما لا يمكننا اعتبار أن استخدام تقانات الإبانة الموضوعية والتوليف والتجميع والتشفير وصوغ المعطيات في قوامٍ محدَّد يُقلِّلُ مثقال ذرة من واقعية الحقائق التي يسمح استخدام هذه التقانات بإظهارها –أن نتصرف وكأن التفاعلات التي يمكن ملاحظتها بالعين المجردة قد تجلت بشكل مستقل عن «القرارات» التي اتخذها الباحثون الذين قاموا بدراستها، خاصة فيما يتعلق باختيار السمات المناسبة لوصف وتحليل حقائق واقعية لم يتم تناولها قط تناولاً شاملاً.

وبوسع الباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بلورة «معرفة غير مباشرة» بالواقع[١٠١]، أي أن بوسعهم بناء موضوعات لم يتم قط رصدها أو رؤيتها أو «عيشها» بصفتها هذه من جانب أحدٍ وليست لها أي عيانية من زاوية نظر عادية: معدلات إعادة السنة المدرسية (في مرحلة معينة من سنوات الدراسة الأكاديمية) بحسب الفئة الاجتماعية المهنية، معدلات التضخم خلال عقد من الزمان، ومعدلات الحركات السكانية البطيئة على مدار عدة عصور، إلخ. فمثل هذه المعرفة غير المباشرة – والتي تسمح بتجاوز الأفق المحدود لجميع السوسيولوجيات الظاهراتية التي تختزل العالم في ما تسنى للناس الإحساس به والتفكير فيه والتحدث عنه– تفترض فصلاً بين الإدراك والمعرفة: إن بوسعنا

(×) «المستوى الإمبريقي حقًا»، بالإنجليزية في الأصل. – م.

معرفة العالم خارج الإدراك المباشر والحالِّ لهذا العالم، وذلك عبر إعادة بناء الواقع انطلاقًا من مجمل معطيات يتم جمعها ثم يتم تشكيلها.

والحال أن التفاعليين، الذين يظنون أن نسق التفاعل أكثر «واقعية» من أي مستوى آخر من مستويات الواقع الاجتماعي، إنما يتواصلون بشكل معين مع مفاهيم سادت قبل الثورة العلمية الكوبرنيكية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وهذه المفاهيم، التي أرجعها كرجيچتوف پوميان إلى أواخر العصر القديم، تُطابِق بين «المعرفة» و«الإدراك». ومن جهة أخرى، فإن التفاعليين إنما يستسلمون للأوهام فيما يتعلق بالطابع المباشر أو الحال للوصول إلى هذه الحقائق الواقعية المتمثلة في الأفراد أو ممارساتهم أو تفاعلاتهم حين يرون بعضهم البعض الآخر أو يستمعون بعضهم إلى البعض الآخر أو يحسون بعضهم بالبعض الآخر، وحتى لو سُجِّلت بالڤيديو:

الحق أننا حين نتحدث عن المعرفة المباشرة إنما نرتكب إساءة استخدام للُغة. وإذا كنا نود أن نكون دقيقين كل الدقة، فقد يتعين علينا قول: «المعرفة التي اعتقدنا أنها مباشرة». لأنها لم تكن كذلك. ولم يكن بوسعها وليس بوسعها أن تكون كذلك، ذلك أن مجموعة بأكملها من التوسطات، بدءًا بالحواس والافتراضات المتنوعة التي تُشكِّل [هذه الحواس]، إنما تتداخل دومًا بين «الذات» و«الموضوع». وليست المعرفة المباشرة سوى خرافة. إنها نوعٌ من فردوس معرفي مفقود، نبحث عنه دومًا وهيهات أن نصل إليه. لكنها كانت بالنسبة لعلماء العصر الوسيط حقيقة واقعية. واستنادًا إلى الإيمان، ليس فقط بإمكانية التوصل إلى معرفة مباشرة، وإنما أيضًا باستحالة وجود معرفة غير مباشرة، أو، على الأقل، معرفة لا تجعل من المعرفة المباشرة نقطة انطلاقها، أسَّسوا كل مناهجهم. والحال أن هذا الإيمان هو ما يكذبه العلمُ الحديث بممارسته، وكذلك بنظريته. فما هي، في الواقع، آثار القطيعة الكوبرنيكية بين المرئي مباشرةً والقابل للفهم؟ حتى نرصدها، دعونا نُذَكِّرْ أولاً بأن القابل للفهم، في حالة علم الفلك، هو ما يمكن وصفه بلغة الهندسة. وليس هذا أصيلاً بالمرّة. فنظرية بطليموس كانت، هي أيضًا، نظريةً رياضية. إن الجديد الذي جاء به كوبرنيكوس هو وضع القابل للفهم الرياضي في تعارضٍ مع التعميمات التي توحي بها المعرفةُ المباشرة. ومن ثم فإن هذه الأخيرة إنما يتكشف عجزها عن تأمين انتقالٍ إلى القابل للفهم. لأننا إذا ما اعترفنا بأن النظرية الكوبرنيكية تتطابق مع الواقع، ونحن نعرف إلى أي حدٍّ كان هذا الاعتراف صعبًا، فسوف يترتب على ذلك أن المعطيات الكمية وحدها – وهي هنا: مقاييس مواقع الكواكب– هي التي تشكل مجموعة من المعاينات التي تسمح باستخلاص نسقٍ قابلٍ للفهم، في حين أن إفادات الإدراك الكيفية توقِعُ في الخطأ[١٠٢].

والحال أن الحقائق الماكروسوسيولوچية ليست أشياء قد تكون غير مرئية بسبب ابتعادها إمّا في الزمان (حقائق الماضي التي لم يعد بإمكاننا التعرف عليها مباشرة، عبر الملاحظة المباشرة)، أو في المكان (الكواكب التي لا يمكننا رؤيتها لأنها جد بعيدة عن حقل رؤيتنا). بل يتعلق الأمر بحقائق واقعية غير قابلة لإدراكها لأنها تتجاوز نطاق حيواتنا الفردية: وهي تشتمل على سيرورات تاريخية طويلة أو ظواهر جماعية واسعة النطاق. والحاصل أن استخدام البيانات المرقّمة، ثم المناهج الإحصائية، اعتبارًا من القرن التاسع عشر، هو ما سوف يسمح فعلاً بتغيير المعادلة إلى حدٍّ جد بعيد:

سواء تعلق الأمر بالتطور الديموغرافي أو تقلبات ناتج العشر أو الأسعار أو الموقف حيال الموت أو الجنسانية أو الجسد أو محو الأمية أو علاقات السيطرة أو المدن أو المشروعات الاستثمارية أو المؤسسات الثقافية أو التغيرات المناخية أو تحولات البيئة، إلخ، فإن كل هذه الموضوعات التي يدرسها المؤرخون في أيامنا هذه هي موضوعات أعيد تصورها. وبما أنها غير مرئية بمعنى أن أحدًا لم يرها قط وأن أحدًا لم يتسن له قط رؤيتها، فإنها لا تسمح بفهمها إلاّ بشكل غير مباشر: بتحديد مجموعة مصادر وإخضاعها لمعالجة يجب أن تكون قابلة لإعادة الإنتاج وتهدف إلى التوصل إلى تمثيلٍ للموضوع الذي نود دراسته. وهكذا، فإن كل فرد قد عاش عدة تغيرات للمناخ على مدار الفصول لكن التطور المناخي على مدار ألف عامٍ لا يمكن فهمه إلاّ عبر إيجاد تسلسلٍ مستمد من وفرة من المعلومات المستمدة من وثائق: وهذا التسلسل تحديدًا هو الذي يشكل الموضوع الذي يدرسه المؤرخ. والأمر نفسه يحدث فيما يتعلق، مثلاً، بالأسعار أو الأمراض أو المواليد أو الوفيات. وبفضل إيجاد التسلسل واستخدام أمدٍ زمنيٍّ طويل خاصةً، يحصل المؤرخ على موضوع ليس له أي معادل في التجربة المعيشة ويدرس خصائص [هذا الموضوع]: ثباته، إن كان هناك ثبات، والعوامل التي تبقي عليه، أو، على العكس من ذلك، التذبذبات التي يُبديها والآليات الكامنة في أساس ذلك.(١٠٣).

لكن تطور جماعات المرضى وظواهر ارتفاع أو هبوط الأسعار وتغيرات معدلات الزواج أو الطلاق أو المواليد أو الوفيات، شأنها في ذلك شأن بنية توزيع الدخول أو الديپلومات، ليست أقل «حقيقيةً» أو «واقعية» من التفاعلات التي يمكن

رصدها *de visu*[×]: «إن الظواهر المكبَّرة ليست أقل واقعية، والظواهر المصغَّرة ليست أكثر واقعية (أو العكس): فليست هناك هرمية فيما بين هذه وتلك»[١٠٤].

ما السياق المناسب؟

عندما يأخذ إ. جوفمان على [علماء الاجتماع الذين يركزون على] الحديث [الذي يدور بين الأفراد] ارتكابهم «خطأ إهمال السياق»[١٠٥]، فإنه لا يقصد كونهم ينسون على ما يبدو سياق العلاقات الطبقية أو علاقة النوع. كما أنه لا يقصد أن الباحثين قد يتعين عليهم ربط المتفاعلين بحقول أو بمؤسسات، مع تحديد مواقعهم النسبية في داخل هذه العوالم الصغرى. وما من شأن جوفمان أن يتمناه هو أن يتوقف من يركزون على المحادثات عن فصل الكلمات عن السياقات المباشرة التي قيلت فيها («ما دار هناك وآنذاك»، «الإطار المادي والشخصي المتبادل»). ومن ثم يمكننا أن ندرك، بحسب تعريف السياق المناسب المعتمَد، أن جوفمان، الذي لا يحتفظ إلاَّ بالعناصر الظرفية للتواصلات الكلامية، وكذلك شيكوريل، الذي يحتفظ أساسًا بالعناصر الخاصة بالمنظمة التي تدور هذه التواصلات في داخلها، من الوارد أن يكابدا النوع نفسه من النقد.

إن كل نموذج تحليلي كبير إنما يُدرَجُ في سياقِ الحقائقَ الواقعية التي يدرسها من زاوية احتياجاته التفسيرية. والحال أنه بما أن أنماط الحقائق الواقعية المدروسة تختلف من نموذج تحليلي إلى آخر وبما أن ما يجري السعي إلى بيانه على أساس هذه الأنماط المختلفة من الحقائق الواقعية ليس من نوع واحد غالبًا، فإن عمليات تحديد السياق تتباين تبعًا لذلك. ولو أخذنا مثال التفاعلات، فسوف نُعاين أن السياق المناسب لن يكون واحدًا بشكل ثابت، وذلك بحكم طبيعة هذه التفاعلات وتبعًا للأسئلة التي يطرحها الباحث على نفسه فيما يتعلق بها. وإذا كانت «حقيقة التفاعل لا تكمن كلها في التفاعل» (بورديو)، فإنها أيضًا لا تكمن كلها لا في الفضاء الاجتماعي الشامل ولا في المنظمة ولا حتى في الحقل، وكلها تسهم، أحيانًا وإن لم يكن دومًا، في صوغ بنيته. ذلك أن للتفاعل تاريخًا ودينامية خاصين (فكل كلام يتوقف جزئيًا على كلامٍ سابق)، مثلما هو مدين للماضي المشترك بين المشاركين في التفاعل (وهم أحيانًا أصحاب تواريخ طويلة من التفاعلات المشتركة) ؛ كما أن

(×) بالرؤية، باللاتينية في الأصل. – م.

مجراه يتوقف على عناصر غير كلامية في الظرف المباشـر، وإن كـان يتوقـف أيضًا على الاستعدادات الذهنية والسلوكية للفاعلين (ومن ثم علـى أطـر الـصوغ الاجتماعي المختلفة التي مروا بها) ؛ ومن الوارد أن يكون مدينًا، أخيرًا، بجزء من بنيته أو من تطوره، لوضعيات المتفاعلين في مؤسسة أو لمواقعهم في حقل معـين، حين تكون هناك مؤسسة أو حقل.

وبأسلوب تفكير جد ڤيبري، شدَّد آ. ف. شيكوريل على استحالة استنفاد السياق وعلى الارتباط بين أسئلة الباحث وطبيعة عمليات تحديد السياق:

لا مراء في أن مسألةً تظل مطروحةً من جانب العديد من القراء، هي مسألة التقهقـر اللانهائي الذي يهدد الملاحِظ الراغب في قول «كلِّ شيء» بصدد سياقٍ ما. فمن الواضح أن هذا المطمح مطمح غير معقول حتى بقدر ما أن أحدًا لا يمكنه الزعم بأنه قال كل شيء عـن الجوانب الموضعية أو الأعمّ لسياقٍ ما. والملاحظون والباحثون، شأنهم في ذلـك شـأن أي مشاركٍ في حدثٍ لُغوي، مواجَهونَ دومًا بظروف عملية لا يمكن فصلها عن موضوع بحثهم بمثل ما أنها مرتبطة ارتباطًا حميمًا بالحياة اليومية للأفراد أو للجماعات موضـع الدراسـة. والواقع أننا نحن الباحثين إنما نُعلي من شأن بعض جوانب سياقٍ ما مقللين من شأن جوانـب أخرى أو مهملين لها. والمُلاحِظ مدعوٌّ دومًا إلى تبرير خياراته فيما يتعلق بالأهداف النظرية المعلَن عنها وبالاستراتيجيات المنهجية المعتَمَدة وبتماسك أو قوة محاجَّاته أو تحليلاته[١٠٦].

وهذه النزعة الإسمية الصحية تتمثل فضيلتها في التشديد علـى حقيقـة عـدم وجود «سياق أفضل» بوجه عام ومن ثم عدم وجود «نظرية عامـة عـن أفـضل السياقات الممكنة».

والباحثون في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعيـة، إذ يتخـذون كموضـوع للدراسة ما بين الأفراد والأشياء وما بين الأفراد بعضهم الـبعض مـن تفـاعلات تفصيلية، والمسارات الفردية، والمؤسسات أو الجماعـات، والعـوالم، والحقـول، وتباينات السلوكيات أو الممارسات من طبقة أو فئة اجتماعية إلى الأخـرى، إنمـا يُنوِّعون – من دون أن يقيسوا دومًا آثار ذلـك– مـستويات الواقـع الاجتمـاعي المدروسة ونطاقات الملاحظة والتعاقبات الزمنية المرعية وعدد الفـاعلين موضـع الدراسة. ومن ملاحظة التفاعلات الجارية إلى تحليل معطيـات إحـصائية بـشأن عينات من الجماعات السكانية القومية، مرورًا بالمقابلـة البيوجرافيـة أو مرويـة

الممارسات والتحليل الوثائقي، نُغيِّرُ أيضًا طبيعة التعاقبات الزمانية (من بضع ثوانٍ أو بضع دقائق بالنسبة لبعض التفاعلات إلى عدة عشرات أو حتى مئات من السنين حين يتعلق الأمر بمسارات فردية أو بحقولٍ أو عوالم أو طبقات) وعدد الفاعلين (من حالة وحيدة إلى كيانات اجتماعية تصلُ أحيانًا إلى عدة ملايين من الأفراد) موضع النظر(١٠٧). فحجم الكيانات المدروسة وعدد الفاعلين المعنيين وطول التعاقبات الزمانية المأخوذة في الحسبان، كل هذا يؤثر على طبيعة السياقات وطبيعة عناصر الماضي المختزَن والتي من الضروري أو من المرغوب فيه أو من الممكن بكل بساطة إعادة بنائها. ولا يمكن مناقشة ومنازعة النتائج العلمية بشكل جادٍّ من دون مراعاة هذا التنوع في مستويات الواقع الاجتماعي وفي نطاقات الملاحظة وفي الاهتمامات المعرفية.

وهكذا، فإن ما أخذه إيڤ لاكوست على جغرافيا ڤيدال دو لا بلاش الأقاليمية لم يكن قيامه بإعمالِ نوعٍ خاصٍّ من فصل الموضوع واختيار نطاقٍ للملاحظة، بل تصرّفه وكأن الفصل إلى أقاليم فَرَضَ نفسه بنفسه بشكل شبه طبيعي. فلا تعود الجغرافيا الأقاليمية آنذاك جغرافيا ممكنة بين جغرافيات أخرى، بل تصبح «الجغرافيا بامتياز»(١٠٨)، كل الجغرافيا:

الواقع أن الوصف الذي قام به ڤيدال لفرنسا، موحيًا بأنه يمسك بـ«كل» ما هو «مهم»، هو نتيجة اختيارٍ لحقائق واقعية يتميز بأنه **حصري** لكنه **متحفظ**؛ فهو يترك في الظل الجانبَ الرئيسي من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنبثقة عن ماضٍ قريب. [...] لكن هيبة التقسيم الڤيدالي قد أدت إلى أن أقاليمـ«ـه»، التي حَدَّدَ حدودها، قد اعتُبرت الأشكال المكانية الممكنة الوحيدة، والتعبيرَ بامتيازٍ عن «تركيب» مزعومٍ لكل العوامل الجغرافية(١٠٩).

وبالشكل نفسه، نجد أن المؤرخين المشتغلين على النطاقات التاريخية الأصغر قد ساعدوا كل المؤرخين على إدراك خصوصية النطاق التاريخي الأكبر الذي اعتمده مؤرخون كإرنست لابروس أو فرنان بروديل(١١٠). والمسألة ليست أن نختار، مرةً سعيدةً وإلى الأبد، نطاقَ ملاحظة ومستوى واقع اجتماعي نُعلي من شأنه، بل أن نتساءل عن الآثار المرتبطة بنطاقٍ كهذا أو كذاك. والحال أنه ما دامت النظرة التاريخية المكبَّرة مسيطرةً من دونٍ أن تعلن عن نفسها بهذه الصفة (بوصفها اختيارًا لنطاقٍ ولمستوىً من مستويات الواقع الاجتماعي ضمن خيارات أخرى ممكنة)، فإن نقاشًا كهذا وتأملاً كهذا مستحيلان.

وعلى كل مستوى ننظر فيه من مستويات الواقع الاجتماعي، فإن ما يُشكِّلُ نسيج هذا الواقع ليست عناصر واحدة. وهكذا، فإن من يبحثون التباينات فيما بين الطبقات لا يقومون بالربط بين أفراد أو أشياء أو أحداث أو ظروف، بل يهتمون بالنظر في علاقات بنيوية بين جماعات اجتماعية على نطاقِ مجتمع. وبالمثل، ليست الطبقات قوى فاعلة محورية بالنسبة لمن يشتغلون على العلاقات الدولية، من حيث كونها علاقات قوةٍ وسيطرةٍ فيما بين دول. والحالة مشابهة لحالة الجغرافيين الذين، تبعًا لنطاق الخرائط التي يشتغلون عليها، يقومون بإظهار الشوارع أو الأحياء أو مدن بأكملها أو شبكات طرقٍ أو شبكات طرقٍ سريعة تربط بين مدن أو بلدان أو قارات.

فهل يتعين علينا من ثَمَّ أن نعتبر أن مستوىً ما من مستويات الواقع الاجتماعي هو المستوى المناسب وأن نطاق ملاحظةٍ ما هو النطاق المناسب، بشكل عام، وبصرف النظر عن المسائل التي نطرحها على أنفسنا وعن المشكلات التي نسعى إلى حلها؟ وهل يجب علينا أن نجعل من مفهوم «الإقليم» في الجغرافيا أو من مفهوم «الحقل» في علم الاجتماع نمطين صالحين صلاحية شاملة لتمييز الموضوعات؟ وهل التفاعليون، الذين يشتغلون على التواصلات الكلامية المندرجة في الأطر المباشرة، الموضعية، لحدوثها، يرتكبون خطأ إهمالِ السياق، شأنهم في ذلك شأن من يلقون عليهم اللوم آخذين عليهم عدم اشتغالهم إلاّ على تواصلات كلامية مكتفية بذاتها؟ إن عالم العلوم الإنسانية والاجتماعية مزروعٌ بألغام الصراعات على فرض «سياقٍ» معين (مرتبطٍ بمستوىً من مستويات الواقع الاجتماعي وبنطاقِ ملاحظةٍ) بوصفه السياق المناسب الوحيد. وإذا ما خرج الباحثون عن هذا السياق، تعرَّضوا للنقد وللاتهام بارتكاب خطأ إهمال السياق وبالميل إلى التنقيط بألوان على صفحة بيضاء وهو ميل قدّموا ما يشهد عليه ؛ ثم إنهم إنما يجري الاشتباه بعد ذلك بأنهم لا حدود لسخائهم وبأنهم يقترحون أطرًا مسرفة في ارتخائها وفي انعدام تحديدها وقصور تدقيقها تدقيقًا نوعيًّا خاصًّا. والحال أن الباحثين، إذ يجعلون من «فضاء الطبقات» أو «العالم» أو «الحقل» أو «نسق التفاعل» أو «الموقف» أو «المنظمة» أو «السوق» السياق المناسب الصالح بشكل شامل، بصرف النظر عن نوع الحقائق الواقعية الذي من شأنه أن يأخذ في

داخله كل معناه، إنما يسهمون في تضبيب المشكلات العلمية الحقيقية التي تطرحها مسألة تحديد سياقات الحقائق الواقعية. والحاصل أن دفاع الباحث عن السياق الذي اختاره قد يمضي حتى إلى نفي الواقع برمته. وتلك هي الحال حين يظن من يدرسون التفاعلات أن الجماعات أو المؤسسات أو الطبقات أو المجتمع أشياء لا وجود لها حقًا بل هي نظراتٌ فكرية (تركيبية وتجميعية، عالمة أو عادية)، أو، في المقابل، حين ينظر من يتخذون من فضاء الطبقات الاجتماعية أفقًا مألوفًا لهم إلى التفاعلات بوصفها مجرد ظواهر فرعية أو أمثلة بيانية بسيطة لظواهر تُعَدُّ حقيقتها الواقعية حقيقةً ماكروسوسيولوچية أساسًا.

فهل يعني هذا كله أنه ما من حوارٍ ممكنٍ بين التصورات العلمية المتنوعة المنغلقة على الفكرة التي تحتفظ بها عن التمييز المناسب للسياق المناسب؟ من شأن رويةٍ إسميةٍ نسبيةٍ أن تتألف من تصور أن من غير الممكن النقاش من مستوىً من مستويات الواقع الاجتماعي إلى المستوى الآخر ومن نطاقٍ إلى الآخر لأننا، إذ نغير المستوى والنطاق، إنما نغير بكل بساطة الظاهرة موضع الدراسة[١١١]. وحتى نتمكن من النقاش عن بحث، قد يتعين من ثَمَّ أن نتقاسم مفهومًا واحدًا عن السياق. فالباحث، الموجود خارج هذا المفهوم، من شأنه أن يتوقف عن الكلام بكل بساطة عن الشيء الواحد نفسه وقد يصبح النقاش محدودًا أو حتى عبثيًا. وهنا نتعرف، جزئيًا، على موقف چيل دولوز وفيليكس جواتاري اللذين لم يؤمنا حقًّا بإمكانية مناقشاتٍ بين فلاسفة ينظرون في مفاهيم ومن ثم في مشكلات مختلفة («كل مفهومٍ يحيل إلى مشكلة»):

فيما يتعلق بالمناقشات، فإن أقل ما يمكننا قوله هو أنها ليس من شأنها المساعدة على تقدم العمل، وذلك لأن المتحاورين لا يتحدثون البتة عن الشيء الواحد نفسه [...] وأحيانًا ما تخطر ببال المرء فكرة أن الفلسفة نقاش أبدي هو بمثابة «عقلانية تواصلية» أو بمثابة «محادثة ديموقراطية شاملة». وليس ما هو أقل دقة من ذلك، فعندما يقوم فيلسوف بانتقاد فيلسوف آخر، فإنه إنما يفعل ذلك انطلاقًا من مشكلات وعلى أصعدة لم تكن مشكلات وأصعدة الفيلسوف الآخر، هي مشكلات وأصعدة تقوم بصهر المفاهيم القديمة مثلما قد نقوم بصهر مدفع لكي نستمد منه أسلحة جديدة. ولا نكون البتة على المستوى الواحد نفسه. والنقد لا يعدو أن يكون معاينة أن مفهومًا يتبخر، يفقد مكوناته أو يكتسب مكونات تؤدي إلى تحويله، لدى التغلغل به في وسطٍ جديد[١١٢].

وإذ يؤكد دولوز وجواتاري ذلك، فإنهما إنما يتصرفان وكأن كل مفهوم كان دفعةً واحدةً «كاملاً»، متماسكًا، صائبًا، حقيقيًا ولم يكن بالإمكان تحسينه من الداخل.

لكن رؤية واقعية جذريًا، قد تميل بالأحرى، من جهتها، إلى الفكرة التي تذهب إلى أن جزءًا فقط من التصورات العلمية قد يكون مناسبًا وأن المنطق العلمي من شأنه أن يسمح من ثَمَّ، في نهاية المطاف، بفرز تحديدات السياق الجيدة والسيئة. وهذا هو الموقف الذي تبناه پ. بورديو حين رأى أن مفهوم الـ *art world* (×) الذي استخدمه هـ. س. بيكر «يرمز إلى تقهقرٍ بالقياس إلى نظرية الحقل»[١١٣] أو حين أكَّدَ أن «مفهوم حقل السلطة [كان] بمثابة تقدم هائل» وأن عددًا من الباحثين «ارتكبوا أخطاءً جسيمة، بل وأخطاء إمبريقية، لأنهم [لم يكن لديهم] هذا المفهوم»[١١٤].

والحال أن الموقف الذي أُدافع عنه هو موقف يجمع بين الإسمية والواقعية. وهو يتألف خاصةً من الزعم بأن بعض الموضوعات لابد لها من أن تُدرس بشكل مناسب أكثر على نطاقات معينة وبأنماطٍ معينة من تحديد السياق. وهناك بالفعل من ثم تعددية في التصورات العلمية (وتحديدات السياق) الممكنة، لكن كل واحد منها لا يشكل حلاً صالحًا بشكل عام قد يكون بالإمكان تطبيقه بشكل أعمى أيًّا كان موضوع البحث. ولو أخذنا مثال التفاوتات الاجتماعية حيال المدرسة، فسوف نُعاين أن النطاق الماكروسوسيولوجي لمجموعة المعطيات وبيان النسب الإحصائية يسمحان بدراسة الاحتمالات بالنسبة لوصول أطفال الجماعات الاجتماعية المختلفة (أو الفئات الاجتماعية المختلفة) إلى حالةٍ مدرسيةٍ جيدة أو سيئة، لكننا سوف نعاين أنهما يظلان صامتين فيما يتعلق بمسألة الأسلوب الذي تنشأ به الحالة (الجيدة أو السيئة). وبالمقابل، يمكن دراسة سيرورات النجاح أو الفشل المدرسية هذه انطلاقًا من ملاحظة *in situ* (××) للسلوكيات في قاعة الفصل وفحص نتاجات التلاميذ المدرسية. وفي الحالتين، يتعلق الأمر فعلاً بمسألة التفاوت المدرسي المطروحة، وبوسع الباحثين تمامًا التحاور لإبراز العناصر التي تبدو لهم الأكثر تحديدًا في

(×) عالم الفن. بالإنجليزية في الأصل. – م.
(××) في الموقع الأصلي. باللاتينية في الأصل. – م.

استيعاب هذه التفاوتات. لكننا ننتقل بالمثل من رسم خارطة الفوارق بين الجماعات (الخارطة الوحيدة القادرة على رصد الفوارق الاجتماعية وقياس حجم التفاوتات) ومن تحليل المحدّدات الاجتماعية للنجاح أو الفشل إلى دراسة أنماط خلق التفاوتات عبر الأفعال والتفاعلات التي تُشَكّلُ قوامَ المألوف اليومي للحياة المدرسية: ومن ثم فإن المقاربتين لا تتحدثان ولا تجيبان إجابة كلية عن أسئلة واحدة («هل تُوجَدُ تباينات اجتماعية في الالتحاق بالمدرسة، وإن كانت هناك تباينات كهذه، فما هي محدّداتها الاجتماعية؟» و«كيف تجري الأمور في قاعات الدرس بما يؤدي إلى فشل أطفال الطبقات الشعبية وإساءة فهمهم للمطلوب منهم وعدم توصلهم إلى تلبية المتطلبات المدرسية وارتكابهم الأخطاء التي يرتكبونها، إلخ،؟»).

إن الأسلوب الواقعي والإسمي في آن واحد والذي أطرح به المشكلة(١١٥) هو أسلوب لا ينفصل في آنٍ واحد عن عقلانيةٍ علميةٍ وحِسٍّ عمليٍّ لدى الباحث التجريبي. وما من سببٍ هناك لتَصَوُّرِ أن الواقع الموضوعي، الواقع الموجود بشكل مستقل عن كل نظرة عالمة، عن كل إدراك، عن كل ملاحظة أو عن كل قياسٍ من جانبِ مُلاحِظٍ، لا وجود له بتواتراته ومنطقه وقيوده الخاصة التي يهدف الباحثون إلى **اكتشافها** انطلاقًا من تصورات علمية متنوعة ومتباينة. لكن هذا الواقع الموضوعي لا يدخل في **أطر معرفةٍ معينةٍ** (سوسيولوچية، تاريخية، أنثروپولوچية، إلخ) إلاّ انطلاقًا من **ملاحظات محدَّدة** ترتبط دومًا **بوجهة نظر معرفية**(١١٦).

وهذه الملاحظات تتم دومًا انطلاقًا من **نطاق ملاحظة معين** خاصةً. والحال أنه لابد من توضيح أننا لا نرى جوانب الواقع الواحدة على نطاقات مختلفة. فبحسب النطاق، **تظهر أو تختفي حقائقُ واقعية معينة**: فمثلما تحجب خارطة لشوارع مدينةٍ موقعَ المدينة من مجمل المدن الأخرى والأنهار وشبكة الطرق البرية والأرض القومية والقارة والكوكب، إلخ، ومثلما لا تسمح، بالمقابل، خارطة فلكية لنصف الكرة السماوية بإظهار عددٍ من المدن أو أي قرية أو طريق أو شارع أو سكة قروية، فإن الدراسة التي تحدّد التفاعلات الفردية قد تحجب تركيبات بنىً اجتماعية أعم وأمّا الدراسات الماكروسوسيولوچية الكبرى بحسب الطبقات أو الأنواع أو الأصناف الثقافية، إلخ، فهي تمحو كل الممارسات وكل التفاعلات

الفردية. وتبعًا لنطاق الملاحظة (ومجموعة المعطيات)، تختفي بعض الحقائق الواقعية لأنها لم تعد مرئيةً جرَّاء ابتعادٍ أو اقتراب ؛ ويختفي بعضها الآخر لأنه يخرج عن نطاق الملاحظة الذي يتركزُ على عناصر أصغر. فحين نركز على حيٍّ لكي ندرس تركيبه وبنيته، فإن كل ما حول الحي يختفي. لكننا حين نفحص الساحة، في المقابل، على نطاق جغرافي أصغر، فإن الشوارع والأحياء تختفي بسرعة، وما نصل إليه هو مستويات أخرى من البنى.

وكلما لاحظنا عن بُعد، اضطررنا إلى إيجاد تجانس في الحقائق الواقعية التي من شأن نظرة أقرب أن تجعلها تظهر غير متجانسة، متمايزة. والحال أن من يرصدون العلاقات فيما بين الأمم إنما يضطرون إلى إضفاء طابعٍ متجانسٍ على كل وحدة سعيًا منهم إلى الإعلاء من شأن دراسة الاختلافات فيما بين هذه الكتل القومية. لكن من يُعلون من شأن العلاقات فيما بين الطبقات يُبرزون الفوارق الاجتماعية المهمة الفاعلة في داخل كل مجتمع. وبالمثل، فإن تحليلاً لكل طبقة لا يتخلف عن العمل بدوره على إظهار تمايزاتٍ داخلية: فالطبقة، التي تظهر عن بُعد، وفي علاقتها بطبقات أخرى، بوصفها واقعًا متجانسًا، إنما تكشف عن تمايزاتها الداخلية (حيث نجد شرائحها الطبقية وفئاتها وجماعاتها الفرعية تبعًا للخصائص المهنية، الطائفية، الأقاليمية، النقابية، إلخ). وهلمجرًّا، وصولاً إلى دراسة جماعات صغرى أو أفرادٍ منفردين.

والواقع أنّ تأملاً بشأن نطاقات الملاحظات لا يقود على أي حال إلى نسبيةٍ إبستمولوچية [معرفية] قد يكون من شأنها نفي وجود واقع موضوعي وقد يكون من شأنها التصرف وكأنه لم توجد سوى تصورات علمية للواقع مناسبة بالمثل. فهذا التأمل لا يقود إلاَّ إلى طرح أن الواقع الموضوعي من المستحيل الإمساك به البتة بصفته هذه من جانب العلوم الاجتماعية الإمبريقية، وإنما انطلاقًا من وجهات نظر خاصة. ولدى كل فعل جديد من الأفعال المعرفية، يقوم الباحثون بإعمالِ نظرةٍ جزئية للواقع، تبعًا لنمط تمييز الموضوع، وتبعًا للأهداف المعرفية التي يتوخونها، ونمط المعطيات التي يمكنهم حشدها أو نشرها، إلخ. ووحدهم أولئك الذين يرصدون الواقع يمكنهم صوغ هذا النوع من المسائل، مدركين بوضوحٍ ما تقودهم أو لا تقودهم إلى رؤيته كُلُّ دراسةٍ خاصة. والحال أن كل زاوية معتمَدة للنظر إنما

تترافق مع زوايا ميتة لابد من توضيحها إذا كنا لا نريد إحباط القراء الذين يبحثون في هذا العمل البحثي أو ذاك عن عناصر من غير الوارد، بحكم طبيعة الأشياء، أن تكون موجودة فيه.

ومن دون مراعاة أنماط الوصول إلى واقعٍ هو في حد ذاته لا نهائي (ڤيبر)، فقد نتصور أن نطاق الملاحظة قليل الأهمية وأن الواقع متصلٌ ويعرض نفسه بالشكل نفسه بصرف النظر عن الطريقة التي نتناوله بها. والشيء الوحيد الذي يسع الباحث فعله كيما يُعَوّض عن آثار الطابع الجزئي لوجهات النظر إنما يتمثل في تنويع بؤرة هدفه حتى يتمكن من إظهار الأبعاد المختلفة المتعلقة بالظواهر التي يدرسها. لكن أحدًا لن يتمكن أبدًا من ادعاء استنفاد الواقع انطلاقًا من نموذج تفسيري وحيد أو من نطاق ملاحظة وحيد أو من نوع وحيد لتحديد السياق.

والحال أن هذا المفهوم نفسه والذي هو في آن واحد مفهوم إسمي وواقعي هو ما يسمح لي أيضًا بمنازعة بعض النماذج النظرية بشأن مسألة الإبداع الأدبي. وعلى سبيل المثال، يبدو لي أننا إذا كنا نريد الدخول في لحم عمل إبداعي، فإن من المستحيل أن نتوقف عند موقع صاحبه، في الحقل. وإذا كان من شأني أن أتمسك برؤية إسمية وواقعية، فقد لا يكون عندي أي مبرر لمنازعة نظرية الحقول. أمّا إذا كنت، بالمقابل، مشبعًا برؤية واقعية بشكل جذري، فقد لا يكون عندي أي مبرر للاعتراف بأهميةٍ ما لمفهوم الحقل بالنسبة لأنماط أخرى من الموضوعات. وفي حين أن الحقل يُنظَرُ إليه على أنه مفتاح يسمح بفهم كل شيء، أداة تسمح بتأمل كل شيء، فإنه يسمح، في تصوري، باستيعاب بعض الحقائق الواقعية (استراتيچيات النشر، المجادلات أو المناظرات الكبرى في داخل اللعبة الأدبية، البيانات، الأندية، الجوائز الأدبية، إلخ) لكنه لا يسمح بفهم حقائق واقعية أخرى (النصوص)[١١٧]. وعندما نطبق مفهوم الحقل على مشكلة الإبداع، فإنه سرعان ما يقودنا إلى قراءة استراتيچية للأعمال: إن كل عملٍ جديد لا يعدو أن يكون ضربة ملعوبة ردًّا على ضربات أخرى في رقعة شطرنج الحقل الأدبي الكبرى. وتحديد سياق الأعمال الأدبية في الحقل يعطي هذه الأعمال معنىً خاصًّا، معنىً يسهم في فصلها عن كل الرهانات الوجودية الكامنة في مبدأها. وهكذا فإن الإسمية تملك فضيلة التذكير بأن خيار التركيز (لنطاق الملاحظة ولمستوى الواقع الاجتماعي) هو خيار حاسم في التفسير الذي سنعطيه للعنصر المحوري الذي أدرجناه في سياق.

والحقيقة الواقعية الواحدة، العنصر الواحد نفسه، يمكن تشكيلهما علـى أنهمـا محوريان أو ثانويان، مُهمّان أو غير مهمين، وذلك بحسب أهداف البحث المنشودة. والحال أن مثال بناء جسر ذي نتوءات، في أواخر القرن التاسع عشر، علـى نهـر فورث (نهر في سكوتلنده)، وهو مثال يطوره مايكل باكساندول لأهـداف تربويـة، إنما يبدو لي مثالاً بليغًا إلى أبعد حد. فمؤرخ الفن يوضح أن بناء هذا الجسر يمكـن دراسته بأساليب مختلفة. وعلى سبيل المثال، فضمن إطـار «تـأريخ للمؤسـسات الاجتماعية والسياسية»، من شأن بناء الجسر أن يكون فرصة لـ«تحويـل نظـام ديموغرافي وإداري واقتصادي إلى مثال». ويكتسب هذا البناء أهمية جـد خاصـة بحكم المنافسة الاقتصادية وضرورة كسب الوقت في عمليات النقـل عـن طريـق السكك الحديدية. إلاّ أن من شأن تأريخ معماري أكثر للجسور – تـأريخ للعمـارة والعلوم والتقانات– أن يعيد بالأحرى إدراج هذا البناء في التاريخ العالمي للجـسور (وهو تاريخ يستوعبه جيدًا إلى هذا الحد أو ذاك المهندسون المعمـاريون مـصممو الجسور) وفي مروحة الخيارات الجمالية والتقانية الممكنة آنذاك (مع وجوه التقـدم الأحدث في صناعة فولاذ مُقاوِم بشكلٍ خاص في أفران مارتان). ومع ذلك، وعلـى الرغم من تنوع وجهات النظر التي يمكن تخيلها، والتي ستجعل البعض يعتبـرون الشكل الجمالي للجسر مسألة ثانوية بينما سيرى الـبعض الآخـر بـالأحرى أن لا أهمية تُذكَرُ لموت العديد من العمال خلال أعوام البناء الطويلة، فإن بعض الباحثين سوف يدافعون عن وجهة نظرهم بوصفها وجهة النظر الوحيدة الممكنة أو الأكـثر أهمية:

غالبًا ما نقع على تفسيرات من هذا النوع: «في التحليل الأخير، فإن البنى الاقتصادية (مثلاً) التي سادت في بريطانيا العظمى في أواخر القرن التاسع عشر هي التي قررت بنـاء الجسر على نهر فورث». ويبدو أن هذا التحبيذ لفئة واحدة ووحيدة من الأسباب يرجع إلـى أصلين غالبًا ما يصعب تمييزهما. فهناك أولاً الحالة التي يكون المرء فيها بـصدد دراسـة حقيقية للبنى الاقتصادية – لا دراسة التاريخ العام أو الجسور: وفي هذا السياق، فإن الجـسر على نهر فورث، من الوارد تمامًا اعتباره، حتى وإن لم يكن مجرد ذلك، نُصبًا لمجد المنافسة الرأسمالية وموارد السوق النقدية في عهد الملكة فيكتوريا، أو تعبيرًا عن بنية طبقية حيث من كان الأهمّ ليس الأطقم المكلّفة بجمع وتركيب الفولاذ وإنما مُدراء السكك الحديدية، أو تعبيرًا عن عوامل اقتصادية أخرى من السهل رصد وجودها. وهناك أيضًا الحالة التي يتبنى فيهـا

المرء أفكارًا عامة تُختَذَ في البنى الاقتصادية السبب الأصلي لكل سلوك بشري. والحال أن سياقًا جدًّ نوعيٌّ كسياق تاريخ بناء الجسور من الصعب أن يتناسب مع تساؤلات بشأن صلاحية النظرية ؛ وبما أن هذه الأخيرة لا يمكنها أن تستمد سلطتها إلاَّ من مجالات أوسع، فإن إثباتها، إن لم يكن ضمنيًّا ببساطة، سوف يتوقف على انسجامها مع بقية التفسير. ومن المفهوم تمامًا أن قائلاً بالحتمية مقتنعًا بأن تاريخ المعادن يحكم كل شيء سوف يقرر بالأسلوب نفسه عدم الاحتفاظ إلاَّ بالحقائق الواقعية المرتبطة بهذا التاريخ (وسوف يرجع في تلك الحالة إلى تكوين المصبَّات في العصر الجيولوجي الديڤوني الأوسط أو إلى مخزون معدن الحديد الذي كان لابد له أن يخدم في بناء جسرنا)، وسوف يُقررُ مِثاليٌّ التباهيَ بالأفكار وحدها[118].

وهنا يندرج م. باكساندول في السلالة المباشرة لكاتب كماكس ڤيبر الذي لم يكف عن التذكير بانفتاح الإمكانيات التفسيرية بحسب نوع التركيز الاختياري الذي يقوم به الباحثون. فعند الحديث عن الرسائل التي بعث بها جوته إلى مدام دو شتاين، يوضح ڤيبر أنه، تبعًا للأهداف العلمية المنشودة، يمكن تفسير هذه الرسائل أو استغلالها بأشكال شديدة التباين. وبحسب ما يجري السعي إلى تسليط الضوء عليه، فإن هذه الرسائل لن تكون علامةً أو عَرَضًا لظواهر واحدة. وبما أنها كاشفة لـ«عاطفة ذات عنف غير مسبوق»، فبوسعها أن تشكل شهادة على خبرات جد مميِّزة في حياة الكاتب (خبرات «تركت آثارًا عميقة في تطور جوته») ويمكن ربطها بأعماله الإبداعية. ومن زاوية تأريخ للإبداع الأدبي، يمكن في الواقع اعتبار أنها – والخبرات المرتبطة بها- كانت مؤثرة على «"شخصية" جوته الأدبية» وبوسعنا «أن نبحث عن آثارها في أعماله الإبداعية»[119]. لكن هذه الرسائل نفسها وهذه العاطفة نفسها مع مدام دو شتاين يمكن أيضًا رؤيتها، من جانب عدد من كُتّاب السيرة الساعين إلى تشخيص العناصر المميزة لحياة إنسان، بوصفها «أعراضَ أسلوبٍ في عيش الحياة وفهمها [...] كان مميزًا لجوته على مدار عمره أو خلال فترة جد طويلة من عمره»[120]. كما أن من الوارد أن تكون هذه الخبرات نفسها موضعَ اهتمام من جانب مؤرخ قد يشتغل بشكل أعَمَّ على «**التطبع الروحي** لهذه الأوساط»[121] وقد يجد في مراسلات جوته إثباتًا لما قد يكتشفه انطلاقًا من سلسلة من الوثائق أطول بكثير. كما يتصور ڤيبر أنه قد يكون بوسع باحث قد يأتي

من «السيكولوچيا الثقافية» أو «الاجتماعية» أن يجد غواية في إثبات أن هذه الخبرات ليست خاصة بالثقافة الألمانية أو بثقافة القرن الثامن عشر بل إن الأمر يتعلق بـ«تجليات مشتركة لكل أنواع الثقافة». وهكذا فإن تاريخ جوته، أو تاريخ الشمائل أو السوسيولوچيا التاريخية لسيرورات الإبداع الأدبي عند جوته، أو السيكولوچيا الثقافية للمشاعر الغرامية يمكنها استخدام هذه الرسائل نفسها في غاياتٍ خاصة بها: «يجب بالطبع أن نراعي أيضًا أن بعض العناصر **المتباينة** في مضمون هذه الرسائل يمكنها أن تخدم في الوقت نفسه **كل** هذه الغايات العلمية المعرفية المختلفة – والتي يُعَدُّ تعدادنا لها بعيدًا عن استنفاد كل إمكانياتها– تمامًا كما أن بوسع هذه العناصر **نفسها** أن تخدم واحدة أو أخرى من هذه الغايات **المختلفة**»(١٢٢).

والحال أن التاريخ – المشكلة(١٢٣)، شأنه في ذلك شأن الأنثروبولوچيا– المشكلة أو السوسيولوچيا – المشكلة، لابد له من الصبر على حرمانه من القدرة على استنفاد [موضوعه]. ولابد له من اختيار العناصر والسياقات المناسبة من زاوية المشكلات التي يرمي إلى حلها. بل إنه قد يتوجب على دراسة علمية للمشكلات التي تطرحها فئات الباحثين المختلفة أن تقوم بخطوة إضافية وتُبَيِّن إلى أي حدٍّ تُشَكِّلُ وجهات النظر العلمية صدىً لوجهات النظر التي تقوم بتطبيقها فئات الفاعلين أنفسهم المختلفة: «بوجه عام، يكمن أصل الدافع إلى دراسة المشكلات العلمية في مسائل **عملية**»(١٢٤). وقد لا يتعين مع ذلك أن نستخلص من هذا استنتاجًا مؤداه أن العلوم الإنسانية والاجتماعية علوم إيديولوچية. فالمراد بالأحرى هو قول إن العلماء مندرجون في أطر زمانهم، يتقاسمون أنماط خبرة مع غير العلماء وإن المشكلات التي يطرحونها هي دومًا ترجمات علمية لمشكلات عاشها فاعلون تاريخيون معينون. وأخيرًا، فإن تنوع التصورات العلمية (الخاصة بالقواعد المعرفية وبنماذج البحث في داخل كل فرع معرفي) لا يفضي بشكل لا فكاك منه إلى تجزئة لما هو واقعي، بل قد يتعين عليه على العكس من ذلك أن يحفز الباحثين إلى تحديد موقع مساهمتهم العلمية قياسًا إلى البرنامج العام لدراسة الممارسات في ملتقى خصائص الفاعلين المختزَنَة وخصائص سياقات الفعل.

صيحات علماء الاجتماع: النظريات السوسيولوچية والموضوعات التي يميلون إلى دراستها

تحدث ج. دولوز عن «الأزمات الفلسفية التي تُغَلِّفُ الصورة المستترة للفكر»[١٢٥]، مشيرًا بذلك إلى الافتراضات الكبرى لمختلف الخطابات الفلسفية. ففي خلفية الأغاني الفلسفية، بمعنى الخطابات الفلسفية التي تصوغ بنيتها بشكل صامت وضمني، نسمع صيحات الفلاسفة.

والشيء نفسه ينطبق على العلوم الإنسانية والاجتماعية. فالتيارات العلمية الكبرى المختلفة تقترح تمثيلاتٍ ضمنية للعالم، تظل في الأغلب من دون نقاش. وصورة «العالم بحسب جوفمان» ليست صورة «العالم بحسب برودل»، التي هي ليست صورة «العالم بحسب بورديو» أو «العالم بحسب فرويد». فهؤلاء الكُتاب يركِّزون، تبعًا للاهتمامات المعرفية التي تخصهم، على أنماط معينة من المشكلات وعلى أنماط معينة من الفاعلين وعلى أنماط معينة من المواقف التي يندرجون فيها. وهذه الاهتمامات موجودة دومًا في ملتقى حالة المعارف التي يتعلم الباحثون فيها صوغ تساؤلاتهم وإشكالياتهم الوجودية من حيث كونها مجموعة من العناصر المرتبطة بتجاربهم الاجتماعية التي خيضت على مدار مسيرات بيوجرافية خاصة، والتي تفرض نفسها عليهم بوصفها أسئلة لا يمكن تفاديها، بل أسئلة تشكل هاجسًا متسلطًا أحيانًا، أو بوصفها مشكلات لابد لهم من مواجهتها[١٢٦]. وهكذا فإن سوسيولوچيا العلوم الإنسانية والاجتماعية قد يتعين عليها أن تتساءل، وهو ما لم تفعله حتى الآن إلاّ نادرًا جدًّا[١٢٧]، كيف تتخذ هذه الإشكاليات الوجودية – التي تعمل كأرحامٍ قوامها التوقعات والفضول والأسئلة التي تشتهي إجابات وآفاق مُضمَرَة، إلخ– شكلاً وتعبر عن نفسها في النسق العلمي بشكلٍ نوعي خاص.

فالحال أن الباحثين المنتمين إلى تيارات علمية مختلفة لا يكون في رأسهم، كما هو واضح، نمط واحد وحيد لـ«الحالة» حين يتصورون نموذجهم الخاص بالفاعل أو الخاص بالفعل. فهم كالفيلسوف الذي يتحدث عنه ڤيتجنشتاين والذي يطبق من دون أن يدرك ذلك «نظامًا غذائيًّا وحيد الجانب»، بمعنى أنه «لا يغذي فكره إلاّ بنوع واحد من الأمثلة»[١٢٨]. وقد لا يطرح هذا أي مشكلة خاصة إذا ما اعترف الباحثون بحدود صلاحية كلامهم، حقل المناسَبَة الخاص بهم. لكنهم بدلاً

من أن يعترفوا بأن ما يقولونه مناسب لنوع معين من المواقف أو لحالاتٍ افتراضية معينة، يفضلون عمومًا ادعاء الصلاحية الشاملة لنظريتهم أو لنموذجهم. وإنه لعندئذ تحديدًا تبدأ المشكلات...

وقد أتيحت ليَ الفرصة لبيان أن الألسنية السوسيرية، والتي تملك كل خصائص النظرية العامة، الخالصة والمنهجية، هي في حقيقة الأمر نظريةٌ عن الممارسات المدرسية لتدريس لغة مكتوبة مُدوَّنة (على شكل معجم ونحوٍ والخ)[١٢٩]. فالعالم الألسني، اعتقادًا منه أنه يتكلم عن موضوع عام («اللغة»)، يتحدث في واقع الأمر عن الأسلوب الذي عالجت به المؤسسةُ المدرسيةُ اللغةَ لأجل حاجات تعليمٍ رشيدٍ، عقلاني، كما يتحدث عن غرس علاقة متباعدة، تحليلية، حيال اللغة. ودون أن يلحظ ذلك، يتبنى وجهة نظر من يجيد بالفعل التحدث والتعامل مع لغته الأم كأنها لغة أجنبية أو كأنها لغة ميتة، فيتأمل لغته ويحللها أو يميز معالمها الخاصة أو يستمتع بالإقدام عن وعي إلى بناء منطوقات انطلاقًا من العناصر والقواعد المتوفرة لديه، بدلاً من وجهة نظر من يستخدم اللغة في المواقف العملية للحياة العادية أو يتعلم شيئًا فشيئًا استخدام اللغة في هذه الظروف العملية نفسها. وهكذا قد يكون بوسعنا ملاحظة أن كل نظرية لا تُحَدِّثنا بالفعل إلاَّ عن مواقف معينة أو ممارسات معينة أو فاعلين معينين وأنها تجازف – مجازفة التعميم المفرط بل والمُخِلّ– في كل مرة تزعم فيها القدرة على التحدث عما وراء هذه المواقف أو الممارسات أو الفاعلين الذين تُعلي من شأنهم. وهكذا فقد أوحى ڤيتجنشتاين في نظرة ثاقبة بأن «نطرح على كل الادعاءات المسرفة، المُؤَرِّثة للدوجماطية، السؤال التالي: ما الحقيقي فعلاً في ذلك إذًا؟ أو أيضًا: في أي حالة يَصْدُقُ هذا بالفعل إذًا؟»[١٣٠].

وقد شدَّد عالم الأنثروپولوچيا كليفورد جيرتز على التجاذبات بين مختلف النظريات الاجتماعية – بسَجلها المجازي الخاص– وأنماطٍ معينة من المواقف:

مثلما يميل القائلون بأن «الحياة لعبة» إلى الانجذاب إلى التفاعل المباشر وإلى العلاقات الغرامية وإلى حفلات الكوكتيل بوصفها الساحة الأكثر خصوبة لنوع التحليل الذي يقومون به، فإن القائلين بأن «الحياة مسرح» ينجذبون للسبب نفسه إلى المشاهد الجماعية والكرنفالات والانتفاضات، مثلما يميل القائلون بأن «الحياة نصٌّ» إلى النظر في الأشكال الخيالية: النكات

والأقوال المأثورة والفنون الشعبية. وما من شيء غريب أو معيب في هذا ؛ فكل واحد يبحث بالطبع عن تشبيهاته في الموقع الذي يبدو أنها لابد وأن تكون فاعلة فيه على أفضل نحو[١٣١].

لكن الانزلاق ينبع من «رغبتهم في التعميم» (ڤيتجنشتاين)، أي من رغبة مروجي هذه النظريات الاجتماعية في مدّ سلطتها التفسيرية من نمط خاصٍ من الحقائق الواقعية إلى مجمل الحقائق الواقعية. ويدرك منشئو النظريات جيدًا أن «مصيرهم المقيم يستند [...] إلى قدراتهم على التقدم إلى ما وراء نجاحاتهم الأولية الأيسر صوب نجاحات أخرى تتطلب مشقة أكبر إلى جانب أن إمكانية توقع الوصول إلى تحقيقها إمكانية أضعف»[١٣٢]. والحال أن نظريةً تتمكن من توسيع مجالها التفسيري إنما تكسب قوةً رمزية واجتماعية، لكن هذا النجاح يترافق مع تراجع فعلي في قوتها التفسيرية أو التأويلية.

ومن المستحيل رسم لوحة شاملة للتوافقات بين النظريات الاجتماعية وأنماط الموضوعات، لاسيما أن هذه النظريات غالبًا ما تتضمن صيغًا متنوعة تؤدي إلى زحزحة الاهتمامات المعرفية خلسةً من موقع إلى آخر. والحال أنني كنت مدفوعًا، على مدار الفصول السابقة، إلى الإسهاب في وصف رؤى العالم الضمنية الكامنة في أساس نظريتي الحقول والعوالم: سوسيولوچيا صراعاتٍ بين متنازعين كبار، بالنسبة للنظرية الأولى، وسوسيولوچيا روابط تنسيقٍ وتعاونٍ بين أنماطٍ مختلفةٍ من الفاعلين في تنظيم العمل الجماعي، بالنسبة للنظرية الأخرى. ولا يكفُ مستخدمو نظرية الحقول عن شجب الرؤية التوفيقية عن العالم لدى التيارات السوسيولوچية الأخرى، والتي يمكنها هي نفسها أن تشدّد على حقيقة أن العلاقات الاجتماعية ليست دومًا علاقات عنيفة أو مضفورة بعلاقات قوة. إلاّ أن من البديهي أن أشكال التنسيق والتعاون لا تنتظم البتة بشكل مستقل عن علاقات القوة أو السيطرة.

كما نرى بجلاءٍ كيف تتعارض السوسيولوچيات المختلفة فيما يتعلق بمسألة إنتاج النظام الاجتماعي: ففي مواجهة رؤية من لا ينسون الإمكانات المؤسَّسية التي تتمتع بها الجماعات الاجتماعية من أجل بلورة علاقات غير متكافئة تكون في صالحها (الدولة، القوانين، المؤسسة المدرسية، البنوك، إلخ)، والذين قد ينتهي بهم

الأمر إلى نسيان أن فاعلين هم الذين يكفلون الحياة لهذه المؤسسات، نجد الرؤية الرومانسية للفعل بوصفه ابتكارًا، مغامرة، «سيرورة بناء إبداعية متواصلة (*energeia*)» [133] عند كل من يطيب لهم النظر إلى كل تفاعل جديد، كل موقف جديد، بوصفه مشهدًا مفتوحًا وقابلاً لأن يكون تقويضيًّا. والحال أن سوسيولوچيا شاملة معينة، الإثنومنهجية و، جزئيًّا، السوسيولوچيا التفاعلية، إذ تتصور أن بوسعها، عبر دراسة التفاعلات، استيعاب المجتمع *in statu nascendi*[×]، إنما تنظر إلى الواقع الاجتماعي بوصفه بناءً هشًا، عابرًا، نتاجًا لأواصر ذاتية متبادلة وظرفية. ويبدو وكأن كل شيء يعاد لعبه، وكأن كل شيء يعاد ابتكاره في كل لحظة، وقد يكون الفاعلون في شغل مستديم قوامه التعريف الاجتماعي للمواقف التي تظهر لهم. والحال أن الباحثين الرومانسيين، بما أنهم لا يريدون رؤية آليات تثبيت العلاقات الاجتماعية والمواقف الاجتماعية، والتي تُفَسِّرُ لنا أن الطلاب والمدرسين، المرضى والأطباء، الباعة والمشترين، أرباب العمل والعاملين، الملاك والمستأجرين، الملوك والرعايا، الأزواج والزوجات، الآباء والأبناء، الرؤساء والمرؤوسين، ليسوا مضطرين إلى أن يقوموا دومًا بإعادة تعريف طبيعة علاقاتهم وطبيعة المواقف التي ينخرطون فيها، فإن [هؤلاء الباحثين] ليس فقط يولون صدارةً لوجهات نظرٍ ذاتية (مُغفِلين حقيقة أن وجهات النظر الذاتية هي نتاج التاريخ الاجتماعي لكل ذات فردية يدرسونها، وأنها، بحكم ذلك، متراصفة مع استعدادات مختَزَنة)، بل إنهم أحيانًا ما ينسبون إلى الفاعلين في سخاء قدرات تقويضية أو تحريرية أو نقدية لا «يملكو»نها إلاَّ على سبيل الاستثناء، خاصةً في فترات الأزمة.

وتشير آن و. رولز إلى التوتر القائم بين التفاوتات الاجتماعية البنيوية والمساواتية [الندية] التي، بحسبها، قد تكون مميزة لنسق التفاعل[134]. لكنها لا تأخذ في حسبانها أن كل شيء يفصل، من هذه الزاوية، المجتمعات التقليدية عن المجتمعات الحديثة ذات الدرجة القوية من التمأسس. ففي التكوينات الاجتماعية التي تكون مجالات الممارسات فيها أقل تمأسسًا، أقل تقنينًا، تجد التفاعلية الواقعية (بأكثر من التفاعلية المنهجية) والإثنومنهجية وبعض أشكال السوسيولوچيا الشاملة

(×) في الوضعية الأوليَّة. – باللاتينية في الأصل. – م.

الحقل المناسب لها. وبالمقابل، في التكوينات الاجتماعية حيث يتم عمل كل شيء بما لا يجعل الفاعلين «يدفعون حياتهم ثمنًا» لأفعالهم أو يثيرون الشك في ماهيتهم في كل لحظة، تكشف هذه التيارات عن ضعفها التفسيري: فهي باستمرار تمحورها على الفضاء الضيق للتفاعلات أو على المواقف الصغرى الموضعية، لا تدرك أن ما يجري في الأمد القصير للتفاعل قد لا تكون له سوى أهمية ضئيلة بالنسبة لمصير الشركاء في هذا التفاعل. وهكذا، فعندما يتم بيان التراتبيات والتفاوتات بيانًا موضوعيًا وعندما يتم تقنينها وإضفاء طابع رسمي عليها وضمانها من جانب مؤسسات مختلفة دولتية واقتصادية وحقوقية ومدرسية وثقافية، إلخ، يصبح من الممكن «فقدان ماء الوجه» في تفاعلٍ ما من دون فقدان «المنصب» أو أي صفة من الصفات الاجتماعية التي تكفل لحامليها ألقابهم المدرسية وصكوك ملكيتهم وتعاقداتهم، إلخ. وبالمقابل، في التكوينات الاجتماعية التي تُعَدُّ درجة التمأسس في داخلها ضعيفة (حيث الحالة المثالية هي حالة المجتمعات ذات الثقافة الشفاهية)، يمكن لـ«فقدان ماء الوجه» أن تترتب عليه عواقب اجتماعية حاسمة.

والحال أن التفاعليين وإثنوغرافيي التواصل والإثنومنهجيين غالبًا ما يعطون أيضًا الانطباع بأن لديهم النوع نفسه من الفضول الذي نجده لدى المتسكع في شوارع مدينة كبرى والذي قد يجد متعة في الاستماع إلى مقاطع من أحاديث وإلى شذرات من حكايات تُروى. ومما لا شك فيه أن أول ما يخلب ألباب عدد من علماء الاجتماع المشتغلين على الظواهر الصغرى هو الاهتمام بالمتتاليات القصيرة التي يتبادل خلالها الكلامَ أشخاصٌ لا نعرف في الأغلب تاريخهم (بل لا نعرف أحيانًا وضعيتهم). ويمكن فهم العالم الاجتماعي انطلاقًا من دراسة هذه اللقاءات، إلاّ أنه ما أن يتجاوز التفاعل التواصلَ الاحتمالي، الارتجالي، غير المنظَّم، بين غرباء تمامًا، فمن المشروع التساؤل عن ماهية الظروف التاريخية لإمكانية التفاعل الذي نحن بصدده، وإلى أي إطار اجتماعي تنتمي التواصلات، وما الدلالات التي تتخذها في هذا الإطار، وعمّا يقوم الفاعلون بإدراجه من ماضيهم المختزَن في التواصل الحاضر[١٣٥].

ونعاين أخيرًا أهمية اللغة الشفاهية في جانب كبير من هذه البحوث. فعند كُتّاب مثل هـ. ساكس وإ. أ. شيجلوف وإ. جوفمان وج. جومبيرز أو آ. ف.

شيكوريل، يجري الإعلاء إلى حد بعيد من شأن التفاعل اللفظي. فالمتفاعل يهتم بالكلام بأكثر من اهتمامه بعمل أشياء. أو أنه، إذا كان يقوم بعمل أشياء، فإنه يفعل ذلك بالكلمات أساسًا(١٣٦). فنكون بإزاء الـ *homo verbalis*(×)، فالتفاعل كائن ذو كلام، أو ذو حديث أو ذو خطاب(١٣٧). ويجري استيعابه في لحظات محادثة غير رسمية أو خلال تناول الوجبات مع الأسرة، أو في لحظات لقاءات بين أصدقاء، أو في التفاعلات في قاعات الدراسة، أو في المستشفيات، أو في مقابلات التوظيف والتي تأخذ شكل تبادلات لأسئلة وإجابات أو خلال الندوات، إلخ. ولا تُبرز الرؤية التفاعلية للعالم سوى القليل من النصوص والصور والأشياء والآلات والترتيبات التقانية البسيطة أو المعقدة والبنايات، إلخ. وما هو اجتماعيٌّ في حالة تجليه الموضوعي باهتُ الحضور ولا يتم البتة تقريبًا تناول الفاعلين في اتساع تاريخهم، وإنما بالحرص الرئيسي على إدراك متتاليات الفعل الجارية. ومن المؤكد أن الكُتّاب الذين أشرتُ إليهم، وآخرين كثيرين أيضًا، يتمايزون فيما بينهم بحسب درجة تمأسس المواقف التي يدرسونها، كما بحسب ما إذا كانوا يُدخلون أم لا يُدخلون علاقات الفاعلين – الوسائل (الوسائل اليومية، الأدوات، الآلات، الترتيبات التقانية، إلخ) في حقل رؤيتهم، مع كل ما يترتب على هذه الاختلافات من آثار على الأسلوب الذي يتصورون به سياقات الفعل المناسبة.

وعلى الرغم من كل التحفظات العلمية التي قد تكون لدى المرء حيال نظرية برونو لاتور وميشيل كالون عن الفاعل – الشبكة، فقد تمثلت مأثرتها على الأقل في العمل على إظهار غياب الوسائل أو الترتيبات التقانية في صيغ العالم الاجتماعي الأكثر رواجًا في العلوم الإنسانية والاجتماعية. فهذان الكاتبان، المنطلقان من سوسيولوچيا علوم وتقانات، كانا الأقدر على بيان إلى أي درجة تلعب الوسائل أدوار التنسيق أو العرقلة، التيسير أو التقييد، في العلاقات المتبادلة بين البشر(١٣٨). وعندهما، فإن العالم الاجتماعي يفسح الطريق لـ«عالم اجتماعي تقاني». بل إننا نجد لدى ب. لاتور نقدًا ممتازًا لجانب من البحوث التفاعلية التي تتصور أن التفاعلات المباشرة قد عرضت لنا كائنات كلامٍ، لكنها من دون ثياب ومن دون أدوات ومن دون آلات أو ترتيبات تقانية ومن دون عمارات ومن دون

(×) الإنسان اللفظي. باللاتينية في الأصل. -- م.

استمارات إدارية ومن دون كُتب ومن دون نقود، إلخ(١٣٩). ويؤكد ب. لاتور ساخرًا أن بعض مقاربات التفاعل تبدو أصلح «لسوسيولوچيا رئيسات [رتبة من الثدييات] ممّا لسوسيولوچيا بَشَر»: «الواقع أن سوسيولوچيا القرود إنما تظهر بوصفها المثال المتطرف للتفاعلية، لأن جميع الفاعلين حاضرون معًا وينخرطون، وجهًا لوجه، في أفعالٍ تتوقف ديناميتها، بشكل مستمر، على ردود فعل الآخرين»(١٤٠). وليس بوسعنا إلاّ أن نتفق معه عندما يكتب فيقول: «بعيدًا عن أن نقتصر على أجسادٍ حاضرةٍ أحدها أمام الآخر بانتباهها وبالمجهود المستمر الذي تبذله في اليقظة والتصور، يتعين دومًا، لدى البشر، التوسل إلى عناصر أخرى وأزمنة أخرى وأماكن أخرى وفاعلين آخرين، سعيًا إلى استيعاب تفاعلٍ من التفاعلات»(١٤١). لكن التصرف وكأن العالم قد قَدَّمَ نفسه من حيث الجوهر على شكل تجميعاتٍ أو ترتيبات أو علاقات تنسيق بين البشر وغير البشر (بعد جعلهم متساوين)، قد يعني تعميم رؤية مهندسٍ أو متخصص في دراسة ظروف العمل والعلاقات بين الإنسان والآلة ونسيان الطبقات الاجتماعية وعلاقات السيطرة على اختلاف طبيعتها، ضمن أمورٍ أخرى.

وبوجه عام، فإنه إذا كان عالم م. كالون وب. لاتور الاجتماعي التقاني يفاجئنا بتساؤلاته وتصوراته غير المسبوقة، وبوسعه أحيانًا أن يكون مغريًا، لهذا السبب، فإنه إنما يضع مع ذلك على مستوىً واحدٍ العناصر التقانية والاجتماعية (الاقتصادية، السياسية، الثقافية) التي يُعَدُّ تمفصلها أمرًا جد إشكالي. وهكذا، لا يسعنا إلاّ أن نحيي الأسلوب الذي يعيد به م. كالون إدراج السيارة في «مُجَمَّعٍ اجتماعي تقاني» لكي ندرك أن السيارة التي تتحرك بالبنزين تبدي مقاومةً للابتكار المتمثل في السيارة التي تتحرك بالكهرباء. لكن العناصر التي تشكل هذا المُجَمَّع، وهي عناصر غير متجانسة عن قصد، إنما تشكل ابتكارًا على غرار ابتكارات [الشاعر چاك] پريڤير. ويؤكد الكاتب أننا نجد هنا «خليطًا»:

من صانعي السيارات ومن الشركات النفطية إلى جانب الامبراطوريات الاستعمارية التي مكّنتها من النمو والحروب التي تسمح لها بالبقاء والمعارف التعدينية ونماذج علمية لمتابعة الانفجار في المحركات وحلقات تجميع وعمال متخصصين إلى جانب مكاتب دراسات واتفاقيات جماعية، وشكل معين لتنظيم العمل وقوانين خاصة بالبيئة وبنية تحتية من الطرق

وتراخيص لقيادة السيارات وأنظمة ضريبية وشبكات توزيع للبنزين والسولار وشبكات جراجات ومدن يجري تخطيطها بما يتناسب مع الحركة المرورية...(١٤٢).

ويبدو لي في الواقع أن من الصعب أن نضع على مستوى واحد، أو أن نجمع في عالم واحد، الإمبراطوريات الاستعمارية (التاريخ الطويل للعلاقات غير المتكافئة فيما بين الأمم) وتراخيص قيادة السيارات، والأنظمة الضريبية وبناء مدن حديثة. وبعيدًا عن هذا المثال، الذي يؤول إلى علم اجتماع الابتكار، والذي تتمثل مأثرته الرئيسية في التذكير بأن نجاح أو فشل أداة تقانية لا يمكن فصله البتة عن مجمل الفاعلين والمؤسسات وقطاعات النشاطات والجماعات، إلخ، ذات المصلحة، المباشرة أو غير المباشرة، في وجودها أو في اختفائها، كما لا يمكن فصله البتة عن سلسلة بأكملها من المؤثرات السياسية، الاقتصادية، الثقافية، العلمية، التقانية، إلخ، فإننا ندرك حدود هذا الإجراء المتمثل في إدراج أقصى حد من التنافر في عناصر التفسير. وقدد يكون بوسعنا أن نتساءل بالمثل عن ماهية الدور الذي لعبه الحصان في الثورة الفرنسية أو الدور الذي لعبته شبكة الاتصالات التليفونية خلال أحداث مايو/ أيّار ١٩٦٨ (ولا يخامرني شك في أن الأول كما الأخرى قد شاركا في هذين الانقلابين للنظام الاجتماعي)، إلاّ أن بوسعنا أن نفهم أن المؤرخين لا يحتفظون بهذين العنصرين «غير البشريين» عندما يضطلعون بتفسير هاتين اللحظتين في تاريخ فرنسا.

والحال أن كتابًا مثل ل. بولتانسكي ول. تيڤنو يتقاسمون النوع نفسه من الاهتمام الذي يتقاسمه الإثنومنهجيون والتفاعليون كما أنهم يستلهمون سوسيولوچيا العلوم لدى ب. لاتور. إن فاعلين، نادرًا ما نعرف تاريخهم (مساراتهم الاجتماعية، المدرسية، المهنية، الثقافية، إلخ)، غارقون في مواقف، وهذه المواقف هي التي تستلفت انتباه الباحثين من حيث الجوهر: إن كتاب **حول التبرير**، «الفقير في الحديث عن الجماعات أو عن الأفراد أو عن الشخصيات»، «حافلٌ في المقابل بحشد من الموجودات، البشرية أحيانًا والمادية أحيانًا أخرى، والتي لا تظهر البتة من دون القيام في الوقت نفسه بتحديد صفة الحالة التي تتدخل فيها» والحال أن «العلاقة بين هذه الحالات – الأشخاص وهذه الحالات– الأشياء، وهي العلاقة التي

تُعَدُّ مكوِّنةً لما [يسميه الكاتبان] بالموقف، هي التي تشكل موضوع هذا الكتاب»(١٤٣). لكن إحدى فرادات مقاربتهما تكمن في حقيقة أنهما يتناولان كائنات بسبيلها إلى الاستسلام لتبريراتٍ أو نزاعاتٍ أو مجادلاتٍ أو إداناتٍ أو انتقادات. ونموذج الموقف الذي يتبنيانه هو نموذج المحكمة التي تدور فيها محاكمة: «ومن ثم يمكننا أن ننسب إلى روح البراجماتية، إلى هذا الحد أو ذاك، الأسلوبَ الذي اضطلعت به سوسيولوچيا النقد في إعادة وصف العالم الاجتماعي **بوصفه مشهد محاكمة، يلجأ** خلالها الفاعلون، وهم في موقف **انعدامٍ لليقين، إلى تحقيقات**، ويودعون **تفسيراتهم** لما يجري في **تقارير**، ويقومون **بتكييفات** [قانونية] ويخضعون **لاختبارات**»(١٤٤).

والفاعل (بوجه عام) يجري تقديمه بوصفه كائنًا في حالة تبريرٍ مستمر. وهو لا يتمتع باستعدادات بل بكفاءات، وهذه الأخيرة مرتبطة بتقاليد فلسفة سياسية. فكيف أمكن لهذه الكفاءات أن تسكن في كل فاعل، أيًا كانت صفاته الاجتماعية (نوعه، عمره، طبقته، مستواه التعليمي، إلخ). إن السؤال إنما يظل من دون إجابة أو من ون إجابة تقريبًا:

> يفترض بولتانسكي وتيڤنو أن هناك حِسٌ عدالة **يتقاسمه جميع الأشخاص** العاديين، وذلك على الأقل بقدر ما أنهم، إذ يتطورون في العالم المعاصر، **يسبحون في تقليد فلسفة سياسية واحد**. ومن ثم فإنه لَفي هذا المجمل من الموارد التي يعتبرها الإثنومنهجيون موارد ظرفية (قواعد، أعراف، مبادئ، مألوفات...) يبحثون بالفعل عن الأسس، التقليدية المستقرة والمتاحة، لتبرير أفعالهم. ولكي يفعلا ذلك، يُضطَرّان **إلى إكساب الأشخاص قدرات مشتركة تكميلية، وراء الكفاءات التي يفترضها الإثنومنهجيون**. وهما يفترضان أن بوسع كل فاعل الإحالة إلى سجل محدود من نماذج العدل. والإطار المقترح يتضمن إجمالاً ست مدن المنزلية، الصناعية، الملهَمَة، التجارية، الرأيوية والمواطنية(١٤٥).

والفاعلون يكابدون (أو يمرون بـ) اختبارات، مكفولة بشكل مؤسسي في الأغلب، تسمح بالبت في خلافاتهم، بـ«الفصل في ماهية الأمور». وهكذا يضع ل. بولتانسكي انعدام اليقين في قلب الحياة الاجتماعية: فالفاعلون ليسوا متفقين على وضعية بعض الأمور، بعض المواقف، أو على ماهيتهم هم أنفسهم (وضعيتهم

الخاصة) ؛ وهم يَنتقدون ويشككون ويشجبون ويناقشون ويتنازعون فيما بينهم[١٤٦]. ومن ثم فمن الواضح أن ما يخطر ببالنا هو العالم القضائي والمحكمة، وإن كان يخطر ببالنا أيضًا كل حالات المجادلات العلمية حيث يتصارع العلماء من أجل تحديد مدى صدق افتراضٍ أو وجودِ ظاهرة وينتهون بحسم الصراع لصالح أحد الأطراف، مغلقين مؤقتًا، إلى حين إشعارٍ آخر، الموقف منعدم اليقين والذي دشنته المواجهةُ بين العلماء. وفي هذا النوع من الحالات، نجد أنفسنا حيال **مواقف منعدمة اليقين** (ما وضعية أو قيمة أو أهمية هذا الشيء أو هذا الفعل أو هذا الشخص أو هذا الموقف؟)، وحيال **فاعلين واعين يدلون بمحاجاتهم ويبررون مواقفهم** من زاوية مصالحهم وتبعًا **لكفاءاتهم**، وحيال إجراءات أو **اختبارات** (سواء كانت حقوقية أم علمية) تتم لإجل إنهاء انعدام اليقين.

والحال أن ل. بولتانسكي يعترف هو نفسه بالتعميم الذي تَمَّ، حين يروي كيف أنه – إذ انطلق من سلسلة من حالات «قضايا» (لأشخاصٍ يقومون، في رسائل موجهة إلى صحيفة، بالاحتجاج، أو لأشخاصٍ يوجهون الاتهام إلى آخرين أو لأشخاص يدافعون عن أنفسهم، أو يشجبون ظلمًا وقع بحقهم[١٤٧]) – استخلص من ذلك نظريةً عامة عن العالم الاجتماعي:

> الواقع أننا قد توصلنا خلال هذا البحث إلى الإيمان بأن منظور سوسيولوجيا القضية قد شكّل بالفعل، من جهة، وسيلة لتحديد شكل اجتماعي حقيقي– هو الشكل الذي يستحضره الأشخاص الذي وُجّهت إليهم الأسئلة– يلعب دورًا مهمًّا في المجتمعات الغربية الحديثة، و، من الجهة الأخرى، أسلوبًا أصيلاً لتحري الحياة الاجتماعية في خصائصها الأعم، بالنظر إليها على أنها **مشهد محاكمة** – إن شئتم، من زاويةِ قضائية–، من حيث إنها دومًا، وإن كان بدرجات متباينة بحسب اللحظات، الفترات، الأماكن، موسومةٌ بختم النزاع والتناقض وانعدام اليقين[١٤٨].

وهكذا يقدم لنا، بوضوح، أصل نموذجه التفسيري للعالم الاجتماعي، من دون أن يطرح البتة على نفسه مسألة شروط تعميم ما سَمَحَ، في البداية، بفهم حالات الشجب الخاصة هذه. فإلى أي مدىً يمكننا استخدام المعجم القضائي فيما وراء حالات تظهر، في حقيقة الأمر، تحت سمات مشكلة عدالة أو إدانة أو دعوى أو حتى حكم؟

ولعلَّ المسألة التي يجب طرحها، في هذه الحالة كما في كثير من الحالات الأخرى، تظل كما هو واضح مسألة ما إذا كان كل موقف في العالم الاجتماعي مشابهًا لمشهد محكمة (لمحاكمة أو لقضية مستمرة) أو لمجادلة علمية في أوجها. هل لابد للفاعلين من التعرض دومًا لـ«انعدام يقين جذري فيما يتعلق بمسألة الفصل في ماهية الأمور»(١٤٩)؟ ومن دون توافر إمكانات حسم مسألة دور مواقف انعدام اليقين قياسًا إلى المواقف التي لا شيء فيها منعدم اليقين، قد يكون بوسعنا أن نقول أولاً بهدوءٍ أن الحياة الاجتماعية تتألف بالأحرى من تتابع مواقف غير إشكالية – فأفراد مجتمعاتنا لا يستيقظون كل صباح موجهين النقد إلى النظام النقدي والمؤسسة القضائية واللغة التي فُرضت عليهم لدى مولدهم والنظام المدرسيّ والتصنيف الذي خُصِّصَ لهم وقانون المرور ومسارات طرق السيارات، إلخ–، تظهر فيها، من وقت إلى آخر، مواقف تستثير نقاشات وخلافات وانتقادات وإدانات أو تبريرات. ويتصور ل. بولتانسكي أن الفاعلين بسبيلهم دومًا إلى «إعادة تدشين على المستوى الموضعي لاتفاقات هشة دومًا»(١٥٠)، في حين أن اليقين والاعتقادات المشتركة تخرج بالفعل عن كل اتفاق: فالفاعلون لا يتحرون كل يومٍ، في المشروع الذي يعملون فيه، ما إذا كانوا «متفقين» على موشورات الأجور ناهيك عن تحري «اتفاقهم» على التوزيع العام للثروات، تمامًا مثلما لا يتساءلون عن الأهمية التي تتميز بها المدرسة في عملية الدخول إلى سوق العمل. فهم يتقاسمون اعتقادات بشأن بعض الحقائق الواقعية، لكنهم، في الأغلب، لا يستشعرون الحاجة إلى صوغها: فهي تشكل الركيزة التي تنهض على أساسها الشكوك والإيقانات الواعية على حدٍّ سواء(١٥١).

وإذا كانت مواقف النزاع أو الجدل تفتتح حقب أو مناطقِ انعدامٍ لليقين، فإنها إنما تقوم دومًا على أساسٍ راسخ وحافلٍ، على نحو لا يُصَدَّق، باعتقادات مشتركة ليست موضع نقاش: فلكي نجادل في المشروعية العلمية لحقيقة ما، لابد أيضًا من الإيمان بأهمية العلم وبعدد معين من الإجراءات التي تثبت مشروعية المنطوقات العلمية ؛ ولكي يختلف خبراء أو مؤرخو الفن بشأن لوحة لتحديد وضعيتها كأصلٍ أو مستنسخٍ أو نسخةٍ مقلَّدةٍ أو زائفة، لابد أيضًا من الإيمان بأهمية الفن والإيمان بعبادة الندرة والأصالة والإيمان بعَظَمَةِ أو عبقرية هذا الرسام أو ذاك، إلخ. والحال

أن هذه الاعتقادات كلها هي التي تشكل مهد الإيقانات المألوفة[١٥٢]. ولا أحد يمكنه الشك دومًا في كل شيء[١٥٣]. ويكتب ميشيل ميئير بصدد العبارة التي تقول «كَسَبَ ناپوليون معركة أوسترليتز»: «إذا كان كل شيء إشكاليًّا – من هو ناپوليون، ما معنى كَسَبَ معركة، ما المقصود بأوسترليتز –، فمن الواضح تمامًا عندئذ أنه قد لا يكون بوسعنا التلفظ بعبارة كهذه، إذ أن من شأنها أن ترن في أذن من نحاوره بوصفها لغة أجنبية أو لغزًا لا حل له. فالأمر سيشبه قولنا له: «إن x هو y». ومن الواضح أنه كان هناك ماذا و من و ما»[١٥٤]. فعلى الرغم من معرفتنا من هو ناپوليون وما معنى كسبه معركة وما المقصود بأوسترليتز، قد يكون بوسعنا أيضًا أن نتساءل ما إذا كان الأمر يتعلق بناپوليون بالفعل وما إذا كان قد كسب معركة بالفعل وما إذا كان هذا كله قد حَدَثَ في أوسترليتز بالفعل. لكن العلماء وحدهم هم الذين يمكنهم بذلك تحمل ترف التساؤل عن كل هذه الأشياء في آن واحد. وتخصيص مفهوم الفعل للممارسات التي قد تحدث «على أساس انعدام اليقين، أو على الأقل بالإحالة إلى تعددية خيارات ممكنة»[١٥٥]، إنما يعني توريط علم الاجتماع في استبعاد الشيء الجوهري مما يشكل الحياة الاجتماعية. وفيما يتعلق بوضع انعدام اليقين في قلب الحياة الاجتماعية، فهذا يعني التصرف وكأن العالم لم يكن سوى مسلسل «قضايا» يطرح مشكلات ويتطلب اختبارات. ولو كانت الأمور تدور بهذا الشكل فعلاً في كل اتساع الفضاء الاجتماعي، لكان من شأن فرص أشكال السيطرة في البقاء بشكل مقيم أن تكون ضئيلة. والواقع أنه لأن العالم يعمل من دون تشكيك كبير مستديم، و، على أي حالٍ، من دون تشكيك في الجوانب الأكبر بنيوية أو تبلورًا، يستمر في تأبيد نفسه بهذه الدرجة من السهولة.

إن تنوع الاهتمامات المعرفية إنما يكمن في أساس تنوع البرامج السوسيولوچية القائمة. وهذه الاهتمامات المعرفية، المرتبطة بأنماطِ حساسيةٍ ناتجةٍ عن خبرات الباحثين الاجتماعية، إنما تفتح السبيل، في ختام سيرورة ترجمةٍ علميةٍ للتساؤلات وللمشكلات الأصلية، أمام نطاقات ملاحظة ومستويات تحليلٍ وأنماط موضوعات منفردة. لكن استحالة اختزال تنوع وجهات النظر المعرفية لا تعني استحالة التوصل إلى اتفاقٍ فيما يتعلق بعملية البحوث. ويكتب م. ڤيبر فيقول: «من

الواضح أنه لا يترتب على ذلك أن البحث في مجال علوم الثقافة من الـوارد أن لا يُسفر إلاّ عن نتائج قد تكون "ذاتية"، بمعنى أنها قد تكون صـالحة لواحـدٍ ولـيس للآخر. وما يتباين هو بالأحرى درجة الأهمية التي تتميز بها بالنسبة لواحد ولـيس للآخر»(١٥٦). وبالمثل، فإن التنوع الكبير للبحوث العائـدة إلـى العلـوم الإنـسانية والاجتماعية (يكفي التفكير في مجمل البحوث التي يتم إدراجها اليوم تحت عنـوان «السوسيولوجيا») قد لا يجب له أن يردع الباحثين الجسورين عـن الرغبـة فـي تسليط الضوء على وحدةٍ معينة لهذه العلوم، أو عن محاولة التوصل إلى تركيبـات نظرية أصيلة بالجمع بين المكتسبات الجزئية لبرامج مختلفة، أو عن العمـل علـى إظهار الموقع النسبي الذي يحتله كل برنامج من البرامج الماثلة (والمتباريـة) فـي الاقتصاد العام للبحث [العلمي].

1- *Cf.* L. Suchman, *Plans and situated actions : the problem of human/machine communication* Cambridge, Cambridge University Press, 1987.

2- *Cf.* notamment, E. Goffman, *La Mise en scène de la vie quotidienne*, 1 : *La Présentation de soi*, Paris, Minuit, 1973, et 2 : *Les Relations en public*, Paris, Minuit, 1973.

3- *Cf.*C.Bessy et F. Chateauraynaud, *Experts et faussaires. Pour une sociologie de la perception* Paris, Métailié, 1995.

4- C. Jouhaud, «Présentation», *Annales. Histoire, sciences sociales*, n° 2,mars-avril 1994, «Littérature et histoire», p. 273.

٥- إن السياقات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، لمجرد كونها يُعاد بناؤها على أساس عناصر مستمدة من الواقع الإمبريقي، إنما تتمايز عن السياقات التي يتخيلها بعض علماء اللغة أو بعض فلاسفة اللغة لاحتياجاتهم الفكرية. والواقع أن بوسع علماء اللغة والفلاسفة ابتكار أمثلة سياقات تتخذ فيها كلماتٌ منفردة أو منطوقاتٌ أكثر تركيبًا معانيَ متغيرة.

6- J. Vendryes, *Le Langage. Introduction linguistique à l'histoire*, Paris, Ablin Michel, 1968, p. 225.

قد يكون السياق، في هذه الحالة، مجرد سياق لفظي (نص مشارك).

7- É. Benveniste, *Problèmes de linguistique générale*, Paris, Gallimard, t. I, 1982.

٨- كما يذكّرنا بذلك بشكل مفيد دانييل سيفاي ولوي كيريه، فإن براجماتيًا كجورج هربرت ميد لم ينسَ هذا الجانب من جوانب الأمور: «بالنسبة لميد، هناك مجتمع وتاريخ يفرضان أُطر خبرة وسلوك على سيرورات التعاون والتواصل فيما بين الأفراد، وقلّما تكون لهم سيطرة عليها، وهي في جانبٍ كبيرٍ منها غائمة منعدمة الشفافية».

D. Cefaï et L. Quéré, «Naturalité et socialité du self et de l'esprit», *in* G. H. Mead, *L'Esprit, le soi et la société*, Paris, PUF, 2006, p. 65.

9- B. Lepetit, «Architecture, géographie, histoire : usages de l'échelle», *Genèses*, n° 13, automne 1993, p. 127.

10- E. Goffman, «L'ordre de l'interaction», *in Les Moments et leurs hommes*, Paris, Minuit, 1988, p. 191.

11- *Id,. Façons de parler*, Paris, Minuit, 1987, p. 91.

12- *Ibid.*, p. 168.

13- *Id., Les Rites d'interaction*, Paris, Minuit, 1974, p. 7, et *Façons de parler, op. cit.*, p. 8.

14- *Id.*, «L'ordre de l'interaction», *loc. cit.*, p. 191.

١٥- نجد لدى جوفمان الفكرة – التي طوّرها فيما بعد ن. لوهمان – التي تذهب إلى أن التفاعلات المباشرة أنساق عابرة مستقلة نسبيًا «تنشأ في كل مرة يجد فيها أفرادٌ أنفسهم في حضور مباشر بعضهم مع البعض الآخر».

E. Goffman, *La Mise en scène de la vie quotidienne*, 1 : *La Présentation de soi, op. cit.*, p. 240.

16- *Id., Les Rites d'interaction, op. cit. cit.*, p. 101. التشديد من عندي

17- *Id., La Mise en scène de la vie quotidienne*, 1 : *La Présentation de soi, op. cit.*, p. 9.

18- *Ibid.*, p. 9.

١٩- لكننا سنرى أن إ. جوفمان لا يتمسك دومًا بموقف كهذا لأن كتاب الملاجئ يدل بوضوح على الرغبة في استيعاب منطق مؤسسة كلّية، من خلال دراسة التفاعلات.

20- *Id.*, «L'ordre de l'interaction», *loc. cit.*, p. 192.

٢١- أحد أصول هذا التمثيل للمجتمع بوصفه «مجموع تفاعلات المشاركين فيه» موجودٌ في سوسيولوجيا ج. زيمل. انظر بوجه خاص

M. Sagnol, «Le statut de la sociologie chez Simmel et Durkheim», *Revue française de sociologie*, vol. 28 n° 1, 1987, p. 99-125.

22- *Id.*, «L'ordre de l'interaction», *loc. cit.*, p. 208.

23- *Id., Les Cadres de l'expérience*, Paris, Minuit, 1991, p. 22.

كما يُحَدِّدُ أن أطر الخبرة التي يدرسها «مُمَأسسةٌ بأشكال مختلفة» وأنها «تتغير تاريخيًا» وأنها سابقة في وجودها على الأفراد الذين تحشدهم.

Cf. id., «Réplique à Denzin et Keller», *in Le Parler frais d'Erving Goffman*, Paris, Minuit, 1989, p. 307.

24- *Id., Les Cadres de l'expérience, op. cit*, p. 22.

٢٥- إن لم يكن علماء الاجتماعي الذين يشتغلون على المواقف أو التفاعلات أو أولئك الذين يشتغلون على الطبقات أو الجماعات قد عاشوا خلافاتهم بأسلوب التضاد، وإن لم يكونوا

متنافسين، لما كان من شأننا المسارعة إلى تفسير بحوثهم ضمن المنطق السياسي الذي يسأل «مَنْ تخدم؟». وفي فرنسا، مثلاً، فلأنه كان من الواضح أن سوسيولوجيا النقد «البراجماتية» (ل. بولتانسكي ول. تيفنو) قد تعارضت مع السوسيولوجيا النقدية (پ. بورديو)، لم يتخلف اختفاءُ الجماعات أو الطبقات أو علاقات السيطرة أو علاقات القوة ولا موضوعات هذه السوسيولوجيا «الجديدة» عن إثارة الشبهات السياسية حولها. وهكذا فإن كاتبي مُؤلَّفٍ حول التبرير لم يستشعرا عبثًا الحاجة إلى بيان أن: «قراء هذا المؤلَّف من الوارد أن يحسوا بضيق معين لعدم الالتقاء في الصفحات التالية بالكينونات المألوفة لديهم. فهم لن يلتقوا بالجماعات أو الطبقات الاجتماعية أو العمال أو الكوادر أو الشبيبة أو النساء أو الناخبين، إلخ الذين عوّدتنا عليهم العلوم الاجتماعية كما عوّدتنا عليهم المعطيات المرقّمة العديدة الرائجة اليوم عن المجتمع».

L. Boltanski et L. Thévenot, *De la justification. Les economies de la grandeur*, Paris, Gallimard, p. 11.

26- N. Dodier, «Les appuis conventionnels de l'action. Éléments de pragmatique sociologique», *Réssaux*, vol. 11 n° 62, 1993, p. 65.

27- *Cf.* E. Goffman, «Réplique á Denzin et Keller», *loc. cit.*, p. 307.

28- *Ibid.*, p. 307.

29- *Id.*, *Les Rites d'interaction, op. cit.*, p. 8.

٣٠- كما يكتب ذلك أولف هانيرتس، فإن «الـ(×) *homo goffmani* هو بالأحرى ساكن مدينة لا عضوًا في قبيلة».

U. Hannerz, *Explorer la ville, op. cit.*, p. 290.

31- E. Goffman, *Les Rites d'interaction, op. cit.*, p. 13-14.

32- A. W. Rawls, «L'émergence de la socialité : une dialectique de l'engagement et de l'ordre», *Revue du MAUSS*, n° 19, 2002/1, p. 131. *Cf.* aussi A. W. Rawls, «The interaction order *sui generic* : Goffman's contribution to social theory», *Sociological Theory*, vol. 5, n° 2, 1987, p. 136-149.

33- A. W. Rawls, «L'émergence de la socialité…», art. cité, p. 136.

34- *Idid.*, p. 142.

35- *Idid.*, p. 148.

تقوم رولز بإضفاء طابع طبيعي على «المساواتية الخالصة للموقع الأصلي (الماثلة كمبدأ كامن في أساس النسق النوعي الخاص للتفاعل)» جاعلة منها «ضرورة مطلقة لتحقيق وتأييد الذات» ومُفترِضَةً أن «انتهاك مبدأ التبادلية الصارمة له عواقب ملموسة ومباشرة على تكوين الشخصية». وبوسعنا أن نتساءل عن نموذج «الذات» أو«الشخصية» الضمني الذي قد تعنيه الكاتبة لتأكيد هذا النوع من الأمور.

36- N. Elias, *La Civilisation des mœurs*, Paris, Calmann-Lévy, 1973.

(×) الإنسان الجوفماني، باللاتينية في الأصل. – م.

37- L. Boltanski, «Erving Goffman et le temps du soupçon». *Information sur les sciences sociales*, vol. 12 n° 3, 1973, p. 127-147.

38- R. Castel, «Institutions totales et configurations ponctuelles», *in Le Parler frais d'Erving Goffman*, Paris, Minuit, 1989. p. 31.

39- J. Gumperz, *Engager la conversation, Introduction à la sociolinguistique interactionnelle*, Paris, Minuit, 1989, p. 8.

40- *Idid.*, p. 15.

41- *Idid.*, p. 15-16.

42- A. V. Cicourel, *Le Raisonnement medical...*, *op. cit.*, p. 29-30.

٤٣- وهذا لأجل دراسة جوانبه الأكثر شكلية: الألفاظ وتركيب الجمل، بداية ونهاية المحادثات، مجرى الكلام، تغيرات الموضوع، تغيرات النبرات الصوتية، الوقفات التمهلية، إلخ. والحال أن إ. جوفمان إنما يبدو، في نقده لمن يركزون على المحادثات، جد قريب من كاتب كميخايل باختين الذي كتب أنه «بفضل هذه الصلة الملموسة بالموقف، يترافق التواصل اللفظيّ دومًا مع أفعال اجتماعية ذات طابع غير لفظي (إشارات العمل، أفعال رمزية تشكل طقسًا، مجموعة طقوس، إلخ) لا يُشكّل منها غالبًا سوى التكملة، وهو موجود في خدمتها».

M. Bakhtine, *Marxisme et philosophie du langage*, Paris, Minuit, 1977, p. 137.

44- E. Goffman, *Façons de parler, op. cit.*, p. 38.

45- H. Sacks, E. A. Schegloff, G. Jefferson, «A simplest systematics for the organization of turn-taking for conversation», *Language*, n° 50, 1974, p. 696-735, et E. A. Schegloff, «Between macro and micro. Contexts and other connexions», *in* J. C. Alexander, B. Giesen, R. Münch et N. J. Smelser (dir.), *The Micro-Macro Link*, Berkeley, University of California Press, 1987, p. 207-234.

٤٦- يكفي التفكير في الحالات، التي حللها شيكوريل، والخاصة بالتواصلات فيما بين أطباء متخصصين (علماء أمراض ومتخصصين في الأمراض المُعدية) لكي ندرك الأهمية التي يتميز بها الصوغ الاجتماعي المهني للمتفاعلين.

٤٧- في محادثة بين زوجين، فإن الشفرة المحدودة (بالمعنى الذي نجده عند ب. برنشتاين) يمكن استخدامها لأن أبسط تغير في نبرة الصوت يمكن أن يكون مثقلاً بالمعاني بحكم الخبرات الماضية المشتركة بين الزوجين. والحال أن ناتالي ساروت، وهي شخصية بارزة محورية في ما سُميَ بـ«الرواية الجديدة»، قد كرست جانبًا كبيرًا من إبداعها الروائي لاستكشاف ساحات مألوفة لدى محللي المحادثات أو لدى إثنوغرافيي التواصل أو لدى علماء الاجتماع التفاعليين. ففي روايتها *Pour un oui ou pour un non* (Paris, Minuit, 1982)، نجد أن عبارة قصيرة تبدو ضئيلة الأهمية جرى نطقها بنبرة خاصة («حَسَنٌ، هذا») تكمن في قلب المحادثة بين صديقين قديمين. إن المُضمرات، والأشياء المفهومة ضمنيًا وإساءات الفهم المرتبطة بخبرات ماضية أو بمواقع اجتماعية متباينة، تشكّل كلها الأسس التحتية للمحادثات وللخلافات الأكثر عادية.

48- A. V. Cicourel, *Le Raisonnement medical…*, *op. cit.*, p. 120.

٤٩- في مقال مُكرّس للعبة البوكر، أظهر جاري بوتر بشكل جيد، هو أيضًا، كل الارتباطات بين سلسلة من التفاعلات الاجتماعية المكوّنة للعبة وعناصر خارج اللعبة. فأساليب اللعبة أو تصرفات اللاعبين ليست عديمة الصلة بمستوى دخلهم (خاصة في لعبة قائمة على المراهنة) وبأصولهم الاجتماعية والإثنية، وبصوغهم الاجتماعي النوعي وبمواردهم الثقافية، إلخ، ولا يدخل اللاعبون اللعبة ككائنات بريئة من كل تجربة، قد لا يحركها سوى رميات الورق التي سبق رميها. وتبعًا لخبرات صوغهم الاجتماعي الماضية، لن تكون لديهم تمثلات واحدة لما يفعله اللاعبون الآخرون ولن يتصرفوا بشكلٍ واحدٍ حيال المواقف الواحدة في اللعبة.

Cf. G. Potter, «Sui generic micro social structures : the heuristic example of poker», *Canadian Journal of Sociology/Cahiers canadiens de sociologie*, vol. 28, n° 2, 2003, p. 171-202.

50- P. Bourdieu, «Un contrat sous contrainte», *Les Structures sociales de l'économie*, Paris, Seuil, 2000, p. 181-221.

51- *Ibid.*, p. 182.

52- *Ibid.*, p. 181.

53- *Ibid.*, p. 210.

54- E. Goffman, «L'ordre de l'interaction», *loc. cit.*, p. 208.

55- P. Pharo, *Le Civisme ordinaire*, Paris, Librairie des Méridiens, 1985, p. 88.

«وهكذا فإن العلاقة لا تأخذ طابعها الغرامي إلاّ بعد سلسلة من اكتشافات التبادليات: تبادلية الفرحة في الحضور المشترك وفي المحادثة، تبادلية الاهتمامات حيال أشكال حياة كل من الشريكين، تبادلية تبادل المعلومات وتبادلية توصيفات الميول وتبادلية الإفضاءات...».

56- *Ibid.*

57- P. Bourdieu et L. Wacquant, *Réponses, op. cit.*, p. 119-120.

التشديد من عندي.

58- P. Bourdieu, *Ce que parler veut dire, op. cit.*, p. 57-58.

59- *Ibid.*, p. 61.

60- P. Bourdieu, *La Distinction, op. cit.*, p. 271.

61- J-P. Thibaud (dir.), *Regards en action. Ethnométhodologie des espaces publics*, Textes américains et anglais choisis et présentés par N. Dodier et L. Thévenot (dir.), *Les Objets dans l'action. De la maison au laboratoire, Raisons pratiques*, n° 4, 1993.

٦٢- أسمح لنفسي هنا بإحالة القارئ إلى كتابي *L'Homme pluriel, op. cit.*, p. 137-188 وإلى مناقشة بحوث لوسي سوتشمان.

63- P. Bourdieu et J-C. Passeron, *La Reproduction. Éléments pour une théorie du système d'enseignement*, Paris, Minuit, 1970, p. 20.

٦٤- يلاحظ ميشيل جروسيتي أن «مستويات جمع المعطيات» قد تكون «مرتبطة بمستويات تحليل جد مختلفة»: «إن بوسع معطيات يتم جمعها على مستوى جد صغير أن تكون ذات أهمية تحليلية لمستويات أكبر بكثير (على سبيل المثال عندما نرصد معالم إحالات ثقافية جد عمومية في التفاعلات)، وبشكل تبادلي (عندما نصوغ نموذجًا للسلوكيات الفردية انطلاقًا من انتظامات إحصائية).»

M. Grossetti, «Trois échelles d'action et d'analyse, L'abstraction comme opérateur d'échelle», *L'Année sociologique*, vol, 56, n° 1, 2006, p. 287.

65- G. Levi, «Les usages de la biographie», *Annales ESC*, n° 6, nov.-déc. 1989, p. 1330.

66- C. Ginzburg *Le Fromage et les Vers, op. cit.*

67- B. Lahire, *Tableaux de familles, op. cit.*

68- N. Elias, *Mozart. Sociologie d'un genie, op. cit.*

69- J. Le Goff, *Saint Louis*, Paris, Gallimard, 1996.

70- J. Cornette, *La Mélancolie du pouvoir : Omer Talon et le process de la raison d' État*, Paris, Fayard, 1998.

71- G. Duby, *Guillaume le Maréchal, ou le Meilleur chevalier du monde*, Paris, Fayard, 1984.

72- B. Lahire, *Fanz Kafka, op. cit.*

73- *Id.*, *Portraits sociologiques, op. cit.*, et *La Culture des individus, op. cit.*

٧٤- في الحالة المحدَّثة لكتاب **ثقافة الأفراد**، كنت أودُّ على أي حال، في آن واحد، مراعاة التباينات داخل الفرد الواحد وفيما بين الأفراد في الممارسات وفي التفضيلات الثقافية (الوجوه الثقافية المتنافرة أو المتناغمة من زاوية درجة المشروعية الثقافية للممارسات) و الظروف الماكروسوسيولوجية لإنتاج هذه التباينات (مجتمع على درجة عالية من التمايز، مع تعددية لأطر الصوغ الاجتماعي من زاوية ثقافية). ومن جهة أخرى، فقد جرى تحديد موقع الصور تبعًا لانتمائها الطبقي.

٧٥- يميز فريديريك سافيسكي بشكل مناسب وضعية المونوجرافيا [الكتابة ذات الموضوع الواحد] الموضعية بحسب ما إذا كانت «الساحة يُنظَرُ إليها على أنها مجتمع أو على أنها ثقافة في صورة مصغرة يتعلق الأمر ببساطة بدراستها دراسة عميقة» أو بحسب ما إذا كان «يتم تناولها بوصفها تشكيلاً أصيلاً يجب أن نفهم منطق الفاعلين الموضعيين قياسًا إليه».

F. Sawicki, «Les politistes et le microscope», *in* M. Bachir (dir.), *Les Méthodes au concret*, Paris, PUF, CURAPP, 2000, p. 143-164

٧٦- في *La Culture des individus, op. cit* اتجهت إلى تصوير ثقافي لأفراد استقصاء إحصائي واسع سعيًا إلى مراعاة القاعدة الفردية للاستقصاء (حقيقة أن كل من يجري استطلاع رأيه من الوارد إمكان تشخيصه بمجمل الإجابات التي يقدمها على الأسئلة العديدة المطروحة).

٧٧- عندما يترك فرويد النطاق الفردي لملاحظة العالم وهدف «علم للذاتية» لصالح نظرية عن المجتمع

(*Cf.* Freud, *Le Malaise dans la culture* [1929], Paris, PUF, «Quadrige», 2010, et *Totem et tabou* [1913], Paris, PUF, «Quadrige», 2010),
فإنه ينتج تحليلاً للجماعة قابلاً للمنازعة إلى حدٍّ بعيد، وهو تحليل يتألف من القيام بزحزحة تشبيهية لنموذج تفسيريٍّ للفرد (للتكوين النفسي الفردي) صوب الجماعة (اللاوعي الجماعي، الأنا العليا لجماعة، إلخ).

٧٨- من الناحية المنهجية، يتضمن التحليل النفسي مناطق ظلال: هل لا بد، لدراسة حالة، من شروط تحليلية جد محدّدة (أريكة – اتكاء، استماع مسترسل، تداعيات، تكرار الجلسات، إلخ) أم أن بالإمكان بالفعل، كما في حالة القاضي دانييل بول شريبر، تأسيس التفسير على مجرد سيرة ذاتية (**مذكرات مريض عصابي**)؟ وهل يمكن، مثلما فعل ذلك فرويد، القيام بتحليل لابنتك أنت (مع كلِ ما قد يطرحه ذلك من مشكلة تتعلق بالطرح)؟ وهل يمكن اقتراح تفسير تحليلي نفسي انطلاقًا من محادثات أب مع ابنه (حالة «هانز الصغير»)؟

79- J. Laplanche, *La Révolution copernicienne inachevée. 1967-1992*, Paris, PUF, «Quadrige», 2008, p. 122.

٨٠- بوجه عام، لا يمكن للدخول عبر الحالات المرضية بهدف اقتراح نظرية عامة عن التكوين النفسي أن يتخلف عن أن تترتب عليه آثارٌ على خصائص هذه النظرية.

٨١- هذا خصوصًا موقف ب. بورديو الذي نظر محقًا إلى مفهوم الحقل على أنه وسيلة للقطيعة «مع التمثيل الواقعي الذي يدفع إلى اختزال أثر **الوسط** في أثر الفعل المباشر المتحقق في تفاعل» (P. Bourdieu, *Leçon sur la leçon*, *op. cit.*, p. 42). على أن مثل هذه «القطيعة»، التي قد تكون مفيدة في فحص بعض جوانب العالم الاجتماعي على النطاق الماكروسوسيولوجي (عندما نود بالأخص فهم سلوكيات الفاعلين الداخلين بعضهم مع البعض الآخر في تنافس موضوعي ومن دون أن يكونوا في اتصال شخصي مباشر متبادل)، لا تفرض نفسها بشكل عام ومطلق. وليست لها أي تناسب عندما نود على نحو محدّد دراسة الآثار البنائية على الفرد (آثار الصوغ الاجتماعي) والمترتبة على علاقات الاعتماد المتبادل التي يجد نفسه واقعًا فيها. ونرى بوضوح أن مما قد لا يكون له أي معنى أن يقال إن سلوك الطفل يحدده موقعه في «حقل» أو «فضاء اجتماعي» عام. فقبل أن يتمكن الطفل من توجيه نفسه في فضاء أو حقل، يبني تصوراته الخاصة بالفعل وبالتمثيل وبالإدراك وبالحكم على الأشياء ضمن تشكيله الأسري. ويتمثل خطأ بورديو في عدم مراعاته للأهداف المعرفية والموضوعات المعرفية ونطاقات ملاحظة هذه الموضوعات.

82- S. Freud, «Psychologie collective et analyse du moi», *in Essais de psychanalyse* [1921], Paris, Payot, «PBP», 1968, p. 83-84.

83- *Ibid.*

٨٤- «في العلاج، تشهد ظواهر الطرح على هذا الاحتياج الخاص بالنزاع المكبوت إلى التحقق في العلاقة بالمحلل. والحال، من جهة أخرى، أن هذه المراعاة المتزايدة دومًا لهذه الظواهر وللمشكلات التقانية التي تطرحها هي التي تقود فرويد إلى استكمال النموذج النظري للعلاج بإطلاقه، إلى جانب التذكر، التكرر الطرحي والـ[×] perlaboration [عمل يحدث خلال

(×) مرادف فرنسي للمفهوم الفرويدي الألماني "Durcharbeiten". – م.

العلاج التحليلي ويتعارض مع التكرار عن طريق تفصيل، ومن ثم تجاوز، للمقاومات المرتبطة بتفسير يقدمه المحلل] كمرحلتين رئيسيتين في سيرورة العلاج».

J. Laplanche et J.-B.Pontalis, *Vocabulaire de la psychanalyse, op. cit.*, p. 87.

٨٥- يبدو مع ذلك أن فرويد كان مدركا، في الأنا والهُوَ، للفرق بين هذا اللاوعي، الذي يركّز عليه، وشكل آخر للاوعي يتألف من التمثيلات الكامنة، التي لا تعَدُّ واعية من دون أن تكون مع ذلك مكبوتة، والتي لا ينزع التحليل النفسي إلى تسليط الضوء عليها.

*C.f.*J.-M. Quinodoz, *Lire Freud. Découverte chronologique de l'œuvre de Freud*, Paris, PUF, 2004, p. 233.

٨٦- بالمقابل، تبتعدُ جوانب أخرى من عمل فرويد عن البحوث في مجالات العلوم الاجتماعية. وقد أوجزها روجيه باستيد بشكل ناجز تماماً عندما كتب في عام ١٩٥٠: «مما لا مراء فيه أن نزعته البيولوجية ونظريته عن الغرائز ومفهومه الخاص بثبات المُركّبات المفسِّرة للسلوك البشري، قد حالت دون بنائه لعلم نفس اجتماعي أدق»

(R. Bastide, *Sociologie et psychanalyse*, Paris, PUF, 1950, p. v).

وهذه الانتقادات – للنزعة الفطرية وللطابع اللاتاريخي لجانب من افتراضات فرويد عن الأنا الأعلى واللاوعي والدوافع وعقدة أوديب، إلخ – تمضي في الاتجاه نفسه الذي تمضي فيه انتقادات ن. إيلياس، العليم الكبير والمعجب الكبير بالعمل الفرويدي، والتي أعرب هو نفسه عنها في أواخر عمره في نصٍّ ظلّ لوقت طويل غير منشور

(N. Elias, *Au-delà de Freud, op. cit.*).

87- J. Laplanche et J.-B. Pontalis, *Vocabulaire de la psychanalyse, op. cit.*, p. 33.

88- *Ibid.*, p. 34.

89- N. Elias, *Qu'est-ce que la sociologie?*, Paris, Presses Pocket, 1991, p. 165.

90- *Cf.* aussi N. Elias, «Sociologie et psychiatrie» [1969-1972], *in Au-delà de Freud, op. cit.*, p. 47-79.

٩١- أخذَ جان بول سارتر على ماركسيي عصره عدم اهتمامهم بالبشر إلا من حيث كونهم بالغين تكوّنوا بالفعل: «عندما نقرأ [كتاباتهم]، قد نتصور أننا نولد في المرحلة العمرية التي نحصل فيها على الأجر لأول مرة في حياتنا ؛ لقد نسوا طفولتهم الخاصة».

(J.-P. Sartre, *Questions de méthode*, Paris, Gallimard, 1986, p. 60).

٩٢- هذه المسألة الخاصة بالانتقال من الرؤية الماكروسوسيولوجية لـ«الوسط الاجتماعي» إلى الرؤية الأكثر ميكروسوسيولوجية لـ«التشكيل الأسري»، مع الهجر الذي لا مفر منه لمجاز «نقل رأس المال الثقافي»، كان قد جرى تناولها بشكل تفصيلي في

Tableaux de familles, op.cit.

٩٣- كما يثبت ذلك المؤلّف الكلاسيكي، وجد الاستفزازي مع ذلك، الإميل دوركايم في الانتحار

Le Suicide [1897], Paris, PUF, «Quadrige», 1983.

94- R. Bastide, *Sociologie et psychanalyse, op. cit.*, p. 59.

95- P. Bourdieu, *Questions de sociologie, op. cit.*, p. 75.

٩٦- أعتقد أن إحدى المحاجات التي يستند إليها ر. كولنز، ألا وهي حقيقة أن الكيانات الجماعية ليست كيانات فاعلين يتصرفون كأفراد، يتقاسمها اليوم علماء الاجتماع إلى حد بعيد. على أن

شخصنة الجماعات والتي استسلمت لها السوسيولوجيا منذ بداياتها خطأ يمكن تصحيحه من دون الذهاب مع ذلك إلى أن الكيانات الجماعية ليست «واقعية حقا» أو «ليست على الدرجة نفسها من الواقعية» التي يتمتع بها المتفاعلون.

97- R. Collins, «On the microfoundations of macrosociology», *American Journal of Sociology*, vol. 86, 1981, p. 988.

يدعونا كولنز لهذا السبب، بدلاً من أن نلجأ إلى استقصاءات عبر استبيانات أو لقاءات، إلى العمل بالأحرى على عينة جد غزيرة من المحادثات. ومثل هذا المشروع، والذي لا يخلو من أهمية، قد ينطوي مع ذلك على عدم القدرة على إعادة تركيب ماضي الأفراد الداخلين في تفاعل و، في الوقت نفسه، على عدم القدرة على تحديد ماهية الماضي المختزن الذي على أساسه يقومون بالفعل وبرد الفعل.

98- M. Callon et B. Latour, «Unscreving the big Leviathan : how actors macro-structure reality and how sociologists help them to do so», *in* K. D. Knorr-Cetina et A. V. Cicourel (dir.), *Advances in Social Theory and Methodology : Toward an Integration of Micro- and Macro- Sociologies*, Boston, Londres et Henley, Routledge & Kegan Paul, 1981, p. 277-303, et A. V. Cicourel, «Notes on the integration of micro- and macro-levels of analysis», *in ibid.*, p. 51-80. (texte traduit en français sous le titre : «Micro-processus et macro-structures», *Sociologies*, 2008, http://sociologies.revues.org/index2462.html.

99- A. V. Cicourel, «Micro-processus et macro-structures», *loc. cit.*, § 42.

التشديد من عندي

100- R. Collins, «The micro contribution to macro sociology», *Sociological Theory*, vol. 6, 1988, p. 242.

للوقوف على نقد قوي وصارم لمواقف كولنز، يمكن قراءة مقال

Stephan Fuchs, «On the microfoundations of macrosociology : a critique of macrosociological reductionism», *Sociological Perspectives*, vol. 32, n° 2, 1989, p. 169-182.

101- K. Pomian, *L'Ordre du temps*, Paris, Gallimard, 1984.

102- K. Pomian, «L'histoire de la science et l'histoire de l'histoire», *Annales ESC*, 30e année, n° 5, 1975, p. 945.

103- *Ibid.*, p. 31.

104- B. Lepetit, «Architecture, géographie, histoire : usages de l'échelle», art. cité, p. 137.

105- E. Goffman, *Façons de parler, op. cit.*, p. 38.

106- A. V. Cicourel, *Le Raisonnement medical…, op. cit.*, p. 140.

١٠٧- نجد مثل هذا البيان الموضوعي لموضوعات من مختلف أنماط السوسيولوجيا في

R. Collins, «On the microfoundations of macrosociology», art. cité, p. 986.

108- Y. Lacoste, *La Géographie, ça sert d'abord à faire la guerre*, Paris, Maspero, «PCM», 1982, p. 52.

109- *Ibid.*, p. 55.

110- J. Revel, «Micro-analyse et construction du social», *in L'Art de la recherche...*, *op. cit.*, P. 303-327, et P. Ricœur, *La Mémoire, l'histoire, l'oubli*, Paris, Seuil, «Points Essais», 2000.

١١١- هذا هو موقف الجغرافي إ. لاكوست: «إن طبيعة الملاحظات التي يمكن للمرء القيام بها، والإشكالية التي يمكن تحديدها والأفكار التي يمكن بناؤها إنما تعدُّ دالَّة على حجم الفضاءات موضع النظر وعلى معايير اختيارها. ومن ثم فإن مشكلة النطاقات مشكلة لها صدارتها بالنسبة للتفكير الجغرافي. وخلافًا لبعض الجغرافيين الذين يعلنون أن «بالإمكان دراسة الظاهرة الواحدة على نطاقات مختلفة»، لابد أن ندرك أنها ظواهر مختلفة لأنه يجري تناولها على نطاقات مختلفة».

Y. Lacoste, *La Géographie, ça sert d'abord à faire la guerre, op. cit.*, p. 86.

112- G. Deleuze et F. Guattari, *Qu'est-ce que la philosophie?*, Paris, Minuit, 1991, p. 32-33.

113- P. Bourdieu, *Les Règles de l'art,cit.*, p. 288.

114- *Id.*, *Entretiens Pierre Bourdieu-Michaël Grenfell*, Centre for Language in Education, University of Southampton, *Occasional Papers*, 37, mai 1995, p. 8.

١١٥- هذا المفهوم قريب من المفهوم الذي يدافع عنه مؤرخ كروجيه شارتييه، الذي، على الرغم من خروجه من وهم «إبستيمولوجيا التطابق بين الواقع ومعرفته»

(R. Chartier, *Au bord de la falaise. L'histoire entre certitudes et inquietude*, Paris, Albin Michel, 2009, p. 20),

يذهب إلى أن «التأريخ يهتدي بمقصد وبمبدأ حقيقة، أن الماضي الذي يتخذه كموضوع له هو واقع خارجي بالنسبة للخطاب، وأن بالإمكان ضبط معرفته (*ibid.*, p. 17).

١١٦- وهو ما لم يكف عن تأكيده كاتب كماكس ڤيبر الذي يرى أن «كل معرفة للواقع الثقافي هي دومًا معرفة انطلاقًا من وجهات نظر خاصة [*besonderen*] بشكل محدَّد». وقد حدَّد أنه «إذا كان يعاود الظهور بلا توقف ذلك الرأيُ الذي يزعم أن وجهات النظر هذه قد تدع نفسها «تستمد قوامها من المادة نفسها»، فإن هذا لا ينبع إلاّ من الوهم الساذج لدى العالم الذي لا يرى أنه منذ البداية، بحم أفكار القيمة التي تناول بها مادته من دون وعي منه أصلاً، اقتطع شريحة ضئيلة من اللانهائية المطلقة لكي يجعل منها موضوع البحث الذي يهمه وحده»، M. Weber, *Essais sur la théorie de la science, op. cit.*, p. 161.

١١٧- لقد بيَّنت بشكل خاص وجوب العودة إلى خبرات الصوغ الاجتماعي السابقة للُعبة الأدبية (الأسرة، المدرسة) وتوسيع بؤرة الهدف لرصد الخبرات الموازية لخبرة اللعبة الأدبية (الفضاء المهني، التجارب السياسية)، بل وتوسيع السياق بشكل أوسع بكثير حتى نستوعب البنى الاجتماعية الكبرى (القومية، اللغوية، الدينية، الاجتماعية) للإمبراطورية النمساوية – المجرية، حتى نتوصل إلى فهم نصوص كافكا.

Cf. B. Lahire, *Franz Kafka, op. cit.*

118- M. Baxandall, *Formes de l'intention. Sur l'explication historique des tableaux*, Nîmes, Éditions Jacqueline Chambon, 2002, p. 57.

119- M. Weber, *Essais sur la théorie de la science, op. cit.*, p. 238.

120- *Ibid.*, p. 238-239.

121- *Ibid.*, p. 239-240.

122- *Ibid.*, p. 241.

123- P. Boucheron, *Faire profession d'historien*, Paris, Publications de la Sorbonne, 2010, p. 63-65.

124- M. Weber, *Essais sur la théorie de la science, op. cit.*, p. 133.

125- G. Deleuze, «Cinéma et pensée», cours 67 du 30 octobre 1984, www.univ-paris8.fr/deleuze/article.php3?id_article=4.

126- *C.f.* B. Lahire, «Une problématique existentielle transposée», *loc. cit.* p. 77-87.

١٢٧- نجد عند عالم الاجتماع الأميركي الشمالي تشارلز كاميك محاولة، مليئة بالثغرات للأسف وتعرضت لنقد شديد، لتحليل «التنوير» في سكوتلنده في القرن الثامن عشر (ديفيد هيوم، آدم سميث، إلخ) انطلاقا من إعادة بناء خبرات الصوغ الاجتماعي (الأسرية والمدرسية والمهنية) للمفكرين المعنيين. انظر،

C. Camic, *Socializtion for Cultural Change in Eighteenth-Century Scotland*, Chicago, University of Chicago Press, 1983.

128- L. Wittgenstein, *Tractatus logico-philosophicus* (suivi de) *Investigations philosophiques*, Paris, Gallimard, 1986, p. 287.

129- B. Lahire, «Linguistique, écriture et pédagogie : champs de pertinence et transferts illégaux», *La Raison scolaire, op. cit.*, p. 59-67.

130- L. Wittgenstein, *Remarques mêlées, op. cit.*, p. 59.

131- C. Geertz, *Savoir local, savoir global*, Paris, PUF, 1986, p. 45.

على أن الأمثلة التي يضربها جيرتز تخاطب الأنثروبولوجيين الأميركيين الشماليين بأكثر مما تخاطب علماء الاجتماع الأوروبيين الذين يرون أن التفاعلات المباشرة ترتبط بالأحرى بالقائلين بأن «الحياة مسرح».

132- *Ibid.*

133- M. Bakhtine, *Marxisme et philosophie du langage, op. cit.*, p. 75.

134- A. W. Rawls, «L'émergence de la socialité...», art. cité.

١٣٥- تبعًا لبُعد التواصلات الذي سيدرسه الباحث، فإن سياق التواصلات الذي سيتعين عليه الاجتهاد في إعادة بنائه لن يكون بالضرورة واحدًا.

136- J. L. Austin *Quand dire c'est faire*, Paris, Seuil, «Points Essais», 1991.

١٣٧- بل إن ب. برجر و ت. لوكمان قد أكدا أن «الناقلة الأهم لحفظ الواقع هي المحادثة»

(P. Berger et T. Luckmann, *La Construction sociale de la réalité, op. cit.*, p. 208).

والحال أن الطابع الاختزالي المميِّز لكلام كهذا قد ظهر لجميع من يعرفون البحوث الخاصة بسيرورات الصوغ الاجتماعي ومن ثم يعرفون أن «المحادثة» ليست سوى نمط موقف بين

أنماط أخرى – أكثر عملية– تكون اللغة فيها مع ذلك، على الرغم من أنها حاضرة دومًا، أقل محورية بكثير

138- M. Callon et M. Ferrary, «Les réseaux sociaux à l'aune de la théorie de l'acteur-réseau», art. cité, p. 37-44.

139- B. Latour, «Une sociologie sans objet? Remarques sur l'interobjectivité», *Sociologie du travail*, vol. 36, n° 4, 1994, p. 587-607.

140- *Ibid.*, p. 588.

141- *Ibid.*, p. 595.

142- M. Callon et M. Ferrary, «Les réseaux sociaux à l'aune de la théorie de l'acteur-réseau», art. cité, p. 41-42.

143- L. Boltanski et L. Thévenot, *De la justification, op. cit.*, p. 11.

144- L. Boltanski, *De la critique, Précis de sociologie de l'émancipation*, Paris, Gallimard, 2009, p. 48.

145- N. Dodier, «Les appuis conventionnels de l'action...», art. cité, p. 71
التشديد من عندي. يجب أن نلاحظ هنا حقيقة أن فكرة «الحمّام» الثقافي أو الذي يلعب دورًا في الصوغ الاجتماعي هي الدرجة صفر لنظرية الصوغ الاجتماعي.

١٤٦- سوسيولوجيا النقد تنسب هي أيضًا «بسخاء» إلى الفاعلين قدرات نقدية. إلا أنه قد يكون بوسعنا القول بأن المشكلة ليست أنها «سخية» (سوسيولوجيا النقد) أو غير سخية (ما قد تكون عليه السوسيولوجيا النقدية بحسب السابقة)، بل هي ماهية الشروط (الثقافية، الأسرية، المدرسية، المهنية، إلخ) التي يُطوّرُ الفاعلون بسببها هذا النوع من القدرات والاستعدادات.

147- L. Boltanski, Y. Darré, M.-A. Schiltz, «La denunciation», *Actes de la recherche en sciences socials*, n° 51, mars 1984, p. 3-40.

148- L. Boltanski et É. Claverie, «Du monde social en tant que scène d'un process», *in* L. Boltanski, É. Claverie, N. Offenstadt et Van Damme, *Affaires, scandals et grandes causes*, Paris, Stock, 2007, p. 404.

149- L. Boltanski, *De la critique, op. cit.*, p. 13.

150- *Ibid.*, p. 51.

151- L. Wittgenstein, *De la certitude, op. cit.*, 61-63.

١٥٢- على الرغم من إدراك ل. بولتانسكي أن الفاعلين لا يمكنهم التشكيك دومًا أو المجادلة في الأطر العامة التي يندرجون فيها لأنهم يشعرون أن هذا الواقع أقوى منهم وأنه يتجاوزهم
(L. Boltanski, *De la critique, op. cit.*, p. 58-59),
فإنه يقلب مع ذلك النسق العادي للأمور حين يكتب فيقول إن الأمر يتعلق بـ«التخلي عن الفكرة التي تتحدث عن اتفاق ضمني، قد يكون بشكل ما مُحايثًا لسير عمل الحياة الاجتماعية، لأجل وضع النزاع و، معه، تباين وجهات النظر، والتفسيرات والمألوفات في مركز الروابط الاجتماعية بشكل يسمح بالتراجع، انطلاقًا من هذا الموقف، عن الاتفاق، لأجل مساءلة طابعه الإشكالي، الهش، وربما الاستثنائي» (*ibid.*, p. 98).

١٥٣- «بل إن من قد يود الشك في كل شيء ليس من شأنه أن يمضي إلى الشك. فلعبة الشك نفسها تفترض اليقين» L. Wittgenstein, *De la certitude, op. cit.*, p.53 أو أيضًا: «المقصود هو أن الأسئلة التي نطرحها وشكوكنا تستند إلى ما يلي: إن بعض الأقوال متخلصة من الشك، بوصفها محاور تدور عليها هذه الأسئلة والشكوك» *Ibid.*, p. 89.

154- M. Meyer, *Questions de rhétorique : langage, raison et seduction*, Paris, LGF, 1993, p. 54.

155- L. Boltanski, *De la critique, op. cit.*, p. 44.

156- M. Weber, *Essais sur la théorie de la science, op. cit.*, p. 164.

خلاصة

إعادة التفكير في التقسيم الاجتماعي للعمل العلمي

قلّما أحبّ ميشيل دو سيرتو أن يُعَرِّفَ نفسه ولا أن يحبس ما قام به في واحدة من تلك الأبواب المعرفية التي يحب الجامعيون كثيرًا الانتساب إليها، من باب طمأنة أنفسهم. [...] لقد كان يرى أن البحث التاريخي يعني في الوقت نفسه أن نُخضِعَ للاختبار النقدي النماذجَ التي جرت بلورتها في حقول معرفية أخرى، سواء كانت هذه النماذج سوسيولوجية أم اقتصادية أم سيكولوجية أم ثقافية، كما يعني القيام، لأجل فهم معنى العلاقات التي يحتويها الأرشيف، حشد كفاءات عالِمِ السيميوطيقا وعالِمِ الإثنولوجيا وعَالِمِ التحليل النفسي التي كانت كفاءاته. فمن التقاطعات غير المتوقعة، الحرة، المفارقة، بين هذه المعارف المستوعَبَة، تُوَلَّدُ كتابةٌ خاصة يعترف فيها المؤرخون المحترفون بقواعد المهنة، التي يحترمونها احترامًا فخيمًا، مع إدراكهم لحجم ما لا يعرفون. والحاصل أن هذا الذكاء الذي لا حدود له قد ضايق أو أزعج العقول الأنفه من أن تفهمه [...].

R. Chartier, *Au bord de la falaise (op. cit.*, p. 189-190*)*.

أحد الأشياء الصادمة لعيون قراء العلوم الإنسانية والاجتماعية هو التنوع الشديد للبحوث المنتمية إلى هذا المجال البحثي الواسع[1]، فالتاريخ قد يكون تاريخ الزمن الطويل كما قد يكون تاريخ الحدث، وقد يكون تاريخ بنى اقتصادية أو ثقافية كبرى غير متغيرة كما قد يكون تاريخ مسارات فردية يتم الإمساك بها في كتب السيرة. وعلم الاجتماع هو الآخر يتضمن تحليلات ميكروسوسيولوجية للتفاعلات في الحياة اليومية مثلما يتضمن تحليلات للعلاقات القائمة بين الطبقات أو الشرائح الطبقية المختلفة أو المؤسسات أو هذا المجال أو ذاك من مجالات الممارسات.

.وبحوث علم الجغرافيا تنصبُّ «على مشكلات متنوعة إلى أقصى حد وعلى فضاءاتٍ أحجامها متفاوتة إلى أقصى حد (من البحث وحيد الموضوع عن قرية أو عن الاستغلال الزراعي إلى الدراسة المنصبّة على عدة ملايين من الكيلومترات المربّعة كما بالنسبة لمشكلات الساحل [الأفريقي])» (٢)، وهكذا فقد يكون بوسعنا قول الشيء نفسه بالنسبة لمجمل الحقول المعرفية المعنية.

والحال أن جانبًا من هذا الكتاب إنما يهدف إلى إعادة ضفر أواصر غير مرئية بين الأساليب المختلفة للبحث السوسيولوجي، و، علاوة على ذلك بعض الشيء، فيما أرجو، للبحث في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك بتوضيح أن الباحثين غالبًا ما لا يشتغلون إلاَّ على جوانب أو أجزاء من برنامج أعَمّ يتألف من تفسير الممارسات الاجتماعية (تفسير الفعل، السلوكيات، إلخ) انطلاقًا من المراعاة المزدوجة لسياقات الفعل ولماضي الفاعلين المختـَزَن. فمن الوارد أن يشتغلوا أكثر على هيكلة السياقات أو أكثر على خصائص الفاعلين المختزَنة، أو على مستويات الواقع الاجتماعي الميكروسوسيولوجية أو الماكروسوسيولوجية، أو على سياقاتٍ من أنماط جد مختلفة كما على جوانب مختلفة في هذه السياقات. لكن هذه المقارباتُ العديدة ليست، في رأيي، سوى تحققات جزئية لبرنامجٍ عامٍّ قد يستفيد الباحثون من عدم حَرف البصر البتة عنه.

وعندما نفكر في البحوث المختلفة بهذا الشكل، فإنها لا يعود لها البتة المعنى الواحد نفسه: فهي تتواصل وتتكامل فيما بينها، بدلاً من أن تتعارض. لكن هذا الاستيعاب للأساليب المختلفة للبحث في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية يترتب عليه أيضًا أن غالبية النظريات الاجتماعية المقدَّمَة على أنها نظريات عامة، بل وشاملة، إنما تظهر بوصفها مجرد نظريات مناطقية. وهي إذ تعتقد أنها تتحدث عن الفعل أو سياقات الفعل بوجه عام، لا تتحدث [في الواقع] إلاَّ عن أنماط معينة من الأفعال وأنواع معينة من السياقات، بل وأحيانًا عن مجرد بعض فئات الفاعلين. فالباحث «لا يُغذي فكره إلاَّ بنوع واحد من الأمثلة» (ڤيتجنشتاين) وإن كان يزعم أنه يتحدث عن كل حالات الممكن. والعلاج لمرضٍ كهذا، وهو مرض يجب البحث عن أصوله في وجوه العمى التي يتعذر فصلها عن الصراع على احتكار النظرية المشروعة عن العالم الاجتماعي، قد يكمن في الممارسة الشخصية لتنويع الحالات

ونطاقات الملاحظة ومستويات الواقع الاجتماعي التي يتم بحثها وأنماط تحديد الموضوعات. كما قد يكمن العلاج في تواضعٍ أكبر، مع تجنب ادعاء التوصل إلى توضيح ومسح كل الساحة الواقعية بينما ما تم توضيحه منها لا يعدو أن يكون سوى بضعة أجزاء أو جوانب.

ومن جهة أخرى، تحيا العلوم الإنسانية والاجتماعية المعاصرة سيرورةً مزدوجةً لتشتت بحوثها: تخصصٌ معرفي يؤدي إلى اهتمام بعض الفروع المعرفية بالدرجة الأولى بأبعادٍ نوعية خاصة من أبعاد العالم الاجتماعي (الاقتصاد، السياسة، القانون، التعليم، الحياة النفسية، اللغة، الفن، الدين، إلخ) وتخصصٌ معرفي فرعي يأخذ شكل تخصص مفرط (مثال ذلك، التاريخ الحضري، تاريخ التعليم، تاريخ العلوم، التاريخ الثقافي، تاريخ الفن، التاريخ السياسي، تاريخ الديانات، إلخ). ومثل هذه التمايزات مرتبطة بحركةٍ لإضفاء الطابع المهني على الفروع المعرفية العلمية ليس من الوارد بالنسبة لي التشكيك في جوانبها الإيجابية: فالباحثون قد اكتسبوا بذلك مزيدًا من الدقة والصرامة العلمية وتحديد ما يذهبون إليه وتحديد عملهم الإمبريقي، كما كسبوا مزيدًا من جودة البراهين التي يقدمونها. إلاَّ أنه عندما لا يقرأ الباحثون ولا يعرفون سوى بحوث باحثين آخرين منتمين إلى التخصص الفرعي نفسه في داخل فرعهم المعرفي، فإن هناك مجازفة كبرى أيضًا بتجفيف المعرفة المُنتَجَة تجفيفًا ملحوظًا.

والحال أن الباحثين أنفسهم إنما ينتهون إلى فقدان الإحساس بالكليات الاجتماعية وبروابط الاعتماد المتبادل القائمة بين المجالات المختلفة للممارسة ويجتزءون الفاعل الفردي إلى أنواع كثيرة غير مرجَّحة ومجردة من قبيل *homines œconomicus, juridicus, politicus, psychiatricus, linguisticus* (×) إلخ. وهم يجدون أنفسهم، في الوقت نفسه، عاجزين عن تزويد القراء غير المتخصصين بصورة واضحة ولو قليلاً عن المجتمع الذي يحيون فيه[٣]. وهذا الغياب للطموح العام له آثار عملية على الاهتمام الذي قد يوليه غير المهنيين لبحوث الباحثين. كما أن له عواقب، أوخم أيضًا، ذات طابع سياسي: فالرؤى الكلية التي تسمح للخيال السياسي بالانتشار وبعقد أواصر أو مقارنات بين حقائق واقعية

(×)الإنسان الاقتصادي أو الحقوقي أو السياسي أو الطبي النفسي أو اللغوي، باللاتينية في الأصل. ـ م.

أو مجالاتٍ غير متجانسة تجد ساحةً مؤاتية للتعبير، إن لم تعد مبنيــة مــن جانــب العلماء، لدى كل من يتكلمون بشكلٍ جد «حُرٍّ» عنِ العالم الاجتماعي، ســواء كــان هؤلاء المتكلمون إيديولوچيين أم كُتّابَ مقالات أم كُتــاب افتتاحيــات أم فلاســفة – صحافيين، لا يملكون معطيات ولا مناهج. ومن ثم فإنني أودُّ اختتام حديثي بــالكلام عن الآثار السلبية للانغلاق داخل الحقل المعرفي الواحد وللتخصص المفرط ولشكلٍ ضَيِّق من أشكال المهنية الأكاديمية.

انغلاق داخل حقل معرفي واحد

إن التمايز الاجتماعي الداخلي للمجتمعات، من حيث كونه ســيرورة واقعيــة لتوجه النشاطات البشرية، إنما يشكل مــشكلة كبــرى بالنــسبة للعلــوم الإنــسانية والاجتماعية. وهو، بشكل أدق، عقبة يتعين التغلب عليها حين ترمي هذه العلوم إلى تقديم صورة للعالم الاجتماعي في مجمله. وعندئذ تجد هذه العلــوم نفــسها مُلزَمَــةً برفض الاستسلام للانجرار في التيار التمايزي ولعدم إنتاج معارف سوى المعارف المتخصصة بشأن أجزاء من الفضاء الاجتماعي تتزايد محدوديتها باطراد. فالفلسفة وعلم التاريخ أولاً، ثم علم الاجتماع بعدهما، قد رَمَت ثلاثتها إلى تقديم أطر شاملة، مع عودات متكررة إلى أشكال أكثر جزئيةً لتمثيل العالم الاجتماعي:

بينما فَقَدَ الدينُ والفلسفة سلطتهما التوحيدية، فإن علم التــاريخ، بممارســته المنهجيــة (التشكيلية) غير النظرية والرهيفة، إنما يصبح الفرع المعرفي الرئيسي الذي ســعى القــرن التاسع عشر بواسطته إلى استيعابٍ فكري لعالم الحداثة الفكري المنشطر بشكل متزايد باطراد. ثم يفشل علم التاريخ في مهمته، إذ ينقسم ليصبح تخصصات وضعية. وينشأ علم الاجتمــاع لكي يسد هذه الفجوة. وقد سعى إلى ترتيب صورة الواقع الاجتماعي ببنائه أنساقًا كلية قادرة على تقديم تعريف بنيوي وهدفٍ للصراعات الاجتماعية. على أن واقعية المجددين في شــأن علم الاجتماع، من كونت وچون ستيوارت مل إلى ڤيبر مرورًا بماركس ودوركايم، قد قادتهم هي نفسها إلى ممارسة نزعة اختزالية للثقافات الفرعية المتمايزة والناجمة عن انقسام المجتمع الحديث. فالمجالات المستقلة ذاتيًا، من الــ«*Krieg ist Krieg*»(×) إلى «الفن للفن»، قد واصلت تأكيد نفسها أكثر فأكثر، مُبدية مقاومةً للدمج المفاهيمي أو الفكري كما الثقافي أيضًا(٤).

(×) «الحرب هي الحرب»، بالألمانية في الأصل. – م.

وحيال مثال هذه المقاومات، يبدو لـي أن إحـدى القـوى الكبـرى لـدى إ. دوركايم، والتي أمكن خلطها أحيانًا بإمبريالية سوسيولوچية، قد كمنت فـي قدرتـه على رؤية المشتركات بين علوم العالم الاجتماعي المختلفة في عصره، والتي كـان يُنظَرُ إليها على أنها مقاربات متخصصة ليست بينها صلة كبيرة:

الواقع أن هذه العلوم الخاصة كلها، الاقتصاد، السياسة، التـاريخ المقـارن للقـانون وللديانات، الديموغرافيا، الجغرافيا السياسية، كان قد نُظِرَ إليها وجرى تطبيقها حتى الآن كما لو أن كل علم منها يشكل كُلاًّ مستقلاً، في حين أن الحقائق الواقعية التي تهتم بها لا تعـدو، على العكس من ذلك، أن تكون تجليات متنوعة لنشاط واحد، هو النشاط الجماعي. ونـستنتج من ذلك أن الأواصر التي جمعت بينها لم يجر رصدها. فمن الذي كان بوسعه أن يفتـرض حتى عهد قريب أن هناك علاقات بين الظواهر الاقتـصادية والدينيـة، بـين الممارسـات الديموغرافية والأفكار الأخلاقية، بين الظروف الجغرافية والتظاهرات الجماعية، إلخ؟ وتتمثل نتيجةً أفدح بكثير لهذا الانعزال في أن كل علم قد دَرَسَ الظواهر التي تخصه كما لـو أنهـا عديمة الارتباط بأي نظامٍ اجتماعي[٥].

والحال أن إ. دوركايم، بعمله على إظهار العلاقات بـين الأنـساق المختلفـة للظواهر التي عالجتها على نحو منفصلٍ فروعٌ معرفية متمايزة تمامًا، كمـا بعملـه على إظهار الطبيعة المشتركة – الاجتماعية– للأنماط المختلفة للحقـائق الواقعيـة المُعَالَجَة، إنما يغير بشكل جذري تمامًا من اتجاه هذه المشروعات العلمية المتوازية المختلفة. ومن المؤكد أن موقفه يقوده إلى خلع اسم «السوسيولوچيا» علـى العلـم الذي يجمع العلوم الخاصة المختلفة وإلي جعل هذه العلـوم «فروعًـا لعلـم واحـد يستوعبها كلها»[٦]. إلاَّ أننا قد لا ننصفُ عظمة العملية العلميـة التـي تحققـت إن اختزلناها في إكراهٍ إبستيمولوچيٍّ قوامه ضم أراضٍ معرفية كانت إلى ذلك الحـين مستقلة. ويسمح جمع الفروع المعرفية المنفصلة بتحويل دورها ووظيفتهـا بهـدف التوصل إلى فهم أفضل للعالم الاجتماعي. فبتغيير الاقتصاد الإجمالي الذي تتـدرج فيه، نجعلها «تتحول» إلى نظام آخر: «انطلاقًا من هنا، لا يعود بالإمكـان رعايـة واحد منها والبقاء في غربة عن الفروع الأخرى؛ ذلك أن الحقائق الواقعيـة التـي يقوم كل فرع بدراستها إنما تتشابك، شأن وظائف أعـضاء جـسمٍ واحـد، وهـي مترابطة فيما بينها ترابطًا وثيقًا»[٧].

وسوف يمضي ن. إيلياس مسافة أبعد بكثير من المسافة التي قطعها دوركـــايم إذ يُسمِّيَ ما يطمح إليه بأنه شيء شبيه بـــ«علم للإنسان» مُوَحَّدٍ قد يتخذ في داخلـــه علمُ النفس، بالمعنى الواسع للمصطلح، والذي يشمل التحليل النفسي والعلاج النفسي والطب النفسي، مكانته الكاملة، جنبًا إلى جنب علم الاجتماع وعلم التاريخ.

كما نصل من ذلك إلى المرحلة التي يقودنا منها طريقٌ مباشرٌ إلى كسر الحدود الفاصلة المصطنعة التي تجعلنا نوزّْع تفكيرنا في الإنسان على مجالات صنفية مختلفة، مجـــال عـــالم النفس ومجال المؤرخ ومجال عالم الاجتماع. والحال أن بنى الباطن الإنساني وبنى التـــاريخ إنما تُعدُّ ظواهر متكاملة غير قابلة للفصل فيما بينها ولا يمكن دراستها إلاّ ضمن ما بينها من اعتماد متبادل. فهي لا تُوجَدُ ولا تتطور في الواقع مستقلة بعضها عن البعض الآخـــر بهـــذه الدرجة التي تميل إلى تخيلها البحوث الحالية. فهي، على العكس من ذلك، تُشَكِّلُ مـــع بنـــى أخرى موضوع علم واحد ووحيد هو علم الإنسان(٨).

وهكذا راودته أمنيةُ تَفَادي جعل «التكـــوين النفـــسي» (بنـــى الشخـــصية أو الحساسية، بنى الاقتصاد النفسي، إلخ) واقعًا مستقلاً ومنفصلاً بشكل جـــذري عـــن «البنى الاجتماعية» (الجماعات، تشكيلات علاقات الاعتماد المتبادل، إلخ) ؛ وكذلك تَفَادي جعل البنى الاجتماعية حقائق واقعية مُجَمَّدة وكأنها خارج الزمن (بدلاً من أن تكون مراحل في سيرورة طويلة). وإذا قلنا أن بوسع كل علم خاص أن ينكبَّ على دراسة هذا **البُعد** أو ذاك من **أبعاد الواقـــع الاجتمـــاعي**، فـــإن هـــذا لا يعنـــي أن موضوعات هذه العلوم متباينة تباينًا أساسيًّا. ولا يجب لوجهات نظر معرفية مختلفة أن تفضي إلى الفكرة التي تذهب إلى وجود «جواهر» منفصلة في الواقع.

وحتى نُبَيِّنَ أن الانفصال المؤسسي بين الفروع المعرفية قد يكون قاتلاً للفهـــم العلمي لحقائق واقعية معينة، فمما لا مراء فيه أنه ما من مثال أفـــضل مـــن مثـــال الفصل الذي جرى بين علم الاجتماع (و، بشكل أعمَّ، مجمل العلوم المسماة بـــالعلوم الاجتماعية: الأنثروپولوچيا، التاريخ، العلوم السياسية، الاقتصاد، إلخ) مـــن جهـــة، وعلم اللغة (و، بشكل أوسع، كل علوم النتاجات الرمزية: السيميولوجيا، تحلـــيلات الخطاب، النظريات الجمالية، نظريات الأدب، إلخ)، من الجهة الأخرى. فمثل هـــذا التعارض يشكل عقبة قوية في طريق فهم الظواهر المسماة بـــالظواهر **الاجتماعيـــة** كما الظواهر المسماة بالظواهر **الرمزية** (اللغوية، الجمالية، الأيقونيـــة، الخطابيـــة،

النصّية، إلخ). والحال أن نمط تنظيم الدراسات العلمية للواقع والذي تتطور ضمنه منذ ظهور هذه الفروع المعرفية إلى الوجود – وخاصةً التقسيم العلمي للعمل بين علوم السياقات الاجتماعية للنطق أو الخصائص الاجتماعية للناطقين وعلوم اللغة أو علوم الأشكال الرمزية، أو بين العلوم المسؤولة عن دراسة الظروف الاجتماعية لإنتاج المؤلفات (أو الخطابات) والعلوم التي تهتم بدراسة المؤلفات (أو الخطابات) – إنما يؤسّسُ قطيعةً شبه أونطولوجية بين عناصر ليست، في الأساس، سوى جوانب مختلفة لواقع واحد. وهكذا يقود التعارض بين السوسيولوچية والشكلانية، بين القراءة الخارجية والقراءة الداخلية، إلى طرح المشكلة الزائفة الخاصة **بالعلاقة** بين «الخارجي» و«الداخلي»، بين «الاجتماعي» و«اللغوي» («الرمزي»، «الخطابي»، إلخ) وكأن المسألة مسألة إيجاد علاقة بين جوهرين غير متجانسين منفصلين انفصالاً كليًّا في الواقع(٩).

وهنا نجد أنفسنا من جديد في حالة جدّ مشابهة للحالة التي تحدث عنها ن. إيلياس عندما انتقد الأسلوب الذي يطرحُ به علماءُ الاجتماع غالبًا مشكلة **العلاقة** بين «الفرد» و«المجتمع»، على أساس أنهم يرون أن هاتين الحقيقتين الواقعيتين تمثلان، دفعةً واحدةً، كيانين جد متمايزين، حتى وإن كانوا «على مستوىً آخر "واعين" تمامًا لحقيقة أن المجتمعات يشكلها "أفراد" وأن هؤلاء لا يمكنهم اكتساب طابعهم البشري بشكل خاص – أي قدراتهم على الكلام والتفكير والحب– إلاّ بحكم علاقتهم بآخرين، ومن ثم في "مجتمع"»(١٠). وبحكم هذه الحقيقة، دعا إيلياس إلى التساؤل قبل كل شيء عن الكلمات التي يستخدمها الباحثون وعن قدرة هذه الكلمات على إفشال فهمنا الشامل للواقع الاجتماعي. والحال أن التعارض بين «الفرد» و«المجتمع» والذي شَكَّكَ فيه، إنما يُعَدُّ، شأنه في ذلك شأن التعارض بين «الاجتماعي» و«اللغوي»، مدعومًا من جانب تقسيم عملٍ علمي: علوم الفرد أو الفردي (علم النفس، التحليل النفسي، التاريخ الوقائعي أو البيوجرافي لـ«العظماء»، إلخ) وعلوم المجتمع (المجموعات أو الحقائق الواقعية العامة أو «الاتجاهات الكبرى» الإحصائية). والحاصلُ أن القيام هنا بطرح مسألة **العلاقة** (نمط الارتباط أو نمط التمفصل) بين الفرد والمجتمع (السياق الاجتماعي أو الوسط الاجتماعي)، الفاعل والنظام، الأنا الفردية والبنى الاجتماعية، أو هنا أيضًا بين الاجتماعي واللغوي، بين السياق والعمل الإبداعي، إلخ، إنما يفترض قبولاً ضمنيًّا

للاندراج في حالة التنظيم المؤسسي للعلم وللجامعة، والقائم على توزيع خاصٍ لموضوعات مشروعة للدراسة بين الفروع المعرفية المختلفة، وهو توزيع يكمن في صميم منشأ المشكلة النظرية التي نستميت في محاولة حلها أو تجاوزها.

وهكذا يمكن للباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية أن يكرسوا كل وقتهم لوصف وتحليل واقع الممارسات أو السلوكيات، والاستراتيجيات والمسارات الاجتماعية الفردية أو الجماعية، والمؤسسات والجماعات وأشكال ممارسة السلطة وأنماط السيطرة أو تشكيلات علاقات الاعتماد المتبادل، من «أصغرها» إلى «أكبرها»، متجاهلين بشكل شبه كامل إلى حدٍّ ما البُعد اللغوي أو الرمزي لهذه الجوانب المختلفة للواقع الاجتماعي. وعندئذ فإن اللغة – لغة من يجري استطلاع رأيه والذي يجيب على أسئلة باحث يُجري لقاءً معه أو الذي يملأ استبيانًا، لغة الفاعلين الذين يتفاعلون فيما بينهم بالكلام أو الذين ينتجون خطابات شفاهية أو مكتوبة في إطار نشاطاتهم، إلخ – إنما يجري التعامل معها بوصفها مجرد وثيقة شفافة «نَمُرُّ بها لكي نستوعب واقعًا من نوعٍ آخر»[11]. والحال أن اللغة – الأشكال المختلفة التي قد تتخذها الممارسات اللغوية– حاضرة بالفعل حضورًا شاملاً في البحوث السوسيولوچية، إلاَّ أنها يجري إهمالها أو تجاهلها بشكل منهجي من حيث كونها لغة.

وقد يكون بوسعنا أن نتمنى، مع ن. إيلياس، أن تكف الفروع المعرفية العلمية «عن القيام، انطلاقًا من شريحة محدودة من كائنات بشرية خاضعة لبحثها، بتصور نموذج توحيدي للإنسان يستند هنا أيضًا إلى أساس واقعي أضيق بكثير»[12]. لا سيما أن كل فرع منها يقدم «نمطه التفسيري الخاص على أنه نمط شامل وحصري»[13]. فالإثنومركزية المعرفية، والتي تجعل فرعًا معرفيًا ما يدافع عن «نموذجه» عن «الكائن البشري» – *homo œconomicus, homo psychiatricus, homo psychanaliticus, homo linguisticus, homo juridicus*، *homo religiosus, homo œstiticus, homo eroticus, homo sociologicus*[x] إلخ– بوصفه النموذج الممكن الوحيد، إنما تقود إلى تعميمٍ على مجمل السلوكيات

(x) الإنسان الاقتصادي، إنسان الطب النفسي، إنسان التحليل النفسي، الإنسان اللغوي، الإنسان الحقوقي، الإنسان الديني، الإنسان الجمالي، الإنسان الإيروتيكي، الإنسان السوسيولوچي ، باللاتينية في الأصل. – م.

البشرية لما كان قد جرى رصده وتحليله في قطاع من الممارسات أو انطلاقًا من مجال خبرات نوعية خاصة تمامًا(١٤).

والحال أن جميع الباحثين المبتكرين الكبار – الذين يمكننا أن نذكر من بينهم إميل دوركايم، إجناس مينيرسون، ميخايل باختين، ليف سيمينوفيتش ڤيجوتسكي، نوربرت إيلياس، كلود ليڤي– ستروس، چان– پيير ڤرنان، چورچ دوبي، ميشيل فوكوه، ميشيل دو سيرتو، لوي ماران، پيير بورديو – قد تمكنوا من الجمع بين الصرامة الفكرية وأقصى حدٍّ من الانفتاح الذهني حيال الفروع المعرفية المرتبطة فيما بينها، مع حرصهم على عدم الحيلولة البتة دون إعمال الـ(×) *ars inveniendi* جرّاء التطبيق الأعمى لمقاربات أو لمناهج معرفية أصبحت روتينية بالكامل. ولأنهم كانوا أكثر اهتمامًا بالبناء العلمي المناسب لموضوعهم – وهو البناء الذي كانوا منقادين إليه بحكم منطق بحوثهم– ممَّا بمراعاة الحدود الفاصلة بين الفروع المعرفية، تسنى لهم، كلٌّ بأسلوبه، تحقيق تَقَدُّمٍ للعلوم الإنسانية والاجتماعية. ومع انغراس كل منهم في فرع معرفي معين، فإن ممارستهم لعلم التاريخ أو السوسيولوچيا أو علم النفس أو الأنثروپولوچيا أو الفلسفة كانت ثرية بالاطلاع المنتظم على البحوث المنبثقة من الفروع المعرفية ذات القرابة. ومع ذلك فمما لاشك فيه أنه ليس من غير المفيد تحديد أن هذا النوع من التطواف، الذي أنجبته ضرورةُ إبداعٍ علميٍّ بلا حدود، والذي لا يتبع إلاَّ ما يمليه عليه منطقه الخاص، لم يكن البتة ولن يكون البتة نتاج فرضٍ أعمى لأطرٍ ولوجوه تعاون فيما بين الفروع المعرفية من جانب مؤسسات تعليمية وبحثية يعوزها الخيال.

بؤس التخصص المفرط

في سبعينيات القرن العشرين، ساعد الفيلسوف ميشيل فوكوه على التفكير في الترتيبات الناظمة لكل بنى السلطة قياسًا إلى التوزعات المؤسسية (السجن، المستشفى، الثكنة، المدرسة، المصنع، إلخ) وهكذا أسهم في صوغ الفكرة التي تذهب إلى أن الباحثين يمكنهم بشكلٍ مشروعٍ أن يتخذوا موضوعًا لهم الآليات أو السيرورات الاجتماعية (و، في هذه الحالة، أشكالَ ممارسة السلطة) التي تتخلل

(×)المهارة الإبتكارية، باللاتينية في الأصل. – م.

مؤسسات متنوعة[١٥]. وبالشكل نفسه، نجد أن فريقًا من علماء الاجتماع الدارسين للتعليم الفرنسي[١٦] قد تسنى لهم الصمود في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين في وجه الانغلاق على فرع معرفي ثانوي (سوسيولوچيا المدرسة، سوسيولوچيا الثقافة، سوسيولوچيا الأسرة، إلخ) كما تسنى لهم التشديد على حقيقة أن الشكل المدرسي للتأهيل الأولي لم يبق من الناحية التاريخية محصورًا ضمن جدران المؤسسة المدرسية، بل انتشر انتشارًا جد واسع في عدد من العوالم الأخرى عبر سيرورة إضفاء طابع تربوي على علاقات التأهيل الأولى الاجتماعية[١٧]. فالمدرسة والأسر ومؤسسات التعليم الدائم والتكوين المهني، وهي مؤسسات اجتماعية ثقافية جد متباينة، كانت مواقع ممارسة هذه العلاقة التربوية بالآخرين (الأطفال كما الكبار).

والحال أن الشعور بوجود تخصص سابقٍ للأوان لدى باحثين في مجالات العلوم الإنسانية قد اصطدم به علماء اجتماع آخرين ليسوا من قليلي الشأن. تلك كانت، خاصةً، حالة پ. بورديو الذي نظر باستياءٍ إلى هذا الاتجاه، وذلك لأسباب ترتبط بتوضيح المبادئ التفسيرية للممارسات الاجتماعية. وهكذا يكتب في كتابه «**خطوط عريضة لتحليلٍ ذاتي**» أن توزعه العلمي النسبي، باستعداداته الانتقائية، كان أيضًا طريقة لاشك في أنها غريبة بعض الشيء للعمل على إعادة توحيد علمٍ اجتماعي قيل زيفًا أنه مُجَزّأ وللامتناع في الممارسة العملية عن التخصص والذي، وقد فَرَضَنَهُ نموذجُ العلوم الأكثر تقدمًا، بدا [له] سابقًا لأوانه تمامًا في حالة علمٍ يخطو خطواته الأولى». وهو يدقق كلامه بالشكل التالي: «أتذكر بشكل خاص شعور الفضيحة الذي خامرني، في المؤتمر العالمي لعلم الاجتماع في ڤارنا، حيال توزع مجموعات العمل بين سوسيولوچيا الثقافة وسوسيولوچيا المثقفين، والذي قاد كل واحد من هذه "التخصصات" إلى أن يترك لـ"تخصص" آخر المبادئ التفسيرية الحقيقية لموضوعاته»[١٨]. وكان مؤتمر ڤارنا قد انعقد في سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠. وقد مرت عليه أربعون سنة ويمكننا التأكيد من دون تردد على أن الأمور لم تزد إلاّ سوءًا.

وإذا كان پ. بورديو قد أبدى حساسية خاصة تجاه المشكلات (ذات الطبيعة التفسيرية) التي أفرزتها هذه التوزعات على تخصصات أو تخصصات فرعية، فمما لا مراء فيه أن السبب في ذلك هو أنه كان مقتنعًا منذ وقت جد مبكر بالأهمية

النظرية للربط بين العوالم أو العوالم الفرعية الاجتماعية كيما يتسنى فهم ما ينحبك في داخل كل واحد منها. وبوصفه مترجمًا لإرڤين پانوفسكي، فقد شدَّد في التذييل الذي كتبه على أصالة وجهة النظر المعرفية لدى هذا الأخير الذي فَسَّرَ العلاقة بين أسلوب معماري (العمارة القوطية) وشكلٍ فكري (الفكر المدرسي) ليس باستحضار تماثلٍ بنيويٍّ غريب راجعٍ إلى ما لا أدري أي «سيماء عصر» أو بالترجمة الواعية، المُرادة والمباشرة لـ«لغة لاهوتية» إلى «لغة معمارية»، وإنما بالدور الذي تلعبه المؤسسة المدرسية في صوغ البنى من حيث كون هذه المؤسسة «قوة تصوغ عادات»: «في مجتمع تحتكر فيه نقل الثقافة مدرسةٌ، فإن التجاذبات العميقة التي تُوَحِّدُ الأعمال البشرية (و، بكل تأكيد، التصرفات والأفكار) إنما تجد مبدأها في المؤسسة المدرسية المكلَّفة بوظيفة نقل اللاوعي، عن وعي، و، جزئيًا، من دون وعي»[١٩]. ولأن المحلل يود بشدةٍ أن يتمحور ويتمركز على عالم أو عالم فرعي مفردين، فإن الأمر إنما ينتهي به إلى إخفاق الهدف إذ ينسى أن جانبًا من «الحقيقة» (مبرر الوجود، المبادئ البانية أو التفسيرية) الخاصة بالممارسات موجود خارج العالم أو العالم الفرعي الذي هو بصدده. والحال أن ملاحظات پ. بورديو إنما تُعَدُّ من أنسب الملاحظات، وهي تنطبق، أيضًا، كما حاولتُ بيان ذلك على مدار تأملاتي، على حالة العوالم المنفصلة، النوعية الخاصة، كالحقول. فمن شأن تقسيم مفرط للعمل الفكري – قد يترتب عليه تكوين مؤرخين أو سوسيولوچيين للفن (و، بشكل أدق، لهذا النوع أو ذاك من الفن) جهابذة لكنهم يتميزون بقصر النظر – أن يحول دون تفسيرٍ من نوع التفسير الذي يقترحه إ. پانوفسكي، ومن الواضح أن الأضرار العلمية المترتبة على ذلك من شأنها أن تكون هائلة.

متخصصون في اللغة
يتوقفون عن التواصل

مثال تقسيم العمل داخل جماعة من يهتمون بالمسائل اللغوية هو أيضًا مثال جيد للآثار السلبية لانغلاق الاهتمامات البحثية. وهكذا فإن المتخصصين في دراسة الممارسات اللغوية الأكثر ظرفيةً والمرتبطة بسياقاتٍ مباشرةٍ للفعل، لا

يتواصلون إلاَّ نادرًا مع من يهتمون بالأشكال الأكثر تفصيلاً وتبلورًا على شكل نصوص مكتوبة طويلة. وبين استخدام اللغة الشفاهية ضمن إطار تفاعل تجاري عادي، واستخدام الكتابة في الحياة اليومية، من جهة، واستخدام اللغة المكتوبة من أجل إبداع عمل أدبي أو من أجل صوغ خطاب عام، من الجهة الأخرى، فإن وظيفة اللغة وكذلك تمفصل اللغة والممارسات خارج اللغوية (أو مسار الفعل) ليسا من طبيعة واحدة.

وإذا كانت اللغة تتخذ أشكالاً جد مختلفة، فذلك لأنها تُصَاحِبُ وتُؤكِّد وتُـنَظِّم وتُوَضِّـحُ أو تُـشَكِّلُ ممارسات أو نشاطات مختلفة ولأنها تقوم، في صميم هذه الممارسات أو هذه النشاطات، بوظائف اجتماعية غير متجانسة. وهكذا فقد أشار ل. ڤيتجنشتاين إلى «تعددية ألعاب اللغة»، والتي لا تنفصل في رأيه عن «أشكال الحياة»، وقد ضرب كأمثلة على ألعاب اللغة سواءً بسواء «التوصية أو التصرف وفقًا لوصايا»، «قول نكتة» أو «الترجي، الشكر، اللعن، التحية، الرجاء» وكذلك «الإخبار عن حدث»، «عرض نتائج تجربة عن طريق جداول ورسوم بيانية»، «ابتداع حكاية» أو «الترجمة من لغة إلى أخرى»[٢٠]. أمّا ميخايل باختين، وهو مُنظِّرٌ لغوي مهتم بأشكال التفاعل اللفظي في الحياة اليومية كما بأشكال الرواية، فقد صاغ المشكلة نفسها بالشكل التالي: «إن مجالات النشاط البشري، على الرغم من تباينها، إنما ترتبط دومًا باستخدام اللغة. ولا غرابة هناك في أن يكون طابع ونمط هذا الاستخدام متباينين تباين مجالات النشاط البشري نفسها، فهذا لا يتناقض مع الوحدة القومية للغة ما»[٢١].

إلاَّ أنه لكي يتسنى طرح هذا النوع من المشكلات والأمل في التمكن من حلها، يتعين أيضًا الخروجُ من التخصصات

والاهتمامُ بممارسات غير متجانسة. وتلك بالتحديد حالة باختين والذي، خلافًا لعددٍ من المنظِّرين الآخرين، يتجنب «عدم تغذية فكره إلاّ بنوعٍ واحد من الأمثلة» (ڤيتجنشتاين). ومما لا شك فيه أن مفهوم «جنس الخطاب» الذي يقترحه باختين، والمقصود به «نمط منطوق معين، مستقر نسبيًا من زاوية التيمة والتكوين والأسلوب»[٢٢]، هو أحد المفاهيم التي تسمح بالتفكير دفعةً واحدة في تمفصل اللغة (الأشكال النوعية الخاصة دومًا للُّغة) والاجتماعي (الأشكال النوعية الخاصة للحياة أو النشاط الاجتماعيين): «[...] إن كل مجال من مجالات استخدام اللغة إنما يبلور **أنماطه المستقرة نسبيًا** من المنطوقات، ومما نسميه **بأجناس الخطاب**. والحال أن ثراء وتنوع أجناس الخطاب لا نهاية لهما لأن التنوع الممكن للنشاط البشري غير قابل للاستنفاد وكل مجال من مجالات هذا النشاط يتضمن سجلاً من أجناس الخطاب يتمايز ويتسع بقدر تطور وتزايد تعقيد المجال المُعطى. ولابد من التشديد بوجه خاص على **عدم تجانس** أجناس الخطاب (الشفاهية والمكتوبة)، والتي ينتمي إليها من دون تفرقة: النقاشُ القصير في الحوار اليومي (مع التنوع الذي قد يقدمه هذا الحوار تبعًا للموضوعات والمواقف وتكوين أطرافه)، المرويةُ المألوفة، الرسالةُ (بأشكالها المتنوعة)، الأمرُ العسكري الموحَّد في نمطه، بشكله المقتضب وبشكله التفصيلي، السجلُ جد المتباين للوثائق الرِسمية (الموحَّد في نمطه بالنسبة لأغلبها)، عالمُ خطاب الكُتاب الاجتماعيين (بالمعنى الواسع للكلمة، في الحياة الاجتماعية، السياسية). كما يمكن أن نربط بأجناس الخطاب الأشكال المتنوعة للعرض العلمي وجميع الأنماط الأدبية (من الإلقاء الأدبي إلى الرواية الضخمة)» [٢٣]. وبحسب باختين، فإن وجود تعددية للأجناس الأولى (أو «البسيطة») كما

للأجناس الثانية (أو «المركّبة) هو السبب في عدم الانكباب المنهجي على تعريف الجنس[٢٤]. فالتباينات الصارخة بين «الرواية» و«النقاش اليومي» و«الأمر الموحّد في نمطه» و«العمل الشعري الفردي بصورة عميقة» قد أدت إلى عدم تشجيع المحاولات الرامية إلى تكوين نظرية عامة عن «الجنس» تكون بمثابة نظرية عامة عن الممارسات اللغوية المتمفصلة مع أشكال الحياة الاجتماعية.

وليس من المؤكد أن علم الاجتماع اليوم قد خرج من وضعيته كـ«علم يخطو خطواته الأولى» بحيث يمكنه أن يجيز لنفسه تجزئة الموضوعات بالشكل الذي يقوم به إلى إجزاء أصغر بشكل متزايد باطراد. وقد جرى استحداث أربعين شبكة موضوعات ضمن إطار الجمعية الفرنسية لعلم الاجتماع (AFS)، ونحو خمسين قسمًا في الجمعية السوسيولوچية الأميركية ونحو ستين لجنة بحثية أو مجموعات عمل على موضوعات مختلفة بالنسبة للجميعة السوسيولوچية الدولية... ويكفي ملاحظة تنوع «شبكات الموضوعات الآخذة في التشكل» خلال المؤتمر الأول للجمعية الفرنسية لعلم الاجتماع[٢٥] حتى ندرك اتساع المشكلة والأضرار المحتملة. فقد انفصلت في المؤتمر «سوسيولوچيا التعليم والتكوين» عن «سوسيولوچيا المعرفة» وعن «سوسيولوچيا الفنون والثقافة» وعن «سوسيولوچيا المثقفين» ؛ كما برزت في المؤتمر سوسيولوچيا «المعارف، العمل، المهن» و«سوسيولوچيا العمل والنشاطات» وسوسيولوچيا «العمل (الإنتاجي والإنتاج الموسّع) والعلاقات الاجتماعية وعلاقات النوع»، وسوسيولوچيا «العمل، المنظمات، الوظائف» و«سوسيولوچيا الإدارة».

والحال أن عدة عناصر تسهم في الحدّ من موضوعات البحث وفي قدرٍ معين من التخصص العلمي. فأولاً وقبل كل شيء، نجد أن العلوم الإنسانية والاجتماعية عمومًا، وعلم الاجتماع خصوصًا قد اضطرت، تحت ضغط الأدلة الإمبريقية، إلى الاختزال التدريجي لطموحاتها التفسيرية. ومن الواضح بذاته أننا عندما نحسب

حساب المعطيات الإمبريقية الموجودة بالفعل والتي يجب حشدها أو البحوث التي لابد من التفكير فيها والقيام بها لدعم ما نذهب إليه، فإن الطموحات تصبح، بشكل منطقي، أكثر تواضعًا. وأحد آثار هذا التواضع هو دراسة موضوعات أكثر محدودية (جماعات سكانية، مجالات، فترات، أراض، إلخ)، تسمح بتكوين قوام قابل للدراسة من الناحية الإمبريقية. ثم إن عددَ الباحثين في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية قد تزايد تزايدًا ملحوظًا منذ زمن المؤسِّسين. وهذا التضخم في المرشحين لنيل الامتنان لهم أدى بشكل شبه تلقائي إلى عدم تشجيع أغلبيتهم على أن يصبحوا علماء اجتماعٍ يدرسون مجالات متنوعة. والتخصص أسلوبٌ للتمايز عن جميع المنافسين وقد يؤدي إلى تيسير الدخول في مسيرة عملية عندما ينتمي التخصص إلى مجالٍ «رائجٍ» جامعيًّا. وأخيرًا، يعمل الباحثون بشكل مهني أكثر بكثير (شرطُ الالتحاق بالعالم العلمي المتمثلُ في تقديم أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه هو عمل فردي يتعين فيه على المرشَّح أن يبرهن على قدرته على القيام ببحث شخصي) وتجري البحوث التي يتم الاضطلاع بها تحت ضغط الوقت (أربع سنوات بالنسبة لأطروحة الدكتوراه، وأقل من ذلك غالبًا بالنسبة للأعمال البحثية المهنية التي تتولى الدولة تمويلها).

ولا أظن أن على الباحثين في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية أن يندموا على القطيعة مع عصرٍ كانَ بوسع الفلسفة الاجتماعية فيه أن تحل محل السوسيولوچيا وكان من الممكن فيه اعتبار كل خطاب متماسك بعض الشيء عن العالم الاجتماعي خطابًا سوسيولوچيًّا، حتى بينما كان لا يستند إلى أي معطيات إمبريقية. فعلم الاجتماع لم يخسر شيئًا بابتعاده عن البرنامج العلمي الذي مازال يحدده إلى يومنا هذا التعريفُ الوارد في المعجم: «علم الاجتماع: هو الدراسة العلمية للحقائق الواقعية الاجتماعية البشرية، منظورًا إلى هذه الحقائق بوصفها تنتمي إلى نسقٍ خاص ومدروسةً في مجملها أو على درجة عالية من العمومية»[٢٦]. ولا يمكننا من جهة أخرى قول أننا قد مضينا بوجه عام في اتجاه القليل من «النظرية». لأن هناك «نظرية» (نظرية سوسيولوچية أو نظرية عن المجتمع) و«نظرية» (أدوات مفاهيمية تسمح ببناء الموضوعات بناءً سوسيولوچيًّا) ومن الوارد، اليوم كما بالأمس، أن نكون مفعمين بطموح نظري

كبير أو بحرص على التأمل النظري أو الوضوح أو التوضيح النظري، من دون أن نكون مقتنعين مع ذلك بأن علينا التورط برعونة في بناء «نظرية كبرى عن المجتمع»[٢٧].

والحال أن عالم اجتماع كبيير بورديو، الذي أحدث الانتقال من فلسفة اجتماعية إلى علم اجتماعي إمبريقي بشكل حازم، إنما يبدو لي أنه قد أحسن تعريف الحل الوسط، بين الرغبة المشروعة في النظرية وضرورة استيعاب الباحث لموضوعات بحوثه الإمبريقية الأكثر طموحًا والأكثر معقولية في آن واحد حين أوصى في عام ١٩٩٢ بـ«اقتحام المسائل النظرية الأكثر حسمًا ضمن دراسة إمبريقية يتم القيام بها في أدق تفاصيلها» وبـ«طلب حل هذه المشكلة الأصولية أو تلك من دراسات الحالة» مستشهدًا على سبيل المثال بتحليله للفيتيشية، الذي لم يكتف بشرح نصوص ماركس أو ليڤي- ستروس الكلاسيكية بصددها، بل اعتمد على بحث ينصب على بيوت الأزياء الراقية وعلى علامة مصمم الأزياء[٢٨].

والحال أن التوزعات على تخصصات، بل على تخصصات فرعية، إنما تبدو لي مميتة للفهم السوسيولوچي لثلاثة أسباب كبرى. فأولاً، يؤدي هذا التقسيم المفرط للعمل العلمي إلى عدم رؤية الآليات أو الترتيبات التي تتخلل مجالات الممارسات أو مجالات النشاط التي يقوم المحلل بالفصل فيما بينها. وثانيًا، تحتفظ مجالات أو ميادين النشاط المعنية، في واقع الأمر، بصلات اعتماد متبادل بنيوية (مثال ذلك حقيقة أن القانون يدعم الاقتصاد أو أن أي عالم أو أي حقل ليس مستقلاً عما هو اقتصادي أو سياسي). وثالثًا، ينتقل الأفراد دومًا من أحد مجالات أو ميادين النشاط هذه إلى مجال أو ميدان آخر ويتعرضون لقواها المتناقضة أحيانًا، الأمر الذي لا يمر من دون آثار من زاوية الاستعدادات التي يختزنونها والكفاءات التي يطورونها.

وحتى يتسنى التصدي لهذه الاتجاهات، يمكن للباحثين من ثم توجيه بحوثهم بما يسمح بالمقارنة المنهجية فيما بين العوالم المتمايزة وتحديد تماثلاتها وتبايناتها على حدّ سواء. كما يمكنهم الاجتهاد في استيعاب «الارتباطات البنيوية» (لوهمان) بين هذه العوالم المختلفة أو قياس الآثار المختلفة الناتجة عن تحولات عالم منها على سلسلة من العوالم الأخرى. وأخيرًا، فإن بوسعهم استيعاب علاقات الاعتماد

المتبادل بين مجالات الممارسات المنفصلة بأن يضعوا في قلب الدراسة الأفراد الذين ينتقلون من مجال إلى آخر وبأن ينظروا في تباين سلوكياتهم تبعًا للمجال محل النظر.

وهذا الطريق الأخير، وهو ليس الطريق الممكن الوحيد، هو على أي حال طريق مثمر لاسيما أن مجالات الممارسات هذه أو مجالات النشاط هذه تندرج في علاقات تَنافسٍ أو تكاملٍ أو تعويضٍ في حياة الأفراد. وعندما نضفي طابعًا منهجيًا على دراسة تنوع سلوكيات الفرد الواحد الاجتماعية، فإننا ندرك حقيقة أن الممارسات الاجتماعية الفردية يتعذر فهمها خارج إعادة بناء أطر الصوغ الاجتماعي والتأثير التي تضغط بشكل متعاقب، وإن كان أيضًا بشكل متزامن، عللى الأفراد المعنيين[٢٩]. والحال أن الاشتغال على تباينات سلوكيات الفرد الواحد وتباينات مواقفه إنما يفترض من جانب عالم الاجتماع توسيع حقل ملاحظته حتى يتسنى «نَظْمُ» الأفراد الواحدين في مواقف مختلفة في حياتهم الاجتماعية (مجالات أو مجالات فرعية لممارسات، ظروف مختلفة للممارسة، إلخ)[٣٠]. وعندما ندرس الأفراد في سياقٍ خاص (ثقافي، مدرسي، أُسري، رياضي، ديني، سياسي، إلخ) أو في بُعدٍ خاص من أبعاد وجودهم (من حيث كونهم متذوقين للموسيقى أو مشاهدين لأفلام أو قراء أو تلامذة أو ممارسين لرياضةٍ ما، إلخ)، فإننا إنما نجازف بالإذعان لمثلبة التعميم المخلّ إذ نستخلص من تحليل السلوكيات التي ندرسها مواقف أو استعدادات عامة (وأحيانًا «هويةً» أو «ثقافةً») ليست مع ذلك مناسبة أحيانًا إلاّ في مجالٍ جد محدَّدٍ من الممارسات.

والحال أن تقسيم العمل العلمي إنما يدعو الباحثين بشكل شبه «طبيعي» إلى دراسة ممارسات الأفراد ضمن مجال واحد (مدرسي أو أُسري أو زواجي أو ثقافي أو قرائي أو انتخابي أو فني أو مهني أو ديني، إلخ). وحالة الأمور العلمية هذه مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بسيرورة التقسيم الاجتماعي للعمل أو بسيرورة تمايز الوظائف أو النشاطات، بل إنها أحد تجلياتها. وهكذا فإن التقسيم الكبير المفرط للعمل العلمي والتخصص المعرفي المفرط الناشيء عنه قد يشكلان عقبة في وجه تطور أي نظرة إجمالية إلى العالم الاجتماعي، وفي وجه فهم البنى الثابتة (ترتيبات السلطة خاصةً) التي تتمدد في مجالات نشاط جد مختلفة، وفي وجه استيعاب

المبادئ المفسِّرَة لبعض الظواهر، وإن كان أيضًا في وجه فهم الاجتماعي على نطاق تباينات سلوكيات الفرد الواحد. وإذا كان سير العمل العام للعالم الاجتماعي ليس عديم المبالاة بحقيقة أن الأفراد الواحدين هم الذين يتصرفون ويفكرون ويشعرون في سياقاتٍ جد مختلفة من الحياة الاجتماعية، وهم أيضًا الذين يحيون تناقضاتها بانتقالهم بشكل مستمر من عالم أو من عالم فرعي إلى آخر، فمن المهم عندئذ أن يتخلى الباحث (بصرف النظر عن المجال الأصلي الذي يميل إليه) عن عاداته القديمة المتمثلة في التخصص المفرط لكي يلقي نظرته المقارنة على تشكيلة أوسع من الممارسات والمواقف. ومما لا مراء فيه أن هذا يمثل إحدى الوسائل المتاحة أمامه لكي يتواصل من جديد مع أرقى الطموحات النظرية من دون أن يسقط من جديد في عيوبِ نظريةٍ اجتماعية لا تملك أساسًا إمبريقيًّا.

انحرافات النزعة المهنية

يبدو لي واضحًا أن العلوم الإنسانية والاجتماعية (السوسيولوجيا، الاقتصاد، علم اللغة، علم النفس، الأنثروبولوجيا، التاريخ، الجغرافيا، الديموغرافيا، إلخ) قد وزعت فيما بينها بشكل بالغ الدقة المهام و«الموضوعات» المعرفية وأنها قد سارعت كلها تمامًا إلى الرضوخ للتخصص المفرط على مدار القرن العشرين[٣١]. والحال أن علم الاجتماع، وهو نتاجٌ لسيرورة طويلةٍ لتقسيم العمل، إنما ينتمي إلى هذه الحركة من حيث أنه لا يقترح هو نفسه غير نسَخٍ جزئية ومجزَّأة من الفاعل ومن المجتمع. إلاَّ أنه، حتى يتسنى له كسب السبق وكسب المزيد من القوة التفسيرية، قد يتعين عليه أن يجعل من التمايز الاجتماعي للنشاطات، ومجمل آثاره الاجتماعية والنفسية، موضوعًا لبحوثه، بدلاً من الاكتفاء بمواكبة الحركة الخالقة للتمايز، بل والاقتران بها، حتى في نمط تفكيره. إن مفاهيم كمفهومي «الحقل» و«العالم»، والتي تمثلت فضيلتها الأولى في تحديد أطر الفعل، قد أصبحت هي نفسها أدوات لهذا التخصص: فبوسع كلٍ واحد أن يصبح متخصصًا في حقلٍ ما أو عالم ما وأن يكفَّ عن التواصل مع المتخصصين في حقول أخرى أو عوالم أخرى[٣٢]. وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى الحيلولة دون رؤية الاعتمادات المتبادلة والتداخلات والحركات أو الانتقالات فيما بين العوالم الصغرى المختلفة.

على أن المشكلة تكمن في حقيقة أن التخصص في العمل إنما يترافق مع سيرورة «إضفاء طابع مهني» تُشَكِّل، بلا جدال، إضافة إلى الصرامة والدقة العلميتين. ومن ثم فقد انتهينا إلى الربط بين التخصص والعلمية: فعلم الاجتماع، الذي كانت له طموحات جد عظيمة، قد حَدَّ بشكل معقول من حقوله البحثية حتى يتمكن من إنتاج معارف أدق، ومستندة خاصةً إلى معطيات إمبريقية «مباشرة». إلاَّ أنه مع تزايد الرغبة في التقسيم لا تعود لدينا الوسائل اللازمة لفهم التقسيم (أو التمايز) الاجتماعي للوظائف وآثاره العديدة، سواء كان ذلك على مستوى التنظيم الجماعي أو فيما يتعلق بتكوين المخزونات الفردية من الكفاءات والاستعدادات. ولا نعود في النهاية قادرين على استيعاب «الكليات» أو توضيح الخصائص الكبرى أو الاتجاهات الأهم لتكويناتنا الاجتماعية مثلما كان بمقدور المفكرين الاجتماعيين العظماء الأوائل استيعاب هذه الكليات: الرأسمالية، سيرورة العقلنة، سيرورة التمدن، سيرورة التبقرط، إلخ[٣٣]:

وضمن منظور نزعة تجريبية إثنوغرافية أو وحيدة الموضوع قادرة على إنتاج معارف راسخة عن حقائق واقعية محدَّدة (حي، ناد رياضي، مدرسة، بار، مشروع، شباك إدارة، خدمة استشفائية، إلخ)، يصف الباحثون ويحللون حقائق واقعية اجتماعية، وخاصةً مؤسسية، على مستوى الفاعلين المعنيين وتمثيلاتهم، ويستوعبون الإدراكات المتقاطعة والتفاعلات العديدة وأنماط «المفاوضات» الفردية والأشكال الموضعية للحياة أو النشاط وإن كان من دون الإقدام دومًا على إعطاء معنىً أوسع لما تجرى ملاحظته على المستوى الموضعي. ومما لا يمكن إنكاره أن القراء يتعرفون بذلك على أمور، خاصةً عندما لا يكونون عليمين بالممارسات أو الجماعات السكانية أو المؤسسات المدروسة وعندما يؤدي البحث العلمي في مروره إلى الإطاحة ببعض الأوهام وإزاحة بعض المألوفات. على أن المنظور السوسيولوچي يظل غالبًا جد قصير، من دون طموح عامٍّ، ولا يقول لنا شيئًا كبيرًا عن حالة العالم الذي نحيا فيه. وعلى العكس من ذلك، فإن القارئ حين يقرأ دوركايم أو ڤيبر أو ماركس أو إيلياس أو بورديو إنما يخامره الانطباع، حتى مع أن هؤلاء قد اهتموا بموضوعات محدَّدة بالفعل من الناحية الإمبريقية، بأنه يستوعب سيروراتٍ أو آلياتٍ اجتماعية جد عامة، لها وزنها البنائي الكبير. أمَّا في

نظام سوسيولوچيا جرى إضفاء الطابع المهني عليها، فإن ما يجري تقديمه لنا لم يعد غير عالم اجتماعي مُجَزًأ. وقد تكاثرت البحوث، التي تسلط الضوء على ما يفعله فاعلون معينون في هذا الركن أو ذاك من الفضاء الاجتماعي، ولكن من دون أن نعرف دومًا موقع ما يجري وصفه أو وظيفته أو معناه العام، بالنسبة للتكوين الاجتماعي في مجمله أو من زاوية تاريخ المجتمعات(٣٤).

ومن جهة أخرى فإن التطورات الأخيرة للجامعات وللبحث العلمي في كل العالم تقريبًا قد أسهمت في زيادة حدة مثالب نزعة مهنية تعوزها الحكمة. فالضاغطون بثقلٍ ملحوظٍ على تنظيم وإدارة هذه المجالات لا يحرصون إلاّ على التحقق من إنتاجية الباحثين (تواتر إصداراتهم) وتواتر ظهور بحوثهم في أماكن إصدارات «جيدة» (وبالأخص في المجلات «الجيدة») كما من سرعة إنجاز بحوثهم، إذ يرون بالتأكيد أن «الروعة» تتوافق مع «السرعة» .(*Fast is beautifull*)(×)

وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، فإن الظروف الحالية لإنجاز أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، مع الضغط القوي بشكل متزايد باطراد من أجل تقديمها في غضون ثلاث أو أربع سنوات، إنما تُعَدُّ كاشفة تمامًا للجهل العميق من جانب من يملون أو يفرضون قواعد شروط الإبداع العلمي. وبوسعنا أن نتساءل بشكل مشروع عما إذا كانت الأطروحة لن تكون في المستقبل سوى مجرد «رخصة قيادة»، بدلاً من أن تكون «رخصة استكشاف»، إذا ما استعدنا التعبيرات الحصيفة لبازيل برنشتاين، المحلل البارع للوضع الأكاديمي البريطاني، الذي أحرز «سبقًا» ببضع سنوات في هذا المشروع الخاص بترشيد البحث والتعليم العالي. وبحسب عالم الاجتماع البريطاني هذا، فإن

[مثل] هذه الإعادة لتعريف أطروحة الدكتوراه [...] تترتب عليها آثار لا حصر لها على المناهج في الوقت الذي يركز فيه الطالب والأستاذة الموجهون له كل جهودهم على الانتهاء من البحث في حدود زمنية محدّدة سلفًا. فهذه ليست ثقافةً تشجع على الابتكار العلمي أو على تحولات منهجية كبرى. فحقل البحث الإمبريقي فرصه أقل في أن يكون منصة قفزٍ لتطوير

(×) (السريع جميل)، بالإنجليزية في الأصل. – م.

النظرية واللغات الوصفية، بينما فرصه أوفر في أن يكون حقلاً لتطبيق إجـراءات روتينيـة واتخاذ مواقف جد متسرعة[٣٥].

والحال أن هذا التشديد السهل على الوقت قد تترتب عليه آثار ملحوظة علـى طبيعة البحوث المتحققة وعلى نوعية المعرفة التي يتم إنتاجها: فلكي يتأكد الطـلاب من القدرة على تقديم أطروحة في غضون ثلاث أو أربع سنوات، لن ينخرطوا فـي ساحات بحث محفوفة بالمخاطر ويصعب الوصول إليها (مع خطر إضاعة الوقـت في العثور على الأشخاص الذين يجب توجيه الأسئلة الاستطلاعية إليهم وفي كسب ثقتهم)، ولن يستخدموا سوى مناهج لا تكلفهم سوى القليل من الوقت (ما يؤدي دفعةً واحدة إلى استبعاد الاستقصاءات المستفيضة وإن كان أيـضًا اسـتبعاد عـدد مـن البحوث التي تفترض حضورًا طويلاً في ساحة البحث) وسوف يكتفـون بتطبيـق نماذج نظرية وخطوات منهجية معتَمَدَة بالفعل. ومن الذي سيكون مجنونًا بما يكفـي لكي يستهلك الوقت عندئذ في التشكيك في أدوات مفاهيميـة أو منـاهج أصـبحت روتينية، ولكي يجيز لنفسه التخبط في بركة من المشكلات المعقدة والمتـشابكة لأن قليلين جدًا من الباحثين اشتغلوا عليها؟ ومن الذي سيجازف باختيار موضـوعات أو ساحات أو جماعات سكانية «حسَّاسة»[٣٦]؟ ومن الذي «سيضيع وقته» فـي قـراءة بحوث غير البحوث التي أنتجتها المجموعة الضيقة من مقيمِّي البحـث المحتملـين القادمين (أولئك المفتشين الذين اعتادوا إصدار رخصة القيادة)؟

وهكذا نرى ارتسام الصورة «المثالية» للباحث المحترف والتي يجري السعي إلى فرضها: باحث منغلق على فرعه المعرفي، مفرط في تخصصه، مُطَبِّقٌ لنماذج نظرية ولمناهج ابتكرها بالفعل آخرون، جرى تشكيله لكي يكتب بـصورة منتظمـة مقالات في المجلات الأكاديمية ولا يشتغل إلاَّ على موضوعات من السهل معالجتها واستهلاكها للوقت قليل. وقد يتخذ اللعب على «وقت البحـث» ملامـح المعقوليـة الأكاديمية («لا يمكن تشجيع من يقومون بإعداد رسائل لنيل الـدكتوراه علـى مـد أطروحتهم لوقت طويل جدًا») والحيادية التامة («لا يجري النهي رسـميًا وبـشكل معلن عن أي موضوع، والطلاب وأساتذتهم هم الذين يجب عليهم استخلاص كـل النتائج المترتبة على تحديد الوقت الممنوح»)، حتى مع أن مفهومًـا بأكملـه عـن

البحث وعن الموضوعات التي يمكن تحليلها هو ما يندرج في برنامج اختزال أمد البحث. وفي نهاية المطاف، فإن «استراتيچيات الوراثة» (مع «المواقع المضمونة» المناسبة لأن تكفل للداخلين، «في ختام مسيرةٍ عمليةٍ متوقَّعَة، الأرباح التي تنتظر من يحققون المثل الأعلى الرسمي للامتيازِ العلمي في مقابل ابتكاراتٍ محصورة ضمن الحدود المسموح بها») هي التي يتم فرضها ضد «استراتيچيات الهدم» (مع «مواقع»ـها «التي تتميز بأنها أفدح تكلفة بما لا حدَّ له»)(٣٧).

وبالشكل نفسه، فإن تقييم المدرسين - الباحثين والباحثين على أساس قدرتهم على النشر المنتظم في «المجلات الجيدة» إنما يقود إلى وجوه العبث نفسها. فأولاً وقبل كل شيء، يُعَدُّ تهميشُ الكتاب، أي النص الطويل الذي يسمح هو وحده بطرح سلسلة طويلة من المحاجات استنادًا إلى «قيود متعددة إمبريقيًّا ومترابطة دلاليًا»(٣٨)، هو أحد أسوأ الضربات الموجَّهة إلى أعظم الطموحات العلمية، في مجالات المعرفة التي تتطلب براهينَ إمبريقية يصعب إلى حد بعيد تلخيصها أو تركيبها على شكل مقال. أمَّا ما إذا كانت ظروف إنتاج وتقييم البحث القائمة مازالت تسمح بانبثاق مؤلفات كهذه، فإن ذلك بعيد عن أن يكون مؤكدًا، فالحال أن كتابًا مثل **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية** لماركس ڤيبر أو **الأشكال الأولية للحياة الدينية** لإميل دوركايم أو **جسدا الملك** لإرنست كانتوروڤيتش، أو **الطبقات الثلاث**، أو **مخيال الإقطاعية** لچورچ دوبي و**التميز** لبيير بورديو، أو **البنى الأولية للقرابة** لكلود ليڤي - ستروس، أو **حول سيرورة التمدن** لنوربرت إيلياس، من الوارد اليوم أن يكون إعجابُ مُقَيِّمٍ حريصٍ على المراعاة الدقيقة لـ«التقييم من جانب الأقران» به أقَلَّ من إعجابه بهذا المقال أو ذاك المنشور في عشر صفحات في **الريڤي فرانسيز دو سوسيولوچي** أو **الآنال** أو **لوم** أو **الريڤي فرانسيز دو سيانس پوليتيك**. وقد يكون بوسعنا التفكير في ما سوف يقوله التاريخ عمن أسهم إسهامًا أكبر في تقديم العلوم الإنسانية والاجتماعية: ماكس ڤيبر في كتابه **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**، أم هذا الباحث متوسط المستوى*أو ذاك وإن كان لا غبار عليه من الناحية الأكاديمية والذي ينشر مقالات في مجلة مُصنَّفَة بأنها الأولى. على أن هذا قد يكون، للأسف، برهانًا على إفراط في التفاؤل العلمي.

وعندما يُضاف إلى هذه المحاولة الرامية إلى نزعِ الاعتبار تدريجيًّا عن النص الطويل في العلوم الإنسانية والاجتماعية تصنيفُ المجلات والتي، بحكم

علاقات القوة التاريخية، تعطي للأقدم، وإن كان أيضًا للأكثر أكاديميـــة، أو وحيـــدة الفرع المعرفي أو الدوجماطية بينها، صدارةً ما كان بوسعها أن تحلم فـــي أي يـــوم من الأيام بالحصول عليها في حالةٍ أخرى للأمور (يخلط «المصنفون» أحيانًا بـــين «الريع التاريخي للحالة» والمستوى جد الرفيع للعلمية والصرامة المعرفيـــة)، فإنـــه إنما يجري الإسهام أكثر بعض الشيء في إضفاء الطابع الروتينـــي وفـــي النزعـــة الأكاديمية وذلك في اللحظة نفسها التي ما عاد أي خطاب رسمي يتخلف فيها عـــن الحديث عن «المشروع التجديدي الابتكاري». وهنا أيضًا، بوسعنا أن نتساءل عمَّـــا ستكون عليه في المستقبل حماقةُ اقتراح مقالٍ في مجلة تنتمي إلـــى فـــرع معرفـــي آخر، أو في مجلة تنتمي إلى الفرع المعرفي وتصنيفها باء أو جيم[٣٩]، أو في مجلة أجنبية يتجاهلها المصنفون المؤمنون بمركزية الغرب؟[٤٠] وعندما نعلم أن الرغبات المتواترة لدى بيروقراطيي البحث العلمي في ربط النشر في مجلات ذات تـــصنيف جيد بمزايا من كل نوع، أو، أكثر من ذلك أيضًا من دون شـــك، بمجـــرد إمكانيـــة الإفلات من العقوبات (أعباء تدريسية أضخم، سحب المكافآت والحوافز، إلخ)، فإننا ندرك أن الخطر عظيمٌ في أن نشهد تسارعًا لسيرورة انحطـــاطِ ظـــروف الإبـــداع العلمي.

ومما لا يحتاج إلى بيانٍ، في نظامٍ كهذا، أن المقيِّمـــين مـــا عـــادوا يقـــرءون البحوث التي يقيِّمونها وما عادوا يتساءلون عن ماهيـــة الجديـــد الـــذي تقدمـــه أو المختلف عن البحوث التي أُجريت بالفعل. فهم «يثقون في أقرانهم» ويكتفون بعَـــدِّ عددِ المقالات المنشورة الحائزة على التصنيف ألف أو باء أو جيم. وألاَّ نسمع مـــن يقول إن المُقَيِّمين قد لا يكون لديهم الوقت اللازم لفحص النتاجات التـــي يُقَيِّمُونهـــا، وأن هذا أمر «مفهوم»؟ والمحاجة على درجة من الابتذال بحيث إنهم ينتهون إلـــى التوقف عن رؤية العبثية الكاملة لنظامٍ ما عادَ التقييم يستند فيه إلى الفحص الـــدقيق للنتاجات العلمية. إلاَّ أنه عند النظر إلى الأمور عن قرب، فقد يكون من الـــوارد أن يروا (مازال من الواجب التمكن من الرؤية) أن مقالات رئيـــسية قـــد تُنـــشَرُ فـــي مجلات «هامشية» وأن كبريات المجلات الأكاديمية تُعَدُّ أحيانًا الـــساحات الأكثـــر تكليسًا للبحوث. وقد يكون بوسعهم أيضًا أن يعاينوا أن بعض المقالات المهمة حقًّـــا تساوي عشرات المقالات التي لا فائدة منها سوى فائدة ضمان «المسيرة العمليـــة»

لمن يكتبونها. وبدلاً من الانصياع للإملاءات الكمية المسعورة التي يُصدرها التقييم الأكاديمي، قد يتوجب على الباحثين الحقيقيين المطالبة بقراءة بحوثهم فعلاً. كما قد يتوجب عليهم النضال بشكل جماعي من أجل إبطاء إيقاع البحوث، كما من أجل إبطاء إيقاع النشر، وتمديد الوقت المكرّس لـ«تقييم» بحوثهم(٤١).

والحال أنه مع تعريفٍ بيروقراطي وذي مقاييس موحَّدة كهذا للتقييم ولإضفاء الطابع المهني، قد يتسنى النجاح في إنتاج عددٍ كبير من الباحثين الأكفاء بوجه عام وإن كانوا على درجة جد ضعيفة من الروح الابتكارية، والوصول إلى التوقف عن إجراء التمييز بين العلماء المبتكرين، المستوعبين لقواعد المهنة – والذين يحوزون غالبًا درايةً بالبحوث في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية أوسع بما لا حدَّ له مما تحوزه غالبية حراس المعابد الأكاديمية– وإن كانوا يختارون عدم الإذعان لإملاءات المجلات الكبرى والعلماء المزعومين الذين، وقد نجحوا في الدخول إلى الوسط الأكاديمي مستفيدين من حرية الحركة التي تتيحها قطاعاته الأقل تَطلُّبًا، ما عادوا هم أيضًا ينشرون في هذه المجلات نفسها. وبما أن المجلات الأكاديمية المسيطرة، والتي هي بامتيازٍ موقع التقييم «من جانب الأقران» (أي أيضًا، إن تكلمنا بلغة أقل مواربة، من جانب باحثين من الوارد أن يكونوا متنافسين أو خصومًا)، تُشَكِّلُ في آن واحد مواقع للتحقق من الكفاءات الأكثر إصابة بالطابع الروتيني وعقباتٍ قوية في وجه الابتكار. وهي أدوات **للتطبيع** بالمعنى المزدوج للمصطلح: فهي تسهم في إضفاء الطابع المهني على وسطٍ علمي وتكبح كل المشروعات المتمردة على كل ما هو اتباعي وذات النبرة النقدية القوية أو الشاذة [غير الطبيعية] جدًا بحسب الأعراف السائدة في اللحظة(٤٢)، وهي أعرافٌ محكومٌ عليها تحديدًا بالتشكيك فيها وبتجاوزها من جانب الباحثين المبتكرين العاملين على دفع الحالة القائمة للعلوم إلى الأمام.

والحال أن البيروقراطيات العلمية قد حوّلت الآن الكلمات عن معناها الأولي، بتحدثها خاصةً خبطَ عشواء عن «تمويل مشروعات ابتكارية»، بحيث أصبح من الصعب بالفعل اليوم العثور على الكلمات الصحيحة لتسمية ما لا يسع أي بيروقراطي من بيروقراطيي البحث العلمي – جرّاء الغياب شبه الكامل للمعنى العملي للُعبة العلمية– رصده أو تقييمه بوصفه ابتكاريًّا بالفعل. إلاّ أن علينا أن

ندرك أن تطور بحث علمي إبداعي حقًّا سوف يتعين عليه الاستناد إلى سلسلة من ترتيبات المقاومة الجماعية، بأكثر ممّا إلى الفعل البطولي الوحيد من جانب باحثين منفردين: تكوين جامعي يكون في آن واحد منغرسًا في الفروع المعرفية ومتعدد الفروع المعرفية بشكلٍ مبكر وبصورة مستديمة، من شأنه أن يسمح بالانتقالات والحركات والمقارنات والتهجينات على اختلاف طبائعها وغير المتوقّعة بحكم التعريف(٤٣)، الاعتياد داخل الفرع المعرفي الواحد على بناء موضوعات متداخلة قياسًا إلى الحقول المتخصصة، إعادة توفير الوقت اللازم للبحث ولاحتياز نتائجه، أو أيضًا رفض التقييمات القائمة على تصنيف دعامات النشر وإعادة القيمة إلى القراءة الفعلية والصارمة للبحوث المنشورة، بصرف النظر عن موقع وطبيعة النشر.

وإذا كان العلماء من شتى الحقول المعرفية ومن شتى البلدان عازمين على الاطمئنان إلى اجتماع الشروط الجماعية، المؤسّسية، لإبداع علميٍّ جديرٍ بهذا الاسم، فسوف يتعين عليهم في المستقبل أن يجتمعوا ويوفروا إمكانات النضال بشكل فعال ضد كل القوى، الموجودة خارج العالم العلمي كما في داخله، المسهمة في تسريح أو إحباط من لا غاية لهم سوى البحث عن الحقيقة وفي القضاء على ما يشكل خصوصية مهنتهم.

١- تستند الخلاصة إلى نصوصٍ أو تقارير مختلفة من ضمنها:
«Misère de la division du travail sociologique : le cas des pratiques culturelles adolescentes», *Éducation et sociétés. Revue internationale de sociologie de l'éducation*, n° 16, 2005, p. 129-136, et «Nécessité théorique et obligations empiriques», *Revue du MAUSS*, n° 27, 2006/1, p. 444-452.

2- Y. Lacoste, *La Géographie, ça sert d'abord à faire la guerre*, *op. cit.*, p. 120.

٣- شهد إيمانويل تيريه، بمناسبة الجلسة الأخيرة لسيميناره التدريسي بالـEHESS، على هذا التخلي عن «وجهة نظر الكلية» من جانب الأنثروبولوجيا. وفي خطاب يتميز بنبرة جد متشائمة، يرى أن هذا «التخلي» أصبح نهائيًا، أو على الأقل ممتدًا، وأن الأنثروبولوجيا لن يعود بوسعها البتة أن تتواصل من جديد مع «الطموح الكلياتي الذي شكّل عظَمَة وروائع مؤلفات الأنثروبولوجيا بين عامي ١٩٢٠ و١٩٧٠». انظر
E. Terray, «Dernière séance», *Cahiers d'études africaines*, no 198-199-200, 2010/2-3-4, p. 529-544.

وأنا لا أعتقد أن هذه الحالة غير قابلة للعلاج بصورة مطلقة ولا أن من غير الممكن التصدي للاتجاهات الحالية في العوالم العلمية.

4- C. E. Schorske, «Pierre Bourdieu face au problème de l'autonomie». art. cité, p. 697-698.

5- É. Durkheim, «La sociologie et son domaine scientifique» [1900], *Textes, I: Éléments d'une théorie sociale*, Paris, Minuit, 1975, p. 32.

6- *Ibid.*, p. 33.

7- *Ibid.*

يمكننا اعتبار أن ف. برودل قد ظل مخلصًا لهذا الطموح الدوركايمي الكبير وإن كان قد اقترح نموذجًا أكثر توازنًا للعلاقات الملموسة فيما بين الفروع المعرفية المختلفة: «أعتقد أن جميع علوم الإنسان، من دون استثناء، مساعدة بعضها للبعض الآخر، كل بدوره، وأن من المشروع، بالنسبة لكل علم منها (من وجهة النظر الشخصية، وإن كانت غير الحصرية، التي هي، ولابد لها أن تكون، وجهة نظره) توظيف العلوم الاجتماعية الأخرى، بما يتماشى مع استخداماته لها. ومن ثم فإن المسألة ليست مسألة هيراركية، ثابتة مرة وإلى الأبد. وإذا كنت لا أتردد، فيما يخصني، من وجهة النظر الأنانية التي هي وجهة نظري، في إدراج الديموغرافيا ضمن العلوم المساعدة لعلم التاريخ، فإنني أتمنى أن تعتبر الديموغرافيا علم التاريخ علمًا من العلوم المساعدة لها، بين بضعة علوم أخرى» F. Braudel, *Écrits sur l'histoire, op. cit.*, p. 194.

8- N. Elias, *La Société des individus, op. cit.*, p. 76.

9- B. Lahire, «Sociologie des pratiques d'écriture : contribution à l'analyse du lien entre le social et le langagier», *Ethnologie française*, n° 3, 1990, p. 262-273 ; «De l'indissociablité du langagier et du social», *Sociolinguistic Studies*, numéro spécial : «Analysing language to understand social phenomenon», vol. 3, n° 2, 2009, p. 149-175 ; et «Les cadres sociaux de la cognition : socialisation, schèmes cognitifs et langage», *in* F. Clément et L. Kaufmann (dir.), *La Sociologie cognitive*, Paris, MSH, 2011, p. 137-159.

10- N. Elias, *Qu'est-ce que la sociologie?*, Paris, Pandora, 1981, p. 134.

11- C. Kerbart-Orecchioni, «La problématique de l'énonciation», *in* J. Cosnier et *al.* (dir.), *Les Voies du langage, Communications verbales, gestuelles et animales*, Paris, Dunod, 1982, p. 180.

12- N. Elias, *Au-delà de Freud, op. cit.*, p. 54.

13- *Ibid.*, p. 51-52.

١٤- وصف ف. برودل بشكل بالغ الوضوح حالة علوم الإنسان في عام ١٩٦٠: «في كل مرة، من مركز ملاحظة إلى الآخر، يظهر الإنسان مختلفًا. وكل قطاع يتم تمييزه بهذا الشكل يجري، بصورة منتظمة، رفعه إلى مصاف المشهد الكلي [...]. إن كل علم اجتماعي هو علم

إمبريالي، حتى وإن كان ينفي عن نفسه ذلك ؛ إنه يميل إلى تقديم استنتاجاته على أنها رؤية شاملة للإنسان»،

In F. Braudel, *Écrits sur l'histoire, op. cit.*, p. 86.

15- M. Foucault, *Surveiller et punir. Naissance de la prison*, Paris, Gallimard, 1975. استلهمَ في ذلك الطريقة التي صاغ بها چورج ديميزيل إشكالية الأساطير وجعلها تعمل على ساحات أخرى تمامًا.

16- G. Vincent, *L'École primaire française*, Lyon, PUL, 1980 : R. Bernard, «Quelques remarques sur le procès de socialisation et la socialisation scolaire», *Les Dossiers de l'éducation-5*, Toulouse, 1984, p. 17-22, et «Les petites écoles d'Ancien Régime, lectures et hypothèses», *Cahiers de recherche-6*, GRPS, Université Lumière-Lyon 2, 1986, p. 9-58 : B. Lahier, *Culture écrite et inégalités scolaires. Scociologie de l'"échec scolaire" à l'école primaire*, Lyon, PUL, 1993 ; D. Thin, *Quartier populaires, L'école et les familles*, Lyon, PUL, 1998.

17- P. Fritsch, «L'éducation permanente ou l'empire pédagogique», *Cahiers de recherche-1*, GRPS, Université Lumière-Lyon 2, 1977, p. 100-142.

18- P. Bourdieu, *Esquisse pour une auto-analyse*, Paris, Raisons d'agir, 2004, p. 89.

19- *Id.*, «Postface», *in* E. Panofsky, *Architecture gothique et pensée scolastique*, Paris, Minuit, 1967, p. 147-148.

20- L. Wittgenstein, *Tractatus logico-philosophicus (suivi de) Investigations philosophiques, op. cit.*, p. 125.

21- M. Bakhtine, *Esthétique de la création verbale*, Paris, Gallimard, 1984, p. 265.

22- *Ibid.*, p. 269.

23- *Ibid.*, p. 265-266.

24- T. Todorov, *Mikhaïl Bakhtine. le principe dialogique (suivi de) Écrits du Cercle de Bakhtine*, Paris, Seuil, 1981.

25- Premier Congrès de l'Association française de sociologie, Paris, AFS Éditions, 2004.

26- *Le Peti Robert*, 2004,

التشديد من عندي.

٢٧- إذا كان عليّ أنا شخصيًا أن أحَدِّد موقع نتاجاتي العلمية قياسًا إلى هذين المفهومين عن النظرية، فقد أقول مثلاً، إن مؤلفات كهذا المؤلَف أو ككتاب **الإنسان متعدد الأبعاد** تعَدُّ مؤلفات نظرية بالمعنى الثاني للمصطلح (فهي تحاول توضيح عدد معين من المفاهيم ذات الصلة بنظرية عن الفاعل والفعل وتقديم طرحٍ أفضل لسلسلة من المشكلات السوسيولوچية)، لكنها ليست مؤلفات نظرية بالمعنى الأول للمصطلح (لن نجد فيها بشكل محوري «نظرية عن المجتمع»). وبالمقابل، فإن كتاب **ثقافة الأفراد** مؤلَف يعرض، على أساس إمبريقي جد واسع، بدايةَ نظريةٍ سوسيولوچية بمعنى «نظرية عن المجتمع».

28- P. Bourdieu, *Les Règles de l'art, op. cit*., p. 250.

٢٩-سنجد في البرنامج الذي وضعه أوليڤييه فييول عن الانخراط الفردي عناصرَ تتماشى مع هذا الأسلوب في طرح المشكلات.

O. Fillieule, «*post scriptum* : Proposition pour une analyse processuelle de l'engagement individuel», *Revue française de science politique*, 51e année, n° 1-2, 2001, p. 199-215.

٣٠-كما سبق لي أن وجدت الفرصة لتوضيح ذلك بالفعل، فإن تحولاً كهذا في الاهتمامات المعرفية ربما ما كان ليخطر ببالي البتة لو لم أكن قد تواصلت، خلال كل أعوام تكويني وإعداد أطروحتي، مع البحوث السوسيولغوية التنويعية وبالأخص بحوث ويليام لابوف. وعبر تنظير ما كان مدرجًا ضمنيًا في المناهج البحثية التي استندت إليها هذه البحوث، تسنى لي إدخال نمط من أنماط التنويع كان غائبًا عن البحوث الوسيولوجية.

٣١-يلاحظ فرانسوا كوزان ودانييل بيناموزيج أنه «بسبب تقسيم أكاديمي للعمل جد مسرف من كثير من النواحي»، فإن السوسيولوچيا الاقتصادية وسوسيولوچيا العمل وسوسيولوچيا الابتكار والاقتصاد والأنثروبولوچيا أو التاريخ الاقتصادي «غالبًا لا تزال تجهل بعضها البعض الآخر».

F. Cusin et D. Benamouzig, *Économie et sociologie, op. cit*., p. 13.

٣٢-وهكذا يمكننا أن نلاحظ أن مُنشئ نظرية الحقول قد واصل تحويل نظرته من حقل إلى آخر (بيوت الأزياء الراقية، الصحافة، العلم، الجامعة، السياسة، القانون، الاقتصاد، الأدب، الدين، إلخ)، في حين أن الباحثين من الأجيال التالية الذين استخدموا مفاهيمه، يَعدُّونَ منكبين بالكامل على تحليل حقل خاص (فهم متخصصون في الحقل الأدبي أو الحقل الصحافي أو الحقل السياسي أو الحقل الفلسفي، إلخ).

٣٣-أشكر إيمانويل رينو على مساعدتي في اكتشاف التحليلات والمواقف التي طوّرها في خمسينيات وستينيات القرن العشرين تيودور ف. أدورنو (في كتابه:

Philosophische Elemente einer Theorie der Gesellschaft, Francfort-sur-le-Main, Suhrkamp, 2008,

أو أيضًا في كتابه:

Dialectique négative, Payot, Paris, 1978).

وهذه التحليلات والمواقف جد قريبة من التحليلات والمواقف التي اتجهت إلى الدفاع عنها. وإذا كان أدورنو مازال يخاطبنا دائمًا، وربما أكثر مما في أي وقت سابق، فإن هذا إنما يرجع إلى أن الحقائق الواقعية التي قام بتحليلها – وخاصة الصلة بين تقسيم العمل الفكري وصعوبة الإمساك بـ«الكليات»- قد تزايد وضوحها. إننا نحيا على مرتكز موضوعي من المشكلات المشتركة، مع احتداد أكيد لظواهر تجزئة المعارف التي يتم إنتاجها. انظر

E. Renault, «Adorno : dalla filosophia sociale alla teoria sociale», *Quaderni di Teoria sociale*, 11, 2011.

٣٤-يكتب فرانسوا دوبيه أننا «ندرك تمامًا كيف يصبح المرء مدخنًا للماريچونا، من دون أن نفسر مع ذلكَ لماذا يدخن "مجتمع" من "المجتمعات" أكثر أو أقل».

F. Dubet, «Pourquoi rester "classique"?», *Revue du MAUSS*, n° 24, 2/2004, p. 228.

وإذا كان ف. دوبيه يُدلي بمعاينة صائبة تمامًا فيما يتعلق بحالة «تشظي علم الاجتماع» وإذا كان يُبرز المشكلة المتمثلة في تصاعد الإيضاحات الجزئية للواقع الاجتماعي، فإنه يركز نقده، مخطئًا، على التفاعلية. إذ يبدو لي أن المشكلة المطروحة ليست ناجمة عن التيار التفاعلي وحده، فنحن نجد السيرورة نفسها فاعلةً في قطاعات متباينة إلى أقصى حد داخل علم الاجتماع. ويبدو لي، في الوقت نفسه، أن المشكلة أخطر وأعمّ من ذلك، وهي، في جانب كبير منها، نتيجة عفوية لتزايد عدد الباحثين الاجتماعيين وللتقسيم المفرط للعمل المرافق له.

35- B. Bernstein. *Pédagogie, contrôle symbolique et identité. Théorie, recherche, critique*, Québec, Presses universitaires de Laval, 2007, p. 196.

٣٦- وغالبًا ما يشير الطابع «الحساس» للموضوعات أو للساحات أو للجماعات السكانية المدروسة إلى وجود رهانات تتعلق بالسلطة أو إلى وجود مخاطر سجالية قوية. والحال أن هـــ. س. بيكر قد طرح هذه النقطة بجلاء في مقاله المعنون بـــ

«Quand les chercheurs n'osent plus chercher» *(Le Monde diplomatique*, mars 2011, p. 4-5.

ويضرب عالم الاجتماع الأميركي الشمالي مثال باحث تُعدُّ النتائج التي توَصّل إليها مزعجة للمؤسسات المعنية بموضوعه فيدفع ثمن ذلك: «عندما قد تحاول نشر مقالك، فمن الممكن جدًّا أن ترى المجلة الجامعية ذات المكانة الأرفع في حقلك المعرفي أنه لا يتماشى مع اشتراطاتها المنهجية: فقد كان يتوجب عليك استخدام إطار إحصائي أكثر صرامة أو عينة مُمثِّلة أكثر. لكن المجلة نفسها، يجب أن تلاحظ ذلك، لا تصوغ هذا النوع من النقد عندما يتعلق الأمر بمقالات تتوصل إلى نتائج أقل إثارة للسجال. والحال أن التذرع بنقص الصرامة إنما يسمح هنا بحجب العقاب الكامن وراء تطبيق المعايير العلمية. والواقع أنهم يعاقبونك على أنك برهنت على شيء لا يود الأشخاص والمؤسسات الحائزة على السلطة [...] سماع شيء عنه، أو حتى إعلانه». وبالمقابل، فكلمًا برهن الباحثون على أنهم «متعقلون» ومذعنون من خلال بحوثهم التي لا «تتسبب في إزعاج» المؤسسات القادرة على فرض سلسلة من العقوبات، «سيكون بوسعهم القيام ببحوثهم في حرية».

37- P. Bourdieu, «Le champ scientifique», art. cité, p. 96-97.

38- J.-C. Passeron, *Le Raisonnement sociologique, op. cit.*, p. 389.

٣٩- ما يؤدي، في نهاية المطاف، إلى المجازفة بزيادة صعوبة ظهور وتطور مجلات هامشية، متمردة على المسلمات، إبتكارية جديدة.

٤٠- الواقع أن النسيان في التصنيفات إنما يتعلق، في الأغلب، بالمجلات العلمية الموجودة في مناطق الكرة الأرضية المسودة أكثر من سواها.

٤١- في اللحظة التي أكتب فيها هذه السطور، نشر الأنثروبولوجي جوئل كانداو نداءً على الإنترنت بعنوان

«Pour un mouvement *Slow Science*» (texte publié le 17 juillet 2011, <http://slowscience.fr/>

أشاطره جانبًا كبيرًا من تحليلاته واقتراحاته.

٤٢- إنها «تمارس رقابة فعلية على النتاجات المتمردة، سواء كان ذلك برفضها علانيةً أو بإحباطها الخالص لاعتزام النشر عبر التعريف الذي تقدمه للنتاج القابل للنشر».

P. Bourdieu, «Le champ scientifique», art. cité, p. 96.

٤٣- لا يملك المرء إلاَّ أن يشعر بالحزن إذ يعاين أن المسارات الجامعية تُعدُّ اليوم في الأغلب مسارات الفرع المعرفي الواحد (حيث نجد، على سبيل المثال، طلاب علم اجتماع لن يقرءوا البتة، خلال فترة تكوينهم، علم اللغة أو علم التاريخ أو علم النفس) وأن البرامج الدراسية المزدوجة – جد المكلفة من حيث الوقت والمحفوفة بالمجازفات من حيث الاستثمار فيها– تُعدُّ بشكل متزايد باطراد مخصصةً بشكل متواتر للطالبات والطلاب ذوي الموارد المدرسية الأولية الأفضل.

ملحق

الفضاء الاجتماعي العام وأقسامه الفرعية

آخذين في الحسبان مجمل مكتسبات النقاشات السابقة، يمكننا اقتـــراح تمثيـــل للفضاء الاجتماعي العام على شكل سلسلة من المخططـــات التـــصورية. ويظهـــر الفضاء الاجتماعي العام (*macrocosme*) بوصفه فضاءً مبنيًا، بشكلٍ رأسي، علـــى شكل **طبقات اجتماعية** كبرى (طبقات عليا، طبقات متوسطة، طبقاتٌ شعبية ؛ حيث تتمايز كل واحدة منها تمايزًا داخليًا بحسب النوع [ذكر/ أنثى] والشريحة العمريـــة، والأصل الإثني في المجتمعات متعددة الإثنيات التراتبيـــة، وسلـــسلة بأكملهـــا مـــن المتغيرات الأخرى، مهمة إلى هذا الحد أو ذاك بحـــسب مجـــالات الممارســـات أو الموضوعات المفردة المدروسة) و، بشكل أفقي، على شكل **مجالات نشاط** (أدبـــي، فني، علمي، ديني، حقوقي، سياسي، صحافي، اقتصادي، رياضي، إلـــخ)، تتوافـــق مع قطاعاتٍ كبرى مختلفة في تقسيم العمل (من المؤكد أن المخططات التـــصورية التالية لا تُظهر سوى بضع حالات متقابلة من المجالات). ونحن نستخدم مـــصطلح «مجال النشاط»[١] هنا كمفهوم واسع من الوارد أن يفسح المجال أمـــام صـــياغاتٍ نظريةٍ تفصيلية محدَّدة مختلفة (العالم أو النسق أو النسق الفرعي، إلـــخ). وترتيـــبُ مجالاتِ النشاطِ المختلفة في الشكل ٣، «الطبقات، المجالات، العـــوالم والحقـــول» وفي الشكل ٥، «الطبقات، الحقول، المؤسسات والجماعات الصغرى، التفاعلات»، ليس ترتيبًا احتماليًا لكنه يأخذ في الحسبان إحدى خصائص الفضاء الاجتماعي العام التي أبرزتها سوسيولوجيا ب. بورديو إبرازًا جيدًا، ألاَ وهـــي بنيـــة توزيـــع رأس المال الثقافي ورأس المال الاقتصادي أو، بعبارة أخرى، الوزن النسبي لرأس المال الثقافي قياسًا إلى رأس المال الاقتصادي في تعريف الوضـــع الاجتمـــاعي المهنـــي للأفراد.

والحال أن منظِّري العوالم الاجتماعيـــة (كمنظِّـــري الأنـــساق الاجتماعيـــة) يقترحون نموذجًا خاصًا لوصف وتحليل مجالات النشاط هذه. ومن ثم فإن العـــوالم

تشتمل على سائدين كما على مسودين، على الأفراد القادمين من الطبقات العليا كما على أولئك القادمين من الطبقات المتوسطة والطبقات الشعبية. وعلى سبيل المثال، فإن العالم الحقوقي يشتمل على قضاة ومحامين وكتّاب عدل وأساتذة قانون وناشرين متخصصين في نشر الأعمال القانونية، إلخ، بمثل ما يشتمل على كتّاب محاكم وأمناء حقوقيين أو أشخاص (تقانيين أو موظفين أو عمال) يسهرون على سير العمل والحياة المادية للمحاكم ولأماكن القضاء الأخرى، ونتاجات صادرة عن دور النشر لها صلة بالقانون، إلخ.

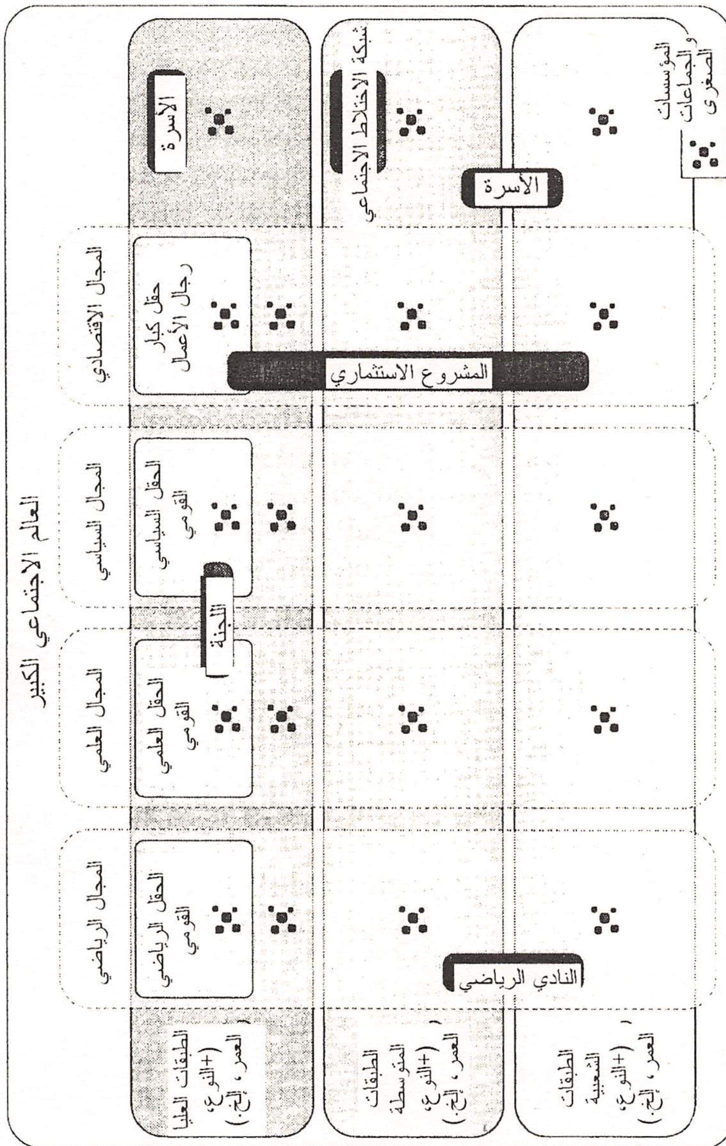
وفي الجزء الأعلى فقط من الفضاء الاجتماعي – فضاء الطبقات السائدة– تظهر **الحقول** بوصفها فضاءات صراع فيما بين كبار المتنافسين: الفنانين، الكتّاب، العلماء، الفلاسفة، الصحافيين، الحقوقيين، كبار الفاعلين السياسيين على المستوى القومي، كبار رجال الأعمال، إلخ. ومن ثم فإن نظرية الحقول تُرَكِّزُ ملاحظتها وتحليلها على جزء فقط من واقع مجالات النشاط وتستبعد المسودين من بحثها مُرَكِّزةً على الصراعات التي يتمثل رهانها في رأس المال النوعي الخاص بالحقل وعلى فئة خاصة من الفاعلين.

وفي جميع الطبقات، يمكننا ملاحظة **مؤسسات** أو **جماعات صغرى**. وجزء منها ينتمي إلى حقول (فالمحاكم أو مكاتب المحامين تنتمي إلى الحقل الحقوقي ؛ والمشروعات الاستثمارية الكبرى المختلفة تنتمي إلى الحقل الاقتصادي ؛ والمختبرات العلمية المختلفة والمركز القومي للبحث العلمي، إلخ تنتمي إلى الحقل العلمي ؛ والأحزاب السياسية الكبرى المختلفة تنتمي إلى الحقل السياسي، إلخ) بل إن بعضها عابر للحقول (مثال ذلك تلك اللجان التي تضم أعضاء من الحقل السياسي وأعضاء من الحقول العلمية أو الأكاديمية). لكن بعضها الآخر خارج الحقول (الأُسرة وشبكة الاختلاط الاجتماعي واللتان تقعان أيضًا خارج مجالات النشاط المختلفة، بعض الجمعيات الرياضية، الثقافية، الموسيقية، الإثنية، بعض أشكال الألعاب الشعبية، إلخ). وبعض المؤسسات أو بعض الجماعات الصغرى عابرة للطبقات (تلك حالة المشروع الاستثماري وعدد من المؤسسات الاجتماعية الثقافية أو الرياضية وبعض الأُسر وبعض شبكات الاختلاط الاجتماعي). وبوسعنا التشديد على حقيقة عدم وجود حقل (أو عالم) من دون مؤسسة، وإن كان العكس غير صحيح لأن **كل مؤسسة لا تندرج بالضرورة في حقل أو في عالم** (انظر الأشكال ٤ و٥ و٦).

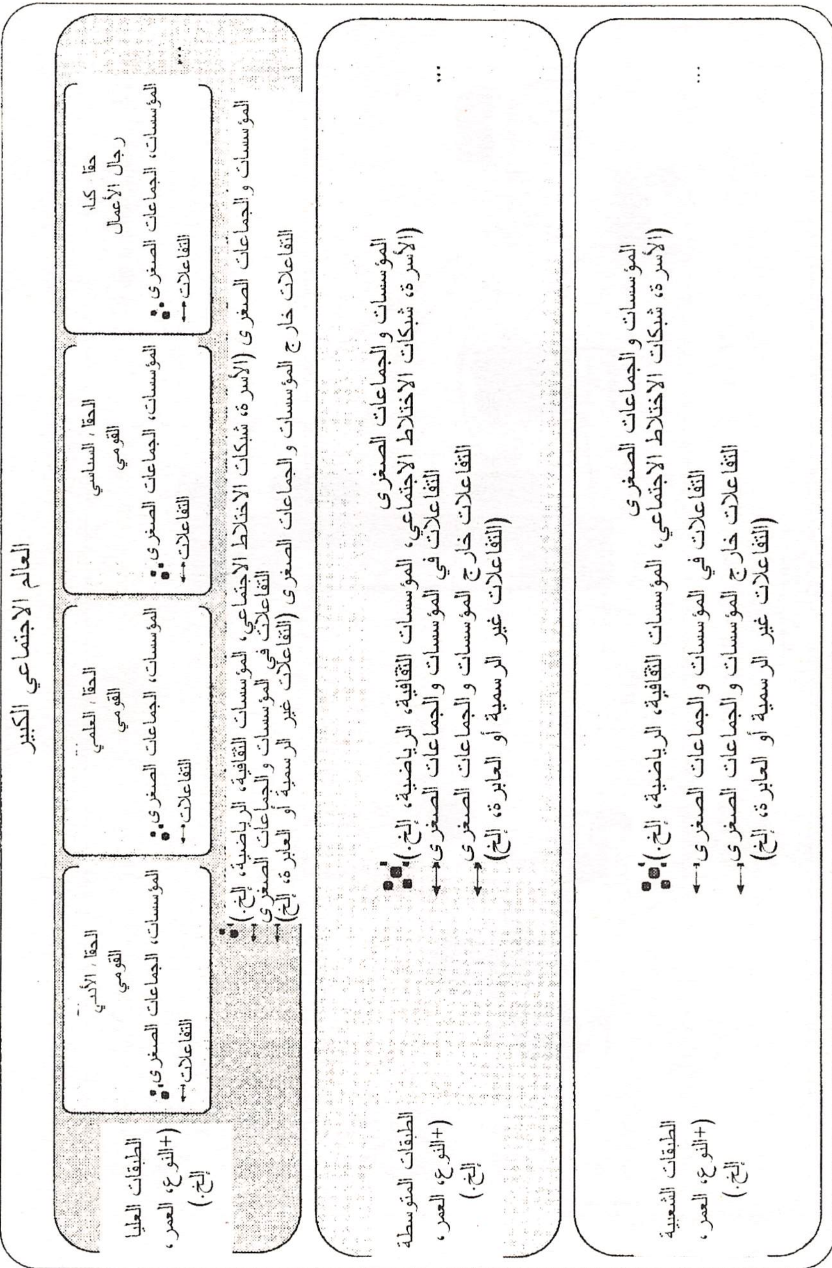
العالم الاجتماعي الكبير

	المجال الأدبي (العالم الأدبي)	المجال العلمي (العالم العلمي)	المجال السياسي (العالم السياسي)	المجال الاقتصادي (العالم الاقتصادي)	
الطبقات العليا (+النوع، العمر، إلخ)	الحقل الأدبي القومي	الحقل العلمي القومي	الحقل السياسي القومي	حقل كبار رجال الأعمال	...
الطبقات المتوسطة (+النوع، العمر، إلخ)	أعضاء الطبقات المتوسطة العاملون في المجال (العالم، إلخ.) الأدبي	أعضاء الطبقات المتوسطة العاملون في المجال (العالم، إلخ.) العلمي	أعضاء الطبقات المتوسطة العاملون في المجال (العالم، إلخ.) السياسي	أعضاء الطبقات المتوسطة العاملون في المجال (العالم، إلخ.) الاقتصادي	...
الطبقات الشعبية (+النوع، العمر، إلخ)	أعضاء الطبقات الشعبية العاملون في المجال (العالم، إلخ.) الأدبي	أعضاء الطبقات الشعبية العاملون في المجال (العالم، إلخ.) العلمي	أعضاء الطبقات الشعبية العاملون في المجال (العالم، إلخ.) السياسي	أعضاء الطبقات الشعبية العاملون في المجال (العالم، إلخ.) الاقتصادي	...

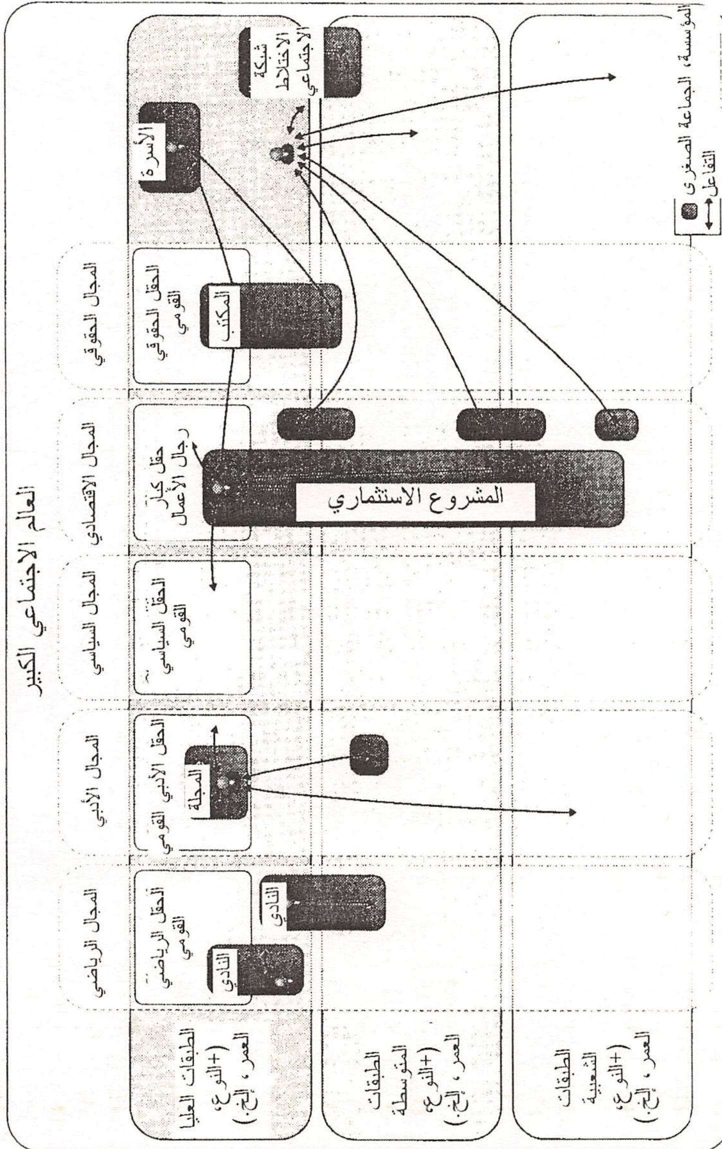
الشكل ٣. الطبقات، المجالات، العوالم والحقول



الشكل ٤. الطبقات، المجالات، الحقول، المؤسسات والجماعات الصغرى



الشكل ٥. الطبقات، الحقول، المؤسسات والجماعات الصغرى، التفاعلات



الشكل ٦. تنوع أنماط التفاعل:
مثال كاتب – رَبِّ عمل

وأخيرًا، فإننا نلاحظ **تفاعلات** فيما بين أفراد الطبقة الواحدة كما بين أفراد ينتمون إلى طبقات مختلفة، وبين فاعلين في حقل واحد كما بين فاعلين ينتمون إلى حقول مختلفة، وبين أفراد من عالم واحد كما بين أفراد ينتمون إلى عوالم مختلفة، وبين فاعلي مؤسسة واحدة أو بين فاعلين ينتمون إلى مؤسسات مختلفة. إلاَّ أن هناك أيضًا تفاعلات مختلطة بين الأفراد بين فاعلي حقلٍ و«عديمي الخبرة»، بل وتفاعلات خارج الحقول أو خارج العوالم أو خارج المؤسسات. ومن ثم فليس هناك من حقلٍ أو عالم أو مؤسسة من دون تفاعل، لكن العكس ليس صحيحًا لأن **كل تفاعل لا يندرج بالضرورة في حقل أو عالم أو مؤسسة** (انظر الشكلين ٥ و ٦).

والهدف الرئيسي للشكل ٦، «تنوع أنماط التفاعلات: مثال كاتب – ربّ عمل» هو إعطاء معنى تنوع أنماط التفاعلات بالنسبة لفرد معين، وخاصةً تنوع المواقع التي قد يحتلها في مجمل تفاعلاته[٢]. فهذا الأخير كاتبٌ ويشارك في اللعبة الأدبية على المستوى القومي. وبهذه الصفة، يمكنه التفاعل مع أعضاء المجلة التي يشارك فيها، كما مع فاعلين آخرين في اللعبة الأدبية. ومن الوارد أيضًا أن تكون له تفاعلات منتظمة مع أعضاء المجال (أو العالم) الأدبي المنتمين إلى الطبقات المتوسطة أو الطبقات الشعبية (أعضاء جمعية ثقافية يدعون كُتّابًا و/أو عاملين في دار النشر التي ينشر فيها نصوصه، إلخ) لكنه، من جهة أخرى، ربُّ عملٍ أيضًا لمشروع استثماري كبير ويحتل موقعًا في حقل كبار رجال الأعمال وقد يدخل في تفاعل مع أرباب عمل آخرين ومع العاملين براتب أو أجر في مشروعه (المديرين، المهندسين، التقانيين، الموظفين أو العمال)، ومع فاعلي الحقل الحقوقي أو مع فاعلي الحقل السياسي القومي. وهذا الفرد نفسه له نشاطان رياضيان، أحدهما في نادٍ للعبة الجولف شديد الانغلاق والآخر في نادٍ للعبة الأيكيدو[×]، الموزّعة بين الطبقات العليا والشريحة الأعلى في الطبقات المتوسطة. وبوصفه عضوًا في أسرته، يمكنه أيضًا أن يتفاعل مع زوجته وأطفاله وأبويه وإخوته وأخواته، إلخ ؛ كما يمكنه التفاعل مع أعضاءالعالم أو الحقل الحقوقيين في حالة الطلاق أو في حالة مشكلات تتعلق بحياته الخاصة. كما أنه يتفاعل مع أصدقائه، الذين ينتمون إلى

(×) طريق السلام، لعبة يابانية. – م.

الطبقات العليا والمتوسطة، ومن الوارد أخيرًا، خارج الإطار الأُسري أو شبكة الاختلاط الاجتماعي، أن تكون له تفاعلات من نوع «علاقة التعاملات الاقتصادية» مع فاعلين في المجال الاقتصادي ينتمون إلى الطبقات الثلاث أو أن يعرف تفاعلات عابرة، غير رسمية، عفوية، مع أعضاء طبقات عليا ومتوسطة وشعبية.

ومن هذه التمثيلات المختلفة للفضاء الاجتماعي، سوف نستخلص بالفعل نتيجةً مؤدَّاها أن بعض التفاعلات يتم حفزها وتوجيهها وتوليدها مباشرةً بحكم منطق حقلٍ ما (على سبيل المثال، ناقدان سينيمائيان ينتميان إلى مجلات أو صحف مختلفة ويتفاعلان خلال لقاءٍ عام أو في بلاتوه التليفزيون)، وأن تفاعلات أخرى يتم حفزها وتوجيهها وتوليدها مباشرة بشكلٍ واضحٍ بحكم منطق منظمةٍ أو مؤسسةٍ (التفاعل في داخل مستشفى بين عدة أخصائيين: رئيس الخدمة، جرَّاح، طبيب تخدير، ممرِّض، مُسَاعِدة تتولى الإسعاف، إلخ)، وإن كانت بعض فئات التفاعلات، التي يدرسها التفاعليون، تقع حقًّا خارج الحقل وخارج المؤسَّسة، من دون أن تكون مع ذلك خارج الإطار الاجتماعي العام، لأن الأمر إنما يتعلق دومًا بتفاعلاتٍ بين أفراد ينتمون إلى طبقات اجتماعية متمايزة بينها تراتبٌ هيراركيٌّ (بحسب الطبقة والنوع [ذكر/ أنثى] والشريحة العمرية والأصل الإثني، إلخ). ومن الواضح أن التفاعلات غير الرسمية في الفضاء الحضري بين غرباء تنتمي إلى هذا النوع من الحالات. وفي جميع الحالات، فإن الباحث الاجتماعي مضطر بهذه الدرجة أو تلك إلى ربط ما يحدث وما يقال في التفاعل بالسياق الموضعي، أو بالسياق المؤسسي – التنظيمي، أو بالحقل أو بالعالم، أو بالفضاء العام للتمايزات الاجتماعية الكبرى (الطبقة، النوع [ذكر/ أنثى]، الشريحة العمرية، إلخ) و، في الأغلب، بعدد من هذه الأطر.

ولابد من الإشارة أخيرًا إلى حدين كامنين في التمثيلات البيانية. ويكمن أولهما في حقيقة أن هذه المخططات التصورية تعطي دومًا الانطباع بوجود انغلاق لمجالات النشاط بعضها عن البعض الآخر بينما الحال ليست كذلك البتة. وهكذا، فعلى الرغم من أن المجال الأدبي يقع بشكلٍ ظاهرٍ في مقابل المجال الاقتصادي، فإن دور النشر وأصحابها ينتمون أيضًا، في أحد الجوانب (الجانب المتوافق مع تاريخهم الأدبي بشكل محدَّد) إلى المجال الأدبي، بل إلى اللعبة الأدبية، و، في

جانب آخر (الجانب المتعلق بأرقام أعمالهم ووضعهم الاقتصادي الفعلي) إلى المجال الاقتصادي. وبالمثل، فإن الخدمة الحقوقية أو المحامي المرتبطين بهذه المدرسة الكبرى أو تلك، بدار النشر هذه أو تلك، أو بهذا المشروع الصناعي أو ذاك إنما ينتميان إلى المجال (أو إلى العالم) الذي يعملان فيه، إلاّ أن من شأنهما بالمثل تمامًا أن يتم تعريفهما بوصفهما جزءًا من الحقل الحقوقي.

ويتعلق الحدُّ الثاني بالأفراد. وقد يكون بوسعنا، من باب تصويره، التفكير في العبارة التالية التي سَجَّلها ڤيتجنشتاين: «البعض يُقَسِّمُ البشر إلى مشترين وبائعين، وينسى أن المشترين هم أيضًا بائعون»[٣]. وفيما عدا الشكل ٦، الذي يقدم حالة فردية، فإن جانبًا من التمثيلات البيانية قد يسمح بتصور أن فاعلاً معينًا يتوافق دومًا مع مكانٍ أو موقعٍ محَدَّدين («مكانٌ لكل فاعلٍ ولكلِّ فاعلٍ مكانه»). والحال أن بوسع فردٍ الانتماء إلى عدة مؤسسات في آن واحد، وإلى عدة حقول في آن واحد أو أن ينتمي أيضًا إلى مؤسسة أو إلى حقل و، في سلسلة من مواقف الحياة اليومية، لا يتصرف ولا يدخل في تفاعل مع آخرين بوصفه عضوًا في هذه المؤسسة أو في هذا الحقل. وهذا يعني أن الفرد الواحد، بحسب اللحظات وتوزعات ممارسته ونمط التفاعل الذي يشارك فيه، يمكن أن يكون موجودًا داخل أو خارج مؤسسة، داخل أو خارج حقل، داخل هذه المؤسسة أو تلك أو أيضًا داخل هذا الحقل أو ذاك. ولا تفعل المخططات التصورية العامة سوى الإشارة إلى مواقع أو أماكن قد يحتلها أفرادٌ بصورة مؤقتة أو بصورة مقيمة، بشكل رئيسيٍّ أو بشكل ثانوي، إلخ. وفي كل مرة ندرس فيها ممارسات أفراد محدَّدين، يتعين من ثُم أن نتساءل إلى أي إطارٍ (أُطُرٍ) يجب إحالة هذه الممارسات. وهكذا فقد شَدَّدتُ على امتداد هذا الكتاب على حقيقة أن نزعة اختزالية سياقوية معينة قد أدت إلى إهمال دراسة مجمل أطر الصوغ الاجتماعي التي مرَّ بها الأفراد بالتتابع خلال حياتهم، كما أدت أحيانًا إلى نسيان مراعاة تعدد أُطرٍ موازيةٍ للأطر التي يُدرج فيها الفاعلون أفعالهم (على سبيل المثال، ينتمي الكُتّاب الذين لهم «مهنة ثانية» إلى اللعبة الأدبية، لكنهم ينتمون أيضًا إلى عوالم مهنية تُدِرُّ عليهم دخلاً، وهي ليست البتة عوالم عديمة الأثر على طبيعة إنتاجهم الأدبي).

ولابُدَّ أخيرًا من أن أقول بشكلٍ محدَّد أن كل مستوى من مستويات الواقع (الفضاء العام للطبقات الاجتماعية، الحقول أو العوالم، المؤسسات أو الجماعات

الصغرى، التفاعلات، الأفراد) يمكن، بشكلٍ مشروعٍ، وصفه بأنه واقعٌ *sui generis*(×)، في خصوصيته النوعية. والحال أن حقلاً ما أو عالمًا ما أو موقفًا ما أو مجموعة صغرى ما أو تفاعلاً ما أو فردًا ما قابلون لدراستهم ضمن منطقهم الخاص، حتى مع كونهم مندرجين في فضاءٍ اجتماعي أعم.

١- لعل بمقدوري أيضًا استخدام مصطلح «العالم الاجتماعي».

٢- احتفظنا بهذا المثال غير النموذجي بعض الشيء (وإن كان مستندًا إلى حالة واقعية بالفعل) لمجرد الهدف «التربوي» المتمثل في التمكن من ضرب مثال على تنوعٍ كبيرٍ في أنماط التفاعلات. ولا يجب أن نقرأ هذا المثال متصورين أن أنماط التفاعلات مُرَجَّحَةٌ كلها سواء بسواء.

3- L. Wittgenstein, *Remarques mêlées, op. cit.*, p. 73.

(×) من نوع أصيل خاص، باللاتينية في الأصل. – م.

كلمة شكر

لاشك أن هذا الكتاب ما كان ليرى النور أبدًا بهذا الشكل لولا تشجيع زملاء برازيليين أتحاور معهم بصورة منتظمة منذ مستهل أعوام العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وأنا أشكر بالأخص فريديريك ڤاندنبرغي وآلدابيرتو كاردوزو من الـ IUPERJ بريو دي چانيرو، وچيسي سوزا من جامعة چيز دي فورا الاتحادية، وليليا چونكيريا من جامعة ريسيفي ونادیا آروخو جيمارايس من جامعة ساو پاولو. كما أن مناسبات عرض تطورات بحثي كانت عديدة في البرتغال خلال هذه الأعوام الأخيرة وأنا حريصٌ لهذا على أن أوجه جزيل شكري إلى أنطونيو فيرمينو دا كوستا (ISCTE بلشبونة) وخواو تيخيرا لوپيز (جامعة بورتو) لما أبدياه من استقبالٍ حار.

ومن جهة أخرى، تسنَّى لي عرض نقاطٍ مختلفة يتضمنها هذا الكتاب حول مسائل تمفصل الاستعدادات وسياقات الفعل، والنطاق الفردي لما هو اجتماعي وتباينات سلوكيات الفرد الواحد وحدود مفهوم الحقل واللعبة الأدبية بوصفها حقلاً ثانويًا، ومكانة التاريخ - وغيابه غالبًا- في النظريات السوسيولوچية أو وظائف العلوم الاجتماعية، بمناسبة سيميناراتٍ أو ورش عمل أو مؤتمرات في الخارج: في قسم علم الاجتماع بالمعهد العالي لعلوم العمل والشركات، بلشبونة (البرتغال)، في مارس/ آذار ٢٠٠٥ وأبريل/ نيسان ٢٠٠٧ وأبريل/ نيسان ٢٠٠٨ وسبتمبر/ أيلول ٢٠١١، وفي كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة لشبونة الجديدة (البرتغال)، في مارس/ آذار ٢٠٠٩ ؛ وفي الكلية الأميركية اللاتينية للعلوم الاجتماعية (FLACSO) في بونيس آيرس (الأرچنتين)، في يوليو/ تموز وفي نوڤمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٦ ؛ وفي جامعة ريو دي چانيرو الاتحادية ؛ وفي المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء بريو دي چانيرو ؛ وفي جامعة ساو پاولو (USP) ؛ وفي جامعة ريو جراندي دو سول الاتحادية (پورتو آليجري) ؛ وفي الـ ANPOCS، بكاخامبو (البرازيل)، في أكتوبر/ تشرين الأول - نوڤمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠ ؛

وفي جامعة ريسيفي، مركز الفلسفة والعلوم الإنسانية التابع لـ UFPE (البرازيل) في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٩ ؛ وفي جامعات نيويورك وكولومبيا وشيكاغو (الولايات المتحدة)، في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧ ؛ وفي كلية العلوم الإنسانية بجامعة فاس (المغرب)، في أبريل/ نيسان ٢٠٠٨ ؛ وفي جامعة المعلمين ببكين وفي قسم علم الاجتماع بجامعة تسينغوا (الصين)، في مايو/ أيّار ٢٠١٠.

وفي فرنسا، مكنتني دعواتٌ مختلفة من صقل عناصر حجاجي. أمّا الأطر متعددة الفروع المعرفية لهذه الدعوات فكانت التالية: الجمعية العامة لـ CEMEA, ENSEP، باريس، في ١٠ يونيو/ حزيران ٢٠٠٦ ؛ معهد الدراسات السياسية بتولوز، في مارس/ آذار ٢٠٠٧ ؛ يوم تسليم الجائزة الرابعة عشر للرواية الأولى بجامعة آرتوا، في ٥ أبريل/ نيسان ٢٠٠٧ ؛ مؤتمر «إبداع المعارف، إبداع القيم»، ENS، ليون، في ١١-١٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٧، مؤتمر جمعية البحوث حول التدخل في الرياضة (AIRS)، روديه، من ٤ إلى ١٦ مايو/ أيّار ٢٠٠٨ ؛ مؤتمر «الفعل الأستاذي، من التفاعل إلى صوغ الفعل في خطاب»، والذي نظّمه مركز ديلتيك للبحوث بجامعة باريس III - السوربون الجديدة، باريس، في ٩ و١٠ يونيو/ حزيران ٢٠٠٨ ؛ سيمينار مختَبَر سوفياپول - باريس X، في ١٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩ ؛ سيمينار مجلة الفينومونولوچيا ALTER، «العالم الاجتماعي»، جامعة باريس I، في ٢١ مارس/ آذار ٢٠٠٩ ؛ سيمينار «منظورات نقدية حول مفهوم الحقل في سوسيولوچيا بورديو» بمختَبَر TRIANGLE, ENS، ليون، في ٢٨ أبريل/ نيسان ٢٠١٠ ؛ يوم دراسات «أنثروپولوچيا الموسيقى والرقص: مقاربة للعوالم المعاصرة»، فريق ANR MUSMOND, EHESS، باريس، في ٨ يونيو/ حزيران ٢٠١٠ ؛ جلسة سيمينار حول نيكلاس لوهمان نظّمه سوفياپول (باريس، ويست - نانتير) ونوسوفي (باريس I)، في ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠ ؛ سيمينار «بلزاك قبل - السوسيولوچي»، والذي اشتركت في تنظيمه جامعتا باريس III وباريس IV- السوربون، في ٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ ؛ مؤتمر «الفلسفة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية»، ENS، ليون، في ٢٤ و٢٥ مارس/ آذار ٢٠١١ ؛ مؤتمر «تمفصل التاريخ والسوسيولوچيا: نتائج وتوقعات»، والذي نظمته سيانس پو/ جامعة باريس I، في ٦ و٧ مايو/ أيّار ٢٠١١ وسيمينار CURAPP بجامعة پيكاردي، آميان، في ٢٤ يونيو/ حزيران ٢٠١١.

وأخيرًا أتوجه بالشكر إلى جوليان بارنبيه (للمساعدة التي قـدمها فـي إعـداد الأشكال)، كما إلى إيج چالون وبرونو آويرباخ ويان جوليه للمجهود الذي بذلوه في إعادة القراءة والتصويب.

بيبليوجرافيا

Adorno T. W., *Dialectique négative*, Payot, Paris, 1978.

Adorno T. W., *Philosophische Elemente einer Theorie der Gesellschaft*, Suhrkamp, Francfort-sur-le-Main, 2008.

Althusser L., « Contradiction et surdétermination (Notes pour une recherche) », *La Pensée*, n° 106, 1962, p. 3-22.

Ang I., *Watching Dallas : Soap Opera and the Melodramatic Imagination*, Londres, New York, Methuen, 1985.

Austin J. L., *Quand dire c'est faire*, Paris, Seuil, « Points Essais », 1991.

Bakhtine M., *Marxisme et philosophie du langage*, Paris, Minuit, 1977.

—, *Esthétique de la création verbale*, Paris, Gallimard, 1984.

Balandier G., *Anthropologie politique*, Paris, PUF, 1967.

Bargel L., *Aux avant-postes. La socialisation au métier politique dans deux organisations de jeunesse de parti. Jeunes populaires (UMP) et Mouvement des jeunes socialistes (PS)*, thèse de doctorat de sciences politiques, Université Paris 1, 2008.

Bastide R., *Sociologie et psychanalyse*, Paris, PUF, 1950.

Baudelaire C., *Le Peintre de la vie moderne*, Paris, Éditions du Sandre, 2009.

Baxandall M., *Formes de l'intention. Sur l'explication historique des tableaux*, Nîmes, Éditions Jacqueline Chambon, 2000.

Becker H. S., « Art as collective action », *American Sociological Review*, vol. 39, n° 6, 1974, p. 767-776.

—, *Les Mondes de l'art*, Paris, Flammarion, 1988.

—, *Les Ficelles du métier. Comment conduire sa recherche en sciences sociales*, Paris, La Découverte, 2002.

—, « Quand les chercheurs n'osent plus chercher », *Le Monde diplomatique*, mars 2011, p. 4-5.

Bensa A., *Après Lévi-Strauss. Pour une anthropologie à taille humaine*, Paris, Textuel, 2010.

Benveniste É., *Problèmes de linguistique générale*, Paris, Gallimard, t. I, 1982.

Berger P. et Luckmann T., *La Construction sociale de la réalité*, Paris, Méridiens-Klincksieck, 1986.

Bernard R., « Quelques remarques sur le procès de socialisation et la socialisation scolaire », *Les Dossiers de l'éducation-5*, Toulouse, 1984, p. 17-22.

—, « Les petites écoles d'Ancien Régime, lectures et hypothèses », *Cahiers de recherche-6*, GRPS, Université Lumière-Lyon 2, 1986, p. 9-58.

Bernstein B., « La construction du discours pédagogique et les modalités de sa pratique », *Critiques sociales*, n° 3-4, novembre 1992, p. 20-58.

—, *Pédagogie, contrôle symbolique et identité. Théorie, recherche, critique*, Québec, Presses universitaires de Laval, 2007.

Bertrand J., *La Fabrique des footballeurs. Analyse sociologique de la construction de la vocation, des dispositions et des savoir-faire dans une formation au sport professionnel*, thèse de doctorat de sociologie, Université Lumière-Lyon 2, 2008.

Bessy C. et Chateauraynaud F., *Experts et faussaires. Pour une sociologie de la perception*, Paris, Métailié, 1995.

Bidart C., *L'Amitié un lien social*, Paris, La Découverte, 1997.

Bois G., *Les Écrivains dominés du jeu littéraire. Définition de l'espace d'investissement et rapports aux enjeux littéraires*, thèse de doctorat de sociologie, Université Lumière-Lyon 2, 2009.

Boltanski L., « Erving Goffman et le temps du soupçon », *Information sur les sciences sociales*, vol. 12, n° 3, 1973, p. 127-147.

—, *L'Amour et la justice comme compétences. Trois essais de sociologie de l'action*, Paris, Métailié, 1990.

—, *De la critique. Précis de sociologie de l'émancipation*, Paris, Gallimard, 2009.

Boltanski L. et Claverie É., « Du monde social en tant que scène d'un procès », *in* L. Boltanski, E. Claverie, N. Offenstadt et S. Van Damme, *Affaires, scandales et grandes causes*, Paris, Stock, 2007, p. 395-452.

Boltanski L., Darré Y., Schiltz M.-A., « La dénonciation », *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 51, mars 1984, p. 3-40.

Boltanski L. et Thévenot L., *De la justification. Les économies de la grandeur*, Paris, Gallimard, 1991.

Boschetti A., « Légitimité littéraire et stratégies éditoriales », *in* R. Chartier et H.-J. Martin (dir.), *Histoire de l'édition française. Le livre concurrencé 1900-1950*, Paris, Fayard/Cercle de la Librairie, 1991, p. 511-551.

Bottéro J., *Mésopotamie. L'écriture, la raison et les dieux*, Paris, Gallimard, 1987.

Boucheron P., *Faire profession d'historien*, Paris, Publications de la Sorbonne, 2010.

Bourdieu P., « Champ intellectuel et projet créateur », *Les Temps modernes*, n° 246, 1966, p. 865-906.

—, « Postface », *in* E. Panofsky, *Architecture gothique et pensée scolastique*, Paris, Minuit, 1967, p. 135-167.

—, « Le marché des biens symboliques », *L'Année sociologique*, n° 22, septembre 1971, p. 49-126.

—, « Genèse et structure du champ religieux », *Revue française de sociologie*, vol. 12, n° 3, 1971, p. 295-334.

—, « Les modes de domination », *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 2, juin 1976, p. 122-132.

—, « Le champ scientifique », *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 2, 1976, p. 88-104.

—, *La Distinction. Critique sociale du jugement*, Paris, Minuit, 1979.

—, « Le mort saisit le vif. Les relations entre l'histoire réifiée et l'histoire incorporée », *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 32, 1980, p. 3-14.

—, *Le Sens pratique*, Paris, Minuit, 1980.

—, *Questions de sociologie*, Paris, Minuit, 1980.

—, « La représentation politique. Éléments pour une théorie du champ politique », *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 36-37, 1981, p. 3-24.

—, *Ce que parler veut dire. L'économie des échanges linguistiques*, Paris, Fayard, 1982.

—, *Leçon sur la leçon*, Paris, Minuit, 1982.

—, « La force du droit. Éléments pour une sociologie du champ juridique », *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 64, 1986, p. 3-19.

—, *Choses dites*, Paris, Minuit, 1987.

—, *La Noblesse d'État. Grandes écoles et esprit de corps*, Paris, Minuit, 1989.
—, *Intérêt et désintéressement*, Cours du Collège de France, *Cahiers de recherche du GRS*, n° 7, septembre 1989.
—, « Le champ littéraire », *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 89, septembre 1991, p. 3-46.
—, *Les Règles de l'art. Genèse et structure du champ littéraire*, Paris, Seuil, 1992.
— (avec L. J. D. Wacquant), *Réponses. Pour une anthropologie réflexive*, Paris, Seuil, 1992.
—, « À propos de la famille comme catégorie réalisée », *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 100, décembre 1993, p. 32-36.
— (dir.), *La Misère du monde*, Paris, Seuil, 1993.
—, *Raisons pratiques. Sur la théorie de l'action*, Paris, Seuil, 1994.
—, *Entretiens Pierre Bourdieu-Michaël Grenfell*, Centre for Language in Education, University of Southampton, Occasional Papers, 37, May 1995.
—, « De la maison du roi à la raison d'État », *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 118, juin 1997, p. 55-68.
—, « Le champ économique », *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 119, 1997, p. 48-66.
—, *Méditations pascaliennes*, Paris, Seuil, 1997.
—, « Un contrat sous contrainte », *Les Structures sociales de l'économie*, Paris, Seuil, 2000, p. 181-221.
—, *Esquisse pour une auto-analyse*, Paris, Raisons d'agir, 2004.
—, « Consommation culturelle », Paris, *CD Encyclopædia Universalis*, 2008.
Bourdieu P. et Boltanski L., « La production de l'idéologie dominante », *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 2-3, juin 1976, p. 3-73.
Bourdieu P. et Darbel A., *L'Amour de l'art. Les musées d'art européens et leur public*, Paris, Minuit, 1966.
Bourdieu P., de Saint Martin M., « Le patronat », *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 20-21, mars-avril 1978, p. 3-82.
Bourdieu P., et Passeron J.-C., *La Reproduction. Éléments pour une théorie du système d'enseignement*, Paris, Minuit, 1970.
Braudel F., *Écrits sur l'histoire*, Paris, Flammarion, « Champs », 1969.
Caillois R., *Les Jeux et les Hommes. Le masque et le vertige* [1958], Paris, Gallimard, 1967 (édition revue et augmentée).

Callon M. et Ferrary M., « Les réseaux sociaux à l'aune de la théorie de l'acteur-réseau », *Sociologies pratiques*, n° 13, 2/2006, p. 37-44.
Callon M. et Latour B., « Unscreving the big Leviathan : how actors macro-structure reality and how sociologists help them to do so », *in* K. D. Knorr-Cetina et A. V. Cicourel (dir.), *Advances in Social Theory and Methodology – Toward an Integration of Micro- and Macro- Sociologies*, Boston, Londres et Henley, Routledge & Kegan Paul, 1981, p. 277-303.
Castel R., « Institutions totales et configurations ponctuelles », *in Le Parler frais d'Erving Goffman*, Paris, Minuit, 1989, p. 31-43.
Cefaï D. et Quéré L., « Naturalité et socialité du self et de l'esprit », *in* G. H. Mead, *L'Esprit, le soi et la société*, Paris, PUF, 2006, p. 3-90.
Certeau M. de, *L'Invention du quotidien*, Paris, 10/18, 1980.
—, « Le rire de Michel Foucault » [1986], *in Histoire et psychanalyse. Entre science et fiction*, Paris, Gallimard, « Folio histoire », 2002, p. 137-151.
Chalumeau J.-L., *Peinture et photographie : Pop art, figuration narrative, hyperréalisme, nouveaux pop*, Paris, Éditions du Chêne, 2007.
Changeux J.-P., *L'Homme de vérité*, Paris, Odile Jacob, 2002.
—, « Les bases neurales de l'habitus », *in* G. Fussman (dir.), *Croyance, raison et déraison*, Paris, Odile Jacob, 2006, p. 143-158.
Charpentier I. (dir.), *Comment sont reçues les œuvres*, Paris, Créaphis, 2006.
Chartier R., « Du livre au lire », *Pratiques de la lecture*, Marseille, Éditions Rivages, 1985, p. 62-88.
—, *Lectures et lecteurs dans la France d'Ancien Régime*, Paris, Seuil, 1987.
—, *Au bord de la falaise. L'histoire entre certitudes et inquiétude*, Paris, Albin Michel, 2009.
Cicourel A. V., « Notes on the integration of micro- and macro-levels of analysis », *in* K. D. Knorr-Cetina et A. V. Cicourel (dir.), *Advances in Social Theory and Methodology – Toward an Integration of Micro- and Macro- Sociologies*, Boston, Londres et Henley, Routledge & Kegan Paul, 1981, p. 51-80. (texte traduit en français sous le titre : « Micro-processus et macro-structures », *SociologieS*, mis en ligne le 29 octobre 2008, <http://sociologies.revues.org/index2432.html>)
—, *Le Raisonnement médical. Une approche socio-cognitive*, Paris, Seuil, 2002.

Clastres P., *La Société contre l'État*, Paris, Minuit, 1974.
Collins R., « On the microfoundations of macrosociology », *American Journal of Sociology*, vol. 86, 1981, p. 984-1014.
—, «The microcontribution to macrosociology», *Sociological Theory*, vol. 6, 1988, p. 242-253.
Conein B., Dodier N. et Thévenot L. (dir.), *Les Objets dans l'action. De la maison au laboratoire*, *Raisons pratiques*, n° 4, 1993.
Cornette J., *La Mélancolie du pouvoir : Omer Talon et le procès de la raison d'État*, Paris, Fayard, 1998.
Couldry N., « Media meta-capital : Extending the range of Bourdieu's field theory », *in* D. L. Swartz et V. L. Zolberg (dir.), *After Bourdieu*, Kluwer Academic Publishers, 2004, p. 165-189.
Court M., *Corps de filles, corps de garçons : une construction sociale*, Paris, La Dispute, 2010.
Cusin F. et Benamouzig D., *Économie et sociologie*, Paris, PUF, Quadrige, 2010.
Darmon M., *La Socialisation. Domaines et approches*, Paris, Armand Colin, « 128 », 2e édition revue et augmentée, 2010.
Dauvin P. et Siméant J., *Le Travail humanitaire : Les Acteurs des ONG, du siège au terrain*, Paris, Presses de Sciences Po, 2002.
Deauvieau J. et Terrail J.-P. (dir.), *Les Sociologues, l'école & la transmission des savoirs*, Paris, La Dispute, 2007.
Defrance J., « La politique de l'apolitisme. Sur l'autonomisation du champ sportif », *Politix*, vol. 13, n° 50, 2000, p. 13-27.
Deleuze G., « Cinéma et Pensée », cours 67 du 30 octobre 1984, <www.univ-paris8.fr/deleuze/article.php3?id_article=4>.
Deleuze G. et Guattari F., *Qu'est-ce que la philosophie ?*, Paris, Minuit, 1991.
Denave S., *Ruptures professionnelles. Processus, contextes et dispositions*, thèse de doctorat de sociologie, Université Lumière-Lyon 2, 2008.
Descombes V., *Proust. Philosophie du roman*, Paris, Minuit, 1987.
Detienne M., *L'Invention de la mythologie*, Paris, Gallimard, 1981.
— (dir.), *Les Savoirs de l'écriture en Grèce ancienne*, Lille, PUL, 1988.
Dianteill E., « Pierre Bourdieu et la religion. Synthèse critique d'une synthèse critique », *Archives de sciences sociales des religions*, n° 118, 2002, p. 5-19.
Dimaggio P. et Zukin S., *Structures of Capital. The Social Organisation of the Economy*, Cambridge, Cambridge University Press, 1990.

Dobry M., *Sociologie des crises politiques, La dynamique des mobilisations multisectorielles*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1987.

Dodier N., « Les appuis conventionnels de l'action. Éléments de pragmatique sociologique », *Réseaux*, vol. 11, n° 62, 1993, p. 63-85.

Draganski B., Gaser C., Busch V. *et al.*, « Neuroplasticity : changes in grey matter induced by training », *Nature*, 2004, n° 427, p. 311-312.

Draganski B., Gaser C., Kempermann G. *et al.*, « Temporal and spatial dynamics of brain structure changes during extensive Learning », *The Journal of Neuroscience*, 2006, n° 26, p. 6314-6317.

Dubet F., « Pourquoi rester "classique" ? », *Revue du MAUSS*, n° 24, 2/2004, p. 219-232.

Duby G., *Guillaume le Maréchal*, ou *le Meilleur Chevalier du monde*, Paris, Fayard, 1984.

Dumont L., « Préface », *in* K. Polanyi, *La Grande Transformation. Aux origines politiques et économiques de notre temps*, Paris, Gallimard, 1983, p. 7-23.

Dupont F., *L'Invention de la littérature. De l'ivresse grecque au livre latin*, Paris, La Découverte, 1994.

Durkheim É., *De la division du travail social* [1893], Paris, PUF, « Quadrige », 1991.

—, *Le Suicide* [1897], Paris, PUF, « Quadrige », 1983.

—, *Textes, 1 : Éléments d'une théorie sociale*, Paris, Minuit, 1975.

Elias N., *La Civilisation des mœurs*, Paris, Calmann-Lévy, 1973.

—, *La Dynamique de l'Occident*, Paris, Calmann-Lévy, 1975.

—, *Qu'est-ce que la sociologie ?*, Paris, Pocket, 1991.

—, *La Société des individus*, Paris, Fayard, 1991.

—, *Mozart. Sociologie d'un génie*, Paris, Seuil, 1991.

—, *Au-delà de Freud. Les rapports entre sociologie et psychologie*, Paris, La Découverte, 2010.

Faure S., *Apprendre par corps. Socio-anthropologie des techniques de danse*, Paris, La Dispute, 2000.

Federini F., *Écrire ou combattre. Des intellectuels prennent les armes (1942-1944)*, Paris, La Découverte, 2006.

Ferrarese E., *Niklas Luhmann : une introduction*, Paris, Pocket, 2007.

Fillieule O., « *Post scriptum* : Propositions pour une analyse processuelle de l'engagement individuel », *Revue française de science politique*, 51ᵉ année, n° 1-2, 2001, p. 199-215.

Flaubert G., *Correspondance*, t. II (juillet 1851-décembre 1858), Paris, Gallimard, « Bibliothèque de la Pléiade », 1980.
Fligstein N., *The Architecture of Markets : An Economic Sociology of Twenty-First Century Capitalist Societies*, Princeton, Princeton University Press, 2002.
Foucault M., *Surveiller et punir. Naissance de la prison*, Paris, Gallimard, 1975.
Freidson E., « Pourquoi l'art ne peut pas être une profession ? », *L'Art de la recherche. Essais en l'honneur de Raymonde Moulin*, Paris, La Documentation française, 1994, p. 119-135.
Freud S., *Totem et tabou* [1913], Paris, PUF, « Quadrige », 2010.
—, « Psychologie collective et analyse du moi », *in* S. Freud, *Essais de psychanalyse*, Paris, Payot, « PBP », 1968, p. 83-176.
—, *Le Malaise dans la culture* [1929], Paris, PUF, « Quadrige », 2010.
—, *Abrégé de psychanalyse* [1938], Paris, PUF, 2009.
Fritsch P., « L'éducation permanente ou l'empire pédagogique », *Cahiers de recherche-1*, GRPS, Université Lumière-Lyon 2, 1977, p. 100-142.
Fritsch P., « La *Zwischenbetrachtung* », *Enquête*, n° 7, « Max Weber », 1992, mis en ligne le 20 janvier 2006, <http://enquete.revues.org/document134.html>.
Fuchs S., « On the microfoundations of macrosociology : A critique of macrosociological reductionism », *Sociological Perspectives*, vol. 32, n° 2, 1989, p. 169-182.
Garcia Amado J. A., « Introduction à l'œuvre de Niklas Luhmann », *Droit et société*, n° 11/12, 1989, p. 15-52.
Geertz C., *Savoir local, savoir global*, Paris, PUF, 1986.
Genet J.-P., « La mesure et les champs culturels », *Histoire & Mesure*, vol. 2, n° 1, 1987, p. 137-153.
Ginzburg C., *Le Fromage et les Vers. L'univers d'un meunier du XVI^e siècle*, Paris, Flammarion, 1980.
Gluckman M. (dir.), *Essays on the Ritual of Social Relations*, Manchester, Manchester University Press, 1962.
Goffman E., *La Mise en scène de la vie quotidienne*, 1 : *La présentation de soi*, Paris, Minuit, 1973, et 2 : *Les relations en public*, Paris, Minuit, 1973.
—, *Les Rites d'interaction*, Paris, Minuit, 1974.
—, *Façons de parler*, Paris, Minuit, 1987.

—, « L'ordre de l'interaction », *in Les Moments et leurs hommes*, Paris, Minuit, 1988, p. 186-230.
—, « Réplique à Denzin et Keller », *in Le Parler frais d'Erving Goffman*, Paris, Minuit, 1989, p. 301-320.
—, *Les Cadres de l'expérience*, Paris, Minuit, 1991.
Goody J., *La Raison graphique. La domestication de la pensée sauvage*, Paris, Minuit, 1980.
—, *La Logique de l'écriture*, Paris, Armand Colin, 1986.
Gothot-Mersch C., *La Genèse de Madame Bovary*, Genève, Slatkine, 1966.
Granovetter M., « Economic action and social structure : the problem of embeddedness », *American Journal of Sociology*, vol. 91, n° 3, novembre 1985, p. 481-510.
Grignon C. et Passeron J.-C., *Le Savant et le Populaire. Misérabilisme et populisme en sociologie et en littérature*, Paris, Gallimard/Le Seuil, « Hautes Études », 1989.
Grossein J.-P., « Présentation », *in* M. Weber, *Sociologie des religions*, Paris, Gallimard, 1996, p. 51-129.
Grossetti M., « Trois échelles d'action et d'analyse. L'abstraction comme opérateur d'échelle », *L'Année sociologique*, vol. 56, 2006/1, p. 285-307.
Gruzinski S., *La Colonisation de l'imaginaire. Sociétés indigènes et occidentalisation dans le Mexique espagnol XVI^e-XVIII^e siècle*, Paris, Gallimard, 1988.
Guibentif P., *Foucault, Luhmann, Habermas, Bourdieu. Une génération repense le droit*, LGDJ, 2010.
Gumperz J., *Engager la conversation. Introduction à la sociolinguistique interactionnelle*, Paris, Minuit, 1989.
Halbwachs M., *La Mémoire collective*, Paris, PUF, 1968.
Hannerz U., *Explorer la ville*, Paris, Minuit, 1983.
Havelock E. A., *Preface to Plato*, Harvard, Harvard University Press, 1963.
Henri-Panabière G., *Des héritiers en « échec scolaire »*, Paris, La Dispute, 2010.
Hocart A.-M., *Rois et courtisans*, Paris, Seuil, 1978.
Huizinga J., *Homo Ludens. Essai sur la fonction sociale du jeu*, Paris, Gallimard, 1951.
Hume D., *Abrégé d'un livre récemment publié, intitulé :* Traité de la nature humaine *dans lequel le principal argument est plus*

amplement illustré et expliqué [1740], 2002, <www.uqac.uquebec.ca/zone30/Classiques_des_sciences_sociales/index.html>.

Jacob C., « La mémoire graphique en Grèce ancienne », *Traverses*, Revue du Centre de création industrielle, n° 36, Centre Georges-Pompidou, 1986, p. 61-66.

—, « Postface », *in* L. Ciccolini, C. Guérin, S. Itic, S. Morlet (dir.), *Réceptions antiques. Lecture, transmission, appropriation intellectuelle*, Paris, Éditions Rue d'Ulm/Presses de l'École normale supérieure, 2006, p. 153-160.

Jarrety M., « Marginalia », *in* J.-P. Martin (dir.), *Bourdieu et la littérature*, Nantes, Éditions Cécile Defaut, 2010, p. 183-193.

Jouhaud C., « Présentation », *Annales. Histoire, sciences sociales*, n° 2, « Littérature et histoire », mars-avril 1994, p. 271-276.

Kerbrat-Orecchioni C., « La problématique de l'énonciation », *in* J. Cosnier *et al.* (dir.), *Les Voies du langage. Communications verbales gestuelles et animales*, Paris, Dunod, 1982, p. 114-181.

Kohli M., Rein M. et Guillemard A.-M., *Time for Retirement : Comparative Studies of Early Exit from the Labor Force*, Cambridge, Cambridge University Press, 1991.

Kuhn T. S., *La Tension essentielle*, Paris, Gallimard, 1977.

Lacoste Y., *La Géographie, ça sert d'abord à faire la guerre*, Paris, Maspero, « PCM », 1982.

Lahire B., « Sociologie des pratiques d'écriture : contribution à l'analyse du lien entre le social et le langagier », *Ethnologie française*, 1990/3, p. 262-273.

—, *Culture écrite et inégalités scolaires. Sociologie de l'« échec scolaire » à l'école primaire*, Lyon, PUL, 1993.

—, *La Raison des plus faibles. Rapport au travail, écritures domestiques et lectures en milieux populaires*, Lille, PUL, 1993.

—, *Tableaux de familles. Heurs et malheurs scolaires en milieux populaires*, Paris, Gallimard/Le Seuil, « Hautes Études », 1995.

—, *L'Homme pluriel. Les ressorts de l'action*, Paris, Nathan, 1998.

—, « Champ, hors-champ, contrechamp », *in* B. Lahire (dir.), *Le Travail sociologique de Pierre Bourdieu. Dettes et critiques*, Paris, La Découverte, 1999, p. 23-57.

—, « La sociologie de l'éducation et l'opacité des savoirs », *Éducation et sociétés. Revue internationale de sociologie de l'éducation*, n° 4, 1999, p. 15-28.

—, *L'Invention de l'« illettrisme ». Rhétorique publique, éthique et stigmates*, Paris, La Découverte, 1999.
—, « Les variations pertinentes en sociologie », *in* J. Lautrey, B. Mazoyer et P. Van Geert (dir.), *Invariants et variabilité dans les sciences cognitives*, Paris, Éditions de la MSH, 2002, p. 243-255.
—, *Portraits sociologiques. Dispositions et variations individuelles*, Paris, Nathan, 2002.
—, *La Culture des individus. Dissonances culturelles et distinction de soi*, Paris, La Découverte, 2004.
—, « Misère de la division du travail sociologique : le cas des pratiques culturelles adolescentes », *Éducation et sociétés. Revue internationale de sociologie de l'éducation*, n° 16, 2005, p. 129-136.
—, *L'Esprit sociologique*, Paris, La Découverte, 2005.
—, « Nécessité théorique et obligations empiriques », *Revue du MAUSS*, 2006/1, n° 27, Paris, La Découverte, p. 444-452.
—, *La Condition littéraire. La double vie des écrivains*, Paris, La Découverte, 2006.
—, *La Raison scolaire. École et pratiques d'écriture, entre savoir et pouvoir*, Rennes, PUR, 2008.
—, « De l'indissociabilité du langagier et du social », *Sociolinguistic Studies*, numéro spécial : « Analysing language to understand social phenomenon », vol. 3.2, 2009, p. 149-175.
—, *Franz Kafka. Éléments pour une théorie de la création littéraire*, Paris, La Découverte, 2010.
—, « Les cadres sociaux de la cognition : socialisation, schèmes cognitifs et langage », *in* F. Clément et L. Kaufmann (dir.), *La Sociologie cognitive*, Paris, MSH, 2011, p. 137-159.
Laplanche J., *La Révolution copernicienne inachevée. 1967-1992*, Paris, PUF, « Quadrige », 2008.
Laplanche J. et Pontalis J.-B., *Vocabulaire de la psychanalyse*, Paris, PUF, 10e édition, 1990.
Latour B., « Une sociologie sans objet ? Remarques sur l'interobjectivité », *Sociologie du travail*, vol. 36, n° 4, 1994, p. 587-607.
Leclerc Y., *Crimes écrits. La littérature en procès au XIXe siècle*, Paris, Plon, 1991.
Le Goff J., *Saint Louis*, Paris, Gallimard, 1996.
Lepetit B., « Architecture, géographie, histoire : usages de l'échelle », *Genèses*, n° 13, automne 1993, p. 118-138.
Levi G., « Les usages de la biographie », *Annales ESC*, n° 6, nov.-déc. 1989, p. 1325-1336.

Levi Martin J., « What is field theory ? », *American Journal of Sociology*, vol. 109, n° 1, 2003, p. 1-49.
Lévi-Strauss C., *La Pensée sauvage*, Paris, Plon, 1962.
Luhmann N., « L'économie de la société comme système autopoïétique », *Sciences de la société*, n° 52, 2001, p. 23-58.
Maguire E. A., Gadian D. G., Johnsrude I. S. *et al.*, « Navigation-related structural change in the hippocampi of taxi drivers », *Proceedings of the National Academy of Sciences*, 2000, vol. 97, n° 8, p. 4398-4403.
Marin L., *De la représentation*, Paris, Gallimard/Le Seuil, « Hautes Études », 1994.
Marx K. et Engels F., *L'Idéologie allemande* [1845], Paris, Éditions sociales, 1968.
Mauss M., « Rapports réels et pratiques de la psychologie et de la sociologie », *Sociologie et anthropologie*, Paris, PUF, « Quadrige », 1991, p. 283-310.
McCall L., « Does gender fit ? Bourdieu, feminism, and conception of social order », *Theory and Society*, 21 (6), 1992, p. 837-867.
Mennesson C., *Être une femme dans le monde des hommes. Socialisation sportive et construction du genre*, Paris, L'Harmattan, 2005.
Meyer M., *Questions de rhétorique : langage, raison et séduction*, Paris, LGF, 1993.
Meyerson I., « Discontinuités et cheminements autonomes dans l'histoire de l'esprit » [1948], *in Écrits 1920-1983. Pour une psychologie historique*, Paris, PUF, 1987, p. 53-65.
—, « L'entrée dans l'humain » [1951], *in Écrits 1920-1983. Pour une psychologie historique*, Paris, PUF, 1987, p. 71-80.
—, « Problèmes d'histoire psychologique des œuvres : spécificités, variation, expérience » [1948], *Écrits 1920-1983. Pour une psychologie historique*, Paris, PUF, 1987, p. 81-91.
—, *Les Fonctions psychologiques et les œuvres*, Paris, Albin Michel, 1995.
Millet M., *Les Étudiants et le travail universitaire. Étude sociologique*, Lyon, PUL, 2003.
Montier J.-P., Louvel L., Méaux D., Ortel P. (dir.), *Littérature et photographie*, Rennes, PUR, 2008.
Moulin R., *De la valeur de l'art*, Paris, Flammarion, 1995.
Parsons T., *Le Système des sociétés modernes*, Paris, Dunod, 1973.
Pascal B., *Pensées* [1670], Paris, Larousse, 1965.

Passeron J.-C., *Le Raisonnement sociologique. L'espace non-poppérien du raisonnement naturel*, Paris, Nathan, 1991.

Pharo P., *Le Civisme ordinaire*, Paris, Librairie des Méridiens, 1985.

Polanyi K., *La Grande Transformation. Aux origines politiques et économiques de notre temps*, Paris, Gallimard, 1983.

Pomian K., « L'histoire de la science et l'histoire de l'histoire », *Annales ESC*, 30ᵉ année, n° 5, 1975, p. 935-952.

—, *L'Ordre du temps*, Paris, Gallimard, 1984.

Potter G., « Sui generis micro social structures : the heuristic example of poker », *Canadian Journal of Sociology/Cahiers canadiens de sociologie*, vol. 28, n° 2, 2003, p. 171-202.

Quinodoz J.-M., *Lire Freud. Découverte chronologique de l'œuvre de Freud*, Paris, PUF, 2004.

Rabault H., « Sens et portée de l'œuvre de Niklas Luhmann : un libéralisme désenchanté ? », *Droit et Société*, n° 65, 2007, p. 175-188.

Rawls A. W., « The interaction order *sui generis* : Goffman's contribution to social theory », *Sociological Theory*, 5 (2), 1987, p. 136-149.

—, « L'émergence de la socialité : une dialectique de l'engagement et de l'ordre », *Revue du MAUSS*, n° 19, 2002/1, p. 130-149.

Renard F., *Les Lectures scolaires et extra-scolaires de lycéens : entre habitudes constituées et sollicitations contextuelles*, thèse de doctorat de sociologie, Université Lumière-Lyon 2, 2007.

Renault E., « Adorno : dalla filosophia sociale alla teoria sociale »,

Moulin R., *De la valeur de l'art*, Paris, Flammarion, 1995.

Parsons T., *Le Système des sociétés modernes*, Paris, Dunod, 1973.

Pascal B., *Pensées* [1670], Paris, Larousse, 1965.
Passeron J.-C., *Le Raisonnement sociologique. L'espace non-poppérien du raisonnement naturel*, Paris, Nathan, 1991.

Pharo P., *Le Civisme ordinaire*, Paris, Librairie des Méridiens, 1985.

Polanyi K., *La Grande Transformation. Aux origines politiques et économiques de notre temps*, Paris, Gallimard, 1983.

Pomian K., « L'histoire de la science et l'histoire de l'histoire », *Annales ESC*, 30ᵉ année, n° 5, 1975, p. 935-952.

—, *L'Ordre du temps*, Paris, Gallimard, 1984.

Potter G., « Sui generis micro social structures : the heuristic example of poker », *Canadian Journal of Sociology/Cahiers canadiens de*
Sagnol M., « Le statut de la sociologie chez Simmel et Durkheim », *Revue française de sociologie*, vol. 28, 1987, p. 99-125.

Sahlins M., *Âge de pierre, âge d'abondance. L'économie des sociétés primitives*, Paris, Gallimard, 1976.

Saint-Jacques D. et Viala A., « À propos du champ littéraire. Histoire, géographie, histoire littéraire », *Annales. Histoire, sciences sociales*, n° 2, 1994, p. 395-406.

Sapiro G., « L'autonomie de la littérature en question », *in* J.-P. Martin (dir.), *Bourdieu et la littérature*, Nantes, Éditions Cécile Defaut, 2010, p. 45-61.

Sarraute N., *Pour un oui ou pour un non*, Paris, Minuit, 1982.

Sartre J.-P., *Questions de méthode*, Paris, Gallimard, 1986.

Sawicki F., « Les politistes et le microscope », *in* M. Bachir (dir.), *Les Méthodes au concret*, Paris, PUF, CURAPP, 2000, p. 143-164.

Scalbert-Yücel C., « Politics, identity and the theory of fields : a sociological approach to "small literatures" », *Nationalities Papers*, numéro spécial (à paraître).

Schegloff E. A., « Between macro and micro. Contexts and other connexions », *in* J. Alexander, B. Giesen, R. Münch et N. Smelser (dir.), *The Micro-Macro Link*, Berkeley, University of California Press, 1987, p. 207-234.

Schmitt C., *La Notion de politique*, Paris, Flammarion, 1992.

Schorske C., *Vienne fin de siècle. Politique et culture*, Paris, Seuil, 1983.

—, « Pierre Bourdieu face au problème de l'autonomie », *Critique*, n° 579/580, août-septembre 1995, p. 697-703.

Segalen M., *Sociologie de la famille*, Paris, Armand Colin, 6e édition, 2008.

Simiand F., « La méthode historique et les sciences sociales », *Revue de synthèse historique*, n° 6, 1903, p. 10-14.

Simmel G., *Sociologie. Études sur les formes de la socialisation*, Paris, PUF, 1999.

Singly F. de, *Matériaux sur la lecture des jeunes*, Paris, Ministère de l'Éducation nationale et de la Culture, DEP, n° 25, janvier 1993.

Strauss A. L., *Continual Permutations of Action*, New York, Aldine de Gruyter, 1993.

Suchman L., *Plans and Situated Actions : The Problem of Human/Machine Communication*, Cambridge, Cambridge University Press, 1987.

Terray E., « Dernière séance », *Cahiers d'Études africaines*, n° 198-199-200, 2010/2-3-4, p. 529-544.

Thérenty M.-È., *Mosaïques. Être écrivain entre presse et roman (1829-1836)*, Paris, Honoré Champion, 2003.

Thérenty M.-È. et Vaillant A. (dir.), *Presse et plumes. Journalisme et littérature au XIXe siècle*, Paris, Nouveau Monde Éditions, 2004.

Thibaud J.-P. (dir.), *Regards en action. Ethnométhodologie des espaces publics*, Grenoble, À la croisée, 2002.

Thin D., *Quartiers populaires. L'école et les familles*, Lyon, PUL, 1998.

Todorov T., *Mikhaïl Bakhtine, le principe dialogique* (suivi de) *Écrits du Cercle de Bakhtine*, Paris, Seuil, 1981.

Vancheri L., *Cinéma et peinture*, Paris, Armand Colin, 2007.

Vendryes J., *Le Langage. Introduction linguistique à l'histoire*, Paris, Albin Michel, 1968.

Verdès-Leroux J., *Le Travail social*, Paris, Minuit, 1978.

Vernant J.-P., *Les Origines de la pensée grecque*, Paris, PUF, 1969.

—, *Mythe et pensée chez les Grecs*, t. II, Paris, Maspero, « PCM », 1981.

Veyne P., « L'interprétation et l'interprète. À propos des choses de la religion », *Agone*, n° 23, 2000, p. 241-272.

Viala A., *Naissance de l'écrivain. Sociologie de la littérature à l'âge classique*, Paris, Minuit, 1985.

—, « Ah, qu'elle était jolie... », *Politix*, vol. 5, n° 17, 1992, p. 125-141.

Vincent G., *L'École primaire française*, Lyon, PUL, 1980.

Weber M., *Économie et société*, Paris, Plon, 1971.

—, « Parenthèse théorique », *Enquête*, n° 7, « Max Weber », 1992, mis en ligne le 19 janvier 2006, <http://enquete.revues.org/document133.html>.

—, *Essais sur la théorie de la science*, Paris, Pocket, 1992.

—, *Sociologie des religions*, Paris, Gallimard, 1996.

Whorf B. L., *Linguistique et anthropologie*, Paris, Denoël, 1969.

Wirth L., « Le phénomène urbain comme mode de vie » [1938], *in* Y. Grafmeyer et I. Joseph (dir.), *L'École de Chicago. Naissance de l'écologie urbaine*, Paris, Aubier, 1998, p. 255-281.

Wittgenstein L., *De la certitude*, Paris, Gallimard, « Idées », 1976.

—, *Tractatus logico-philosophicus* (suivi de) *Investigations philosophiques*, Paris, Gallimard, 1986.

—, *Remarques mêlées*, Paris, Flammarion, « GF », 2002.

Yates F., *L'Art de la mémoire*, Paris, Gallimard, 1975.

Zelizer V., *Morals and Markets : The Development of Life Insurance in the United States*, Piscataway, Transaction Publishers, 1983.

—, *Pricing the Priceless Child : The Changing Social Value of Children*, Princeton, Princeton University Press, 1994.

—, *The Social Meaning of Money*, Princeton, Princeton University Press, 1997.

—, *Economic Lives : How Culture Shapes the Economy*, Princeton, Princeton University Press, 2010.

Zolesio E., *Chirurgiens au féminin ? Socialisation chirurgicale et dispositions sexuées de femmes chirurgiens digestifs*, thèse de doctorat de sociologie, Université Lumière-Lyon 2, 2010.

المحتويات

عالم متعدد الأبعاد
تأملات في وحدة العلوم الاجتماعية

المؤلف في سطور:

برنار لايير

أستاذ علم الاجتماع بكلية المعلمين العليا بليون، فرنسا.

نشر خمسة عشر مؤلفاً، بينها **الإنسان متعدد الأبعاد** (ناثان، ١٩٩٨)، **ثقافة الأفراد** (لا ديكوفيرت، ٢٠٠٤) و**فرانز كافكا، عناصرٌ من أجل نظريةٍ عن الإبداع الأدبي** (لا ديكوفيرت، ٢٠١٠).

المترجم في سطور:

بشير السباعي

شاعر ومؤرخ ومترجم مصري.

من أعماله:

تأليف:

. **مرايا الانتلجنتسيا، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.**

. **فوق الأرصفة المنسية، الحوار المتمدن، ٢٠١٢.**

ترجمة:

ـ **ز. إ. ليڤين: الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨.**

ط٢ تحت عنوان: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في مصر والشام، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٧.**

ـ **باجرات سيرانيان: الوفد والإخوان المسلمون، مكتبة مدبولي، القاهرة – دار آزال، بيروت، ١٩٨٦.**

ـ **ز. إ. ليڤين: التنوير والقومية. تطور الفكر الاجتماعي العربي الحديث، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧.**

ـ **تيموثي ميتشل، استعمار مصر، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٠ (بالاشتراك مع أحمد حسان).**

ـ **ك. پ. كاڤافي: قصائد، دار إلياس، القاهرة، ١٩٩١.**

ط٢ (مزيدة) تحت عنوان: **آه يا لون بشرة من ياسمين! ، العلاقات الثقافية الخارجية، القاهرة، ٢٠١١.**

ـ **تيموثي ميتشل، مصر في الخطاب الأميركي، مؤسسة عيبال، نيقوسيا، ١٩٩١.**

ـ **تزڤيتان تودوروف، فتح أمريكا، مسألة الآخر، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢.**

ط٢، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.

- روبير مانتران (إشراف): **تاريخ الدولة العثمانية**، جـزءان، دار الفكـر، القـاهرة، ١٩٩٣.
- فيليب فارج ويوسف كرباج: **المسيحيون واليهود في التـاريخ الإسـلامي العربـي والتركي**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.
- إدواردو جاليانو: **الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية. تـاريخ مـضاد**، دار النيـل، الإسكندرية، ١٩٩٤ (بالاشتراك مع أحمد حسان).
- توماش ماستناك: **الإسلام وخلق الهوية الأوروبية**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.

  ط٢، الملتقى، مراكش، ٣، ١٩٩٩.
- هنري لورنس وآخرون: **الحملة الفرنسية في مصر: بونابرت والإسلام**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٥.
- توماش ماستناك: **أوروبا وتدمير الآخر. الهنود الحمر والأتراك والبوسـنويون**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٥.
- تيموثي ميتشل: **الديموقراطية والدولة في العالم العربي**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

  ط٢، ٢٠٠٥.
- زكاري لوكمان: **خطاب الأفندية الاجتماعي، ١٨٩٩-١٩١٤**، دار مـصر العربيـة، القاهرة، ١٩٩٧.
- چان-كلود جارسان: **ازدهار وانهيار حاضرة مصرية: قوص**، سينا للنشر، القـاهرة، ١٩٩٧.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012.
- هنري لورنس: **المملكة المستحيلة. فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.
- هنري لورنس: **بونابرت والإسلام. بونابرت والدولة اليهودية**، دار مصر العربيـة، القاهرة، ١٩٩٨.
- چويس منصور: **افتح أبواب الليل**، منشورات الجمل، كولونيا، ١٩٩٨.
- عبد الله الشيخ موسى: **الكاتب والسلطة**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٩.
- فرنان برودل: **هوية فرنسا**، المجلد الأول: **المكان والتـاريخ**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١١.

- فرنان برودل: **هوية فرنسا، المجلد الثاني: الناس والأشياء**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الجزء الأول ٢٠٠٠، الجزء الثاني، ٢٠٠٠.
  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١١.
- صفاء فتحي: **إرهاب**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط١، ١٩٩٩.
  ط ٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- هنري لورنس: **الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر، الاستشراق المتأسلم في فرنسا (١٦٩٨-١٧٩٨)**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.
- برنار نويل: **لسان أنّا**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.
  ط٢، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٠.
- هنري لورنس: **كليبر في مصر، المواجهة الدرامية مع بونابرت**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.
- چاك دريدا وصفاء فتحي: **دريدا... من جهة أخرى**، فيلم تسجيلي، أخبار الأدب، القاهرة، ١٩٩٩.
- برنار نويل: **حالة جرامشي**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.
- أندريه ريمون: **المصريون والفرنسيون في القاهرة (١٧٩٨-١٨٠١)**، عين، القاهرة، ٢٠٠١.
- نوربرت إيلياس وآخرون: **التمدن بين الاجتماع والتاريخ**، متون عصرية في العلوم الاجتماعية، ٢، القاهرة، ٢٠٠١، (بالاشتراك مع إيمان فرج).
- شارل بودلير: **سأم باريس**، الكتابة الأخرى، القاهرة، ديسمبر، ٢٠٠١.
  ط١ منفصلة، دار آفاق، القاهرة – منشورات الجمل، كولونيا،٢٠٠٧.
- ميشيل بالار: **الحملات الصليبية والشرق اللاتيني**، عين، القاهرة، ٢٠٠٣.
- آلان جريش وطارق رمضان: **حوار حول الإسلام**، دار العالم الثالث، القاهرة،٢٠٠٣.
- هنري لورنس: **المغامر والمستشرق**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.
- توماش ماستناك: **السلام الصليبي**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.
  ط ٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- چاك بيرك: **أيُّ إسلام؟**، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٤.

- ريشار جاكمون: بَيْنَ كَتَبَةٍ وكُتَّاب، الحقل الأدبي في مصر المعاصرة، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٤.
- هنري لورنس: المشرق العربي في الزمن الأمريكي. من حرب الخليج إلى حرب العراق، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٥.
- هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب الأول، ١٧٩٨-١٩١٤، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

  ط ٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- ايف ميشو (إشراف) جامعة كل المعارف: ما المجتمع؟، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).
- ايف ميشو (إشراف) جامعة كل المعارف: ما الثقافة؟، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).
- ميكائيل لووي وأوليفييه روا وموريس باربييه: حول الدين والعلمانية، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.
- تيموثي ميتشل: دراستان حول التراث والحداثة، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.
- هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب الثاني، ١٩١٤-١٩٢٢، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب الثالث، ١٩٢٢-١٩٣١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب الرابع، ١٩٣٢-١٩٤٧، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٧.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب الخامس، ١٩٤٧-١٩٥٦، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨.

  ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

- هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب السادس، ١٩٥٦-١٩٦٧، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

ط٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

- جلبير الأشقر: العربُ والمحرقةُ النازية، حربُ المرويّات العربيةَ - الإسرائيليةَ، المركز القومي للترجمة، القاهرة - دار الساقي، بيروت، ٢٠١٠.
- هنري لورنس: الإمبراطورية وأعداؤها، المسألة الإمبراطورية في التاريخ، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.
- تيموثي ميتشل: حكمُ الخبراء، مصر، التكنو- سياسة، الحداثة، [التمهيد والمدخل والفصول ٤، ٥، ٦، ٧]، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.
- ليون تروتسكي: الفاشية: ما هي؟ كيف نهزمها؟ ، الحوار المتمدن ، ٢٠١١.
- إرنست ماندل: النظرية الماركسية في الدولة، الحوار المتمدن ، ٢٠١٢.
- إرنست ماندل: الحركة الطلابية الثورية، الحوار المتمدن ، ٢٠١٢.
- أغنية الغريب ، أصواتٌ فرانكوفونية مصرية، الحوار المتمدن، ٢٠١٢.
- هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب السابع، ١٩٦٧-١٩٧٣، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢.
- جورج حنين: بلاء السديم (مختارات من أعمال كاتب سوريالي)، بيت الياسمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢ [بالاشتراك مع آخرين].
- آلان روسيّون: الهوية والحداثة-الرحالة المصريون في اليابان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤.
- تيموثي ميتشل: ديموقراطية الكربون - السلطة السياسية في عصر النفط ، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤ [بالاشتراك مع شريف يونس].
- هنري لورنس: مسألة فلسطين، الكتاب الثامن، ١٩٧٣-١٩٨٢، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤.